



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه وأصوله
الدراسات العليا

حاشية حسن جلبي على التلويح "دراسة وتحقيق"

من بداية المأمور به إلى نهاية السنة

The Glosing of Hasan Jalabi on Al-TALWIH Written by Zainuddin Bin
Mohammad Shah Bin Mohammad Hamzah Al-Fanari Al-Rumi Al-Hanafi:
A Study and Verification from the Beginning of Al-Mamoor
bihi to the end of Al-Sunnah

تأليف العلامة

بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري الرومي الحنفي.

—٨٨٦هـ—

إعداد الطالبة:

مريم فيصل مفلح الزعبي

إشراف الأستاذ الدكتور:

فخري أبو صفية

٢٠١٣م الموافق ١٤٣٤هـ—

حاشية حسن جليبي على التلويح

دراسة وتحقيق

من بداية المأمور به إلى نهاية باب السنة

إعداد :

مريم فيصل مفلح الزعبي

بكالوريوس الفقه وأصوله، جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م.

وإفق عليها :

د. فخري أبو صفية مشرفا ورئيسا

د. أسامة عدنان الغنميين عضوا

د. منصور محمود مقدادي عضوا خارجيا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الفقه وأصوله ،

جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

٢٠١٣

تاريخ المناقشة

٢٠١٣/١٢/٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



❖ إلى من منهج لي طريق العلم لأسلكه، إلى من أغدقني بجميل صبره وعظم كرمه، إلى من حين تشرفت الأبوة بذكر آدم وإبراهيم ولقمان كان هو خيطا من نسيج شرفهم، ومن بين الأحساب والأنساب كان علما خفقا من وحي أصالتهم، إلى من مهما كانت الكلمات مرحةً مطرزةً بالمديح على ما فيه من صفات المروءة، تنحني احتراما أمام الكلمات التي إن نطقت نطقت بالوقار والسكينة التي تحفه، فتطرح بين أسطر الأوراق هناك لتأتي وتزاحها رياح شديدة من هبات الكرم والفراسة وحسن الخلق.

إليك أي أهدي ما نطق به قلبي حين خط على الأوراق بصمت "اسمك"
فيكفيني شرفا أنك أي، ويكفيني شرفا أنني أهديك هذه الرسالة.

❖ إلى من كانت أحق الناس بحسن صحابتي ...

"أمي"

❖ إلى من هم نور قلبي وأجمل معاني حياتي...

"إخوتي وأخواتي"

❖ إلى تلك الإنسانية العظيمة، التي تتسابق إلى وصفها أصدق الكلمات، وتنحني لها أجمل العبارات

...

"روضة"

❖ إلى شموع هذه الجامعة وبسماتها...

"صديقاتي"

لكل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع.

مريم الزعبي

شكر وتقدير

أسجل شكري الجزيل، وثنائي العميق لمن يعجز اللسان عن شكرهم، والكلمات عن إيفاء حقهم، لمن كانوا منارات لي على الدرب، لأساتذتي الكرام في هذه الكلية العريقة، الذين شرفت بطلب العلم في مجالسهم، وعلى رأسهم أستاذي الدكتور فخري أبو صفية، فكان إشرافه علي نعمة لن أحصيها، وشرفاً أدعو الله أن أكون من أهله، فأسأل الله العلي العظيم أن يطيل عمره، ويفتح عليه من نعمه، وأن يجعل علمه مورد الضمان فيستقي منه حق يتصلع.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين:

- د. منصور مقدادي.

- د. أسامة الغنمين.

على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة، وإغنائها بمقترحاتهم القيمة، فجزاهم الله خيراً.

كما أتقدم بجميل الشكر للإداريين في هذه الكلية، والذين صرفوا من الجهد والعناء على خدمتنا، فرداً فرداً.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.



الزعي، مريم فيصل مفلح. حاشية حسن جلبي على التلويح، دراسة وتحقيق،

من بداية المأمور به إلى نهاية السنة.

رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة

اليرموك.

٢٠١٣

(إشراف: أ. د فخري أبو صفية)

تتضمن هذه الرسالة تحقيق القسم المتعلق بالمأمور به، والسنة، من مخطوط "حاشية حسن جلبي على التلويح"، وهو كتاب هام في أصول المذهب الحنفي: لصاحبه: حسن جلبي بن محمد شاه بن محمد بن حمزة الفناري (٨٤٠ - ٨٨٦)، أحد أبرز علماء المذهب الحنفي في عصره.

وقد حقق هذا القسم بالاعتماد على ثلاث نسخ خطية؛ أقدمها كتبت في عام ٩١٩هـ، وأحدثها لا يتجاوز القرن الحادي عشر الهجري.

قدم لهذا التحقيق بدراسة علمية حول مؤلف المخطوط، ومنهج الكتاب، وأهم مصادره العلمية، والتحقيق من نسبة الكتاب للمؤلف، بالإضافة إلى وصف النسخ الخطية، وبيان لمنهج التحقيق المعتمد.

الهدف من هذا العمل إخراج هذا الكتاب القيم إلى النور، ليجد طريقه إلى أيادي العلماء والباحثين في علم أصول الفقه، مع بيان أسلوب حسن جلبي، وإزالة الغموض حول منهجه في التأليف.

الكلمات المفتاحية:

حاشية حسن جلبي على التلويح، حاشية على التلويح، أصول الفقه، أصول المذهب الحنفي، دراسة وتحقيق، حسن جلبي، الفناري، التلويح.

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص
١	المقدمة
١٠	فصل المأمور به: المطلق والمؤقت
٩٥	فصل الكفار: هل يخاطبون بالشرائع أم لا؟
١٠٧	فصل: النهي إما عن الحسنيات وإما عن الشرعيات
١٥١	فصل: اختلافهم في الأمر والنهي، هل لهما حكم في الضد أم لا؟
١٥٩	الركن الثاني: في السنة
١٥٩	فصل في اتصال الخبر
١٧٩	فصل الراوي إما معروف بالرواية أو مجهول
١٩٣	فصل شرائط الراوي
١٩٩	فصل في القطار الحديث
٢٣١	فصل في محل الخبر
٢٣٦	فصل كيفية السماع والضبط والتبليغ
٢٤٥	فصل في الطعن
٢٦٠	فصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم
٢٦٢	فصل في الوحي وهو ظاهر وباطن
٢٦٥	فصل شرائع من قبلنا
٢٧٠	فصل تقليد الصحابي
٢٧٣	باب البيان
٢٩١	فصل في الاستثناء
٣٤٣	الخاتمة
٣٤٧	فهرس الآيات القرآنية
٣٤٩	فهرس الأحاديث النبوية
٣٥١	فهرس الآثار
٢٥٢	فهرس الأعلام المترجم لهم
٢٥٣	فهرس الموضوعات
٢٥٤	فهرس المصادر والمراجع
٢٦٦	Abstract

الحمد لله على إحسانه، حمدا أرجو به المزيد من رضوانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في سلطانه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله لايضاح برهانه، وصلى الله عليه وعلى أصحابه وأزواجه، صلاة تدوم على مرور الزمان ومرور أحيانه، وسلم تسليما كثيرا. أما بعد:

فإن من أهم العلوم الموصلة إلى معرفة أحكام الله - تعالى - في كتابه وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - علم "أصول الفقه"، فهو "العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول - الذي لا يتلقاه الشرع بالقبول - ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتسديد والتأييد".^١

ولعلو مكانته وعظيم قدره وشرفه، فقد ضرب فقهاء السلف في ذلك بسهم وافر، وكانوا سببا في الثراء الكبير الذي افتخرت به المكتبة الإسلامية، بما ألفوا من الكتب وقعدوا من القواعد، وبما خرجوا من التلاميذ الذين حملوا المشعل إلى من بعدهم، وساروا بالأمانة على النهج الواضح القويم.

وكان ممن خاض هذا المضمار صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنوبي البخاري الحنفي ت (٦٥٤) في كتابه تنقيح الأصول، حيث جمع في هذا الكتاب بين ثلاثة كتب، هي: أصول البزدوي "كتر الوصول إلى علم الأصول"، لـ علي بن محمد البزدوي الحنفي، توفي سنة (٤٨٢هـ).

المحصل في علم الأصول، لـ محمد بن عمر بن الحسين الرازي، توفي سنة (٦٠٦). مختصر ابن الحاجب "مختصر السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل"، لـ أبي عمرو بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، توفي سنة (٦٤٦).

حيث جعل اهتمامه مركزا على أصول البزدوي، فنقحه ونظمه وبين مراده، ثم أضاف إلى ذلك زبدة ما في المحصول والمختصر.

ثم قام مؤلف التنقيح صدر الشريعة الحنوبي بشرح كتابه، وأسماه بـ "التوضيح في حل غوامض التنقيح".

بعدها قام الإمام سعد الدين التفتازاني تـ (٧٩٢) بشرح التنقيح وأسماه بـ: "التلويح إلى كشف حقائق التنقيح"، حيث يعد هذا الشرح من أهم الشروح على التنقيح في علم أصول الفقه.

^١ مقدمة الختلق طه الطواني: المحصول: محمد بن عمر الرازي، ص ٢٧، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

ولأهمية هذا الشرح فقد توجهت جهود علماء الأصول في تناول هذا الكتاب بالشرح والتعليق والتحشية، حيث زاد عدد التعليقات عليه عن العشرة، وعدد الحواشي عن العشرين حاشية. ومن بين هذه الحواشي كانت "حاشية حسن جلبي على التلويح" من أقدم الحواشي عليه وأبرزها، حيث لا تزال الحاشية رغم أهميتها ضمن الكنوز التراثية العلمية المخطوطة التي لم تخرج إلى النور بكاملها، لذا فإنني وبتوفيق من الله سأتشرف بإكمال جزء من خير بداهه غيري من الإخوة الأفاضل، يتمثل بتحقيق بداية القسم المتعلق بالمأمور به، إلى نهاية باب السنة، وبما أن كتابي التوضيح والتلويح محققان ومطبوعان، فسأقوم في هذه الرسالة بوضع نص التوضيح، ثم وضع نص التلويح بما يتناسب مع نص التوضيح، ثم سأضع نص الحاشية المحقق بعد نص التلويح بما يتناسب من القول مع نص التلويح. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تحقيق حاشية "حسن جلبي على التلويح" من خلال النقاط الآتية:
أولاً: الإسهام في حركة إحياء العلوم الإسلامية، وخدمة المخزون العلمي الشرعي لهذه الأمة من خلال إخراج الحاشية إلى النور.

ثانياً: القيمة العلمية الهامة لهذه الحاشية، حيث تبرز أهميتها في كونها:
ألفت على أبرز الكتب الأصولية وهو شرح التلويح الذي يمثل توجهها بارزاً في علم الأصول. تعد هذه الحاشية متوسطة القدم بالنسبة للحواشي على التلويح فحينما ألفت لم يكن حواش على التلويح سوى أربع حواش.

ثالثاً: تمتاز هذه الحاشية عن بقية حواشي التلويح وغيرها من كتب الأصول بما تمثله من مصدر هام للمقارنة بين تحريرات كثير من الأصوليين، كتحريرات العلامة الفناري صاحب كتاب "فصول البدائع"، وكذلك بين من سبقه إلى التحشية على التلويح.

رابعاً: إزالة الغموض الذي يكتنف منهج العلامة حسن جلبي والإطلاع على شيء من أسلوبه في التأليف، فهو صاحب نفس طويل في التأليف، غير أن جل مصنفاته ما تزال طي النسيان ولم يخرج منها إلى النور سوى حاشيته على شرح المواقف للجرجاني، وشرحه على المختصر الأصولي في طبعين تجاريتين غير محقتين، الأمر الذي أورث هذا الغموض.

خامساً: إن هذه الحاشية بحاجة واضحة وملحة للخدمة والعناية بها.^١

^١ (انظر: همام بنى صخر، حاشية حسن جلبي على التلويح، رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، جامعة اليرموك، ٢٠١٣، ص ١ - ٣)

حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على تحقيق ودراسة بداية القسم المتعلق بمبحث المأمور به، إلى نهاية القسم المتعلق بالسنة، حيث سيبدأ العمل في التحقيق، من بداية اللوحة ٢٤٠، إلى نهاية اللوحة ٢٧٩ من النسخة الظاهرية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:
"ما الذي ستقوم به هذه الدراسة من أجل الاستفادة من مخطوط حاشية حسن جلبي على التلويح للغايات العلمية — علما أنه ما زالت أجزاء من الحاشية قيد التحقيق؟
ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:
أولاً: بما تخدم هذه الدراسة المشتغلين في علم أصول الفقه، وكيف ذلك؟
ثانياً: كيف كانت الحياة العلمية السائدة آنذاك في عصر المؤلف؟
ثالثاً: ما جهود المؤلف حسن جلبي في خدمة أصول الفقه من خلال هذا الكتاب؟
رابعاً: ما القيمة الحقيقية لحاشية حسن جلبي؟
خامساً: ما المنهج الذي اتبعه حسن جلبي في حاشيته؟

أهداف الدراسة:

يهدف العمل في تحقيق حاشية "حسن جلبي على التلويح" إلى تحقيق الأهداف الآتية:
إعادة تقديم النص صحيحاً محرراً كما أراده مؤلفه مخدوماً بالمراجع التي رجع إليها؛ للتسهيل على الباحثين وطلبة العلم.
إحياء التراث الإسلامي العريق، من خلال الاعتناء بكتب علوم الشريعة التراثية، واستحضار الحالة العلمية التي كانت سائدة عند السلف آنذاك.
إبراز جهود المؤلف حسن جلبي فمثله عالم جليل يستحق علمه الاعتناء بمصنفاته.
إظهار قيمة الحاشية العلمية وإعطائها حقها من العناية.
استخراج منهج العلامة حسن جلبي الفناري في حاشيته ومحاولة الوقوف على الجديد فيها.

منهج الباحث:

بالنسبة إلى قسم الدراسة، فقد سبق الكلام عنه في عدد من الرسائل التي نوقشت، ووضحت حياة صاحب الحاشية توضيحا كاملا من حيث: ولادته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، إلى غير ذلك^١.

منهج البحث في قسم التحقيق:

وأما منهجي في النص المحقق؛ فهو على النحو التالي:

أولاً: اعتماد النسخة الأقدم أصلاً أرجع إليه، ومقارنتها ببقية النسخ، وبيان السقط والتحريف والتصحيح بطريقة النسخة الصواب، مع إثبات الصواب في المتن، أما في حال عدم التمكن من التصويب، فإنني أثبت في المتن بالاعتماد على هذه النسخة.

ويرجع السبب في اختيار هذه الطريقة — وهي إثبات ما يترجح في ذهني صوابه في المتن — هو إخراج الكتاب بلغة سليمة ومفهومة للقارئ، وهذا لا يحصل إلا من خلال إثبات الصواب في المتن.

ويمكن أن نضيف سبباً آخر إلى ما سبق؛ وهو التحرر من قيد الناسخ، فكما نعلم أن نسخ الحاشية جميعها لناسخ يمكن أن يكونوا طلبة العلم وناسخ أجرة، وفي هذه النسخ ما فيها من سقط، وتكرار، وتصحيح، وغيرها، فما كان مني إلا أني اعتمدت النسخة الأقدم أصلاً، وباقي النسخ يعضد بعضها البعض في استخراج الأصوب منها وإثباته في المتن^٢.

ثانياً: خدمة النص بضبطه، وضبط ما يحتاج إلى تشكيل من مفرداته، وتقدير بعض الكلمات إذا كان النص مفتقراً إلى ذلك دون أن يخرج عن المعنى الذي أرادته صاحبه.

ثالثاً: الرجوع إلى النسخة الحجرية وهي إحدى النسخ غير المعتمدة، والتصويب منها إذا كانت الحاجة ملحة إلى ذلك، ثم الإشارة إلى ذلك.

رابعاً: التصرف بمواقع بعض النصوص في الحاشية، فأحياناً قدمت النص، وأحياناً أخرته، أما الأسباب الداعية إلى ذلك، فهي:

المحافظة على ترتيب الموضوعات كما جاءت في التلويح؛ ولأن متن الحاشية يستلزم هذا التقديم أو التأخير كي لا يختل الشكل العام للمتن وموضوعاته، إذ هو في موقعه المثبت في نسخ الحاشية يكون قد بدأ بالشرح عن موضوع معين، ثم تخطاه ليبدأ بالشرح عن موضوع آخر، ثم رجع ليستأنف الشرح عن الموضوع الأول، وقد يقال: قد يكون هناك ضرورة دعت صاحب الحاشية

^١ وللتفصيل في ذلك يمكن الرجوع إلى الرسائل العلمية التي نوقشت في هذا الموضوع في قسم الفقه.
^٢ (أنظر: هاء بني صبحر، حاشية حسين جليبي على التلويح، ص ٥).

إلى ذلك التخطي، ويجب : بأن صاحب الحاشية غالبا ما يذكر نصوصا متقدمة لصاحب التلويح إذا كان الكلام الذي بين يديه لا تتضح صورته إلا بسوق هذه النصوص المتقدمة وشرحها، ولم أجد هذا قد تحقق في هذه المواقع.

خامسا: عزو الآيات، وتخريج الأحاديث النبوية والآثار، والحكم عليها بعد نقل كلام أئمة الشأن فيها.

خامسا: الترجمة لأغلب الأعلام الذين ورد ذكرهم في الحاشية.

سادسا: مناقشة رأي حسن جلبي في بعض المواضع، والإشارة إلى ذلك في الهامش وذلك يكون بعد قولي: "فيه نظر". كما كان منهجة في مناقشاته للتلويح.

سابعا: إذا مرت مسألة في الكتاب فإنني أذكر أهم الأقوال فيها، مع نسبة كل قول إلى قائله إن أمكن، وعرض بعض الأدلة لكل قول، والمناقشات الواردة عليها إن احتيج إلى ذلك، مشيرا في النهاية إلى مواطنها في أمهات الكتب الأصولية لينظر القارئ إلى ذلك.

ثامنا: تمحيص المسائل اللغوية المبهمة، وشرحها بالرجوع إلى مظانها، سواء من كتب اللغة أم النحو والصرف أم الأدب.

تاسعا: بيان القصد من إيراد بعض الأمثلة الشعرية أو الأقوال الفصيحة، مع الإشارة إلى الرابط بينها وبين ما ذكره.

عاشرا: استنباط بعض المناهج لحسن جلبي في حاشيته، مع الإشارة إلى ذلك.

الحادي عشر: شرح النصوص الغامضة وتقريبها للذهن القارئ بإزالة اللبس عنها، سواء أكان من فهم الباحثة أم بإيراد كلام بعض العلماء، كما كان منهج حسن جلبي.

الثاني عشر: تتبع أقوال العلماء الذين أشار إليهم حسن جلبي، بالرجوع إلى كتبهم ما أمكن والإشارة إلى نصوصهم، أما إذا كان الكتاب مخطوطا، فقد رجعت إليه في بعض الأحيان، وإن لم أتمكن أشير إلى معلومات عنه.

الثالث عشر: ترجيح بعض الأقوال، أو التأييد لبعض الانتقادات الموردة مع بيان السبب.

الرابع عشر: تتبع النصوص التي أخذها حسن جلبي من بعض الكتب دون أن يشير إلى ذلك.

الخامس عشر: استنباط تعاريف لبعض المفردات التي أوردها صاحب الحاشية، بالرجوع إلى بعض المسائل التي وردت فيها هذه المفردات، وفهما، ثم الخلوص إلى تعاريف تكون مؤدية للمعنى الذي وضعت لهذه المفردات.

السادس عشر: إعداد فهرس علمية للحاشية تسهل الوصول إليها.

وبعد هذا

فلاني حاولت جاهدة في إخراج هذا الجزء من الحاشية على الوجه الذي أراده المؤلف مستعينة بالله أولاً ثم بالقواعد العلمية المتبعة في التحقيق.

فإن وقع كما أردت فبتوفيق من الله وحده، وإن كانت الأخرى فلأن ابن آدم خطاء نساء.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

"صعوبة قراءة نسخ المخطوط في كثير من الأحيان، الأمر الذي تطلب مزيداً من الجهد والوقت لفك مغلفات هذا المخطوط وإخراجه بالصورة التي هو عليها الآن.

محاولات الملائمة بين ثلاث كتب، أحال بعضها على بعض

التنقيح مع شرحه المسمى بالتوضيح، للإمام القاضي صدر الشريعة عبد الله بن مسعود الحنبلي البخاري الحنفي.

شرح التلويح على التوضيح لمقتن التنقيح في أصول الفقه، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي.

حاشية حسن جلبي على التلويح، بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاة الفناري.

فكان من أهم الصعوبات في كل صفحة من صفحات الرسالة، هي محاولات جعل كلام كل من الحنبلي والتفتازاني يتلائم مع كلام الفناري صاحب الحاشية، فلا يشعر القارئ ببتري في الكلام، أو أن شيئاً من الكلام سابق على آخر.

فكانت هذه المحاولات تحتاج إلى كثير من الدقة والوقت.^١

ج- الصعوبة التي لا تقل عن سابقتها، وهي السقط الذي قد وقع في النسخة الأم وهي الظاهرية، فقد سقط منها ما يقارب تسعة ألواح، مما زاد حجم الحاشية على الذي كان مقرراً علي، إضافة إلى الحد من القدرة على الترجيح، والاعتماد في كثير من الأحيان على نسخة واحدة لوقوع السقط في النسخة الأخرى.

هذه بعض الصعوبات التي واجهتني، والله المستعان.

خطة الدراسة:

نسخ الحاشية المعتمدة في التحقيق .

قسم التحقيق "النص المحقق"، ويشمل على ما يلي حسب ترتيب المصنف.

القسم الأول: المأمور به.

القسم الثاني: السنة.

^١ (انظر: هناء بني صخر، حاشية حسن جلبي على التلويح، ص ٨).

نسخ الحاشية المعتمدة في التحقيق.

اعتمدت في تحقيق هذه الحاشية على ثلاث نسخ خطية؛ هي:

النسخة الأولى: صورة عن نسخة المكتبة الظاهرية، وهي النسخة الأقدم، نسخت في عام ٩١٩هـ، وعدد صفحاتها ٣٧٤، ومسطرها واحد وعشرون سطرا، وعنوانها: "حاشية التلويح لولانا حسن جلبي الفناري رحمه الله".

وهي محفوظة برقم ٢٨٦٥، وتوجد صورة فلمية عنها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم ٢٣٨٠٤٧.

وقد جعلتها النسخة الأصل، ورمزت لها بالرمز: "ظ".

وهي أفضل النسخ الثلاث، كتبت بخط الرقعة، وبالجملة كان الخط متعبا وصعب القراءة، وقد وقع فيها تصحيف في كثير من الكلمات.

النسخة الثانية: صورة عن نسخة المكتبة البريطانية المخزلة على ميكروفيش، قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية، برقم IOSL ١٤٧٤، وعدد صفحاتها ٢٩٩ لوحة، وحجمها ٢٦،٥ * ١٩،٥ سم.

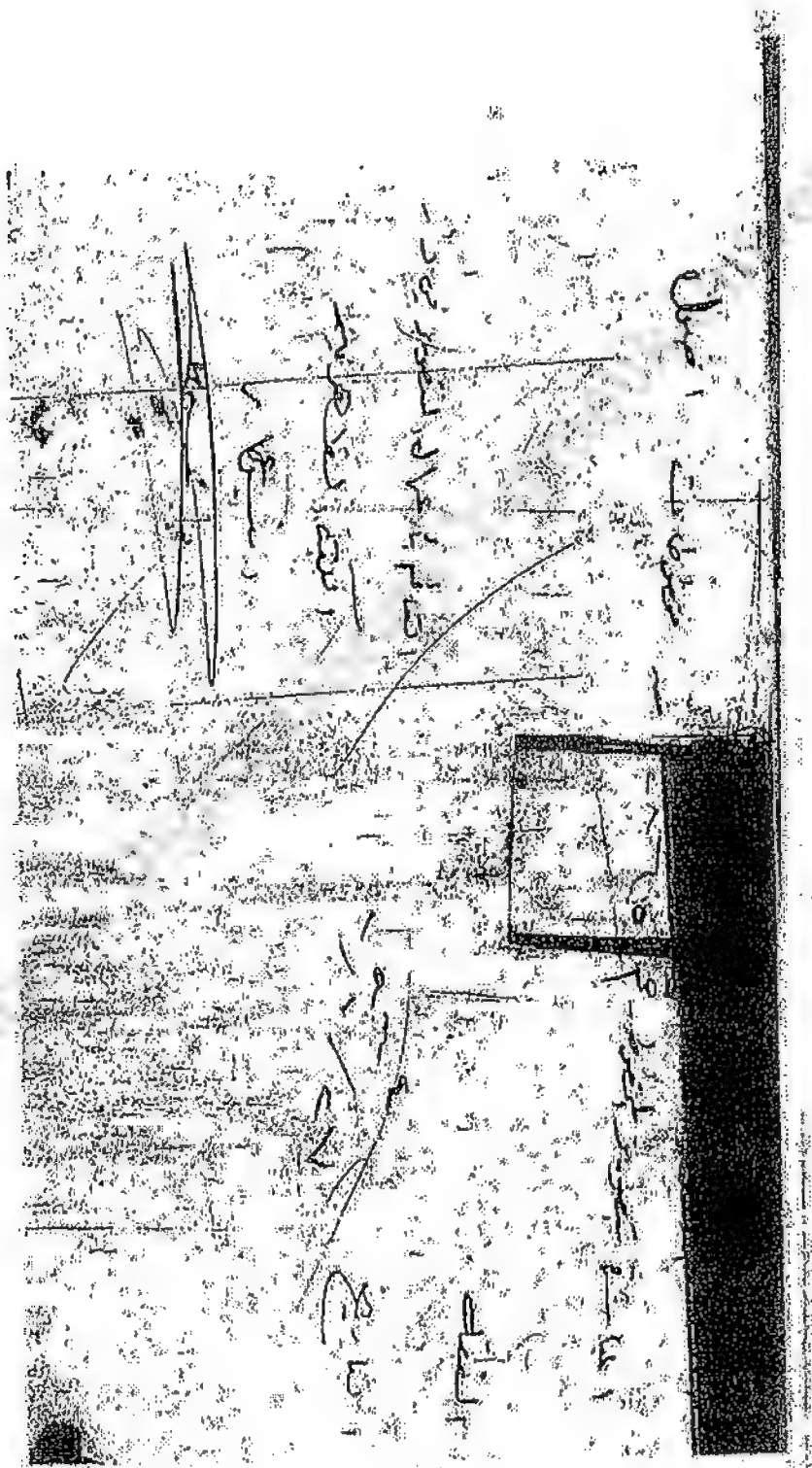
وعنوانها: "حاشية على التلويح"، نسخت في القرن السابع عشر الميلادي، ومسطرها خمسة وعشرون سطرا، وتوجد نسخة مصورة عنها في مركز الملك فيصل برقم ٩٥٩ — ١٠٩٥٣ ب.

ورمزت لها بالرمز ب ١، كتبت بخط واضح نوعا ما، وقد خلت معظم كلماتها عن النقط، ولناسخها جملة من الأخطاء التي كانت تتكرر في النسخة، وفيها زيادات مفيدة من الأصل.

النسخة الثالثة: وهي أيضا صورة عن المكتبة البريطانية المخزلة على ميكروفيش، قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية، برقم IOLT ٣٢٥، وعدد صفحاتها ٢٩٨ لوحة، وحجمها ٢١ * ١٢، وعنوانها: "حاشية على التلويح"، نسخت عام ١٠٢٩هـ — ١٦٢٠م، ومسطرها سبعة وعشرون سطرا، وتوجد نسخة مصورة عنها في مركز الملك فيصل برقم ١٢٢ — ١١١١٦ ب.

ورمزت لها بالرمز ب ٢، كتبت بخط نسخ مقروء ومنقوط، وظهر أن ناسخها أكثر اتقانا من ناسخ النسخة السابقة من حيث ضبط بعض الكلمات، ولكن للأسف وقع له سقط كثير، وسببه في غالب الأحيان انتقال النظر بين مواطن الكلمات المتشابهة.

صور من النسخ الخطية الثلاث



٦٩
٧٥
٢٨٦٥
ما نسفج حلا
أصغر على النكاح
بسم الله
هذا ما وقع العزير المكرم والمكسبة المسمى
عاقلة الشام على يد والده المرحوم
الحاج اسمعيل باشا
فأمرها العاقلة المولى له
أنه لا يرث من ماله
هذا ما وقع العزير المكرم والمكسبة المسمى
عاقلة الشام على يد والده المرحوم
الحاج اسمعيل باشا
فأمرها العاقلة المولى له
أنه لا يرث من ماله

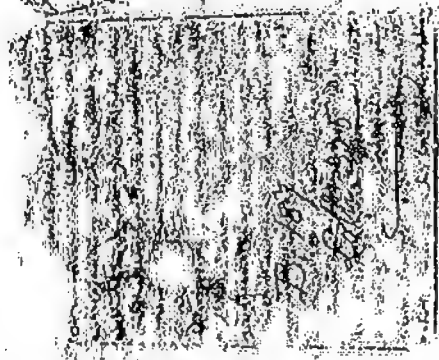
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي به السبل
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى

والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين والعين هي نور اليد واليد هي نور القدم والقدم هي نور الساق والساق هي نور الرجل والرجل هو نور البيت والبيت هو نور المدينة والمدينة هي نور الدولة والدولة هي نور العالم والعالم هو نور الله تعالى

اللوحة الأولى - نسخة المكتبة البريطانية الثانية

النسخة (ب ٢)

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



قسم التحقيق

[التوضيح]

(فصل المأمور به نوعان مطلق ومؤقت) هذا الفصل هو أصل الشرائع قد تأسس عليه مباني الأصول والفروع، فإن طالعت هذا الموضع في كتب الأصول علمت سعيي في تنقيح هذه المباحث وتحقيقها. المراد بالمطلق غير المؤقت كالكفارات والتدوير المطلقة والزكاة.

[التلويح]

[فصل المأمور به نوعان مطلق ومؤقت]

[أقسام المأمور به المؤقت]

[القسم الأول الوقت الضيق والفاضل عن الواجب]

(قوله فصل) في تقسيم المأمور به باعتبار أمر غير قائم به وهو الوقت بخلاف ما سبق من التقسيم إلى الأداء والقضاء والحسن لعينه أو لغيره، فإنه كان باعتبار حالة للمأمور به في نفسه فلذا جعله فخر الإسلام - رحمه الله تعالى - في الدرجة الأولى، وقال في هذا التقسيم لا بد من ترتيبه على الدرجة الأولى أي لا بد من ذكر هذا التقسيم وإبراده عقب التقسيم الذي ورد في الدرجة الأولى، وهذا الفصل أصل للأحكام الشرعية يتبني عليه أدلة عامة {القواعد الكلية والجزئية} في الفقه لاشتماله على مباحث المؤقت وغير المؤقت، وما يتعلق بكل من الأقسام والأحكام، وذلك معظم أحكام الإسلام. (قوله مطلق ومؤقت) المراد بالمؤقت ما يتعلق بوقت محدود بحيث لا يكون الإتيان به في غير ذلك الوقت أداء بل يكون قضاء كالصلاة خارج الوقت أو لا يكون مشروعاً أصلاً كالصوم في غير النهار وبالمطلق ما لا يكون كذلك، وإن كان واقعاً في وقت لا محالة.

[الحاشية]

قوله : { [القواعد] الكلية والجزئية } ، { لعل المراد بالقواعد : [القضايا] ^٢ ، لا [المعنى المصطلح] ^٣ ، لأن

١ (القواعد) في اللغة: جمع قاعدة، وهي من البناء أساسه والضابط، أو الأمر الكلي ينطبق على جزئيات، مثل: (كل أدون ولود وكل صموخ ببيض). (انظر : إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار " المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، باب القاف ، ج ٢ ، ص ٧٤٨) . و يتفق معظم الأصوليين مع النحاة في معنى القاعدة فهي عندهم : حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه، كقاعدة (لا ثواب إلا بنية) . (انظر : الحموي ، أبو العباس أحمد ، غمر عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ج ١ ، ص ٥١) . في حين يختلف معناها عند الفقهاء عنه عند النحاة والأصوليين ، فالقاعدة الفقهية: هي حكم أغلبي لا كلي ، يأتي تحته مسائل فقهية فرعية، يُتعرّف من خلاله على أحكام تلك المسائل. ومثال ذلك (الضرر لا يزال بالضرر) ، قاعدة فقهية يدخل تحتها مسائل فقهية كثيرة، منها: إكراه معصوم دم بالقتل، على قتل معصوم الدم. ففي هذه المسألة إزالة ضرر بمثله، وهذا لا يجوز؛ لأن القاعدة الفقهية تقول: (الضرر لا يزال بمثله) . إلا أن هذه القاعدة ليست كلية، بحيث يندرج تحتها جميع المسائل الفقهية الفرعية المنطبقة عليها القاعدة، بل هي أغلبية؛ لأن لها استثناءات، من ذلك: رمي الكفار إذا تترسوا بأسرى المسلمين. (انظر: الأسمرى، أبو محمد صالح، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، دار الصميعي، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ١٩) بداية لو ١٧٧ أ.

٢ جمع مفردة قضية، وهي: قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب فيه. (انظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ج ١ ، ص ١٧٦) .

٣ وهو معنى القاعدة عند الأصوليين، وقد سبق أن ذكرته .

[الحاشية]

الكلية معتبرة [فيه] ^١، فلو اعتبر الكلية صفة كاشفة لم [يصح] ^٢ عطف الجزئية عليها، اللهم إلا أن [تعطف] ^٣ على القواعد بتقدير المضاف، أي: والقضايا الجزئية ^٤.

١ الضمير هنا راجع إلى "المعنى المصطلح".

٢ في ب ٢: [يصلح]، والصواب ما أثبتته.

٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ظو ب ٢: [يتعلق]، وفي ب ١: [يعطف].

٤ والعبرة تعني: أن القواعد الأصولية هي كلية لا جزئية، وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز وصفها أيضاً بالجزئية؛ لأن الكلية صفة مكنتى بها، وعلى هذا الأساس أول وجود وصف الجزئية بتأويلين: الأول: أن المراد بالقواعد هنا القضايا؛ لأن القضايا قد تكون جزئية أيضاً. وأما التأويل الثاني: أن تكون الجزئية معطوفة على القواعد بتقدير مضاف محذوف وهو: القضايا، أي: القواعد الكلية والقضايا الجزئية.

(أَمَّا الْمُطْلَقُ فَعَلَى التَّرَاخِيِّ لَأَنَّهُ أَيْ الْأَمْرُ.

(جَاءَ لِلْفُورِ وَجَاءَ لِلتَّرَاخِيِّ فَلَا يَثْبُتُ الْفُورُ إِلَّا بِالْقَرِينَةِ، وَحَيْثُ عُدِمَتْ يَثْبُتُ التَّرَاخِيُّ لَا أَنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ)؛

(قَوْلُهُ أَمَّا الْمُطْلَقُ فَعَلَى التَّرَاخِيِّ) اخْتَلَفُوا فِي مُوجِبِ الْأَمْرِ فَذَهَبَ كَثِيرٌ إِلَى أَنَّ حَقَّهُ الْفُورُ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفُورِ وَلَا عَلَى التَّرَاخِيِّ {بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْقَرِينَةِ}،

{قوله : {بل كل منهما بالقرينة}،

١ يعتبر هذا رأي للحنفية في مسألة دار فيها الخلاف بين الأصوليين، وهي مسألة " الأمر المطلق: هل يحمل على الفور، أم التراخي؟"، وستتناول الباحثة هذه المسألة مقتصرة على ذكر آراء الأصوليين فيها، ولكي يتسنى الفهم الكامل لها لا بد من تحرير محل النزاع فيها، قبل عرض تلك الآراء، والذي كان كالاتي: اتفقوا على أن الأمر إن صرح الأمر فيه بالفعل في أي وقت شاء، أو قال: لك التأخير، فهو للتراخي، واتفقوا أيضا على أنه إن صرح به للتعجيل فهو للفور، وإن كان الأمر مطلقا، أي: مجردا عن قرينة تدل على أنه للتعجيل أو التأخير، (انظر: الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ج ٣، ص ٣٢٦)، كقول الأمر: "افعل"، فعلى أيهما يحمل؟

اختلفوا فيه على أربعة مذاهب: الأول: أن الأمر المطلق لا يدل على الفور ولا على التراخي، وإنما يفيد طلب الفعل فقط، وأيهما حصل كان مجزيا. (انظر: أبو المظفر، منصور بن محمد، قواطع الأدلة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٩ م، ج ١، ص ٧٦)، وهذا ما ينسب إلى الشافعي - رحمه الله - وأصحابه، يقول (إمام الحرمين - رحمه الله - في البرهان: وهذا ينسب إلى الشافعي - رحمه الله - وأصحابه، وهو الأليق بتفريعاته في الفقه، وإن لم يصرح به في مجموعاته في الأصول. (انظر: الجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ج ١، ص ٧٥)، واختاره الأمدي - رحمه الله - (انظر: الأمدي، أبو الحسن سيد الدين، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، ج ٢، ص ١٦٥)، وعليه أهل المغرب من المالكية وابن الحاجب - رحمه الله - (انظر: السيناوي، حسن بن عمر، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، دار النهضة، تونس، ط ١، ١٩٢٨ م، ج ١، ص ١١٣)، واختاره البيضاوي - رحمه الله - (انظر: السبكي، تقي الدين أبو الحسن، الإيهام في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٢، ص ٥٨). " قال القاضي أبو يعلى: وقد أومأ إليه أحمد - رحمه الله - في رواية الأثرم وقد سألته عن قضاء رمضان يفرق قال نعم إنما قال الله: {قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ} [البقرة: ١٨٤]"، (انظر: ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن، القواعد والفوائد الأصولية، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ج ١، ص ٢٤٤).

المذهب الثاني: الأمر المطلق يدل على فعل المأمور به على الفور. وهو قول الحنابلة في ظاهر مذهبهم، (انظر: المقدمي، ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريان، ط ٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، ج ١، ص ٥٧١)، ورأي جمهور المالكية، وظاهر مذهب الإمامين مالك وأحمد - رحمهما الله - (انظر: ابن اللحام، القواعد والفوائد، ج ١، ص ٥٧١؛ وانظر: السيناوي، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، ج ١، ص ١١٣)، واختاره بعض الشافعية كالصيرفي والقاضي أبي حامد - رحمهما الله - (الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ، ج ١، ص ١٥)، كما نقل عن بعض الحنفية كابن الحسن الكرخي - رحمه الله - (انظر: البخاري، علاء الدين، كشف الأسرار، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٢٥٤).

المذهب الثالث: أن الأمر المطلق يفيد التراخي. وهو الصحيح من مذهب علماء الحنفية، (انظر: السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ج ١، ص ٢٦؛ وانظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٤٥).

ونقل ابن اللحام الحنبلي عن الشيخ أبي إسحاق - رحمه الله - قوله: " والتعبير بكونه يفيد التراخي غلط. وقال في البرهان: إنه لفظ مدخول، فإن مقتضى إفادة التراخي أنه لو فرض الامتثال على الفور لم يعتد به، وليس هذا معتقد أحد". (انظر: ابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية، ج ١، ص ٢٤٥)، لكن بالتدقيق في كتب الحنفية نجد أنهم يتفقون مع أصحاب المذهب الأول، حيث أنهم قد يعبرون عنه بالتراخي، ولكن المراد به أنه جائز كالفور، يقول صاحب التقرير والتحبير في ذلك: وهو الصحيح عند الحنفية، وعزي إلى الشافعي وأصحابه، واختاره الرارزي وآمدي وابن الحاجب والبيضاوي، وقال ابن برهان: لم ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة نصوص وإنما فروعهما

تدل على ذلك. وقد يعبر بالتراخي، والمراد به أنه جائز كالبدار، لا أن البدار لا يجوز فإنه خلاف الإجماع على ما نقله غير واحد. (انظر: ابن أمير حاج، أبو عبد الله شمس الدين، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ج ١، ص ٣١٦). إذن فالمذهب أنه يفيد التراخي، أي: "جوازاً". جاء في الإبهاج: "ونقل ابن السمعاني في القواطع القول بأنه على التراخي ... وصححه، ثم قال: إن معنى قولنا أنه على التراخي: أنه ليس على التعجيل، قال: والجملة أن قوله أفعَل ليس فيه عندنا دليل إلا على طلب الفعل فحسب من غير تعرض الوقت. قلت: وعلى هذا التفسير فهذا المذهب هو المذهب الأول بعينه". (انظر: المبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ج ٢، ص ٥٩)، وأيضاً يمكن أن يفهم مرادهم بالتراخي من ذات نص التلويح، حيث عبر عن ذلك بقوله: "إلا أن مرادهم بالتراخي عدم التقيد بالحال، والمصنف اصطلاح على أن المراد بالتراخي عدم التقيد بالحال، لا التقيد بالاستقبال". لكن وإن اتفق أصحاب هذا المذهب مع أصحاب المذهب الأول من حيث أن المكلف يعتبر ممثلاً سواء أدى المأمور به على الفور أو على التراخي، إلا أن أصحاب المذهب الأول يثبتون امتثاله سواء عجل أو أخر بدلالة الأمر، لكون صيغة الأمر "افعل" حقيقة في القدر المشترك بين القسمين، وبيان ذلك من خلال ما جاء في الأحكام: أن الأمر حقيقة في طلب الفعل لا غير، فمهما أتى بالفعل في أي زمان كان، مقدماً أو مؤخراً كان أتياً بمدلول الأمر، فيكون ممثلاً للأمر. (انظر: الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥)، في حين يرى أصحاب المذهب الثالث أن ذات صيغة الأمر المطلقة لا دلالة لها على جواز إيقاع أي من الفور أو التراخي، وإنما كان ذلك ثابتاً بدلالة القرينة، وبيان ذلك من نص التلويح ص ١٦ من هذه الرسالة: أن الفور لا يثبت إلا بالقرينة، فعند الإطلاق وعدم القرينة يثبت التراخي لضرورة عدم قرينة الفور. مع مراعاة أن التراخي عندهم عدم التقيد بالحال، وعليه يثبت جواز الفعل بالحال أو الاستقبال، وهذا التوجه لأصحاب هذا المذهب يفسر قوله: [بل كل منهما بالقرينة].

المذهب الرابع: الوقف إما لعدم العلم بمدلوله، أو لأنه مشترك بينهما (انظر: الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ٥٩)، وهذا هو مذهب الواقعية، وقد انقسموا فيه قسمين من حيث خروج المكلف عن عهدة الخطاب متى ما أوقع المأمور به: فذهب غلاتهم إلى أن المكلف لو أوقع المأمور به فوراً لم يعتبر ممثلاً لاحتمال إرادة التأخير، وذهب المقتصدون منهم إلى أن المبادر في أول الوقت ممثل قطعاً، أما المؤخر فممثل مع التوقف في إثمه بالتراخي. وهو ما اختاره إمام الحرمين، حيث قال في البرهان: وأما الواقعية فقد تحزبوا حزبين فذهب غلاتهم في المصير إلى الوقف إلى أن الفور والتأخير إذا لم يتيين أحدهما ولم يتعين بقرينة فلو أوقع المخاطب ما خوطب به عقيب فهم الصيغة لم يقطع بكونه ممثلاً، ويجوز أن يكون غرض الأمر فيه أن يؤخر، وهذا سرف عظيم في حكم الوقف. وذهب المقتصدون من الواقعية إلى أن من بادر في أول الوقت كان ممثلاً قطعاً، فإن أخر وأوقع الفعل المقتضى في آخر الوقت، فلا يقطع بخروجه عن عهدة الخطاب، وهذا هو المختار عندنا. (انظر: الجويني، البرهان، ج ١، ص ٧٥).

[الحاشية]

قيل: [يلزم على هذا] ^١ أن لا يثبت للأمر حكم أصلاً إذا لم تتحقق قرينة، وفيه إضاعة الأمر، وأنت خير بان
اللازم ملزم، والإضاعة إنما تلزم إذا وجد أمر بلا قرينة ^٢.

١ يلزم على قول: [بطل كل منهما بالقرينة].
٢ ومعنى الكلام: أنه يترتب على هذا الفرض لازم وهو: إضاعة الأمر، أي: تفويته وذهاب حكمه، وإنما تلزم
الإضاعة وتترتب إذا ما ورد الأمر مطلقاً عن القرينة، لكن يمكن أن يجاب: بأن القصد من قول: [بطل كل منهما
بالقرينة]، أن صيغة الأمر المطلقة لا دلالة لها على جواز إيقاع أي من الفور أو التراخي، وإنما فهم ذلك بدلالة
القرينة، وبيان ذلك: أن الأمر جاء للفور وجاء للتراخي، فلا يثبت الفور إلا بالقرينة، فعند الإطلاق وعدم القرينة
يثبت التراخي لضرورة عدم قرينة الفور، والمراد بالتراخي هنا عدم التقيد بالجال؛ سقطت من ب ١ في هذا
الموقع، إلا أنها ذكرت في ض ٧ هامش رقم ١. والصواب أن يكون موقعها هنا.

وهؤلاء يعنون بالفور امثال المأجور به عقيب ورود الأمر، {وبالتراخي الإتيان به متأخراً} عن ذلك الوقت،

قوله: {وبالتراخي: الإتيان به متأخراً}، قيل: يلزم على هذا [أن لا يتحقق] ^٢ أمر [للتراخي] ولو بالقرينة، إذ لم يأت أمر قط مشروطاً بالإتيان به بشرط التأخير عن [الوقت الذي هو عقيب أمر] ^٥، وأيضاً يلزم [أن يكون واسطة بين الفور والتراخي] ^٦.

١ أي: والمقصود بالتراخي عند من يقول بأن الأمر المطلق حقه الفور هو: الإتيان بالمأجور به متأخراً عن الوقت الذي هو عقيب الأمر.

٢ في ظو ب ١: [تحقيق]، والصواب ما أثبتته.

٣ لازم لقوله: "وبالتراخي الإتيان به متأخراً"؛ فقد رتب على هذا الفرض لازمين باطلين: أحدهما: أن لا يتحقق أمر للتراخي... الخ، والآخر: أن يكون واسطة بين الفور والتراخي.

٤ في ب ١: [التراخي]، وهو الصواب.

٥ يقصد بها: أول زمان يلي الطلب، جاء في كتاب التقرير والتحبير: (فإن كان المطلوب إيجاده مطلوباً (أول زمان يليه)، أي: الطلب، (فالفور أو) إن كان المطلوب إيجاده مطلوباً في زمان هو (ما بعده) أي: ما بعد أول زمان يلي الطلب (فوجوب التراخي). (انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ١، ص ٣١٦)، ويعبر عنه أيضاً: بأول أوقات الإمكان. (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٥٤)، إذن فالقائلون بحمل الأمر المطلق على الفور، يعنون بالفور: الإتيان بالفعل أول أوقات الإمكان، وبالتراخي: الإتيان بالفعل في زمان هو ما بعد أول أوقات الإمكان.

٦ يلزم على قولكم: {وبالتراخي الإتيان به متأخراً} اشتراك الفور والتراخي في دلالة الأمر عليهما حال وروده مطلقاً؛ وهذا ممنوع سواء أكان الاشتراك لفظاً أم مجازاً، وبيان: "أن الأمر المطلق ورد استعماله في الفور، كما في قوله تعالى: {أَمِلُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}، [النساء: ١٣٦]؛ [الحديد: ٧]، وورد استعماله في التراخي، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله كتب عليكم الحج فحجوا"، والإلزام: الاشتراك اللفظي إن قلنا أنه موضوع لكل منهما، أو المجاز إن قلنا أنه موضوع لأحدهما وهو حقيقة فيه مجاز في الآخر، وهما خلاف الأصل، والعدول من الأصل إلى خلافه ممنوع." (انظر: أبو المظفر، قواطع الأدلة، ج ١، ص ٧٦، وانظر: الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥)، لكن أصحاب هذا المذهب جعلوا صيغة الأمر المطلقة حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو: طلب الفعل، من غير تعرض لوقت من فور أو تراخي، دفعا للإشترك والمجاز. (انظر: الرازي، المحصول، ج ٢، ص ١١٤).

[التوضيح]

وَالْمُرَادُ بِالتَّرَاخِي عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالْحَالِ لَا التَّقْيِيدُ بِالْمُسْتَقْبَلِ حَتَّى لَوْ أَذَاهُ فِي الْحَالِ يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ فَالْفُورُ
يَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ لَا التَّرَاخِي.

[التلويح]

وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الْعُلَمَاءِ الْحَقَنِيَّةِ أَنَّهُ لِلتَّرَاخِي إِلَّا أَنْ مُرَادَهُمُ بِالتَّرَاخِي عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالْحَالِ، وَالْمُصَنَّفُ
اصْطَلَحَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّرَاخِي عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالْحَالِ لَا التَّقْيِيدُ بِالْمُسْتَقْبَلِ فَالتَّرَاخِي عِنْدَهُ أَعْمُ مِنَ الْفُورِ وَغَيْرِهِ،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا أُسْتَدِلَّ عَلَى كَوْنِ مُطْلَقِ الْأَمْرِ لِلتَّرَاخِي بِأَنَّ الْأَمْرَ جَاءَ لِلْفُورِ وَجَاءَ لِلتَّرَاخِي فَلَا يَثْبُتُ الْفُورُ إِلَّا
بِالْقَرِينَةِ، فَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَعَدَمُ الْقَرِينَةِ يَثْبُتُ التَّرَاخِي لِضَرُورَةِ عَدَمِ قَرِينَةِ الْفُورِ لَا بِذَلِكَ الْأَمْرِ. كَانَ لِمُعَارِضٍ أَنْ
يَقُولَ جَاءَ لِلْفُورِ وَالتَّرَاخِي فَلَا يَثْبُتُ التَّرَاخِي إِلَّا بِقَرِينَةٍ فَعِنْدَ عَدَمِهَا يَثْبُتُ الْفُورُ، فَدَفَعَهَا الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى - بِأَنَّ الْفُورَ أَمْرٌ زَائِدٌ ثُبُوتِيٌّ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ، بِخِلَافِ التَّرَاخِي {فَإِنَّهُ عَدَمٌ أَصْلِيٌّ} فَصَارَ مَا ذَكَرَهُ
مُؤَافِقًا لِمَا هُوَ الْمُخْتَارُ مِنْ أَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ لَيْسَ عَلَى الْفُورِ وَلَا عَلَى التَّرَاخِي بِالْمَعْنَى الْمَشْهُورِ فَلَا دَلَالَةَ لِلأَمْرِ
عَلَى أَحَدِهِمَا بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْقَرِينَةِ.

[الحاشية]

قوله: {فإنه عدم أصلي}. فيه نظر؛ لأن [التقييد عدم ...] ^١ [الجواز [لا] بالقيد، [فعدمه] ...] ^٢ عدم [الوجود] ^٣، وهو وجود الجواز في الحال وفيما بعده] ^٤، فكيف [يكون] ^٥ عدما أصلياً؟ ^٦ [...] ^٧

١ زاد في ب ٢: [عدم]، والصواب ما أثبتته.

٢ سقطت من ب ١.

٣ في ب ١: [فعدم]، وفي ب ٢: [فعدم]، والصواب ما أثبتته في المتن؛ الهاء في [فعدمه] راجعة إلى التقييد.

٤ زاد في ب ٢: [من]، وهي زيادة خاطئة.

٥ في ب ٢: [الوجوب]، والصواب ما أثبتته.

٦ أي إن التقييد بالحال عدم الجواز [لا بالحال]، فعدم التقييد عدم وجود عدم جواز، وهو وجود الجواز في الحال وفيما بعده، وما هذا إلا التراخي.

٧ سقطت من ب ٢.

٨ أي: كيف يكون عدما أصلياً، وأنتم قلتم: أنه لا يثبت إلا بالقرينة، بدليل قولكم: [بل كل منهما بالقرينة].

٩ وبيان الاعتراض: أن تصحيح كون الأمر لمطلق الطلب لا على الفور ولا على التراخي، يجعل التراخي أمراً زائداً كالفور لا يتقرر إلا بالقرينة المستقلة، وهذا يتنافى مع كونه عدماً أصلياً ويجعل كل من التراخي والفور أمراً زائداً ثبوتياً محتاجاً إلى القرينة. لكن يمكن أن يجاب بأن القصد من قولنا [بل كل منهما بالقرينة]، لا يعني أن التراخي يحتاج إلى قرينة كالفور وإنما معناه أن ذات صيغة الأمر المطلقة لا دلالة لها على جواز إيقاع أي من الفور أو التراخي، وإنما فهم ذلك بدلالة القرينة، وبيانه: أن الأمر جاء للفور وجاء للتراخي فلا يثبت الفور إلا بالقرينة لكونه أمراً زائداً ثبوتياً، فعند الإطلاق وعدم القرينة يثبت التراخي لضرورة عدم قرينة الفور.

١٠ زاد في ب ١: [بل كل منهما بالقرينة] قيل يلزم على هذا أن للأمر حكم أصلاً إذا لم يتحقق قرينة وفيه إضاعة للأمر وأنت خيرير فإن اللازم يلتزم والإضاعة إنما يلزم إذا وجد أمر بلا قرينة، وهذه زيادة في غير محلها.

[التوضيح]

(وَأَمَّا الْمُؤَقَّتُ فِيمَا أَنْ يَتَضَيَّقَ الْوَقْتُ عَنِ الْوَاجِبِ، وَهَذَا غَيْرُ وَاقِعٍ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ إِلَّا لِعَرَضِ الْقَضَاءِ كَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ آخِرَ الْوَقْتِ إِمَّا أَنْ يَفْضُلَ كَوَقْتُ الصَّلَاةِ، وَإِمَّا أَنْ يُسَاوِيَ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ كَصَوْمِ رَمَضَانَ أَوْ لَا يَكُونَ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ أَوْ لَا يَكُونَ كَقَضَاءِ رَمَضَانَ) جَعَلُوا صِيَامَ الْكُفَّارَاتِ وَالنُّذُورِ الْمُطْلَقَةِ وَقَضَاءَ رَمَضَانَ مِنَ الْوَقْتِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنَّهَارِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ قِسْمِ الْمُطْلَقِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْمِيزَانِ؛ لِأَنَّ التَّعْلُقَ بِالنَّهَارِ {دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الصَّوْمِ لَا قَيْدَ لَهُ}، ثُمَّ الْقَضَاءُ وَاجِبٌ بِالسَّبَبِ السَّابِقِ، وَصَوْمُ النُّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ بِالنُّذْرِ وَالْحِنْثِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَكُونُ النَّهَارُ الَّذِي يُصَامُ فِيهِ سَبَبًا لَوُجُوبِهِ.

[الحاشية]

قوله ١: { داخل في مفهوم الصوم ، لا قيد له } ٢،

١ ينقسم المأمور به من حيث الوقت إلى مطلق ومؤقت، والمراد بالمطلق: غير المتعلق بوقت، والمؤقت: المتعلق بوقت، والمراد بالوقت هنا: الوقت المحدود الذي اختص جواز أدائها به حتى لو فات صار قضاء كالصلاة خارج الوقت. (انظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٣-٢٤٨)، وقد بين كتاب التلويح معنى المطلق والمؤقت في بداية مبحث المأمور به. وينقسم المأمور به المؤقت إلى أربعة أقسام، والتي عليها مدار الحديث هنا، وخصوصاً القسم الثالث، وهذه الأقسام ذكرت في التلويح كالآتي:

القسم الأول: الوقت الضيق، والفاضل عن الواجب.

القسم الثاني: كون الوقت مساوياً للواجب وسبباً للوجوب؛ أو ما جعل الوقت معياراً له وسبباً لوجوبه، كصوم رمضان. والمراد بالوقت معياراً له: أن مقداره يعرف به، وهو بمنزلة الكيل للمكيل، فكما لا يتحقق قفيزان في قفيز واحد في حالة واحدة لا يتحقق صوم يومين في يوم واحد. (انظر: شمس الأئمة، أصول السرخسي، ج ١، ص ٤٢).

القسم الثالث: كون الوقت معياراً لا سبباً. مثل الكفارات والنذور المطلقة وقضاء رمضان، وهذا القسم على خلاف بين العلماء في موقعه: أيندرج تحت المطلق، أم هو من المؤقت؟ وسبب اختلافهم: أن له شبهةً بهما جميعاً، فشبهه بالمؤقتة أنه تعلق بوقت مقدر له وهو النهار، لا بمطلق الوقت كالزكاة، حتى لو أداها ليلاً لم يعتبر بخلاف الزكاة، وشبهه بالمطلقة أنه لم يتعلق بوقت متعين يفوت الأداء كما يفوت بفوات شهر رمضان، بل متى أداها يكون مؤدياً لا قاضياً. (انظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٤٧)؛ لكن علماء الحنفية لم يختلفوا في إدراج هذا القسم تحت المؤقت، وإنما اختلفوا في مدرجات هذا القسم: فبعضهم قصره على العبادات التي تعين وقت لأدائها كالنذر المعين؛ فكون الوقت معياراً له فظاهر، وأما كونه ليس سبباً له؛ فلأن السبب هو النذر. جاء في التقرير والتحبير: (القسم الثالث) من أقسام الوقت المقيد به الواجب وقت هو (معيار لا سبب كالنذر المعين)، أي نذر صوم معين أما كونه معياراً فظاهر. وأما أنه ليس بسبب؛ فلأن السبب النذر (فإدراج النذر (المطلق والكفارة والقضاء فيه) أي في هذا القسم كما فعل اليزدوي والسرخسي موحها (غير صحيح؛ لأن الأمر فيها مطلق لا مقيد بالوقت فلا يشترط نية التعيين). (انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٢، ١٣٣)، وبعضهم أدرج تحته: الكفارات والنذور المطلقة وقضاء رمضان، وهذه هي ما اختلف العلماء فيها؛ فالبعض أوردتها في هذا القسم والبعض الآخر جعلها في المطلق.

القسم الرابع: الحج يشبه الظرف والمعيار؛ ويطلق عليه المشكل. (انظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٤٧).

٢ الضمير هنا عائد إلى الصوم.

٣ أي: تعلق صيام الكفارات والنذور المطلقة وقضاء رمضان بالنهار، داخل في مفهوم الصوم من حيث أن الصوم يكون بالنهار، لا أن التعلق كان بنهار متعين يفوت الأداء بفواته، بل يعد مؤدياً لما عليه من الصيامات المذكورة في أي نهار أداها فيه. وبعد هذا أحد اعتراضين على إدراج هذه الصيامات ضمن المؤقت.

فيه بحث: وهو أنه [لا وجه لتخصيص الاعتراض على هذا بقضاء رمضان، ضرورة وروده بأدائه أيضا] ^١، نعم يمكن [أن] ^٢ يفرق [بينهما] ^٣: بأن [التعلق] ^٤ بالوقت الحدود غير داخل في حقيقة الصوم، وإنما هو [التعلق] ^٥ بوقت ما - أعني: ثماراً، أي ثمار كان -، [فالقضاء] ^٦ مقتصر على المطلق، وفي الأداء [أمر زائد] ^٧، [هذا] ^٨ والمفهوم من [شرح البديع] ^٩ [...] ^{١٠} أن عدهم الصيامات المذكورة من [المؤقت] ^{١١}، ليس باعتبار أن الصوم لا يكون إلا بالنهار، بل باعتبار أن صوم النذر مقدر بما [يسمى] ^{١٢} من المدة، وصوم الكفارة بالشهرين وثلاثة أيام، وصوم القضاء [بمدة] ^{١٣} ما فات [من] ^{١٤} الأداء، ويؤيده أن عدهم إياها من المؤقت لو كانت لذلك [الاعتبار] ^{١٥}، لكان ينبغي أن يكون الصوم النفل أيضاً من العبادات [المؤقتة] ^{١٦} عندهم، وليس كذلك ^{١٧}.

١ لا وجه لتخصيص الاعتراض على إدراج الصيامات المذكورة ضمن المؤقت، بقضاء رمضان، وبيان ذلك: أن صاحب التلويح قد ذكر اعتراضين على إدراج هذه الصيامات في المؤقت، الأول: أن سبب الكفارات: ما يضاف إليها من قتل أو يمين أو ظهار، وسبب النذر المطلق: النذر، وسبب القضاء هو: التقويت أو الفوات أو ما هو سبب الأداء، وليس الوقت سبباً لأي من هذه الصيامات، لذا لم تندرج في المؤقت. الثاني: أن الوقت في أداء رمضان سبب لوجوبه وشرط لأدائه، لذا كان الوقت فيه سبباً بخلاف القضاء. وقد خص صاحب التلويح هذا الاعتراض بقضاء رمضان عن باقي الصيامات، وهو ما عبر عنه صاحب الحاشية بقوله: ضرورة وروده بأدائه.

٢ ظ: بداية لـ ٢٤١.

٣ بين أداء رمضان وقضائه، من حيث تعلق الوقت فيهما.

٤ في ظ: [التعليق]، والصواب ما أثبتته.

٥ في ظ: [للتعلق]، والصواب ما أثبتته في المتن.

٦ بدأ ببيان السبب في عدم تأييده لتخصيص الاعتراض بقضاء رمضان.

٧ وهو كون التعلق بالوقت المحدود متعين في أداء رمضان، فإنه داخل في حقيقة الصوم وشرطاً لأدائه.

٨ بدأ ببيان توجيه قوله: [لا وجه لتخصيص الاعتراض ... بأدائه]

٩ يقصد به: كتاب: "بيان معاني البديع، لأبي الثناء الأصفهاني، والكتاب محقق برسالة دكتورة في جامعة أم القرى، للباحث: صبغة الله غلام نبي، المشرف على الرسالة: الأستاذ الدكتور أحمد فهمي أبو سنة، (انظر: الشبكة العنكبوتية، <http://majles.alukah.net/t/٤٣٤٦٢>).

وهذا المعنى أشار إليه أيضاً صاحب الكشف، حيث قال: والوقت فيها، أي: فيما ذكرنا من الصيامات، معيار، ولهذا لا يتحقق قضاء صومين في يوم واحد، وأداء كفارتين بالصوم في شهرين، لا سبب، فإن سبب الكفارات: ما يضاف إليه من ظهار أو قتل أو يمين ونحوها، وسبب القضاء: التقويت أو الفوات أو ما هو سبب الأداء، وسبب النذر المطلق أي المنذور المطلق: النذر، (انظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٤٧).

١٠ زاد في ب ١: [ومن التحقيق].

١١ في ب ١: [الوقت].

١٢ في ب ١ وب ٢: [سمى].

١٣ في ب ١: [عدة]، والصواب ما أثبتته في المتن.

١٤ في ب ٢: [منه].

١٥ وهو كون الصوم لا يكون إلا بالنهار.

١٦ من حيث أن صوم النفل لا يكون إلا بالنهار.

١٧ الموقع الأصلي لهذا الجزء من الحاشية - والذي بدأ من الصفحة السابقة وانتهى هنا -، كان بعد هامش رقم ٤، من ص: ١١ من هذه الرسالة، لكن هناك عدة أسباب حثت على جعل موقعه هنا، منها المحافظة على ترتيب نص التلويح فلو استمر ترتيب الحاشية كما هو لأجل ذلك بالترتيب الأصلي لمثل التلويح والذي يؤثر أيضاً على ترتيب موضوعاته، ومن الأسباب الداعية أيضاً تيسير نص الحاشية للقارئ، وعدم تشتيته فبالترتيب الذي استبعد يتحدث عن جزئية في القسم الثالث من أقسام المؤقت حتى قبل البدء بالمؤقت، ثم بعد إنهائها يعاود الكلام عن المطلق والذي جاء في بداية أقسام المأمور به وبعد ذلك يرجع ليتحدث عن القسم الرابع من أقسام المؤقت.

وَقَسَمَ آخَرَ كَالْحَجِّ مُشْكِلًا فِي أَنْ يَفْضُلَ أَوْ يُسَاوِيَ كَالْحَجِّ

(قَوْلُهُ وَقَسَمَ آخَرَ مُشْكِلًا). {حَقُّ التَّقْسِيمِ أَنْ يُقَالَ: {الْمُؤَقَّتُ إِذَا أَنْ يَتَضَيَّقَ وَقْتُهُ أَوْ لَا، وَالثَّانِي إِذَا أَنْ يُعْلَمَ فَضْلُهُ كَالصَّلَاةِ، وَإِذَا أَنْ يُعْلَمَ مُسَاوَاةُ، وَحِينَئِذٍ إِذَا أَنْ تُكُونَ مُسَاوَاةُ سَبَبًا كَصَوْمِ رَمَضَانَ أَوْ لَا كَصَوْمِ الْقَضَاءِ، وَإِذَا أَنْ لَا يُعْلَمَ فَضْلُهُ وَلَا مُسَاوَاةُ كَالْحَجِّ.

قوله: {حق [التقسيم] أن يقال: {انتهى، [وذلك] لأن المشكل [إما فاضل أو مساو] في الواقع. [فلا تكون الأقسام متباينة، بل متداخلة، فالوجه أن يتعرض للعلم]، ولك أن تقول: لا حاجة إلى [توسيط] العلم، فإن المراد بفضل الوقت: فضله من كل وجه، وبالمساواة: مساواته من كل وجه، فوقت الحج حينئذ واسطة؛ لأنه [فاضل من وجه وهو: وجود [فضل الوقت]، دون [آخر]، إذ لا [يسع] فضله أداء آخر]،

١ أي: تقسيم الأمر المؤقت.

٢ وهو اعتراض من صاحب التلويح على تقسيم المؤقت على النحو الذي ذكر في التوضيح، وكنت قد ذكرت ذلك التقسيم في ص ١٧ هامش رقم ١. وإنما أراد أن يكون التقسيم على وجهين ساذكر الأول أما الثاني فساذكره لاحقا:

التقسيم الأول، وهو على أساس المؤقت أي المأمور به وأقسامه خمسة:

القسم الأول: ما يتضيق وقته عنه.

القسم الثاني: ما يعلم فضله وقته عنه كالصلاة.

القسم الثالث: ما يعلم مساواته لوقته وتكون مساواته سببا كصوم رمضان.

القسم الرابع: ما يعلم مساواته لوقته ولا تكون مساواته سببا كصوم القضاء.

القسم الخامس: ما لا يعلم فضله عن وقته ولا مساواته له كالحج. حيث جعل هذا الوجه في التوضيح قسما مباينا وذلك بقوله:

(وقسم آخر مشكل...)، إلا أنه على التقسيم الذي أراده صاحب التلويح يبدو داخلا ضمن الأقسام الأخرى.

٣ بدأ ببيان توجيه اعتراض صاحب التلويح على تقسيم التوضيح.

٤ أي: إما أن يكون وقته فاضل عنه أو مساو له. وبيان الإشكال فيه وكما سيأتي في التلويح، كان من وجهين: أحدهما: بالنسبة إلى سنة الحج، يعتبر فاضلا من وجه، لكون الحج عبادة تتأدى بأركان معلومة ولا يستغرق الأداء جميع الوقت كوقت الصلاة. ويعتبر مساويا من وجه آخر، لكونه لا يصح في عام واحد إلا حج واحد كالنهار للصوم.

وثانيهما: بالنسبة إلى سني العمر، يشبه الفاضل باعتبار أن وقته العمر. ويشبه المساوي من أن وقته في أي سنة لا يسع إلا حجا واحدا. (انظر: شمس الأئمة، أصول الشرخسي، ج ١، ص ٤٢).

٥ المقصود بهذه العبارة: فلا يكون بهذا التقسيم الذي أراده صاحب التلويح تباين بين هذه الأقسام، بل تكون متداخلة؛ لكون هذا التقسيم كان على أساس العلم بفضل الوقت أو مساواته.

٦ في ب ٢: [توسط].

٧ في ب ٢: [فضلا لوقت]، والصواب ما أثبتته في المتن.

٨ في ظ و ب ٢: [الآخر]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ١: [يقع]، وفي ب ٢: [يسمع]، والصواب ما أثبتته المتن.

١٠ أي: يعتبر فاضلا من وجه وهو وجود فضل الوقت من كونه حج واحد بفضل وقته عن أدائه، دون أن يكون فاضلا من الوجه الآخر فإن فضل وقته لا يسع أداء حج آخر.

[التلويح]

أَوْ يُقَالَ الْوَقْتُ إِذَا أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ مَعْيَارًا لِلْأَدَاءِ هَذَا وَلَا ذَلِكَ أَوْ سَبَبًا لِمَعْيَارًا أَوْ بِالْعَكْسِ (قَوْلُهُ أَمَّا وَقْتُ الصَّلَاةِ)

[الحاشية]

[ففيه] ^١ [دليل الظرفية ودليل المعيارية] ^٢، وهو [المقتضي] ^٣ للإشكال الذي يرفع بأن يكون له [جهتان] ^٤، وليس المراد بأشكاله عدم العلم بحاله، ويمكن أن يقال: وجه الحقيقة أن يكون التقسيم الذي ذكره الشارح ^٥ مرددا بين النفي والإثبات] ^٦، [هذا تم [المقسم] ^٧ في التقسيم الأول، هو: الوقت والأقسام خمسة] ^٨، [وفي الثاني: هو الوقت، والأقسام أربعة، لدخول ما هو المتضيق وقته وما يعلم فضله فيما يكون سببا ^٩ لا معيارا، مثال الأول: الصوم، ومثال الثاني: الحج، ومثال الثالث: الصلاة، ومثال الرابع: قضاء رمضان] ^{١٠}.

- ١ الهاء راجعة إلى وقت الحج؛ في ب ١: [يفسد]، والصواب ما أثبتته في المتن.
- ٢ المراد بالظرف: أن الوقت ظرف للداء وذلك لصحته في أي جزء من أجزاء الوقت. (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٠).
- ٣ في ظ: [النقيض]، والصواب ما أثبتته، ب ١: بداية لو ١٧٧ ب.
- ٤ في ب ٢: [حملتان]، والصواب ما أثبتته في المتن.
- ٥ المراد بالشارح: سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد الغازي التفتازاني؛ مؤلف كتاب: "مشرح التلويح على التوضيح لمثن التفتيح"، وحيثما يذكر حسن جليبي: "الشارح"، يقصد به التفتازاني - رحمه الله تعالى -.
- ٦ بين أن الذي تسبب بالإشكال في وقت الحج هو اجتماع دليل الظرفية والمعيارية، لا عدم العلم بحاله من كونه ظرفا أو معيارا، فكان الأولى أن يكون التقسيم الذي ذكره الشارح على أساس (التردد بين النفي والإثبات) وبيان التردد بالنسبة لهذه الأقسام، فهو كالاتي:
القسم الأول: يثبت تضيق وقته عنه.
القسم الثاني: يثبت فضل وقته عنه.
القسم الثالث: تثبت مساواته لوقته وتكون مساواته سببا.
القسم الرابع: تثبت مساواته لوقته وتكون مساواته سببا.
القسم الخامس: ما لم يثبت فضله ولا مساواته.
٧ يقصد به المؤقت والذي على أساسه كان التقسيم الأول.
- ٨ أي: هذا تمام المؤقت في التقسيم الأول. وأقسامه خمسة وقد ذكرتها في صفحة ٨ هامش رقم ٢.
- ٩ السبب هو: ما يلزم من وجوده الوجود، ويلزم من عدمه العدم لذاته، فمثلا: يلزم من وجود دخول الوقت وجوب الصلاة، ويلزم من عدم دخول الوقت عدم وجوب الصلاة، (انظر: النملة، عبد الكريم بن علي، المذهب في علم أصول الفقه، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ج ١، ص ٣٩١).
- ١٠ معنى الكلام: أما التقسيم الثاني الذي ذكره الشارح كان على أساس الوقت، وأقسامه أربعة، وهي كالتالي:
القسم الأول: ما يكون سببا للوجوب، معيارا للداء، ومثاله: صوم رمضان.
القسم الثاني: ما لا يكون معيارا للداء، ولا يكون سببا للوجوب، ومثاله: الحج.
القسم الثالث: ما يكون سببا للوجوب، ولا يكون معيارا للداء، ومثاله: الصلاة.
القسم الرابع: ما يكون معيارا للداء، ولا يكون سببا للوجوب، ومثاله: قضاء رمضان.
وكون هذه الأقسام أربعة، هو لدخول قسم ما يتضيق وقته وقسم ما يعلم فضله من أقسام المؤقت في قسم ما يكون سببا لا معيارا.

[التوضيح]

أَمَّا وَقْتُ الصَّلَاةِ فَهُوَ ظَرْفٌ لِلْمُؤَدَّى وَشَرْطٌ لِلْأَدَاءِ إِذَا الْأَدَاءُ يَفُوتُ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ؛ لَأَنَّ الْأَدَاءَ تَسْلِيمٌ عَيْنِ الثَّابِتِ بِالْأَمْرِ، وَالثَّابِتُ بِالْأَمْرِ هُوَ الصَّلَاةُ فِي الْوَقْتِ أَمَّا الصَّلَاةُ خَارِجُ الْوَقْتِ فَتَسْلِيمٌ مِثْلُ الثَّابِتِ بِالْأَمْرِ

[التلويح]

{قَوْلُهُ أَمَّا وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمُؤَدَّى مِنَ الصَّلَاةِ هِيَ الْهَيْئَةُ الْخَاصِلَةُ مِنَ الْأَرْكَانِ الْمَخْصُوصَةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْوَقْتِ، وَالْأَدَاءُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَالْوُجُوبُ لُزُومٌ وَقُوعُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَشَرْفٍ فِيهِ فَوَقْتُ الصَّلَاةِ ظَرْفٌ لِلْمُؤَدَّى أَيَّ زَمَانٍ يُحِيطُ بِهِ {وَيَفْضُلُ عَنْهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ} وَشَرْطٌ لِأَدَائِهِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْأَدَاءُ بِذَوْنِهِ مَعَ آلِهِ {غَيْرِ دَاخِلٍ فِي مَفْهُومِ الْأَدَاءِ، وَلَا مُؤَثِّرٌ فِي وَجُودِهِ}، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلْمُؤَدَّى؛ لِأَنَّ الْمُخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْوَقْتِ هُوَ صِفَةُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ لَا نَفْسُ الْهَيْئَةِ، فَإِنْ قُلْتَ ظَرْفِيَّةُ الْوَقْتِ لِلْمُؤَدَّى تَسْتَلْزِمُ شَرْطِيَّةَ الْأَدَاءِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا، قُلْتَ: لَوْ سَلِمَ؛ فَلَا نَأْتِي لَسَلِمَ آلُهُ لُزُومٌ بَيْنَ حَتَّى يُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ،

[الحاشية]

قوله: {ويفضل عنه وهو ظاهر}، [يعني إذا اكتفى في الأداء على القدر المفروض ولم يطول الأركان] ٢. قوله: {غير داخل في مفهوم الأداء ولا مؤثر في وجوده}، [القيد الأول لنفي الركنية، والثاني لنفي [العلة] ٣]، فإن [الشرطية] ٥ تتوقف على [انتفائها] ٦ معاً. قوله: {قلت لو سلم}، أي: [لا نسلمه] ٧ أولاً،

١ في جميع النسخ: [ويحصل عليه وهو ظاهر]، والصواب ما أثبتته.

٢ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أن أصله موجود في كتاب كشف الأسرار، وهو كالآتي: "قوله: (الا ترى أنه يفضل عن الأداء)، يعني: إذا اكتفى في الأداء على القدر المفروض يفضل الوقت عن الأداء، ولو أطال ركنا منه مضى الوقت قبل تمام الأداء". (انظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٣). أما بالنسبة للمعنى المقصود فهو: أن وقت الصلاة يكون فاضلاً عن المؤدى من أركانها، وذلك إذا لم يطول أركانها بالزيادة على القدر المفروض، "ففي ركن القراءة مثلاً يكون إكماله بالزيادة على القدر المفروض في محله من جنسه وهو تلاوة القرآن"، (انظر: المرجع السابق، ج ٤، ص ١١٢)، فإن أطال قراءة القرآن قد يمضي الوقت قبل تمام الأداء.

٣ في ١: [العلة] ؛ وفي ظ: [العلمية] والصواب ما أثبتته.

٤ القيد الأول، هو: أن وقت الصلاة غير داخل في مفهوم الأداء، أما القيد الثاني، فهو: أن وقتها غير مؤثر في وجود الأداء. فلو كان الوقت داخلاً في مفهوم الأداء لكان ركناً، فكان هذا القيد لنفي الركنية، ولو كان مؤثراً في وجود الأداء لكان علة، فكان هذا القيد لنفي العلية.

٥ الشرط فهو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. فمثلاً: الطهارة، فإنه يلزم من عدم الشرط وهو الطهارة عدم الحكم، وهو صحة الصلاة، ولا يلزم من وجود الشرط وهو الطهارة وجود الحكم، وهي صحة الصلاة، فقد توجد الطهارة ويصلي، ولكن قبل دخول الوقت، فهنا لا تصح الصلاة، وقد توجد الطهارة ويصلي بعد دخول الوقت بدون مانع فتصح الصلاة. (انظر: النملة، المذهب، ج ١، ص ٤٣٣).

٦ أي انتفاء الركنية والعلية.

٧ أي: لا نسلم القول بأنه قد تستفاد الشرطية من الظرفية، على اعتبار أنها لازم للظرفية، كون الظروف محال والمحال شروط على ما عرف. ووجه منع التسليم هذا: أن المراد من المؤدى الركعات التي تحصل في الوقت، ومن الأداء إخراجها من العدم إلى الوجود، فكانا غيرين، واعتبر هذا بالركاة، فإن أداءها: تسليم الدراهم مثلاً إلى الفقير، والمؤدى: نفس تلك الدراهم التي حصلت في يده، وإذا كان كذلك لا يستفاد من ظرفية المؤدى شرطية الأداء، إذ لا يلزم من كون الشيء شرطاً لشيء أن يكون شرطاً لغيره. على أنا لا نسلم أنه يلزم من كون الشيء المعين ظرفاً لشيء أن يكون شرطاً لوجوده، كالوعاء ظرف لما فيه وليس بشرط له؛ لأنه يوجد بدون هذا الظرف، (انظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٣).

[التوضيح]

{وَسَبَبٌ لِلرُّجُوبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ} [الإسراء: ٧٨] وَإِلِإِصَافَةِ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ إِذْ الْإِصَافَةُ تَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصٍ فَمُطْلَقُهَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ الْكَامِلِ أَلَا يُرَى أَنَّ قَوْلَهُ: أَلَمْ يَنْصَرِفْ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ بِطَرِيقِ الْمَلِكِ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا دَوْلَهُ أَمَّا الْإِصَافَةُ بِأَدَلِّي مُلَابَسَةٍ فَمَجَازٌ فَالْإِخْتِصَاصُ الْكَامِلُ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا صَلَاةُ الْفَجْرِ إِمَّا هُوَ بِالسَّبَبِ فَالْأُمُورُ الَّتِي ذَكَرْنَا مِنَ الْإِصَافَةِ إِلَى آخِرِهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُوجِبُ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِالسَّبَبِ لَكِنْ مَجْمُوعُهَا يُفِيدُ الْقَطْعَ.

[التلويح]

{وَأَيْضًا الْمَقْصُودُ} بَيَانُ اشْتِرَاكِ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ فِي شَرْطِيَّةِ الْوَقْتِ، وَامْتِيَازِ الصَّلَاةِ بِظَرْفِيَّتِهِ، وَالْوَقْتِ سَبَبٌ لِلرُّجُوبِ الْمُؤَدَّى أَيْ لَزُومِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ مُرْتَبٌ عَلَيْهِ حَتَّى كَأَلِ الْوُثْقَى بِالظَّنِّ إِلَيْنَا {تَيْسِيرًا} مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ يَرْبِطُ الْأَحْكَامَ بِالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ كَالْمَلِكِ بِالْشَّرَاءِ {مَعَ أَنَّ النِّعَمَ} مُتَرَادِفَةٌ فِي الْأَوْقَاتِ وَالْعِبَادَةِ شُكْرٌ فَأَقِيمَ الْمَحَلَّ مَقَامَ الْحَالِ، وَالْمُقَدِّمُونَ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ نَعَمُ اللَّهُ تَعَالَى وَاخْتِلَافُ الْعِبَادَاتِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتَدْلُ عَلَى سَبَبِيَّةِ الْوَقْتِ بِسَبَبِ أَوْجِهٍ كُلِّ مِنْهَا أَمَارَةٌ تُفِيدُ الظَّنَّ لَا الْقَطْعَ لِقِيَامِ الْإِحْتِمَالِ إِلَّا أَنَّ الْمَجْمُوعَ يُفِيدُ الْقَطْعَ، لِأَنَّ رُجُوحَانَ الْمُظَنُّونَ يَتَزَايِدُ بِكَثْرَةِ الْأَمَارَاتِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ الْقَطْعِ كَشَجَاعَةِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَجُودِ حَاتِمٍ، وَفِيهِ {مُنَاقَشَةٌ لَا تَخْفَى}.

[الحاشية]

وعلى المدعي إثباته، [وقد يقال: هذا [المنع] ظاهر الالتهاف، إذ لا شك في أن الواقع في غير ظرفه لا يكون أداءً، بل ليس القضاء إلا الإيقاع في غير الظرف الذي أمر بالأداء فيه] ١. قوله: {وأيضاً المقصود}، انتهى. [أي فلا بد من التعرض لكل مما به الاشتراك والامتنياز ليحم المقصود] ٢. قوله: {مع أن النعم} دليل آخر على سببية الوقت للوجوب، والدليل الأول قوله: {تيسيراً} ٣. قوله: {مناقشة لا تخفى}؛ لأن كثرة [الأمارات] ٤

١ في ب ١: [يمنعه]، وسقطت من ب ٢، والصواب ما أثبتته في المتن.

٢ أي: ويندفع منع التسليم هذا بالقضاء، فما هو إلا إيقاع للمؤدى في غير ظرفه، أما الأداء فلا يكون إلا بظرفه، فعلم أن ظرفية الوقت تستلزم شرطية الأداء.

٣ أي أن المقصود أيضاً من ذكرنا شرطية الوقت للأداء إلى جانب ظرفيته، هو: "بيان ما وقع به الاشتراك والامتنياز لوقت الصلاة والصوم، فامتاز وقت الصلاة عن وقت الصوم بكونه ظرفاً، واشتركا في كونهما شرطاً للأداء"، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٣).

٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٥ استدلل الشارح على سببية الوقت للوجوب بدليين، الأول: التيسير، وذلك بربط الأحكام بالأسباب الظاهرة، ومعناه: أن الله تعالى جعل أسباباً آخر سوى الخطاب سبباً للوجوب، تيسيراً للأمر على العباد، حتى يتوصل إلى معرفة الواجبات بمعرفة الأسباب الظاهرة، وقد دل على ذلك قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) [البقرة: ٤٣] فإن الألف واللام دليل على أن المراد: أقيموا الصلاة التي أوجبتها عليكم بالسبب الذي جعلته سبباً لها. (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٠٢)، والثاني: أن النعم متتالية في الأوقات، والعبادة شكر فأقيم المحل مقام الحال.

٦ مفرداً أماراً وهي لغة: العلامة والوقت، (انظر: الرازي، زين الدين أبو عبد الله، مختار الصحاح، حققه: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيداء ط ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، باب الهمزة، ج ١، ص ٢١)، أما في اصطلاح الأصوليين فهي: الدليل المظنون، كخبر الواحد والقياس، وليس بدليل مقطوع عليه، وهذه عبارة وضعها أهل النظر للفرق بين ما يفضي إلى العلم وبين ما يؤدي إلى غلبة الظن، (انظر: القاضي أبو يعلى، محمد ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، حققه: د. أحمد بن علي المبارك، بدون ناشر، ط ٢، هـ ١٤١٠ - ١٩٩٠ م، ج ١، ص ١٣١).

[الحاشية]

إنما يفيد القطع إذا بلغت حد التواتر، وذلك إنما يكون في المحسومات من المسموعات وغيرها، كالأخبار في [...] 'شجاعة علي- رضي الله عنه- وسماحة [حاتم]'، كذا نُقِلَ من الشارح . وقيل: [وجهها أن ما ذكره ترجيح بكثرة الأدلة وذا لا يجوز، وَرَدُّ بأن كل واحد خاصة إضافية أو علة ناقصة، ويجوز أن يكون [موجباً]² للظن، والجموع خاصة حقيقة أو علة تامة، إذ غير السبب ليس بهذه المثابة، وليس هذا من الترجيح بكثرة الأدلة الغير المقبول فامل]¹

١ زاد في ب ١ وب ٢: [بابه].

٢ ومن هذه الأخبار قول الشاعر: إقدام عمرو في سماحة حاتم ... في حلم أحنف في ذكاء إياس، (انظر: الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ، ج ٣، ص ٢٩٨)، في ظ وب ٢: [موجبه]، والصواب ما أثبتته.

٤ اختلف العلماء في مسألة الترجيح بكثرة الأدلة، وصورته: أن يتعارض في ذهن المجتهد دليلان ظنيان، ثم يجد المجتهد دليلاً ثالثاً من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس يوافق أحد الدليلين المتعارضين، فهل يعتبر هذا الدليل الثالث مرجحاً للدليل الموافق له فيعمل به ويترك الآخر المخالف له، أم لا يلتفت له؟ فيرى جمهور الأصوليين من الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض الحنفية جواز الترجيح بكثرة الأدلة. في حين يرى أكثر الحنفية عدم جواز الترجيح بكثرة الأدلة.

وأصل الخلاف في هذه المسألة مبني على تعريف الترجيح عند كل من الفريقين، فالجمهور يرون أن الترجيح من فعل المجتهد، ويعرفونه بأنه: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل، في حين جَمَعَ الحنفية بين كون الترجيح من فعل المجتهد وبين كونه صفة للأدلة، وعرفوه بأنه: إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة، ومعنى قولهم: لو انفردت، هو معنى قول بعضهم في تعريف الترجيح: أنه عبارة عن زيادة قوة لأحد الحجتين المتعارضتين وصفاً لا أصلاً.

وبناءً على ذلك، فالترجيح عند الحنفية لا يكون إلا بوصف هو تابع لذات الدليل، لا خارج عنه، فالشيء إنما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانضمام مثله إليه، كما في المحسوسات؛ لأن الوصف لا قوام له بنفسه، فلا يوجد إلا تبعاً لغيره، فيتقوى به الموصوف. أما الدليل القائم بنفسه فلا يكون تبعاً لغيره؛ بل يكون كل واحد معارضاً للدليل الذي يوجب الحكم على خلافه فيتساقط الكل بالتعارض، أما الجمهور فيجوزون الترجيح بأي دليل، سواء كان وصفاً تابعاً لذات الدليل، أو مستقلاً عنه، (انظر: آل الشيخ، هشام بن عبد الملك، الترجيح بكثرة الأدلة دراسة أصولية فقهية تطبيقية، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، عدد: ٨٤، ص ١٠-١٦)

لكن لا بد من الإشارة إلى أن الحنفية يرجحون بالكثرة في بعض المواضع، كالترجيح بكثرة الأصول، ومعناه: أن يشهد لأحد الوصفين أصلاً أو أصول فيرجح على الوصف الذي لم يشهد له إلا أصل واحد، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٤، ص ٩٥)، وعللوا ذلك: بأن الدليل في قياس الأصول هو القياس وحده، والموجب للحكم هو العلة، وهو دليل واحد، لا الأصول التي هي كثيرة، وبكثرة الأصول يحدث قوة في العلة، فتترجح على علة القياس الأخرى.

أما بالنسبة للمعنى المراد فهو:

وجه المناقشة: أن ما ذكره الشارح من ترجيحه لسببية الوقت للوجوب، بالقطع الحاصل بمجموع الأدلة وإن كان كل واحد يفيد الظن، ترجيح بكثرة الأدلة، وهذا لا يجوز. لكن رد صاحب الحاشية: أن ما ذكر من مرجحات دالة على سببية الوقت للوجوب ليست أدلة، وإنما هي أوصاف ظنية (أي: أمارات) تصافرت في دلالتها على معنى واحد، وهو: سببية الوقت للوجوب، وإن كانت كل أماراة منفردة دلالتها ظنية، كأماراة تغيير الصلاة بتغير الوقت، فالأصل في اختلاف الحكم أن يكون باختلاف السبب، ولكن يجوز أن يكون باختلاف الظرف أو الشرط. وكذا أماراة بطلان التقديم، "فالتقديم كما لا يجوز قبل السبب لا يجوز قبل الشرط أيضاً، كالصلاة قبل الطهارة" (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٤).

[التوضيح]

(وَلِتَغْيِرَهَا بِتَغْيِيرِهِ صِحَّةً وَكَرَاهَةً وَفَسَادًا ، وَلِتَجْدُدِ الْوُجُوبَ بِتَجْدُدِهِ ، {وَلِتَبْلُغَ الْقَدِيمُ} عَلَيْهِ،

[التلويح]

{قَوْلُهُ وَلِتَغْيِرَهَا} أَيْ لِتَغْيِيرِ الصَّلَاةِ بِتَغْيِيرِ الْوَقْتِ حَيْثُ تَصِحُّ فِي وَقْتِهِ الْكَامِلِ، وَتُكْرَهُ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، {وَتَفْسُدُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ}، وَالْأَصْلُ فِي اخْتِلَافِ الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ بِاخْتِلَافِ الظَّرْفِ أَوْ الشَّرْطِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهِ أَمَارَةً السَّبَبِيَّةِ، {لَنَعْمَ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنْ الْمَتَّعِيُّ} هُوَ الْمُؤَدَّى أَوْ الْأَدَاءُ وَالْمُدَّعَى: سَبَبِيَّةٌ لِنَفْسِ الْوُجُوبِ. {قَوْلُهُ وَلِتَجْدُدِ الْوُجُوبَ بِتَجْدُدِ الْوَقْتِ} هَذَا أَيْضًا {يُقِيدُ الظَّنَّ} لِأَنَّ دَوْرَانَ {الشَّيْءِ مَعَ الشَّيْءِ} أَمَارَةٌ كَوْنِ الْمُدَّارِ عِلَّةً لِلدَّائِرِ.

[الحاشية]

قوله: {ويفسد في غير وقته}، أي: قبله. إذ لا فساد [إلا فيه] ^١، وأما بعد الوقت فهو قضاء لا فساد، ثم إن الفساد [قبل] ^٢ الوقت [إن] ^٣ لوحظ من حيث خصوصه قصداً كان دليلاً آخر، وإليه أشار بقوله: {وليبطلان القديم}، وإن لوحظ في ضمن التغير بتغير الوقت كان من ثمة الدليل الأول فلا [محدور] ^٤. قوله: {نعم يرد عليه أن المتغير}، انتهى. وحمل الكلام على حذف المضاف [أي] ^٥: [المتغير] ^٦ وجوهاً، ياباه قوله: صحة وكراهية وفساداً، اللهم إلا أن يجعل تغير الصلاة [بتغير] ^٧ الوقت دليلاً على تغير الوجوب، والحق أن وصف الوجوب بالتغير [بعيد] ^٨. قوله: وقد يقال تغير المؤدى بتغير [الوقت] ^٩ يجوز أن يكون أيضاً أمانة لسببية الوجوب. قوله: {يقيد الظن لأن دوران}، انتهى. قد يعترض عليه: بأن [الدوران] ^{١٠} عندنا لا يقيد [العلية] ^{١١}.

١ في ظ: [إلا فساداً لا فيه]؛ والصواب ما أثبتته، والضمير في [فيه] عائد على "قبله".

٢ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٣ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

٤ يقصد هنا صاحب التوضيح والنص في ص ١٦ من هذه الرسالة.

٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٦ والمقصود: أن فساد الأداء قبل الوقت قد يكون دليلاً مستقلاً لسببية الوقت للأداء إن نظر إلى خصوصية القبلية، وأما إن نظر إلى جهة التغير بغض النظر عن القبلية أو البعدية فيكون الفساد داخلاً ضمن الدليل الأول.

٧ سقطت من ظ. والأصوب إثباتها.

٨ في ب ١: [يتعرف]، وفي ب ٢: [لتغير]، والصواب ما أثبتته.

٩ طمست في ظ.

١٠ ب ١: بداية لو ١٧٨ أ.

١١ ظ: بداية لو ١٧٤ أ.

١٢ الدوران: هو عبارة عن افتتان ثبوت الحكم مع ثبوت الوصف وعدمه مع عدمه، (انظر: القرافي، أبو العباس شهاب الدين، شرح تنقيح الفصول، حققه: طه سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، ج ١، ص ٣٩٦). واختلف العلماء في كونه يقيد العلية على ثلاثة مذاهب، الأول: أن الدوران يقيد العلية ظناً بشرط: عدم المزاحم، وعدم المانع، وهذا مذهب جمهور الأصوليين، (انظر: الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ١٣٣٢) وانظر: ابن السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ج ٣، ص ٧٣). الثاني: أن الدوران يقيد العلية قطعاً وهذا مذهب بعض المعتزلة الثالث: أن الدوران لا يقيد العلية بمجرد لا قطعاً ولا ظناً، وهو اختيار الأمدي وعليه أكثر الحنفية (انظر: الأمدي، الإحكام، ج ٣، ص ٢٩٩؛ وانظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٣، ص ١٩٧). لكن الخلاف في كون الدوران مسلماً من مسالك العلة كان لفظياً، حيث إن أصحاب المذهبين الأول والثاني قالوا بإفادة الدوران للعلية بشرط: وجود الدوران مع عدم المزاحم وانتفاء الموانع، وصلاحيّة الوصف للعلية، وظهور المناسبة (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٥، ص ٢٠٩).

١٣ في ظ و ب ٢: [العلة]، والصواب ما أثبتته.

أصلاً، ويجب: بأن الدوران إنما لا يفيد في [الجزء] ^١ [الآخر] ^٢ [والشرط المساوي] ^٣، فإذا انقطع احتمال كونه أحدهما ينبغي أن يعتبر السببية .

١ سقطت من ب ٢.
٢ في ظ: [الآخر]، في ب ١ الكلمة غير واضحة، والأصوب ما أثبتته.
٣ أي أن الدوران حتى يفيد العلية لا بد من انتفاء مانع عدم التأثير كالشرط المساوي، وذلك لأن "الشرط عبارة عن علة لا تأثير لها، وقيد بالتساوي ليتحقق الطرد، أعني الدوران وجوداً إذ مع الأعم لا يلزم وجود المشروط" (انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٣، ص ١٩٩).

[التوضيح]

فَإِنَّ التَّقْدِيمَ عَلَى الشَّرْطِ أَيْ التَّقْدِيمَ عَلَى شَرْطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ صَحِيحٌ (كَالزَّكَاةِ قَبْلَ الْحَوْلِ يُحَقِّقُهُ)، أَيْ: يُحَقِّقُ كَوْنُ الْوَقْتِ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ. (إِنَّ الْوَقْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَثِّرًا فِي ذَاتِهِ بَلْ يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْنَى اللَّهِ تَعَالَى رَجَبَ الْأَحْكَامِ عَلَى أُمُورٍ ظَاهِرَةٍ تَنْسِيرًا كَالْمَلِكِ عَلَى الشَّرَاءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَتَكُونُ الْأَحْكَامُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا مُضَافَةً إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ فَهَذِهِ الْأُمُورُ مُؤَثِّرَةٌ فِي الْأَحْكَامِ يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى كَالثَّارِ فِي الْإِحْرَاقِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِنْ قِيلَ الْحُكْمُ قَدِيمٌ فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْخَادَثُ قُلْنَا الْإِيجَابُ قَدِيمٌ وَهُوَ حُكْمُهُ تَعَالَى فِي الْأَزْلِ أَلَمْ إِذَا بَلَغَ زَيْدٌ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَا وَآثَرُهُ وَهُوَ الْحُكْمُ الْمُصْطَلَحُ) أَيْ الْوُجُوبُ (خَادَثٌ، فَإِنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْخَادَثِ فَلَا يُوجَدُ قَبْلَهُ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ فَإِنَّ التَّقْدِيمَ عَلَى الشَّرْطِ صَحِيحٌ) دَفَعَ لِمَا يُقَالُ {إِنْ بَطُلَانَ تَقْدِيمِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ} عَلَى الْوَقْتِ لَا كَذَلِكَ عَلَى سَبَبِيَّتِهِ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لَهُ، وَتَقْدِيمِ الْحُكْمِ عَلَى الشَّرْطِ أَيْضًا بَاطِلٌ، فَاجَابَ بِالْمَنْعِ مُسْتَبْدًا بِصِحَّةِ تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ لَوُجُوبِ الْأَدَاءِ

[الحاشية]

قوله: {إِنْ بَطُلَانَ تَقْدِيمِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ}، انتهى. قال [الفاضل الشریف] ^١: "لفظ الوجوب [لم يقع موقعه؛ لأن الكلام في تقديم الصلاة] ^٢ على الوقت [لا في تقديم الوجوب على الوقت] ^٣، [فكيف يقدم الوجوب] ^٤ وهو ليس في وسعه؟ وقد يجاب عنه: {إِنَّ التَّقْدِيمَ مُصَدَّرٌ مِنَ الْمَبْنِيِّ [للمفعولية] ^٥ [...]، بمعنى: [المُقَدِّمَةُ] ^٦،

١ الفاضل الشریف: هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني؛ فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاركو سنة ٧٤٠ هـ، ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور فر الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي سنة ٨١٦ هـ. له نحو خمسين مصنفا، منها "التعريفات، و الحواشي على المطول للفتازاني" (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٧).

٢ كتبت بجانب السطر في ظ.

٣ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٥ في ظ و ب ٢: [للمفعول]، أما بالنسبة للمعنى المراد بـ "المبني للمفعول"، فهو: ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولا عن صيغة فعل إلى فعل، ويسمى: فعل ما لم يسم فاعله، (انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، حققه: علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ج ١، ص ٣٤٣).

٦ زاد في ظ: [به]، والأصوب ما ذكرته.

٧ في ب ١: [القديمة]، وفي ب ٢: [المتقدمة]، والصواب ما أثبتته؛ لأن اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي يكون بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، أو بلفظ اسم فاعله؛ بشرط فتح ما قبل الآخر (انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: يوسف البقاعي، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٣، ص ٢١٧).

٨ أي إن (التقديم) مصدر (قَدَّمَ) المبني للمفعول، فكانه قيل: بطلان (مُقَدِّمِيَّة)، أي بطلان مقدمية الوجوب وهي: الصلاة التي قدمها العبد على وقتها، فكانه عندما قدمها العبد على وقتها صارت واجبة في حقه، أي قدم وجوبها، وهي في الحقيقة غير واجبة؛ لأنها قدمت على وقتها؛ ولهذا فهي باطلة، ومثال ذلك قوله تعالى: "لأنتم أشد رهبة في صدورهم" [الحشر: ١٣]، ف "رهبة" مصدر "رهب" المبني للمفعول، كأنه قيل: أشد رهوبة، فالرهبة واقعة منهم لا من المخاطبين، والمخاطبون مرهوبون، (انظر: العايد، سليمان بن إبراهيم، التعجب من فعل المفعول بين المانع والمجيزين، مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، العدد ٧٩ و ٨٠، ١٤٠٨ هـ، ج ١، ص ١٥٩). ومثاله أيضا: قراءة الشامي وأبي بكر "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ، رجال" [النور: ٣٦-٣٧].

فـ "يُسَبِّحُ" مضارع مبني للمفعول، و"له" نائب الفاعل، و"رجال" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لما قيل: يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ، قيل: من يسبحه، فقيل: يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار "يُسَبِّحُ" المبني للمفعول به، ولا يصح إسناد "رجال" إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد

[التلويح]

{وفيه نظر}؛ لأن بطلان تقديم الشيء على شرطه ضروري؛ لأنه موقوف على الشرط فلا يخلص قبله، وفي الزكاة الحول ليس شرطاً للوجوب أو للأداء بل للوجوب الأداء،

[الحاشية]

وذكر [الوجوب]^١ وإن كان تقديم الصلاة أيضاً على الوقت [باطلاً]^٢ [...]؛ لأن الكلام في بطلان تقديم الحكم على السبب، والحكم [...] هو: الوجوب لا الصلاة. قوله: {وفيه نظر}، انتهى. أجيب [عنه]^٣: بأن [حاصل الدليل أن]^٤ فساد تقديم الصلاة على الوقت يدل على [سببته]^٥ [لنفس]^٦ الوجوب؛ وذلك [لأن تقديم الأداء على شرط وجوبه صحيح، فينبغي أن يجوز [...] تقديمه على شرط [نفس]^٧ الوجوب؛ لأن صحة الأداء موقوفة [...] على السبب، لا على شرط وجوب الأداء]^٨ أو [شرط]^٩ نفس الوجوب، فلما [فسد]^{١٠} التقديم علم أنه لعدم السبب، [لا لانتفاء]^{١١} شرط الوجوب مع وجود السبب]^{١٢}. والحاصل أن

المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين، بفتح الباء، بل مسبحين بكسر ها، (انظر: الوقاد، خالد بن عبد الله الجرجاني، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٤٠٠).

١ ب: بداية لو ٩٤ ب.

٢ سقطت من ب ١.

٣ زاد في ب ١: [حاصل الدليل]، وهذه زيادة في غير محلها.

٤ زاد في ب ١: [و].

٥ وقد يجاب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التقديم، فيكون تقدير الكلام: بطلان تقدم الوجوب على الوقت، وقد استفتت هذا من بعض كتب النحو التي أوردت خلاف العلماء في تعريف المعرب، وكان من هذه التعريفات القول بأن المعرب "تغيير أول آخر الكلم..." وأورد عليه: أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له، فلا يصح حملة على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب: بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير، أو هو مصدر المبني للمفعول، (انظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج ١، ص ٧٢).

٦ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٨ في ب ١: [سببه]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ٢: [نفس]، والصواب ما أثبتته.

١٠ زاد في ب ٢: [تقديم] والصواب ما أثبتته.

١١ طمست من ظ.

١٢ زاد في ب ١: [شرط] وهذه زيادة غير صحيحة.

١٣ كتبت بجانب السطر في ب ١.

١٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة.

١٥ في ب ٢: [فسر] والصواب ما أثبتته.

١٦ في ب ١ وب ٢: [الانتفاء] والصواب ما أثبتته.

١٧ أي إنه لما بطل تقديم الأداء على الوقت في الصلاة دل على سببية الوقت لنفس الوجوب، أما لما جاز تقديم أداء الزكاة قبل الحول دل على أن الوقت شرط سواء لوجوب الأداء أو لنفس الوجوب؛ لأن "صحة الأداء باعتبار تقرر السبب الموجب لا باعتبار وجوب الأداء، كالبيع بثمن مؤجل سبب لجواز أداء الثمن قبل حلول الأجل، وإن لم يكن الخطاب بالأداء متوجهاً حتى يحل الأجل، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٠٦)، وهذا ما أراده صاحب التوضيح بقوله: "فإن التقديم على الشرط صحيح"، فالسبب في جواز أداء الزكاة بعد كمال النصاب قبل حولان الحول: هو أن "الوقت (الحول) في الزكاة شرط لوجوب الأداء، فجاز الأداء قبل الحول ولم يجز قبل تقرر السبب وهو كمال النصاب"، (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٦) وليس المراد هو جواز تقديم المشروط على الشرط كما فهمه صاحب التلويح.

[التلويح]

{وَلَا يُتَصَوَّرُ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ}، بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِلْأَدَاءِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَطْلَانُ تَقْدِيمِ الْأَدَاءِ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ شَرْطِيَّتِهِ لَا بِاعْتِبَارِ سَبَبِيَّتِهِ لِتَفْسِخِ الْوُجُوبِ عَلَى مَا هُوَ الْمُدَّعَى، وَالْحَقُّ أَنْ يُطْلَأَ تَقْدِيمُ الشَّيْءِ عَلَى شَرْطِهِ أَظْهَرَ مِنْ بَطْلَانِ تَقْدِيمِهِ عَلَى السَّبَبِ {لِجَوَازِ أَنْ يَثْبُتَ بِأَسْبَابٍ شَيْءٌ} فَبَطْلَانُ التَّقْدِيمِ لَا يَصْلُحُ أَمَارَةً عَلَى السَّبَبِيَّةِ، {وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ اخْتِمَالَ الشَّرْطِيَّةِ} قَائِمٌ إِلَّا أَنْ الْأَدْلَةَ السَّابِقَةَ تُرْجِّحُ جَانِبَ السَّبَبِيَّةِ كَالْمُشْتَرَكِ يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَى أَحَدِ مَذَلُولَيْهِ بِمَعْوَلَةِ الْقَرِينَةِ.

[الحاشية]

ههنا إشكالين، الأول: أن بطلان التقديم لا يدل على سببية الوقت، لجواز أن يكون بطلانه [لكونه]^١ شرطاً للوجوب، وكلام [المصنف]^٢ يدفع هذا الإشكال، وهو ظاهر، والثاني: أنه [لا]^٣ يدل على السببية، لجواز أن يكون البطلان لكون الوقت شرطاً للأداء، وجوابه ما نقله [من]^٤ [صاحب الكشف]^٥ بقوله: {وقد يقال: إن احتمال الشرطية}^٦، انتهى. فعلم أن [مدعى]^٧ المصنف ليس جواز تقديم المشروط على شرط كما توهم، فليتأمل. قوله: {ولا يتصور تقدمه عليه}، قيل: نعم، [إلا أن مرادهم باستجواز تقدم وجوب الأداء على شرطه، هو: أن المكلف لو أتى بما يجب أدائه بعد تحقق الشرط قبله [يخرج]^٨ عن [العهد]^٩، لا أن الوجوب ثابت قبل الشرط، وإلا لا يكون شرطاً، وذلك الذي ذكرناه أنه لا يجوز في السبب]^{١٠}. قوله: {لجواز أن يثبت بأسباب شتى}، فيه بحث؛ لأن السببية فيها على سبيل [البدلية]^{١١}، فالسبب في الحقيقة أحد الأمور

١ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.

٢ المراد بالمصنف: صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن عمر المحبوبي الحنفي؛ مؤلف متن التنقيح وشرحه التوضيح، وحيثما ذكر حسن جلبي (المصنف) فمقصوده صدر الشريعة؛ أما بالنسبة للمراد بكلام المصنف فهو ما ورد في التوضيح ص ٢٦ من هذه الرسالة.

٣ سقطت من ب ١.

٤ سقطت من ب ١ وب ٢، والصواب إثباتها؛ لأن صاحب التلويح نقل الجواب من صاحب الكشف.

٥ صاحب الكشف: هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري؛ فقيه حنفي من علماء الأصول. من أهل بخارى، توفي سنة ٧٣٠ هـ (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٤)، والمراد بالكشف: "كشف الأسرار" شرح أصول البردوي.

٦ ونص صاحب الكشف كالآتي: "قوله: (ويفسد التعجيل قبله)، دليل آخر على سببية الوقت، ولا يقال لا يصلح هذا دليلاً على السببية؛ لأن التعجيل كما لا يجوز قبل السبب لا يجوز قبل الشرط أيضاً، كالصلاة قبل الطهارة؛ لأننا نقول ذلك إذا لم توجد قرينة ترجح أحد الجانبين، وقد وجد ههنا ما يدل على أن الفساد لعدم السبب: وهو الدليل السابق، وهو تغير الأداء بتغير الوقت، إذ المشروط لا يختلف باختلاف صفة الشرط، فتعين أن الفساد لعدم السبب لا لعدم الشرط، فصلاح دليلاً على السببية، وهذا كالمشترك لا يصلح دليلاً على أحد مفهومي عينا من غير قرينة، فإذا انضمت إليه قرينة ترجح أحد مفهومي صلح دليلاً عليه"، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٤).

٧ في ب ١ وب ٢: [يدعى]، والصواب ما أثبتته.

٨ في ب ١: [ليخرج]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ١: [العدة]، والصواب ما أثبتته.

١٠ وقد بينت ذلك في صفحة: ٢٧، هامش: ١٧.

١١ في ب ٢: [التولية]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

ثُمَّ هُوَ) أَيِ الْوَقْتِ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْوَقْتَ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوبِ نَفْسُ الْوُجُوبِ لَا وَجُوبُ الْأَدَاءِ. (سَبَبٌ لِنَفْسِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا الْحَقِيقِيَّ الْإِيجَابُ الْقَدِيمُ وَهُوَ رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى شَيْءٍ ظَاهِرٍ فَكَانَ هَذَا) أَيِ الشَّيْءِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْوَقْتُ (سَبَبًا لَهَا) أَيِ لِنَفْسِ الْوُجُوبِ (بِالنَّسَبَةِ إِلَيْنَا، ثُمَّ لَفْظُ الْأَمْرِ لِمُطَابَقَةِ مَا وَجَبَ بِالْإِيجَابِ الْمُرْتَبِّ الْحُكْمَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ) وَهُوَ الْوَقْتُ (فَيَكُونُ) أَيِ لَفْظُ الْأَمْرِ (سَبَبًا لِلْوُجُوبِ الْأَدَاءِ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ ثُمَّ هُوَ سَبَبٌ لِنَفْسِ الْوُجُوبِ) يُرِيدُ أَنْ هَاهُنَا وَجُوبًا وَوُجُوبَ أَدَاءٍ وَوُجُودَ أَدَاءٍ وَلِكُلِّ مِنْهَا سَبَبٌ حَقِيقِيٌّ وَسَبَبٌ ظَاهِرِيٌّ، فَالْوُجُوبُ {سَبَبُهُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْإِيجَابُ} الْقَدِيمُ، وَسَبَبُهُ الظَّاهِرِيُّ هُوَ الْوَقْتُ، وَوُجُوبُ الْأَدَاءِ سَبَبُهُ الْحَقِيقِيُّ {تَعَلُّقُ الطَّلَبِ بِالْفِعْلِ} وَسَبَبُهُ الظَّاهِرِيُّ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى ذَلِكَ، وَوُجُودُ الْأَدَاءِ سَبَبُهُ الْحَقِيقِيُّ خَلْقُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتُهُ وَسَبَبُهُ الظَّاهِرِيُّ وَاسْتِطَاعَةُ الْعَبْدِ أَيْ قُدْرَتُهُ الْمُؤَثَّرَةُ الْمُسْتَجْمَعَةُ لِجَمِيعِ شَرَائِطِ التَّأْثِيرِ فِيهِ

[الحاشية]

المذكورة، وحينئذ [يمنع]¹ تقدم الحكم على سببه، على أنه يجوز أن يكون [لشيء]² شروط [شئ]³ أيضًا، بأن يكون واحد من عدة أمور [لا على التعيين]⁴ [شرطًا]⁵ لوجوده، [فالأظهرية]⁶ ممنوعة، فتأمل. قوله: {سببه الحقيقي هو: الإيجاب}، فإن قلت: جعل سبب الوجوب: الإيجاب، يخالف لما ذكره المتقدمون من أن السبب الحقيقي: نعم الله تعالى [المستالية]⁷، قلت: لا خير في المخالفة، على أنه يمكن أن يلفق [...]⁸ بين الكلامين، بأن يجعل النعم سببًا لإيجاب الشكر، والإيجاب سببًا للوجوب، فمن نظر إلى السبب القريب جعل الإيجاب سببًا للوجوب، ومن نظر إلى السبب البعيد جعله النعم. قوله: {تعلق الطلب بالفعل}، أي: [التعلق الحادث للطلب القديم]⁹، المسمى بالكلام النفسي بـ: إخراج الفعل من العدم إلى الوجود، وإما في وقت الشروع في الفعل أو في وقت التضييق كما سيأتي.

١ في ظ: [يمنع] و الأصوب ما أثبتته.

٢ في ب ٢: [الشيء]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ب ١ و ب ٢: [بشيء]، والصواب ما أثبتته.

٤ سقطت من ب ١.

٥ وهو خبر يكون.

٦ وهي قول صاحب التلويح: "بطلان تقديم الشيء على شرطه أظهر من بطلان تقديمه على السبب".

٧ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ و ب ٢: [المالته]، وفي ب ١: [المثناهية]؛ ب ١: بداية لـ ١٧٨ ب.

٨ زاد في ب ١: [لا على أنه يمكن أن]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٩ المراد: "التعلق المعنوي للطلب القديم القائم بذات الله جل وعلا بالفعل من المعدوم حال وجود المأمور وتهينه للفهم، فإذا وجد وتهيا للتكليف صار مكلفًا بذلك الطلب القديم من غير تجدد طلب.

وبيان ذلك: لو أن والدا عند موته أوصى لمن سيوجد بعده من أولاده بوصية فإن الولد بتقدير وجوده وفهمه يصير مكلفًا بوصية والده، حتى إنه يوصف بالطاعة والعصيان بتقدير المخالفة والامتثال" (هذه المسألة جاءت في الغالب تحت عنوان تعلق الأمر بالمعدوم أو تكليف المعدوم، وللتفصيل انظر: أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود،

تيسير التحرير، دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٢، ص ٢٣٩؛ وانظر: الأمدي، الأحكام، ج ١، ص ١٣٥؛ وانظر: الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٦٣؛). ومرجع هذا التكليف: قيام صفة الكلام النفسي: وهو

صفة واحدة بالشخص متكررة بالاعتبارات، ومن جملة اعتباراته: الطلب النفسي، فالتعلق للطلب بفعل المعدوم في الأزل بهذا المعنى الذي حاصله انتفاء أنه إذا وجد وكلف فليفعل كذا، هو المعتبر في التكليف الأزلي، (انظر: أمير بادشاه، تيسير التحرير، ج ٢، ص ٢٣٨).

[التلويح]

تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ بِالزَّمَانِ، {وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ فُخْرِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -}، وَلِهَذَا أَيْ {وَلَكُونِ الْوُجُوبِ جَبْرًا} مِنْ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِيجَابِ {لَا بِالْخِطَابِ} كَانَتْ الْإِسْطَاعَةُ مُقَارِنَةً لِلْفِعْلِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ قَبْلَهُ لَكَانَتْ إِمَّا مَعَ الْوُجُوبِ وَهُوَ جَبْرٌ لَا اخْتِيَارَ فِيهِ، أَوْ مَعَ وَجُوبِ الْأَدَاءِ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ صِحَّةُ الْأَسْبَابِ وَسَلَامَةُ الْآلَاتِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْفِعْلِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ خَيْثُ قَالَ: إِنَّ السَّبَبَ مُوجِبٌ، وَهُوَ جَبْرِيٌّ لَا يَعْتَمِدُ الْقُدْرَةَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطْ الْقُدْرَةَ سَابِقَةً عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ نَفْسُ الْوُجُوبِ وَهُوَ جَبْرٌ وَجُوبِ الْأَدَاءِ، وَأَلَّهُ لَا يَعْتَمِدُ الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ، أَمَّا فِعْلُ الْأَدَاءِ فَيَعْتَمِدُ الْقُدْرَةَ فَلِلذَلِكَ كَانَتْ الْإِسْطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ.

[الحاشية]

قوله: {وهذا معنى قول فخر الإسلام}، انتهى. في [كلام فخر الإسلام]^١ مناقشة، وهي: أن المفهوم [منه]^٢ [معية]^٣ الاستطاعة مع الفعل الواجب، ولا يدل على معيتها مع الفعل مطلقا مباحا أو مندوبا أو غيرهما، والحال أن المذهب [هذا]^٤ هو: [...]° [الاستطاعة]^٥ مع الفعل مطلقا. قوله: {ولكون الوجوب جبرا}^٦، انتهى. الدليل على كون الوجوب جبرا: أن الإيجاب الذي ثبت به الوجوب غيب، وما هو غيب غير معلوم ليوحد فيه الاختيار أو عدمه. قوله: {لا بالخطاب}، فإنه سبب لوجوب الأداء لا لنفس الوجوب، كما حققه المصنف أيضا فيما سيأتي.

١ (للتفصيل انظر: البزدوي، علي بن محمد، أصول البزدوي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي، بدون طبعة وبدون تاريخ، ص ٤١).

٢ في ظ: [فيه].

٣ في ب٢: [معيته]، والصواب ما أثبتته.

٤ سقطت من ظ ومن ب٢، والصواب إثباتها.

٥ زاد في ب١: [أن].

٦ ب٢: بداية لو ٩٥ أ.

٧ في ظ: [ولكونه الواجب خبرا]. والصواب ما أثبتته لموافقة نص التلويح.

[التوضيح]

وَالْفَرْقُ بَيْنَ نَفْسِ الْوُجُوبِ وَالْوُجُوبِ الْأَدَاءِ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ اسْتِحْقَالُ ذِمَّةِ الْمُكَلَّفِ بِالشَّيْءِ، وَالثَّانِي هُوَ لَزُومُ تَفْرِيعِ الذِّمَّةِ عَمَّا تَعَلَّقَ بِهَا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ سَبْقٍ حَقٍّ فِي ذِمَّتِهِ فَإِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يَثْبُتُ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ ثَبُوتُ الثَّمَنِ فِي الذِّمَّةِ نَفْسُ الْوُجُوبِ. (أَمَّا لَزُومُ الْأَدَاءِ فَعِنْدَ الْمُطَالَبَةِ بِنَاءً عَلَى أَصْلِ الْوُجُوبِ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ نَفْسِ الْوُجُوبِ وَالْوُجُوبِ الْأَدَاءِ) اعْلَمْ أَنَّ الْوُجُوبَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ عَلَى اخْتِلَافٍ عِبَارَتِهِمْ فِي تَفْسِيرِهِ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِ الْفِعْلِ بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الذِّمَّ فِي الْعَاجِلِ وَالْعَقَابَ فِي الْآجِلِ، فَمِنْ هَاهُنَا ذَهَبَ جُمْهُورُ الشَّافِعِيَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا لَزُومُ الْإِثْبَانِ بِالْفِعْلِ {وَأَلَّهُ لَا مَعْنَى لِلْوُجُوبِ بِذَوْنِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ} بِمَعْنَى الْإِثْبَانِ بِالْفِعْلِ الْأَعْمِ مِنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِعَادَةِ فَإِذَا تَحَقَّقَ السَّبَبُ وَوُجِدَ الْمَحَلُّ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ تَحَقَّقَ وَجُوبُ الْأَدَاءِ حَتَّى يَأْتِمَ تَارِكُهُ، وَيَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ وَجَدَ فِي الْوَقْتِ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَالْوُجُوبُ يَتَأَخَّرُ إِلَى زَمَانٍ ارْتِفَاعِ الْمَانِعِ، {وَحِينَئِذٍ افْتَرَقُوا} ثَلَاثَ فُرُقٍ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي الزَّمَانِ الثَّانِي قَضَاءً بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ سَبْقُ الْوُجُوبِ {فِي الْجُمْلَةِ} لَا سَبْقُ الْوُجُوبِ عَلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِعْلُ النَّائِمِ وَالْحَالِصِ وَكُحُومَهُمَا قَضَاءً وَبَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَكُونَ فِعْلُ النَّائِمِ وَالْحَالِصِ وَكُحُومَهُمَا قَضَاءً لِعَدَمِ الْوُجُوبِ عَلَيْهِمْ بِذَلِيلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ التَّرْكِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ بِالْوُجُوبِ عَلَيْهِمْ بِمَعْنَى الْعِقَادِ السَّبَبِ وَصَلَاحِيَةِ الْمَحَلِّ وَتَحَقُّقِ اللَّزُومِ لَوْ لَا الْمَانِعُ وَيُسَمِّيهِ وَجُوبًا بِذَوْنِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ، وَلَيْسَ هَذَا {إِلَّا تَلْوِيحٌ عِبَارَةٌ}،

[الحاشية]

قوله: {وَأَلَّهُ لَا مَعْنَى لِلْوُجُوبِ بِذَوْنِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ}، [...] ^١ [رُدُّ] ^٢ [عليهم] ^٣: بَانَ الْمُرَادُ بِالتَّرْكِ الْمَذْكُورِ فِي تَعْرِيفِ الْوُجُوبِ عَلَى مَا صَرَحُوا بِهِ ^٤: التَّرْكِ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ، فَبَعْدَ مَا وَجَدَ [الجزء] ^٥ الْأَوَّلَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ لَزِمَ الْإِثْبَانُ بِمَا لَا عَقِيبَ هَذَا الْجُزْءِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ وَقْتُهَا مُوسَعًا، بَلْ فِي هَذَا الْوَقْتِ مُطْلَقًا، حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا فِي مَجْمُوعِهِ اسْتَحَقَّ [الذِّمَّة] ^٦ وَالْعَقَابُ؛ فَظَهَرَ ثَبُوتُ الْوُجُوبِ بَعْدَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ؛ وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يُؤَدِيَ الْفَرَضَ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ [رَجُوب] ^٧ الْأَدَاءِ لَجَوَازِ التَّأَخِيرِ، وَلَوْ فَرَضَ الْأَدَاءُ لِأَتَمِّهِ بِالتَّأَخِيرِ، فَوُجُوبُ الْأَدَاءِ لَا يَوْجَدُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ بَلْ عِنْدَ [الشَّرْعِ] ^٨ أَوْ حِينَ التَّضْيِيقِ، إِذْ حِينَئِذٍ يَتَوَجَّهُ الْخُطَابُ، وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُ الْفِعْلِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى [الْوُجُودِ] ^٩، وَلَمَّا لَمْ يَعْتَبَرِ [فِي] ^١ الْوُجُوبِ وَجُودُ [الْفِعْلِ] ^٢، وَإِنْ كَانَ نَفْسُهُ مَعْتَبَرًا فِي مَفْهُومِهِ، سَجُوه: نَفْسُ

١ زاد في ب ١: [لا]، وهي زيادة غير صحيحة.

٢ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

٣ أي: على أصحاب هذا القول وهم الشافعية، ومذهبهم هذا ذكره الزركشي - رحمه الله تعالى - حيث قال: لا فرق عندنا بين الوجوب ووجوب الأداء، ولا معنى للوجوب بدون وجوب الأداء، فإن معناه الإتيان بالفعل المتناول للأداء والقضاء والإعادة، (انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٣٨).

٤ (انظر: الغزالي، أبو حامد محمد، المستصفى، حقه: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ج ١، ص ٥٣؛ وانظر: الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٢٤).

٥ في ب ١: [الجزء]، والصواب ما أثبتته.

٦ في ب ١: [الزام]، والصواب ما أثبتته.

٧ في ب ٢: [جواب]، والصواب ما أثبتته.

٨ في ب ١: [المشروع]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ظ و ب ٢: [الوجوب]، والصواب ما أثبتته.

الوجوب، ولما اعتبر في الثاني ذلك^٣، سموه: وجوب الأداء؛ لأن المتبادر من لفظ الأداء [الوجود]^٤ الخارجي، والله أعلم. {قوله: وحينئذ افترقوا}^٥، على تقدير القول بتأخر الوجوب إلى زمان ارتفاع المانع^٦. قوله: {أي: وإن كان في فرد آخر قبل وجوب القضاء على شخص آخر في [البدنيات]^٧ خلاف عهد الشرع وهو بالحقيقة تكليف بالفعل الواجب على الغير، فليتأمل. قوله: {إلا تغيير عبارة}، أي بالنسبة إلى المذهب الثاني، ويحتمل أن يكون مراده أنه ليس إلا تغيير عبارة بالنظر إلى مذهب [الحنفية]^٨؛ لأن مرادهم [يتحقق]^٩ [اللزوم]^{١٠}: الأداء لولا المانع، فإذا وجد المانع لم يتحقق وجوب الأداء، وقد قالوا بالوجوب عليهم عند المانع فيكون عين مذهبهم؛ فلا يصح عد هذا [البعض]^{١١} من الفرق القائلين بتأخر الوجوب إلى ارتفاع المانع.

١ سقطت من ظو ب ٢، والصواب إثباتها.

٢ ظ: بداية لـ ١٢٤٣.

٣ أي وجود الفعل.

٤ في جميع النسخ: [الوجوب].

٥ (للتفصيل انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٢، ص ٤٣).

٦ المانع في الاصطلاح هو: "ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته" الدين - مثلاً - يلزم من وجوده عدم وجود الحكم وهو: وجوب الزكاة، ولا يلزم من عدم الدين وجود الحكم وهو: وجوب الزكاة ولا عدم وجوده: فقد يكون الشخص غير المدين غنياً يملك النصاب مع حولان الحول، فهنا يوجد الحكم وهو: وجوب الزكاة (انظر: النملة، المذهب، ج ١، ص ٤١٤).

٧ في ظو ب ٢: [البدنيات]، والصواب ما أثبتته.

٨ ب ١: بداية لـ ١١٧٩.

٩ في ظ: [للتحقيق].

١٠ في ب ١: [اللازم]، والصواب ما أثبتته في المتن.

١١ يقصد أصحاب المذهب الثالث.

[الطويح]

وَأَمَّا الْحَتْفِيُّ فَلَدَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَرُجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ حَتَّى إِنَّ الشَّيْخَ الْمُحَقِّقَ أَبَا الْمُعِينِ بَالِغَ فِي رَدِّهِ وَإِنْكَارِهِ، وَادَّعَى أَنَّ اسْتِحَالَاتَهُ غَنِيَّةٌ عَنِ الْبَيَانِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ مَثَلًا لِمَا هُوَ الْإِمْسَاكُ {عَنْ قَضَاءِ الشَّهَوَتَيْنِ} نَهَارًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْإِمْسَاكُ فِعْلُ الْعَبْدِ فَإِذَا حَصَلَ الْأَدَاءُ، وَلَوْ كَانَ مُتَغَايِرَيْنِ لَكَانَ الصَّائِمُ فَاعِلًا لِفِعْلَيْنِ الْإِمْسَاكِ وَأَدَاءِ الْإِمْسَاكِ، وَكَذَا كُلُّ فَاعِلٍ كَالْكَائِلِ وَالشَّارِبِ كَانَ فَاعِلًا لِفِعْلَيْنِ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْفِعْلُ، وَالْآخَرُ أَذَاهُ، وَهَذِهِ مُكَابَرَةٌ عَظِيمَةٌ، ثُمَّ قَالَ إِنَّ جَعْلَ أَصْلِ الْوُجُوبِ غَيْرَ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الْوَاجِبِ الْبَدَنِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ مِنْ شَيَاطِينِ الْقَدَرِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ وَالْحَجَّ لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ الْمَخْصُوصَةِ بَلْ عَنْ مَعَانٍ وَرَأَاهَا تُقَارِلُهَا فِي السَّبَبِ تَجِبُ تِلْكَ الْمَعَانِي، وَتَشْتَعِلُ الذِّمَّةُ بِهَا، وَبِالْأَمْرِ يَجِبُ وَجُودُ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ تِلْكَ الْمَعَانِي بِهَا أَوْ مَعَهَا فَيَكُونُ التَّحَرُّكُ وَالسُّكُونُ مِنَ الْعَبْدِ أَدَاءً لَهَا وَتَحْصِيلًا، {ثُمَّ قَالَ إِنَّ الشَّارِعَ أَوْجَبَ} عَلَى مَنْ مَضَى عَلَيْهِ الْوَقْتُ وَهُوَ لَا يَمُوتُ مَثَلًا بَعْدَ زَوَالِ النَّوْمِ مَا كَانَ يُوجِبُهُ فِي الْوَقْتِ لَوْلَا النَّوْمُ بِشَرَائِطِ مَخْصُوصَةٍ، وَلَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ فِي بَابِ الصَّبَا وَالْكُفْرِ، وَهُوَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، وَأَرْجَبَ الصَّوْمَ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ مُعَلِّقًا بِاخْتِيَارِهِمَا الْوَقْتَ تَخْفِيفًا وَمَرَحَمَةً فَإِنَّ اخْتَارَ الْأَدَاءَ فِي الشَّهْرِ كَانَ الصَّوْمُ وَاجِبًا فِيهِ، وَإِنْ أَخَّرَاهُ إِلَى الصُّحَّةِ وَالْإِقَامَةِ كَانَ وَاجِبًا بَعْدَهُمَا، {بِخِلَافِ الْوَاجِبِ الْمَالِيِّ}، فَإِنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْمَالُ وَالْأَدَاءُ فِعْلٌ فِي ذَلِكَ الْمَالِ فَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ أَدَاءُ مَا وَضَعَ {فِي ذِمَّةِ الصَّبِيِّ مِنَ الْمَالِ} كَمَا لَوْ وَضَعَ فِي بَيْتِ الصَّبِيِّ مَالٌ مُعَيَّنٌ.

[الحاشية]

قوله: {عن قضاء الشهوتين}، أي: شهوة البطن، وشهوة الوطء. قوله: {ثم قال: إن الشارع أوجب}، أي: بخطاب مبدئاً، بخلاف الواجب المالي، يعني أن فيه [شيتين]^١. قوله: {في ذمة الصبي من المال}، أي: عند تحقق السبب كما إذا اشترى له شيئاً بالتمثيل، [فقال]^٢: نفس وجوب الثمن بالبيع وجوب الأداء بالمطالبة.

١ وهما: الواجب وهو المال، والأداء وهو فعل في ذلك المال.

٢ يقصد الشيخ المحقق أبا المعين النسفي.

[التلويح]

وأما الداهيون إلى الفرق فمنهم من اكتفى بالتشليل، ومنهم من حاول التحقيق فذهب صاحب الكشف إلى أن نفس الوجوب عبارة عن اشتغال الذمة بوجود الفعل الذهني، وجوب الأداء عبارة عن إخراج ذلك الفعل من العدم إلى الوجود الخارجي، ولا شك في تغايرهما، ولذا لا يتبدل ذلك التصور بتبدل الوجود الخارجي بالعدم بل يبقى على حاله، وكذا في المال أصل الوجوب لزوم مال متصور في الذمة، وجوب الأداء إخراجها من العدم إلى الوجود الخارجي إلا أنه لم يكن في وسعه ذلك أقيم مال آخر من جنسه مقامه في حق صحة الأداء والخروج عن العهدة وجعل كآله ذلك المال الواجب، وهذا معنى قولهم الديون تفضى بأمثالها لا بأعيانها فظهر الفرق بين الفعل وأداء الفعل هذا كلامه، {والظاهر أن اشتغال الذمة بوجود الفعل الذهني أو المال المتصور مجرد عبارة إذ لا يصح أن يراد تصور من عليه الوجوب لجواز أن يكون غائلاً كالثائم والصبي ولا التصور في الجملة إذ لا معنى لاشتغال ذمة الثائم أو الصبي بصلاة، أو مال يوجد في ذهن زيد مثلاً، ثم في تفسير وجوب الأداء بالإخراج من العدم إلى الوجود تسامح، والمراد لزوم الإخراج، وذهب المصنف إلى أن نفس الوجوب هو اشتغال الذمة بفعل أو مال، وجوب الأداء لزوم تفريغ الذمة عما اشتغلت به، وتحقيقه أن للفعل معنى مصدرياً هو الإيقاع ومعنى حاصلاً بالمصدر وهو الحالة المخصوصة فلزوم وقوع تلك الحالة هو نفس الوجوب، ولزوم إيقاعها وإخراجها من العدم إلى الوجود هو وجوب الأداء، وكذا في المالي لزوم المالي وتبوءه في الذمة نفس وجوب، ولزوم تسليمه إلى من له الحق وجوب الأداء فالوجوب في كل منهما صفة لشيء آخر فهذا وجه افتراقهما في المعنى، ثم إلهما (يفترقان في) الوجود أما في البدئي فكما في صلاة الثائم والثائسي وصوم المسافر والمريض فإن وقوع الحالة المخصوصة التي هي الصلاة أو الصوم لازم نظراً إلى وجود السبب وأهلية المحل وإيقاعها من هؤلاء غير لازم لعدم الخطاب وقيام المانع، وأما في المالي فكما في الثمن الذي اشترى الرجل شيئاً بثمن غير مشار إليه بالتعيين فإنه يجب في الذمة ضرورة امتناع البيع بلا ثمن، ولا يجب أدائه إلا

[الحاشية]

قوله: {والظاهر أن اشتغال}، انتهى. رداً لكلام صاحب الكشف، وقد يجاب عنه: بأنه المراد بالفعل الذهني أنه أمر عقلي لا وجود له في الخارج، [لا أنه]^١ مشروط في [اشتغال]^٢ الذمة به أن يتصوره من عليه الوجوب أو غيره، ويؤيده أنهم [قالوا]^٣: نفس الوجوب عبارة عن [اشتغال]^٤ الذمة بالواجب وهو أمر حكمي يعرف بحكمه، وهو أنه لو أتى بما في ذمته؛ لوقع عن الواجب^٥.

١ في ب: ١: [لأنه]. والصواب ما هو مثبت.

٢ في ب: ٢: [استعمال]. والصواب ما هو مثبت.

٣ ب: ٢: بداية لـ ١٩٥.

٤ في ظ: [استعمال]، والصواب ما هو مثبت.

٥ وقد نقل صاحب الكشف عن فخر الإسلام قوله: بأن نفس الوجوب اشتغال الذمة بالواجب، كالصبي إذا أئلف مال إنسان يشتغل ذمته بوجوب القيمة ولا يجب عليه الأداء بل يجب على وليه، وكذا القصاص يجب على القاتل ولا يجب عليه أداء الواجب وهو القصاص وإنما يجب عليه تسليم النفس إذا طلب من له القصاص بتسليم النفس لاستيفاء القصاص، ثم قال: الوجوب أمر حكمي، والأمر الحكمي يعرف بالحكم، وحكمه أنه إذا أدى ما في ذمته يقع واجباً، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٤).

[التلويح]

بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ، {وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ} يُلْزَمُ وَجُودُ الْحَالَةِ الْمَخْصُوصَةِ عَقِيبَ السَّبَبِ لُزُومٌ وَجُودَهَا مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ كَالثَّانِي وَالْمَرِيضِ مَثَلًا {فَلِزُومِ وَقُوعِ الْفِعْلِ} الْاِخْتِيَارِيِّ مِنَ الشَّخْصِ بِذُنْ لُزُومِ إِيقَاعِهِ إِيَّاهُ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ بَلْ لُزُومِ الْوُقُوعِ عَنْهُ تِلْكَ الْحَالَةُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ {وَبَعْدَهَا كَمَا يُلْزَمُ الْوُقُوعُ} يُلْزَمُ الْإِيْقَاعُ، وَإِنْ أُرِيدَ لُزُومٌ وَجُودُ تِلْكَ الْحَالَةِ فِي الْجُمْلَةِ فَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْقَضَاءَ قَدْ يَكُونُ بِذُنْ سَابِقِيَّةِ الْوُجُوبِ عَلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ، وَإِلْمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَبْقِ وَجُوبٍ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ يُلْزَمَ وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنْ شَخْصٍ بِإِيْقَاعِهِ إِيَّاهُ فَلَمْ يَثْبُتْ وَجُوبٌ بِذُنْ وَجُوبِ الْأَدَاءِ، وَكَأَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا يَتَعَسَّرُ التَّغْيِيرُ عَنْهُ فَإِنَّ الْمَعْدُورَ يُلْزَمُهُ فِي حَالِ قِيَامِ الْعُذْرِ أَنْ يُوقِعَ الْفِعْلَ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ لَوْ أَذْرَكَهُ، وَالْمُشْتَرِي يُلْزَمُهُ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ أَنْ يُؤَدِّيَ الثَّمَنَ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ، وَلَا يُلْزَمُهُمَا الْإِيْقَاعُ وَالْأَدَاءُ فِي الْحَالِ {فَلَوْ قُلْنَا} إِنْ الْوُجُوبُ هُوَ لُزُومُ إِيقَاعِ الْفِعْلِ أَوْ آدَاءِ الْمَالِ فِي زَمَانٍ مَا بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّبَبِ، وَوُجُوبِ الْأَدَاءِ لُزُومُهُ فِي زَمَانٍ مَخْصُوصٍ {لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا}.

[الحاشية]

قوله: {وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ}، انتهى. أجب باختيار [الشق الأول]^١. وقوله: {فلزوم وقوع الفعل}، انتهى. مدفوع بأنه إما يكون غير معقول أو غير مشروع لو كان المقصود لزوم الفعل الاختياري منه في تلك الحالة، وليس كذلك، بل المقصود: لزوم وقوعه بعد زوال العذر، كما صرحوا به^٢، وسيصرح به [نفسه]^٣ أيضا عن قريب. قوله: {وبعدها كما يلزم الوقوع}، انتهى. [الكاف]^٤ للقرائن في الوجود، ورد عليه: بأنه كثيرا ما يلزم الوقوع [ولا]^٥ يلزم الإيقاع في تلك الحالة، كما إذا زال العذر في وسط الوقت، حيث يوجد [الوجوب]^٦ الموسع، ويؤخر وجوب الأداء إلى آخر الوقت، بدليل أنه لا يأثم بالتأخير في الأول بل في الثاني. قوله: {فلو قلنا}، أي: في الفرق^٧. قوله: {لم يكن بعيدا}، [قال الفاضل الشريف: هذا بعيدا]^٨ عن قصد [القوم]^٩؛ لأن ما ذكر^{١٠} ليس فرقا بين نفس الوجوب [ووجوب]^{١١} الأداء، بل بين وجوب الأداء باعتبار الزمان مطلقا ومقيدا؛ لأن لزوم الإيقاع هو: وجوب الأداء، بلا فرق ولا كلام فيه لأحد، وقد يجاب: بأن خلاصة الفرق بينهما

١ وهو لزوم وجودها من ذلك الشخص.

٢ أي القائلون بالفرق بين الوجوب ووجوب الأداء، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٣).

٣ أي المصنف.

٤ وقد عبر عن نفس الوجوب ب: لزوم الوقوع، وعن وجوب الأداء ب: لزوم الإيقاع؛ وأما المراد فهو: أنه بعد زوال المانع - أي: النوم، والإغماء وما إلى ذلك -، فكما يلزم الوقوع يلزم الإيقاع، وعليه فلا فرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء.

٥ الكاف في قوله: كما.

٦ في ظ: [ولا]، والصواب ما أثبتته.

٧ ظ: بداية لـ ٢٤٣ ب.

٨ أي بين الوجوب ووجوب الأداء.

٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١٠ في ب ٢: [القصد]، وفي ب ١: [القول]، والصواب ما أثبتته.

١١ أي ما ذكره صاحب التلويح بقوله "إن الوجوب... مخصوص".

١٢ سقطت من ب ٢.

[التوضيح]

وأيضاً واجب على المغمى عليه والنائم والمريض والمسافر ولا أداء عليهم لعدم الخطاب) أمّا في الأولين فلأن خطاب من لا يفهم لغوه، وأمّا في الآخرين فلأنهما مخاطبان بالصوم في أيام آخر.

[التلويح]

(قوله ولا أداء عليهم لعدم الخطاب) فإن قيل {فينبغي أن لا يكون} صوم المريض والمسافر أداء للواجب وإتياناً بالمأمور به

[الحاشية]

على هذا الوجه: في أن وقت الواجب في الصلاة لما كان موسعاً لم يعتبر في نفس الوجوب زمان معين، بل [اكتفى]¹ بزمان ما تحقيقاً [المعنى]² التوسعة، بخلاف وجوب الأداء [حيث]³ يعتبر فيه زمان معين، وهو عند الشروع أو حين التصديق، ولا يخفى أن هذا [يفيد]⁴ الفرق بينهما. نعم يرد على ظاهره أنه يلزم وجوب الأداء على مثل النائم والمغمى عليه، والمختار [خلافه]⁵، فليتمل. قوله: {فينبغي أن لا يكون}، انتهى. [اعتراض على]⁶ هذا السؤال: بأنه لا يلزم من عدم الخطاب عدم [كون]⁷ الصوم أداء للواجب، نعم يلزم عدم كونه إتياناً بالمأمور به، وذلك؛ لأن اللازم من انتفاء [الخطاب انتفاء وجوب الأداء؛ لأن سببية الخطاب ليست إلا له، ولا يلزم من انتفائه انتفاء]⁸ [...]⁹ نفس [الوجوب]¹⁰، فلا يرد السؤال بلزوم عدم كون الصوم أداء للواجب أصلاً، وقد يجاب: بأن تقرير السؤال هكذا: الخطاب بصوم رمضان إذا عدم في حق المريض والمسافر؛ بل كانا مخاطبين بالصوم في أيام آخر، لم يكن صومهما في رمضان أداء للواجب عليهما أصلاً؛ لأن سبب وجوب الأداء: الخطاب، وسبب نفس الوجوب: الوقت، وقد انتفيا لكونهما مخاطبين في أيام آخر؛ فينتفي [المسببان]¹¹ بالضرورة، وليس بشيء؛ [لأن الوجوب ثابت في حقهما بتحقيق السبب أعني: الوقت، وقوله تعالى: [فعدة من أيام آخر]¹² [لترخيص]¹³ تأخير الأداء]¹⁴.

١ في جميع النسخ: [اكتفى]، والصواب ما أثبتته.

٢ في جميع النسخ: [بمعنى]، والصواب ما أثبتته.

٣ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

٤ في ظ و ب ٢: [اليفيد]، والصواب ما أثبتته.

٥ ب ١: بداية لـ ١٧٩ ب.

٦ في ب ١: [اجيب عن].

٧ سقطت من ب ٢ والصواب إثباتها.

٨ سقطت من ب ١ والصواب إثباتها.

٩ زاد في ب ١: [انتفاء] وهي زيادة خطأ من الناسخ.

١٠ في ظ: [الموجود] والصواب ما أثبتته.

١١ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، فهي غير واضحة في جميع النسخ، حيث جاءت في ظ: [المعيان] ب ١:

[المسيان]، وفي ب ٢: [المسان].

١٢ [البقرة: آية ١٨٤].

١٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١٤ رداً على القول بأن صوم المريض والمسافر في رمضان لم يكن أداء للواجب لانتهاء سببية وجوب الأداء وسببية نفس الوجوب في حقهما.

بقي ههنا [...] ^١ بحث: وهو أن القول بانتفاء الخطاب في حقهما يخالف [عندهم] ^٢ إفتار المسافر مثلاً من ثاني [قسمي الرخصة الحقيقية] ^٣ وهو: ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة، [أعني] ^٤: ما وجد السبب وتراخي الحكم، كما سيجيء في [الأحكام] ^٥: بأن الحكم ^٦ المتراخي ليس نفس الوجوب، كما صرح به ههنا، بل وجوب الأداء و[سببه] ^٧ الخطاب، فلا بد أن يتحقق في حقهما حتى يصح عده منه، وسيجيء تمام الكلام في بحث الأحكام.

١ زاد في ب ٢: [شيء] والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ٢: [عندهم] والصواب ما أثبتته.

٣ الرخصة مشتقة من رخص: وهو أصل يدل على لين وخلاف شدة، والرخصة في الأمر: خلاف التشديد، انظر: ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، حققه: عبد السلام هارون، دار الفكر، بدون طبعة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج ٢، ص ٥٠٠). والرخصة في الاصطلاح فهي: الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ١، ص ٤٥٠). وأما أقسامها فأربعة: نوعان من الحقيقة أحدهما أحق بكونه رخصة من الآخر، ونوعان من المجاز أحدهما أتم في المجازية من الآخر، أي: أبعد من حقيقة الرخصة من الآخر، وأما أقسام الحقيقة: فالأول أي الذي هو رخصة حقيقية وهو أحق بكونه رخصة من الآخر فهو: ما استبيح مع قيام المحرم والحرمة، كإجراء كلمة الكفر مكرهاً، أي بالقتل أو القطع، والثاني: أي الذي هو رخصة حقيقة لكن الأول أحق منه بكونه رخصة: ما استبيح مع قيام المحرم دون الحرمة، كإفتار المسافر، وهذا القسم هو ما أراده صاحب الحاشية هنا، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣١٥-٣١٨ وانظر: التفنيزاني، سعد الدين مسعود، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٢، ص ٢٥٤-٢٥٥).

٤ في ب ١: [قسم الروضة للحقيقة] والصواب ما أثبتته.

٥ ب ٢: بداية ل ١٩٦.

٦ ظ: بداية ل ٢٤٤.

٧ سقطت من ب ١ والصواب إثباتها.

٨ في ظ و ب ٢: [وسببية]، والصواب ما أثبتته.

{قُلْنَا بَعْدَ الشَّرُوعِ بِتَوَجُّهِ الْخِطَابِ}، وَيَلْزَمُ أَدَاءُ كَمَا فِي الْوَاجِبِ الْمُتَخَيَّرِ

قوله: {قُلْنَا بَعْدَ الشَّرُوعِ [بتوجه] ^١ الخطاب} [...] ^٢، الأولى أن يقال: قبل الشروع أو عند الشروع، حتى يكون الشروع مبنيًا على الخطاب؛ ليكون إتيانًا بالواجب. قال الفاضل الشريفي: هذا - [يعني] ^٣: ما ذكره الشارح في الجواب - هو ما ذهب إليه [أبو المعين] ^٤ ونقله الشارح في [صدر] ^٥ البحث، وهو [ههنا غير] ^٦ [...] ^٧ مستقيم، ضرورة [صيرورة] ^٨ الواجب حينئذ معينا، لا واحدا لا على التعيين كما هو الرأي الصحيح، وإنما يتأدى بالمعنى [لكون عين المعين] ^٩ في ضمن المعين، وأجيب عنه: بأن تقرير الجواب هكذا: أنهما داخلان تحت خطاب: [فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ] ^{١٠}، غاية أن يكونا مخاطبين أيضا بالصوم في أيام آخر على التخيير، فبعد الشروع في رمضان يتوجه الخطاب ويلزم الأداء، كما إذا أمر بواحد [منهم] ^{١١} من أمور معينة كتحصيل الكفارة فإن الواجب واحد منها لا على [التعيين] ^{١٢}، فإذا اختار المكفر واحدا منها [تعيين] ^{١٣} ذلك [لأن] ^{١٤} يكون واجبا وصوم رمضان ههنا كذلك، فليتأمل.

١ في ب: ٢: [سوق]، والصواب ما أثبتته.

٢ زاد في ب: ٢: [ليكون إتيانا]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٣ في ب: ١: [معنى]، والصواب ما أثبتته.

٤ أبو المعين:

هو ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن محمد بن مكحول ابن الفضل، أبو المعين النسفي المكحولي، مصنف التمهيد لقواعد التوحيد وتبصرة الأدلة، (محيي الدين، عبد القادر بن محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي، بدون طبعة وبدون تاريخ، رقم الترجمة: ٥٩١، ج ٢، ص ١٨٩).

٥ في ظ: [صورة]، والصواب ما أثبتته.

٦ سقطت من ب: ١، والصواب إثباتها.

٧ زاد في ب: ١: [مسافر].

٨ سقطت من ب: ١، والصواب إثباتها.

٩ سقطت من ب: ١.

١٠ [البقرة: آية ١٨٥].

١١ في ب: ١ وب: ٢: [منهم]، والصواب ما أثبتته.

١٢ سقطت من ب: ١، والصواب إثباتها.

١٣ في ب: ٢: [معين]، والصواب ما أثبتته.

١٤ في ظ: [لا]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

{وَلَا بُدَّ لِلْقَضَاءِ مِنْ وَجُوبِ الْأَصْلِ فَيَكُونُ نَفْسُ الْوَجُوبِ ثَابِتًا، وَيَكُونُ سَبَبُهُ أَيْ: سَبَبُ نَفْسِ الْوَجُوبِ (شَيْئًا غَيْرَ الْخِطَابِ وَهُوَ الْوَقْتُ)}

[التلويح]

{عَلَى الرَّأْيِ الْأَصَحِّ} مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ وَاحِدٌ لَا عَلَى التَّغْيِينِ. قَوْلُهُ: {وَلَا بُدَّ لِلْقَضَاءِ مِنْ وَجُوبِ الْأَصْلِ}؛ لِأَنَّهُ إِيَّانَ يُمَثِّلُ الْمَأْمُورَ بِهِ {إِلَّا أَنَّهُ يَكْفِي نَفْسُ الْوَجُوبِ} عَلَى مَا مَرَّ، {وَبَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ} مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ

[الحاشية]

قوله: {على الرأي الأصح}، إشارة إلى مذهب آخر سيذكره الشارح. قوله: {ولا بد للقضاء من وجوب الأصل؛ لأنه إتيان بمثل المأمور به}، لاختفاء أن [المقصود] ^١ ههنا: بيان الافتراق بين نفس الوجوب و[وجوب] ^٢ الأداء بحسب الوجود، فلما ذكر أولاً أنه لا وجوب [...] ^٣ [للأداء] ^٤ في [الصور] ^٥ المذكورة مع أن القضاء واجب فيها، كان الظاهر في العبارة ههنا أن يقال: ولا بد للقضاء من [الوجوب] ^٦ [في وقت] ^٧ الأداء؛ لأنه إتيان بما وجب بالسبب السابق في غير وقت ^٨ الأداء، حتى يلزم أن يكون في تلك [الصور] ^٩ نفس وجوب لا وجوب أداء، وأما ما ذكره من وجوب الأصل فإن أراد بالأصل: الأداء، كما يشعر به قوله: لأنه إتيان بمثل المأمور به، حيث يدل على تعلق الأمر سابقاً وهو الخطاب [الذي هو سبب وجوب الأداء] ^{١٠}. ورد عليه: أنه لا يناسب [المقصود] ^{١١}، ولا قوله: {إلا أنه يكفي نفس الوجوب}، وبالجمله قوله: {وبعضهم على [...] ^{١٢} أن القضاء} صريح في خلافه ^{١٣}. وإن أراد به ^{١٤}: ما يشتغل به الدمة في وقت الأداء، لم يكن قوله: لأنه إتيان بمثل

١ في ظ: [الفقيه]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب: [وجود]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ب: [المراد]، والصواب ما أثبتته.

٤ سقطت من ب: ٢، والصواب ما أثبتته.

٥ في ب: [الصورة]، وطمست في ب: ١، وهذه الصور هي: الإغماء، النوم، السفر، المرض.

٦ ب: ١: بداية لو ١٨٠.

٧ سقطت من ب: ١، والصواب إثباتها.

٨ سقطت من ب: ١، والصواب إثباتها في المتن.

٩ في ب: ١: [الصوم]، والصواب ما أثبتته.

١٠ سقطت من ب: ١، والصواب إثباتها.

١١ في ظ: [المقصد]، والصواب ما أثبتته، وأراد به: بيان الافتراق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء بحسب الوجود.

١٢ زاد في ب: ١: [بعض] والصواب ما أثبتته؛ لأن نص التلويح جاء بدون هذه الزيادة.

١٣ أي: ويؤيد أن مراد الشارح بالأصل هو نفس الوجوب. ما ذكره الشارح من اعتبار البعض أن القضاء مبني على وجوب الأداء.

١٤ أي بالأصل.

[التلويح]

إِلَّا أَنْ الْمَطْلُوبَ قَدْ يَكُونُ نَفْسَ الْفِعْلِ فَإِثْمُ بَتْرَكِهِ وَيَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ بِمَعْنَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ، وَقَدْ يَكُونُ ثُبُوتُ خَلْفِهِ، وَيَكْفِي فِيهِ تَوْهُمُ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ فِيهِ مِثْلُ التَّائِمِ يَتَحَقَّقُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ بِتَوْهُمِ حَدُوثِ الْإِنْتِبَاهِ، (صَرَّحَ بِذَلِكَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِ الْمَبْسُوطِ).

[الحاشية]

[الأمور به] ^١ مناسباً له كما عرفت ^٢، فإن قلت: ما ذكره الشارح ههنا هو المناسب لما سبق من أن القضاء هو تسليم مثل ما وجب بالأمر، قلت: ذلك التفسير إنما يناسب قول من يقول: ما لا يجب أدائه لا يجب قضاؤه، وأن مثل المعنى عليه يجب عليه الأداء ليظهر أثره في الخلف الذي هو القضاء، وأما من يقول وجوب [القضاء] ^٣ [مبني] ^٤ على نفس الوجوب على ما عليه المساق ههنا، فلا يفسره إلا بمثل ما ذكرنا [...] ^٥. قوله: {صرح بذلك فخر الإسلام في شرح المبسوط}، ما صرح به في ذلك، مناقض لما صرح به [في أصول] ^٦ البرزدي حيث قال فيه: وهو كالتائم والمعنى عليه إذا مر عليهما جميع وقت الصلاة وجب الأصل وتراخي وجوب الأداء والخطاب ^٧؛ فلعل ما ذكر في أحد كتابيه نقل كلام البعض ^٨.

١ ظ: بداية لو ٢٤٤ ب.

٢ انظر: ص ٣٤ من هذه الرسالة.

٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٤ في ظ وب ٢: [يثيني] والصواب ما أثبتته.

٥ زاد في ب ١: [مختلف بالنسبة إلى المكلفين، فقال بعضهم معين لا مختلف لكن يسقط فيه]، وهذه الزيادة غير صحيحة.

٦ هذه العبارة من تقدير الباحث تصحيحاً للنص؛ أما بالنسبة لمقصوده: أراد أن يبين أن هناك تناقضاً بين ما صرح به في شرح المبسوط من أن القضاء مبني على وجوب الأداء، وما صرح به في أصول البرزدي من أنه مبني على أصل الوجوب.

٧ (انظر: البرزدي، أصول البرزدي، ج ١، ص ٤٢).

٨ في كلام صاحب الحاشية نظر، فبالرجوع إلى كتاب كشف الأسرار تبين أن التناقض الذي وقع بين الكتابين هو تناقض ظاهري؛ وقد أحسن صاحب الكشف بالتوفيق بين كلام الشيخ في الكتابين وكان ذلك في ثانياً رده على من قال: "أن القضاء لا يجب إلا بعد وجوب الأداء؛ لأنه خلف عنه، والخلف لا يثبت إلا بعد ثبوت الأصل، وههنا وجب القضاء بالإجماع فمع وجوبه تعذر القول بانتفاء وجوب الأداء عليهما.

فقال: إن وجوب الأداء عندنا على نوعين: نوع يكون الفعل فيه بنفسه مطلوباً من المكلف حتى يائمه فيه بترك الفعل ولا بد فيه من استطاعة سلامة الآلات، ونوع لا يكون فعل الأداء فيه مطلوباً حتى لا يائمه فيه بترك الأداء، بل المطلوب ثبوت خلفه وهو القضاء، ويكتفى فيه بتصور ثبوت الاستطاعة، ولا يشترط حقيقة الاستطاعة، ففي مسألة التائم والمعنى عليه وجوب الأداء بمعنى كون الفعل فيه مطلوباً على وجه يائمه بتركه لم يوجد لفوات شرطه وهو استطاعة سلامة الآلات، فأما وجوب الأداء على وجه يصلح وسيلة إلى وجوب القضاء ولا يكون الفعل فيه مقصوداً فموجود لوجود شرطه وهو تصور حدوث الاستطاعة بالانتباه والإفاقة؛ فوجب القضاء بناء على هذا النوع من الوجوب وعدم الإثم بناء على انتفاء النوع الأول فهذا هو التخريج على الطريقة المذكورة في هذا الكتاب، ويؤيده ما ذكر الشيخ في شرح المبسوط أن تصور القدرة كاف في وجوب الأداء في الجملة لينعقد السبب سبباً في حق الخلف قائماً مقام الأداء؛ لأنه لو لم يكن الأصل مقصوداً لصار الخلف في حق كونه حكماً للسبب أصلاً وهو باطل فلا بد من احتماله وتصوره ليجعل في الأصل كأنه هو الأصل" (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٨-٢١٩)، ولعل هذا هو المراد بقول الشارح: إلا أن المطلوب... بتوهم حدوث الانتباه.

[التوضيح]

لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ الْخُطَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرَ الْوَقْتِ، وَالْخُطَابُ يَصْلُحُ لِلْسَّبَبِ فَالسَّبَبُ مُنْهَضَةٌ فِيهِمَا إِمَّا لِهَذَا أَوْ لِلْإِجْمَاعِ فَلِئَلَّا مِنْ لَفْظٍ أَحَدُهُمَا ثُبُوتُ الْآخَرِ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ لَا يُدْرِكُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ نَفْسِ الْوُجُوبِ وَوُجُوبِ الْأَدَاءِ، وَيَقُولُونَ إِنَّ الْوُجُوبَ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا إِلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ الْأَدَاءُ فَبِالضَّرُورَةِ يَكُونُ نَفْسُ الْوُجُوبِ هِيَ نَفْسُ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فَلَا يَبْقَى فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، وَلِلَّهِ دَرْءٌ مَنْ أَبْدَعَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَمَا أَذَقَ نَظَرَهُ، وَمَا أَمْتَنَ حِكْمَتَهُ، وَكَحَقِيقِ ذَلِكَ أَلَّهُ لَمَّا كَانَ الْوَقْتُ سَبَبًا لَوُجُوبِ الصَّلَاةِ كَانَ مَعْنَاهُ أَلَّهُ لَمَّا حَضَرَ وَقْتُ شَرِيفٍ كَانَ لَزِمًا أَنْ يُوجَدَ فِيهِ هَيْئَةٌ مَخْصُوصَةٌ وَضِعَتْ لِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ الصَّلَاةُ فَلَزُومُ وَجُودِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ عَقِيبُ السَّبَبِ هُوَ نَفْسُ الْوُجُوبِ، ثُمَّ الْأَدَاءُ هُوَ إِيقَاعُ تِلْكَ الْهَيْئَةِ فَوُجُوبُ الْأَدَاءِ هُوَ لَزُومُ إِيقَاعِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ أَوْجَبَ وَجُودَ تِلْكَ الْهَيْئَةِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبَبِ الدَّاعِي، ثُمَّ بِوَاسِطَةِ هَذَا الْوُجُوبِ يَجِبُ إِيقَاعُ تِلْكَ الْهَيْئَةِ فَالْوُجُوبُ الْأَوَّلُ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ، وَهِيَ الْهَيْئَةُ، وَالثَّانِي بِأَدَائِهَا حَتَّى لَوْ كَانَ السَّبَبُ بِذَاتِهِ دَاعِيًا إِلَى نَفْسِ الْإِيقَاعِ لَا إِلَى الْهَيْئَةِ الْخَاصَّةِ بِالْإِيقَاعِ فَلَزُومُ ذَلِكَ الْإِيقَاعِ يَكُونُ نَفْسُ الْوُجُوبِ فَإِذَا تَصَوَّرَ الْعَقْلُ لَزِمَ الْوُقُوعُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِيقَاعٍ فَلَزِمَ إِيقَاعُ الْإِيقَاعِ هُوَ وَجُوبُ الْأَدَاءِ، وَقَدْ يُوجَدُ نَفْسُ الْوُجُوبِ بِدُونِ الْوُجُوبِ الْأَدَاءِ كَمَا فِي الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، فَإِنَّ لَزُومَ وَجُودِ الْخَالَةِ الَّتِي هِيَ الصَّوْمُ حَاصِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اللَّزُومَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ السَّبَبَ دَاعٍ إِلَيْهِ وَالْمَحَلُّ وَهُوَ الْمَكْلَفُ صَالِحٌ لِهَذَا فَلَوْ لَمْ يَحْصُلِ ذَلِكَ اللَّزُومُ لَمَّا كَانَ السَّبَبُ سَبَبًا لَكِنْ لَا يَجِبُ إِيقَاعُهُ مَعَ أَلَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا إِذَا وَجَدَ الْبَيْعَ بِشَيْءٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَالْبَيْعُ مَبَادِلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ، وَقَدْ مَلَكَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَمْلِكَ الْبَائِعُ مَالًا عَلَى الْمُشْتَرِي تَحْقِيقًا لِلْمَبَادِلَةِ فِهَذَا نَفْسُ الْوُجُوبِ، ثُمَّ لَزُومُ أَدَاءِ الْمَالِ فَرُغَ عَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ وَجُوبُ الْأَدَاءِ فَلَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَقْتُ سَبَبٌ لِنَفْسِ الْوُجُوبِ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ السَّبَبَ لَيْسَ كُلُّ الْوَقْتِ بَلْ بَعْضُهُ فَقَالَ

[التلويح]

قَوْلُهُ: لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ الْخُطَابِ تَعْلِيلٌ لِكَوْنِ السَّبَبِ غَيْرَ الْخُطَابِ، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرَ الْوَقْتِ، وَالْخُطَابُ تَعْلِيلٌ لِكَوْنِهِ هُوَ الْوَقْتُ يَعْنِي أَنَّ السَّبَبَ مُنْهَضَةٌ فِي الْوَقْتِ وَالْخُطَابُ إِمَّا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَبَبٍ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُمَا يَصْلُحُ لِلْسَّبَبِ، وَإِنَّمَا لِلْعَقَادِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْوَقْتُ أَوْ الْخُطَابُ فَإِذَا تَقَيَّيْنَا الْخُطَابَ تَعَيَّنَ الْوَقْتُ لِلْسَّبَبِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، {وَلَقَالِ} أَنْ يَمْتَنَعَ عَدَمُ الْخُطَابِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ اللَّفْظُ لَوْ كَانَ مُخَاطَبًا بِأَنْ يَفْعَلَ فِي حَالَةِ التَّوَمُّ مَثَلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مُخَاطَبٌ بِأَنْ يَفْعَلَ بَعْدَ الْإِتْيَاهِ، وَالْمَرِيضُ مُخَاطَبٌ بِأَنْ يَفْعَلَ فِي الْوَقْتِ أَوْ فِي أَيَّامٍ أُخَرَ كَمَا فِي الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ، وَالْعَجَبُ أَكْثَرُ جَوَازِ خُطَابِ الْمَعْدُومِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ صُدُورُ الْفِعْلِ حَالَةَ الْوُجُودِ حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ الْقُدْرَةُ الَّتِي بِهَا يَتِمَّكُنُ الْمَأْمُورُ مِنَ الْأَدَاءِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ وَجُودُهَا عِنْدَ الْأَمْرِ بَلْ عِنْدَ الْأَدَاءِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَصَحَّ أَمْرُهُ فِي حَقِّ مَنْ وَجَدَ بَعْدَهُ، وَيَلْزَمُهُمُ الْأَدَاءُ بِشَرْطِ أَنْ يَبْلُغَهُمْ وَيَتِمَّكِنُوا مِنَ الْأَدَاءِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ كَالْمَرِيضِ يُؤَمَّرُ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ إِذَا بَرَأَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) [النساء: ١٠٣] أَي إِذَا أَمِنْتُمْ مِنَ الْخَوْفِ فَصَلُّوا بِلَا إِقَامَةٍ.

قَوْلُهُ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبَبِ الدَّاعِي) لَا الْمَوْجِدُ الْمُؤَثِّرُ فِي حُصُولِ الشَّيْءِ حَتَّى يَمْتَنَعَ صِلَاحُ الْوَقْتِ لِلْسَّبَبِ.

(قوله حتى لو كان السبب بذاته) يعني أن الوجوب هو لزوم ما كان السبب داعياً إليه، وجوب الأداء لزوم إيقاعه سواء كان ذلك الشيء الذي يستدعيه السبب إيقاعاً أو غير إيقاع حتى لو كان إيقاعاً فنفس الوجوب هو لزوم الإيقاع، وجوب الأداء هو لزوم إيقاع الإيقاع، وفي هذا دفع لما يقال إن الواجب ربما يكون الفعل بمعنى الإيقاع فيكون لزوم الإيقاع نفس الوجوب لا وجوب الأداء.

[الحاشية]

قوله: {ولفائل}، انتهى. أجيب عنه^١: بأنه إذا كان تعلق الخطاب بالنائم بمعنى أن يخاطب بأن يفعله بعد الانتباه، ففي مستلثنا وهي: ما إذا انتبه بعد الوقت يكون إتياناً بعين ما خوطب به لا بمثله، والفرض [أنه]^٢ [قاص]^٣ و آت بمثل ما أمر به من وجوب الأصل، لا يقال: [هو مأمور بالأداء بأن ينتبه في الوقت ثم [يفعل، لأن]^٤ ذلك ليس في وسعه فلا يكلف به]^٥، وتوهم حدوث الانتباه على ما نقل من فخر الإسلام^٦ لا يكفي في توجه الخطاب؛ لأن الفهم بالفعل شرط التكليف، [وتعلق الأمر بالمعذور]^٧ لم يرد به [...] التكليف، بخلاف ما نحن بصددده^٨. وبالجملة عدم الخطاب ليس [لعدم]^٩ إمكان الفعل [حتى يرد أنه يمكن إتيان الفعل]^{١٠} بعد الانتباه، بل [لعدم]^{١١} الفهم وهو باق^{١٢}؛ لأن الخطاب بأن يفعل بعد الانتباه خطاب في حال النوم.

١. وأجيب عنه أيضاً: بأنه يمكن أن يقال: لا يجوز أن يكون النائم مخاطباً بأن يفعل بعد الانتباه والمريض مخاطباً بأن يفعل في الوقت أو في أيام آخر، وإلا يلزم أن يكون الصبي أيضاً مكلفاً ومخاطباً بأن يفعله بعد البلوغ فلم يبق فرق بين الصبي والبالغ والحائض وغيرها واللازم باطل فالملزوم مثله. (انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٢، ص ١٢١).

٢. في ب ١: [إما] والصواب ما أثبتته.

٣. في ظ: [ماض]، والصواب ما أثبتته.

٤. في ب ١: [يجعل بأن]، والصواب ما أثبتته.

٥. ويسمى هذا الخطاب بتنجز التكليف: وهو أن يطلب من المكلف الفعل في حال الفعل بأن يكون الفهم أو الفعل في حال عدمه، وهذا ممتنع كإحالة تكليف الصبي والنائم والغافل وما إلى ذلك، لعدم الفهم للتكليف، بمعنى أنه لا يخاطب بالفعل حالة عدمه. (انظر: أمير بادشاه، تيسير التحرير، ج ٢، ص ٢٣٩، وانظر: الأمدي، الأحكام، ج ١، ص ١٥٣).

٦. (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٨-٢١٩).

٧. بينت هذه المسألة في ص ٢٩ هامش ٩، وقصد هنا التعلق بالتنجيزي لا التعلق المعنوي.

٨. زاد في جميع النسخ: [غير]، والصواب عدم إثباتها.

٩. قول المعارض: [بخلاف ما نحن بصددده]، يريد أن التعلق الذي نحن بصددده هو: التعلق المعنوي لا التنجيزي، ولهذا لا وجه لأن تمنعوا الخطاب في حق النائم.

١٠. في ب ١: [بعدم]، والصواب ما أثبتته.

١١. كررت في ظ، وهذا التكرار خطأ من الناسخ.

١٢. في ب ١: [عدم] وفي ب ٢: [بعدم].

١٣. يتبين أن كلا الفريقين متفقان على انتفاء تعلق الخطاب في حق النائم إن كان تنجيزياً، وثبوته إن كان معنوياً؛ لهذا فالفريق الأول أثبت القضاء على النائم بناء على تحقق سبب وجوب الأداء وهو الخطاب، وقصدهم بالخطاب هنا: الخطاب بالمعذور، بخلاف الفريق الثاني فهو أثبت وجوب القضاء على النائم بناء على تحقق سبب نفس الوجوب وهو الوقت لانتفاء الخطاب في حقه لعدم الفهم، وقصدهم بالخطاب هنا: الخطاب بالتنجيزي، وقد نقل ابن أمير حاج - رحمه الله - عن العلامة الشيرازي - رحمه الله - قوله: "واعلم أنه لا نزاع بين الفريقين في أن حصول الشرط الشرعي لأداء الواجب كالتمكن من الأداء شرط في التكليف بأدائه، وليس شرطاً في التكليف بوجوبه؛ ولهذا لم يكن المكلف النائم في وقت الصلاة مكلفاً بأداء الصلاة مع وجوبها عليه بدخول الوقت، وإلا لم يجب عليه القضاء إذا انتبه بعد مضي الوقت، كما لو كان النائم غير مكلف بأن كان صبياً - فانتبه - بالغاً لانتفاء شرط الوجوب في حقه وهو التمكن من فهم الخطاب. ثم إن الخطاب الذي نحن بصددده إنما هو الخطاب بتنجز التكليف، والخطاب بالمعذور بمعنى التعلق المعنوي: وهو كون المعذور مأموراً ومكلفاً على تقدير وجوده، ولا فرق في هذا الخطاب بين الصبي والبالغ والمريض والصحيح والنائم والمستيقظ بخلاف الأول" (انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٢، ص ١٢٢)، فيندفع بهذا الاعتراض في هامش ١.

[التوضيح]

(ثُمَّ إِذَا كَانَ الْوَقْتُ سَبَبًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ كُلَّهُ) أَيُّ السَّبَبِ لَيْسَ كُلُّ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْكُلُّ سَبَبًا لَا يَخْتَلُو إِمَّا أَنْ تَجِبَ الصَّلَاةُ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنْ وَجِبَتْ فِي الْوَقْتِ يَلْزَمُ التَّقَدُّمُ عَلَى السَّبَبِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْكُلُّ سَبَبًا فَمَا لَمْ يَنْقُضِ كُلُّ الْوَقْتِ لَا يُوجَدُ السَّبَبُ إِنْ وَجِبَتْ بَعْدَ الْوَقْتِ لَزِمَ الْأَدَاءُ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا بَاطِلٌ فَلَا يَكُونُ الْكُلُّ سَبَبًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (لَأَنَّهُ إِنْ وَجِبَتْ فِي الْوَقْتِ تَقَدَّمَ الْأَدَاءُ عَلَى السَّبَبِ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ فِيهِ تَأَخَّرَ الْأَدَاءُ عَنِ الْوَقْتِ فَالْبَعْضُ سَبَبٌ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ بِذَلِيلِ الْوَجُوبِ عَلَى مَنْ صَارَ أَهْلًا فِي التَّأَخُّرِ إِجْمَاعًا وَلَا التَّأَخُّرُ، وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: ثُمَّ إِذَا كَانَ الْوَقْتُ) { لَا خَفَاءَ فِي أَنْ الشَّرْطُ } هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْوَقْتِ وَالظَّرْفُ هُوَ مُطْلَقُ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ آدَاءُ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ أَوْقَعَهُ { عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ } بِذَلِيلِ أَنَّهُ يُؤَدِّي بِنِيَّةِ الْفَرَضِ وَالْأَدَاءِ وَلَا يَعْصِي بِالتَّأَخُّرِ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَأَمَّا السَّبَبُ فَكُلُّ الْوَقْتِ إِنْ أَخْرَجَ الْفَرَضُ عَنْ وَقْتِهِ عَلَى مَا سَبَّأِي، وَإِلَّا فَالْبَعْضُ إِذْ لَوْ كَانَ هُوَ الْكُلُّ لَزِمَ تَقَدُّمُ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ أَوْ وَجُوبُ الْأَدَاءِ بَعْدَ وَقْتِهِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ بِالنُّزُورَةِ، أَمَّا لَزُومُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَلِأَنَّ الصَّلَاةَ إِنْ وَجِبَتْ بَعْدَ الْوَقْتِ فَهُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي،

[الحاشية]

قوله: { لا خفاء في أن الشرط }، أي: شرط الوجوب هو الجزء الأول من الوقت، إذ لو لم يكن هو الشرط بل ما بعده من الأجزاء لم يتحقق الوجوب [بدخله]؛^١ لانتفاء الشرط حينئذ. قوله: { على ما هو الصحيح من المذهب }، وهو أنه إذا كان وقت [الوجوب موسعا]^٢ أي: زالدا على الفعل، فالجمهور على أن جميعه [وقت]^٣ الأداء، ففي أي جزء أوقع الفعل فقد أوقعه في وقته، وفيه [مذاهب]^٤ أخر سيذكرها الشارح.

١ في ب: ١ [فيه] والصواب ما أثبتته، أي: بدخول الجزء الأول.

٢ والمراد بالواجب الموسع: هو الفعل الذي طلب الشارع من المكلف إيقاعه وأدائه طلباً جازماً في وقت يسعه ويسع غيره من جنسه (انظر: النملة، المذهب، ج ١، ص ١٥٩).

٣ ب: ١ بداية لو ١٨٠ ب.

٤ في ب ١ و ب ٢: [مذهب]، والصواب ما أثبتته.

[التلويح]

وَهَذَا ظَاهِرٌ، {وَأَنَّ وَجِبَتْ فِي الْوَقْتِ لَزِمَ تَقَدُّمُ وَجُوبِهَا} عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ جَمِيعُ الْوَقْتِ ضَرُورَةٌ أَنَّ الْكُلَّ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِوُجُودِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ بَيْنَ ظَرْفِيَّةِ كُلِّ الْوَقْتِ وَسَبَبِيَّةِ {مُتَافَاةٌ} ضَرُورَةٌ أَنَّ الظَرْفِيَّةَ تَقْتَضِي الإِخَاطَةَ وَالسَّبَبِيَّةُ التَّقَدُّمَ، وَقَدْ ثَبَتَ الْأَوَّلُ فَالثَّانِي الْثَّانِي،

[الحاشية]

قوله: {متافاة}، لا يقال: السببية بالنسبة إلى نفس الوجوب والظرفية بالنسبة إلى الأداء، فلا منافاة [لاختلاف] ^١ المنسوب إليه؛ لأننا نقول: لما كان الأداء موقوفا على الوجوب الموقوف على السبب، [اقتضى] ^٢ [سببية] ^٣ الوجوب [التقدم] ^٤ على الأداء؛ فتتحقق المتافاة ^٥.

١ ظ: بداية لو ٢٤٥.

٢ في ب ١: [اقتضاء].

٣ سقطت من ب ١.

٤ في ظ: [المقدم].

٥ أي إن من ضرورة تقدم سببية الوجوب على الأداء أن لا يكون كل الوقت سببا للوجوب ؛ لأن جعله كله سببا يوجب تقديم الأداء على سببه؛ للمنافاة بين الظرفية والسببية، وبيان هذه المتافاة: أنه "لو روعي معنى السببية بأن يكون كل الوقت سببا يلزم منه تأخير الأداء عن الوقت، وفيه إبطال معنى الظرفية، ولو روعي معنى الظرفية بأن يجب الأداء في الوقت يلزم منه تقديم الأداء على السبب، فما لم ينقض كل الوقت لم يتحقق السبب، فإذا لا يمكن أن يجعل كل الوقت سببا، ولا بد من اعتبار معنى السببية وجب أن يجعل البعض سببا ضرورة" (انظر: البخاري ، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢١٤).

[التلويح]

لَمْ ذَلِكَ الْبَعْضُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْوَقْتِ عَلَى التَّعْيِينِ، وَإِلَّا لَمَّا وَجِبَتْ عَلَى مَنْ صَارَ أَهْلًا لِلصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ بِقَدْرِ مَا يَسَعُهَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا آخِرَ الْوَقْتِ عَلَى التَّعْيِينِ {وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ الْأَدَاءُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، لِمَتَنَاعِ التَّقَدُّمِ عَلَى السَّبَبِ} {فَإِنْ قِيلَ} هُوَ سَبَبُ نَفْسِ الْوُجُوبِ لَا لَوُجُوبِ الْأَدَاءِ قُلْنَا لَا خِلَافَ فِي أَنْ وَجُوبَ الْأَدَاءِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى نَفْسِ الْوُجُوبِ، وَإِذَا لَمْ يَتَّعَيْنِ الْأَوَّلُ وَلَا الْآخِرُ

[الحاشية]

قوله: { وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ الْأَدَاءُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ }، فيه بحث: وهو أن المنفي عن أول الوقت أو آخره [تقرر]^١ السببية فيه [لا أصلها]^٢، لما سيذكره من أن الثابت [بمقارنة]^٣ الأداء [تقرر]^٤ السببية لا نفسها، بل تثبت السببية بالجزء الأول؛ فحينئذ [يعنه]^٥ الملازمة المستفادة من قوله: وإلا لما صح، انتهى. إذ من المعلوم أن الصحة إنما تتوقف على تحقق نفس السببية لا على تقرر السببية، فليتأمل. قوله: {فَإِنْ قِيلَ}، انتهى. الظاهر أن السؤال على قوله: {وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ الْأَدَاءُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لِمَتَنَاعِ التَّقَدُّمِ عَلَى السَّبَبِ}، لا على قوله: {وإن وجبت في الوقت لزم تقدم وجوبها} أي: تقدم وجوب أدائها كما يدل عليه السياق، فالظاهر في [السؤال]^٦ أن يقال: لا للأداء، وفي [الجواب]^٧: لا خلاف في أن الأداء، [إذ المراد]^٨ بالأداء في قوله: {وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ الْأَدَاءُ}، نفس الأداء لا وجوبه، حتى يتعرض في السؤال والجواب لوجوبه، وهو ظاهر بالتأمل، اللهم إلا أن يلاحظ في قوله: {وَإِلَّا لَمَّا} صح [...]^٩ الأداء في أول الوقت، انتهى. أن [...]^{١٠} صحة الأداء إنما تكون بعد وجوبه، لتحقيقها في أول الوقت يقتضي تحقق وجوبه فيه، لو صح لزم تقدم المسبب على السبب، فعلى هذا يظهر وجه التعرض في السؤال والجواب لوجوب الأداء، لكنه ينفي المنع على أن صحة الأداء إنما تكون بعد وجوبه، ألا يرى أن وجوب أداء الزكاة إنما يتحقق بعد الحول مع صحة الأداء قبله كما مر^{١١}، فليتأمل.

١ في ب ١: [يقدر]، وفي ب ٢: [يقرب]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ١: [لاصلها]، وفي ب ٢: [لا أصلها]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ب ١: [بمقارنته].

٤ في ظ وب ٢: [تقرب]، وفي ب ٢: [تقرير].

٥ في ظ وب ٢: [يمنع] والصواب ما أثبتته، والمقصود: يمنع أن يكون المنفي عن أول الوقت وآخره أصل السببية.

٦ أي قول الشارح: [هو سبب لنفس الوجوب لا لوجوب الأداء].

٧ أي قول الشارح: [لا خلاف في أن وجوب الأداء].

٨ سقطت من ب ١ والصواب إثباتها.

٩ ب ٢: بداية لـ ١٩٧.

١٠ زاد في ب ١: [الأداء نفس الأداء لا وجوبه حتى يتعرض في السؤال والجواب لوجوبه وهو ظاهر اللهم إلا أن ملاحظة في قوله وإلا لما صح]، وهذه زيادة غير صحيحة.

١١ زاد في ب ٢: [وقت]، وهذه زيادة غير صحيحة.

١٢ انظر: ص ٢٧ من هذه الرسالة.

[التلويح]

{فهو الجزء الذي يتصل به الأداء، {ويليه الشروع فيه}؛ {لأن الأصل في السبب} هو الوجود، والاتصال بالمسبب فلا وجه للعدول عن القريب القالم إلى البعيد المنقضي، فإن قيل المسبب هاهنا نفس الوجوب لا الأداء حتى يعتبر الاتصال قلنا {نعم إلا أن الوجوب} مفض إلى الوجود أعني الأداء فيصير هو أيضا مسببا بواسطة فيعتبر الاتصال به فإن اتصل الأداء بالجزء الأول تعين لعدم المزاحم، {وإلا تنتقل السببية} إلى الجزء الذي يليه، وهكذا إلى الجزء الذي يتصل بالأداء، فإن قيل لم لا يجوز أن يكون السبب حينئذ هو جميع الأجزاء من الأول إلى الاتصال قلنا؛ لأن فيه تحطيا من القليل إلى الكثير بلا دليل، {وأیضا فيه جعل} السبب موجودا ببعض الأجزاء، وهو الجزء القالم المتصل فإن قيل: {إن اتصل الأداء بالجزء الأول} فقد تفررت عليه السببية من غير النقال، وإلا فلا سببية له حتى ينتقل عنه، وأيما ما كان فلا يقال قلنا لا نسلم انقضاء السببية عن الجزء الأول على تقدير عدم اتصال الأداء به، وإلما المنتهى عنه تقرر السببية، وهذا لا يتأفي الانتقال، والحاصل أن كل جزء سبب على طريق الترتيب والانتقال {لكن تقرر السببية موقوف على اتصال الأداء}، {ويهدأ يتدفع} ما يقال أو توقف السببية على الأداء، وهو موقوف على الوجوب الموقوف على السببية يلزم الدور، وكذا ما يقال يلزم أن لا يتحقق الوجوب ما لم يشرع لعدم تحقق سببه وفساده بين.

[الحاشية]

قوله: {ويليه} الشروع فيه، بأن يقع أول الشروع بعد ذلك الجزء، خلافا للشافعية فإن المقارنة تعتبر عندهم، فإن فرضنا تقارن أول الصلاة بأول جزء من الوقت صحت عندهم [لا عندنا]^٢؛ لوجوب تقدم السبب على المسبب، فإن قيل: التقدم الدائي كاف في السببية، قلنا: معنى سببية الوقت كون العبادة شكرا لنعمة الوجود فيه، ومن لوازم الشكر سبق النعمة، وههنا بحث [معان]^٣، [وهو: أن]^٤ قول الشارح ههنا: {فهو الجزء الذي [يتصل]^٥ به الأداء ويليه الشروع فيه}، وقوله فيما بعد: {فإن اتصل الأداء بالجزء [الأول]^٦} [...] يشعر أن يقدم أصل سببية الجزء [مالم يتصل به الأداء]^٧، وليس كذلك، بل الجزء الأول حال وجوده أولى بأن يجعل [...] سببا لعدم تزامنه، فإن المعدوم لا يزاحم الموجود. فصار سببا، ولهذا تجب الصلاة على من كان أهلا بأول جزء منه لكن على سبيل التوسع، سواء اتصل به الأداء أم لا، نعم تقرر [سببته]^٨ موقوف على اتصال [الأداء] كما نبه عليه الشارح بقوله: {لكن تقرر السببية موقوف على ما يتصل}^٩، فينبغي أن يصرف الكلام عن ظاهره للتلفيق. قوله: {نعم إلا أن الوجوب}، انتهى. فيه بحث؛ لأن حاصل هذا الجواب أن

١ في ب ١: [وبنية]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص التلويح.

٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٣ سقطت من ظ وب ٢، والصواب إثباتها.

٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٥ في ب ١: [يتقبل]، وفي ظ وب ٢: [يتعدى]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص التلويح والمعنى.

٦ ب ١: بداية لو ١٨١.

٧ زاد في ظ وب ٢: [أن].

٨ لأنه إن اتصل به الأداء تفررت السببية للاتصال، ظ: بداية لو ٢٤ ب.

٩ زاد في ب ١: [لا].

١٠ في ب ١ و ب ٢: [السببية]، والصواب ما أثبتته.

١١ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

الوقت سبب للوجوب، والوجوب سبب للأداء، فيكون الوقت سببا للأداء أيضا، وهذا القدر لا يتم [المقصود] ^١، إذ لا شك في تأخر الأداء عن الوجوب، فكيف يعتبر اتصال الوقت به؟ نعم إذا جعل الوجوب عبارة عن وجوب الأداء عند [المطالب] ^٢ [يتم] ^٣ الكلام؛ لأن الوقت يكون سببا لوجوب الأداء، وإذا لم يكن [جزء] ^٤ من الوقت متعينا للسببية من غير مرجح، ولم يكن جميع الأجزاء سببا، تعين أن يكون السبب: جزء له مرجح، وذلك هو الجزء المتصل بالشروع لترجحه باتصاله بما هو سبب لوجوبه، فليتأمل . قوله: {وإلا تنتقل السببية}، انتهى. اعترض عليه: بأن السببية إنما تنتقل من الجزء الأول لو احتاج بقاء الوجوب بعده إلى سبب، وليس كذلك، إذ البقاء [يستغني] ^٥ عن السبب، وإلا يلزم بفوات جميع الوقت فوات الوجوب، وأجيب: بأن [تغير] ^٦ الأحكام بعد فوات الجزء الأول بالسفر والحيض والإسلام وغيرها يدل على الانتقال ^٧، على أن قول الشارح: {لأن الأصل في السبب}، انتهى. [يصلح] ^٨ [أيضا] ^٩ جوابا عن هذا الإشكال ^{١٠}، فتأمل. قوله: {وأيضا فيه جعل}، الظاهر أنه أراد به: أنه يلزم على تقدير جعل السبب جميع [الأجزاء] ^{١١} من الأول إلى الاتصال أن يجعل الكل [موجودا لوجود] ^{١٢} بعض أجزائه، إذ الأصل أن يتقارن السبب والمسبب، وعدم التقارن في القضاء للضرورة وأنت خبير بأن هذا إنما يلائم أصول الشافعية، لما عرفت من أن المقارنة إنما تعتبر عندهم . قوله: {وهذا يتدفع}، انتهى. أما اندفاع الأول؛ فلأن الموقف على الأداء تقرر السببية [لا نفسها] ^{١٣}، والوجوب الذي توقف عليه اندفاع الأداء لا يتوقف على تقررها بل على نفس [السبب]، [فلا دور] ^{١٤}، أما اندفاع الثاني؛ فلأن الموقف على الشروع ليست نفس السببية بل [تقررها] ^{١٥} [١٦] فلا يلزم عدم تحقق السبب ما لم يشرع.

١ وهو أن يكون الجزء الذي يتصل به الأداء ويليه الشروع فيه، متعينا للسببية .

٢ في ظ: [المطالب].

٣ في ظ و ب: [يتم]، والصواب ما أثبتته.

٤ في ظ: [جزء] وب: [جزء] هكذا كتبت، والصواب ما أثبتته؛ لأنه اسم يكون مرفوع.

٥ سقطت من ظ و ب: ٢، والصواب إثباتها.

٦ في جميع النسخ غير صحيحة، فهي في ظ: [نفس]، وفي ب و ب: ٢: [غير].

٧ أي لا يقال: لا ضرورة في نقل السببية وجعل القائم خلفا عن الفائت، إذ الفوات لا يمنع تقرر السببية كما إذا فات الوقت؛ لأننا نقول دل على ذلك تغير الأحكام في السفر والإقامة والحيض والطهر ونحوها بعد الجزء الأول، فإن السببية لو تقرر عليه لما تغيرت الأحكام بهذه العوارض بعد انقضائه كما لا يتغير بها بعد انقضاء الوقت، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٤).

٨ ب: ٢: بداية لو ٩٧ ب.

٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١٠ وبيان الجواب في قول الشارح هو: أن السبب إنما يكون متقدما على وقت الأداء بصفة الاتصال بالمسبب، وصفة الاتصال لا تثبت إلا بالانتقال إلى ما بعد الجزء الأول، فكان هذا الانتقال من ضرورات التقدم، (للتفصيل انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٢٥).

١١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

١٢ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، فهي في ظ: [موجوا للوجود]، في ب ٢: [موجود الوجود]، والصواب ما أثبتته.

١٣ في ب ١: [لأنه نسبيا]، والصواب ما أثبتته.

١٤ في ب ١: [وإذا].

١٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، فهي في ب ١ و ب ٢: [تعددتها].

١٦ سقطت من ظ.

[التوضيح]

فَالْجُزْءُ الَّذِي اقْتَصَلَ بِهِ الْأَدَاءُ سَبَبٌ فَهَذَا الْجُزْءُ إِنْ كَانَ كَامِلًا يَجِبُ الْأَدَاءُ كَامِلًا، {فَإِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْفَسَادُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ يَفْسُدُ}، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا كَوَقْتُ الْآخِرِ يَجِبُ كَذَلِكَ {فَإِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْفَسَادُ بِالْغُرُوبِ} لَا يَفْسُدُ لِتَحَقُّقِ الْمَلَاءَمَةِ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُؤَدَّى، لِأَنَّهُ وَجِبَ نَاقِصًا، وَقَدْ أَذَى كَمَا وَجِبَ بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ الْكَامِلِ؛ لِأَنَّهُ مَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقْتُ كَامِلٌ لَا لِقِصَانٍ فِيهِ قِطْعًا فَوَجِبَ عَلَيْهِ كَامِلًا فَإِذَا فَسَدَ الْوَقْتُ بِالطُّلُوعِ يَكُونُ مُؤَدَّى كَمَا وَجِبَ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ عِبَادَةَ الشَّمْسِ يَتَعَبَّدُ لَهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ فَالْعِبَادَةُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ مُشَابِهَةٌ لِعِبَادَةِ الشَّمْسِ فَهَذَا وَرَدَ النَّهْيُ وَعِبَادَةُ الشَّمْسِ أَلَمَّا هِيَ بَعْدَ الطُّلُوعِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ فَقَبْلَ الطُّلُوعِ وَقْتُ كَامِلٌ وَلَا كَذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ. {فَإِنْ قِيلَ يَلْزَمُ أَنْ يَفْسُدَ الْعَصْرُ} إِذَا شَرَعَ فِيهِ فِي الْجُزْءِ الصَّحِيحِ وَمَدَّهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ قُلْنَا {لَمَّا كَانَ الْوَقْتُ مُتَّسِعًا جَازَ لَهُ شُغْلُ كُلِّ الْوَقْتِ فَيُعْفَى الْفَسَادُ الَّذِي يَتَّصِلُ بِالْبِنَاءِ الْبِنَاءُ هُنَا ضِدُّ الْإِبْتِدَاءِ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ الْكَامِلِ، وَالْفَسَادُ الَّذِي اعْتَرَضَ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ جُعِلَ غَدْرًا؛ لِأَنَّهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مَعَ الْإِقْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ مُتَعَدِّرٌ {لَكِنْ هَذَا يُشْكِلُ بِالْفَجْرِ}، يَغْنِي مِنْ شَرَعِ فِي الْفَجْرِ وَمَدَّهَا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَفْسُدَ، كَمَا فِي الْعَصْرِ إِذَا شَرَعَ فِي الْوَقْتِ الْكَامِلِ، وَمَدَّهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ، فَإِنَّ الصُّورَتَيْنِ الشَّرُوعُ فِي الْوَقْتِ الْكَامِلِ فَالْفَسَادُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْعَصْرِ أَنْ جُعِلَ عَفْوًا يَتَّبِعِي أَنْ يُجْعَلَ فِي الْفَجْرِ عَفْوًا بِغَيْرِ تِلْكَ الْعِلَّةِ هَذَا إِشْكَالٌ اخْتَلَجَ فِي خَطِيرِي، وَلَمْ أَذْكَرْ لَهُ جَوَابًا فِي الْمَتْنِ فَيُخْطِرُ بِبَالِي عَنْهُ جَوَابٌ، وَهُوَ أَنَّ فِي الْعَصْرِ لَمَّا كَانَ لَهُ شُغْلٌ فِي الْوَقْتِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُؤَدَّى الْبَعْضُ فِي الْوَقْتِ الْكَامِلِ وَالْبَعْضُ فِي الْوَقْتِ النَّاقِصِ، وَهُوَ وَقْتُ الْآخِرِ فَاغْتَرَضَ الْفَسَادُ بِالْغُرُوبِ عَلَى الْبَعْضِ النَّاقِصِ فَلَا تَفْسُدُ، وَأَمَّا فِي الْفَجْرِ فَإِنَّ كُلَّ وَقْتِهِ كَامِلٌ فَيَجِبُ أَدَاءُ الْكُلِّ فِي الْوَقْتِ الْكَامِلِ، فَإِنْ شُغِلَ كُلُّ الْوَقْتِ يَجِبُ أَنْ يَشْغَلَهُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَغْتَرِضُ الْفَسَادُ بِالطُّلُوعِ عَلَى الْكَامِلِ.

[التلويح]

{قَوْلُهُ وَمَدَّهَا} أَيَّ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَيَّ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فَخَرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِيَتَحَقَّقَ اعْتِرَاضُ الْفَسَادِ إِذَا لَوْ حَصَلَ الْفَرَاغُ مَعَ الْغُرُوبِ {لَمْ يَكُنْ فَسَادًا}. {قَوْلُهُ قُلْنَا لَمَّا كَانَ الْوَقْتُ} {كَلِمَةً لَمَّا لَيْسَتْ فِي مَوْقِعِهَا} إِذْ لَا مَعْنَى لِسَبَبِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي، وَعِبَارَةٌ فَخَرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ الشَّرْعَ جَعَلَ الْوَقْتَ مُتَّسِعًا، وَلَكِنْ جَعَلَ لَهُ حَقَّ شُغْلٍ كُلَّ الْوَقْتِ بِالْأَدَاءِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَسَادَ الَّذِي يَغْتَرِضُ عَلَى مَا وَجِبَ بِسَبَبِ كَامِلٍ كَمَا فِي الْفَجْرِ أَوْ نَاقِصٍ كَمَا فِي الْعَصْرِ، وَيَتَعَدَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ {مَعَ الْإِثْبَانِ بِالْعَزِيمَةِ} وَالْإِقْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ هُوَ وَقُوعُ بَعْضِ الْأَدَاءِ خَارِجَ الْوَقْتِ {عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَيْثُ صَرَّحَ} بِاعْتِرَاضِ الْفَسَادِ بِالْغُرُوبِ عَلَى مَا ابْتَدَأَ فِي وَقْتِ الْآخِرِ، {وَوَجْهُ تَعَدُّرِ الْإِحْتِرَازِ} عَنْهُ أَنْ لَيْسَ فِي وَسْعِ الْعَبْدِ أَنْ يَقَعَ فَرَاغُهُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ تَمَامِ الْوَقْتِ مُقَارَا بَلْ لَا يَحْصُلُ التَّيَقُّنُ بِشُغْلِ كُلِّ الْوَقْتِ بِالْأَدَاءِ إِلَّا بِامْتِدَادِ الْأَدَاءِ إِلَى التَّيَقُّنِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، وَأَمَّا عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْقَوْمِ فَهُوَ {وَقُوعُ بَعْضِ الْأَدَاءِ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ} {كَمَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَمَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ} لَا مُجَرَّدُ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْوَقْتِ، إِذْ لَا فَسَادَ فِيهِ لِمَا ذَكَرَ فِي طَرِيقَةِ الْخِلَافِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ الْمَذْهَبَ هُوَ أَنَّهُ لَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ أَوْ الْمَغْرِبِ أَوْ الْعِشَاءِ فَأَتَمَّ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ كَانَ ذَلِكَ أَدَاءً لَا قِصَاءً، وَظَاهِرٌ أَنَّ شُغْلَ كُلِّ الْوَقْتِ بِالْأَدَاءِ يَدُونِ هَذَا الْفَسَادِ مُمْتَنِعٌ فِي الْعَصْرِ دُونَ الْفَجْرِ بِلَا إِشْكَالٍ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ إِشْكَالِ الْفَجْرِ بِأَنَّ الْعَصَرَ

يَخْرُجُ إِلَى مَا هُوَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ، بِخِلَافِ الْفَجْرِ أَوْ بَانَ فِي الطُّلُوعِ دُخُولًا فِي الْكَرَاهَةِ وَفِي الْغُرُوبِ خُرُوجًا عَنْهَا، وَأَمَّا جَوَابُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شُغْلَ كُلِّ الْوَقْتِ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْتَرِضُ الْفَسَادَ بِالطُّلُوعِ عَلَى الْكَامِلِ مُتَعَدِّرٌ عِنْدَهُ عَلَى مَا مَرَّ، فَعِنْدَ الْإِقْيَانِ بِالْعَرِيعَةِ أُعْجِبِي شُغْلَ كُلِّ الْوَقْتِ بِالنَّادَاءِ يَلْزِمُ اخْتِمَالُ اعْتِرَاضِ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ،

[الحاشية]

قوله: {لم يكن فيه فساد}، أي على ما ذهب إليه المصنف وفخر الإسلام من أن [الفساد] وقوع بعض الأداء خارج الوقت^٢، وأما على ما ذهب إليه^٣ من أنه: { [وقوع] بعضه في وقت الكراهة }، ففيه فساد. قول المصنف: {إن اعترض عليه الفساد بطلوع الشمس يفسد}، خلافا للشافعي^٤ - رحمه الله تعالى - قياسا على [العصر]^٥، وقد علم الفارق^٦، ومحدث أبي هريرة - رضي الله عنه - وهو: [من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر]^٧.

١ الفساد هو: مخالفة الفعل ذي الوجهين لأمر الشارع؛ لعدم استجماعه ما يعتبر فيه شرعا من الشروط والأركان، أو وجود مانع، والمقصود بالوجهين: " موافقة الشرع "، و " مخالفته " (انظر: النملة، المذهب، ج ١، ص ٤٠٤).

٢ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٧).

٣ أي الشارح.

٤ ب: ١: بداية لو ١٨١ب.

٥ (انظر: الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ج ٧، ص ٢٠٢؛ وانظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٢-٣٣).

٦ في ظ: [القصر]، والصواب ما أثبتته. ونصهم في القياس كما يلي " النهي عن الصلاة عند غروب الشمس كالنهي عن الصلاة عند طلوعها، فلما كان المدرك لركعة من العصر قبل غروب الشمس لا تبطل صلاته وإن صار خارجا. إلى وقت صلاة فالمدرك لركعة قبل طلوع الشمس أولى أن لا تبطل صلاته؛ لأنه لا يصير خارجا إلى وقت صلاة " (انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٢٣)، وأجاب عن ذلك صاحب التوضيح بقوله: " فهذا الجزء إن كان كاملا ... ولا كذلك قبل الغروب "، ويمكن أن يجاب أيضا: أن الطلوع بظهور حاجب الشمس وبه لا تنتفي الكراهة بل تتحقق فكان مفسدا للفرض، والغروب بآخره وبه تنتفي الكراهة فلم يكن مفسدا للعصر، (انظر: البزدوي، أصول البزدوي، ج ١، ص ٤٢).

٧ وقد فصله المصنف في الصفحة السابقة.

٨ (انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، حققه: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط ١٤٢٢هـ، ١٤٢٢م، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، ج ١، ص ١٢٠، حديث: رقم ٥٧٩) والحديث واضح الدلالة على اعتبار المدرك لركعة قبل الطلوع مدركا ومصليا، (انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٣)؛ واستدلوا أيضا بما روي عن أنس - رضي الله عنه - أنه قال: " صليت خلف أبي بكر الفجر، فاستفتح بسورة آل عمران فقام إليه عمر فقال: يغفر الله لك، لقد كادت الشمس تطلع قيل أن تسلم، قال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين "، (انظر: انظر: الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، حققه، حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٣، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح، ج ٢، ص ١١٣، حديث رقم: ٢٧١١)، وقال الشيخ عبد العزيز الطريفي: صحيح الإسناد، (انظر: الطريفي، عبد العزيز بن مرزوق، التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج ١، ص ٦٤) والآثر ذو دلالة واضحة على أنها لو طلعت لم تفسد بدليل قول أبي بكر " لو طلعت لألفتنا غير غافلين "، ثم إن ذلك كان بحضرة الصحابة فلم ينكروا عليه فصار كالإجماع، (انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ٣٣).

وأجيب: {بأن الحديث مؤول بأنه لبيان الوجوب بإدراك جزء من الوقت وإن قل^١، وبآبائه رواية: [فليتم صلاته]^٢، والصحيح تأويل [الطحاوي]^٣ أنه كان قبل فهمه عن الصلاة [في الأوقات الثلاثة]^٤، وليس ذلك لهيا عن التطوع كما بعد الفجر والعصر، إذ قضاء الفوائت لا يجوز؛ ولهذا انتظر عليه الصلاة والسلام ليلة

١ (انظر: السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ج١، ص١٥٢).

٢ الحديث: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: "إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته" (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، ج١، ص١١٦، حديث ٥٥٦).

٣ هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ولد سنة ٢٣٨، وإليه انتهت رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر. من مصنفاته شرح مشكل الآثار، توفي سنة ٣٢١، (انظر: الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم، طبقات الفقهاء، حققه: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٧٠، ج١، ص١٤٢).

٤ سقطت من ب٢، والصواب إثباتها؛ والحديث: عن أبي موسى بن علي أنه سمع عقبة بن عامر الجهني - رضي الله عنه - يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب. (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، ج١، ص٥٦٨، حديث رقم: ٢٩٣). أما تأويل الطحاوي لهذين الحديثين اللذين ذكرهما المخالف، فكان من وجهين: الأول: وهو ما ذكره صاحب الحاشية أنه "قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة فنسخ بذلك ما في هذين الحديثين، الثاني: يحتمل أن يكون ما في هذين الحديثين هو الناسخ لذلك، وإذا تكافأ الاحتمالان في ذلك ارتفع، ورجع الأمر فيما فيه هذا الاختلاف إلى ما يجب الرجوع إليه فيه عند عدمه من الكتاب ومن السنة ومن الإجماع، وهو: القياس. (انظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج١، ص١٤١) وقد قصد بقوله القياس ما رواه "عن يزيد بن أبي بكرة أنه قال: واعدنا أبو بكرة إلى أرض له فسبقنا إليها، فأتيناها ولم نصل العصر، فوضع رأسه فنام ثم استيقظ وقد تغيرت الشمس، فقال: أصليتم العصر؟ قلنا: لا، فقال: ما كنت أنتظر غيركم، فأمله عن الصلاة حتى غابت الشمس ثم صلاها" (انظر: المرجع السابق، ج١، ص١٣٨). ورد عليه: بأن دعوى النسخ تحتاج إلى دليل، وأنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال، والحق أن أحاديث النهي عامة تشمل كل صلاة، وهذان الحديثان خاصان فيبني العام على الخاص، ولا يجوز في ذلك الوقت شيء من الصلوات إلا بدليل يخصه سواء كان من ذوات الأسباب أو غيرها، (انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، حققه: عصام الصباطي، دار الحديث - مصر، ط١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ج٢، ص٢٨).

[التعريس إلى ارتفاع الشمس] ١. قول المصنف: {لأنه وجب ناقصا وقد أدى كما وجب} فيه نظر، إذ الظاهر أن يقول: وقد أدى كاملا، يؤيده قول صاحب [الكشف] ٣: إذا غربت الشمس في خلال العصر [لا يفسد العصر] ٤؛ لأنه [وجب] ناقصا لنقصان في سببه، وبالغروب [ينتهي] ٥ النقصان فيتأدى كاملا. قوله: {كلمة لما ليست في موقعها}. قال الفاضل الشریف: قيل معنى السببية [في] ٦: لما، لا نسلمه، بل هو الظرف، بمعنى: إذا، يدل على [مقارنة] ٨ أمر لأمر، صرح به الشارح [في شرح] ٩ التلخيص ١٠. وقد يعترض عليه: بأن كونه بمعنى

١ وقد أثبت الطحاوي بأن النهي لا يقتصر في هذه الأوقات على التطوع، بل يشمل الفرض أيضا، بقياس النهي عن الصلاة في هذه الأوقات على النهي عن الصيام في أيام من السنة كيوم النحر والفطر وأيام التشريق، بجامع أن الناهي هو الزمان لا ما سواه لاستواء الناس فيه، ومعلوم أن النهي في هذه الأيام يشمل الفرض والتطوع. وقد رد على من قال: الأولى أن ترد النهي عن الصلاة في هذه الأوقات إلى النهي عن الصلوات بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب، وأهل العلم يبيحون قضاء الفوائت. بأن الناهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس. هو الصلاة لا نفس الوقت، ألا ترى أن رجلين إذا حضرا وقد صلى الناس صلاة الصبح ولم تطلع الشمس، وأحدهما لم يصل الصبح والآخر قد صلاها، أنا نأمر الذي لم يصلها أن يصلها، وننهي الآخر عن الصلاة لسواها مما دخل في نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - إياه عنه. ، وإنهما لو حضرا بعد صلاة العصر ولم تغرب الشمس، وأحدهما قد صلى العصر والآخر لم يصلها، فأرادا أن يصليا تطوعا مع سعة الوقت، أنا نبيح ذلك للذي لم يصلي صلاة العصر منهما، ونمنع من ذلك الذي قد صلاها منهما؛ ففعلنا بذلك أن الناهي عن الصلاة في ذينك الوقتين هو الصلاة لا الوقتان. (انظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج ١٠، ص ١٤١) ومما يدل على أن النهي يشمل الفرائض أيضا هو: ما روي عن أبي قتادة أنه قال: سرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: أخاف أن تناموا عن الصلاة، قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا وأسند بلال ظهره إلى راحلته فغلبته عيناه فنام، فاستيقظ النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد طلع حاجب الشمس، فقال: يا بلال أين ما قلت، قال: ما ألقيت علي نومة مثلها قط، قال: إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها عليكم حين شاء، يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة، فتوضأ فلما ارتفعت الشمس وابيضت، قام فصلى). (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الأذان بعد ذهاب الوقت، ج ١، ص ١٢٢، حديث رقم ٥٩٥). والتعريس: نزول القوم في السفر من آخر الليل يقعون فيه وقعة للاستراحة ثم يرتحلون، (انظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، حققه: يوسف محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ١، ص ٢٠٥). وجه الدلالة من الحديث: أن النبي لم يقضي الصبح في وقت الكراهة، وإنما انتظر حتى ارتفعت الشمس، وبهذا يتبين أن النهي عن الصلاة في هذه الأوقات يشمل الفرض أيضا.

٢ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أن أصله موجود في كتاب كشف الأسرار، وهو كالتالي: وتأويل الحديث أنه لبيان الوجوب بإدراك جزء من الوقت قل أو كثر كذا في المبسوط، ولكن يأتي هذا التأويل ما روي في رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه. عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته. والتأويل الصحيح ما ذكره أبو جعفر الطحاوي - رحمه الله - في شرح الآثار: أن هذا الحديث كان قبل نهيه عليه السلام عن الصلاة في الأوقات المكروهة، ولا يقال: كان ذلك نهيا عن التطوع خاصة، كالهني عن الصلاة بعد الفجر والعصر، فلا يوجب نسخ هذا الحديث؛ لأننا نقول: بل هو نهى عن الفرائض والنوافل، فإن قضاء الفوائت فيها لا يجوز، ألا ترى أن - النبي صلى الله عليه وسلم - لما فاتته صلاة الصبح غداة ليلة التعريس، انتظر في قضائها إلى أن ارتفعت الشمس، فدل هذا على أن ما رواه نسخ به. (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٧).

٣ في ب ١: [الكشاف]، والصواب ما أثبتته، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٦).

٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٥ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٦ في ظ و ب ٢: [ينبغي]، والصواب ما هو مثبت.

٧ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

٨ في ب ١: [مقارنته]، والصواب ما أثبتته.

٩ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

١٠ وبقصد: كتاب الشرح على تلخيص المفتاح، ويعرف بمختصر المعاني، وهو اختصار لكتابه المطول على تلخيص المفتاح، ونصه كالاتي: "لما هو ظرف، بمعنى: إذا، يستعمل استعمال الشرط". (انظر: التفاتاني، سعد الدين، مختصر المعاني، دار الفكر، ط ١، ١٤١١، ج ١، ص ٥)، وأما اعتراض الفاضل الشریف على منع

إذا في معنى الظرفية في الجملة بدون اعتبار الشرطية، لا في عدم السببية، كيف [وقد نقل عن سيبويه أنها لوقوع شيء لوقوع غيره] ^١ وهذا صريح في السببية؛ لأن [اللام] ^٢ تدل عليها بلا شبهة، [وأنت خبير] ^٣ بأنها جاءت في كلام البلغاء مجرد الظرفية كقوله:

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها [أقشعت] ^٤ وتجلت ^٥

فلا وجه للاعتراض ^٦. على أنه إن سلم لزوم السببية فالاتساع سبب لجواز شغل الوقت بالأداء، وإلا فإما واجب أو [ممتنع] ^٧؛ لأنه إن تساوى الوقت فالأول وإلا فالثاني ^٨ فليَقْهَم. على أن الجواب ^٩ فلا [يتعين أن يكون] ^{١٠} [قوله]: [جاء] ^{١١}، بل الجواز أن يكون] ^{١٢} هو صفة لقوله: متسعا، [وحتى] ^{١٣} [يكون الجواب] ^{١٤} قوله؛ فيبقى ^{١٥} وقوع الجواب بالفاء غير بعيد ^{١٦}. قوله: [مع الإتيان بـ] [العزمة] ^{١٧} {إشارة إلى أن شغل كل الوقت بالأداء عزمة

؛ [لأن الأصل أن يكون العبد مشغولا بخدمة ربه في جميع الأوقات، إلا أن الله تعالى [جعل] ^{١٨} للعبد ولاية

الشارح استخدام لما، فكان من جهة أن "لما" لا معنى لها إلا الظرفية، وهو عين ما صرح به الشارح في شرح التلخيص، فلا وجه لاعتراضه. أي الشارح - على استخدام لما في الجملة على اعتبار أنه لا معنى للسببية في الجملة حتى تستخدم.

١ ونص سيبويه كالتالي: وأما لما: فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره. (انظر سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج ٤، ص ٢٣٤) ٢ في ب ٢: [اللام]، والصواب ما أثبتته، والمراد اللام الواردة في عبارة: لوقوع غيره. ٣ جواب على الاعتراض

٤ أقشعت من انقشع عنه الشيء: أي غشيته ثم انجلى عنه، ويقال: أقشع السحاب: أي تصدع وأقشع، (انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ، ج ٨، ص ٢٧٤). ٥ (انظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ج ١، ص ٣٤٩)، وورد هذا البيت في بعض كتب النحو بالصيغة التالية: كما أبرقت يوما عطاشا غمامة ... فلما رجوها أقشعت وتجلت، (انظر: أبو المعالي، محمد بن الحسن بن محمد، التذكرة الحمدونية، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ، ج ٦، ص ٤١٧) وانظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة، علق عليه: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ج ١، ص ١١٠)

٦ أي فلا وجه للاعتراض على القول: بأن لما تأتي لمجرد الظرفية، مستدلا على ذلك بالشاهد الشعري. ٧ ب ٢: بداية لو ١٩٨. ٨ أي أن التوسع في الوقت يجيز شغل كل الوقت بالأداء، وإن لم يكن توسع في الوقت فيكون شغله أحد أمرين: إما واجب وإما ممتنع، فالواجب حال تساوي الوقت والممتنع حال تضيق الوقت. ٩ أي جواب لما.

١٠ في ب ١: [تتغير إن لكون]، والصواب ما أثبتته. ١١ هذه الكلمة من تقدير الباحث إذ سقطت من ظ ومن ب ١، وفي ب ٢ الكلمة غير واضحة، وما أثبتته موافق للنص التوضيح وفيه: "...الوقت متسعا جاز له"

١٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها. ١٣ هذه الكلمة من تقدير الباحث تصحيحا للنص.

١٤ سقطت من ظ، والصواب إثباتها. ١٥ في ب ١: [فيبقى]، وفي ب ٢: [فيينبغي].

١٦ أي وحتى يصلح قول المصنف: "جاز له شغل كل الوقت"، لأن يكون جوابا لـ "لما" لا بد أن يكون مقترنا بالفاء، والتقدير: "فجاز له...".

١٧ العزيمة في اللغة مشتقة من العزم وهو: الجِدُّ. (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٩٩)، أما في اصطلاح الأصوليين فهي: "الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارض راجح" (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، ج ١، ص ٤٤٩).

١٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

صرف بعض [الأوقات] ^١ إلى حوائج نفسه رخصة ^٢. قوله: {على مقتضى كلام المصنف - رحمه الله - حيث صرح} ^٣، انتهى. [...] ^٤ [و] على مقتضى كلام فخر الإسلام أيضا، حيث ساق الكلام على ما صرح به المصنف، بأن قال ^٥: {فإن} كان ذلك الجزء صحيحا كما في الفجر وجب كاملا، [فإذا] ^٦ اعترض الفساد بطلوع الشمس بطل الفرض، وإن كان ذلك الجزء فاسدا تنقض الواجب، كالعصر يستأنف في وقت الإحمرار فإذا غربت الشمس وهو فيها لم يتغير، لم يفسد ^٧، وقد يوجه كلام المصنف بما يوافق كلام القوم ^٨ بحمل قوله: {فإذا اعترض الفساد بالغروب} على حذف المضاف، أي: [بمقارنة] ^٩ الغروب، أي قبل الغروب وهو وقت الإحمرار، وهذا التوجيه يندفع النظر المذكور، ولا يكون ما ذكره المصنف مخالف لما نقله الشارح من طريقة الخلاف، وأنت خير بأن قول المصنف: {لكن هذا يشكل بالفجر}، وما ذكره في [توجيهه يأي] ^{١٠} عن هذا التوجيه. قوله: {ووجه تعدل الاحتراز}، انتهى. قد عرفت أن كون الفساد عبارة عما ذكره، مشترك بين كلامي المصنف وفخر الإسلام ^{١١}، أما وجه التعذر الذي ذكره فالظاهر أن مراد فخر الإسلام ليس ذلك؛ لأن [عبارة] ^{١٢} في جواب السؤال الذي ذكره المصنف بقوله: {فإن قيل يلزم أن يفسد العصر} ^{١٣}، انتهى. هكذا: [لأن ما يتصل به من الفساد بالبناء جعل عفوا؛ لأن الاحتراز عنه مع الإقبال على الصلاة متعذر، وقد روى هشام عن [محمد] ^{١٤} - رحمهما الله تعالى - فيمن قام إلى الخامسة في العصر أنه يستحب له الإتمام؛ لأنه من غير قصده ثبت، فإذا اتصل به الفساد صار في الحكم عفوا، فصار بمزلة المؤدى في وقت الصحة، بخلاف حالة الابتداء] ^{١٥}، فلو كان مراده ^{١٦} بتعذر الاحتراز عن الفساد [هو] ^{١٧} ما ذكره الشارح ^{١٨}، لم يكن إلى حديث البناء والاستشهاد بالقيام إلى الخامسة خاصة، فمعنى كلامه: أن اتصال الفساد [بالبناء] ^{١٩} جعل [عفوا]

- ١ ب: بداية لـ ١٨٢.
- ٢ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٧).
- ٣ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.
- ٤ زاد في ظ: [قوله]، وهذه زيادة خطأ من الناسخ.
- ٥ سقطت من ظ ومن ب ١، والصواب إثباتها.
- ٦ المقصود فخر الإسلام.
- ٧ في جميع النسخ: [فإن]، والصواب ما أثبتته لموافقته نص فخر الإسلام.
- ٨ (انظر: البزدوي، أصول البزدوي، ج ١، ص ٤٢).
- ٩ وهو أن الفساد وقوع بعض الأداء في وقت الكراهة.
- ١٠ في ب ١: [بمقارنته]، وهي صواب أيضا.
- ١١ في ب ١: [توجيهه يأياه]، والصواب ما أثبتته.
- ١٢ حيث إن كلامهما متفق على أن الفساد وقوع بعض الأداء خارج الوقت.
- ١٣ في ب ١: [عبارة]، والصواب ما أثبتته، والضمير فيها عائد على "فخر الإسلام".
- ١٤ في ب ١: [صلى] والصواب ما أثبتته، وقد أورد فخر الإسلام السؤال بالصيغة التالية: "ولا يلزم إذا ابتداء العصر في أول الوقت ثم مده إلى أن غربت الشمس قبل فراغه منها"، (انظر: البزدوي، أصول البزدوي، ج ١، ص ٤٢).
- ١٥ هو محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبو حنيفة، مات بالري سنة سبع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة (انظر: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ج ١، ص ١٣٦).
- ١٦ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٧).
- ١٧ الضمير عائد على "فخر الإسلام".
- ١٨ سقطت من ب ١، وفي ظ و ب ٢: [و]، والصواب ما أثبتته.
- ١٩ وهو قوله: "أن ليس في وسع العبد أن يقع فراغه من الصلاة مع تمام الوقت".
- ٢٠ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

للمقبل^١ عليها، لحصوله عليها حكما لا قصدا، ومعنى عدم مقصوديته هو معنى تعذر الاحتراز عنه، كذا في
فصول البدائع^٢. قوله: {كما بعد الفجر وما قبل المغرب}، فيه إشارة إلى أن الفجر [كل وقته]^٣ كامل
والنقصان إنما هو بعد خروج وقته، وأن العصر في آخره نقصان؛ [لأن]^٤ ما قبل المغرب من وقت العصر.

١ في ب ٢: [عنوانا للمقبل]، والصواب ما أثبتته.
٢ (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ١، ص ٢٢٢).
٣ في ب ١: [كله وقت]، والصواب ما أثبتته.
٤ ظ: بداية لو ١٢٤٧.

[التلويح]

{وذهب بعض المشايخ} إلى أن ليس معنى سببية الجزء المتصل بالأداء أن السبب هو الجزء الذي قبيل الشروع بل معناه أنه إذا شرع فكل جزء إلى آخر الصلاة هو محل لأدائه، وعلى هذا لا يرد أصل السؤال في العصر الممتد؛ لأن الجزء الذي طرأ عليه الفساد بالغروب وجب بسبب ناقص.

[الحاشية]

قوله: {وذهب بعض المشايخ}، انتهى. هذا إما يستقيم إذا اكتفى في السببية بالتقدم الدائي، وإذا اشترط [التقدم] ^٢ الزماني كما مر في تحقيق قوله: ويليه الشروع ^٣، فلا؛ [لأنه] ^٤ يلزم من مقارنة الجزء الأول من الوقت للأداء [سببته وظرفيته] ^٥، و[الأولى] ^٦ تقتضي التقدم و[الثانية] ^٧ المقارنة [فيتنافيان] ^٨، اللهم إلا أن يمنع إمكان أن لا يتقدم جزء لطيف. بقي فيه بحث آخر وهو: أن السبب إذا كان هو الجزء الملاقي للأداء لزم أن لا يفسد الفجر باعتراض الطلوع؛ لأن الجزء المؤدى ناقصا هو الجزء الذي وقع خارج الوقت وليس وجب كاملا؛ لأن سبب وجوبه هو الجزء الملاقي من الوقت وليس بكامل، ويمكن أن يجاب بأن كون [السبب] ^٩ عندهم الجزء الملاقي للأداء من وقت الأداء، فإذا لم يتصل جزء منه بالأداء ^{١٠} [يعين] ^{١١} الجزء الأخير منه للسببية، وحينئذ ينتهي [التخيير] ^{١٢}، وتحقق المطالبة، ويأثم بالتأخير إجماعا، والجزء الأخير من وقت الأداء في الفجر كامل.

١ منهم القاضي علاء الدين الغني، كما نقله صاحب الكشف عنه، حيث قال: وذكر القاضي الإمام علاء الدين المعروف: بالغني، في مختلفاته: أن السبب إنما هو الجزء القائم من الوقت لا جملة الوقت، ونعني بالجزء القائم أنه لو أخر ينتقل السبب جزءا فجزءا إلى آخر الوقت، وعلى هذا الحرف يخرج الفرق بين صلاة الفجر والعصر، فإن الفجر يفسد بطلوع الشمس في خلاله والعصر لا يفسد بالغروب، ثم قال: وظن كثير من فقهاءنا أنا نعني بالجزء القائم الجزء الذي هو قبيل الشروع، وليس كذلك، فإنه لو شرع في العصر في الوقت المستحب، وطول القراءة حتى دخل الوقت المكروه يجوز، ولو جعل الوجوب مضافا إلى الجزء الذي هو قبيل الشروع لكان لا يجوز؛ لأن السبب كامل بل نقول: بعد الشروع كل جزء إلى آخر الصلاة سبب لوجوب الجزء الذي يلاقيه ومحل لأدائه، إلا أن يخرج الوقت فيقرر السببية على الجزء الأخير إن كان شرع فيها في آخر الوقت، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٢٧).

٢ ب ٢: بداية لو ٨٩ ب.

٣ (انظر: ص ٣٦-٣٧ من هذه الرسالة).

٤ في ب ١: [نية]، والصواب ما أثبتته.

٥ في ظ و ب ٢: [سببية وظرفية]، والصواب ما أثبتته، والهاء راجعة على الجزء الأول، ب ١: بداية لو ١٨٢ ب.

٦ والمقصود سببية الجزء الأول، في ظ و ب ٢: [الأولى]، وفي ب ١: [والأول]، والصواب ما أثبتته.

٧ والمقصود ظرفية الجزء الأول، وقد بينت هذه المناقشة بشكل مفصل في (ص ٤٤، هامش ٥ من هذه الرسالة).

٨ في ب ١: [فينتاول المقارنة فيان]، والصواب ما أثبتته.

٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١٠ أي أن الجزء الآخر من الأداء لم يتصل بالسبب لكونه وقع خارج الوقت.

١١ في ظ و ب ١: [يعين]، والصواب ما أثبتته.

١٢ في ظ و ب ٢: الكلمة غير واضحة، وفي ب ١: [التمثيل]، واستعنت على ما أثبتته في المتن بالنسخة الحجرية لو ١٥٨.

[التوضيح]

(ولو لم يؤد فكل الوقت سبب في حق القضاء؛ لأن المدول عن الكل إلى الجزء في الأداء كان لضرورة وقد التفت هنا) هذا البحث الذي ذكرناه، وهو أن بعض الوقت سبب إنما هو في الأداء أما إذا لم يؤد في الوقت ففي حق القضاء كل الوقت سبب؛ لأن الدلائل دالة على سببية كله لكن في الأداء عدلتنا عن سببية الكل إلى سببية البعض لضرورة، وهي أنه يلزم حينئذ التقدم على السبب أو تأخر الأداء عن الوقت، وهذه الضرورة غير متحققة في القضاء. (فوجب القضاء بصفة الكمال) أي لا نقول إنه إذا لم يؤد في الوقت التقلت السببية من أول الوقت إلى آخره فاستقرت السببية عليه في حق القضاء حتى يجب القضاء لاقصا في العصر فيجوز القضاء في وقت الغروب بل نقول الكل سبب للقضاء فيجب كاملا.

[التلويح]

(قوله ولو لم يؤد) فالسبب كل الوقت في حق القضاء {إذ في حق الأداء} السبب هو الجزء الملائق واحدا فواحدا، إذ لو كان السبب في حق الأداء أيضا جميع الوقت لما ثبت الوجوب في الوقت، ولم يأنم المكلف بالترك على ما مر. (قوله فوجب القضاء بصفة الكمال) {حتى لا يجوز قضاء العصر الفات} بحيث يقع شيء منه في وقت الكراهة فإن قيل السبب، وهو كل الوقت لاقص بنقصان البعض فينبغي أن يجوز ذلك، قلنا: لما صار دينا في الدمة ثبت بصفة الكمال؛ لأن نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كون العبادة فيه تشبها بالكفرة، فإذا مضى خاليا عن الفعل زالت مخالفتها، وبقيت سببية فكان الوجوب ثابتا بسبب كامل، ولهذا يجب القضاء كاملا على من صار أهلا في آخر العصر كذا ذكر شمس الأئمة - رحمه الله تعالى -، وقد يجاب بأن الأجزاء الصحيحة أكثر فيجب القضاء كاملا ترجيحاً للأكثر الصحيح على الأقل الفاسد.

[الحاشية]

قوله: {حتى لا يجوز قضاء العصر الفات}، انتهى. ظهر هذا أن ما أشار إليه [صاحب الوقاية]^١، وصرح به المصنف في [شرحها]^٢: من أنه يصح قضاء الفوات بعد العصر إلى أداء المغرب، ليس بصحيح، بل الصحيح أنه إنما يصح بعد العصر قبل تغير الشمس، وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء، وإن كان قبل أن يصلي العصر^٣.

١ هو محمود بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي، برهان الشريعة، توفي سنة: ٦٧٣ هـ، وكتابه: وقاية الرواية في مسائل الهداية، والكتاب لا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، برقم حفظ: ٠٢٣١٩، (انظر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، موسوعة خزائن التراث الإلكتروني، ج ١، ص ٩٥٧، الرقم التسلسلي: ٩٦٤)، وقد رجعت إلى هذه مخطوطة، ونصه فيها كالآتي: ولا يجوز صلاة وسجدة التلاوة وصلاة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها إلا عصر يومه (انظر: برهان الشريعة، محمود بن عبيد الله، وقاية الرواية في مسائل الهداية، مكتبة جامعة الملك سعود، الرقم: ٦٤١٧، كتاب الصلاة، ص ١١).

٢ أي في شرح الوقاية، ونص المصنف فيه كالآتي: "ولا يجوز صلاة وسجدة التلاوة وصلاة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها إلا عصر يومه".

فقد ذكر في كتب الأصول أن الجزء المقارن للأداء سبب لوجوب الصلاة، وآخر وقت العصر وقت ناقص، فإذا أداه، أداه كما وجب، فإذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد، وفي الفجر كل وقته كامل؛ لأن الشمس لا تعبد قبل الطلوع، فوجب كاملا، فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد؛ لأنه لم يؤدها كما وجب.

(انظر: المحبوبي، عبيد الله بن مسعود، شرح الوقاية، مؤسسة الوراق، ٢٠٠٦، ج ٢، ص ١٠٧).

٣ الظاهر أن صاحب الحاشية خطأ القول بصحة قضاء الفوات بعد العصر إلى الغروب على اعتبار أن السببية في العصر استقرت في الجزء الأخير من الوقت وهو ناقص فوجب ناقصا لنقصان في سببه فيجوز قضاءه

صرح [به] الزيلعي أيضا^١، واعتبر ض على ما ذكره^٢ بجواز سجدة التلاوة والتنفل في أحد الأوقات المكروهة بعد وجوبهما في الآخر^٣، والجواب: أن المنع في الأوقات المكروهة عما هو قرينة مقصودة {من شأها شدة [الرعاية]} واللزوم المطلق، أما سجدة التلاوة فليست قرينة مقصودة^٤ بالعبادة من حيث هيبتها، إنما المقصود [منها]^٥ ما يصلح تواضعا، ولذا لا [تجب]^٦ بـ [النذر]^٧، وينوب الركوع عنها إذا كان في الصلاة، ولم يفصل بينه وبين التلاوة بثلاث [آيات]^٨، وما ذكره صاحب الهداية في [باب التيمم]^٩ وباب الأوقات التي يكره فيها الصلاة^{١٠}: من أن سجدة التلاوة قرينة مقصودة، فبمعنى آخر وهو: كونها غير وسيلة إلى صحة

بالوقت الناقص، وعلى هذا التقدير يكون قد أدى كما وجب، ورد عليهم: بأنه لما كان كل الوقت سبب للقضاء وجب القضاء بصفة الكمال فلا يجوز أن يقع في وقت النقصان وهو وقت تغير الشمس.

١ ونصه كالآتي: ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع والاستواء والغروب إلا عصر يومه... ولا يمنع عصر يومه ولا يكره الأداء في وقت الغروب؛ لأنه أداها كما وجبت؛ لأن سبب الوجوب آخر الوقت إن لم يؤد قبله، وإلا فالجزء المتصل بالأداء فأداها كما وجبت فلا يكره فعلها فيه، وإنما يكره تأخيرها، فإن قيل: ينبغي أن يجوز بعد الاصفرار قضاء عصر أمس؛ لأن الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فإذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداها كما وجبت، قلنا: إذا خرج الوقت يضاف الوجوب إلى جميع الوقت إذ ليس بعض الوقت بالإضافة أولى من البعض بعد خروج الوقت، وإنما يضاف الوجوب إلى الجزء الأخير ما دام الوقت باقيا، وجميعه ليس بمكروه فلا يكون فيه ناقصا، (انظر: الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط ١٣١٣هـ، ج ١، ص ٨٥ - ٨٦).

٢ الهاء عائدة على الزيلعي، والمقصود هو قوله: إن قضاء العصر لا يجوز في وقت الاصفرار.

٣ أي إنه لما جازت سجدة التلاوة والتنفل في الأوقات المكروهة، بعد وجوبهما في وقت آخر مكروه بأن "تلا سجدة التلاوة في الوقت المكروه، ولم يؤدها فيه حتى دخل وقت آخر مكروه مثله، أو دخل في صلاة التطوع فيه فأفسده ثم قضاها في وقت آخر مثله" (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٨٦)، جاز كذلك قضاء عصر أمس بعد الاصفرار، على اعتبار أن الوجوب كان في آخر الوقت، وعليه يكون السبب ناقصا فإذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداها كما وجبت.

٤ في ب ١: [الوقاية]، والصواب ما أثبتته.

٥ في ظ كتبت بجانب السطر.

٦ سقطت من ب ١.

٧ وبيانه أن ما ليس بقرينة مقصودة لا يجب بالنذر وذلك؛ لأن من شروط لزوم النذر كون المنذور الواجب مقصودا لنفسه، فيخرج به ما كان مقصودا لغيره كسجدة التلاوة (للتفصيل انظر: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢، بدون تاريخ، ج ٢، ص ٣١٦).

٨ في ب ١: [المنذور].

٩ سقطت من ظ، والصواب إثباتها..

١٠ (انظر: المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، حققه: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ج ١، ص ٢٨)، سقطت من ب ١ والصواب إثباتها.

١١ (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٤٢).

عبادة أخرى، كالطهارة^١، [وأما النفل لبابه واسع، ولذا يجوز قاعدا وراكبا مومنا مع القدرة، وسره أن
[سعته]^٢ [جبرت]^٣ [حرج]^٤ عمومه؛ ولأن لزومه [بالشروع]^٥ لضرورة صون المؤدى عن البطلان، فلا يظهر
في تكامل اللازم لا حالا ولا مالا^٦، فيجوز أداؤه وقضاؤه في الوقت المكروه إن شرع فيه، ثم لا مدخل
[لسببية]^٧ [كل الوقت في [القصر]^٨ ونحوه، ولذا لو سافر في آخره وفاتت [يقصر]^٩ مع أن السبب]^{١٠} كل
الوقت^{١١}، والله أعلم. قوله: {فالسبب كل الوقت في حق القضاء} اعترض بوجوه: الأول: أنه لو كان سبب
الوجوب كل الوقت [لما]^{١٢} كان الوجوب ثابتا فيه على المفوت، وإذا لم يكن [الوجوب]^{١٣} ثابتا عليه فيه لم
يكن بعده؛ لأنه لو كان ثابتا فإما أن يكون بطريق [الآداء]^{١٤} وهو باطل، أو بطريق القضاء وهو يعتمد

١ وأورد المرغيناني ذلك ضمن مسألة في باب التيمم وهي: "لو أن نصرانيا تيمم يريد الإسلام ثم أسلم"، فهل
يعد متيمما؟ فعند أبي حنيفة لم يكن متيمما؛ لأن التراب ما جعل طهورا إلا في حال إرادة قرينة مقصودة لا تصح
بدون الطهارة، والإسلام قرينة مقصودة تصح بدونها، بخلاف سجدة التلاوة؛ لأنها قرينة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة. (انظر: المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، ج ١، ص ٢٨). وقد أحسن صاحب البداية
بالتوفيق بين كلام المرغيناني في كلا الموضوعين ببيان أنه لا تناقض بين قوله في موضع من أن سجدة التلاوة
قرينة مقصودة، وفي موضع آخر غير مقصودة؛ لاختلاف الجهتين، وبيان ذلك:
"... (بخلاف سجدة التلاوة؛ لأنها قرينة مقصودة لا تصح بدون الطهارة) ش: قيل: هذا مخالف لما ذكر في الأصول
حيث قال فيها: إنها قرينة غير مقصودة.

قلنا: المراد بكونها مقصودة ما هنا: أن لا يجب في ضمن شيء آخر بخلاف التبعية، بل شرعت ابتداء من غير أن
يكون تبعا لآخر، والمراد بما ذكر في الأصول أن هيئة السجدة ليست بمقصودة لذاتها عند التلاوة، بل لاشتغالها
على التواضع المحقق لموافقة المؤمنين أو مخالفة المشركين، فهذا لا يخص إقامة الواجب بهذه الهيئة، بل ينوب
الركوع منابها، وحاصل هذا أن المعترض ادعى التناقض، والمجيب نفاه لاختلاف الجهتين على ما ذكرنا" (انظر: العيني، محمود بن أحمد الغيثاني، البداية شرح الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٥٤٢).

٢ في ب ١: [سعية]، وفي ب ٢: [سعية]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ظو ب ١: [حرت]، وفي ب ٢: [خرت]، والصواب ما أثبتته.

٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، فهي في ظ: [خرج]، وفي ب ٢: [ح]، وفي ب ٢: [حرج]،

٥ في ظو ب ٢: [بالشروع]، والصواب ما أثبتته.

٦ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب تبين الحقائق، وهو كالتالي:
باب النفل. أوسع، فيعفى فيه ما لا يجوز في غيره، وباب لزوم الإتمام بعد الشروع ولزوم القضاء بعد الإفساد إنما
يثبت ضرورة صون المؤدى عن البطلان، فلا يظهر في غير الصون، فلا يظهر في حق اشتراط كمال الأداء في
الحال ولا كمال القضاء في المال، (انظر: الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ١، ص ٨٧).

٧ ظ: بداية لو ٢٤٧ ب، في ب ١ و ب ٢: [السببية]، والصواب ما أثبتته.

٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ هي في جميع النسخ: [العصر]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ١: [بعصره]، وفي ب ٢: [بعصر]، والصواب ما أثبتته.

١٠ سقطت من ظ، والصواب إثباتها في المتن.

١١ وبيان ذلك من كتاب تبين الحقائق كالتالي: "أن فائقة السفر تقضى ركعتين وفائقة الحضر تقضى أربعة، ...
ثم إن المعتبر في وجوب الأربع أو الركعتين آخر الوقت، فإن كان آخر الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان، وإن
كان مقبلا وجب عليه الأربع؛ لأنه المعتبر في السببية.

فإن قيل هذا مشكل؛ لأن السبب عند عدم الأداء في الوقت كل الوقت لا الأخير، قلنا: المعتبر في تقرر القضاء
الجزء الأخير ولا اعتبار لغيره، حتى لو سافر فيه يلزمه قضاء ركعتين ولو أقام فيه يلزمه قضاء الأربع، وإنما
الإضافة إلى كله في حق من لم يختلف حاله بالكفر والإسلام والحيز والطهر والسفر والإقامة، ولا يظهر أثر
هذه الإضافة في عدم جواز القضاء في الأوقات المكروهة، وأما في حق تقرر القضاء فالمعتبر هو وإن كان
الوجوب مضافا إلى كله، (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٦).

١٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

١٣ ب ١: بداية لو ١٨٣.

١٤ ب ١: بداية لو ١٩٩.

الوجوب في الوقت، والتقدير: أنه لم يجب فيه. وأجيب بمنع الملازمة [الأولى] ^١ بجواز أن يكون ثابتا بسبب آخر. الثاني: أنهم صرحوا بأن الجزء الأخير متعين للسببية سواء وجد الأداء فيه أم لا، وحينئذ لا يكون كل الوقت سببا لامتناع تحصيل الحاصل. وأجيب [بأن التعين [بالنسبة إلى الأداء] ^٢، بمعنى: أنه لا ينتقل إلى جزء آخر يتصل به الأداء. الثالث — أن السبب ^٣ بالنسبة إلى الكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ، والحائض إذا طهرت في الجزء الأخير، فهو الجزء الأخير بالاتفاق، وإلا لما وجب عليه شيء. وأجيب: بأن هذه الصورة مستثناة من تلك القاعدة؛ لأن الإضافة إلى الكل راجحة عند الإمكان، ولا إمكان في حق هؤلاء كاملا بشهادة العقل. [قوله: {إذ في حق الأداء}. تعليل [لتقييد] ^٤ سببية كل الوقت بعدم الأداء، وحاصله: أنه لو وجد أداء لم يكن السبب كل الوقت، بل الجزء الملاصق، فاعترض صاحب الترجيح ^٥: بأن [التقدير] ^٦ [عدم] ^٧ وقوع الأداء في الوقت، فمن [أين] ^٨ الجزء [الملاصق للأداء] ^٩ [...] ^{١٠}؟

- ١ في ب ١: [الأولى].
- ٢ في ب ١: [بالسببية الإرادة].
- ٣ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
- ٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
- ٥ في ظ: [للفيد]، والصواب ما أثبتته.
- ٦ يقصد: القاضي برهان الدين، أحمد بن عبد الله السيواسي. من علماء القرن التاسع الهجري، ولد بسيواس وبها نشأ، ومن مصنفاته كتاب: "الترجيح على التلويح"، (انظر: أبو المحاسن، يوسف بن نخري، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، حققه: محمد أمين الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ٢، ص ٢١٧ و ٢٢٤) والكتاب لا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخة في مكتبة راغب باشا، تركيا، اسطنبول، برقم حفظ: ٣٨١، ونسخة في مكتبة برنستون، برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برقم حفظ: ٤٤٨٧، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، موسوعة خزانة التراث الإلكترونية، ج ٤٤، ص ٢٠٠، الرقم التسلسلي: ٤٣٠٢٨).
- ٧ في ظ: [لتعذر].
- ٨ في ب ١: [على].
- ٩ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.
- ١٠ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
- ١١ زاد في ظ: [وهم]، وهي زيادة غير صحيحة.

[التوضيح]

(لَمْ وَجُوبُ الْأَدَاءِ يَثْبُتُ آخِرَ الْوَقْتِ إِذْ هُنَا تَوَجَّهَ الْخِطَابُ حَقِيقَةً، لِأَنَّهُ الْآنَ يَأْتُمُ بِالْتَّرْكِ لَا قَبْلَهُ حَتَّى إِذَا مَاتَ فِي الْوَقْتِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ لَمْ وَجُوبُ الْأَدَاءِ يَثْبُتُ آخِرَ الْوَقْتِ)، وَهُوَ مَا إِذَا تَضَيَّقَ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ بِحَيْثُ لَا يَفْضُلُ عَنْهُ جُزْءٌ مِنَ الْوَقْتِ إِذْ يَأْتُمُ بِالتَّأَخِيرِ عَنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يُقَالُ قَالِمُؤَدَى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لَا يَكُونُ إِتْيَانًا بِالْأَدَاءِ الْوَاجِبِ وَبِالْمَأْمُورِ بِهِ، لِأَنَّا لَقَوْلُ {بَعْدَ الشَّرُوعِ يَجِبُ الْأَدَاءُ}، وَيَتَوَجَّهُ الْخِطَابُ عَلَى مَا مَرَّ.

[الحاشية]

قوله: {بعد الشروع يجب الأداء} ^١: قيل: هذا [ممنوع] ^٢ لاستلزامه أن [...] ^٣ يكون وجوب الأداء مبنيًا على الشروع، وليس كذلك بل الأمر بالعكس، وإلا لا يكون فرق بين الفرض والنفل في ذلك، بل الوقت الذي يلي الشروع، وسبب الأصل الوجوب هو الذي يكون ظرفًا لتعلق الخطاب، فزمان أصل الوجوب [ووجوب] ^٤ الأداء واحد، غير أنه ^٥ سبب للأول ^٦ وظرف [لسبب] ^٧ الثاني ^٨، ويجوز أن يعتبر ^٩ متأخرًا بزمان لطيف متوسط بين زمان أصل الوجوب والشروع، لتقع المطالبة بالواجب ويقع الشروع بعد وجوب الأداء، [...] ^{١٠}.

١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٢ في جميع النسخ: [مم]، والصواب ما أثبتته.

٣ زاد في ب ١: [لا]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٤ سقطت من ب ١.

٥ الهاء عائدة على الزمان.

٦ أي أصل الوجوب.

٧ في ب ١: [سبب]، وفي ب ٢: [السبب]، والصواب ما أثبتته في المتن.

٨ أي وجوب الأداء.

٩ أي وجوب الأداء.

١٠ زاد في ب ١: [قوله: أي في حق الأداء، انتهى. تعليل لتقييده سببته كل الوقت بعدم الأداء، وحاصله أنه لو وجد الأداء ولم يكن السبب كل الوقت بل الجزء الملاصق فاعتراض هنا الترجيح بأن التقدير على وقوع الأداء في الوقت فمن الجزء الملاصق للأداء)، وهذه زيادة في غير محلها.

[التوضيح]

وَمِنْ حُكْمِ هَذَا الْقِسْمِ أَنَّ الْوَقْتَ لَمْ يَكُنْ مُتَعَيَّنًا شَرْعًا، وَالْإِخْتِيَارُ فِي الْإِدَاءِ إِلَى الْعَبْدِ لَمْ يَتَّعَيْنْ بِتَعْيِينِهِ لَمَّا إِذْ لَيْسَ لَهُ، وَضَعُ الشَّرَائِعِ، وَإِلَّمَا لَهُ الْإِذْتِمَاقُ فَعَلًا فَيَتَّعَيْنُ فَعَلًا كَالْإِخْتِيَارِ فِي الْكُفَّارَاتِ، وَمِنْهُ أَلَّهُ لَمَّا كَانَ الْوَقْتُ مُتَّسِعًا شَرْعًا فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْوَاجِبِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ النَّيَّةِ، وَلَا يَسْقُطُ التَّعْيِينُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَا يَسَعُ إِلَّا لِهَذَا الْوَاجِبِ هَذَا جَوَابُ إِشْكَالٍ، وَهُوَ أَنَّ التَّعْيِينَ إِذَا وَجِبَ لَاتَّسَاعِ الْوَقْتُ فَإِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ التَّعْيِينُ فَقَالَ (لَأَنَّ مَا ثَبَتَ حُكْمًا أَصْلِيًّا) وَهُوَ وَجُوبُ التَّعْيِينِ بِالنَّيَّةِ، وَقَوْلُهُ حُكْمًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ (بِنَاءً عَلَى سَعَةِ الْوَقْتِ لَا يَسْقُطُ بِالْعَوَاضِ وَتَقْصِيرِ الْعِبَادِ).

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَمِنْ حُكْمِ هَذَا الْقِسْمِ) وَهُوَ مَا يَكُونُ الْوَقْتُ فَاضِلًا عَنِ الْوَاجِبِ، وَيُسَمَّى الْوَاجِبَ، الْمُتَوَسِّعُ أَنْ لَا يَتَّعَيْنَ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ بِتَعْيِينِ الْعَبْدِ نَصًّا {بِأَنَّ يَقُولَ: عَيَّنْتَ هَذَا الْجُزْءَ لِلْسَّبَبِ} وَلَا قَصْدًا بِأَنْ يَنْوِي ذَلِكَ، وَهَذَا يُعْلَمُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَذَلِكَ {لَأَنَّ تَعْيِينَ الْأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ مِنْ وَضْعِ الشَّرَائِعِ}، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ ذَلِكَ، وَإِلَّمَا لِلْعَبْدِ [الحاشية]

قوله: {بأن يقول: عينت هذا الجزء للسببية}. قال الفاضل الشريفي: هذا ليس بمستقيم؛ لأن تقييد كون الجزء للسببية ليس في وسع العبد، ولو قال عينت هذا الجزء للأداء لكان أولى، قيل: [معنى] ^١ قول الشارح للسببية: لما جعله [الشارح] ^٢ سببا، بقرينة قوله: {لأن تعيين الأسباب والشروط من وضع الشرائع}، وقول الشريفي: [أولى] ^٣، [بدل] ^٤ [الصواب] ^٥، [إيماء] ^٦ إليه، وانت خبير بأن سببية ^٧ جزء من الوقت [المجعولة] ^٨ للشارع لا يخص جزءا معينا، [فلا وجه لجعله علة لتعيين جزء معين] ^٩ للأداء، نعم يمكن أن يناقش في قوله: ولو قال عينت هذا الجزء للأداء لكان أولى، بأن قوله: {لأن تعيين الأسباب والشروط}، انتهى. [يأبى] ^{١٠} عنه، إلا أن يراد بغيره أيضا، أو يقال: تعيين الجزء للأداء، تعيين له لسببية [وجوب] ^{١١} الأداء، [أو] ^{١٢} تعيين له [لشرطية] ^{١٣} الأداء فيوجد التقريب، فليتأمل.

١ ظ: بداية لو ١٢٤٨.

٢ في ظ و ب ٢: [الشارح]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ب ١: [أولا]، وفي ب ٢: [أولى]، والصواب ما أثبتته.

٤ في ب ٢: [يدل]، والصواب ما أثبتته.

٥ بين صاحب الحاشية أن القصد من قول الفاضل الشريفي: "أولى" أي أنه الأصوب، وإن كان القول بتعيين كون الجزء للسببية صوابا.

٦ في ب ١: [إنما]، في ب ٢: [أمما]، والصواب ما أثبتته. والمراد أن قوله أولى، إيماء إلى المراد بالسببية هو: ما جعله الشارع سببا.

٧ سقطت من ظ، والصواب إثباتها في المتن.

٨ في ب ١: [المجهول]، والصواب ما أثبتته.

٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

١٠ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ هي في ظ: [يأتي]، وفي ب ١ في ب ٢: [باقى]، والصواب ما أثبتته.

١١ ب ١: بداية لو ٨٣ ب.

١٢ سقطت من ب ٢،

١٣ في جميع النسخ: [شرطية].

[التلويح]

الارتفاق فعلاً أي اختيار فعل فيه رفق، وليس ذلك بتعيين جزء؛ لأنه ربما لا يتيسر فيه الأداء {بل له الاختيار في تعيينه فعلاً بأن يؤدي} الصلاة في أي جزء يريد فيتعين بذلك الفعل ذلك الجزء وقتاً لفعله كما في خصال الكفارة فإن الواجب أحد الأمور من الإعتاق والكسوة والإطعام، ولا يتعين شيء منها بتعيين المكلف قصداً ولا لصاً بل يختار أيها شاء ففعله {فيصير هو الواجب بالنسبة إليه}، {وفي هذا إشارة} إلى ما هو المختار من أن الواجب في الموسع هو الأداء في جزء من الوقت، {ويتعين بفعله}، وفي المختار هو أحد الأمور ويتعين بفعله لا كما يقال في الموسع إنه لا يجب في أول الوقت، وفي الآخر قضاء أو يجب في الآخر، وفي الأول نفل يسقط القضاء، وفي المختار أن الواجب هو الجميع ويسقط بفعل واحد أو {الواجب بالنسبة إلى كل واحد شيء آخر وهو ما يفعله} أو الواجب واحد معين لكنه يسقط به وبالأخر

[الحاشية]

قوله: {فيصير هو الواجب بالنسبة إليه}، قال الفاضل الشریف: هذا [حصر]^١ لم يقع موقعه لاقتضائه أن يكون المؤدى بعينه هو الواجب، وليس كذلك، بل الواجب هو أحد الأمور يتأدى به لاشتماله على الواجب، [وكذا قوله: {ويتعين بفعله} [في] ^٢ الموضوعين^٣ ليس كما ينبغي، وقد يجاب: بأن الواجب في الواجب^٤ المختار^٥ أحد الأمور لا على التعيين، لكن إذا اختار المكفر واحداً منها صار هو الواجب بالنظر إليه، والفرق بين هذا وبين قول^٦ من قال: {الواجب بالنسبة إلى كل واحد شيء آخر وهو ما يفعله} كما [نقله]^٧ الشارح، أنهم يقولون ابتداء أن الواجب فيه بالنسبة إلى كل واحد ما يفعله [...]^٨، و[لحن لا]^٩ نقول كذلك، بل نقول: أن الواجب أحد الأمور لا على التعيين فإذا اختار المكفر واحداً منها يتعين الوجوب بطريق الضرورة، ولهذا قال: فيصير هو الواجب بالنسبة إليه، ولم يقل: فيكون، وكذا الحال في قوله: ويتعين بفعله، في الموضوعين. قوله: {وفي هذا إشارة}، انتهى. أي فيما ذكرنا من أنه ليس للعبد ولاية التعيين {بل له الاختيار في تعيينه فعلاً بأن يؤدي}، انتهى.

١ في ظ: [حصر]، والصواب ما أثبتته.

٢ في جميع النسخ: [من]، والأصوب ما أثبتته في المتن.

٣ يقصد الواجب الموسع والواجب المختار.

٤ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

٥ الواجب المختار هو: ما صح للمكلف أن يفعل أي فرد من أفراد التي حصل فيها التخيير، كخصال الكفارة في اليمين وهي: الإطعام، أو الكسوة، أو الإعتاق (انظر: النملة، المهذب، ج ١، ص ١٤٩).

٦ في جميع النسخ: [قوله]، والصواب ما أثبتته في المتن.

٧ طمست في ب ٢، وفي ظ: [سنقله]، وفي ب ١: [سيفله]، والصواب ما أثبتته.

٨ زاد في ظ: [كما سيفله الشارح إنهم يقولون].

٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

(وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ مُسَاوِيًا لِلْوَجِبِ، وَيَكُونُ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ.
(قَوْلُهُ الصَّوْمُ وَهُوَ رَمَضَانُ) أَيُّ لِهَارُ رَمَضَانَ (شَرْطٌ لِلْأَدَاءِ وَمَعْيَارٌ لِلْمُؤَدِّي؛ لِأَنَّهُ قُدِّرَ وَعُرِفَ بِهِ) ، لِأَنَّ الصَّوْمَ
مُقَدَّرٌ بِالْوَقْتِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ وَمُعَرَّفٌ بِالْوَقْتِ، فَإِنَّهُ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ الثَّلَاثِ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الْغُرُوبِ مَعَ
النَّيَّةِ {فَالْوَقْتُ دَاخِلٌ فِي تَعْرِيفِ الصَّوْمِ}.

[الْقِسْمُ الثَّانِي كَوْنُ الْوَقْتِ مُسَاوِيًا لِلْوَجِبِ وَسَبَبًا لِلْوُجُوبِ]
(قَوْلُهُ لِأَنَّهُ) أَيُّ الصَّوْمُ قُدِّرَ بِالْوَقْتِ، وَلِهَذَا يَزْدَادُ بَارِدِيَّاهُ وَيَنْتَقِصُ بِالنَّقَاصِ وَعُرِفَ بِهِ {أَيُّ عِلْمٌ مِقْدَارُ الصَّوْمِ}
بِهِ كَمَا يَعْلَمُ مَقَادِيرُ الْأَوْزَانِ بِالْمِغْيَارِ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِهِ بِمَعْنَى دُخُولِهِ فِي تَعْرِيفِ الصَّوْمِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْمِغْيَارِ بِهِ {إِلَّا بِتَكْلُفٍ}.

قوله: {أي [علم] مقدار الصوم}، في ظاهره [انتشار الضمير]^١ كما لا يخفى . قوله: {إلا بتكلف}، وهو أن
يقال: المراد بالدخول^٢ ههنا: الدخول على وجه مخصوص، وهو أن يكون الإمساك الشرعي مقارنا لجميع أجزاء
النهار بحيث لا يكون أزيد ولا أنقص منه، وظاهره أن الدخول في التعريف بهذا المعنى يقتضي المعيارية، وقد
يقال: إذا كان الصوم عبارة عن الإمساك عن المفطرات الثلاث من أول النهار إلى آخره، [...] ^٤ [يكون أول
النهار إلى [آخره] معيارا [له] ^٦ بلا [تكلف] ^٧، و[معنى] ^٨ قول المصنف: {فالوقت داخل في تعريف الصوم}
أن الوقت المبتدأ من الصبح إلى الغروب، لا [مطلق] ^٩ الوقت، ليتم التقريب.

١ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
٢ في ظ ككتبت بجانب السطر. وأما المراد بانتشار الضمير فلم أجد في كتب الأصول معنى صريحا وإنما
استنبطته من خلال قراءة مسألة من كتاب كشف الأسرار أورد فيها هذا المصطلح (للتفصيل انظر: البخاري،
كشف الأسرار، ج ١، ص ٧٧)، ومعناه: هو تعدد ما يتعلق به الضمير من متعلقات معنوية حتى يورث عدم وضوح
، أما بيان انتشار الضمير هنا فهو كالتالي:

الضمير في قول المصنف: "قدر وعرف"، في ظاهره يرجع إلى الصوم ، ولكن تفسير الشارح لقول
المصنف: عرف، بأنه: "علم مقدار الصوم"، حيث جعل فيه الضمير عائدا إلى مقدار الصوم ، وعليه يكون
الضمير الأول في قدر عائدا إلى الصوم ، والضمير الثاني في عرف عائدا إلى مقدار الصوم، وبهذا يلزم انتشار
الضمير، وكتب بجانب نص الحاشية في إحدى النسخ الغير معتمدة وهي النسخة الحجرية لو ٢٧٩، ما يلي: حيث
ارجع الضمير الأول إلى نفس الصوم وأرجع الضمير الثاني إلى مقداره.

٣ أي دخول الوقت في تعريف الصوم.

٤ زاد في ب ٢: [لا]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٥ ظ: بداية لو ٢٤٨ ب.

٦ في ب ١ و ب ٢: [إليه]، والصواب ما أثبتته.

٧ في ب ١: [تكليف]، والصواب ما أثبتته.

٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٩ في ب ٢: [يطبق]، والصواب ما أثبتته؛ لا بد من الإشارة إلى أن صاحب الحاشية سلك في حاشيته منهجا طيبا
ينبذ فيه الخلاف ما أمكن، ويحاول التوفيق فيه بين الأراء، وغالبا ما يسلكه إذا كان كلام أحد الطرفين حملا
أوجه، فتجده ملتصقا للوجه الذي يجمعه مع رأي المخالف دون أن يخرج عن المراد، ولعل ما ورد هنا أنموذجا
على ذلك.

[التوضيح]

{وَسَبَبَ لِلْوُجُوبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} [البقرة: ١٨٥] وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لِلتَّعْلِيلِ وَظَاهِرُهُ كَثِيرٌ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ خَبَرًا لِلِاسْمِ الْمَوْصُولِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ عِلَّةٌ لِلْخَيْرِ، وَقَدْ ذُكِرَ غَيْرُ مَرَّةٍ أَلَّهُ إِذَا حُكِمَ عَلَى الْمُشْتَقِّ، فَإِنَّ الْمُشْتَقَّ مِنْهُ عِلَّةٌ لَهُ وَهَذَا كَذَلِكَ؛ نَأْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ} [البقرة: ١٨٥] مَعْنَاهُ شَهِدَ الشَّهْرَ فَالشُّهُودُ عِلَّةٌ.

[التلويح]

{قَوْلُهُ} وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لِلتَّعْلِيلِ

[الحاشية]

قوله: { ومثل هذا الكلام للتعليل }، انتهى. لوقش فيه بأن المدعى: [سببية] ^١ [الشهر] ^٢، والدليل إنما [يفيد] ^٣ سببية شهوده، وهذه مناقشة واهية، للإجماع على أن السبب إما الوقت أو الخطاب، فقوله تعالى: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} ^٤، في قوة من شهد منكم سبب الوجوب فليأت بالواجب، هذا [ثم] ^٥ [شهود] ^٦ الشهر [إما بمعنى: إدراكه، فيكون الشهر هو المفعول به، وإما بمعنى] ^٧: الحضور والإقامة، فيكون ظرفاً، والأول قول كثير من النحاة، والثاني اختيار [صاحب] ^٨ [الكشاف] ^٩ ورجح هذا؛ [لأن] ^{١٠} المقيم والمسافر كليهما [شاهدان] ^{١١} [للشهر] ^{١٢} بمعنى إدراكه، مع أن المسافر لا يجب [عليه الصوم الذي] ^{١٣} يجب على المقيم، أعني: من غير رخصة في الإفطار، وإذا جعل الشهر [ظرفاً] ^{١٤} والشاهد بمعنى الحاضر المقيم لم يتناول المسافر، [فلم يحتاج إلى تخصيصه كما احتيج] ^{١٥} إلى تخصيص المريض المقيم في الشهر،

١ في ب ١: [سببية]، وفي ب ٢: [سبب]، والصواب ما أثبتته في المتن.

٢ في ب ١: [الشهور]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ب ١: [يتم]، والصواب ما أثبتته.

٤ [البقرة: آية ١٨٥].

٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٦ في ب ١: [الشهور]، والصواب ما أثبتته.

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٨ ب ١: بداية لـ ١١٨٤.

٩ صاحب الكشاف: هو محمود بن عمر الزمخشري، من أئمة العلم بالتفسير واللغة. ولد في زمخشر سنة ٤٦٧ هـ، وتنفّل في كثير من البلدان، وتوفي في الجرجانية سنة ٥٣٨ هـ، من أشهر كتبه: الكشاف في تفسير القرآن، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١٧٨).

وأمّا نصه في الشهود معني وإعراباً فهو كالتالي: "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ" فمن كان شاهداً، أي: حاضراً مقيماً غير مسافر في الشهر، فليصم فيه ولا يفطر. والشهر: منصوب على الظرف وكذلك الهاء في: (فليصمه) ولا يكون مفعولاً به، كقولك: شهدت الجمعة، لأن المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر. (انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ، ج ١، ص ٢٢٨).

١٠ في ظ و ب ٢: [يان]، والصواب ما أثبتته.

١١ في ظ: [يشاهدان]، والصواب ما أثبتته.

١٢ في ب ١: [الشهر]، والصواب ما أثبتته.

١٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

١٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

{أي الإخبار} عَنْ الْمَوْصُولِ مُشْعَرٍ بِعَلِيَّةِ الصَّلَاةِ لِلْخَبَرِ {عَنْ صَلَاحِهَا لِذَلِكَ}، بِخِلَافِ قَوْلِنَا الَّذِي فِي الدَّارِ رَجُلٌ عَالِمٌ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَنْ هَاهُنَا شَرْطِيَّةٌ فَتَكُونُ عَلَى السَّبِيَّةِ أَذَلَّ.
(قَوْلُهُ وَلَيْسَبَةِ الصَّوْمِ) إِلَى الشَّهْرِ كَقَوْلِنَا {صَوْمٌ رَمَضَانٌ}،

تخصيصه كما احتجج^١ إلى تخصيص المريض المقيم في الشهر، ولا خفاء في أن [تقليل]^٢ التخصيص أولى^٣.
قوله: {عن صلاحها لذلك}، لفظة: أي، في قوله: {أي الإخبار}، انتهى يدل على أن هذه الزيادة توجه لكلام المصنف وتقييد [لإطلاقه]^٤، [لا اعتراض]^٥ عليه، وقد يقال: المماثلة لهذا الكلام^٦ لا تختص بكون المبتدأ موصولا، بل [ينبغي]^٧ أن يكون الخبر حكما من أحكام الشرع من الإيجاب أو التحريم أو ما مائلهما، وحينئذ لا بد من كون الصلة [صالحة]^٨ [للعلية]^٩، فلا يحتاج إلى تكلفة [للقيد المذكور]^{١٠}.

١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
٢ في جميع النسخ: [تعليل]، والصواب ما أثبتته، والمراد أن إبعاد التخصيص أولى، (انظر: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الفروق، عالم الكتب، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٣، ص ٩).
٣ وبيانه من تفسير عناية القاضي وكفاية الراضي، كالآتي: ليس الشهر مفعولا به، كما في قولك: شهدت يوم الجمعة، بمعنى: أدركته، إذ ليس معناه: كنت مقيما غير مسافر فيه، وإنما لم يكن مفعولا به؛ لأن المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر، أي مدركان له، مع أن المسافر لا يجب عليه الصوم على الوجه الذي يجب على المقيم، أي من غير رخصة في الإفطار، وإذا جعل الشهر ظرفا والشاهد بمعنى الحاضر له لم يتناول المسافر، فلم يحتج إلى تخصيصه كما احتجج إلى تخصيص المريض المقيم في الشهر، ولا خفاء في أن تقليل التخصيص أولى ولا حاجة إلى تقدير المفعول أي شهد البلد، (انظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٢، ص ٢٧٨).

٤ في ب ١: [لاطلاق]، وفي ب ٢: [إطلاقه]، والصواب ما أثبتته.

٥ في ب ١: [لااعتراض]، والصواب ما أثبتته.

٦ يقصد قول المصنف: [ومثل هذا الكلام للتعليل].

٧ ب ٢: بداية لو ١٠٠.

٨ في ب ٢: [مصالحة]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ١: [للعينة]، والصواب ما أثبتته.

١٠ أي قول الشارح: [عن صلاحها لذلك].

قوله: {صوم رمضان}، أي شهر رمضان؛ لأن العلم المجموع، نص عليه في الكشف^١، قال أكثر أصحاب الشافعي: ذكر رمضان بدون ذكر شهر معه مكروه، وكما يقال: جاء رمضان، فإن [كان]^٢ هناك قرينة تصرفه كما يقال ضمنا رمضان فغير مكروه^٣، وذهب أصحاب مالك إلى أنه مكروه مطلقا^٤، و[في حديث البخاري، أعني]^٥ [...] قوله عليه الصلاة والسلام: من آمن بالله وبرسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان، كان حقا على الله أن يدخله الجنة^٦، احتجاج عليهم [...] ^٧.

١ وجعل علما يعني مجموع "شهر رمضان" علما، لا رمضان وحده، وأما نص صاحب الكشف فهو كالآتي: الرمضان: مصدر رمض إذا احترق- من الرمضاء- فأضيف إليه الشهر وجعل علما (انظر: الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٢٢٦)

٢ سقطت من ظ، والصواب إثباتها في المتن.

٣ (للتفصيل في المسألة، انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٣٩٦؛ النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٦، ص ٢٤٨)

٤ فيه نظر، إذ بالرجوع إلى الكتب المعتمدة عند المالكية تبين أن الصحيح من مذهب المالكية خلاف ذلك، ومن بين هذه الكتب: [حاشية الخطاب] حيث رجح فيه جواز استعمال لفظ رمضان بدون ذكر شهر معه، ورد على من قال بكراهة ذكره بدون شهر. ثم أورد كلام النووي في هذه المسألة واعترض على أن ما نسبته إلى أصحاب مالك في شرح مسلم بقوله: "وقالت طائفة لا يقال رمضان على انفراده بحال وإنما يقال شهر رمضان وهذا قول أصحاب مالك" (انظر: النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١٣٩٢، ٢، ج ٧، ص ١٨٧)، بأنه غريب وغير معروف في المذهب، وتعجب من سكوت بعض فقهاء المالكية الذين نقلوا كلام النووي، ولم يعترضوا عليه، إضافة إلى إثباته عدم صحة هذه النسبة لأصحاب مالك ببيان تكرار لفظ رمضان من غير ذكر الشهر في لفظ مالك في الموطأ وفي المدونة. أما ما ذكر من قول بعض أئمة المالكية بعدم جواز ذكر رمضان بدون شهر، فكان توجيهه: بأن المراد بعدم الجواز في قولهم، فهو من حيث اللغة، ونصه كالتالي: "قال الجزولي: لا يجوز أن يضاف الشهر إلى اسمه ويقال شهر كذا إلا رمضان وربيعان، فيقال: شهر رمضان وشهر ربيع الأول، ولا يقال: شهر رجب، وشهر شوال، وإنما يقال: رجب وشوال، انتهى. ومراده بعدم الجواز والله أعلم من حيث اللغة، فقد ذكر النووي وغيره عن الفراء أنه يقال: هذا شهر رمضان وهما شهرا ربيع، ولا يذكر الشهر مع أسماء سائر الشهور العربية، وقال في المتبعية الشهور كلها مذكورة إلا جمادى." (انظر: الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ج ٢، ص ٣٧٨ - ٣٧٩، وللتفصيل، انظر: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الذخيرة، حققه: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٤ م، ط ١، ج ٢، ص ٤٨٦، وانظر: الخرشبي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر للطباعة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٢، ص ٢٣٤).

٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٦ زاد في ب ١: [ولي]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٧ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، ج ٤، ص ١٦، حديث رقم ٢٧٩٠).

٨ زاد في ب ١: [هذا ثم شهود الشهر إما بمعنى إدراكه فيكون الشهر مفعول به إما بمعنى الحضور والإقامة فيكون ظرفا والأول قول كثير من النحاة والثاني احتجاج صاحب الكشف ورجح هذا لأن المقيم والمسافر كليهما شاهدان للشهر بمعنى إدراكه مع أن المسافر لا يجب عليه الصوم الذي يجب على المقيم من غير رخصة في الإفطار، وإذا جعل الشهر ظرفا والشاهد بمعنى الحاضر المقيم لم يتناول المسافر فلم يحتج إلى تخصيصه كما احتج إلى تخصيص المريض المقيم في الشهر ولا خفاء في أن تعليل التخصيص أولى عند صلوحها لذلك]. لا شك أن هذه الزيادة وإن كانت تكرر لما سبق في ص ٦٤، إلا أنها في هذا الموضع موافقة للنص الصحيح بخلاف ما أثبتته النسخ في الموضع الأول إذ فيه احتوت على الكثير من السقط والأخطاء.

وَلِصِحَّةِ الْأَدَاءِ فِيهِ لِلْمُسَافِرِ مَعَ عَدَمِ الْخِطَابِ،

وَالْأَصْلُ فِي الْإِضَافَةِ {الِاخْتِصَاصُ الْأَكْمَلُ}، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الثَّبُوتِ بِالسَّبَبِ سَابِقٌ عَلَى سَائِرِ وَجُوهِ الْإِخْتِصَاصِ إِلَّا أَنْ وَجُودَ الْفِعْلِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِالْوَقْتِ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى اخْتِيَارِ الْعَبْدِ فَأَقِيمَ الْوُجُوبُ الَّذِي هُوَ وَجُودُ شَرْعِيٍّ وَمُقَضٍّ إِلَى الْوُجُودِ الْحِسِّيِّ مَقَامَهُ. (قَوْلُهُ وَلِصِحَّةِ الْأَدَاءِ فِيهِ) يَعْنِي أَنَّ السَّبَبَ إِمَّا الْوَقْتُ وَإِمَّا الْخِطَابَ لِلِاجْتِمَاعِ أَوْ لِعَدَمِ الثَّلَاثِ، وَلَيْسَ هُوَ الْخِطَابُ بِدَلِيلِ صِحَّةِ صَوْمِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ فِي الشَّهْرِ مَعَ عَدَمِ الْخِطَابِ فِي حَقِّهِمَا فَتَعَيَّنَ الْوَقْتُ، ثُمَّ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ سَبَبٌ لَصَوْمِهِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ عَلَى حِدَةٍ مُتَفَرِّدَةٍ بِالْإِرْتِفَاعِ عِنْدَ طَرَيَانِ النَّاقِضِ كَالصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا فَيَتَعَلَّقُ كُلُّ يَسَبَبٍ، وَلِأَنَّ اللَّيْلَ يُتَالِي الصَّوْمَ فَلَا يَصْلُحُ سَبَبًا لَوُجُوبِهِ، {وَذَهَبَ الْإِمَامُ السَّرَخْسِيُّ} - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَى أَنَّ السَّبَبَ مُطْلَقٌ شَهْرٌ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنَ النَّصِّ وَالْإِضَافَةِ فَإِنَّ الشَّهْرَ اسْمٌ لِلْمَجْمُوعِ إِلَّا أَنَّ السَّبَبَ {هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ} لَنَلَّا يُلْزَمُ تَقَدُّمُ الشَّيْءِ عَلَى سَبَبِهِ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ أَهْلًا فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ، ثُمَّ جُنَّ قَبْلَ الْإِصْبَاحِ وَأَفَاقَ بَعْدَ مُضِيِّ الشَّهْرِ حَتَّى يُلْزَمَهُ الْقَضَاءُ، وَلِهَذَا يَجُوزُ نِيَّةُ أَدَاءِ الْفَرَضِ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى مَعَ عَدَمِ جَوَازِ النِّيَّةِ قَبْلَ سَبَبِ الْوُجُوبِ كَمَا إِذَا نَوَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ،

قوله: {الِاخْتِصَاصُ الْأَكْمَلُ}، فيه تسامح؛ لأن مقتضى الإضافة المطلقة [كمال] ^١ الاختصاص لا كونه أكمل.
قوله: {وذهب الإمام السرخسي}، انتهى. ويؤيد ^٢ قول ^٣ الإمام السرخسي أنه لو كان أول جزء من كل يوم سببا لوجوبه، لم تكن الأيام معيارا للصوم؛ لأن سبب الوجوب خارج عن محل الأداء لوجوب تقدم السبب [على المسبب] ^٤، فيكون ذلك الجزء من كل يوم [فاضلا] ^٥، فلا يكون كل يوم فاضلا ^٦ معيارا لصومه، والاجماع منعقد على خلافه ^٧، فإن قلت: تقدم السبب على المسبب لا يلزم أن يكون بالزمان، بل يكفي أن يكون بالذات، ولهذا ذهب بعض المشايخ إلى أن سبب الوجوب الجزء الذي يلاقي الأداء كما مر ^٨، قلت: قد عرفت جوابه في تحقيق قوله: ويليه الشروع ^٩. قوله: {هو الجزء الأول منه}، وهو: الجزء الأول من الليلة الأولى.

١ في ظ: [كما له]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ٢: [ويفسر]، والصواب ما أثبتته.

٣ ظ: بداية لو ٢٤٩، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٠٣)

٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٥ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٧ تميل الباحثة إلى صحة هذا التعليل، إذ يلزم على القول بأن الجزء الأول من كل يوم سبب لصومه، أن لا يكون كل يوم معيارا، لضرورة اعتبار تقدم السبب على مسببه.

٨ انظر: ص ٥٥، هامش ١ من هذه الرسالة.

٩ والجواب هو: أن معنى مسببية الوقت: كون العبادة شكرا لنعمة الوجود فيه، ومن لوازم الشكر سبق النعمة، انظر: ص ٤٦.

[التلويح]

{وَسَبِيَّةُ اللَّيْلِ لَا تَقْتَضِي جَوَازَ الْأَدَاءِ فِيهِ} {كَمَنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ} وَأَيْضًا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ» يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الرُّؤْيَا إِجْمَاعًا بَلْ مَا يَثْبُتُ بِهَا وَهُوَ شَهُودُ الشَّهْرِ وَلَا لَأَ جِهَةً لِلتَّعْبِيرِ بِالرُّؤْيَا عَنِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ، وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ الْوُجُوهُ وَإِنْ أَمَكَّنَ دَفْعُهُ إِلَّا أَلَهَا أَمَارَاتٌ تُفِيدُ بِمَجْمُوعِهَا رُجْحَانًا سَبِيَّةً شَهَادَةِ الشَّهْرِ مُطْلَقًا.

[الحاشية]

قوله: {وَسَبِيَّةُ اللَّيْلِ لَا تَقْتَضِي جَوَازَ الْأَدَاءِ فِيهِ}، فمعيارية سبب الوجوب على هذا كونه بحيث لا [يفضل] ^١ من أجزاءه شيء يسع فيه غيره من جنسه، فلا ينافيه كون بعض أجزاء الشهر كالليالي فاضلا عنه. قوله: {كَمَنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ}، فيه بحث؛ لأن آخر الوقت لا ينافي الصلاة بالذات فإنه جزء من وقتها، وإنما لم تجز فيه [لعلته] ^٢ العارضة، بخلاف الليل فإنه ينافي الصوم بالذات، فلا يلزم من جواز كون أجزاء الوقت سببا جواز كون الليل سببا، ويمكن أن يدفع بأنه كلام على السند الأخص ^٣.

١ في ب ١ و ب ٢: [يفضل]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ١: [لعله]، والصواب ما أثبتته.

٣ السند الأخص: هو المقدمة المقتضية للنتيجة على نحو إلزام في تحصيل المطلوب، وهذا المعنى لم يورد في كتب الأصول وإنما استنبطته بسؤال أهل الاختصاص ودراسة بعض المسائل التي أورد فيها هذا المصطلح، (انظر: أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود، تيسير التحرير، دار الفكر - بيروت، ج ٤، ص ٢٤)

[التوضيح]

وَمِنْ حُكْمِهِ أَنْ لَا يُشْرَعَ فِيهِ غَيْرُهُ فَلِهَذَا يَقَعُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ رَمَضَانَ إِذَا لَوِيَ الْمُسَافِرُ وَاجِبًا آخَرًا؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي هَذَا الْيَوْمِ هَذَا لَا غَيْرَ [إشارة إلى الصوم المخصوص برَمَضَانَ. (في حقّ الجميع) وَلِهَذَا يَصِحُّ الْأَدَاءُ مِنْهُ] أَيُّ مِنَ الْمُسَافِرِ. (لَكِنَّهُ رُخْصَ بِالْفِطْرِ، وَذَا لَا يَجْعَلُ غَيْرَهُ مَشْرُوعًا فِيهِ، قُلْنَا لَمَّا رُخْصَ فِيهِ لِمَصَالِحِ بَدَلِهِ فَمَصَالِحُ دِينِهِ، وَهُوَ قَضَاءُ دِينِهِ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْرَعَ لِلْمُسَافِرِ غَيْرُهُ إِنْ أَكَى بِالْعَزِيمَةِ، وَهَذَا لَمْ يَأْتِ إِذْ صَامَ وَاجِبًا آخَرَ) جَوَابٌ عَمَّا قَالَا إِنَّ الْمَشْرُوعَ فِي هَذَا الْيَوْمِ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ صَوْمَ رَمَضَانَ لَا غَيْرَ فَيَقُولُ لَا نَسَلِّمُ أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ هَذَا لَا غَيْرَ مُطْلَقًا بَلْ إِنْ أَكَى الْمُسَافِرُ بِالْعَزِيمَةِ أَمَا إِذَا أَعْرَضَ عَنْهَا فَلَا نَسَلِّمُ ذَلِكَ. (وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْأَدَاءِ سَاقِطٌ عَنْهُ فَصَارَ هَذَا الْوَقْتُ فِي حَقِّهِ كَشَعْبَانَ؟)

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْأَدَاءِ عَطْفٌ عَلَى مَضْمُونِ الْكَلَامِ السَّابِقِ كَأَنَّهُ قَالَ إِذَا لَوِيَ وَاجِبًا آخَرَ يَقَعُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رُخْصَ الْإِنْفَ، وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْأَدَاءِ سَاقِطٌ عَنْهُ فَصَارَ رَمَضَانُ فِي حَقِّهِ أَيُّ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ {بَلْ فِي حَقِّ أَذَانِهِ وَتَسْلِيمِ مَا عَلَيْهِ} بِمَنْزِلَةِ شَعْبَانَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا فِي حَقِّ أَذَانِهِ فِي حَقِّ لَفْسِ الْوُجُوبِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ شَعْبَانَ لِتَحَقُّقِ سَبَبِ الْوُجُوبِ فِيهِ دُونَ شَعْبَانَ.

[الحاشية]

قوله: {بل في حق أذانه وتسليم ما عليه}، انتهى. قيل: [قول المصنف] ^١ حيث جعل سقوط وجوب الأداء [سببا] ^٢ [لضرورة] ^٣ رمضان كشعبان، مغل عما ذكره الشارح، لدلالته على أن [المساواة] ^٤ [...] ^٥ في حق وجوب الأداء، [ويجوز أن يكون] ^٦ ضمير: في حقه، راجعا إلى الأداء فيكون حينئذ أظهر، ويكون معناه: ^٧ في حق وجوب الأداء] ^٨ كشعبان بالنسبة [إلى المسافر].

١ وهو قول المصنف: [ولأن وجوب الأداء ... في حقه كشعبان].

٢ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

٣ في ب ١: [لضرورة]، والصواب ما أثبتته.

٤ أي لدلالة قول المصنف.

٥ في ظ و ب ٢: [المساواة]، والصواب ما أثبتته، والمراد مساواة رمضان لشعبان كانت في وجوب الأداء لا في نفس الوجوب، فلا حاجة للتفسير الذي ذكره الشارح بقوله: [بل في حق ...].

٦ زاد في ظ: [انتهى]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٨ أي معنى قول المصنف.

٩ في ظ كتبت بجانب السطر.

[التوضيح]

فَعَلَى الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ فَمَصَالِحُ دِينِهِ وَهُوَ قَضَاءُ دِينِهِ أَوَّلَى. (إِنْ شَرَعَ فِي الثَّغْلِ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ) ؛ لَأَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي وَاجِبٍ آخَرَ إِذَا مَا يَقَعُ عَنْهُ لِمَصَالِحِ دِينِهِ، فَإِنْ قَضَاءُ مَا فَاتَ أَوَّلَى لِلْمُسَافِرِ مِنْ أَدَاءِ رَمَضَانَ، لَأَنَّهُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ إِذْرَاكِ عِدَّةٍ مِنْ أَيَّامٍ آخَرَ لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَعَلَيْهِ صَوْمُ الْقَضَاءِ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ فَإِذَا كَانَ الْوُقُوعُ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ لِمَصَالِحِ دِينِهِ فَمِمَّا إِذَا لَوِيَ الثَّغْلُ فَمَصَالِحُ دِينِهِ إِذَا مَا هِيَ أَدَاءُ رَمَضَانَ لَا الثَّغْلُ. (وَعَلَى الثَّانِي) أَيِ وَعَلَى الدَّلِيلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ الْوَقْتَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كَشَعْبَانَ (يَقَعُ عَنْ الثَّغْلِ وَهَذَا رَوَاتَانِ) أَيِ بِنَاءً عَلَى هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَانِ. (وَأِنْ أَطْلُقَ فَلَا أَصَحُّ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ إِذَا لَمْ يُعْرَضْ عَنْ الْعَزِيمَةِ، وَأَمَّا الْمَرِيضُ إِذَا لَوِيَ وَاجِبًا آخَرَ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ لِتَعَلُّقِ الرُّخْصَةِ بِحَقِيقَةِ الْعَجْزِ فَإِذَا صَامَ ظَهَرَ فَوَاتُ شَرْطِ الرُّخْصَةِ فِيهِ فَصَارَ كَالصَّحِيحِ، وَفِي الْمُسَافِرِ قَدْ تَعَلَّقَتْ بِدَلِيلِ الْعَجْزِ وَهُوَ السَّفَرُ فَشَرَطُ الرُّخْصَةِ ثَابِتٌ هُنَا قَوْلُهُ ظَهَرَ فَوَاتُ شَرْطِ الرُّخْصَةِ فِيهِ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ لَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُرْخُصَّ هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يَزْدَادُ بِالصَّوْمِ لَا الْمَرَضُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى الصَّوْمِ فَلَا لَسَلَّمَ أَنَّهُ إِذَا صَامَ ظَهَرَ فَوَاتُ شَرْطِ الرُّخْصَةِ فَصَارَ كَالصَّحِيحِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَهَذَا رَوَاتَانِ) رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ الْفَرَضِ وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَرَوَى الْحَسَنُ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ الثَّغْلِ هَذَا إِذَا لَوِيَ الثَّغْلُ، وَإِنْ أَطْلُقَ النَّيَّةَ فَلَقِيلَ يَقَعُ عَنْ الْفَرَضِ عَلَى مُقْتَضَى رِوَايَةِ ابْنِ سَمَاعَةَ فِي نِيَّةِ الثَّغْلِ وَعَنْ الثَّغْلِ عَلَى مُقْتَضَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ الْفَرَضِ عَلَى جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ؛ {لَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعْرَضْ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ} بِصَرِيحِ نِيَّةِ الثَّغْلِ، فَالْصَّرْفُ إِطْلَاقُ النَّيَّةِ مِنْهُ إِلَى صَوْمِ الْوَقْتِ كَالْمَقِيمِ، فَإِنْ قِيلَ فَكَيْفَ جَزَا تَرْكُ الدَّلِيلِ الثَّانِي بِالْكَلْبَةِ قُلْنَا؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ إِذَا مَا يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ شَعْبَانَ إِذَا تَحَقَّقَ مِنْهُ الْإِعْرَاضُ عَنْ الْعَزِيمَةِ، وَذَلِكَ بِنِيَّةِ صَرِيحِ الثَّغْلِ أَوْ وَاجِبٍ آخَرَ. (قَوْلُهُ وَفِي هَذَا الْكَلَامِ لَظَرٌ) جَوَابُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يُطِيقُ الصَّوْمَ، وَتَعَلُّقُ الرُّخْصَةِ بِحَقِيقَةِ الْعَجْزِ، وَأَمَّا الَّذِي يَخَافُ فِيهِ إِزْدِيَادَ الْمَرَضِ فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ بَلَا خِلَافٍ عَلَى مَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ السَّرَخْسِيِّ فِي الْمُنَسُّوطةِ مِنْ أَنَّ قَوْلَ الْكَرْخِيِّ بِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ سَهْوٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِالْمَرِيضِ الَّذِي يُطِيقُ الصَّوْمَ {وَيَخَافُ مِنْهُ إِزْدِيَادَ الْمَرَضِ}.

[الحاشية]

قوله: {لأنه لما لم يعرض عن فرض الوقت} ^١، فيه بحث ؛ لأن كون رمضان بمرة شعبان إنما تحقق باعتبار سقوط وجوب الأداء، لا باعتبار تحقق الإعراض، اللهم إلا أن يقال: سقوط وجوب الأداء مبني على الإعراض، بدليل أنه لو شرع في [صوم] ^٢ الفرض يتوجه الخطاب ويثبت وجوب الأداء. قوله: {ويخاف منه ازدياد المرض}، كالجُمُيات المطبقة ووجع العين والرأس وغيرها، فإنه يتعلق بترخص مثل هذا المريض لخوف ازدياده، ولم يشترط فيه العجز الحقيقي دفعا للخرج، أما في ما لم يضره كفساد الهضم [المبطون] ^٣، فيتعلق ترخصه بحقيقة العجز الذي يمنعه عن المضى على الصوم لدفع الهلاك، فإذا صام ظهر عدم عجزه وفات شرط الرخصة فيلحق بـ [الصحيح] ^٤.

١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٢ ب ٢: بداية لو ١٠٠ ب.

٣ المبطون: هو عليل البطن، (انظر: الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ٣٦).

٤ ظ: بداية لو ٤٩ ب.

[التوضيح]

(وَقَالَ زُفَرٌ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، وَهِيَ أَلَّةٌ (لَمَّا صَارَ الْوَقْتُ مُتَعَيِّنًا لَهُ فَكُلُّ امْتِسَاكٍ يَقَعُ فِيهِ يَكُونُ مُسْتَحَقًّا عَلَى الْفَاعِلِ).

أَيُّ يَكُونُ حَقًّا مُسْتَحَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْفَاعِلِ كَالْأَجِيرِ الْخَاصِّ، فَإِنْ مَنَافَعَةُ حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ. (فَيَقَعُ الْفَرَضُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَكَّهْ كُلُّ النَّصَابِ مِنَ الْفَقِيرِ بَغَيْرِ النَّيَّةِ قُلْنَا هَذَا يَكُونُ جَزَاءً، وَالشَّرْعُ عَيْنُ الْإِمْسَاكِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ لِهَذَا) أَيُّ لَصُومٍ رَمَضَانَ. (وَلَا قُرْبَةٌ بِدُونِ الْقَصْدِ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَقَالَ زُفَرٌ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَقَعُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَهَذَا ابْتِدَاءٌ تَفْرِيعٌ آخَرَ عَلَى تَعْيِينِ الْوَقْتِ فِي الصُّومِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا امْتَسَكَ الصَّحِيحُ الْمَقِيمُ فِي لَهَارٍ رَمَضَانَ، وَلَمْ تَحْضُرْهُ النَّيَّةُ فَعِنْدَ زُفَرٍ يَكُونُ صَوْمًا وَأَقْعًا عَنِ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ {الْمُتَعَلِّقَ بِالْفِعْلِ فِي مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ}، وَإِنْ {كَانَ} ذِيْنَا بِإِغْتِبَارِ ذَاتِهِ بِمَعْنَى أَلَّةٍ {يَجِبُ} إِجَادَةُ، {لَكِنَّهُ} أَخَذَ حُكْمَ الْمُعَيَّنِ الْمُسْتَحَقَّ بِإِغْتِبَارِ الْوُجُودِ {فَعَلَى أَيِّ وَصْفٍ {وُجِدَ} {يَقَعُ} عَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ}

[الحاشية]

قوله: {بالفعل في محل معين}، انتهى . في [العبارة] ^١ [جرازة] ^٢؛ لأن [الضمائر] ^٣ في: {كان}، و{لكنه}، و{وجد}، و{يقع} راجعة إلى الفعل، فلا يبقى لقوله: {لأن الأمر} [خبر] ^٤، فحق العبارة أن يقال: أن [الأمر] ^٥ إذا تعلق بالفعل، انتهى. حتى تكون [الجملة الشرطية] ^٦ خبراً لـ: أن، [و] ^٧ وجه الصحة أن يجعل الضمائر إلى: الأمر، تجوزاً، وإن كان ما يتحملها من الأفعال وغيرها صفات الفعل الذي هو متعلق الأمر حقيقة. قوله: {يجب إيجاده}، نسبة الإيجاد ^٨ [...] ^٩ إلى العبد إنما يلائم [قاعدة الاعتزال] ^{١٠}، فينبغي أن يحمل على المساهلة. قوله: {فعلى أي وصف وجد يقع عن المأمور به} أي: سواء قصد أو لم [يقصد] ^{١١}.

١ في ظ: [العبدية] وفي ب ٢: [العبدية]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ١ و ب ٢: [حرارة].

٣ في ب ١: [الضمائر]، والصواب ما أثبتته.

٤ في ب ١: [جزء]، وسقطت من ب ١، والصواب ما أثبتته.

٥ طمست في ظ، وفي ب ٢: [المراد]، والصواب ما أثبتته.

٦ وهي قول صاحب الحاشية: [إذا تعلق بالفعل].

٧ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

٨ في ظ: [إيجاده]، وفي ب ١: [إيجازه]، وفي ب ٢: [الحاده]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ١: [الإيجاز]، والصواب ما أثبتته.

١٠ زاد في ب ١: [نسبية].

١١ وأراد أصلاً من أصول المعتزلة وهو: "العدل، وحقيقته عندهم: نفي قدر الله عز وجل ومشيتته النافذة على خلقه، وأن العباد خالقون لأفعالهم"، (انظر: العمراني، يحيى بن أبي الخير، الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشعرية، حققه: سعود الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، ج ١، ص ٦٩).

١٢ ب ١: بداية لـ ١٨٥ ب.

[التلويح]

{كرد الوديعة والغصب}، وهذا كما إذا استأجر خياطاً لينحيط له ثوباً كان فعله واقعا عن جهة ما استحق عليه سواء قصد به التبرع أو أداء ما وجب عليه بالعقد، {وقيد الأجير بالخاص}، لأن المستحق في الأجير المشترك هو الوصف الذي يحدث في الثوب لا منافع الأجير،

[الحاشية]

قوله: {كرد الوديعة والغصب}، فإنه يجب على المودع والغاصب، ويقع فعله من جهة ما استحق عليه حتى يخرج^١ [عن] عهدة [الضمان]^٢، سواء [...] قصد براءة ذمته [...] عن^٣ العهدة أو لم يقصد. قوله: {وقيد الأجير بالخاص}^٤، انتهى. لا يخفى أن التقييد به لزيادة مناسبتها لمحل الخلاف^٥، وإلا فـ [الأجير المشترك]^٦ أيضا يصلح نظيراً، فإن الخياطة الحاصلة من الخياط المستأجر في الثوب المعين يكون واقعا من جهة ما استحق عليه، من غير اشتراط نيته أنه من [جهة]^٧ ما استحق عليه.

١ الوديعة بفتح الواو وكسر الدال، جمع ودائع، وهي: المال المتروك عند الغير للحفظ. (انظر: قلنجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج ١، ص ٥٠١)، والغصب: أخذ مال متقوم محترماً مجاهرة بغير إذن صاحبه، (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٧٨).

٢ في ب ١: [يرج]، والصواب ما أثبتته.

٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٤ الضمان لغة: الكفالة والالتزام بالشئ، وهو عند بعض الفقهاء: التزام حق ثابت في ذمة الغير أو إحضار من هو عليه، (انظر: الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ج ٣، ص ١٩٨).

٥ زاد في ب ١: [كان].

٦ زاد في ب ١: [على]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٧ في ب ١: [أعني]، والصواب ما أثبتته.

٨ الأجير الخاص: هو من يعمل لمعين عملاً مؤقتاً، ويكون عقده لمدة، ويستحق الأجر بتسليم نفسه في المدة؛ لأن منفعه صارت مستحقة لمن استأجره في مدة العقد. (انظر: انظر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ط ١، ج ١، ص ٢٨٨).

٩ وهو قول الشارح: [إذا أمسك الصحيح المقيم في نهار رمضان ولم تحضره النية].

١٠ الأجير المشترك: هو الذي يعمل للمؤجر ولغيره، كالبناء الذي يبني لكل أحد، والملاح الذي يحمل لكل أحد، (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩٥).

١١ في ب ٢: [جملة].

[الطوبى]

وَكَمَا إِذَا وَهَبَ كُلُّ النَّصَابِ مِنَ الْفَقِيرِ بَغِيرَ نِيَّةِ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يُخْرَجُ عَنْ الْعَهْدَةِ فَإِنْ قِيلَ: إِيَّاءَ مَائَتِي دِرْهَمٍ إِلَى الْفَقِيرِ بِنِيَّةِ الزَّكَاةِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ زُفَرٍ فَكَيْفَ بِالْهَبَةِ {قُلْنَا الْمُرَادُ الْهَبَةُ مُتَفَرِّقَةٌ} أَوْ الْفَقِيرُ الْمُدْتُونُ {أَوْ الْكَلَامُ الْإِزَامِيُّ}، وَالْجَوَابُ أَنَّ تَعْيِينَ الْوَقْتِ لِلصَّوْمِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِحْقَاقًا لِمَنَافِعِ الْعَبْدِ وَإِمْسَاكًا عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ جَبْرًا لِعَدَمِ اخْتِيَارِ الْعَبْدِ فِي صَرْفِهَا فَلَا يَصْلُحُ عِبَادَةٌ وَقُرْبَةٌ؛ لَأَنَّهَا الْفِعْلُ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ الْعَبْدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَصْرِفُهُ عَنِ الْعَادَةِ إِلَى الْعِبَادَةِ بِاخْتِيَارِهِ، فَإِنْ قِيلَ فَمَا مَعْنَى تَعْيِينِ الشَّرْعِ إِمْسَاكَ الْعَبْدِ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ قُلْنَا: مَعْنَاهُ أَنَّهُ عَيْنُ إِمْسَاكِهِ الَّذِي يَكُونُ قُرْبَةً؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ صَوْمٌ رَمَضَانٌ لَا صَوْمًا آخَرَ، وَإِلِمْسَاكَهُ بِوَصْفِ الْقُرْبَةِ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ النِّيَّةِ إِذْ لَا قُرْبَةَ بِدُونِ الْقَصْدِ فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ عَلَى مَلِكِ الْعَبْدِ غَيْرَ مُسْتَحَقَّةٍ عَلَيْهِ فَلِمَ لَمْ يَجُزْ صَرْفُهَا إِلَى صَوْمٍ آخَرَ قُلْنَا لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ صَوْمٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَا فِي اللَّيْلِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا اسْتِحْقَاقَ فِيهِ أَصْلًا {فَطَهَّرَ بِمَا ذَكَرْنَا} أَنَّ الْإِغْتِرَاضَ بِأَنَّ الْإِمْسَاكَ اخْتِيَارِيٌّ لَا جَبْرِيٌّ لَمَّا يَنْشَأُ مِنْ عَدَمِ تَحْقِيقِ مَعْنَى الْكَلَامِ،

[الحاشية]

قوله: {قُلْنَا: المراد الهبة متفرقة}، إذ يجوز أن يتفق الفقير بعض تلك الدراهم المؤداة على نفسه، فلا يلزم إيتاء الزكاة للغني^١، [أو]^٢ المراد: [الهبة]^٣ متفرقة^٤ على الفقراء. قوله: {أو الكلام الزامى}^٥، قيل: فيه نظر؛ لأنه ذكره في مقام الاستدلال على مدعاه^٦، فلا يجوز بدليل هو ليس بقابل بصحته، فالظاهر اللائق بقواعدهم أن يقال في الفرق بين: إيتاء [مائتي درهم إلى الفقير بنية^٧] الزكاة وبين هبته إياها، حيث لا [يصح]^٨ الأول عند

١ ومعنى الكلام: أنه إن وهب مائتي درهم بنية الزكاة إلى الفقير، لا يلزم أن يحصل الأداء إلى الغني؛ "لأن جزء من المائتين مستحق لحاجة الفقير للحال، والباقي دون المائتين فلا تثبت به صفة الغنى"، (انظر: السرخسي، المبسوط، ج ٣، ص ١٣)، ويتحقق الغنى عند الحنفية بأن يكون في ملك الإنسان مائتا درهم أو عشرون ديناراً أو شيء تبلغ قيمته ذلك، سوى مسكنه وحوائجه الأصلية وديونه، (انظر: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٥، ص ٨٠).

٢ في ظ و ب ٢: [إذ]، وفي ب ١: [و]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ب ١: [الهبة]، وفي ب ٢: [أنه]، والصواب ما أثبتته.

٤ وبيانها: أنه يجوز إعطاء الفقير من الزكاة مائتي درهم في حالتين: الأولى - إذا كان له عيال فلا بأس بأن يعطى قدر ما لو فرق عليهم يصيب كل واحد منهم دون مائتي درهم، وهي ما أرادها الشارح بقوله: الهبة متفرقة، والثانية: إذا كان عليه دين فلا بأس بأن يعطيه قدر ما يقضي به دينه وزيادة دون مائتين؛ لأن قدر ذلك لا يمنع الدفع وإن كان في ملكه، (انظر: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ١، ص ٣٠٥).

٥ والمعنى أن إيتاء مائتي درهم إلى الفقير بنية الزكاة لا يصح عند زفر، ولا يخرج به عن العهدة، فكيف بالهبة بدون نية الزكاة، إلا إذا أراد به الإلزام على مذهب الخصم، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٣٥).

٦ الضمير هنا عائد إلى زفر - رحمه الله تعالى -.

٧ في ب ٢: [مغنية]، والصواب ما أثبتته.

٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٩ في ب ١: [يصلح]، والصواب ما أثبتته.

[زفر]^١ خلافا [لعلمائنا الثلاثة]^٢، ويصح الثاني اتفاقا؛ لأن التملك يقارن الملك عنده^٣، [فلم]^٤ [يوجد]^٥ صرف الزكاة إلى الفقير، وأما [الغنية]^٦ فلا يشترط فيها الإعطاء للفقير، وعلمائنا قالوا: [الغنى]^٧ حكم الأداء فيعقبه^٨. قوله: {فظهر بما ذكرنا}، انتهى. [أي: ظهر بما]^٩ ذكرنا في الجواب]^{١٠} عن [دليل زفر]^{١١} أن الاعتراض الذي أورده من قبل زفر إنما نشأ من عدم العلم بمعنى الكلام محققا، فإن الكلام في أن الصرف يكون [جبريا]^{١٢} لا أن الإمساك]^{١٣} يكون [جبريا]^{١٤}، [إذ]^{١٥} كون الفعل في نفسه اختياريا لا يقتضي كونه عبادة، [كالوضوء يصير عبادة]^{١٦} بقصد التقرب^{١٧} لا [التبرد]^{١٨}.

١ هو زفر بن الهذيل بن قيس العبدي، إمام من أئمة المسلمين فقيه حافظ من أصحاب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -، تولى قضاء البصرة، ولد سنة عشر ومائة، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وخمسين ومائة، (انظر: محيي الدين، الجواهر المضئية، رقم الترجمة: ٦٢٢، ج ١، ص ٢٤٣).

٢ هم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن - رحمهم الله تعالى -.

٣ وبيان قول زفر: أن الغنى قارن الأداء؛ لأن الأداء حلة الغنى، والحكم يقارن العلة كما في الاستطاعة مع الفعل، بخلاف العلماء الثلاثة حيث قالوا الغناء حكم الأداء فيعقبه، (انظر: المرغيناني، الهداية شرح البداية، ج ١، ص ١١٢؛ وانظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٢، ص ٢٧٩).

٤ في ظو ب ١: [فلا]، والأصوب ما أثبتته.

٥ في ظ: [يوجد]، والصواب ما أثبتته، والمراد أنه لم تصح هبة مائتي درهم بنية الزكاة على رأي زفر - رحمه الله تعالى -؛ لأنه لما كان الغنى يقارن التملك عنده، فإيتاء مائتي درهم بنية الزكاة، لم يحصل الأداء للفقير، وإنما كان لغنى.

٦ في ظو ب ١: [لهبته]، والصواب ما أثبتته.

٧ في جميع النسخ: [الغناء]، والأصوب ما أثبتته.

٨ أما هبة مائتي درهم بنية الزكاة فجازة عند العلماء الثلاثة؛ ولا يحصل بها الأداء لغنى؛ لأن "الغنى عندهم حكم الملك، والملك إنما ثبت بعد تمام التملك، فكان الغنى متأخرا عن التملك، فلا يصلح مانعا من التملك؛ لأن المانع من الشيء سابق عليه، ولا يكون متأخرا عنه"، (انظر: أبو المعالي، المحيط البرهاني، ج ٢، ص ٢٨٨؛ وانظر، السرخسي، المبسوط، ج ٣، ص ١٣).

٩ في جميع النسخ: [مما]، والأصوب ما أثبتته في المتن.

١٠ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

١١ وهو ما ذكره المصنف بقوله: [لما صار الوقت متعينا له فكل إمساك يقع فيه يكون مستحقا على الفاعل]، وأوضحه الشارح أيضا.

١٢ وبيان كيف أن الصرف يكون جبريا وذلك؛ لأن منافع العبد لا يجوز أن تصرف إلى صوم يوم آخر في رمضان، لعدم المشروعية كما في الليل.

١٣ في ب ٢: [جبرا لأن]، والصواب ما أثبتته؛ (للتفصيل انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٣٤).

١٤ في ب ١: [خبريا]، وفي ب ٢: [خيريا]، والصواب ما أثبتته.

١٥ في ب ٢: [أو]، والصواب ما أثبتته.

١٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

١٧ ظ: بداية لو ١٢٥٠.

١٨ في ب ١: [التقرب]، والصواب ما أثبتته؛ ب ٢: بداية لو ١٠١.

[الطويح]

وَأَمَّا هَيْبَةُ النَّصَابِ فَإِنَّمَا صَارَتْ زَكَاةً مِنْ جِهَةٍ أَلَهَا {عِبَادَةٌ تَصْلَحُ} أَنْ تَكُونَ مَجَازًا مِنَ الصَّدَقَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُبْتَغَى بِهَا رَجَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لَا عَوْضٌ مِنَ الْفَقِيرِ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ مَعْنَى الْقَصْدِ حَصَلَ بِاخْتِيَارِ الْمَحَلِّ، وَمَعْنَى الْقُرْبَةِ بِحَاجَةِ الْمَحَلِّ لِحُصُولِ الثَّوَابِ بِمُجَرَّدِ الْهَيْبَةِ مِنَ الْفَقِيرِ، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ.

[الحاشية]

قوله: {عبارة تصلح} بالراء المهملة، أي: الهبة لفظ يصلح أن يكون مجازاً عن الصدقة، وفي بعض النسخ بالذال، والظاهر أنه تحريف من الناسخ [١٠٠]، {ولقائل أن يقول: جعلها مجازاً عن الصدقة لا يدفع القياس؛ لأنه بعد ذلك محتاج إلى لية تميز النفل عن الفرض، [والفرض^٢ أن لا^٣] [تميز^٤] من جهة العبد، فلم [يبق^٥] إلا أن [يكون^٦] من جهة الشرع، وهو عين مذهب زفر، والجواب: [أنه يجعلها^٧] مجازاً عن الصدقة يوجد النية للعبادة، غاية ما في الباب أنه يكون مشتملاً على وصف كونه نفلاً وذلك يسقط استحساناً، وليس من ضرورة سقوط الوصف سقوط الأصل، ورد [بأنه^٨] لا نسلم أن أصل النية في الزكاة كاف، والأصوب بأن يقال: صاحب النصاب إذا وهبه من الفقير برئ ذمته سقوطاً لا أداء؛ لأن ما يجب على صفة لا يبقى بدونها، والزكاة واجبة بصفة اليسر فلا يبقى بدونها، وبراءة الذمة سقوطاً لا يحتاج إلى لية وإنما المحتاج إليها ما يكون بطريق الأداء.

١ زاد في ب ١: [قوله: وتعيين المحل إنما يكفي للتمييز، انتهى. أراد به الجواب عنه قولنا: إطلاق البينة بعد تعيين المحل للفرض تعيين، وقد يدفع عنه بأن القصد إلى متعين في المحل بأصله وفي صفة ينفي الخبر في الأصول الوصف، إذ الوصف لا وجود له بدون الأصل حتى يحتاج فيه إلى قصد آخر ينفي به الخبر، وفيه فتأمل. قوله: وأما تأدي فرض]، وهي زيادة في غير محلها، والصواب أن يكون موقعها في الصفحة التالية كما هو مثبت.

٢ أي والمفترض.

٣ في ب ٢: [لأنه].

٤ في ب ١: [تمييز]، وفي ب ٢: [تمييزاً]، والصواب ما أثبتته.

٥ سقطت من ب ١ و من ب ٢.

٦ أي التميز.

٧ في جميع النسخ: [أن يجعلها]، والصواب ما أثبتته.

٨ في ب ٢: الكلمة غير واضحة.

[التوضيح]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمَّا كَانَ مَنَافِعُهُ عَلَى مِلْكِهِ لَا أَنْ مَنَافِعُهُ صَارَتْ حَقًّا لِلَّهِ جَبْرًا لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ لِنَلَّا نَصِيرَ جَبْرًا فِي صِفَةِ الْعِبَادَةِ قُلْنَا لَعَمْرُكَ لَكِنَّ الْإِطْلَاقَ فِي الْمُتَعَيِّنِ تَعْيِينٌ هَذَا قَوْلٌ بِمُوجِبِ الْعِلَّةِ أَيْ تَسْلِيمِ دَلِيلِ الْمُعْتَلِّ مَعَ بَقَاءِ الْخِلَافِ عَلَى مَا يَأْتِي فَحَاصِلُهُ أَلَّا تُسَلَّمَ أَنَّ التَّعْيِينَ وَاجِبٌ لَكِنَّ تَقُولُ الْإِطْلَاقَ فِي الْمُتَعَيِّنِ تَعْيِينٌ، فَإِلَهُ إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَخُدَّةٌ فَقَالَ آخَرُ يَا إِنْشَانَ فَالْمُرَادُ بِهِ زَيْدٌ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -) لَمَّا كَانَتْ مَنَافِعُ الْعَبْدِ عَلَى مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَصِيرَ مُسْتَحَقَّةً لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ لَزِمَ تَعْيِينُ نَبِيٍّ الْفَرَضِ لِنَلَّا يَلْزَمُ الْجَبْرُ فِي صِفَةِ الْعِبَادَةِ، بِأَنْ يَكُونَ إِمْسَاكُهُ عَلَى قَصْدِ الْقُرْبَةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَفْرُوضَةِ شَاءَ الْعَبْدُ أَوْ أَيْ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنْ وَصَفَ الْعِبَادَةَ أَيْضًا عِبَادَةً، وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ تَوَابًا فَكَمَا لَا بُدَّ لَصَيْرُورَةِ الْفِعْلِ قُرْبَةً مِنَ النِّيَّةِ كَذَلِكَ لَا بُدَّ لَصَيْرُورَةِ الْقُرْبَةِ فَرَضًا أَوْ لَفْلًا مِنْهَا اخْتِرَازًا عَنِ الْجَبْرِ، {وَتَعْيِينُ الْمَحَلِّ إِنْمَا يَكْفِي لِلتَّمْيِيزِ} لَا لِتَفْيِ الْجَبْرِ وَإِثْبَاتِ الْقَصْدِ، {وَأَمَّا تَأْدِي فَرَضٌ} الْحَجَّ بِدُونِ التَّعْيِينِ فَإِلَمَا ثَبَتَ {عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ}، فَعَلَى هَذَا لَا يَتَأْدَى فَرَضُ الصَّوْمِ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ أَوْ وَاجِبِ آخَرٍ أَوْ مُطْلَقِ النِّيَّةِ، وَلَوْ فِي

[الحاشية]

"قوله: {وَتَعْيِينُ الْمَحَلِّ إِنْمَا يَكْفِي لِلتَّمْيِيزِ}، انتهى. أراد به الجواب [عن] ^١ قولنا: إطلاق [النبي] ^٢ بعد تعيين المحل [للفرض] ^٣ تعيين، وقد يدفع: [...] ^٤ بأن القصد إلى متعين في المحل بأصله [ووصفه] ^٥ [ينفي] ^٦ الجبر ^٧ في الأصل والوصف، إذ الوصف لا وجود له بدون الأصل حتى يحتاج فيه إلى قصد آخر [ينفي] ^٨ به الجبر ^٩، وفيه فتأمل. قوله: {وَأَمَّا تَأْدِي فَرَضٌ} ^{١٠}، انتهى. جواب من جهة الشافعي - رحمه الله - عما يقال: [يلزم عليه حجج الفرض حيث يتأدى بمطلق النية بالإجماع ونية الفعل عنده] ^{١١}. قوله: {على خلاف القياس}، أي يثبت على خلاف القياس ^{١٢} بدلالة [النص] ^{١٣}، وهو: [ما روي أن النبي - عليه الصلاة والسلام - سمع رجلا

- ١ في ب ١: [عنه].
- ٢ في ب ١: [البيئة]، والصواب ما أثبتته.
- ٣ في ظ: [المفروض]، في ب ٢: [للعرض]، والصواب ما أثبتته.
- ٤ زاد في ب ١: [عنه].
- ٥ في ب ١: [وفي صفة]، والصواب ما أثبتته.
- ٦ في ب ٢: [يبقى]، والصواب ما أثبتته.
- ٧ في ب ١: [الخبر]، والصواب ما أثبتته.
- ٨ في ظ: [يبقى]، وفي ب ٢ الكلمة غير منقطعة، والصواب ما أثبتته.
- ٩ في ب ١ و ب ٢: [الخبر]، والصواب ما أثبتته، ثم إن المعنى في هذه الفقرة جاء أيضا في كتاب كشف الأسرار كالتالي: لا بد للوصف من التحصيل بالنية نغيا للجبر كما لا بد للأصل منه، إلا أن النية الموجودة شاملة للأصل والوصف، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٣٦).
- ١٠ في ب ١ جاءت هذه الفقرة في ص ٧٥ هامش رقم ١.
- ١١ (انظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج ٧، ص ١١٧).
- ١٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
- ١٣ في جميع النسخ: [نص]، والأصوب ما أثبتته.

[اللوحي]

الصَّحِيحُ الْمَقْبُولُ، وَالْجَوَابُ أَلَّا نَسَلَّمَ وَجُوبَ التَّعْيِينِ إِلَّا أَلَّا لَا نَسَلَّمَ أَلَّا لَا يَخْصُلُ التَّعْيِينُ بِإِطْلَاقِ النَّيَّةِ، فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ فِي الْمُتَعَيَّنِ تَعْيِينٌ {كَمَا إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَحَدَهُ}، {وَقُلْتُ يَا إِنْشَانُ} تَعْيِينٌ هُوَ لِلْإِحْضَارِ وَطَلَبِ الْإِقْبَالِ فَكَذَا هَاهُنَا لَمَّا لَمْ يُشْرَعْ فِي الْوَقْتِ إِلَّا الصَّوْمُ الْفَرْضُ وَكَوْنَتْ مُطْلَقَ الصَّوْمِ تَعْيِينٌ هُوَ لِلْإِجَادِ وَطَلَبِ الْخُصُولِ، فَإِنَّ قِيلَ سَلَّمْنَا ذَلِكَ فِي إِطْلَاقِ النَّيَّةِ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْصُلَ بِالْخَطَأِ فِي الْوَصْفِ بِأَنْ يَنْوِي الثَّقُلَ أَوْ وَاجِبًا آخَرَ كَمَا لَا يُقَالُ زَيْدٌ بِاسْمِ غَيْرِهِ قُلْنَا لَمَّا نَوَى الْأَصْلَ وَالْوَصْفَ، وَالْوَقْتُ قَابِلٌ لِلْأَصْلِ دُونَ الْوَصْفِ،

[الحاشية]

يلبي عن شبرمة، فقال: حججت عن نفسك؟ فقال: لا، فقال النبي - عليه الصلاة والسلام - : حجج عن نفسك ثم حجج عن شبرمة^١، فأمر بحج لنفسه بإحرام انعقد لغيره، فجوزنا عن الفرض بنية النفل أيضا دلالة، ولا يمكن إلحاق الصوم [...] بالحج؛ لأن أمر الحج عظيم الخطر لما يحتاج فيه إلى زيادة مشقة وليس [الصوم]^٢ في معناه "٤. قوله: {كَمَا إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَحَدَهُ}، قيل عليه: الواحد في المكان إنما [ينال]^٦ باسم جنسه إذا كان موجودا، وفيما نحن فيه إنما يوجد بتحصيله، فكيف ينال باسم جنسه؟ والجواب: أن كونه معدوما لما لم يمنع عن أن ينال [باسم نوعه بأن نوى الصوم المشروع في الوقت لا يمنع عن أن ينال]^٧ باسم جنسه أيضا دفعا للتحكم، وهذا؛ لأنه وإن لم يكن موجودا تحصيلًا فهو موجود شرعا، أو يقول: معقوليته كافية للنيل ووجوده الخارجي غير ملزوم^٨. قوله: {قُلْتُ: يَا إِنْشَانُ}، قال الفاضل الشریف: المطابق

١ عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة، قال: من شبرمة؟ قال: أخ لي أو قريب لي، قال: حججت عن نفسك؟ قال: لا، قال: حجج عن نفسك ثم حجج عن شبرمة (انظر: أبا داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، حققه: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره، ج ٢، ص ١٦٢، حديث رقم ١٨١١)، وقال الألباني: صحيح، (انظر: التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، حققه: الألباني، المكتبة الإسلامية - بيروت، ط ٣، ١٩٨٥، كتاب المناسك، ج ٢، ص ٢٧٦، حديث رقم ٢٥٢٩).

٢ زاد في ب ٢: [في معنا قوله: الصوم]، وهي زيادة غير صحيحة.

٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٤ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، إذ هو من كتاب كشف الأسرار، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٣٥-٢٣٦).

٥ ظ: بداية لو ٢٥٠ ب.

٦ في ب ١: [يقال].

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٨ (للتفصيل انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٣٦).

[التلويح]

{وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ بَطْلَانُ} الوُصْفِ بَطْلَانُ الْأَصْلِ بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ اقْتَصَرَ الْبَطْلَانُ عَلَى الْوُصْفِ، وَبَقِيَ إِبْطَاقُ أَصْلِ الصَّوْمِ فَإِنْ قُلْتَ الْوُصْفُ هَاهُنَا لَزِمَ ضَرُورَةُ أَنْ الصَّوْمَ لَا يُوجَدُ بِدُونِ وَصْفٍ، وَلَمْ يُوجَدْ هَاهُنَا سِوَى الثَّقَلِ فَبَطْلَانُهُ يَفْتَضِي بَطْلَانُ الْأَصْلِ ضَرُورَةَ انْقِطَاعِ الْمَلْزُومِ بِانْقِطَاعِ اللَّازِمِ بَلْ الْأَصْلُ وَالْوُصْفُ، وَإِنْ تَغَايَرَا بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ فَهُمَا وَاحِدٌ بِحَسَبِ الوجودِ فَبَطْلَانُ أَحَدِهِمَا بَطْلَانُ الْآخَرِ قُلْتَ: اللَّازِمُ أَحَدُ الْأَوْصَافِ لَا عَلَى التَّعْيِينِ فَبَطْلَانُ وَصْفٍ مُعَيَّنٍ لَا يُوجِبُ انْقِطَاعَ الْأَصْلِ لِحُجُوزِ أَنْ يُوجَدَ مَعَ وَصْفٍ آخَرَ كَالْفَرَضِ هَاهُنَا، ثُمَّ إِنَّهَا أَوْصَافٌ رَاجِعَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ الشَّارِعِ فَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَطْلَانُ الْوُصْفِ بِمَعْنَى انْقِطَاعِ وَصْفِ الثَّقَايَةِ عَنِ الصَّوْمِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَنْتَفِي الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ ثَقُلٌ لِيَكُونَ كَفِيًّا لِلصَّوْمِ فَإِنْ قُلْتَ: لِيَّةُ الثَّقَلِ إِعْرَاضٌ عَنِ الْفَرَضِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُتَنَالَةِ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ تَرْكِ النَّيَّةِ قُلْتَ الْإِعْرَاضُ إِنَّمَا ثَبَتَ فِي ضَمَنِ لِيَّةِ الثَّقَلِ، وَقَدْ لَعَنَ قِيلُوا مَا فِي ضَمَنِهَا، {وَقَدْ يَجَابُ عَنْ أَصْلِ اسْتِدْلَالِهِ} بَأَنَّ لَا تُسَلِّمُ أَنْ وَصْفَ الْعِبَادَةِ يَكُونُ بِقَصْدِ الْعَبْدِ بَلْ هُوَ الزَّامُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ الْفَرَضَ اسْمٌ لِمَا أَلْزَمَنَا اللَّهُ تَعَالَى إِثَابَهُ، وَثَبَتَ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ قَطْعِيٍّ، بِخِلَافِ أَصْلِ الْعِبَادَةِ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِمَا يَحْصُلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ بِالنِّيَّةِ بِأَنْ يَقْصِدَ بِقَلْبِهِ تَوَجُّعَهُ فَعَلَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، فَإِذَا وَجَدَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ بِالنِّيَّةِ كَانَ عِبَادَةً، ثُمَّ اتَّصَفَهُ بِصِفَةِ الْفَرْضِيَّةِ لَا يَكُونُ بِفِعْلِ الْعَبْدِ بَلْ بِوُجُودِ الْإِلْزَامِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَيَلِ الثَّقَلِ أَوْ وَاجِبًا آخَرَ لَا يُسْقِطُ الْفَرْضِيَّةَ الثَّابِتَةَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِذْ لَا أَثَرَ لظَنِّهِ أَنْ اللَّازِمَ لَيْسَ بِلَازِمٍ كَالْمَوْلُودِ الثَّانِي يَتَصِفُ بِالْأُخُوَّةِ، وَإِنْ ظَنَّ النَّاسُ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَخٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أُمَّهُ لَمْ تَلِدْ مَوْلُودًا آخَرَ ظَنًّا فَاسِدًا.

[الحاشية]

للمقام: يا إنساناً، إذ لا [يبقى] اسم الجنس على الضم في النداء^٢ إلا بعد [القصدية]^٣ وتعيينه بمعين^٤. قوله: {وليس من ضرورة بطلان}، انتهى. قيل: أصل محمد — رحمه الله تعالى — في الصلاة أن بطلان الوصف يوجب بطلان^٥ الأصل^٦، فينبغي أن يكون [في الصوم]^٧ كذلك دفعا للتحكم، وأجيب: بأن هذا [يجوز]^٨ أن يكون على اختيار الشيخين، وبالفروق؛ لأن [...] الوصف في الصلاة كالوصف [المنوع]^٩، لكون الوقت

١ في ظ: [يبقى]، وفي ب ٢: الكلمة غير منقطعة، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ٢: [البدن]، والصواب ما أثبتته.

٣ في ظ و ب ٢: [القصد به]، والصواب ما أثبتته.

٤ المنادى المستحق للضم ضريران:

أحدهما: علم، والآخر: اسم جنس قصد تعيينه، (انظر: الجياني، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافعية، حققه: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، بدون تاريخ، ج ٣، ص ١٣٠٣)، واسم الجنس: هو ما علق على شيء وعلى كل من أشبهه. وينقسم إلى اسم عين، واسم معلى. وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالأسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل. والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر. (انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، حققه: علي بو ملحم، مكتبة الهلال — بيروت، ط ١٩٩٣، ١، ج ١، ص ٢٣).

٥ ب ٢: بداية لو ١٠١ ب.

٦ طمست في ب ٢.

٧ طمست في ب ٢.

٨ في ب ٢: [الجواز]، والصواب ما أثبتته.

٩ زاد في ب ١: [الصوم].

١٠ في ب ٢: [المنوع].

ظرفا لها لا معيارا بحيث [يسع فيه النوافل]^١ وغيرها مما يخالف فرض الوقت بحسب الكم كما في المغرب، والكيف كما في الفجر، بخلاف الوصف في الصوم فإنه كالفرض، والوقت معيار له لا يختلف فيه صوم بحسب الكم والكيف، وإذا كان الوصف كالفصل المتنوع، فبانتفاله ينتفي الحصر إلى ما تحته، فيبطل أصل الصلاة ببطلان وصفها، واعتراض عليه: بأن مبناه على [أن]^٢ [الفصل]^٣ علة للجنس وإذا كان الأصل^٤ وصفا^٥ يستحيل ذلك؛ لأن الوصف لا يكون [علة للموصوف، ويمكن]^٦ أن يجاب: بأنه لما ثبت^٧ التفاوت بين الوصف جعل الوصف الأول كأنه فصل [ممنوع]^٨ بخلاف الثاني، وهذا القدر كاف في ثبوت الفرق بينهما، واعلم أن المسألة الخلافية متصورة فيما يشك في اليوم الأول من رمضان فنوى لفلا أو واجبا آخر، ثم تبين أنه منه، وإلا فالاعتراض لتضمنه أن الأمر من الله تعالى بالصوم يخشى عليه الكفر كذا الرواية^٩. قوله {وقد يجاب عن أصل استدلاله} انتهى. حاصله التزام صفة [الجبر]^{١٠} في^{١١} وصف العبادة بناء على الفرضية ليست بفعل العبد وفيه بحث؛ لأنه يقتضي^{١٢} تأدي كل فرض بنية أصل العبادة فالصلاة لا يشترط في وقوعها فرضا بتعيين النية وهذا قول لم يقل^{١٣} به أحد.

-
- ١ طمست في ب ٢.
 - ٢ ب ١: بداية لو ١٨٦
 - ٣ في ب ٢: [الوصف].
 - ٤ في ب ٢: [الفعل].
 - ٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
 - ٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
 - ٧ في ب ١: [كانت]، وفي ب ٢: [بين]، والصواب ما أثبتته.
 - ٨ في ب ١: [منوع]، وفي ب ٢: [للمنوع].
 - ٩ (للتفصيل انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٣٧).
 - ١٠ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [الحر]، وفي ب ١ و ب ٢: [الخبر].
 - ١١ في ب ٢: [من].
 - ١٢ في ب ٢: [نقيض]، والصواب ما أثبتته.
 - ١٣ ظ: بداية لو ٢٥١.

[التوضيح]

(وَلَا يَصُرُّ الْخَطَأُ فِي الْوَصْفِ) بَانَ نَوَى الثَّقَلِ أَوْ وَاجِبًا آخَرَ وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ (لَأَنَّ الْوَصْفَ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا يَنْطَلِقُ قَبْلِي الْإِطْلَاقُ وَهُوَ تَعْيِينٌ وَقَالَ) أَيُّ الشَّالِعِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - (لَمَّا وَجِبَ التَّعْيِينُ وَجِبَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ يَفْتَقِرُ إِلَى النَّيَّةِ فَإِذَا غُذِمَتْ فِي الْبَعْضِ فَسَدَ ذَلِكَ فَيَفْسُدُ الْكُلُّ لِعَدَمِ التَّجْزِي) أَيُّ لِعَدَمِ تَجْزِي الصَّوْمِ صِحَّةً وَفَسَادًا، فَإِنَّهُ إِذَا فَسَدَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّوْمِ شَاعَ وَفَسَدَ الْكُلُّ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ فَيَفْسُدُ الْكُلُّ لِعَدَمِ التَّجْزِي) {لَا يُقَالُ} صَحَّ الْبَعْضُ فَيَصِحُّ الْكُلُّ لِعَدَمِ التَّجْزِي؛ لِأَنَّ لِقَوْلِ الصَّحَّةِ وَجُودِي فَيَفْتَقِرُ إِلَى صِحَّةِ جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ، بِخِلَافِ الْفَسَادِ، وَأَيْضًا تَرْجِيحُ الْفَسَادِ فِي بَابِ الْعِبَادَاتِ أَخْوَطٌ.

[الحاشية]

قوله: {لا يقال}، انتهى. معارضة، والجواب من باب الترجيح.

[الوضيح]

(وَالنِّيةُ الْمُعْتَرِضَةُ لَا تَقْبَلُ التَّقَدُّمَ قُلْنَا لَمَّا صَحَّ بِالنِّيةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ عَنِ الْكُلِّ فَلَأَن يَصِحَّ بِالنِّيةِ الْمُتَفَصِّلَةِ بِالْبَعْضِ أَوَّلَى جَوَابَ عَنْ قَوْلِهِ أَنَّ النِّيةَ الْمُعْتَرِضَةَ لَا تَقْبَلُ التَّقَدُّمَ وَاعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ الْإِسْتِنَادَ هُوَ أَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ فِي الزَّمَانِ الْمُتَأَخِّرِ، وَيَرْجِعَ الْفَهْمُ حَتَّى يُحْكَمَ بِثَبُوتِهِ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ كَالْمَعْصُوبِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ بِإِذَاءِ الضَّمَانِ مُسْتَنَدًا إِلَى وَقْتِ الْعَصَبِ حَتَّى إِذَا اسْتَوْلَدَ الْغَاصِبُ الْمَعْصُوبَةَ فَهَلَكَتْ فَأَذَى الضَّمَانِ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْ الْغَاصِبِ فَالشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقُولُ: إِذَا اعْتَرَضَ النِّيةُ فِي النَّهَارِ لَا يُمْكِنُ تَقَدُّمُهُ إِلَى الْفَجْرِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنَادِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِنَادَ إِنَّمَا يُمْكِنُ فِي الْأُمُورِ النَّابِتَةِ شَرْعًا كَالْمِلْكِ وَكَخَوِّهِ، وَأَمَّا فِي الْأُمُورِ الْحِسِّيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ فَلَا يُمْكِنُ الْإِسْتِنَادُ، وَهَذَا صِحَّةُ الصَّوْمِ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَقِيقَةِ النِّيةِ وَهِيَ أَمْرٌ وَجْدَانِيٌّ فَإِذَا كَانَ حَاصِلًا فِي وَقْتٍ لَا يَكُونُ حَاصِلًا قَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ أَلَّا يَرَى أَهْلُهَا لَا تَسْتَنَدُ إِذَا اعْتَرَضَتِ النِّيةُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَكَمَا فِي صَوْمِ الْقَضَاءِ فَإِذَا لَمْ تَسْتَنَدُ بَقِيَ الْبَعْضُ بِلَا نِيَّةٍ. فَجَبِبُ بَأَنَّا لَا نَقُولُ إِنَّ النِّيةَ الْمُعْتَرِضَةَ ثَبَّتْ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنَادِ بَلْ نَقُولُ إِنَّ النِّيةَ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ مُتَحَقِّقَةٌ تَقْدِيرًا، فَإِنَّ الْأَصْلَ هُوَ مُقَارَنَةُ الْعَمَلِ بِالنِّيةِ فَإِذَا نَوَى فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَعَجَّلَهَا الشَّرْعُ مُقَارَنَةً لِلْعَمَلِ تَقْدِيرًا فَكَذَا هُنَا، وَأَيْضًا إِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ مَقْرُوكًا بِالنِّيةِ، وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ يَكُونُ الْكُلُّ مُقَارَنًا بِالنِّيةِ تَقْدِيرًا فَلِهَذَا قَالَ. (وَكُونُ تَقْدِيرِيَّةٍ لَا مُسْتَنَدَةٌ

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَالنِّيةُ الْمُعْتَرِضَةُ) يَعْنِي أَنَّ اقْتِرَانَ النِّيةِ بِجَمِيعِ الْأَجْزَاءِ مُتَعَدَّرٌ {وَبِأَوَّلِ الْأَجْزَاءِ مُتَعَسِّرٌ} وَخَرَجَ قُلْنَا بِذَلِكَ مِنْ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ بِأَن يَوْمَ فِي اللَّيْلِ أَكَلَهُ يُمَسِّكُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ وَلَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ عَزَمٌ عَلَى التَّرْكِ فَيُعْتَبَرُ اسْتِدَامَتُهُ كَالنِّيةِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ تُجْعَلُ بَاقِيَةً إِلَى آخِرِهَا، وَأَمَّا النِّيةُ الْمُعْتَرِضَةُ فِي خِلَالِ الصَّوْمِ فَلَا تَقْبَلُ التَّقْدِيمَ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْإِمْسَاكَاتِ؛ {لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ حُكْمًا} إِذَا تَصَوَّرَ حَقِيقَةً كَالنِّيةِ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ لَا تُعْتَبَرُ مُتَقَدِّمَةً، {وَحَاصِلُ الْجَوَابِ} أَلَّا لَا تُجْعَلُ النِّيةُ الْمُتَأَخِّرَةُ مُتَقَدِّمَةً {بَلْ تُجْعَلُ النِّيةُ الْمُتَعَدِّمَةُ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ الْمُقَارَنَةِ لِبَعْضِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ مُتَحَقِّقَةً تَقْدِيرًا} {كَمَا أَنَّ النِّيةَ الْمُتَقَدِّمَةَ} الَّتِي لَا تُقَارَنُ شَيْئًا مِنْ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ تُعْتَبَرُ مُقَارَنَةً لَهَا تَقْدِيرًا، وَلَا خَفَاءَ فِي أَكَلِهِ لَمَّا صَحَّ الصَّوْمُ {بِالنِّيةِ الْمُتَفَصِّلَةِ} عَنْ جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ فَلَأَن يَصِحَّ بِالنِّيةِ الْمُتَفَصِّلَةِ بِالْبَعْضِ أَوَّلَى لَكِنْ جُعِلَ النِّيةُ بِاللَّيْلِ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْطَاظِ وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى

[الحاشية]

قوله: {وبأول الأجزاء متعسر}؛ لأن وقت الشروع في الصوم مشبه لا يعرف إلا بالنجوم ومعرفة الساعات، وهو مع ذلك وقت نوم وغفلة بالنظر إلى عامة الخلق. قوله: {أنا لا لجعل النية المتأخرة متقدمة}، انتهى. اعترض عليه: [بأنه إن] ^١ أراد ألا لا لجعلها متقدمة حقيقة، فلا يدفع [استدلال] ^٢ الشافعي - رحمه الله تعالى - ؛ لأن مراده إبطال جعلها متقدمة حكما [كما] ^٣ دل عليه قوله: {لأن الشيء إنما يعتبر حكما} ، انتهى. وإن أراد أنا [لا] ^٤ لجعلها متقدمة حكما، فغير صحيح في نفسه؛ لأن التحقق [التقديري] ^٥ الذي ذكره عين التقديم الحكمي،

١ في ب و ب ٢: [بأن]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ظ: [الاستدلال]، والصواب ما أثبتته.

٣ كررت في ب ١.

٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٥ في ب ٢: [التقديري]، والصواب ما أثبتته، ويقصد به التحقق التقديري للنية، والمتمثل بجعل النية المعدومة في الزمان المتقدم المقارنة لبعض أجزاء اليوم متحققة تقديرا.

على أنه مخالف لقوله الآتي: { كما أن المنقضي يجعل كائناً } ، انتهى. فالتقدير الموافق لكلام المصنف أن يقال أولاً: حاصل كلام الشافعي - رحمه الله تعالى - أن النية لا تقبل [التقديم]؛^١ لأنه إنما يكون في الاستناد^٢، وهو لا يتصور إلا في الأمور الشرعية، والنية أمر وجداني لا شرعي، ثم يقال: وحاصل الجواب أنا لا نجعلها متقدمة بالاستناد بل بالقياس إلى النية في الليل، فإنها لما اعتبرت مع عدم مقارنتها بشيء من الإمساكات فلا ن تعتبر المقارنة بأكثر الإمساكات أولى، وأنت خبير بأن مراد الشارح لا يجعل المتأخرة [متقدمة استناداً ولا]^٣ احتياج إلى اعتبار الرجوع [قهري]^٤، بل يجعل المعدوم متحققاً تقديرًا، [فيؤول]^٥ إلى ما ذكره المعترض من التقدير . قوله: { كما أن النية [المتقدمة]^٦ } ، انتهى. [قيل: قياس النية المتأخرة]^٧ "على المتقدمة ليس بصحيح؛ لأننا] نجد من جنس^٨ العبادات [ما يجعل فيه]^٩ النية [المتقدمة]^{١٠} [متأخرة]^{١١} "كما في الصلاة، فإنه إذا حضرته النية^{١٢} وقت [الوضوء]^{١٣} ثم لم يعترض بعدها ما ليس من

-
- ١ طمست في ب ٢.
 - ٢ وقد تم بيان مفهوم الاستناد في التوضيح في ص ٨١ من هذه الرسالة.
 - ٣ في ب ٢: [المتقدمة استناداً أولاً]، والصواب ما أثبتته
 - ٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ و ب ٢ الكلمة غير واضحة، وفي ب ١: [قهري].
 - ٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ و ب ٢: [فيؤول]، وفي ب ١: [ويؤول].
 - ٦ ب ٢: بداية لو ١٠٢.
 - ٧ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
 - ٨ طمست في ب ٢.
 - ٩ طمست في ب ٢.
 - ١٠ سقطت من ظ، وكررت في ب ٢، والصواب ما أثبتته في المتن.
 - ١١ في ظ و ب ٢: [المتأخرة]، والصواب ما أثبتته.
 - ١٢ في ظ كتبت بجانب السطر.
 - ١٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
 - ١٤ طمست في ب ٢.

جنس الصلاة [وشرع] ^١ [فيها يجوز، وكذلك في الزكاة إذا نوى عند العزل ^٢ مقدار الواجب ولم تحضره ^٣]،
 [وقت الأداء يجوز] ^٤، وأما ^٥ جعل المتأخرة متقدمة فلا، وأنت خير بأنا اعتبرنا [المعدوم] ^٦ موجودا تقديرا، [لا
 أنا] ^٧ جعلنا المتأخر [متقدما] ^٨، و[...] ^٩ ذلك الاعتبار ^{١٠} متحقق في المقيس عليه أيضا وفيما ذكره من
 [الصور] ^{١١}. قوله: {بالنية المنفصلة}، مع الاشتغال بأعمال آخر منافية للصوم كالأكل والشرب والوقاع ^{١٢}.

-
- ١ في ب ٢: [وشرعه]، والصواب ما أثبتته.
 ٢ في ب ١: [المعزل]، والصواب ما أثبتته، والمراد عزل الزكاة عن المال.
 ٣ في جميع النسخ: [يحضره]، والصواب ما أثبتته، والمقصود لم تحضره النية.
 ٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
 ٥ طمست في ب ٢. والمقصود أنه إن عزل الزكاة عن ماله ونوى عند العزل أنها زكاة كفى ذلك، ولو لم ينو عند
 الدفع، (انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٣، ٢٩٣، ٤ و للتفصيل في المسألة انظر: الزيلعي، تبیین
 الحقائق، ج ١، ص ٢٥٧؛ وانظر: العيني، البناية شرح الهداية، ج ٣، ص ٣١١؛ و).
 ٦ ب ١: بداية لـ ١٨٦.
 ٧ في ب ٢: [المقدم]، والصواب ما أثبتته.
 ٨ في ب ٢: [لأننا]، والصواب ما أثبتته.
 ٩ في ظ: [مقدما]، و طمست في ب ٢، والصواب ما أثبتته.
 ١٠ زاد في ب ٢: [ومن]، وهي زيادة غير صحيحة.
 ١١ أي اعتبار المعدوم موجود تقديرا.
 ١٢ في ب ٢: [الصوم].
 ١٣ أي أنه لما صح الصوم بنية منفصلة من الليل مع الاشتغال بأعمال منافية لحقيقة الصوم، فلأن يصح بنية
 متصلة قد تحقق فيها الإمساك، أولى.

[التلويح]

الامتنال، {فإن قيل:} المَعْدُومُ الْمَسْبُوقُ بِالْوُجُودِ يُمكنُ أَنْ يُقَدَّرَ تَحَقُّقُهُ بِأَنْ يُجْعَلَ وَجُودُهُ فِي حُكْمِ الْبَاقِي بَلْ رُبَّمَا يَمْنَعُ طَرِيقَانُ الْعَدَمِ عَلَى النَّيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِاللَّيْلِ، فَإِنْ مَنْ عَزَمَ عَلَى فِعْلٍ يُجْعَلُ عَارِضًا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْرُغْ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَعَزَمْ عَلَى تَرْكِهِ، وَأَمَّا الْمَعْدُومُ بِالْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ فَلَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ تَحَقُّقِهِ، قُلْنَا: {كَمَا أَنَّ الْمُنْقَضِيَّ يُجْعَلُ كَأَنَّا} تَقْدِيرًا فَكَذَلِكَ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ بَصَدَدُ الْكَوْنِ، {وَأَيْضًا يُجْعَلُ الْاِقْتِرَانُ} بِبَعْضِ الْأَجْزَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْاِقْتِرَانِ بِالْكُلِّ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَوْمًا جُمْلَةً الْإِمْسَاكَاتِ فِي الْيَوْمِ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَلَا مُقْتَرَنَ بِجُزْءٍ مِنْهُ مُقْتَرَنٌ بِالْكُلِّ حُكْمًا، وَأَيْضًا {لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ} فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فَيُجْعَلُ اقْتِرَانُ الْأَكْثَرِ بِالنَّيَةِ بِمَنْزِلَةِ اقْتِرَانِ الْكُلِّ بِهَا فَإِنْ قِيلَ: الْبَعْضُ الْأَوَّلُ يَفْسُدُ قَبْلَ أَنْ تَقْتَرَنَ بِهِ النَّيَةُ، وَبَعْدَ الْفَسَادِ لَا يَعُودُ صَحِيحًا قُلْنَا لَا بَلْ تَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِصَلُوحِهَا لِلصَّوْمِ، فَإِنْ صَادَقَتْ نِيَّةٌ فِي الْأَكْثَرِ صَارَتْ صَوْمًا، وَإِلَّا فَسَدَتْ، فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ الْاِقْتِرَانُ بِالْبَعْضِ كَافِيًا لَصَحَّ الصَّوْمُ بِنِيَّةٍ بَعْدَ لَصَفِ النَّهَارِ قُلْنَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِمَّا لَهُ حُكْمُ الْكُلِّ مِنْ وَجْهِ لِيَكُونَ الْاِقْتِرَانُ فِي حُكْمِ الْاِقْتِرَانِ بِالْكُلِّ.

[الحاشية]

قوله: {كما أن المنقضي}، انتهى. قال الفاضل الشريف: لا يخفى أن هذا الجواب - أعني: الأول من الوجوه الثلاثة^١ - عين ما أورده بقوله: {وحاصل الجواب: أنا لا نجعل النية المتأخرة متقدمة}، انتهى. يعني: أن فيما ذكره [مصادرة]^٢؛ [لأن ما]^٣ أورده بقوله: {وحاصل الجواب}، انتهى. كان منشأ الإشكال [الذي]^٤ ذكره بقوله: {فإن قيل}، انتهى. فذكر منشأ الإشكال بعينه في جوابه مصادرة لا تخفى. قوله: {وأيضاً يجعل الاقتران}، انتهى. وهذا يخرج الجواب عن قياس الشافعي [...] الصوم على الصلاة بأنه قياس مع الفارق، فإن الصلاة مركبة من أجزاء مختلفة، فالنية المقارنة ببعضها لا تكون مقارنة^٥ بالآخر، بخلاف الصوم، على

١ وأما الوجهين الآخرين فهما: الأول - هو قول الشارح: وأيضاً يجعل الاقتران...؛ والثاني - هو قول الشارح: وأيضاً للأكثر حكم الكل...

٢ في ب ٢: [مصادر]، والصواب ما أثبتته؛ والمصادرة كما فسرنا محقق كتاب الأحكام "عبد الرزاق عفيفي" هي: أخذ الدعوى في الدليل، وذلك يفضي إلى الدور والاستدلال بالشئ على نفسه، (انظر: الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ١٣١)، ولا ريب في وقوعها هنا، كما بينه صاحب الحاشية.

٣ في ب ١: [لازماً]، والصواب ما أثبتته.

٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٥ زاد في ب ٢: [مع]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٦ في ب ١: [مقارنته]، والصواب ما أثبتته.

أهم جوزوا تأخير النية في الصلاة، إلا أهم اختلفوا فيه^١ فقليل: إلى الشاء، وقيل: إلى ما بعده، وقيل: إلى ما بعده الفاتحة، وقيل: إلى الركوع، وكان [الكرخي]^٢ - رحمه الله تعالى - إذا ذكر هذا لا [يزيغ]^٣ ولا يذمه^٤ كما ذكر في النية. قوله: { وأيضا للأكثر حكم الكل }، يعني أن الأكثر بمرة الكل في كثير من الأحكام، فلا [يرد]^٥ أن [حق]^٦ العبادة أن يقال: الكل حكم الأكثر.

١ أي اختلفوا في الوقت الذي يجوز تأخير النية إليه.
٢ هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم، أبو الحسن الكرخي، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة، مولده سنة ستين ومائتين، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاث مائة، (انظر: محيي الدين، الجواهر المضوية، رقم الترجمة: ٩٢١، ج ١، ٣٣٧).
٣ في ب ٢: [يزيغ]، وفي ب ١: [يريعه]، والصواب ما أثبتته.
٤ (للتفصيل في مسألة تأخير النية في الصلاة راجع: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ١، ص ١٩٩ وانظر: العيني، البناية شرح الهداية، ج ٢، ص ١٣٩).
٥ في ظ: [يراد]، والصواب ما أثبتته في المتن.
٦ في ب ١: [حسن]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

وَالطَّاعَةُ قَاصِرَةٌ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ عَادَةُ النَّاسِ فَيَكْفِيهَا النَّيَّةُ التَّقْدِيرِيَّةُ فَلَا نَقُولُ إِنَّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنَ الصَّوْمِ إِذَا خَلَا عَنِ النَّيَّةِ فَسَدَ، وَيَشْبَعُ ذَلِكَ الْفَسَادُ، وَلَا يَغُودُ صَحِيحًا بِاغْتِرَاضِ النَّيَّةِ بَلْ لَقَوْلُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ بَلْ مَوْقُوفَةٌ، فَإِنْ رُجِّحَتِ النَّيَّةُ فِي الْأَكْثَرِ عَلِمَ أَنَّ النَّيَّةَ التَّقْدِيرِيَّةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي الْأَوَّلِ، وَالنَّيَّةُ التَّقْدِيرِيَّةُ كَافِيَةٌ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ لِقُصُورِ الْعِبَادَةِ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ فِي الْأَكْثَرِ عَلِمَ أَنَّ النَّيَّةَ التَّقْدِيرِيَّةَ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فِي الْأَوَّلِ.

(عَلَى أَلَّا لَرَجُّحُ بِالْكَثَرَةِ؛ لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ، وَهَذَا التَّرْجِيحُ الَّذِي بِالذَّاتِ أَوْلَى مِنْ تَرْجِيحِهِ بِالْوَصْفِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ التَّرْجِيحِ) اعْلَمْ أَلَّا لَرَجُّحُ الْبَعْضِ الَّذِي وَجَدَ فِيهِ النَّيَّةُ عَلَى الْبَعْضِ الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ النَّيَّةُ بِالْكَثَرَةِ وَالشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَرْجِّحُ عَلَى الْعَكْسِ بِوَصْفِ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصْلُحُ بِدُونِ النَّيَّةِ فَيَفْسُدُ ذَلِكَ الْبَعْضُ فَيَشْبَعُ الْفَسَادُ إِلَى الْبَعْضِ الَّذِي وَجَدَ فِيهِ النَّيَّةُ فَيَرْجِعُ الْبَعْضُ الْفَاسِدُ عَلَى الْبَعْضِ الصَّحِيحِ بِوَصْفِ الْعِبَادَةِ، وَلَكِنْ لَرَجُّحُ الْبَعْضِ الصَّحِيحِ عَلَى الْبَعْضِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ النَّيَّةُ بِالْكَثَرَةِ، وَتَرْجِيحُنَا تَرْجِيحُ بِالذَّاتِ؛ لِأَنَّ لَرَجُّحُ بِالْأَجْزَاءِ، وَتَرْجِيحُهُ بِالْوَصْفِ غَيْرُ الذَّاتِ، وَهُوَ وَصْفُ الْعِبَادَةِ، فَإِنْ قِيلَ فِي إِنْ التَّقْدِيمِ ضَرُورَةٌ، فَإِنَّ مُحَافَظَةَ وَقْتُ الصُّبْحِ مُتَعَدِّرَةٌ جِدًّا فَالتَّقْدِيمُ الَّذِي لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ الْمُنَاقَاةُ كَالْإِتِّصَالِ قُلْنَا: وَفِي التَّأْخِيرِ أَيْضًا ضَرُورَةٌ كَمَا فِي يَوْمِ الشُّكِّ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ نِيَّةِ الْفَرَضِ حَرَامٌ، وَنِيَّةُ التُّغْلِ لَقَوْ عِنْدَكُمْ فَيُبَيِّتُ الضَّرُورَةَ، وَأَيْضًا الضَّرُورَةُ لَأِزْمَةٍ فِي غَيْرِ يَوْمِ الشُّكِّ أَيْضًا إِذَا كَسَى النَّيَّةَ فِي اللَّيْلِ أَوْ نَامَ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ، وَلَئِنْ صَيَّأَ الْوَقْتُ الَّذِي لَا ذَرَكَ لَهُ أَصْلًا وَاجِبَةً حَتَّى أَنْ الْأَدَاءَ مَعَ التَّقْصَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْقَضَاءِ بِدُونِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا كُفَّارَةَ، وَيُرْوَى هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - {اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا أَقَامَ الدَّلِيلَيْنِ} عَلَى صِحَّةِ الصَّوْمِ الْمُنَوِيِّ نَهَارًا أَوَّلَهُمَا قَوْلُهُ لَمَّا صَحَّ بِالنَّيَّةِ الْمُتَّفَصِّلَةِ، وَلَانِيهَا قَوْلُهُ، {وَلَا نَصِيَّةَ الْوَقْتُ} الَّذِي (لَمْ يَكُنْ) وَالْأَقْلُ الْغَالِي يُشْعِرُ بِأَنَّ الصَّوْمَ الْمُنَوِيَّ نَهَارًا أَلَمَّا يَصِحُّ ضَرُورَةُ أَنَّ الصَّيَّأَةَ وَاجِبَةٌ فَعَلَى هَذَا الدَّلِيلِ لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ إِذَا أَلْسَدَتْ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: {وَالطَّاعَةُ قَاصِرَةٌ} فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لِقِلَّةِ مُخَالَفَةِ الْهَوَى بِنَاءً عَلَى عَدَمِ اعْتِنَادِ الْأَكْلِ فِيهِ فَتَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِيهِ خَارِجٌ مَخْرَجٌ عَادَةً لَا مَشَقَّةَ فِيهِ، وَابْتِدَاءُ كَمَالِ الطَّاعَةِ مِنَ الصُّخُورَةِ الْكُبْرَى. (قَوْلُهُ: {وَفِي التَّأْخِيرِ أَيْضًا ضَرُورَةٌ}) فَإِنْ قِيلَ ضَرُورَةُ التَّقْدِيمِ غَامَّةٌ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ، وَضَرُورَةُ التَّأْخِيرِ {مُخْتَصَّةٌ بِالْبَعْضِ} {وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ}، وَبِنَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ دُونَ الْقَلِيلِ النَّادِرِ قُلْنَا: إِمَّا سَوَيْنَا فِي أَصْلِ الْحَاجَةِ لَا فِي قَدَرِهَا، وَالْخَاصُّ فِي مَوَاضِعِهِ كَالْعَامِّ فِي مَوَاضِعِهِ، وَضَرُورَةُ التَّأْخِيرِ لَيْسَتْ مِنَ النَّادِرِ الَّذِي لَا يَنْتَبِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ بَلْ هِيَ كَثِيرَةٌ فِي لَفْسِهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَرُورَةِ التَّقْدِيمِ، فَإِنْ قِيلَ ضَرُورَةُ التَّأْخِيرِ لَا تَخْتَصُّ بِمَا قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ قُلْنَا نَعَمْ إِلَّا أَنْ فِيمَا قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ يُتْرَكُ الْكُلُّ إِلَى خَلْفٍ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَفِيمَا بَعْدَهُ يَفُوتُ الْأَصْلُ، وَالْخَلْفُ جَمِيعًا فَيَفُوتُ الصَّوْمُ؛ {لِأَنَّ الْأَقْلَ بِمُقَابَلَةِ الْأَكْثَرِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ}، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَصْفِ النَّهَارِ هَاهُنَا هُوَ الصُّخُورَةُ الْكُبْرَى؛ لِأَنَّهَا بِنَصْفِ النَّهَارِ الصُّومِيُّ أَغْنَى مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَأَمَّا الزُّوَالُ فَهُوَ نَصْفُ النَّهَارِ بِإِغْتِبَارِ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى قَبْلَ الزُّوَالِ بَعْدَ الصُّخُورَةِ الْكُبْرَى لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ مُقَارَنَةِ النَّيَّةِ لِأَكْثَرِ النَّهَارِ الصُّومِيِّ.

[الحاشية]

قوله: { والطاعة قاصرة }، فيه بحث ؛ لأن المناسب لقصور الطاعة كمال النية لتكامل^١، فكيف يناسب أن يكتفى فيها بالنية التقديرية؟ ويمكن أن يجاب: بأن معنى كلامه أن كمال النية إذا حصل فيما هو طاعة كاملة، وهو أجزاء الصوم [المصادفة]^٢ لوقت قوة [الاشتهاء]^٣ وهو: [الضحوة]^٤ [الكبرى]^٥، كملت تلك الأجزاء عبادة، [فسوى]^٦ كماها إلى [أول]^٧ الوقت، وإن كانت الطاعة فيه قاصرة لعدم التجزي في الصوم كمالا كعدمه فيه صحة وفسادا . قوله: { وفي التأخير أيضا ضرورة }، فيه بحث ؛ لأن الأصل أن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها ولا يتعدى محلها، فكان الواجب أن يختص جواز التأخير [بيوم]^٨ الشك، وبما إذا نسي أو نام أو اغمي عليه، فلم [عمهم]^٩ جوازه؟ وأما تعذر محافظة وقت الصبح [فعام]^{١٠}، فحق جواز التقديم أن يعتبر عاما، فالأولى في الجواب أن يقال: الضرورة المجوزة لتقديم النية ليست معينة له، بل مجوزة للتأخير أيضا بل أولى، حيث [توجد]^{١١} حقيقة النية متصلة بالعبادة في التأخير حقيقة، والنية المتقدمة إنما يعتبر [اتصالها]^{١٢} تقديرا . قوله: { مختصة ببعض }^{١٣}، الناسي و[النالم]^{١٤} والغمى عليه . قوله: { وفي بعض الأحيان }، كيوم الشك. { قوله }^{١٥}: { ليست من النادر }؛ لأن الإنسان قد [ينسى]^{١٦} النية من [الليل]^{١٧}، وهو أمر غالب، وقد [يشتهيه]^{١٨} عليه [رأس]^{١٩} الشهر، وهو أمر معتاد، وقد تطهر المرأة من الحيض ولا تشعر إلا ما بعد الفجر الصبح، وكذا الصبي قد يبلغ في الليل ولا يعلم ذلك إلا بعد الانتباه، وكذا الكافر قد أسلم في الليل ولا يعلم وجوب الصوم عليه إلا عند وجود النهار، وإذا ثبت المساواة بين التقديم والتأخير في الحاجة والدفاع الحرج، وجب إلحاق التأخير بالتقديم كيلا يؤدي إلى الحرج المدفوع بالنص.

١ في ب ١: [يشكل] ، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ١: الكلمة غير واضحة.

٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، فهي في ظوب ٢: [الانتهاء]، وفي ب ١: [الاشتهاء]، والمعنى: أن ابتداء كمال الطاعة في الصوم هو من وقت الضحوة على اعتبار أن ترك الأكل قبله إنما كان لغالب الحال في عدم اشتهاه.

٤ في ب ١: الكلمة غير واضحة، وفي ب ٢: [الصحرة]، والصواب ما أثبتته.

٥ في ب ١: الكلمة غير واضحة.

٦ في ب ١: [فري]، والصواب ما أثبتته.

٧ في ب ١: [أدنى]، والصواب ما أثبتته.

٨ في ب ٢: [صوم]، والصواب ما أثبتته.

٩ في ب ١: [عملتم]، والصواب ما أثبتته.

١٠ في ب ٢: [مقام]، والصواب ما أثبتته.

١١ في ب ٢: [الموحدة]، والصواب ما أثبتته.

١٢ في ب ٢: [ايض لها]، والصواب ما أثبتته.

١٣ ظ: بداية لو ١٢٥٢.

١٤ ب ٢: بداية لو ١٠٢ ب.

١٥ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

١٦ في ب ١: [بني]، والصواب ما أثبتته.

١٧ ب ١: بداية لو ١٨٧.

١٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص إذ هي في ظ: [يشتهيه] ، وفي ب ١: [سبه]، وفي ب ٢: [شبه].

١٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

قول المصنف: {اعلم أنه لما أقام الدليلين}، انتهى. قيل: الأقرب أن يجعل قوله^١: {ولأن صيانة الوقت}، انتهى. وجهها آخر لضرورة التأخير، لا دليلا على صحة الصوم المنوي فورا، إذ القول بأن وجه تلك [الضرورة]^٢ [عين]^٣ دليل الصحة فيتحقق المآل، [مدفوع]^٤ بأنه يكون حينئذ وجه ضرورة التأخير في يوم الشك دليلا ثالثا لتلك الصحة، فلا معنى لقوله: أنه أقام الدليلين، فتدبر. قوله: {لأن الأقل بمقابلة الأكثر في حكم العدم}، اعترض عليه: بأن الثلث والربع يقومان مقام الكل في بعض المواضع^٥، وأجيب: بأن ذلك بالنص، ولا نص ههنا.

١ أي: قول المصنف.
٢ في ب ٢ الكلمة غير واضحة.
٣ في ب ١ وب ٢: [عن]، والصواب ما أثبتته.
٤ في ظ: [موضوع]، والصواب ما أثبتته.
٥ أي أن الشرع أقام الربع مقام الكل في كثير من المواضع كما في مسح ربع الرأس بالوضوء، وكما في حلق الرأس في حق المحرم، حيث يجب عليه دم بحلق ربع رأسه، (انظر: الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ١، ص ١١٧).

(وَمِنْ حُكْمِهِ) أَيِ مِنْ حُكْمِ هَذَا الْقِسْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ مَعْيَارًا لِلْمُؤَدَى.
(أَنَّ الصَّوْمَ مُقَدَّرٌ بِكُلِّ يَوْمٍ فَلَا يُقَدَّرُ الثَّغْلُ بِبَعْضِهِ) أَيِ بِبَعْضِ النَّهَارِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، فَإِنَّ عِنْدَهُ إِذَا تَوَى الثَّغْلُ مِنَ النَّهَارِ يَكُونُ صَوْمُهُ مِنْ زَمَانِ النَّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الزُّوَالِ.
(وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ) أَيِ مِنْ جِنْسِ صَوْمِ رَمَضَانَ.

(الْمُنْدَوْرُ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ يَصِحُّ بِالنِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَنِيَّةِ الثَّغْلِ لَكِنْ إِنْ صَامَ عَنْ، وَاجِبٌ آخَرُ يَصِحُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَهُ مُؤَثِّرٌ فِي حَقِّهِ وَهُوَ الثَّغْلُ لَا فِي حَقِّ الشَّارِعِ)، فَإِنَّ الْوَقْتَ صَارَ مُتَعَيِّنًا بِتَعْيِينِ النَّاذِرِ فَتَعْيِينُهُ صَارَ مُؤَثِّرًا فِي حَقِّهِ، وَهُوَ الثَّغْلُ حَتَّى يَقَعَ عَنِ الْمُنْدَوْرِ بِسَبَبِ أَنْ الْوَقْتَ مُتَعَيِّنٌ لِلْمُنْدَوْرِ بِتَعْيِينِهِ لَكِنْ لَا يُؤَثِّرُ فِي حَقِّ الشَّارِعِ أَيِ إِنْ تَوَى وَاجِبًا آخَرَ لَا يَقَعُ عَنِ الْمُنْدَوْرِ.

(قَوْلُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - {الْمُخْتَارُ مِنْ مَذْهَبِهِ} عَلَى مَا هُوَ الْمَسْتُورُ فِي الْكُتُبِ أَلَّا يَجُوزَ الثَّغْلُ بِنِيَّةِ قَبْلِ الزُّوَالِ بِشَرْطِ الْإِمْسَاكِ وَالْأَهْلِيَّةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَيْضًا، وَأَلَّا يَكُونَ صَائِمًا مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ وَيَبَالُ ثَوَابَ صَوْمِ الْجَمِيعِ كَمَا أَذْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ.

(قَوْلُهُ وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ) يَعْنِي لَوْ لَدَرَ صَوْمَ رَجَبٍ أَوْ صَوْمَ يَوْمِ الْخَمِيسِ مَثَلًا فَهَذَا الصَّوْمُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْوَقْتَ مَعْيَارٌ لَا سَبَبٌ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي تَعْيِينِ الْوَقْتِ لِذَلِكَ الصَّوْمِ حَتَّى يَتَأْدَى بِمُطْلَقِ النَّيَّةِ وَنِيَّةِ الثَّغْلِ {لَكِنْ لَا يَتَأْدَى بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ آخَرٍ}؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ وَقْتِ الْمُنْدَوْرِ إِذَا حَصَلَ بِتَعْيِينِ مَنْ النَّاذِرِ لَا بِتَعْيِينِ الشَّارِعِ فَيُؤَثِّرُ فِيهِمَا هُوَ حَقُّ النَّاذِرِ كَالثَّغْلِ حَتَّى يَنْصَرِفَ إِلَى مَا تَعَيَّنَ لَهُ الْوَقْتُ، {وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِمَا هُوَ حَقُّ الشَّارِعِ}، وَهُوَ الْوَاجِبُ الْآخَرُ فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُنْدَوْرِ بَلْ يَقَعُ عَمَّا تَوَى، فَإِنْ قُلْتَ قَدْ قَيَّدُوا، التَّذَرُّعُ فِي أُمُودِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ بِأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَجَعَلُوا حُكْمَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ أَنْ الْوَقْتُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَعَيِّنًا لِلصَّوْمِ افْتَقَرَ إِلَى نِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَهَذَا مُشْعَرٌ بِأَنَّ الْمُنْدَوْرَ الْمُعَيَّنَ لَيْسَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ وَلَا خَفَاءُ فِي أَنْ الْوَقْتُ فِيهِ لَيْسَ بِسَبَبٍ، وَإِلَّا السَّبَبُ هُوَ التَّذَرُّعُ فَلَا يَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي أَيْضًا بَلْ قِسْمًا بِرَأْسِهِ فَلَا تَحْصِرُ الْأَقْسَامُ فِي الْأَرْبَعَةِ قُلْنَا: لَيْسَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ إِلَّا مَا يَكُونُ الْوَقْتُ فِيهِ مَعْيَارًا لَا سَبَبًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُنْدَوْرَ الْمُعَيَّنَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ شَبِيهَاً بِالْقِسْمِ الثَّانِي فِي تَعْيِينِ الْوَقْتِ، وَقَدْ يَبْتَوُوا حُكْمَهُ افْتَصَرُوا فِي أُمُودِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ وَأَحْكَامِهِ عَلَى مَا لَا يَكُونُ لَهُ شَبَهٌ بِالْقِسْمِ الثَّانِي فَقَيَّدُوا التَّذَرُّعَ بِالْمُطْلَقِ لَا يُقَالُ الْوَقْتُ فِي الْمُنْدَوْرِ الْمُعَيَّنِ شَرْطًا، وَفِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ مَعْيَارٌ لَا غَيْرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّهَارَ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الصَّوْمِ فَلَا يَكُونُ شَرْطًا، وَالنَّهَارُ الْمُعَيَّنُ خَارِجٌ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فِي الْمُنْدَوْرِ الْمُعَيَّنِ فَيَكُونُ شَرْطًا فِيهِ دُونَ الْمُطْلَقِ {لَاكَ تَقُولُ} عَدَمُ شَرْطِيَّةِ الْوَقْتِ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَكُونُ الْوَقْتُ مَعْيَارًا لَا سَبَبًا مِنْ غَيْرِ تَعْرِضٍ لِكَوْنِهِ شَرْطًا أَوْ غَيْرَ شَرْطًا.

قوله: {المختار من مذهبه}، انتهى. يردُّ على الشافعي - رحمه الله تعالى - على هذا المختار: أنه يخالف ما ذهب إليه في الفرض من فساد الجزء الأول الواقع بلا لية وشيوعه جميع الأجزاء لعدم التجزي صحة وفساداً، وأما ما

نقله المصنف عنه فلا يقتضي ذلك، لوقوع الصوم حينئذ في زمان هو مقرون بالنية^١، لا يقال: باب النفل واسع؛ لأننا نقول: الاحتياج في النفل إلى وقوع النية في أوله لعدم تعيين الوقت له أكثر منه في الفرض لتعين الوقت له. قوله: {لكن لا يتأدى بنية واجب آخر}، الظاهر أن يكون المراد بالواجب [الآخر: قضاء رمضان مثلاً، أو صوماً شرع فيه قصداً ثم [نقض]٢، وإلا فلو تناول الصوم الواجب]٣ بالنذر لورد الإشكال، وهو أن ذلك أيضاً حق الناذر لا حق الشارع فينبغي أن تجوز النية عنه. قوله: {ولا يؤثر فيما هو حق الشارع}، واعتراض عليه: بأن التعيين وإن كان بفعله لكن ياذن الشارع [في ذلك]٤ إياه، حيث جعل له ولاية [الالتزام]٥ فينبغي أن يتعدى إلى حق صاحب الشرع أيضاً كما لو عينه نفسه، وأجيب: بأن إذنه مقتصر على التصرف فيما هو [حق]٦ للعبد فلا يتعدى إلى حقه. قوله: {لأننا نقول}، انتهى. قيل: فيه تسليم ما ذكر في السؤال من عدم شرطية الوقت في القسم الثالث، وليس كذلك؛ لأن الملاحظة في المفهوم لا يقتضي الجزئية بل قد يكون بالشرطية، فالحق أن الوقت في القسم الثالث شرط أيضاً، غير أن الوقت المعين شرط [للمندور]٨ المعين والوقت المطلق شرط للمطلق.

١ ترى الباحثة سلامة ما ذهب إليه صاحب الحاشية من وقوع الإرادة على ما ذهب إليه الشافعي على ما نقله عنه الشارح، وعدم وقوع الإرادة على ما نقله عنه المصنف، (وللتفصيل في مسألة "نية التطوع بعد الزوال عند الشافعية": انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٤٠٦).

٢ في ب ١: [قصداً]، والصواب ما أثبتته.

٣ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٤ في ب ١: [فيه].

٥ في ب ٢: [الإلزام].

٦ ظ: بداية لـ ٢٥٢ ب.

٧ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

٨ في ب ٢: [المقدور]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ فَالْوَقْتُ مَعْيَارٌ لَا سَبَبَ كَالْكَفَارَاتِ، وَالتَّذْوِيرِ الْمُطْلَقَةِ، وَالْقَضَاءِ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنِ الْوَقْتُ مُتَعَيِّنًا لَهَا كَانَ الصَّوْمُ مِنْ عَوَارِضِ الْوَقْتِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّبَيُّتِ) أَيُّ مِنَ النَّيَّةِ فِي اللَّيْلِ بِخِلَافِ صَوْمِ رَمَضَانَ وَالتَّذْوِيرِ الْمَعْيَنِ، فَإِنَّ الْوَقْتَ مُتَعَيِّنٌ فَتَكْفِي النَّيَّةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْأَكْثَرِ، وَتَكُونُ النَّيَّةُ التَّقْدِيرِيَّةُ حَاصِلَةً فِي أَوَّلِ النَّهَارِ بِنَاءً عَلَى تَعْيِينِ الْوَقْتِ، فَإِنَّ تَعْيِينَ الْوَقْتِ يُوجِبُ كَوْنَهُ صَائِمًا، وَهَذَا لَمْ يَتَّعَيْنِ الْوَقْتَ فَوَجَبَتْ النَّيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَأَمَّا الثَّفَلُ فَهُوَ الْمَشْرُوعُ الْأَصْلِيُّ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ كَالْفَرَضِ فِي رَمَضَانَ فَتَكْفِي النَّيَّةُ فِي الْأَكْثَرِ.

[التلويح]

[الْقِسْمُ الثَّالِثُ كَوْنُ الْوَقْتِ مَعْيَارًا لَا سَبَبًا]

(قَوْلُهُ وَأَمَّا الثَّفَلُ) جَوَابُ سُؤَالِ تَقْرِيرِهِ أَنَّ عَدَمَ تَعْيِينِ الْوَقْتِ لَوْ كَانَ مُوجِبًا لِلتَّبَيُّتِ لَمَّا صَحَّ الثَّفَلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، فَأَجَابَ بِأَنَّ الْمَشْرُوعَ الْأَصْلِيَّ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ هُوَ صَوْمُ الثَّفَلِ كَالْفَرَضِ فِي رَمَضَانَ فَيَكْفِي اقْتِرَانُ النَّيَّةِ بِالْأَكْثَرِ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْإِمْسَاكَاتِ الْغَيْرِ الْمُفْتَرَاةَ بِالنِّيَّةِ تَكُونُ مَوْقُوفَةً لِأَجْلِ مَا هُوَ مَشْرُوعُ الْوَقْتِ، وَهُوَ الْفَرَضُ فِي رَمَضَانَ وَالتَّذْوِيرِ فِي يَوْمِ التَّذْوِيرِ الْمَعْيَنِ، وَالثَّفَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَاجِبَاتُ الْآخِرُ فَإِلْمَا هِيَ مِنَ الْمُحْتَمَلَاتِ، لِذَا صَادَقَتْ قَبْلَ لَصَفِ النَّهَارِ لِيَّةَ مَا هُوَ مِنْ مَشْرُوعَاتِ الْوَقْتِ وَمُتَعَيِّنَاتِهِ الصَّرَفَتْ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ الْفَرَضُ وَالتَّذْوِيرُ الْمَعْيَنِ وَالثَّفَلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ.

[الحاشية]

١

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ وَهُوَ الْحَجُّ فَيُشَبِّهُ الظَّرْفَ، لِأَنَّهُ أَفْعَالُهُ لَا تَسْتَعْرِقُ أَوْقَاتَهُ، وَيُشَبِّهُ الْمِغْيَارَ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي عَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا حَجٌّ وَاحِدٌ، وَلِأَنَّهُ وَقْتُهُ الْعُمْرُ فَيَكُونُ ظَرْفًا حَتَّىٰ إِنِ أَتَىٰ بِهِ بَعْدَ الْعَامِ الْأَوَّلِ يَكُونُ أَدَاءً بِالْإِتِّفَاقِ لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَجِبُ مُضَيِّقًا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْعَامِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ لَا يَسْعَىٰ إِلَّا حَجًّا وَاحِدًا فَيُشَبِّهُ الْمِغْيَارَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَجُوزُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَقْوَاهُ قَالَ الْكَرْخِيُّ هَذَا بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي يَنْتَهِي فِي أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ يُوجِبُ الْقَوْرَ أَمْ لَا، وَعِنْدَ عَامَّةِ مَشَائِخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَمْرَ الْمُطْلَقِ لَا يُوجِبُ الْقَوْرَ أَتَّفَاقًا بَيْنَنَا فَمَسْأَلَةُ الْحَجِّ مُبْتَدَأَةٌ فَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمَّا كَانَ الْإِتِّفَاقُ بِهِ فِي الْعُمْرِ أَدَاءً إِنْجَمَاعًا عَلِمَ أَنَّ كُلَّ الْعُمْرِ وَقْتُهُ كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَغَيْرِهِمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ لَا يَسْعَىٰ أَنْ يُؤَخَّرَهُ، لِأَنَّ الْحَيَاةَ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ مَشْكُوكَةٌ حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَ الْقَابِلَ زَالَ ذَلِكَ الشُّكُّ فَقَامَ مَقَامَ الْأَوَّلِ بِخِلَافِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَإِنَّ الْحَيَاةَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّانِي غَالِبَةٌ فَاسْتَوَتْ الْأَيَّامُ كُلُّهَا، فَإِنْ قِيلَ لَمَّا تَعَيَّنَ الْعَامُ الْأَوَّلُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْرَعَ فِيهِ الثَّقَلُ قُلْنَا إِنَّمَا عَيْنًا اخْتِيَابًا اخْتِرَازًا عَنِ الْقَوْتِ فَظَهَرَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَسْمِ فَقَطُّ لَا فِي أَنَّ يُبْطَلِ اخْتِيَارَ جِهَةِ التَّقْصِيرِ وَالْإِنْفِ لَمَّا كَانَ الْحَجُّ فَرَضَ الْعُمْرِ كَانَ الْأَصْلُ أَنَّ لَا يَتَّعَيْنُ بِالْعَامِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا عَيْنًا اخْتِيَابًا لَمَّا يَقْوَاهُ وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا التَّعْيِينَ فِي الْإِنْفِ فَقَطُّ أَيُّ أَنْ أُخِّرَ عَنِ الْعَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَذْكُرْ الْحَجَّ كَانَ أَتَمًّا لَكِنْ لَا يَظْهَرُ أَنَّ التَّعْيِينَ فِي بَطْلَانِ اخْتِيَابِهِ لَمَّا اخْتَارَ جِهَةَ التَّقْصِيرِ وَالْإِنْفِ بِأَنَّهُ أَدْرَكَ الْوَقْفَةَ وَلَمْ يَتَوَحَّجْ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ بَلْ لَوَّى الثَّقَلَ.

(وَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَقْتُ يُشَبِّهُ الْمِغْيَارَ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمِغْيَارٍ لَمَّا قُلْنَا، وَلِأَنَّ أَفْعَالَهُ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ بِالْوَقْتِ) بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْوَقْتِ، فَإِنَّ الْمِغْيَارَ هُوَ مَا يُقَدَّرُ الشَّيْءُ بِهِ كَالْمِكْيَالِ وَنَحْوِهِ. (فَإِنْ تَطَوَّعَ) هَذَا جَوَابٌ إِذَا فِي قَوْلِهِ: وَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَقْتُ (وَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ يَصِحُّ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقَعُ عَنِ الْفَرَضِ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ، فَإِنَّ هَذَا) أَيُّ التَّطَوُّعِ، وَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ (مَنْ السَّفَهُ فَيُحْجَرُ عَلَيْهِ) أَيُّ إِذَا لَوَّى التَّطَوُّعَ يُحْجَرُ عَنِ نِيَّةِ التَّطَوُّعِ قَبْلَ نِيَّةِ قَبْلِهِتِ النِّيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَهِيَ كَافِيَةٌ.

(عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ بِإِطْلَاقِ النِّيَّةِ، وَيَلَا نِيَّةَ كَمَنْ أَحْرَمَ عَنْهُ أَصْحَابَهُ، وَهُوَ مُعْنَى عَلَيْهِ قُلْنَا: الْحَجَرُ يَقْوَاهُ الْإِخْتِيَارَ، وَلَا عِبَادَةَ بِذَوِيهِ أَمَّا الْإِطْلَاقُ فَفِيهِ دَلَالَةٌ التَّعْيِينَ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ لَا يَقْصِدُ الثَّقَلَ، وَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَالْإِحْرَامُ غَيْرُ مُقْصُودٍ) جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِ كَمَنْ أَحْرَمَ عَنْهُ أَصْحَابَهُ.

(بَلْ هُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا كَالْوَضُوءِ فَيَصِحُّ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ، فَإِنَّ عَقْدَ الرُّفَاقَةِ دَلِيلُ الْأَمْرِ بِالْمُعَاوَلَةِ.

[الْقِسْمُ الرَّابِعُ الْحَجُّ يُشَبِّهُ الظَّرْفَ وَالْمِغْيَارَ]

(قَوْلُهُ وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنْ الْمَوَقَّتِ فَهُوَ الْحَجُّ، فَإِنَّ وَقْتَهُ مُشْكِلٌ فِي الزِّيَادَةِ وَالْمُسَاوَةِ، وَبَيَّانُ ذَلِكَ مِنْ رَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَنَةِ الْحَجِّ، وَذَلِكَ أَنَّ وَقْتَهُ يُشَبِّهُ الظَّرْفَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَرْكَانَ الْحَجِّ لَا تَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ وَقْتِ الْحَجِّ كَوَقْتِ الصَّلَاةِ، وَيُشَبِّهُ الْمِغْيَارَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي عَامٍ وَاحِدٍ إِلَّا حَجٌّ وَاحِدٌ كَالنَّهَارِ لِلصَّوْمِ، وَثَانِيَهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى سِنِي الْعُمْرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ وَقْتَهُ الْعُمْرُ وَهُوَ فَاصِلٌ عَلَى الْوَاجِبِ حَتَّىٰ لَوْ أَتَىٰ بِهِ فِي الْعَامِ الثَّانِي كَانَ أَدَاءً بِالْإِتِّفَاقِ لَوْ قَرَعَهُ فِي الْوَقْتِ إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَجِبُ مُضَيِّقًا حَتَّىٰ لَا يَجُوزَ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْعَامِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ لَا يَسْعَىٰ إِلَّا حَجًّا وَاحِدًا فَاشْبَهَ الْمِغْيَارَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَسْعَىٰ وَاجِبَيْنِ مِنْ

جنس واحد، وعند محمد - رحمه الله تعالى - يجوز تأخيرهُ عن العام الأول بشرط أن لا يفوته، فإن عاش أدى، وكانت أشهر الحج من كل عام صالحة للأداء كجزاء الوقت في الصلاة، وإن مات تعينت الأشهر من العام الأول كالنهار للصوم فثبت الإشكال، فإن قلت كلاً منهما في هذه المسألة أشكل من وقت الحج، لآله لما نصيب الواجب في العام الأول بحيث لم يجوز تأخيرهُ عنه على قول أبي يوسف تعين أن وقته العام الأول لا جميع العمر فكيف يكون في العام الثاني أداء، ولما ثبت التوسع وجزاء التأخير على قول محمد - رحمه الله تعالى - تعين أن وقته جميع العمر فكيف يأتى بالموت في العام الثاني {قلت: حكى أبو يوسف - رحمه الله تعالى -} بالتضييق للاختياط لا لالقطاع التوسع بالكلية، ولهذا جاز أدائه في العام الثاني، وحكم محمد - رحمه الله تعالى - بالتوسع لظاهر الحال في بقاء الإنسان لا لالقطاع التضييق بالكلية فلهذا يأتى بالتأخير لو مات العام الثاني فثبت أن وقته يشبه كلاً من الطرفين والمغيار عندهما رحمتهما الله تعالى إلا أن الأظهر الراجح في المغيار هو المغيارية عند أبي يوسف والطرفية عند محمد - رحمه الله تعالى -.

{قوله احترازاً عن الموت} يعني أن التعيين هنا ثبت بعرض خوف الموت لا آله أمر أصلي فأثر التعيين إنما يظهر في حرمة التأخير وحصول الإناء لا في النفاء شرعية الثقل، بخلاف تعين رمضان للفرد، فإنه أمر أصلي ثبت بتعيين الشارع فيظهر أثره في الاسم وعدم جواز الثقل جميعاً.

{قوله لكنه ليس بمغيار} لما ذكرنا من أن أفعال الحج لا تستغرق جميع أجزاء وقته، ولأن أفعال الحج غير مقدرة بالوقت يعني أن كل واحد من الوقوف والطواف والسعي والرمي لم يقدر بأن يكون من وقت كذا إلى وقت كذا كما قدر الصوم بكونه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وإذا لم يقدر بالوقت لم يكن الوقت مغياراً، فإن قلت أي فرق بين الدليين قلت الأول استدلال بعدم اللزوم على عدم الملزوم، والثاني استدلال بعدم الحد على عدم المحدود، ولا يخفى أن مسألة صحة التطوع مبنية على أن الوقت ليس بمغيار من غير أن يكون لشبهه بالمغيار مدخل في ذلك فذكره في مضمون الشرط {ليس كما ينبغي}.

[الحاشية]

قوله: {قلت: حكم أبو يوسف - رحمه الله تعالى -}، انتهى. اعلم أنه يأتى عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - بالتأخير لكنه إذا أداه في عمره ارتفع الإناء، [وعند محمد - رحمه الله تعالى - لا يأتى] بالتأخير إلا إذا لم يؤد في عمره فحينئذ يأتى، نص عليه [المصدر الشهيد] في مختلفه، فإن قيل: فعلى هذا [ترفع فائدة] الخلاف؛ لأنه إذا لم يؤد في السنة الأولى فلا [يخل]، إما أن يؤدي في عمره أو لا، فإن أدى لا يكون آثماً عند الموت إجماعاً، وإن لم يؤد يكون آثماً إجماعاً، قلت: فائدة الخلاف أنه إذا لم يؤد في السنة الأولى سقطت عدالته عند أبي يوسف، حتى يترتب عليه أحكام الفساق في الشهادة والقضاء وغيرهما، وقد [نص] في أكثر الفتاوى:

١ ب: ١: بداية لو ١٨٧ ب.

٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٣ هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، المعروف بالمصدر الشهيد: من أكابر الحنفية، من أهل خراسان ولد سنة ٤٨٣ هـ وتوفي بسمرقند سنة ٥٣٦ هـ، ودفن في بخارى، (الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٥١) في ب ١: [ضد ان شهيد]، والصواب ما أثبتته.

٤ ب: ٢: بداية لو ١١٠٣ ب.

٥ في ب ٢: [لويقع غايه]، والصواب ما أثبتته، وفي ظ كتبت: [فائدة] بجانب السطر.

٦ في ب ٢: [بخالف]، والصواب ما أثبتته.

٧ الضمير هنا حائد على أبي يوسف - رحمه الله تعالى -.

أن الذي أخر الفرض بلا عذر تبطل عدالته، وعند محمد - رحمه الله تعالى - لا تسقط عدالته ، ويرد على أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أن النبي - عليه الصلاة والسلام - حج سنة عشر من الهجرة، ونزلت فرضيته في ست منها، فكيف يقول بأنه لا يجوز تأخيره عن العام الأول، وأنه يآثم به؟ ويمكن أن يجاب: بأن تأخيره علم لا اشتغاله بأمر الحروب وتقوية الإسلام، وربما يعلم بإعلام الله تعالى أنه يعيش إلى أن [يعلم]^١ [...] ^٢ الناس مناسكه، فلا يقاس به عليه الصلاة والسلام غيره^٣. قوله: {ليس كما ينبغي}، قال الفاضل الشريفي: وقيل بل ذكره كما ينبغي ؛ لأنه تصريح بعدم المانع، يعني لو تحقق المانع وهنا لكان شبهة بالمعيار وليس هو بمانع، فكان هذا منه بيانا للمقتضى ونفيا للمانع.

١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
٢ زاد في ب ٢: [الحكم]، وهذه زيادة غير صحيحة،
٣ (للتفصيل انظر: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٢، ص ٤٣ وانظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٣٣٣).

[التوضيح]

(فصل)

هَذَا الْفَصْلُ فِي أَنَّ الْكَفَّارَ هَلْ يُخَاطَبُونَ بِالشَّرَائِعِ أَمْ لَا، {وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي أَصُولِ الْإِمَامِ فَخَرِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -}، وَلَمَّا كَانَ مَهْمَا تَقْلُتُهُ مِنْ أَصُولِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ.

[التلويح]

[فَصْلُ الْكَفَّارِ هَلْ يُخَاطَبُونَ بِالشَّرَائِعِ أَمْ لَا]

{قَوْلُهُ فَصْلٌ} فِي أَنَّ الْكَفَّارَ هَلْ يُخَاطَبُونَ بِالشَّرَائِعِ أَمْ لَا، {وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي آخِرِ أَصُولِ فَخَرِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -} فِي بَيَانِ الْأَهْلِيَّةِ حَيْثُ قَالَ: الْكَافِرُ أَهْلُ أَحْكَامٍ لَا يُرَادُ بِهَا رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ أَهْلَ لَادَائِهَا فَكَانَ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ لَهُ وَعَلَيْهِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِثَوَابِ الْآخِرَةِ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ شَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَكَانَ الْخِطَابُ بِهَا مَوْضُوعًا عَنْهُ عِنْدَنَا، وَكَرَّمَهُ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَمَّا كَانَ أَهْلًا لِأَدَائِهِ وَوُجُوبِ حُكْمِهِ، وَلَمْ يُجْعَلْ مُخَاطَبًا بِالشَّرَائِعِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ رَأْسَ أَسْبَابِ أَهْلِيَّةِ أَحْكَامِ نَعِيمِ الْآخِرَةِ {فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا مُقْتَضًى}، {وَقِيلَ إِنَّ تَرْجَمَةَ الْفَصْلِ} بِمَا ذَكَرَ خَطَأً، فَإِنَّ الصَّلَاةَ غَيْرَ صَحِيحَةٍ مِنَ الْكَافِرِ، وَهُوَ مِنْهَا فَكَيْفَ يَكُونُ مُخَاطَبًا بِهَا؟

[الحاشية]

قوله: {هو مذكور في آخر أصول فخر الإسلام} - رحمه الله تعالى -، طعن في قول المصنف: {وهو غير مذكور}، انتهى. وقد يجاب عنه: بأن مراد المصنف عدم الذكر منفصلا كما في أصول شمس الأئمة لا عدم الذكر مطلقا. قوله: {فلم يصح أن يجعل شرطا [مقتضى]}^١، فإن ما يثبت بطريق الاقتضاء لا يجوز أن يكون أصلا لما اقتضاه لما سيأتي من أن السيد لو قال لعبده: تزوج أربعا، [لا]^٢ يثبت الحرية اقتضاء؛ لأن الحرية أصل لحل تزوج الأربعة. قوله: {وقيل أن ترجمة الفصل}، انتهى. أجيب عنه: بأن الإمام الشافعي^٣ - رحمه الله تعالى - والعراقيين من الحنفية ذهبوا إلى أن الكفار مخاطبون بالعبادة ومأمورون بأدائها، فصح الترجمة بما ذكر،

١ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٤، ص ٢٤٣).

٢ ظ: بداية لو ١٢٥٣

٣ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٤ وقد يستفاد رأي الشافعي - رحمه الله تعالى - مما جاء في الأم في باب: " حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذمي يسلم"، حيث قال فيه: ولو أهل ذمي أو كافر بحج، ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع، فجدد إحراما من الميقات أو دونه وأهراق دما لترك الميقات، أجزأت عنه من حجة الإسلام؛ لأنه لا يكون مفسدا في حال الشرك؛ لأنه كان غير محرم، فإن قال قائل: فإذا زعمت أنه كان في إحرامه غير محرم، أفكان الفرض عنه موضوعا. قيل: لا، بل كان عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل وبرسوله ويؤدي الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه، غير أن السنة تدل وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم استأنف الفرائض من يوم أسلم، ولم يؤمر بإعادة ما فرط فيه في الشرك منها، وأن الإسلام يهدم ما قبله إذا أسلم ثم استقام، فلما كان إنما يستأنف الأعمال ولا يكون عاملا عملا يكتب له (لا بعد الإسلام كان ما كان غير مكتوب له من إحرامه ليس إحراما)، (انظر: الشافعي، الأم، ج ٢، ١٢٦ و انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٢، ص ١٢٦).

[التلويح]

{بَلْ التَّرْجِمَةُ} الصَّحِيحَةُ أَنَّ الْكُفَّارَ هَلْ يُخَاطَبُونَ بِالتَّوَصُّلِ إِلَى فُرُوعِ الْإِيمَانِ، {وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ تَرْجِمَتَهُ} هُوَ أَنَّ حَصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ لِصِحَّةِ الشَّيْءِ كَالْإِيمَانِ لِصِحَّةِ الْعِبَادَاتِ وَالطَّهَارَةِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَهَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي التَّكْلِيفِ بِوُجُوبِ أَدَائِهِ أَمْ لَا، ثُمَّ صَوَّرُوا الْمَسْأَلَةَ فِي جُزْئِيٍّ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ، وَهُوَ تَكْلِيفُ الْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ تَسْهِيلًا لِلْمُنَظَرَةِ.

[الحاشية]

غايته أن الخلاف فيه مبني على خلاف آخر وهو أنه: [هل يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط لذلك الفعل؟] ^١ وبالجمله عدم صحة الصلاة عن الكافر [وهو كافر] ^٢ لا يقتضي [عدم وجوب الأداء عليه بأن أسلم ثم يؤدي] ^٣، وعلى تقدير التسليم فالخطأ لازم على من يقول به لا على من ينقل قوله، وبحث فيه. قوله: {بل الترجمة}، انتهى. قيل: يرد عليه ما يرد على [الأول] ^٤ فإن من لا يخاطب بفروع الإيمان كيف يخاطب [بالتوصل إليها] ^٥. قوله: {وقد يقال: إن ترجمته}، انتهى. فيه بحث؛ لأن ظاهر هذه الترجمة تشعر بأن [كلية] ^٦ المسألة باقية على الخلاف، وليس كذلك بالإجماع، إذ لا خلاف في أن مثل الجنب والمحدث

١ تكليف الكافر بالفروع هي مسألة فرعية فرضها الأصوليون لقاعدة وهي: حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في صحة التكليف أم لا؟ (انظر: الأسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٧٣)، والمعنى هنا: أنه هل يشترط الإسلام للتكليف بالعبادات ونحوها؟ أو أن الكفار يعتبرون مكلفين بها حتى ولو لم يدخلوا في الإسلام؟ (انظر: ابن قدامي، روضة الناظر، ج ١، ص ١٦٠)، فمن قال بأنه ليس بشرط في صحة التكليف ذهب إلى القول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وهو مذهب أكثر الشافعية وظاهر مذهب مالك - رحمه الله تعالى -، وأصح الروايتين عن أحمد - رحمه الله تعالى -، وكذلك مذهب العراقيين من الحنفية، ومن قال بأنه شرط لصحة التكليف ذهب إلى القول بأن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، وهو المختار عند عامة الحنفية عدا العراقيين، وهناك مذاهب أخر هذه أشهرها، ولكل مذهب من هذه المذاهب أدلته، وعليها مناقشات كثيرة تراجع في مظانها، ولعل كتاب الإبهاج من أفضل الكتب التي بسطت القول في هذه المسألة لا سيما في بيان سبب الخلاف، (انظر: ابن السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ج ١، ص ١٧٧؛ وانظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٢، ص ١٢٦؛ وانظر: الأسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٧٣؛ وانظر: ابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية، ج ١، ص ٧٧؛ وانظر: الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، حققه: عبد الله التركي، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص ٢٠٦؛ وانظر: السيناوي، الأصل الجامع، ج ١، ص ٤٠؛ وانظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ج ١، ص ٣٣؛ وانظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٤، ص ٢٤٣).

٢ سقطت من ظ، والصواب إثباتها في المتن.

٣ بل السبب في أنه "لا يجب عليه أداء ما فاتته قبل الإسلام هو قوله صلى الله عليه وسلم: "الإسلام يجب ما قبله" (انظر: الأسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٧٥).

٤ يقصد بالأول: ترجمة الفصل بـ "الكفار هل يخاطبون بالشرائع أم لا؟ أما ما ورد عليه فهو: أن الكافر لما كان ملهيا عن الصلاة فكيف يكون مخاطبا بها؟

٥ ب ١: بداية لو ١١٨٨.

٦ أورد تعليق كتب بجانب السطر في إحدى النسخ الغير معتمدة وهي الحجرية، يتضمن إيرادا آخر على هذه الترجمة وترجيح عدم صحتها، ونصه كالتالي: [بل يرد عليه ما لا يرد على الأول وهو: أن التوصل إلى فروع الإيمان لا بد أن يكون بالإيمان، فكيف يقال: أنهم لا يخاطبون بالإيمان؟ حتى يترجم بأنهم هل يخاطبون أم لا؟] (انظر: الحجرية، لو ١٦٨)، وترى الباحثة صحة هذا الإيراد، فيترجم الفصل: الكفار هل يخاطبون بالتوصل إلى فروع الإيمان أم لا؟ فمن قال: بأنهم لا يخاطبون بالتوصل إلى الفروع، كأنه قال: الكفار لا يخاطبون بالإيمان؛ لأن التوصل إلى الفروع لا بد أن يكون بالإيمان؛ فظهر بهذا صحة هذا الإيراد - والله تعالى أعلم -.

٧ في ظ: [محلية]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(ذَكَرَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْكَافَرَ يُخَاطَبُونَ بِالْإِيمَانِ، وَالْعُقُوبَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ، وَبِالْعِبَادَاتِ فِي حَقِّ الْمُوَاخَذَةِ فِي الْآخِرَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (مَا سَلَكْتُكُمْ فِي سَفَرٍ) [المائدة: ٤٢] الْآيَةُ اعْلَمْ أَنَّ الْكَافَرَ مُخَاطَبُونَ بِالثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا إجماعًا أَمَّا بِالْعِبَادَاتِ فَهُمْ مُخَاطَبُونَ بِهَا فِي حَقِّ الْمُوَاخَذَةِ فِي الْآخِرَةِ اتِّفَاقًا أَيْضًا

[التلويح]

(قَوْلُهُ {فِي حَقِّ الْمُوَاخَذَةِ فِي الْآخِرَةِ}) مُتَعَلِّقٌ بِالْعِبَادَاتِ خَاصَّةً، وَمَعْنَاهُ اللَّهُمَّ يُوَاخَذُونَ بِتَرْكِ الْعِشْيَاءِ {لِأَنَّ مُوجِبَ الْأَمْرِ اعْتِقَادُ الزُّوْمِ وَالْأَدَاءِ}، وَأَمَّا فِي حَقِّ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الدُّنْيَا فَمَذْهَبُ الْعَرِافِيِّينَ أَنَّ الْخِطَابَ يَتَنَاوَلُهُمْ وَأَنَّ الْأَدَاءَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعِنْدَ عَائِمَةِ مَشَايِخِ دِيَارِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ اللَّهُمَّ لَا يُخَاطَبُونَ بِأَدَاءِ {مَا يَحْتَمِلُ السَّقُوطُ} وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ وَالْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ وَفَضْلُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ جَوَازِ الْأَدَاءِ خَالَ الْكُفْرَ وَلَا فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا تَطْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي اللَّهِمَّ هَلْ يُعَاقَبُونَ فِي الْآخِرَةِ بِتَرْكِ الْعِبَادَاتِ زِيَادَةً عَلَى عِقُوبَةِ الْكُفْرِ كَمَا يُعَاقَبُونَ بِتَرْكِ الْإِعْتِقَادِ كَذَا ذِكْرُهُ فِي الْمِيزَانِ، وَهُوَ الْمُؤَافِقُ لِمَا ذَكَرَ فِي أَصُولِ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ أَنَّ تَكْلِيفَهُمْ بِالْفُرُوعِ إِنَّمَا هُوَ لِتَعْلِيلِهِمْ بِتَرْكِهَا كَمَا يُعَذِّبُونَ بِتَرْكِ الْأَصُولِ فَطَهَّرَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ هُوَ الْوُجُوبُ فِي حَقِّ الْمُوَاخَذَةِ عَلَى تَرْكِ الْأَعْمَالِ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْمُوَاخَذَةِ بِتَرْكِ اعْتِقَادِ الْوُجُوبِ.

[الحاشية]

مأمور بالصلاة، على أن هذا على تقدير صحته آيل إلى [...]¹ ما ذكره المصنف، فلا وجه لقبول هذا ورد ذلك. قوله: {في حق المواخذة في الآخرة}، قيل: من قال بعدم الخطاب {في حق وجوب الأداء، كيف يقول بالمواخذة في الآخرة؟ أجيب: بأن أصل الوجوب ثابت}² في حق الكافر إذ هو بالقدرة الممكنة التي ثبتت بسلامة الأسباب والآلات، {فهو إذن}³ كمديون لم يطالب دينه حتى مات لا يسقط عند الدين، كذا هذا فيواخذ به في الآخرة، فإن قيل: ما سبب مواخذة الكافر بأصل الوجوب دون المسلم، قيل: لا شك [...]⁴ أن [المواخذة]⁵ في حكم الآخرة متعلقة بوجوب الأداء، لكن الكافر جعل نفسه باختيار الكفر مخرجاً عن أهلية المطالبة، فإن الكفر من [العوارض المكتسبة]⁶، بخلاف المسلم فإن الذي أوجب عليه الحق هو الذي [أخرجه]⁷ عن أهلية المطالبة، فسقطت من جهة صاحب الحق فلا يواخذ بما في الآخرة، فليفهم هذا الفرق. قوله: {لأن موجب الأمر اعتقاد الزُّوْمِ والأداء}، قيل: هذا إنما يصح إذا ورد في حق الكافر بالعبادات، وليس

١ زاد في ظ: [أل لا]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٢ في ظ كتبت بجانب السطر.

٣ ب ٢: بداية لو ١٠٣ ب.

٤ زاد في ب ٢: [إن مواخذة الكافر بأصل الوجوب دون المسلم قيل لا شك إلى في]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٥ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٦ (للتفصيل في مسألة العوارض المكتسبة انظر: التفاتاني، التلويح شرح التوضيح، ج ٢، ص ٣٥٨؛ وانظر:

البخاري، كشف الأسرار، ج ٤، ص ٣٣٠).

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

كذلك، [والأول] ^١ اختلف في كونهم مخاطبين بها، وأجيب: بأنه يكفي للخلاف فيه [ورود] ^٢ الأوامر [المطلقة] ^٣ كقوله تعالى: [ولله على الناس حج البيت] ^٤، فإنه أمر معنوي وإن كان في صورة [الإخبار] ^٥، فحقيقة [...] ^٦ الخلاف أنهم يدخلون تحت هذه الأوامر أم لا . قوله: {ما يحتمل السقوط}، كالصلاة والصوم فإنهما يحتملان السقوط بعذر كالإكراه، وأما الإيمان فلا يحتمل السقوط أصلاً فيخاطبون بأدائه، وقال قوم: هم مكلفون بالنواهي لأنهم أليق بالعقوبات الزاجرة دون الأوامر .

١ في ب ١: [وإنما]، والصواب ما أثبتته.

٢ في ب ٢: [ورد]، والصواب ما أثبتته.

٣ ظ: بداية لو ٢٥٣ ب.

٤ [آل عمران: آية ٩٧].

٥ في ب ٢: [الاختيار]، والصواب ما أثبتته؛ ويعتبر الإخبار بأن الفعل على الناس عامة أو على طائفة منهم خاصة، كقوله تعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً}، أسلوباً من أساليب القرآن في طلب الفعل كإسلوب صريح الأمر، (للتفصيل انظر: القطان، مناع بن خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، ط ٥، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج ١، ص ٦١).

٦ زاد في ب ٢: [الحال]، وهذه زيادة غير صحيحة.

[التوضيح]

لِقَوْلِهِ تَعَالَى (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ) [المذثر: ٤٢] (قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ) [المذثر: ٤٣] (وَلَمْ نَكُ لَطْعَمِ الْمُسْكِينِ) [المذثر: ٤٤] وَأَمَّا فِي حَقِّ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الدُّنْيَا فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْمَثَرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ (أَمَّا فِي حَقِّ وَجُوبِ الْأَدَاءِ) فَكَذَا عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ مَشَائِخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ لَا يُؤَاخَذُونَ عَلَى تَرْكِهَا، وَلَئِنْ الْكُفْرَ لَا يَصْلُحُ مُخَفَّفًا، وَلَا يَصْرُ كَوَلِّهَا غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا مَعَ الْكُفْرِ. (جَوَابُ إِشْكَالٍ وَهُوَ أَنَّ الْعِبَادَاتِ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مُعْتَدًّا بِهَا مَعَ الْكُفْرِ لَا يَكُونُ فِي وَجُوبِ الْأَدَاءِ فَالِدَةً فَاجَابَ بِأَنَّ هَذَا لَا يَصْرُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ الْإِيمَانِ كَالْجُنْبِ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِشَرْطِ الطَّهَارَةِ لَا عِنْدَ مَشَائِخِ دِيَارِنَا) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ فَكَذَا عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ

[التلويح]

(قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ) [المذثر: ٤٢] (قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ) [المذثر: ٤٣] (وَلَمْ نَكُ لَطْعَمِ الْمُسْكِينِ) [المذثر: ٤٤] أَوْزَدَ الْآيَةَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِالْعِبَادَاتِ فِي حَقِّ الْمُؤَاخَذَةِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى مَا هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَقَدْ بُهِّنَاكَ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ الْوِفَاقِ لَيْسَ هُوَ الْمُؤَاخَذَةُ فِي الْآخِرَةِ عَلَى تَرْكِ الْأَعْمَالِ بَلْ عَلَى تَرْكِ اعْتِقَادِ الْوُجُوبِ، {فَالْآيَةُ تَمَسُّكَ} لِلْقَائِلِينَ بِالْوُجُوبِ فِي حَقِّ الْمُؤَاخَذَةِ عَلَى تَرْكِ الْأَعْمَالِ أَيْضًا، وَلِذَا أَجَابَ عَنْهُ الْقَرِيبِيُّ الثَّانِي بِأَنَّ الْمُرَادَ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُعْتَقِدِينَ فَرَضِيَةَ الصَّلَاةِ فَيَكُونُ الْعَذَابُ عَلَى تَرْكِ الْإِعْتِقَادِ {وَرَدُّ بِاللَّهِ مَجَازٌ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ}، فَإِنْ قِيلَ لَا حُجَّةَ فِي الْآيَةِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونُوا كَاذِبِينَ فِي إِضَافَةِ الْعَذَابِ إِلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى تَكْذِيبُهُمْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) [الأنعام: ٢٣] وَ (مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ) [النحل: ٢٨] وَنَحْوِ ذَلِكَ، {أَوْ يَكُونُ الْإِخْتَارُ عَنِ الْمُتَكَذِّبِينَ} الَّذِينَ تَرَكُوا الصَّلَاةَ خَالٍ رَدِّهِمْ قُلْنَا: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَصْدِيقُهُمْ فِيمَا قَالُوا وَتَحْذِيرُ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ كَانَ كَذِبًا لَمَا كَانَ فِي الْآيَةِ فَالِدَةٌ، {وَتَرْكُ التَّكْذِيبِ} إِمَّا يَحْسُنُ إِذَا كَانَ الْعَقْلُ مُسْتَقْبِلًا بِكَذِبِهِ كَمَا فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ، وَهَاهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَالْمُجْرِمُونَ عَامٌّ لَا مُخَصَّصٌ لَهُ بِالْمُتَكَذِّبِينَ.

[الحاشية]

قوله: {فَالْآيَةُ تَمَسُّكَ}، انتهى. العبارة في عامة النسخ بالفاء ولا يخفى أن الظاهر أن الواو، فليتأمل. قوله: {وردُّ} بأنه مجاز فلا يثبت إلا بدليل، قيل: قد نقله شمس الأئمة^١ عن أئمة التفسير^٢ وكفى بهم حجة. قوله: {كما في قوله تعالى: [والله ربنا ما كنا مشركين]}^٣، الظاهر أن التمثيل لترك التكذيب [لا لنفسه]^٤ بقرينة قوله في

١ شمس الأئمة هو: محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، أبو بكر: قاض، من كبار الحنفية، مجتهد، من أهل سرخس (في خراسان)، توفي سنة ٤٨٣ هـ. أشهر كتبه "المبسوط"، وأصول السرخسي، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٣١٥)، وحيثما ذكر حسن جلبي شمس الأئمة فيقصد به الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -.

٢ قال النسفي في تفسير قوله تعالى: [قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ]: أي لم نعتقد فرضيتها، (انظر: النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، حققه: يوسف بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ج ٣، ص ٥٦٨)، وقال القرطبي: [لم نك من المصلين]، أي: المؤمنين الذين يصلون، (انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، حققه: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ج ١٩، ص ٨٧)، (ولمراجعة نص الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٧٤).

٣ [الأنعام: آية ٢٣].

٤ في عامة النسخ: [لا لنفسه]، والصواب ما أثبتته، حيث إن قصد الشارح هو: ترك تكذيب المشركين في قوله تعالى: [والله ربنا ما كنا مشركين]، (إنما هو لنفسه، أي: لمعرفة أنه كذب بنفسه لا بشيء آخر).

الجواب: {وترك التكذيب إنما يحسن إذا كان العقل [مستقلاً] ^١ بكذبه كما في الآيات المذكورة}، فيه بحث ^٢؛
لأنهم كذبوا بقوله تعالى بعد هذه الآية : [انظر كيف ^٣ كذبوا على أنفسهم] ^٤. قوله: {أو يكون الإخبار عن
المرتدين}، فيكون معنى الآية: لم يبق [كاثنين] ^٥ من المصلين ^٦.

-
- ١ في ب ٢: [مشتغلاً]، والصواب ما أثبتته.
٢ أي أن ما أورده الشارح من الآيات في معرض التمثيل على ترك التكذيب لنفسه، فيه بحث.
٣ ب ١: بداية لو ١٨٨ ب.
٤ [الأنعام: آية ٢٤].
٥ في ظ: [كالاثنين]، والكلمة غير واضحة في ب ١ و ب ٢، لذلك استعنت على ضبط الكلمة بالنسخة الحجرية
وهي نسخة غير معتمدة.
٦ وقد أشار إلى هذا المعنى أبو الحسين البصري - رحمه الله تعالى - ، ونصه كالتالي: "لم نك من المصلين"،
يجوز أن يكون إخباراً عن قوم ارتدوا بعد إسلامهم، ولم يكونوا قد صلوا في حال إسلامهم؛ لأن قوله تعالى: "لم
نك من المصلين" ليس يفيد أنهم لم يصلوا في جميع الزمان الماضي، ألا ترى أن من صلى فيما مضى، والجواب:
أن قوله تعالى "لم نك من المصلين"، هو جواب عن المجرمين المذكورين في قوله عز وجل: "يتساءلون عن
المجرمين"، وذلك عام في المجرمين المرتدين وغير المرتدين، على أن قوله تعالى: "قالوا لم نك من المصلين"،
إما أن يفيد أنهم لم يصلوا في جميع الزمان الماضي، أو في زمان غير معين، ولا يفيد زماناً معيناً، كما أن قولنا:
فلان عوقب لأنه لم يحج، إنما يدل على وجوب الحج في زمان غير معين، ومن يحمل الآية على المرتد يحملها
على وجوب الصلاة في زمان معين، (للتفصيل انظر: أبا الحسين البصري، محمد بن علي الطيب، المعتمد في
أصول الفقه، حققه: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣، ج ١، ص ٢٧٥).

[التوضيح]

(قوله - عليه السلام - «أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، فإن هم أجابوك فأعلمهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات» الحديث) يفهم منه أن فرضية الصلوات الخمس مختصة بتقدير الإجابة فعلى تقديم عدم الإجابة لا تفرض أما عند القائلين بأن التعليق بالشرط يدل على نفى الحكم عند عدم الشرط فظاهر، وأما عندنا فلعدم الدليل على الفرضية لا أله دليل على عدم الفرضية على ما مر في فصل مفهوم المخالفة.

[التلويح]

(قوله وأما عندنا فلعدم الدليل على الفرضية) ممتنع، فإن العمومات الواردة في حق فرضية الصلاة دليل عليها، مع أن المعلق بالشرط هو الأمر بالإعلام {لا نفس الفرضية}.

[الحاشية]

قوله: {وهو ممنوع، فإن العمومات الواردة}، انتهى. [قيل: العمومات الواردة] ^١ في [...] ^٢ فرضية الصلاة - مثلا - واردة في فرضيتها على المؤمنين دون الكفار، وإلا لم يقع خلاف ^٣، وبالجمله الكلام في أن [تلك] ^٤ العمومات هل هي متناولة للكفار [أم لا] ^٥. قوله: {لا نفس الفرضية}، فيه بحث وهو: أن الفرضية إذا كانت ثابتة [قبل] ^٦ الشرط وهو الإجابة ^٧ ينبغي أن يثبت الإعلام ^٨ أيضا قبله ^٩ لئلا يلزم تكليف الغافل، فلا معنى [لتعقيبه] ^{١٠} للإجابة ^{١١}، وبالجمله ^{١٢} عدم الإعلام على تقدير عدم الإجابة يستلزم عدم الفرضية، لأن إعلام الفرض فرض [النبي] ^{١٣} - عليه الصلاة والسلام -.

١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٢ زاد في ب ٢: [حق]، وكلاهما صواب.

٣ في ظ: [فريضة]، والصواب ما أثبتته.

٤ لعل صاحب الحاشية لا يوافق الشارح على ما ذهب إليه من أن عمومات النصوص الواردة في فرضية الصلاة دليل على فرضيتها على الكفار، موجهها رأيه بأن وقوع الخلاف في تناولها للكفار دليل على أنها واردة في حق المؤمنين دون الكافرين.

٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٦ سقطت من ظ ومن ب ٢، والأصوب إثباتها.

٧ في ب ٢: [قيل]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على الشرط.

٨ والمراد الإجابة الواردة في الحديث: "إن هم أجابوك"

٩ والمراد هنا الإعلام الوارد في الحديث: "فأعلمهم".

١٠ في ب ١: [فيه]، والصواب ما أثبتته؛ والمراد: قبل الشرط، وهو الإجابة.

١١ في ظ و ب ٢: [لتعقيبه]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على الإعلام.

١٢ أي إن القول بأن المعلق بشرط الإجابة هو الأمر بالإعلام لا نفس الفرضية، يلزم عنه حصول تكليف الغافل، وذلك؛ لأنه قول بثبوت الفرضية قبل الإجابة والذي قد يثبت به الفرض على من لم يخلم (الغافل)، ولئلا يلزم تكليف الغافل لا بد من ثبوت الإعلام قبل الإجابة، وعليه لا معنى من تعقيب الإعلام للإجابة في الحديث على تفسيركم هذا؛ في ظ كتبت بجانب السطر.

١٣ بدأ بتوجيه استدلالهم بالحديث.

١٤ في ظ و ب ١: [للنبي]، والصواب ما أثبتته.

(وَلَا تَأْمُرُ بِالْعِبَادَةِ لِنَيْلِ الثَّوَابِ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَلَئِنْ أَمَرْتُ بِالْعِبَادَةِ لِنَيْلِ الثَّوَابِ) أَجِيبَ بِأَنَّهُ لِنَيْلِ الثَّوَابِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِيمَانِ بِهِ وَلَا سِتِّخَاقِ الْعِقَابِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّوَكُّلِ فَالْكَفَرُ إِنْ تَوَصَّلُوا إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ {بِتَحْصِيلِ شَرَائِطِهِ فَالثَّوَابُ} وَإِلَّا فَالْعِقَابُ وَعَدَمُ الْأَهْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ تَحْصِيلِ الشَّرْطِ أَغْنَى الْإِيمَانَ، {وَأَيْضًا مَنْقُوضٌ بِالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ}، فَإِنَّهُ أَيْضًا لِنَيْلِ الثَّوَابِ، فَإِنْ قِيلَ الْإِيمَانُ رَأْسُ الطَّاعَاتِ وَأَسَاسُ الْعِبَادَاتِ {فَكَيْفَ يَثْبُتُ شَرْطًا} وَتَبَعًا لَوْجُوبِ الْفُرُوعِ أَلَا يُرَى أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ تَزَوَّجْ أَرَبَعًا لَمْ يَثْبُتِ الْحُرِّيَّةُ بِذَلِكَ؟ قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ {بَلْ يَثْبُتُ وَجُوبُ الْإِيمَانِ} بِالْأَوَامِرِ

[الحاشية]

قوله: {بتحصيل شرائطه فالثواب}، فيه بحث؛ لأن الخطاب الذي هو سبب وجوب الأداء إنما يتوجه [عليهم]^١ حينئذ عند عدم إمكان وقوع الأداء، لما عرفت من أن [...] ^٢ الأداء [إذا لم يتصل بجزء من الوقت انتقلت السببية إلى الجزء الأخير الذي يتضيق عن الأداء]^٣، خلافا لزفر - رحمه الله تعالى - ، وهم حينئذ ليسوا بقادرين على تحصيل شرائطه، فكيف يقال أنه يثاب إن حصل الشرائط؟ ومعلوم أنه لا وجه للفرض الخفض، والجواب: أنه إذا ضاق الوقت بحيث لا يسع فيه إلا الفرض يطالب بالأداء إجماعا، حتى لو أخر عنه يأثم، لكن السببية لا تنتقل من ذلك الجزء عند زفر إلى ما بعده من الأجزاء، إذ لو انتقلت والواجب لا يسع فيه لأدى إلى التكليف بما لا يطاق، ونحن [نقول]^٤ بالانتقال ؛ لأن المطلوب تحقق الوجوب في الذمة فيلزم^٥ القضاء لا الأداء فلا يؤدي إلى ما ذكر. قوله: {وأيضاً منقوض بالأمر بالإيمان}، قال الفاضل الشریف: أجيب عن هذا النقص بأن الإيمان ضد الكفر فلا يجتمعان، وإذا جاء الحق وزهق الباطل، فيصير أهلا لنيل الثواب بذهاب الكفر، بخلاف العبادة [فإنها ليست منافية للكفر]^٦، [فلا يصير الكافر أهلا لنيل الثواب بمجرد حصول العبادة]^٧ [ما لم يترك الكفر]^٨. قوله: {فكيف يثبت شرطا}، أي: كيف يثبت وجوبه شرطا، [ليطابق]^٩ قوله في الجواب: {بل يثبت وجوب الإيمان}.

١ في ظ: [عليه]، والصواب ما أثبتته.

٢ زاد في ب ٢: [أداء]، وهي زيادة غير صحيحة.

٣ ب ٢: بداية لو ١٠٤.

٤ في ظ كتبت بجانب السطر وطمس جزء كبير من العبارة .

٥ ظ: بداية لو ١٢٥٤

٦ في ظ و ب ٢: [ليلزم]، والصواب ما أثبتته.

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٨ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٩ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

١٠ في ظ: [التطابق]، وفي ب ٢: [التطابق]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

وَلَيْسَ فِي سَقُوطِ الْعِبَادَةِ عَنْهُمْ تَخْفِيفٌ بَلْ تَغْلِيزٌ، وَنَظِيرُهُ أَنَّ الطَّيِّبَ لَا يَأْمُرُ الْعَلِيلَ بِشُرْبِ الدَّوَاءِ عِنْدَ الْيَأْسِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ فَكَذَا هَاهُنَا، وَقَدْ ذَكَرَ أَيُّ الْإِمَامِ شَمْسُ الْأَثِمَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -

[التلويح]

الْمُسْتَقْلَّةُ الْوَارِدَةُ فِيهِ {لَا آلهُ يَثْبُتُ فِي ضَمَنِ الْأَمْرِ بِالْفُرُوعِ}. (قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي سَقُوطِ الْعِبَادَةِ عَنْهُمْ تَخْفِيفٌ) جَوَابٌ عَنِ التَّمَسُّكِ الثَّانِي لِلْفَرِيقِ الْأَوَّلِ يَعْنِي أَنَّ سَقُوطَ الْخَطَابِ بِالْأَدَاءِ عَنِ الْكَفَّارِ لَيْسَ لِلتَّخْفِيفِ {بَلْ} لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْعُقُوبَةِ {بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ أَهْلِيَةِ ثَوَابِ الْعِبَادَةِ، {رَأْمًا الْجَوَابِ} عَنْ تَمَسُّكِهِمُ الْأَوَّلِ فَهُوَ أَنَّ الْمُؤَاخَذَةَ لَا تَسْتَلِزُّمُ الْخَطَابِ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فِي الدُّنْيَا {أَوْ لَا نَسْلَمُ} الْمُؤَاخَذَةُ عَلَى تَرْكِ الْعِبَادَةِ {بَلْ} هُوَ عَيْنُ التَّرَاعِ، وَالْمَا الْمُؤَاخَذَةُ عَلَى تَرْكِ اعْتِقَادِ الْوُجُوبِ عَلَى مَا مَرَّ.

[الحاشية]

قوله: {لَا أَنَّهُ يَثْبُتُ فِي ضَمَنِ الْأَمْرِ بِالْفُرُوعِ}، قال الفاضل الشريفي: فيكون ثبوت الوجوب [بالعبارة] ^١ لا بالاقتضاء، [ولا يخفى أن هذا لا ينفي الاقتضاء، بل الحق أن يقال: يثبت الوجوب بالعبارة والاقتضاء] ^٢ ولا فساد، [نعم] ^٣ لو لم تكن العبارة لزوم الخدور، انتهى. [ويمكن أن يقال] ^٤: معنى كلام الشارح: لا [نسلم] ^٥ أنه ثبت في ضمن الأمر بالفروع فقط، بل يثبت استقلالاً أيضاً، فيؤول جواب الشارح إلى ما قاله الشريفي ^٦. قوله: {بَلْ} لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْعُقُوبَةِ}، قال الفاضل الشريفي: لا يخفى أن استحقاقهم [العقاب] ^٧ بترك الأداء أقوى وأبلغ من إخراجهم عن أهلية نيل الثواب، وتمثيل المصنف بالمريض غير مستقيم؛ لأن [أسوأ] ^٨ حال المريض إذ يموت، فترك المداواة في حقه [تغليظ] ^٩ ليس فوقه شيء، وأما الكفر فلا تنافي لمراتب عذابه. قوله: {وَأَمَّا الْجَوَابُ}، قال الفاضل الشريفي: هذا الجواب ليس بصحيح، إذ ليس المراد بالواجب إلا ما يؤخذ على تركه، فالمؤاخذه [ملزومة] ^{١٠} للوجوب، وقوله في الجواب الثاني: [بَلْ هُوَ عَيْنُ التَّرَاعِ] يتأدى على فساد هذا الجواب، بل الجواب هو الثاني ^{١١}، انتهى. وقوله في الجواب

١ جاءت في جميع النسخ بصيغة: [العبادة]، ووردت على هذا النحو في كافة الفقرة وقمت بتصحيحها دون أن أشير إلى ذلك.

٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

٣ في ب ١: [يعم]، وفي ب ٢: [تعمم]، والصواب ما أثبتته.

٤ تلحظ الباحثة منهجاً لحسن جلبي - رحمه الله تعالى - قد أكثر منه في حاشيته، وهو: الاعتذار للطرف الذي في كلامه ما يرد عليه، ولعل ما ذكر هنا مثال على ذلك.

٥ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

٦ (التفصيل في انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٢، ص ٨٨؛ والنظر: أمير بادشاه، تيسير التحرير، ج ٢، ص ١٤٩).

٧ في ظ كتبت بجانب السطر، و سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٨ ب ١: بداية لـ ١٨٩.

٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١٠ في ظ كتبت بجانب السطر، و سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

١١ أي فيكون الجواب هو قول الشارح: "لا نسلم المؤاخذه على ترك العبادة".

١٢ ترى الباحثة صحة ما ذهب إليه الفاضل الشريفي؛ في ظ كتبت بجانب السطر.

الثاني بناءً على أن [العبارة]^١ في قوله: {أو لا نسلم} أو العاطفة، فحينئذ يكون [مآل هذا]^٢ الجواب منع بطلان [التالي]^٣، كما أن مآل الجواب الأول منع الملازمة^٤، [ووقع في بعض النسخ بدل أو [إذ]^٥ [التعليلية]^٦ [٧]، ولا يخفى ما فيه من الركائكة؛ لأن أول الكلام صريح في منع الاستلزام، والتعليل المذكور لا يصلح تعليلاً له^٨. قوله: {أو لا نسلم المؤاخذة على ترك العبادة}، قيل: لا وجه لهذا المنع لدلالة ظاهر [الآية الكريمة]^٩ على ذلك، وهذا يندفع الحصر المستفاد من قوله: {وإنما المؤاخذة}، على أنه مخالف لقوله سابقاً: {والآية تمسك القائلين بالوجوب في حق المؤاخذة على ترك الأعمال أيضاً}.

-
- ١ في ظ و ب ٢: [العبادة]، والصواب ما أثبتته.
 - ٢ في ب ٢: [ما لهذا]، والصواب ما أثبتته.
 - ٣ ويقصد بالتالي: المؤاخذة على ترك العبادة.
 - ٤ ويقصد الملازمة بين المؤاخذة وخطاب وجوب الأداء.
 - ٥ في ظ: [إذ]، وفي ب ٢: [أو]، والصواب ما أثبتته.
 - ٦ في ب ٢: [التعليل]، والصواب ما أثبتته.
 - ٧ فيكون تقدير الكلام في هذه النسخ: إذ لا نسلم المؤاخذة على ترك العبادة.
 - ٨ تميل الباحثة إلى ترجيح أو العاطفة على إذ التعليلية، لما ذكره الشارح من عدم صلاحية التعليل المذكور لأن يكون تعليلاً.
 - ٩ والآية قوله تعالى: "ما سلحكم في سقر، قالوا لم نك من المصلين، ولم نك نطعم المسكين" [المدثر: آية ٤٢-٤٤].

[التوضيح]

(أَنْ عُلَمَاءَ لَا لَمْ يَنْصُورُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَكِنْ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اسْتَدَلُّوا مِنْ مَسَائِلِهِمْ عَلَى هَذَا، وَعَلَى الْخِلَافِ بَيِّنُهُمْ وَبَيِّنَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَاسْتَدَلَّ الْبَعْضُ بِأَنَّ الْمُرْتَدَّ إِذَا أَسْلَمَ لَا يَلْزُمُهُ قَضَاءُ صَلَاةِ الرُّدَّةِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -) فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِالصَّلَاةِ عِنْدَكَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مُخَاطَبٌ بِهَا.

(وَالْبَعْضُ بِأَنَّهُ إِذَا صَلَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ وَالْوَقْتُ بَاقٍ فَعَلَيْهِ الْأَدَاءُ خِلَافًا لَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ يَنْعَدُّمُ بِالرُّدَّةِ، وَصِحَّةُ مَا مَضَى كَالَّتِ بِنَاءً عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْخِطَابِ فَإِذَا عَلِمَ الْخِطَابُ غُدْمَ صِحَّةِ مَا مَضَى (فَيُطْلُ ذَلِكَ الْأَدَاءُ إِذَا أَسْلَمَ فِي الْوَقْتِ، وَجَبَ الْبَدَاءُ، وَعِنْدَهُ الْخِطَابُ بَاقٍ فَلَا يَنْطَلُ الْأَدَاءُ، وَالْبَعْضُ فَرَعُوهُ عَلَى أَنَّ الشَّرَائِعَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ عِنْدَكَ خِلَافًا لَهُ، {وَهُمْ يُخَاطَبُونَ بِالْإِيمَانِ فَقَطْ}) فَلَا يُخَاطَبُونَ بِالشَّرَائِعِ عِنْدَكَ، لِأَنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْإِيمَانِ، وَيُخَاطَبُونَ عِنْدَهُ لِكَوْلِهَا مِنَ الْإِيمَانِ عِنْدَهُ.

(وَالْكُلُّ ضَعِيفٌ) فَاحْتِجَّ عَلَى ضَعْفِ الِاسْتِدْلَالِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ {لَاكُلُّهُ إِلَّا مَا يَسْقُطُ الْقَضَاءُ عِنْدَكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} [الأنفال: ٣٨]} فَسَقُطَ الْقَضَاءُ عِنْدَكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُخَاطَبًا لَكِنْ سَقَطَ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنْ يَنْتَهُوا} [الأنفال: ٣٨] الْآيَةُ، وَاحْتِجَّ عَلَى ضَعْفِ الِاسْتِدْلَالِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ {وَلَا أَنْ الْمُؤَدَّى إِلَّا مَا بَطَلَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ} [المائدة: ٥]} فَإِذَا أَسْلَمَ فِي الْوَقْتِ يَجِبُ لَا مَحَالَةَ) أَيُّ إِذَا حَبِطَ الْعَمَلُ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَالْوَقْتُ بَاقٍ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا، وَاحْتِجَّ عَلَى ضَعْفِ التَّفْرِيعِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ.

(وَلِأَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ لِلْعُقُوبَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ عِنْدَكَ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَعَ الْإِيمَانِ) {لِقَوْلِهِمْ إِنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِالْإِيمَانِ فَقَطْ} مَمْنُوعٌ، ثُمَّ لَمَّا أَبْطَلَ الِاسْتِدْلَالَاتِ الْمَذْكُورَةَ قَالَ {وَالِاسْتِدْلَالُ الصَّحِيحُ عَلَى مَذْهَبِنَا أَنَّ مَنْ لَدَرَ بِصَوْمٍ شَهْرٍ، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ} فَعُلِمَ أَنَّ الرُّدَّةَ تُبْطَلُ وَجُوبُ أَدَاءِ الْعِبَادَاتِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَصِحَّةُ مَا مَضَى كَالَّتِ بِنَاءً عَلَى الْخِطَابِ) ضَعِيفٌ إِذَا الصَّحَّةُ إِذَا بُتِنَى عَلَى وَرُودِ الْخِطَابِ وَتَعَلُّقِهِ لَا عَلَى بَقَاءِ تَعَلُّقِهِ كَيْفَ وَالْأَدَاءُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَّا مَا هُوَ {لِسُقُوطِ تَعَلُّقِ الْخِطَابِ فِي حَقِّ الْمُؤَدَّى}.

(قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ} [المائدة: ٥] الْآيَةُ، هُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَبِمَتٍ وَهُوَ كَافِرٌ} [البقرة: ٢١٧] الْآيَةُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ حَمَلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

(قَوْلُهُ عِنْدَكَ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَلَهُمْ لَا يُخَاطَبُونَ بِالْعُقُوبَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ {بَلْ هُوَ لِتَحْقِيقِ أَنَّ الْخِلَافَ} لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى الْخِلَافِ فِي كَوْنِ الْعِبَادَاتِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(قَوْلُهُ وَالِاسْتِدْلَالُ الصَّحِيحُ) لَا يُقَالُ إِلَّا خَرَجَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} [الأنفال: ٣٨]؛ {لَاكُلُّ لِقَوْلِهِ هَذَا فِي السَّيِّئَاتِ}، وَلَدَرَ الصُّومِ مِنَ الْحَسَنَاتِ، {وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الثَّدْرَ} مِنَ الْأَعْمَالِ فَيُطْلُ بِالرُّدَّةِ.

قوله: {للسقوط تعلق الخطاب في حق المؤدي}، انتهى. أي: أداء المصلي للصلاة مثلاً إنما هو لأجل أن يسقط عنه تعلق الخطاب، فلا يكون سقوطه منافياً لصحة الأداء عنده، ولا يكون الخطاب باقياً بعد الأداء في الصلاة المذكورة. [قول المصنف: {فقولهم إنهم مخاطبون بالإيمان فقط ممنوع}، هذا إنما يرد إذا كان مراد القائل بـ{وهم مخاطبون بالإيمان فقط}، أنهم غير مخاطبين بما سواه مطلقاً، وليس كذلك، بل معناه أنهم غير مخاطبين بالعبادات مطلقاً؛ لأن المراد بالشرائع ههنا هو العبادات لا غير^١. قوله: {بل هو لتحقيق أن الخلاف}، انتهى. فيه نظر؛ لأن هذا التحقيق لا يتوقف على ذكر عندنا، وكان الأولى عدم ذكره، [لإيهامه]^٢ تحقق الخلاف فيما ذكر جرياً على العادة في مثله. [...]^٣ قوله: {لأننا نقول هذا في السيئات}، قيل: هذا الجواب غير مرضي؛ لأن القضاء يسقط عن المرتد بهذه الآية، والقضاء نفسه ليس [بسيئة]^٤، وإن كان في تأخير الأداء عن الوقت إثم، فالجواب الصحيح: أنه ليس بما [...]^٥ سلف؛ لأن الشهر باق والصوم ممكن فليس سقوطه عنه إلا بارتفاع [الوجوب عنه بالردة]^٦، فإذا رفع الكفر الطارئ ما وجب ما وجب قبله فلا أن يرفع وجوب [أداء]^٧ ما لم يجب عليه أولى. قوله: {وقد يقال إن النذر}، انتهى. قيل والجواب أن الباطل من حيث هو عمل مقدر هو ثواب نية الخير والتكلم به فلا يلزم سقوط المنذور عنه، وأيضاً إحباط الردة من حيث إنه عمل مقدر لمنافاتها العمل فكيف يتوجه الخطاب به معها؟ توضيحه: أن الآية لما دلت على أنهم غير مخاطبين بقوله تعالى: [وليوفوا لذرهم]^٨ دلت على عدم الخطاب لسائر الشرائع إذ لا قائل بالفصل وبذلك يجاب عنه أنه لا يلزم من عدم الخطاب بالردة عدمه بالكفر الأصلي، ويمكن أن يجاب بمنع أن دلالة الآية الكريمة أعني قوله تعالى: [فقد حبط عمله]^٩ على عدم المخاطبة بإيجاب النذر بل على المخاطبة بإحباطه

١ سقطت من ب ٢ في هذا الموقع، وذكرت في هامش رقم ٣ من هذه الصفحة، والصواب أن يكون موقعها كما أثبتته في المتن.

٢ في ب ٢: [أنها فيه]، والصواب ما أثبتته.

٣ زاد في ب ٢: [قول المصنف: {فقولهم إنهم مخاطبون بالإيمان فقط ممنوع}، هذا إنما يرد إذا كان مراد القائل بـ{وهم مخاطبون بالإيمان فقط}، أنهم غير مخاطبين بما سواه مطلقاً، وليس كذلك، بل معناه أنهم غير مخاطبين بالعبادات مطلقاً؛ لأن المراد بالشرائع ههنا هو العبادات لا غير]، وهذه زيادة في غير محلها.

٤ في جميع النسخ: [سببية]، والصواب ما أثبتته.

٥ زاد في ب ٢: [يتعلق]، وهذه زيادة غير صحيحة.

٦ في ب ١: [الجواب عنه بالزيادة]، والصواب ما أثبتته.

٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

٨ [الحج: آية ٢٩].

٩ [المائدة: آية ٥].

[التوضيح]

(فصل) والنهي إما عن الحسيات كالزُّلَا وشرب الخمر المراد بالحسيات ما لها وجود حسي فقط، والمراد بالشرعيات ما لها وجود شرعي مع الوجود الحسي كالبيع، فإن له وجوداً حسياً، فإن الإيجاب والقبول موجودان حسيًا، ومع هذا الوجود الحسي له وجود شرعي، فإن الشرع يحكم بأن الإيجاب والقبول الموجودين حسيًا يرتبطان ارتباطاً حكماً فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري أثرًا له فذلك المعنى هو البيع حتى إذا وجد الإيجاب، والقبول في غير المحل لا يعتبر الشرع بيعاً، وإذا وجد مع الخيار يحكم الشرع بوجود البيع بلا ترتب الملك عليه فيثبت الوجود الشرعي.

[العلويح]

[فصل] النهي إما عن الحسيات وإما عن الشرعيات

(قوله فصل) النهي {هو قول القائل} لا تفعل استغناءً أو طلب ترك الفعل {أو طلب كف} عن الفعل استغناءً، والخلاف في أنه حقيقة في التحريم أو الكراهة أو فيهما اشتراكاً لفظياً أو معنوياً كما سبق في الأمر، ثم النهي المتعلق بأفعال المكلفين دون اعتقادهم إما أن يكون نهياً عن فعل حسي أو شرعي، وكل منهما إما أن يكون مطلقاً أو مع قرينة دالة على أن القبح لغينه أو لغيره فالمتصوّد بيان حكم المطلق، وفسر الشرعي بما يتوقف تحقُّقه على الشرعي والحسي بخلافه، واعتراض عليه بأن مثل الصلاة والزكاة والبيع وغير ذلك يتحقق من المكلف من غير توقف على الشرع، وأجيب بأن المستغني عن الشرع هو نفس الفعل، وأما مع وصف كونه عبادة أو عقد مخصوصاً يتوقف على شرائط، وترتب عليه أحكام فلا يتحقق بدون الشرع، وزد بأن المتوقف على الشرع حينئذ هو وصف كونه عبادة وكحو ذلك ففي الحسيات أيضاً وصف كون الزكاة أو الشرب مفسدة لا يتحقق إلا بالشرب، ففسره المصنف بما يكون له مع تحقُّقه الحسي تحقُّق شرعي بأركان وشرائط مخصوصة اعتبرها الشارع بحيث لو التفت بغضها لم يجعله الشارع ذلك الفعل ولم يحكم بتحقيقه كالصلاة بلا طهارة والبيع الوارد على ما ليس بمحل، وإن وجد الفعل الحسي من الحركات والسكنات والإيجاب والقبول، وقد يقال إن الفعل إن كان موضوعاً في الشرع لحكم مطلوب شرعي وإلا فحسي.

[الحاشية]

قوله: {هو قول القائل}، يحتمل أن يكون القول على المعنى المصدرى، وأن يكون بمعنى [المقول]^١ كما سبق في الأمر^٢، هذه المعاني هي المعاني الاصطلاحية للنهي، وأما معناه اللغوي [فهو]^٣: المنع، ومنه [النهيّة]^٤ [للعقل]^٥. قوله: {أو طلب كف}، انتهى. إشارة إلى أن المطلوب بالنهي طلب الكف عن الفعل لا عدم الفعل؛ لأنه [مستمر]^٦ [من] الأزل، فلا يكون مقدوراً للمخاطب، فكيف يتصور طلبه منه؟ وقيل: بل هو عدم

^١ في ب ٢: [القول]، والصواب ما أثبتته.

^٢ (انظر: التفنيزاني، التلويح، ج ١، ص ٢٨٨).

^٣ ظ: بداية لو ٢٥٥.

^٤ في ظ ٢: [وقية]، والصواب ما أثبتته.

^٥ والنهيّة: العقل، بالضم، سميت بذلك؛ لأنها تنهى عن القبيح، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٤٦).

^٦ في ظ ٢: [للفعل]، والصواب ما أثبتته.

^٧ في ظ أثبتت في النص: [مسمى]، وكتب فوقها: [مستمر]، والصواب ما أثبتته.

الفعل كما هو الظاهر، والعدم وإن لم يكن [مقدورا باعتبار] ^٢ [تحصيله] ^٣ مقدورا باعتبار [بقائه] [على ما كان] ^٤ بأن لا يشتغل [بالفعل] ^٥، وباعتبار إزالته عما كان [عليه] ^٦ بأن يشتغل به ويزيل استمرار عدمه، ثم المراد من الكف في تعريف النهي: الكف الصيغي، فلا يرد كف عن الزنا منعاً، وقد سبق التفصيل في باب الأمر فليستنبط منه أحوال النهي . قوله: {بما يتوقف تحققه على الشرعي، والحسي بخلافه} قال في فصول البدائع: [الحسيات وهي: ما لا يتوقف تحققه على الشرع، وعلامته صحة الإطلاق اللغوي عليه على أنه حقيقة، والشرعيات ما زيد [في] ^٧ حقيقته وأركانه أشياء شرعا كانت غير معتبرة لغة] ^٨، وبه يتضح الفرق بين مثيل [القتل] ^٩ والصلاة ^{١٠}.

^١ في ب ١: [أن لا]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ب ١: [تحصيل]، والصواب ما أثبتته.

^٣ كررت في ب ٢.

^٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٥ في ظ: [بالفعل]، والصواب ما أثبتته.

^٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٧ ب ٢: بداية لو ١٠٥.

^٨ ونص الفناري - رحمه الله تعالى - كالتالي:

الحسيات وهي ما لا يتوقف تحققه على ورود الشرع، كالقتل وشرب الخمر والزنا، وعلامته صحة الإطلاق اللغوي عليه على أنه حقيقة يقتضي القبح لعينه إلا بدليل نحو: {وَلَا تَقْرَبُواهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ} [البقرة: ٢٢٢]، فإن النهي للأذى، ولذا يثبت به الحل للزوج الأول، والنهيب وتكميل المهر وإحصان الرجم، ولا يبطل به إحصان القذف، وإن كان عن الشرعيات كالصلاة والبيع والنكاح والإجارة ونحوها مما زيد في حقيقته أشياء شرعا كانت غير معتبرة لغة، (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٤١).

^٩ هذه الكلمة من تقدير الباحث، إذ هي في ظ، وفي ب ٢: [القتل]، وفي ب ١: [النقل].

^{١٠} وبيان هذا الفرق في اسم الصلاة فإنها للدعاء حقيقة، (انظر: الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ١٧٨)، وهي مجاز للعبادة المشروعة بأركانها، سميت به؛ لأنها شرعت للذكر، قال تعالى: "واقم الصلاة لذكري"، وفي الدعاء ذكر، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ١٩٠)، بخلاف القتل فإن لفظه حقيقة بأنه: فعل يحصل به زهوق الروح، (انظر: الجرجاني، التعريفات، ج ١، ص ١٧٢). فالقتل والزنا وشرب الخمر وأمثالها لا يتوقف تحققها ومعرفتها على الشرع؛ لأنها كانت معلومة قبل الشرع عند أهل الملل أجمع، فأما الصلاة فلم يكن كونها قرية وعبادة على هذه الهيئة معلوماً قبل الشرع، وكذا الصوم والبيع وأشباههما، ولا يقال: هذه الأفعال تعرف حساً كشرب الخمر والقتل، فإننا إذا رأينا من يصلي أو يبيع علمنا حساً أنه فعل ذلك كما علمنا القتل وشرب الخمر؛ لأننا نقول نحن نسلم أن هذه الأفعال من حيث كونها فعلاً يعرف بالحس، فأما من حيث كونها صلاة وعقداً حتى كانت سبب ثواب وسبب ملك فلا يعرف إلا بالشرع، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٥٧).

[التوضيح]

(يَقْتَضِي الْقُبْحُ لِعَيْنِهِ اتِّفَاقًا إِلَّا بِدَلِيلٍ أَنَّ التَّهْيَ لِقُبْحٍ غَيْرِهِ فَهُوَ إِنْ كَانَ وَصْفًا فَكَالْأَوَّلِ لَا إِنْ كَانَ مُجَاوِرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى [وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ] [البقرة: ٢٢٢] وَأَمَّا عَنِ الشَّرْعِيَّاتِ كَالصَّوْمِ وَالتَّبَعِ فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ كَالْأَوَّلِ، وَعِنْدَنَا يَقْتَضِي الْقُبْحُ لِعَيْنِهِ فَيَصِحُّ وَيُشْرَعُ بِأَصْلِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَنَّ التَّهْيَ لِلْقُبْحِ لِعَيْنِهِ، ثُمَّ إِنْ الْقُبْحُ لِعَيْنِهِ بَاطِلٌ اتِّفَاقًا اعْلَمْ أَنَّ التَّهْيَ يَقْتَضِي الْقُبْحَ، وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا لَفْظَ الْإِقْتِضَاءِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا يَنْهَى عَنِ الشَّيْءِ لِقُبْحِهِ لَا أَنَّ التَّهْيَ يُنْبِئُ الْقُبْحَ، فَإِنْ كَانَ التَّهْيَ عَنِ الْحِسِّيَّاتِ يَقْتَضِي الْقُبْحَ لِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُنْهَى عَنْهُ قَبِيحًا لَا غَيْرُهُ فَقُبْحُ عَيْنِ الْمُنْهَى عَنْهُ إِمَّا لِقُبْحِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ أَوْ بَعْضِ أَجْزَائِهِ، فَالْقُبْحُ لِبَعْضِ أَجْزَائِهِ دَاخِلٌ فِي الْقُبْحِ لِعَيْنِهِ، فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا لِعَيْنِهِ لَا يُصْرَفُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ عَنْهُ لِعَيْنِهِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَبِيحًا لِعَيْنِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ وَصْفًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَبِيحِ لِعَيْنِهِ، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ حَرَامٌ لِعَيْنِهِ، وَهَذَا حَرَامٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ مُجَاوِرًا لَا يُلْحَقُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى [وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ] [البقرة: ٢٢٢] ذَلِكَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ عَنِ الْقُرْبَانِ لِلْمُجَاوِرِ، وَهُوَ الْأَذَى حَتَّى إِنْ قَرَّبَهَا وَوُجِدَ الْعُلُوقُ يُنْبِئُ التَّسَبُّ اتِّفَاقًا، وَإِنْ كَانَ التَّهْيَ عَنِ الشَّرْعِيَّاتِ فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ كَالْأَوَّلِ أَيْ يَقْتَضِي الْقُبْحَ لِعَيْنِهِ إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ لِلْقُبْحِ لِعَيْنِهِ، {وَعِنْدَنَا يَقْتَضِي الْقُبْحُ لِعَيْنِهِ، وَالصَّحَّةُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ بِأَصْلِهِ إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ لِلْقُبْحِ لِعَيْنِهِ}، ثُمَّ كُلُّ مَا هُوَ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ بَاطِلٌ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا لِلشَّرْعِيَّاتِ تَطْيِيرَ الصَّوْمِ وَالتَّبَعِ لِيُعْلَمَ أَنَّ لِقُبْحِهِ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بَيْنَ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَهُوَ يَقُولُ لَا صِحَّةَ لَهَا أَيْ لِلشَّرْعِيَّاتِ (شَرْعًا إِلَّا وَأَنْ تَكُونَ مَشْرُوعَةً، وَلَا تَكُونَ مَشْرُوعَةً مَعَ لَهْيِ الشَّرْعِ عَنْهَا إِذْ أَذَلَّى دَرَجَاتِ الْمَشْرُوعِيَّةِ الْإِبَاحَةِ، وَقَدْ تَفَتَّ، وَلِأَنَّ التَّهْيَ يَقْتَضِي الْقُبْحَ وَهُوَ يُتَافَى الْمَشْرُوعِيَّةِ) اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا، وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي أَمْرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَنَّ التَّهْيَ عَنِ الشَّرْعِيَّاتِ بِمَا قَرِينَةُ أَصْلًا يَقْتَضِي الْقُبْحَ لِعَيْنِهِ عِنْدَهُ، وَقَالِدُهُ أَنْ يَكُونَ التَّصْرُفُ بَاطِلًا، وَعِنْدَنَا يَقْتَضِي الْقُبْحُ لِعَيْنِهِ وَالصَّحَّةُ بِأَصْلِهِ، وَلِأَنَّهُمَا أَكْلُهُ إِذَا وَجِدَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ بِسَبَبِ الْقُبْحِ لِعَيْنِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْغَيْرُ وَصْفًا، لِأَنَّهُ بَاطِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَعِنْدَنَا يَكُونُ صَحِيحًا بِأَصْلِهِ لَا بِوَصْفِهِ وَلِسَمِيهِ قَاسِدًا، وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَسَيَجِيءُ هَذَا الْخِلَافُ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَالدَّلِيلَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي الْمَتْنِ يَدُلُّانِ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي الْخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كَوْنُ التَّصْرُفِ بَاطِلًا.

[التلويع]

(قَوْلُهُ يَقْتَضِي الْقُبْحُ لِعَيْنِهِ) {أَشَارَ بِلَفْظِ الْإِقْتِضَاءِ إِلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَارِئٌ مُتَقَدِّمٌ} بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ قَبِيحًا فَيَنْهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا أَنَّ التَّهْيَ يُوجِبُ قُبْحَهُ كَمَا هُوَ رَأْيُ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّهْيَ عَنِ الْفِعْلِ الْحِسِّيِّ يُحْمَلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْقُبْحِ لِعَيْنِهِ {أَيْ لِدَاوَاهِ أَوْ لِجُزْئِهِ}،

قوله: {أي لذاته أو لجزئه}، في هذا التفسير بحث يستفاد مما ذكره [القائاني]^١، حيث قال: واعلم أنهم لا يعنون بقولهم: أنه قبيح لعينه، أن ذلك الفعل قبيح من حيث ذاته، لما عرفت أن حسن الفعل وقبحه لجهات يقع عليها، بل المراد منه: أن عين الفعل الذي أضيف إليه النهي قبيح، وإن كان ذلك المعنى زائداً على ذاته، [كالكفر]^٢ و[الظلم]^٣ والعيب فإن عينها قبيحة باعتبار [كفران]^٤ النعمة ووضع الشيء في غير محله وخلوه عن [الفائدة]^٥، فإن قلت: لما لم ينفك المعنى [القبيح]^٦ من حيث هو [مقبح]^٧ عن الفعل، أعطي حكم الذات، فقليل: المقبح الناشئ منه قبيح ذاتي، قلت: [لو سلم صحته]^٨ فحينئذ لا حاجة إلى قوله: أو لجزئه.

^١ قد تكرر ذكر هذا العالم كثيراً في الحاشية، وقد جاء ذكر اسمه في جميع النسخ وفي جميع الحاشية بلفظ: "القائاني"، وبالبحث تبين أن اسمه: "القائاني"، ولم يكن من بينها ما ذكره صاحب الحاشية، أما عن ترجمته، فهو: منصور بن أحمد بن يزيد الخوارزمي القائاني، الحنفي (أبو محمد) فقيه، أصولي، توفي بمكة سنة ٧٧٥ هـ، (انظر: كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، "مكتبة المثنى و دار إحياء التراث العربي"، بيروت، ج ١٣، ص ١٠). من آثاره: شرح المغني للخازني في أصول الفقه، والكتاب محقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٨ هـ، وتوجد منه نسخة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام بالرياض،

^٢ في ب ٢: [كالكفر]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ب ١: [المسلم]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ١: [كفراً]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ظ كتبت بجانب السطر: [القاعدة]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ب ٢: [المقبح].

^٧ في ب ١: [قبيح].

^٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

[العلويح]

بِوَاسِطَةِ الْقَرِينَةِ يُحْمَلُ عَلَى الْقَبِيحِ لِغَيْرِهِ فَلِذَلِكَ الْغَيْرِ إِنْ كَانَ وَصْفًا، قَانِمًا بِالْمُنْهَيِّ عَنْهُ فَهُوَ {بِمَنْوَلَةِ الْقَبِيحِ لِعَيْنِهِ}، وَإِنْ كَانَ مُجَاوِرًا مُتَّفَعًا عَنْهُ فَلَا، وَاتَّهَى عَنِ الْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ يُحْمَلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْقَبِيحِ لِغَيْرِهِ بِوَاسِطَةِ الْقَرِينَةِ عَلَى الْقَبِيحِ لِعَيْنِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِالْعَكْسِ، وَتَمَرَّةُ ذَلِكَ أَلَّهُ هَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ أَمْ لَا فَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّارِعَ وَضَعَ بَعْضَ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِ لِأَحْكَامٍ مَقْصُودَةٍ كَالصَّوْمِ لِلثَّوَابِ وَالتَّبَعِ لِلْمَلِكِ، وَقَدْ لَهَى عَنْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَهَلْ بَقِيَ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ ذَلِكَ الْوَضْعُ الشَّرْعِيُّ حَتَّى يَكُونَ الصَّوْمُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ مَنَاطًا لِلثَّوَابِ، وَالتَّبَعُ الْفَاسِدُ سَبَبًا لِلْمَلِكِ أَوْ ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْوَضْعُ فِيهَا فَمَنْ حَكَمَ بِارْتِفَاعِ الْوَضْعِ جَعَلَ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ قَبِيحًا لِعَيْنِهِ وَمَنْ لَا فَلَا {لِلتَّنَافِي الْوَضْعِ الشَّرْعِيِّ وَالْقَبِيحِ الدَّائِي}.

[الحاشية]

قوله: {بِمَنْوَلَةِ الْقَبِيحِ لِعَيْنِهِ}، في أنه لا يترتب عليه الأحكام، وهذا في الحسيات، بخلاف النهي في الشرعيات فإن [القبيح] ^١ [فيها] ^٢ إذا كان [...] ^٣ لوصف لازم لا يلحق به [القبيح] ^٤ لعينه، بل يترتب عليه الأحكام، وأما [القبيح] ^٥ مجاور ليرتب عليه الأحكام فيها، لكنه حرام في [الأولى] ^٦ مكروه في الثانية . قوله: {للتنافي [الوضع] ^٧ الشرعي والقبيح الدائمي}، لا يخفى أن التنافي إنما هو [...] ^٨ بين القبيح والوضع الشرعي [...] ^٩ [للحسن] ^{١٠} لا مطلقا، فكأنه أراد ذلك، أو بنى [الكلام] ^{١١} على أن الوضع الشرعي بحكم مقصود [يستلزم] ^{١٢} الحسن.

^١ في ب ١: [القبيح]، والصواب ما أثبتته.

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ زاد في ب ١: [منها]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^٤ في ب ١: [القبيح]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١: [القبيح]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ظ و ب ٢: [الأولى]، والصواب ما أثبتته؛ ويقصد بالأولى: القبيح لوصف لازم في الشرعيات، ويقصد بالثانية: القبيح لمجاور في الشرعيات.

^٧ لو ١٩٠.

^٨ زاد في ب ١: [المذهب] وهذه زيادة غير صحيحة.

^٩ زاد في ب ١: [والقبيح]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^{١٠} في ظ: [للحسن]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} ظ: بداية لو ٢٥٥ ب.

^{١٢} في ب ١: [يوجب]، والأصوب ما أثبتته.

[التلويح]

ثُمَّ الْفِعْلُ الشَّرْعِيُّ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ إِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ قُبْحَهُ لِعَيْنِهِ قَبَاطِلٌ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَغَيْرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ مُجَاوِرًا فَهُوَ صَحِيحٌ مَكْرُورٌ، وَإِنْ كَانَ وَصَفًا فَفَاسِدٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَبَاطِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ قُبْحَهُ لِعَيْنِهِ أَوْ لَغَيْرِهِ قَبَاطِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَتَّى لَا يَتَرْتَبَ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَصِحُّ بِأَصْلِهِ {لَكِنْ لَا يَفْسُدُ بِوَصْفِهِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ} عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَوْصِفَهُ.

[الحاشية]

قوله: {لكن لا يفسد بوصفه لعدم الدليل}، فيه بحث، إذ يلزم على تقدير انتفاء الفساد بالوصف [تحقق الصحة]^١ بحسبه حيث لا واسطة، فيكون الفعل المذكور صحيحاً بأصله ووصفه، فلا معنى للنهي، مع أن الكلام في الفعل الشرعي المنهي عنه، فالصواب أن يقال: لكنه [يفسد]^٢ بوضعه لعدم الدليل على أن القبح لعينه، وهو الموافق لقول المصنف: {وعندنا يقتضي القبح لغيره والصحة والمشروعية بأصله، إلا إذا دل الدليل على أن النهي للقبح لعينه}، فليتأمل.

^١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
^٢ في ب ٢: [بعمده]، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

(قُلْنَا حَقِيقَةُ التَّهْيِ تُوجِبُ كَوْنَ الْمُنْهَى عَنْهُ مُمَكَّنًا فَيُنَابِ بِالِامْتِنَاعِ عَنْهُ، وَيُعَاقَبُ بِفِعْلِهِ، وَالتَّهْيِ عَنْ الْمُسْتَحِيلِ عَيْتٌ) هَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْمَشْهُورُ لِأَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ التَّهْيِ عَنِ الشَّرْعِيَّاتِ يَقْتَضِي الصَّحَّةَ، وَقَدْ أَوْرَدَ الْخَصْمُ عَلَيْهِمْ أَنَّ إِمَّاكَانَ الْمُنْهَى عَنْهُ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ كَافٍ، وَلَا نُسَلِّمُ أَكْثَرُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُمَكَّنًا بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ فَأَجَبْتُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِي (فَإِمَّاكَالُهُ إِمَّا بِحَسَبِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ أَوْ اللَّغَوِيَّةِ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ لَا يُوجِبُ الْمَفْسَدَةَ الَّتِي لَهَا لِأَجْلِهَا حَتَّى لَوْ وَجِبَ يَكُونَ التَّهْيِ عَنِ الْحِسِّيَّاتِ، وَلَا نِزَاعٌ فِيهِ فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ) تَحْقِيقُهُ أَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ بَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ فَهَذَا أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَمْرٌ لَغَوِيٌّ مِنْ غَيْرِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَهُوَ قَوْلُهُمَا بَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ، وَهَذَا أَمْرٌ حِسِّيٌّ، وَالثَّانِي هَذَا الْقَوْلُ مَعَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ الْمَذْكُورِ، وَهَذَا هُوَ الْبَيْعُ الشَّرْعِيُّ، فَإِنْ كَانَ التَّهْيِ عَنِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ يَكُونُ التَّهْيِ عَنِ الْحِسِّيَّاتِ، وَحِينَئِذٍ إِنْ كَانَتْ الْمَفْسَدَةُ الَّتِي لَهَا لِأَجْلِهَا فِي نَفْسِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْقَوْلُ فَلَا نِزَاعَ فِي كَوْنِهِ بَاطِلًا لَكِنَّ الْوَاقِعَ لَيْسَ هَذَا الْقِسْمُ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ لَيْسَتْ فِي نَفْسِ هَذَا الْقَوْلِ، وَهُوَ بَعْتُ هَذَا الدِّرْهَمِ بِدِرْهَمَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَفْسَدَةُ فِي غَيْرِ هَذَا الْقَوْلِ الْحِسِّيِّ لَا يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ قَبِيحًا لَعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ} [البقرة: ٢٢٢] وَإِنْ كَانَ التَّهْيِ عَنِ الْأَمْرِ الثَّانِي، يَجِبُ إِمَّاكَالُهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يَكُونُ التَّهْيِ لِلْفُحْشِ لِدَاهَةِ أَوْ لِحُزْنِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنَافِي إِمَّاكَانَ رُجُودِهِ شَرْعًا فَيَكُونُ لَفُحْشٍ أَمْرٌ خَارِجِيٌّ، وَأَيْضًا إِذَا اجْتَمَعَ الْمَوْضُوعُ لَهُ لُغَةً، وَشَرْعًا لَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَهُ الشَّرْعِيِّ فَيَجِبُ الْإِمَّاكَانُ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنْ قِيلَ التَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ مَقْلًا لَيْسَ إِلَّا عَنْ التَّصَرُّفِ الْحِسِّيِّ فَأَمَّا الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ فَلَا قُدْرَةَ لِلْعَبْدِ عَلَيْهِ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّهْيِ عَنْهُ قُلْنَا الشَّارِعُ قَدْ وَضَعَ اللَّفْظَ لِلْإِشَاءِ الْبَيْعِ بِمَعْنَى أَكْثَرُ كَلَّمَا وَجَدَ هَذَا اللَّفْظُ مِنَ الْأَهْلِ مَضَافًا إِلَى الْمَحَلِّ يُوْجَدُ الْإِشَاءُ الْبَيْعِ الشَّرْعِيِّ قَطْعًا فَالْقُدْرَةُ حَاصِلَةٌ عَلَى الْإِشَاءِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ بِأَنْ يَتَكَلَّمَ بِاللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ لَهُ مَضَافًا إِلَى الْمَحَلِّ الصَّالِحِ لَهُ، فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ مَقْدُورًا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُيًا عَنْهُ، ثُمَّ يَتَّبِعُهُ هَذَا التَّهْيِ يَكُونُ التَّكَلُّمُ بِاللَّفْظِ مِنْهُيًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَكَلَّمَ بِهِ يَثْبُتُ بِهِ مَا هُوَ الْمُنْهَى عَنْهُ وَهُوَ الْإِشَاءُ فَإِذَا تَكَلَّمَ بِهِ ثَبَتَ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ، وَهُوَ الْإِشَاءُ الشَّرْعِيَّةُ، وَلِظَهْرِ الطَّلَاقِ فِي حَالَةِ الْخِيضِ

[التلويح]

(قَوْلُهُ قُلْنَا: حَقِيقَةُ التَّهْيِ) أَصْلُ هَذَا الدَّلِيلِ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي بَابِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَغَوِيٌّ لَا يَقَعُ أَنْ يَبْقَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَهُي عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ» أَنَّهَُا عَمَّا يَتَكُونُ أَوْ عَمَّا لَا يَتَكُونُ، وَالتَّهْيِ عَمَّا لَا يَتَكُونُ لَغَوِيٌّ إِذْ لَا يُقَالُ لِلْأَعْمَى لَا تُبْصِرُ وَلِلْأَعْمَى لَا تَطْرُقُ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ {بِحَيْثُ لَوْ أَقْدَمَ عَلَيْهِ لَوُجِدَ} حَتَّى يَكُونَ الْعَبْدُ مُبْتَلَى بَيْنَ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى الْفِعْلِ فَيُعَاقَبُ بِإِقْدَامِهِ وَبَيْنَ أَنْ يَكْفَ عَنْ الْفِعْلِ فَيُنَابِ بِالِامْتِنَاعِ، بِخِلَافِ النَّسَخِ فَإِنَّهُ لَيَّانَ أَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَبْقَ {مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ} شَرْعًا كَالْوُجُوهِ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَحِلِّ الْأَخَوَاتِ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْنَفَى أَنَّ مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالْبَيْعِ فِي الْأَوَامِرِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الْمَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ دُونَ اللَّغَوِيَّةِ لِلْعُرْفِ الطَّارِئِ وَمَا وَجَدْنَا ذَلِكَ الْعُرْفَ فِي الثَّوَاهِي {فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْوَضْعِ مِنَ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ} كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تُنْكِحُوا مَا لَكُمْ آبَاؤُكُمْ} [النساء: ٢٢] وَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «ذَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَفْرَاتِكَ»، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى التَّهْيِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ إِمَّاكَانَ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ اللَّغَةِ كَافٍ فِي التَّهْيِ، وَلَا نُسَلِّمُ احْتِيَاجَهُ إِلَى إِمَّاكَانِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَجَوَابُهُ ظَاهِرٌ {وَهُوَ الْقَطْعُ}

بَانَ الْحَائِضُ إِنَّمَا لَهَيْتَ {عَمَّا سَمَاءُ الشَّرْعِ صَوْمًا وَصَلَاةً} لَا عَنْ نَفْسِ الْإِمْسَاكِ وَالِدُّعَاءِ وَالْمُصَنَّفُ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - فَصَّلَ الْكَلَامَ بَعْضَ التَّفْصِيلِ، وَخَارَلَ الرَّدُّ فِي الْبَيْعِ الَّذِي مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ الشَّرْعِيُّ،
[الحاشية]

قوله: {متصور الوجود}، أي: وقت الانتهاء عن الفعل وهو المستقبل، كما أن المعتبر في الأمر وجوب تصور الامتثال في المستقبل^١، ولهذا قال: {بحيث لو أقدم عليه لوجد}. قوله: {فبقي على أصل الوضع من المعاني اللغوية^٢}. قال الفاضل الشریف: فعلى هذا يلزم أن لا يجوز نكاح مزنية الأب نظرا إلى أن النهي محمول على المعاني اللغوية، وهو خلاف مذهبكم^٣، انتهى. يعني أن النكاح في اللغة: الوطء^٤، والإمام الغزالي من الشافعية فيلزم أن لا يجوز، انتهى^٥. ويرد أيضا على الغزالي - رحمه الله تعالى - : [أنه لو أمسك حمية أو عدم اشتهاه أو عدم طعام لا يكون مرتكبا للمنهي عنه]^٦ [...] بالاتفاق، مع تحقق الإمساك اللغوي، فعلم أن المنهي عنه هو الإمساك الشرعي كما ذكره الشارح، وأما ما يقال: لو كان المنهي عنه المعنى اللغوي فلا نهي إذن عن الصوم الشرعي [فبقي ثابتا]^٧، فليس بشيء؛ لأن الشرعي [يستلزم]^٨ اللغوي، والنهي [عن اللازم لحي]^٩ عن [الملزوم]^{١٠}. قوله: {وهو^{١١} القطع}، انتهى. قيل: وأيضاً الظاهر أن كل فعل منهى عنه إنما يعتبر إمكانه بالنظر إلى ما ينسب إليه حساً أو عقلاً أو شرعاً. قوله: {عما سماء الشرع صوماً وصلاةً}، قال الفاضل الشریف: يرد عليه: أن النهي عن الشرعيات يقتضي المشروعية، فينبغي أن تكون الصلاة مشروعة للحائض في هذه الأيام، ولم يقل به أحد، وقد يجاب عنه: بأن ذلك الاقتضاء فيما إذا لم يدل دليل على أن النهي عن الفعل الشرعي لقبحه

^١ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٦٧).

^٢ (انظر: الغزالي، المستصفى، ج ١، ص ٢٢٣).

^٣ (للتفصيل في مسألة نكاح مزنية الأب عند الشافعية، انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٩، ص ٢١٤-٢١٦).

^٤ النكاح: بالكسر في كلام العرب، الوطء في الأصل، وقيل: هو العقد له، وهو التزويج؛ لأنه سبب للوطء المباح. (انظر: الزبيدي، محمد عبد الرزاق، تاج العروس، دار الهداية، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٧، ص: ٤١٩٥ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٦٢٦)

^٥ لكن يمكن أن يجاب بأن النكاح في اللغة قد يكون بمعنى العقد كما سبق، فلا وجه لحمله في الآية على أحد المعنيين. إلا بدليل. وقد أشار إلى ذلك أيضاً صاحب الحاوي حيث قال: "النكاح في قوله تعالى: (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم النساء) هو حقيقة في العقد فجاز في الوطء ألا ترى إلى قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) (الأحزاب: ٤٩) وقوله تعالى: (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم) (النور ٣٢} يريد به العقد دون الوطء، ثم لو تناول الوطء مجازاً عندنا - أي الشافعية - وحقيقة عندهم - أي الحنفية - فجاز أن يكون محمولاً على حاله مخصوصاً في حرامه بدليل ما ذكرنا" (انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٩، ص ٢١٦).

^٦ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^٧ زاد في ب ٢: [رد أنه]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [فيلبغى ثانياً]، وفي ب ١: [فبقي ثانياً]، وفي ب ٢: [فيلبغى باتها]، والمراد أن الصوم الشرعي يبقى ثابتاً.

^٩ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، وهو كالتالي: لأنه لو أمسك حمية أو لعدم اشتهاه أو عدم طعام لا يكون مرتكبا للمنهي عنه بالاتفاق، مع تحقق الإمساك اللغوي، فعلم أنه ليس المراد إلا الصوم الشرعي؛ ولأن المنهي عنه لو كان الصوم اللغوي فلا نهي إذا عن الصوم الشرعي فبقي ثابتاً. (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٦٧).

^{١٠} في ب ١: [بمستلزم]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^{١٢} ويقصد باللازم: المعنى اللغوي، ويقصد بالملزوم: المعنى الشرعي.

^{١٣} ب ٢: بداية لو ١٥، أ ب.

لعينه أو لغيره، والصلاة في حال الحيض ليست [كذلك]^١، بل مما دل الدليل على أن قبحها لعينها؛ لأن [اشتراط]^٢ الطهارة عن الحيض وغيره في الصلاة مثلاً [...] ^٣ [ثبت بنص]^٤ على وفاق القياس^٥.

^١ ظ: بداية لو ٢٥٦.
^٢ في ب ١: [اشتطاره]، والصواب ما أثبتته.
^٣ زاد في ب ١: [لا]، وهذه زيادة غير صحيحة.
^٤ في ظ و ب ٢: [ثبت لنص]، وفي ب ١: [يثبت بنص]، والصواب ما أثبتته.
^٥ ويقصد أن الطهارة عن الحيض والنفاس - شرط لأداء الصلاة إنما ثبت "بالمسنة كما في صحيح البخاري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنساء: ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان دينها.
وأيضاً بالإجماع على وفق القياس لكونهما من الأنجاس أو الأحداث والطهارة منهما شرط لها". (انظر: أمير بادشاه، تيسير التحرير، ج ٢، ٢٨٠)

{وذكر صاحب القواطع} أن وجود الفعل المشروع بأمرين بفعل العبد ويطلق الشرع في النهي امتنع الإطلاق فلم يبق مشروعاً لكن تصور الفعل من العبد باق على حاله فيصح النهي بناءً عليه مثلاً أن العبد مأثور بالصوم وليس في وسعه إلا الإمساك مع النية في النهار، فأما صيرورته عبادة فإلى الشارع ففي يوم النحر كما زال إذن الشارع لم يبق صوماً مشروعاً مع بقاء تصور الفعل من العبد، {واعترض عليه} بأن النهي ورد عن مطلق الصوم فيحمل على حقيقته، والفعل المخصوص بدون اعتبار الشرع لا يسمى صوماً كالإمساك مع النية في الليل، {وجوابه} أنه لا حقيقة للصوم شرعاً إلا الإمساك من الفجر إلى المغرب مع النية، وهذا متصور من العبد، وقد نهاه الشارع عنه حتى صار يوم النحر بمنزلة الليل فلا يكون عبادة يترتب عليها الثواب، وحاصل الاستدلال وجهان: أحدهما أن النهي لو لم يدل على الصحة لكان المنهي عنه غير الشرعي أي غير المعتبر في الشرع، لأن الشرعي المعتبر هو الصحيح والبارئ باطل، لآلا تعلم قطعاً أن المنهي عنه في صوم يوم النحر وصلاة الأوقات المكروهة إنما هو الصوم، والصلاة الشرعيان لا الإمساك والدعاء، ولأنهما آله لو لم يكن صحيحاً لكان ممتنعاً فلا يمتنع عنه، لأن المنع عن الممتنع عبث.

[الحاشية]

وله: {وذكر صاحب القواطع} هو أبو المظفر السمعاني^١ من أصحاب الشافعي، وحاصل ما ذكره أن النهي راجع إلى الفعل المتصور حساً لا شرعاً، ولا يحتاج إلى {إمكانه}^٢ الشرعي^٣ كما ادعاه الحنفية. قوله: {واعترض عليه}، انتهى. حاصل الاعتراض: أنا لا نسلم أن فعل العبد بدون اعتبار الشارع إياه يسمى [بالاسم] الشرعي حقيقة، فإن الصوم مثلاً اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع، فبدون اعتبار الشرع [إياه]^٤ لا يسمى صوماً حقيقة، فكان صرف النهي إليه مجازاً لا حقيقة، والنهي ورد عن مطلق الصوم فيحمل على حقيقته إلا بدليل. قوله: {وجوابه أنه لا حقيقة}، انتهى. حاصل الجواب أن اعتبار الشرع لا مدخل له في حقيقة الفعل الشرعي كما زعمه المعارض، نعم له مدخل في كونه عبادة يترتب عليها الثواب، إذ لا حقيقة للصوم الشرعي مثلاً إلا الإمساك من الفجر إلى المغرب مع النية. قوله: {وحاصل الاستدلال}، أي: حاصل استدلال الحنفية.

^١ أبو المظفر السمعاني:

هو منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر: مفسر، من العلماء بالحديث. من أهل مرو، مولداً ووفاء. له مؤلفات عدة منها قواطع الأدلة في الأصول، (انظر: الأعلام، الزركلي، ج ٧، ص ٣٠٣).

^٢ ب: ١: بداية لو ١٩٠ ب.

^٣ (انظر: السمعاني، قواطع الأدلة، ج ١، ص ١٥٢).

^٤ في ظ: [باسم]، والصواب ما أثبت.

^٥ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

{وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ} أَنَّ الشَّرْعِيَّ {لَيْسَ مَعْنَاهُ الْمُعْتَبَرُ شَرْعًا} بَلْ مَا يُسَمِّيهِ الشَّارِعُ بِذَلِكَ الْأَسْمِ، وَهُوَ الصُّورَةُ الْمَعْنِيَّةُ، وَالْحَالَةُ الْمَخْصُوصَةُ صَحَّتْ أَمْ لَا لَقَوْلِ صَلَاةٍ صَحِيحَةٍ وَصَلَاةٍ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَصَلَاةُ الْمُجْتَنِبِ، وَصَلَاةُ الْخَالِصِ بَاطِلَةٌ، {وَعَنِ الثَّانِي} أَلَّا مُمْتَنِعٌ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا الْمُحَالُ مَنَعُ الْمُمْتَنِعِ بِغَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى كَالْحَاصِلِ يُمْتَنِعُ تَحْصِيلُهُ إِذَا كَانَ حَاصِلًا بِغَيْرِ هَذَا التَّحْصِيلِ.

وله: {والجواب عن الأول}، انتهى. حاصله بيان [اختلال]^١ نظم الدليل بأنه أخذ في بيان الملازمة الشرعية المعتبرة في [لغوي]^٢ اللازم الشرعي من غير قيد الاعتبار، [فاوهم]^٣ أن الشرعي هو المعتبر [شرعا، فبين]^٤ المجيب أن ليس كذلك، بل الشرعي أعم من المعتبر شرعا، وحينئذ إن أريد أنه [لو]^٥ لم يكن صحيحا لم يكن شرعيا أصلا فالملازمة ممنوعة، لأن الشرعي أعم من الصحيح، وإن أريد لم يكن شرعيا معتبرا فانقضاء اللازم ممنوع وهو ظاهر، قال في فصول البدائع: {والجواب عن الأول - يعني: عن الجواب الأول - والذي أورده^٦ هناك في صورة الرد على أصل الاستدلال: بأن الكلام في النهي عن الشرعي، فإن كان مجرد الصورة كان هو المعتبر في الثواب باجتنابه والعقاب بارتكابه، وليس [كذلك، فإن]^٧ الصورة بدون الشرائط كصورة الصلاة بدون النية والاستقبال وغيرهما، والبيع بدون المال عبث، وذلك؛ لأن مفسدة النهي في الإتيان بالجموع لا بمجرد الصورة، وإلا [لكان]^٨ كل أحد كل لحظة مثابا بترك صور المناهي اللا متناهية، وإن لم تتعدد أسبابها وشرائطها، بل ولم يخطر بالبال شيء منها، وليس كذلك إجماعا، ولا يلزم [الإثم]^٩ بالسجدة بدون الطهارة؛ لأنها حسية لا شرعية، وتسمية الباطلة بالصلاة مجازية، وكذا النهي عن النهي في: [دعي الصلاة]^{١٠}، [ولا تنكحوا ما نكح آبائكم]^{١١} {١٢}، انتهى. قوله: {ليس معناه المعتبر شرعا}. قيل: وإلا لزم أن يكون الوضوء وغيره من شرائط الصلاة داخل في مفهوم الصلاة؛ لأن الصلاة المعتبرة هي المقرونة بالشروط، وذلك باطل بالاتفاق على أنها شرائط الصلاة لا أركانها، وقد يمنع [اللزوم]^{١٣} بأن المعتبر هو المقيّد لا المجموع. قوله: {وعن الثاني}، قال الفاضل الشريفي: أجب عنه بأن هذا ينفي الاختيار ويعدم الابتلاء؛ لأنه إذا كان ممتنعا بهذا النهي لا يكون وجوده في المستقبل

^١ في ب ٢: [اصِلان]، والصواب ما أثبتته.

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ في ب ٢: [فأفهم]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ٢: [ساعا فعين]، والصواب ما أثبتته.

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٦ الجواب الأول في الوارد في قول الشارح: والجواب عن الأول أن الشرعي ليس معناه المعتبر شرعا ... ، والذي أورده أيضا الفناي، (انظر: الفناي، فصول البدائع، ج ٢، ص ٤٢).

^٧ سقطت من فصول البدائع.

^٨ ظ: بداية لو ٢٥٦ ب.

^٩ ب ٢: بداية لو ١٠٦ أ.

^{١٠} عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت: يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أظهر، أفادع الصلاة؟ فقال: دعي الصلاة أيام أقرائك، ثم اغتسلي وصلي، وإن قطر الدم على الحصى. (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الحيض، حديث رقم ٨٢٢، ج ١، ص ٣٨١).

^{١١} [النساء: آية ٢٢].

^{١٢} (انظر: الفناي، فصول البدائع، ج ٢، ص ٤٣).

^{١٣} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

متصورا شرعيا، إذ تصور الشرعي [لا يكون]^١ [لا بمشروعته، وإذا فانت [مشروعته]^٢ [امتنع]^٣ وجوده الشرعي لا محالة، فبطل الاختيار و[سقط]^٤ [الابتلاء]^٥، فعاد على موضعه بالبعض، لأن النهي [ابتلاء]^٦ كالأمر، والعجب أنه قرر الدليل فيما سبق على وجه لا يصح عنه الجواب بما أجاب، فكانه غفل عنها عما نقل، وقد يجاب أيضا عن الاستدلال الثاني بأنه منقوض بمثل: ولا تنكحوا ما نكح آبائكم، فإنه لا يدل على الصحة إجماعا، وكذا قوله: دعي الصلاة أيام أقرائك، ويدفع بأن النهي فيهما مجاز عن النفي كما مر نقلا من فصول البدائع^٧.

^١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٢ ب ١: بداية لو ١٩١.

^٣ في ب ١: [منع]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ظ و ب ١: [فيبطل]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ٢: [الابتداء]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ب ٢: [ابتداء]، والصواب ما أثبتته.

^٧ انظر: الصفحة السابقة.

[التوضيح]

(وَلَا نَ الْنَهْيَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَعْصِيَةً لَا عَلَى كَوْنِهِ غَيْرُ مُفِيدٍ لِحُكْمِهِ كَالْمَلِكِ مَثَلًا فَنَقُولُ بِصِحَّتِهِ لِإِبَاحَتِهِ، وَالْقَبْحُ مُقْتَضِي النَّهْيِ فَلَا يَثْبُتُ عَلَى وَجْهِ يُبْطِلُ النَّهْيَ)، وَقَدْ ثَبِتَ فِيمَا مَضَى أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي كَوْنَ الْأُمُورِ بِهِ حَسَنًا قَبْلَ الْأَمْرِ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي كَوْنَهُ قَبِيحًا قَبْلَهُ خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيِّ، وَهَذَا مَعْنَى الْاِقْتِضَاءِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثْبُتَ الْمُقْتَضَى عَلَى وَجْهِ يُبْطِلُ الْمُقْتَضَى وَهُوَ النَّهْيُ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ قَبِيحًا لَعَيْنِهِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ يَكُونُ بَاطِلًا أَيْ لَا يُمَكِّنُ وَجُودَهُ شَرْعًا،

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَلَا نَ الْنَهْيَ) جَوَابٌ عَنْ كَلَامِ الْخَصْمِ {لَا اسْتِدْلَالَ} عَلَى اِقْتِضَاءِ النَّهْيِ الصَّحَّةَ، وَكَذَا قَوْلُهُ وَالْقَبْحُ مُقْتَضِي النَّهْيِ لَكِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلِإِثْرَامِ الْخَصْمِ لِأَنَّهُ {لَا يَقُولُ بِالْقَبْحِ لِدَاثِهِ} {بَلِ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَحْسَنُ لِلْأَمْرِ وَيَقْبِحُ لِلنَّهْيِ}

[الحاشية ١]

وله: {لا استدلال}، قيل: يجوز أن يكون {استدلالاً}، و{توجيهه}²: أن الأمر الشرعي قبل ورود النهي كان جائز الفعل ومثبتاً للحكم، والنهي ورد للمنع عن الفعل لا {للإخبار}³ بعدم إثباته لحكمه، فصار معصية، وبقي إثباته لحكمه على ما كان إلا بدليل يدل على أنه لا يثبت الحكم، وأنت خبير بأن هذا إنما يدل على أن النهي لا ينفي الصحة لا أنه يقتضيها، وهو المذكور في كلام الشارح. قوله: {لا يقول بالقبح لذاته}، قيل: لا يريد المصنف بالقبح لذاته عند نقل كلام الخصم ما أراده الحنفية، بل يريد أن المنهي عنه لما لم يفد حكماً شرعياً عند الخصم أشبه القبح لذاته، فجاز إطلاق القبح لذاته عليه على سبيل {الشبه}⁴ والجاز، على أن عدم قول الخصم بالقبح {لذاته}⁵ لا يضر بعد حصول {إثرامه}⁶ في بحث الحسن والقبح. قوله: {بل الفعل إنما يحسن للأمر ويقبح للنهي}، هذا بناء على أن {الشافعي}⁷ - رضي الله عنه - أشعري المذهب، وقال الفاضل الشريف ليس هذا مذهب الشافعي، كيف؟ وقد سبق ألفا في بيان {أدلته}⁸ قوله: {ولأن النهي يقتضي القبح، وهو يناfi المشروعية}⁹، فعلم أنه قائل بقبح المنهي عنه {اقتضاءً، انتهى}¹⁰، قيل: وللشارح أن يقول: معنى

¹ في ظو ب ١: [الاستدلال]، والصواب ما أثبتته.

² في ظ: [توجيهه]، والصواب ما أثبتته.

³ في ظو ب ٢: [للاختيار]، والصواب ما أثبتته.

⁴ في ب ٢: [التشبيه].

⁵ سقطت من ظو ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

⁶ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ: [الترامه]، وفي ب ١: [اللزامية]، وفي ب ٢:

[الترامه].

⁷ ظ: بداية لو ١٢٥٧

⁸ في ب ١: [أوليته]، والصواب ما أثبتته.

⁹ انظر: ص ١٠٩ من هذه الرسالة، ويقصد أدلة الشافعي.

¹⁰ في ب ٢: [اقتض انتهى]، والصواب ما أثبتته

[التلويح]

{وَحَاصِلُ الْكَلَامِ} أَلَمْ أَنْ أُرِيدَ بِالصَّحَّةِ إِمَّاكَانَ الْمَعْنَى الَّذِي يُسَمَّى فِي الشَّرْعِ بِالصُّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْبَيْعِ وَكَخَوِ ذَلِكَ فَلَا نَزَاعَ فِيهِ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي الصَّحَّةِ بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَسُقُوطِ الْقَضَاءِ وَمُوَافَقَةِ أَمْرِ الشَّارِعِ وَتَرْتِيبِ الْأَثَارِ عَلَيْهِ كَأَمْلِكَ، وَلَا دَلَالَةَ لِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُمْ عَلَى أَنَّ النِّهْيَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُنْهَى عَنْهُ بِهِذِهِ الصَّفَّةِ.

[الحاشية]

الاقتضاء الاستلزام والإيجاب، لا [...] ^١ المعنى المصطلح ^٢ [حتى يلزم تقدم] ^٣ [المقتضى] ^٤، وأما [قوله] ^٥ فيما سبق: {أشار بلفظ الاقتضاء إلى [أن القبح لازم متقدم]} فبحسب اقتضاء كلام المصنف لا بحسب [ارتضائه] ^٦. [قوله: {وَحَاصِلُ الْكَلَامِ}] انتهى. أي حاصل كلام الخصم التردد، وقد يجاب: بأننا لمختار [الشق الثاني] ^٧ ^٨ سوى استحقاق الثواب، فإن الصحة لا تقتضيه، كما في الوضوء بلا [نية] ^٩ فإنه صحيح مع عدم الثواب فيه، وكالصلاة بالرياء فإنها صحيحة مع عدم الثواب فيها، وأما عداها فلا خفاء في دلالة ما ذكرنا عليه، أما سقوط القضاء؛ فلأن الصلاة التي تُرك فيها واجبٌ يسقط بها القضاء حتى لا يجب ^{١٠} [إعادتها وإن حصل الإثم بترك الواجب، وأما موافقة أمر الشارع [فإنها] ^{١١} [تحصل] ^{١٢} بالنظر إلى الوصف ولذلك لا تجب الإعادة بترك الواجب، وأما ترتب الآثار عليه كالمملك للظهور ترتب الملك على البيوع الفاسدة.

- ^١ زاد في ب ٢: [ينافي]، وهذه زيادة غير صحيحة.
- ^٢ الاقتضاء بالمعنى المصطلح: هو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية، (انظر: التفاتاني، التلويح، ج ١، ص ٢٦٢).
- ^٣ في ب ٢: [حين يلزم بعدم]، والصواب ما أثبتته.
- ^٤ وهو القبح.
- ^٥ أي الشارح.
- ^٦ هذه العبارة في جميع النسخ: [تقدم القبح]، والصواب ما أثبتته لموافاقته نص التلويح.
- ^٧ أي الشارح.
- ^٨ ويقصد قول الشارح: استحقاق الثواب وسقوط القضاء وموافقة أمر الشارع وترتيب الآثار.
- ^٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها. إذ هي زيادة يستقيم بها المعنى.
- ^{١٠} ب ٢: بداية لو ١٠٦ ب.
- ^{١١} في ظ كتبت بجانب السطر.
- ^{١٢} في ظ: [فلا]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٣} في جميع النسخ: [يحصل]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُسْتَحِيلِ عَثَ (فَيُثْبِتُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَيْنَاهُ) ، وَهُوَ الْقُبْحُ لِغَيْرِهِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ فَيُثْبِتُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَيْنَاهُ) يَغْنِي أَنْ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْقُبْحَ، وَالْمَنْهْيُ عَنْهُ يَقْتَضِي الْإِمْكَانَ، وَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ الْأَمْرَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْقُبْحِ لِلغَيْرِ، وَهُوَ لَا يُقَافِي الصَّحَّةَ فَيَكُونُ مُحَافَظَةً عَلَى الْمُقْتَضَى وَهُوَ الْقُبْحُ، وَعَلَى الْمُقْتَضَى وَهُوَ النَّهْيُ بِأَنْ لَا يَكُونُ نَهْيًا عَلَى الْمُسْتَحِيلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حُمِلَ الْقُبْحُ عَلَى الْقُبْحِ لِعَيْنِهِ، وَحُكِمَ بِطُلَانِ الْمَنْهْيِ عَنْهُ، {فَالْهُ يَلْزَمُ إِسْقَاطُ النَّهْيِ وَجَعْلُهُ لَغْوًا عَثَا}.

[الحاشية]

قوله: {فإنه يلزم إسقاط النهي وجعله لغوا عثا^١}، فإن قلت: يلزم على هذا أن لا يصح النهي في الأفعال الحسية، لاقتضائه القبح لعينه كما صرح به المصنف في أول الفصل^٢، فيلزم الحذور المذكور^٣، قلت: القبح لعينه في الحسيات لا [يجعل]^٤ الوجود الحسي حتى يكون النهي عثا بخلاف النهي عن الشرعيات على ما زعمه الشافعي من أن النهي [قبح]^٥ والمنهي عنه منسوخ.

^١ ب ١: بداية لو ١٩١ ب.

^٢ النظر: ص ١٠٩ من هذه الرسالة.

^٣ وهو إسقاط النهي وجعله لغوا.

^٤ في ب ٢: [يجوز].

^٥ في ب ٢: [قبح].

[التوضيح]

(وَالْبَعْضُ سَلَّمُوا ذَلِكَ فِي الْمَعَامَلَاتِ لِمَا قُلْنَا لَا فِي الْعِبَادَاتِ أَصْلًا فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ) اعْلَمْ أَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيَّ أَخَذَ فِي الْمَعَامَلَاتِ مَذْهَبًا عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي يَأْتِي أَمَّا فِي الْعِبَادَاتِ فَمَذْهَبُهُ أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ دَالًّا عَلَى أَنَّ النَّهْيَ يَسَبِّبُ الْقُبْحَ فِي الْمُجَاوِرِ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ، فَإِلَهَاطُهَا بِاطْلَاقِ عِنْدَهُ، وَأَمَّا عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - صَحِيحَةٌ لَكِنْ عَلَى صِفَةِ الْكَرَاهَةِ (لَا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ؛ لَأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ قُلْنَا كُلُّ مُعَيَّنٍ يَأْتِي بِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ بَلْ مُطْلَقُ الْفِعْلِ مَأْمُورٌ بِهِ لَكِنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِإِثْبَاتِهِ بِمُعَيَّنٍ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ ذَاتًا وَالْمُنْهَى عَنْهُ عَرَضًا، وَالْمَشْرُوعَاتُ تَحْتَمِلُ هَذَا الْوَصْفَ إِجْمَاعًا كَالْإِحْرَامِ الْقَاسِدِ، وَالطَّلَاقِ الْحَرَامِ، وَالنِّكَاحِ الْحَرَامِ، وَلِخَوَاهِمَا)

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَالْبَعْضُ سَلَّمُوا) ذَهَبَ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْجَبَائِيُّ وَأَبُو هَاشِمٍ وَأَحْمَدُ وَمَالِكٌ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ {فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ}، وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ إِلَى أَنَّهَا لَا تَصِحُّ {وَلَا أَنَّهُ قَالَ يَسْقُطُ الطَّلَبُ عِنْدَهَا}؛ لَا بِهَا يَعْنِي لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهَا تَصِحُّ اسْتَدْلُ الْمَانِعُونَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِالْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمُنْهَى عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ لِنُضَادِّ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِثْبَانُ بِمَا هُوَ نَفْسُ مَقْهُومِ الْمَأْمُورِ بِهِ فَهُوَ مُحَالٌ إِذِ الْمُنْهَى بِهِ لَا يَكُونُ لَا مُعَيَّنًا، وَهُوَ غَيْرُ الْمَأْمُورِ بِهِ ضَرُورَةً تَغَايُرِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِثْبَانُ بِمَا هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَإِفْرَادِهِ فَلَا كَسَلَمُ أَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ بِالْغَيْرِ لَا يَكُونُ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْمَأْمُورِ بِهِ قَوْلُهُ هُمَا مُتَضَادَّانِ قُلْنَا: التَّضَادُّ إِذَا هُوَ بَيْنَ الْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمُنْهَى عَنْهُ لِدَايَتِهِ، {وَأَمَّا الْمَأْمُورُ بِهِ بِالنَّهْيِ وَالْمُنْهَى عَنْهُ بِالْعَرَضِ} فَلَا كَسَلَمُ تَضَادُّهُمَا، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْامْتِنَاعُ لَوْ اتَّحَدَ جِهَتَا الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجِبُ هَذَا الْفِعْلُ لِكَوْنِهِ صَلَاةً، وَيَخْرُمُ لِكَوْنِهِ غَضَبًا، كَالسَّيِّدِ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ خُطِّ هَذَا التُّوبَ {وَلَا تَخِطُّهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ} فَلَوْ خَاطَبَهُ فِيهِ يُعَدُّ مُتَمَتِّلًا بِالْخِيَاطَةِ وَعَاصِيًا لِكَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ.

[الحاشية]

قوله: {فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ}، ذكر في الكشف^١ أن الصلاة فيها حرام، وكذا في الأوقات المكروهة، والمواطن السبعة، وهي في رواية ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يصلى في سبعة مواطن: المزيلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معادن الإبل، وفوق ظهر بيت الله

^١ الغصب لغة: هو أخذ الشيء ظلماً، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٦٤٨)، وفي اصطلاح الفقهاء فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما: هو إزالة يد المالك عن ماله المتقوم على سبيل المجاهرة والمغالبة بفعل في المال، (انظر: الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ٧، ص ١٤٣).

وعرفه المالكية بأنه: أخذ مال أي استيلاء عليه قهراً على واضح يده عليه تعدياً أي ظلماً بلا حراية فأخذ جنس يشمل الغصب وغيره، (انظر: الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٣، ص ٤٤٢).

وعرفه الشافعية بأنه: أخذ مال الغير على جهة التعدي، (انظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، حققه: زهير الشاويش، ط ٣، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م، ج ٥، ص ٣).

وعرفه الحنابلة بأنه: الاستيلاء على مال غيره بغير حق، (انظر: بن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م، ج ٥، ص ١٧٧).

^٢ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٦٨).

تعالى، كذا في [المصابيح]^١. قوله: {إلا أنه قال يسقط الطلب [عندها]}، إذ قد يسقط الطلب^٢ عند [فعل هو معصية]^٣، كمن شرب مجننا حتى جن سقط عنه الفرض. قوله: {وأما المأمور به بالذات والمنهي عنه بالعرض}، انتهى. فيه بحث: وهو أن الصلاة حركة وسكون، والشغل جزء منها، وجزء الجزء جزء، والنهي [بجزئية]^٤ مبطل، فيلزم أن يبطل الصلاة في الأرض [المغصوبة]^٥ كما ذكره المتكلمون، ويمكن أن يجاب: بأن المعبر في [حرمة]^٦ الصلاة: شغل مسا، ولا فساد فيه، وإلا فسد كل صلاة، [بل في تعيينه]^٧ الحاصل من [تعيين]^٨ [متعلقه]^٩ وهو المكان، وفساده أيضا لا من حيث تعيينه المكاني بل من حيث اتصافه بالتعدي، وإذا مما ينفك عنه ذلك الشغل المعين بتعيين مكانه بأن يلحقه [إذن المالك]^{١٠}، [أو ينتقل]^{١١} ملكه إلى المصلي أو إلى بيت المال، ولا [يُحْفَى]^{١٢} مثله في الصلاة في الوقت المكروهة؛ لأن نقصانه للسببية. قوله: {ولا تحطه في هذا المكان}، قال الفاضل الشريفي: الأولى أن يقول: ولا [تسكن]^{١٣} في هذا المقام ليوافق مطلوبه^{١٤}، انتهى. يعني أن مطلوبه بيان اختلاف [الجهة]^{١٥}.

^١ يقصد كتاب مصابيح السنة للبيهقي، (انظر: البهقي، الحسين بن مسعود، مصابيح السنة، دار القلم، بيروت - لبنان، ص ٣٧)، ومعاطن الإبل جمع معطن بكسر الطاء، وهو: الموضع الذي تترك فيه الإبل عند الرجوع عن الماء، ويستعمل في الموضع الذي تكون فيه بالليل أيضا، (انظر: البهقي، محمد بن عبد اللطيف، شرح مصابيح السنة، إدارة الثقافة الإسلامية، ١٤٢٣ هـ، ج ١، ص ٤٤٦، حديث رقم: ٥٢٣). وحكم الألباني: ضعيف، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، كتاب الطهارة، باب شروط الصلاة، حديث رقم ٢٨٧، ج ١، ص ٣١٨).

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٣ في ب ١: [فعله هو معصيته]، والصواب ما أثبتته.

^٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظوب ١: [بجزئية]، وفي ب ٢: [بحرية].

^٥ ظ: بداية لو ٢٥٧ ب.

^٦ في ظوب ١: [حرمة]، والصواب ما أثبتته.

^٧ أي أن الفساد ليس في الشغل بل في تعيينه.

^٨ في ب ٢: [تعيين].

^٩ في ب ٢: [المتعلق]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} في ب ٢: [أخذ مالكه]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} في ظ: [لا ينتقل]، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} في ظ: [يُحْفَى]، وفي ب ٢: [يُحْفَى]، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} في ظ: [تسكني]، وفي ب ٢: [تسكن]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} غالبا ما ترى صاحب الحاشية يصحح أدلة الشارح بشكل غير ملحوظ، وذلك بأن يورد أقوال العلماء الذين يتفقون مع الشارح في الرأي إلا أنه يلحظ في أقوالهم تصحيح لدليل الشارح، حتى يكون الزم في تحصيل المطلوب، ولعل ما أورد هنا أنموذجا على ذلك.

^{١٥} أي جهة الأمر والنهي، وبيان ذلك: أن الأمر قد كان بخياطة الثوب، والنهي كان عن السكنى في المكان، وعليه اختلفت جهتا الأمر والنهي.

[التوضيح]

وَالْمَا قَدْ كُنَّا بِقَوْلِنَا ذَاتًا وَعَرَضًا، لَأَكْثَرِ بِالتَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ لِدَاتِهِ، وَمُنْتَهَى عَنْهُ لِدَاتِهِ أَوْ مَأْمُورًا بِهِ بِالْعَرَضِ، وَمُنْتَهَى عَنْهُ بِالْعَرَضِ، أَوْ مَأْمُورًا بِهِ بِالدَّاتِ، وَمُنْتَهَى عَنْهُ بِالْعَرَضِ أَوْ بِالْعَكْسِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَمُحَالٌ، لَأَكْثَرِ إِمَّا بِحَسَبِ عَيْنِهِ فَيُوجِبُ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا لِعَيْنِهِ وَقَبِيحًا لِعَيْنِهِ فَيَجْتَمِعُ الضَّدَّانِ وَأَمَّا بِحَسَبِ جُزْئِهِ فَهَذَا الْجُزْءُ الْقَبِيحُ يَكُونُ قَبِيحًا لِعَيْنِهِ قَطْعًا لِلتَّسْلُسِ فَيَكُونُ بَاطِلًا فَلَا يَتَحَقَّقُ الْكُلُّ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقَبِيحَ لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا لِحُزْنٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا الْحَسَنُ لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَجْزَائِهِ حَسَنًا أَيْ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ قَبِيحًا لِعَيْنِهِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ يَقْتَضِي الْحُسْنَ لِمَعْنَى فِي نَفْسِهِ فَلَا يَتَأْدَى بِمَا هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ بِالْعَرَضِ؛ لِأَنَّ هَذَا حَسَنٌ لِعَيْنِهِ فَلَا يَتَأْدَى بِهِ الْمَأْمُورُ بِهِ فَهَذَا الْقِسْمُ مُمَكِّنٌ بَلْ وَاقِعٌ لَكِنْ لَا يَتَأْدَى بِهِ الْمَأْمُورُ بِهِ أَمْرًا مُطْلَقًا،

[التلويع]

(قَوْلُهُ فَهَذَا الْجُزْءُ الْقَبِيحُ يَكُونُ قَبِيحًا لِعَيْنِهِ) أَيْ مُنْتَهَى إِلَيْهِ إِذْ لَوْ كَانَ قَبِيحًا لِحُزْنِهِ يُنْقَلُ الْكَلَامُ إِلَيْهِ، وَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ أَيْ وَجُودُ أَجْزَاءٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ لِأَمْرٍ مُوجِبٍ أَيْ بِهِ الْمَكْلَفُ، فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحٌ ذَلِكَ الْجُزْءُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ قُلْنَا: {لِأَنَّ ذَلِكَ} الْخَارِجُ إِنْ كَانَ خَارِجًا عَنِ الْكُلِّ أَيْضًا لَا يَكُونُ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْقَبِيحِ لِحُزْنِهِ، وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ يُنْقَلُ الْكَلَامُ إِلَى قَبِيحِهِ.

[الحاشية]

قوله: {لِأَنَّ ذَلِكَ}، قيل: الحق في الجواب أن يقول: وإن كان داخلا [فقبیح] ^١ الكل بهذا الجزء [الداخل] وقد فرضناه لذلك الجزء هنا، وأما جواب الشارح ففیه تسليم أن يكون القبیح] ^٢ بجزء وأن لا يكون له، وانت خبير بأن ما ذكره الشارح من قبيل إرخاء العنان .

^١ في ب ١: [قبیح]، وفي ب ٢: [فقبیح]، والصواب ما أثبتته.
^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها فهي زيادة يستقيم بها المعنى.

[التوضيح]

وَأَمَّا الرَّابِعُ وَهُوَ الْعَكْسُ فَيَكُونُ بَاطِلًا لَا يَتَأْدَى بِهِ الْمَأْمُورُ بِهِ فَبَقِيَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ وَهُوَ الْمُدَّعَى، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْنَا إِشْكَالًا، وَهُوَ أَلَكُمْ قَدْ اخْتَرَعْتُمْ لَوْعًا مِنَ الْحُكْمِ لَا ظَهَرَ لَهُ فِي الْمَشْرُوعَاتِ فَيَكُونُ نَصْبُ الشَّرْعِ بِالرَّأْيِ فَتَقُولُ فِي جَوَابِهِ الْمَشْرُوعَاتُ تَحْتَمِلُ هَذَا الْوَصْفَ أَيْ كَوْنَهُ حَسَنًا لِعَيْنِهِ قَبِيحًا لِغَيْرِهِ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ لِدَاثِهِ مِنْهُيًّا عَنْهُ لِعَارِضٍ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى كَوْنُهُ صَحِيحًا وَمَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ لَا يَوْصَفُهُ أَوْ مُجَاوِرِهِ، وَالْكُلُّ وَاحِدٌ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَأَمَّا الرَّابِعُ) هُوَ مَا يَكُونُ مِنْهُيًّا عَنْهُ لِدَاثِهِ وَمَأْمُورًا بِهِ بِالْعَرَضِ فَلَا يَتَأْدَى بِهِ الْمَأْمُورُ بِهِ مُطْلَقًا؛ {لَأَنَّهُ يَقْتَضِي الْحُسْنَ لِدَاثِهِ}.

[الحاشية]

قوله: {لأنه يقتضي الحسن لذاته}، لما سبق من المصنف تحقيقه^١ في قوله: {والأمر المطلق [يتناول]^٢ الضرب الأول من القسم الأول} فلا اتجاه لما قيل الأمر: لا يقتضي إلا الحسن، [...] ^٣ سواء كان لذاته أو لغيره.

^١ يقصد في مبحث "الحسن لمعنى في غيره"، (انظر: الفتاواني، التلويح شرح التوضيح، ج ١، ص ٣٧٤).

^٢ ب ٢: بداية لو ١٠٧.

^٣ زاد في ظ: [لذاته لما سبق من المصنف تحقيقه في قوله: والأمر المطلق يتناول الضرب الأول]، وهذه زيادة غير صحيحة.

[التوضيح]

(فَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ) وَهُوَ أَنَّ التَّهْيَ عَنْ الْمَشْرُوعَاتِ يَقْتَضِي الْقَبْحَ لِعَيْنِهِ عِنْدَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَنَّ التَّهْيَ لِلْقَبْحِ لغيرِهِ، وَعِنْدَنَا يَقْتَضِي الْقَبْحَ لغيرِهِ، وَالصَّحَّةُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ بِأَصْلِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَنَّ التَّهْيَ لِلْقَبْحِ لِعَيْنِهِ. (إِنْ لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ) عَلَى أَنَّ التَّهْيَ لِلْقَبْحِ لِعَيْنِهِ أَوْ لغيرِهِ (يَبْطُلُ عِنْدَهُ، وَيَصِحُّ بِأَصْلِهِ عِنْدَنَا، وَإِنْ ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ لِلْقَبْحِ لغيرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ وَصْفًا لَهُ يَبْطُلُ عِنْدَهُ، وَيَفْسُدُ عِنْدَنَا أَيْ يَصِحُّ بِأَصْلِهِ لَا بِوَصْفِهِ إِذِ الصَّحَّةُ تَتَّبِعُ الْأَرْكَانَ وَالشَّرَاطَ فَيَحْسُنُ لِعَيْنِهِ وَيَقْبُحُ لغيرِهِ بِمَا تَرْجِيحُ الْعَارِضِيُّ عَلَى الْأَصْلِيِّ، وَعِنْدَهُ الْبَاطِلُ وَالْفَاسِدُ سَوَاءً) هَذَا هُوَ الْخِلَافُ الْآخَرُ الَّذِي وَعَدْتُ ذِكْرَهُ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى الْخِلَافِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْهَيِّ عَنْهُ الْبُطْلَانُ عِنْدَهُ يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى أَصْلِهِ الْأَوَّلُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، فَالضَّرُورَةُ مُقْتَصِرَةٌ عَلَى مَا إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ لِلْقَبْحِ الْمُجَاوِرِ كَالْتَّبَعِ وَقَدْ تَدَاءً أَمَّا إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ لِلْقَبْحِ الْوَصْفِ الْلَّازِمِ فَلَا ضَرُورَةَ فِي أَنْ لَا يَجْرِيَ التَّهْيُ عَلَى أَصْلِهِ، فَإِنْ بُطْلَانُ الْوَصْفِ الْلَّازِمِ يُوجِبُ بُطْلَانُ الْأَصْلِ بِخِلَافِ الْمُجَاوِرَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ، وَأَمَّا عِنْدَنَا فَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي التَّهْيِ عَنْهُ إِذَا كَانَ تَصَرُّفًا شَرْعِيًّا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَعِنْدَهُ) أَيْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الْبَاطِلُ وَالْفَاسِدُ عِبَارَاتَانِ عَمَّا يَقَابِلُ الصَّحِيحَ بِمَعْنَى عَدَمِ سَقُوطِ الْقَضَاءِ أَوْ عَدَمِ مُوَافَقَةِ الْأَمْرِ فِي الْعِبَادَاتِ، وَبِمَعْنَى خُرُوجِهِ عَنِ السَّبَبِيَّةِ لِلثَّمَرَاتِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ، وَلَا نِزَاعَ فِي التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّهَا مُجَرَّدُ اصْطِلَاحٍ، وَلَا فِي أَنْ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ قَدْ يَكُونُ مِنْهَيًّا عَنْهُ لِدَاثِهِ أَوْ لِحُزْنِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهَيًّا عَنْهُ لِأَمْرِ خَارِجٍ، وَإِلَمَّا التَّرَاغُ فِي أَنْ هَذَا الْقِسْمُ قَدْ يَكُونُ صَحِيحًا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَرُهُ أَمْ لَا.

[الحاشية]

[التوضيح]

وَصِحَّتْهُ شَرْعًا فَيَجْرِي عَلَى أَصْلِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَهِيَ مُنْهَصِرَةٌ فِيمَا إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لِعَيْنِهِ أَوْ لِحُزْنِهِ أَمَّا إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النُّهْيَ لِقُبْحِ الْوَصْفِ اللَّازِمِ فَلَا ضَرُورَةَ فِي الْبُطْلَانِ، لِأَنَّ صِحَّةَ الْأَجْزَاءِ وَالشُّرُوطِ فِيهِ كَافِيَةٌ لَصِحَّةِ الشَّيْءِ، وَتَرْجِيحُ الصَّحَّةِ بِصِحَّةِ الْأَجْزَاءِ أَوْلَى مِنْ تَرْجِيحِ الْبُطْلَانِ بِالْوَصْفِ الْخَارِجِيِّ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ الضَّرُورَةُ قَائِمَةً هُنَا يَجْرِي النُّهْيُ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُنْهَى عَنْهُ مُوجُودًا شَرْعًا أَيْ صَحِيحًا.

[التلويح]

{قَوْلُهُ: لِأَنَّ صِحَّةَ الْأَجْزَاءِ وَالشُّرُوطِ كَافِيَةٌ} فَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ الْوَصْفُ اللَّازِمُ بِأَنْ لَا يَكُونَ مِنَ الشُّرُوطِ، {ثُمَّ لَا خَفَاءَ} فِي أَنْ الْوَقْتَ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَقَدْ جَعَلَهُ فِي الصَّلَاةِ مُجَاوِرًا، وَفِي الصَّوْمِ لَفْظًا لَازِمًا لِمَا سَيَجِيءُ.

[الحاشية]

قوله: {ثم لا خفاء}، طعن في كلام المصنف، [يعني أن جعله^١ وصفا^٢] لا يناسب تقييد الوصف اللازم [بأن لا يكون من الشروط^٣، وقد يجاب: بأن ما ذكره الشارح من قبيل اشتباه المطلق]^٤ بالمقيد، فإن الشرط هو مطلق الوقت والذي جعله وصفا لازما أو مجاورا هو خصوصية الوقت^٥، كيوم النحر ووقت طلوع الشمس مثلا.

^١ الضمير هنا عائد على الوقت.

^٢ سقطت من ظ ومن ب^٢، والصواب إثباتها.

^٣ أي أن جعل الوقت وصفا لا تبطل به الصلاة وقت طلوع الشمس والصوم في يوم النحر.

^٤ وذلك؛ لأن الوقت في الصلاة والصوم من الشروط.

^٥ سقطت من ب^٢، والصواب إثباتها في المتن ليستقيم المعنى.

^٦ ب^١: بداية لو ١٩٢.

(وَذَلِكَ كَالْبَيْعِ بِالْشَّرْطِ، وَالرَّيْبِ، وَالْبَيْعِ بِالْخَمْرِ،

{قَوْلُهُ كَالْبَيْعِ بِالْشَّرْطِ} يَعْنِي شَرْطًا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلِأَحَدِ الْمُتَعَاذِلِينَ فِيهِ لَفْعٌ أَوْ لِلْمَقْصُودِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَسْتَحْقَاقِ، وَقَدْ «لَهِيَ النَّبِيُّ» - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ «وَالْتَهَى رَاجِعٌ لِلشَّرْطِ فَيَنْقُي أَصْلَ الْعَقْدِ صَحِيحًا مُفِيدًا لِلْمَلِكِ لَكِنْ بِصِفَةِ الْفَسَادِ وَالْحَرَمَةِ كَالشَّرْطِ أَمَرَ زَالِدٌ عَلَى الْبَيْعِ لَأَرَمَ لَهُ لِكُونِهِ مُشْرُوطًا فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْوَصْفِ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

{قَوْلُهُ وَالرَّيْبِ} {أَيُّ وَكَالْبَيْعِ بِالرَّيْبِ}، وَهُوَ الْفَضْلُ الْخَالِي عَنِ الْعَوَضِ، {وَإِنْ فُسِّرَ الرَّيْبُ} بِمُعَاوَضَةِ مَالٍ بِمَالٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَفِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَضْلٌ خَالٍ عَنِ الْعَوَضِ مُسْتَحَقٌّ بِعَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْبَيْعِ بِالْشَّرْطِ لَا عَلَى الشَّرْطِ.

{قَوْلُهُ {وَالْبَيْعِ بِالْخَمْرِ}، فَإِنَّهُ فَاسِدٌ} لِأَنَّ الْخَمْرَ جُعِلَتْ ثَمَنًا وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بَلْ وَسِيلَةٌ إِلَى الْمَقْصُودِ إِذِ الْإِتِّفَاعُ بِالْأَعْيَانِ لَا بِالْأَثْمَانِ، وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْمَبِيعِ دُونَ الثَّمَنِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَيَهْدَا الْإِعْتِبَارُ صَارَ الثَّمَنُ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرُوطِ بِمَنْزِلَةِ آتَاتِ الصَّنَاعِ فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ لِكُونِ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ غَيْرَ مُتَقَوِّمٍ إِذِ الْمَقْصُودُ مَا يَجِبُ إِنْقَاؤُهُ بِعَيْنِهِ أَوْ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقِيمَتِهِ، وَالْخَمْرُ وَاجِبٌ اجْتِنَابُهَا بِالنَّصِّ لِعَدَمِ تَقَوُّمِهَا لِكُنْهَا تَصْلُحُ لِلثَّمَنِ، لِأَنَّهَا مَالٌ، لِأَنَّ الْمَالَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبْعُ وَيُذْخَرُ لَوَقْتِ الْحَاجَةِ أَوْ مَا خُلِقَ لِمَصَالِحِ الْآدَمِيِّ، وَيَجْزِي فِيهِ {الشُّحُّ وَالصَّنَّةُ}.

قوله: {أي وكالبيع بالربا}، فإنه لا خلل في [ركن البيع]^١ وأمله [ومحله]^٢؛ لأنه مبادلة المال بالمال بالتراخي، وإنما الفساد باعتبار الفضل لعدم المساواة الواجبة [بالحديث]^٣. قوله: {وإن فسر الربا}، انتهى. كلام المصنف في تطبيق الأصول يدل على أن المراد هو [الأول]^٤، فينبغي أن لا يعدل عنه في توجيه كلامه. قوله: {والببيع بالخمير فإنه فاسد}، وكذا بيع الخمر بالعبد فإنه فاسد أيضا؛ لأن هذا بيع [مقايضة]^٥ فيكون كل منهما ثمنا لصاحبه كما هو حكم المقايضة، فينعقد البيع موجبا لحكمه وهو: الملك، في محل يقبله وهو: العبد، ولكن بصيغة الفساد، غير [موجب]^٦ في محل لا يقبله وهو: الخمر، حتى لا يملك الخمر وإن قبضها [بحكم]^٧ العقد، بخلاف بيع الخمر بالدراهم باطل؛ لأن الدراهم تعينت للثمنية فتعينت الخمر مبيعة وهي ليست بمحل للعقد؛ لأن الشرع أمر بإهانتها، وفي تملكه بالعقد مقصودا إعزازا له وذا لا يجوز، وبخلاف البيع بالميتة فإنه باطل أيضا؛ لأنها

^١ في ب ١: [ذكر]، والصواب ما أثبتته.

^٢ ركن البيع: هو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب، وذلك قد يكون بالقول المسمى بالإيجاب والقبول، وقد يكون بالفعل ويسمى التعاطي، (انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١٣٣).

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٤ عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد. (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، ج ٣، ص ١٢١١، حديث رقم ١٥٨٧).

^٥ وهو تفسير الربا بأنه: الفضل الخالي عن العوض.

^٦ المقايضة: هي بيع العين بالعين وهو بيع السلع بالسلع، (انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ١٣٤).

^٧ ظ: بداية لو ١٢٥٨.

^٨ في جميع النسخ: [حكم]، والصواب ما أثبتته.

ليست بمال، وكذا البيع بجلدها فإنه أيضا باطل؛ لأنه ليس بمال في الحال وهو ظاهر، ولا في المال؛ لأنه لو ترك كذلك لفسد، وإنما تحصل المالية في بضع جديد وهو الدباغة، فالعدم [البيع فيه]^١ بالاتفاق لانعدام ركنه وهو ذكر الثمن، حتى لو قضى قاض [بجوازه]^٢ لا ينفذ، كذا نقله القاءاني عن السرخسي، ويشكل على الأخير مسألة ذكرها قاضي خان^٣ في فتواه وغيره وهي: [رجل له غنم للتجارة تساوي مائتي درهم فماتت قبل الحول وسلخ جلدتها ودبغها، حتى بلغ قيمة الجلد نصابا، فتم الحول كان عليه الزكاة، فلو لم يكن للجلد قيمة]^٤ قبل الدباغ كان بموتها هلاك النصاب في أثناء الحول ثم وجوده في آخرها وهو غير موجب للزكاة، حتى إذا كان له عصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول لا زكاة فيه على رواية ابن سماعة^٥، ويمكن أن يفرق بأن الصوف الذي بقي على جلد الشاة متقوم فبقي الحول ببقائه، وفيما إذا تخمر هلك كل المال فبطل حكم الحول والله أعلم. قوله: {الشح والضنة}، الظاهر أن العطف^٦ تفسيره^٧، وقيل الشح: البخل مع مبالغة، والضنة: البخل بلا مبالغة^٨.

^١ يقصد: انعدم البيع في البضع الجديد، وهو: الجلد المدبوغ.

^٢ في ب ٢: [يجوز أن]، والصواب ما أثبتته.

^٣ قاضي خان:

الحسن بن منصور محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني، المعروف بـ"قاضي خان"، توفي سنة: اثنتين وتسعين وخمس مائة وله الفتاوى أربعة أسفار كبار وشرح الجامع الصغير في مجلدين كبيرين، (انظر: محي الدين، الجواهر المضبية في طبقات الحنفية، رقم الترجمة: ٥٠٧، ج ١، ص ٢٠٥).

^٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٥ القاضي ابن سماعة:

مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ بْنِ هِلَالٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْقَاضِي الْحَنَفِيُّ التَّمِيمِيُّ، وَلَدَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ إِمَامًا فَاضِلًا صَاحِبَ اخْتِيَارَاتٍ فِي الْمَذْهَبِ وَرَوَايَاتٍ، وَلَهُ الْمَصْنُفَاتُ الْحَسَنُ، وَهُوَ مِنَ الْحِفَاظِ الثَّقَاتِ، تَوَفَّى سَنَةَ: ثَلَاثَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، (انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، حققه: أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠١م، ج ٣، ص ١١٦).

^٦ ونص قاضي خان - رحمه الله تعالى - كالآتي:

رجل له غنم للتجارة تساوي مائتي درهم، فماتت قبل الحول، فسلخها ودبغ جلدتها، حتى بلغ جلدتها نصابا، فتم الحول، كان عليه الزكاة، ولو كان له عصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول لا زكاة فيه، قالوا: لأن في الفصل الأول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه، وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول، إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سماعة عن محمد - رحمه الله تعالى - (انظر: قاضي خان، حسن بن منصور، فتاوى قاضي خان، نقلًا عن المكتبة الشاملة، ج ١، ص ١٢٣)، ورجعت أيضا إلى نصه في كتاب الفتاوى العالمية المعروفة بـ"الفتاوى الهندية وبهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البرازية"، (انظر: نظام، الهمام مولانا، الفتاوى العالمية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج ١، ص ١٩٤).

^٧ أي: عطف الضنة على الشح.

^٨ الضمير هنا عائد على الشح.

^٩ الشح: أشد البخل، وهو أبلغ في المنع من البخل، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٤٩٥)، والضنة: الإمساك والبخل، (انظر: المرجع السابق، ج ١٣، ص ٢٦١).

وَصَوْمُ الْأَيَّامِ الْمَنْهِيَّةِ هَذِهِ أُمُتْلَةُ الصَّحِيحِ بِأَصْلِهِ لَا بِوَصْفِهِ الَّذِي لَسَّمِيهِ فَاسِدًا.

{قَوْلُهُ وَصَوْمُ الْأَيَّامِ الْمَنْهِيَّةِ} أَعْنِي الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَإِنَّهُ فَاسِدٌ لَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ نَفْسَهُ مَشْرُوعٌ لِكُونِهِ إِمْسَاكًا عَلَى قَصْدِ الْقَرْبَةِ وَقَهْرِ النَّفْسِ لِمُخَالَفَةِ هَوَاهَا وَتَحْرِيطِهَا لَهَا عَلَى مُوَاسَاةِ الْفُقَرَاءِ بِالْإِطْلَاعِ عَلَى شِدَّةِ حَالِهِمْ، وَالتَّهَيُّ أَلَمَّا هُوَ لِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ بِاعْتِبَارِ أَلْهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ {عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ}، وَالْوَقْتُ مَعْيَارٌ لِلصَّوْمِ يَتَقَدَّرُ بِهِ، وَيُعْرَفُ بِهِ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ لَازِمٍ خَارِجٍ أَوْ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الصَّوْمَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ إِغْرَاضٌ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ وَصِفَتْ لَازِمٌ لِلصَّوْمِ خَارِجٌ عَنْهُ أَيْ غَيْرٌ دَاخِلٍ فِي مَقْهُومِهِ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ لَا لَسَلَّمُ أَنَّ تَرْكَ الْإِجَابَةِ مُغَايِرٌ لِلصَّوْمِ بَلْ هُوَ عَيْنُهُ كَتَرْكَ السُّكُونِ، فَإِنَّهُ عَيْنُ التَّحَرُّكِ وَبِالْعَكْسِ وَفِي الطَّرِيقَةِ الْمَعْنِيَةِ أَنَّ التَّهَيُّ وَرَدَّ عَنْ الصَّوْمِ فَصَرَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ عُدُولٌ عَنْ الْحَقِيقَةِ فَلَا يَحْزُرُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَجَوَابُهُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ التَّهَيُّ عَنْ الْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ يَقْتَضِي عِنْدَ الْإِطْلَاقِ قُبْحَهُ لَغَيْرِهِ إِذْ لَوْ قُبِحَ لِذَاتِهِ لَمَا كَانَ مَشْرُوعًا، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ الصَّوْمُ أَذْلُ دَلِيلٍ عَلَى آلِهِ لَا يَكُونُ مِنْهُمَا عَنْهُ لِذَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الصَّوْمَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ تَرْكَ لِلْمُفْطَرَاتِ الثَّلَاثِ، وَالْإِجَابَةُ فَمِنْ حَيْثُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُفْطَرَاتِ يَكُونُ عِبَادَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ وَمِنْ حَيْثُ الْإِضَافَةُ إِلَى إِجَابَةِ الدَّعْوَى يَكُونُ مِنْهُمَا عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبِ، وَالضُّدُّ الْأَصْلِيُّ لِلصَّوْمِ هُوَ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي لِاخْتِصَاصِهِ بِهِذِهِ الْأَيَّامِ فَالصَّوْمُ بِاعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْأَضْدَادِ الَّتِي هِيَ الْأَكْلُ، وَالشَّرْبُ، وَالْجِمَاعُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ، وَبِاعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْإِجَابَةِ

قوله: {على ما ورد به الحديث}، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: أن لا تصوموا في هذه الأيام، فإنها أيام أكل وشرب وبهال^١.

^١ عن ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أرسل أيام منى صائحا يصيح: (أن لا تصوموا هذه الأيام، فإنها أيام أكل وشرب وبهال)، والبهال: وقاع النساء، (انظر: الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، حققه: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ٢، بدون تاريخ، ج ١١، ص ٢٣٢، حديث رقم ١١٥٨٧).

الحكم على الحديث: جاء هذا الحديث بأسانيد مختلفة، وقد استوعبها وعلق عليها ابن الملقن في البدر المنير، وظاهر كلامه أنه يضعف هذه الرواية بلفظة: "وبهال"، حيث قال بداية: حديث: "لا تصوموا في هذه الأيام، فإنها أيام أكل وشرب وبهال"، هذا الحديث صح من طرق بدون هذه اللفظة الأخيرة، (انظر: ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير، حققه: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وباسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ج ٥، ص ٦٨٤)، ثم بعد ذلك ذكر الروايات الصحيحة، وجميعها جاءت بدون لفظة: "وبهال"، أما الروايات التي جاءت بها هذه اللفظة فجميعها لا تخلو من مقال، كما يفهم من كلامه بما رواه عن أئمة الشأن. ووافقه الزيلعي - رحمه الله - في استنكاره للفظ: "وبهال"، حيث نقل في نصب الراية عن المنذري - رحمه الله - قوله: "وقد روي هذا الحديث من رواية نبيشة، وكعب بن مالك، وعقبة بن عامر، وبشر بن سحيم، وأبي هريرة، وعبد الله بن حذافة، وعلي بن أبي طالب، خرجها جماعة مع كثرة طرقها منها ما هو مقصور على "الأكل والشرب"، ومنها ما فيه معها: "وذكر الله"، ومنها ما فيه: "وصلاة"، وليس في شيء منها: "بهال"، وهي لفظ غريب، (انظر: الزيلعي، نصب الراية، ج ٢، ص ٤٨٥، حديث رقم: ٢٤)، ويقول الألباني - رحمه الله تعالى - في لفظة "وبهال": "هذه الزيادة منكورة من جهة المعنى لمخالفتها لما في بعض الطرق الصحيحة بلفظ: "وذكر الله"، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، دار الراية، ط ٥، ج ١، ص ٤٠٤). لذا يتبين بما نقلته عن أئمة الشأن، وبسؤال أهل الاختصاص أن جميع الأسانيد التي وردت بهذا اللفظ كلها ضعيفة، وفي هذا المتن نكارة كلمة "وبهال"، فإن المحفوظ الثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل"، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، ج ٢، ص ٨٠٠، حديث رقم: ١١٤١).

[التوضيح]

(لَكِنْ صَحَّ النَّذْرُ بِهِ) أَيَّ مَعَ أَنْ صَوَّمَ أَيَّامَ الْمُنْهِيَةِ فَاسِدًا يَصِحُّ النَّذْرُ بِهِ. (لَاكُلَّهُ طَاعَةً وَالْمَعْصِيَةُ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِهِ دِكْرًا بَلْ فِعْلًا) ، وَهُوَ الْإِعْرَاضُ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا فِي دِكْرِهِ وَالتَّلَفُّظِ بِهِ فَلَا مَعْصِيَةَ فَصَحَّ النَّذْرُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ دِكْرُهُ لَا فِعْلُهُ. (فَلَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ) ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ فِعْلٌ وَهُوَ مَعْصِيَةٌ.

[التلويح]

بِمَنْزِلَةِ التَّابِعِ فَتَرَكَّ الْإِجَابَةَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ، وَتَرَكَّ الْمُفْطَرَاتِ الثَّلَاثَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ فَبَقِيَ الصَّوْمُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ فَكَانَ فَاسِدًا لَا بَاطِلًا. (قَوْلُهُ لَكِنْ صَحَّ النَّذْرُ بِهِ) أَيَّ بِالصَّوْمِ فِي الْأَيَّامِ الْمُنْهِيَةِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ نَفْسُهُ طَاعَةٌ، وَإِنَّمَا الْمَعْصِيَةُ هِيَ الْإِعْرَاضُ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ فِي فِعْلِ الصَّوْمِ لَا فِي دِكْرِ اسْمِهِ وَإِجَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلصَّوْمِ جِهَةً طَاعَةً وَجِهَةً مَعْصِيَةٍ، وَالْعَقْدُ النَّذْرُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الْأُولَى حَتَّى قَالُوا لَوْ صَرَّحَ بِدِكْرِ الْمُنْهِيَةِ عَنْهُ بِأَن يَقُولَ: لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيَّ صَوْمٌ يَوْمَ النَّحْرِ لَمْ يَصِحَّ لَنَذْرُهُ {فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ} عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا لَوْ قَالَتْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ أَيَّامَ حَيْضِي بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَتْ غَدًا، وَكَانَ الْعَدُّ يَوْمَ نَحْرِ أَوْ حَيْضٍ، وَأَمَّا ضَرْبُ أَبِيهِ وَشَتْمُ أُمِّهِ فَلَا جِهَةَ فِيهِ لِغَيْرِ الْمَعْصِيَةِ فَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ بِهِ أَصْلًا، وَكَحَقِيقِ ذَلِكَ أَنَّ النَّذْرَ إِجَابٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقَوْلِ، وَبِالْقَوْلِ أَمْكَنَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَشْرُوعِ وَالْمُنْهِي عَنْهُ، وَالْمَشْرُوعُ بِإِجَابِ الْفِعْلِ، وَفِي الْفِعْلِ لَا يُمَكِّنُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ، وَهَذَا كَمَا جَوَّزُوا بَيْعَ السَّمَنِ الدَّالِّبِ الَّذِي مَاتَتْ فِيهِ الْقَارَةُ لِإِمْكَانِ إِبْرَادِ الْبَيْعِ عَلَى السَّمَنِ ذَوْنِ التَّجَاسَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِاسْتِحَالَةِ التَّمْيِيزِ

[الحاشية]

قوله: {فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ}، وعلى ظاهر الرواية يصح النذر مطلقا، والفرق بين [هذه] ^١ المسألة ومسألة النذر في حالة الحيض [على ظاهر الرواية] ^٢، [أن الحيض وصف المرأة لا وصف اليوم، وقد ثبت] ^٣ بالإجماع أن طهارتها شرط لأدائه فلما علق النذر بصفة لا تبقى معها أهلا للأداء لم يصح] ^٤، بخلاف النذر في هذه الأيام

^١ ب ٢: بداية لو ١٠٧ ب.

^٢ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^٣ ب ١: بداية لو ١٩٢ ب.

^٤ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، ونصه كالآتي: وإذا قال: غدا، فلم يصح في نذره بالمنهي عنه فصح نذره، وهو كالمراة إذا قالت: لله علي أن أصوم يوم حيضي، لم يصح نذرها، ولو قالت: لله علي أن أصوم غدا وغد يوم حيضها صح نذرها، ويجب عليها القضاء، والجواب عنه على ظاهر الرواية: أن الحيض وصف المرأة لا وصف اليوم، وقد ثبت بالإجماع أن كونها طاهرة عن الحيض شرط ليكون أهلا لأداء الصوم، فلما علق النذر بصفة لا تبقى أهلا للأداء معها لم يصح؛ لأنه لا يصح [إلا من أهله، كالرجل يقول: لله علي أن أصوم يوما أكلت فيه]. (البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٧٧).

[التوضيح]

(وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُنْتَهِيَةِ فَقَدْ لَهِيَ لِفَسَادِ فِي الْوَقْتِ، وَهُوَ سَبَبُهَا، وَظَرْفُهَا فَأَوْجَبَ لِقَصَالَا فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْكَامِلُ لَا مَعْيَارُهَا فَلَمْ يُوجِبْ فُسَادًا فَيُضْمَنُ بِالشَّرُوعِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ) اَعْلَمُ أَنَّ الْوَقْتَ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ، وَظَرْفٌ لَهَا، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ يَجِبُ الْمُلَاءَمَةُ بَيْنَهُمَا فَإِذَا وَجِبَ كَامِلًا لَا يَتَأَدَّى لاقصا كما في الفجر وقضاء الصلاة في الأوقات المنتهية، وإن وجب لاقصا يتأدى لاقصا كما في أداء العصر، ومن حيث إنه ظرف لا معيار يكون تعلقه بالصلاة تعلق المجاورة لا تعلق الوصفية فلا يوجب الفساد بل يوجب التفصان بخلاف الصوم، فإن الوقت معياره فالصوم عبادة مقدرة بالوقت فيكون كالوصف له ففساده يوجب فساد الصوم، وهذا الفرق إنما يظهر أثره في الثفل حتى لو شرع في الصلاة في الأوقات المنتهية يجب عليه إتمامها، ولو أفسد يجب عليه قضاؤها أما إن شرع في الصوم في الأيام المنتهية لا يجب إتمامه بل يجب رفضه، فإن رفضه لا يجب القضاء. (وإن كان مجاورا يقتضي كراهته عندنا، وعندنا) هذا الكلام يتعلق بقوله فذلك الغير إن كان وصفا له، وإلما قال عندنا وعندنا لما مر أن على مذهب أبي الحسين البصري النهي في العبادات يوجب البطلان مطلقا مع أن الدليل يكون دالا على أن النهي لفتح أمر مجاور.

(كالصلاة في الأرض المعضوية، والبيع وقت النداء) أوردت هنا مثالين أحدهما للعبادات، والآخر للمعاملات.

[التلويح]

بَيْنَهُمَا. (قوله وأما الصلاة) يشير إلى الفرق بين الصوم في الأيام المنتهية والصلاة في الأوقات المنتهية حيث يفسد الصوم دون الصلاة، ويلزم بالشروع الصلاة دون الصوم، وذلك لأن الوقت للصوم من قبيل الوصف اللزوم لكونه معيارا له وللصلاة من قبيل المجاور لكونه ظرفا لها، {ولي الطريقة المعنية أن المركب} قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كالأسماء، وقد لا يكون كالحَيَوَانِ، والصوم من القسم الأول، لأنه مركب من إمساكات متفقة الحقيقة كل منها صوم حتى لو خلف لا يصوم حيث يصوم ساعة، فيكون كل جزء منها منهيًا عنه لكونه صوما فكان ما العقد منه العقد مشروعا محظورا، والمضى إنما يلزم لإبقاء ما العقد فلا يلزم هاهنا لما فيه من تقرير المعصية، وهو حرام واجب الترك قطعا، وإن كان تقرير ما العقد مشروعا واجبا {لكنه مجتهد فيه} تعارضت فيه الاختيار، بخلاف وجوب ترك المعصية، فإنه قطعي فترجح جالب الترك فلا يلزم القضاء بالفساد، بخلاف الصلاة، فإن إباحة من القيام والقعود والركوع والسجود لا يسمى صلاة ما لم يجتمع، ولم ينفذ بالسجدة فما العقد قبل ذلك كان عبادة محضة يجب صيانتها، والمضى عليها فيكون المضى في حق ما مضى امتناعا عن إبطال العمل، وهو واجب، وفي حق ما يستقبل فحصيل الطاعة وحصيل المعصية فكان المضى طاعة ومعصية وامتناعا عن المعصية أغني إبطال العبادة وترك المضى امتناعا عن معصية وطاعة وإرتكابا لمعصية هي إبطال عبادة فترجحت فيها جهة المضى، فإذا أفسدها فقد أفسد عبادة وجب عليه المضى فيها فيلزم القضاء.

(قوله وهذا الفرق {لما يظهر أثره في الثفل}) {إذ لا فرض في هذه الأوقات}، وأما مثل القضاء والمندورات المطلقة فلا يتأذى في هذه الأوقات صلاة كانت أو صياما لوجوبها بصفة الكمال.

فإن القبح وصف لها، ولهذا لو صام في هذه الأيام خرج عن العهدة إلا أنه يفق بالإفطار فيها والقضاء في وقت آخر. قوله: {لكنه مجتهد فيه}، فإن النفل لا يلزم بالشروع عند الشافعي^١ - رضي الله عنه^٢ - وإن كانت منعقدة مشروعة. قوله: {إنما يظهر أثره في النفل}، قيل عليه: الفرق المذكور إنما يتجه بالنسبة إلى النفل لو كان الوقت سببا له؛ لأن الكلام فيه والنفل ليس بمؤقت، وأجيب: بالتزام أن الوقت سبب للنفل، وذكر فيه وجهان، الأول: ما ذكر في [الميزان]^٣ أن إدراك كل زمان نعمة يستدعي شكرا فينبغي أن يشتغل بالشكر، إلا أن الله تعالى رخص بعدم الإيجاب في البعض، فإذا نذر أو شرع فقد أتى بما هو العزيمة، والثاني: أن الوقت لما كان سببا للفرائض ألحق النفل بها، فجعل الوقت سببا له أيضا، كما أنه [يجب] بفعل العبد وهو الشروع أو النذر، وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الشرع، والوقت سبب فيما يوجبه الشرع فكذا فيما أوجبه العبد. قوله: {وفي الطريقة المعنية أن المركب}، انتهى. حاصله: أن كل جزء من الصوم [صوم]^٤، وهو [في]^٥ تلك الأيام محظور، فإيجاب [المضي]^٦ يقتضي تقرير المحظور محظورات [أخرى، وليس كل جزء من الصلاة صلاة، وإن كان عبادة ، [والصلاة]^٧ هي المحظور^٨، [و] في إيجاب [المضي]^٩ [تحصيل]^{١٠} الطاعة وهي الأجزاء الباقية من الصلاة، و[تحصيل]^{١١} معصيته وهي ما يحصل بعد تمام الصلاة المنهي عنها مع صيانة المؤدى عن [الإبطال]^{١٢}، وفي رفضها^{١٣} ترك الطاعة والمعصية في إبطال المؤدى، فترجح [جهة]^{١٤} [المضي]^{١٥} على [جهة]^{١٦} الرفض.

^١ (انظر: الشربيني، محمد بن أحمد، معني المحتاج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ج ١، ص ٢٦٨)

^٢ ظ: بداية لو ٢٥٨ ب.

^٣ يقصد: أبو بكر بن محمد بن أحمد السمرقندي الملقب بعلاء الدين، صاحب كتاب الميزان في أصول الفقه، (انظر: محيي الدين، الجواهر المضئية، رقم الترجمة: ٣٨، ج ٢، ص ٢٤٣)، ويبحث عن المعلومة في كتاب الميزان، ولم أتمكن من الوقوف عليها، وهذه معلومات عن الكتاب لم أراء البحث، (السمرقندي: محمد ابن أحمد، ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، حققه: د. عبد الملك السعدي، الخلود، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧).

^٤ أي: النفل.

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها ليستقيم المعنى، والمعنى: أن الصوم يتركب من أجزاء متفقة فيكون لكل جزء اسم الصوم، بخلاف الصلاة فهي تتركب من أجزاء مختلفة، وهي: القيام، والقراءة، والركوع، والسجود، فلا يكون للبعض اسم الكل، (انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٩١).

^٦ في ب ١: [أن]، والصواب ما أثبتته.

^٧ أي: المضي بالصوم، والمضي كما جاء في التلويح إنما يلزم لإبقاء ما انعقد، ولا يلزم ههنا لما فيه من تقرير المعصية. في ب ٢: [المص]، والصواب ما أثبتته.

^٨ أي: الصلاة كاملة من القيام والركوع... الخ.

^٩ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^{١٠} سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^{١١} هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في جميع النسخ: [المعنى]. والمراد: المضي بالصلاة.

^{١٢} في ظ و ب ٢: [تحصيل]، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} في ظ و ب ٢: [تحصيل]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} في ب ١: [البطلان].

^{١٥} في ب ١: [رفعها]، والصواب ما أثبتته.

^{١٦} في ب ١: [صفة]، والصواب ما أثبتته.

^{١٧} في ب ١ و ب ٢: [المعنى]، والصواب ما أثبتته.

^{١٨} سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.

وقد يقال: هذا ليس بفرق جيد؛ لأن النهي عن الصلاة في تلك الأوقات لقبح التشبه بعبدة الشمس في العبادة البدنية لا في الصلاة، لاختصاص هذه الأركان المسمى إتيانها صلاة بهذه الأمة الشريفة، وإذا كان كل جزء عبادة تحقق فيه معصية أيضا للتشبه بهم، فلا يكون ترجيح لجانب [المضي]^١ على هذا^٢. قوله: {إذ لا فرض في هذه الأوقات} فيه بحث، لجواز عصر يومه في الوقت المكروه. قول المصنف: {لا يجب القضاء}، وروى شبرين عن الوليد عن أبي يوسف — رضي الله عنه — أنه يلزمه القضاء بالشروع كالنذر^٣

^١ في ب ١ و ب ٢: [المعنى]، والصواب ما أثبتته.

^٢ (للتفصيل انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٩١).

^٣ أي أن من شرع في صوم الأيام المنهية ثم أفسده فلا قضاء عليه، وعن أبي يوسف ومحمد في النواذر أن عليه القضاء؛ لأن الشروع ملزم كالنذر، (انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢، ص ٣٢١).

(وإن دل على أن الشيء لعينه) أي لذاته أو لجزئه (ينطلق اتفاقاً) هذا الكلام يتعلق بقوله، وإن دل على أن الشيء لغيره (كالملاقيح، والمضامين، فإن الركن معذور فدل الدليل على أنه مجاز عن النسخ فيكون فيحاً لعينه) قوله فيكون فيحاً لعينه تعقيب لقوله، فإن الركن معذور فدل من بطلانه فيحاً لعينه؛ لانهما متلازمان الملاقيح جمع ملقوحة، وهي ما في البطن من الجنين، والمضامين جمع مضمون، وهو ما في أصلاب الفحول من الماء وفي الحديث «لهي عن بيع المضامين والملاقيح» فلما كان ركن النبيع وهو المبيع معذوراً لا يمكن وجود النبيع فلا يراد حقيقة الشيء لما ذكرنا أن الشيء عن المستحيل عتبت فيكون الشيء مجازاً عن النسخ، فإن النسخ لإعدام الصحة والمشروعية، والجامع أن الحرمة تثبت لكل منهما إلا أن الحرمة بالنسخ لعدم بقاء المحل بخلاف الحرمة بالشيء، ثم اعلم أن من جملة مشكلات هذا الفصل التفرقة بين الجزء والوصف والمجاور، فكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يصدق على ذلك المنة غنة أو لم يصدق فالجزء إما صادق على الكل، وهو ما يصدق على الشيء، ويتوقف تصور ذلك الشيء على تصويره كالعبادة للصلاة، وإما غير صادق كارتكان الصلاة للصلاة، والإيجاب، والقبول، والمبيع للنبيع، وأما الوصف فالمراد به اللازم الخارجي، وهو إما أن يصدق على الملزوم نحو: الجهاد إغلاء كلمة الله، وصوم الأيام المنهية إغراض عن ضيافة الله تعالى، وإما أن لا يصدق كالتمن، فإنه كلما يوجد النبيع يوجد الثمن لكن الثمن لا يصدق على النبيع وليس ركن النبيع؛ {لأنه وسيلة} إلى المبيع {لا مقصود أصلي} فجري مجرى آلات الصناعة كالقذوم، وأما المجاور فهو الشيء الذي يصحبه ويفارقه في الجملة، وهو إما صادق على الشيء كما يقال النبيع وقت النداء اشتغال عن السعي الواجب، فإنه قد يوجد الاشتغال عن السعي الواجب بدون النبيع، وأيضاً على العكس إذا جرى النبيع في حالة السعي، وإما غير صادق كقطع الطريق لا يصدق على السفر بل السفر الموصل إلى القطع فالقطع يوجد بدون سفر المعصية كما إذا قطع بدون السفر أو سافر للتحج فقطع الطريق، وأيضاً على العكس بأن سافر بدون نية القطع، ولم يوجد القطع أو سافر بنية القطع لكن لم يوجد القطع إذا ثبت هذا جئنا إلى تطبيق هذه الأصول على الأمثلة المذكورة {أما الربا}، فإنه فضل خال عن العوض شرط في عقد المعاوضة فلما كان مشروطاً في العقد كان لازماً للعقد، ثم هو خال عن العوض؛ لأن الدرهم لا يصلح عوضاً إلا لمثله، فإن المبادلة بين الزائد والناقص عدول عن قضيبة العدل فلم توجد المبادلة في الزائد لكن الزائد هو فرع على المزيد عليه فكان كالوصف أو نقول ركن النبيع وهو مبادلة المال بالمال، وقد وجد لكن لم توجد المبادلة التامة فأصل المبادلة حاصل لا وصفها، وهو كونها تامة، {وأما النبيع بالشرط} فكالربا؛ لأن الشرط أمر زائد، {وأما النبيع بالخمر}، فإن الخمر مال غير متقوم فجعلها ثمناً لا ينطلق النبيع لما ذكرنا أن الثمن غير مقصود بل تابع ووسيلة فيجري مجرى الأوصاف التابعة، ولأن ركن النبيع، وهو مبادلة المال بالمال متحقق لكن المبادلة التامة لم توجد لعدم المال المتقوم في أحد الجانبين، وأما صوم الأيام المنهية فلما ذكرنا أن الوقت كالوصف، وأنه إغراض عن ضيافة الله تعالى وهذا وصف له، وأما الصلاة في الأرض المعصوبة، فإن شغل مكان الغير {لم يلزم من الصلاة} بل {لما يلزم من المصلي} فإن كل جسم متمكن فوقع بين شغل مكان الغير، وبين الصلاة {متلازمة اتفاقاً}، {وأما البيع الفاسد}، فإنها أوجب تلك المفسد أي المفسد المذكورة كالبيع بالشرط، والربا

فَتَكُونُ فَيَبِيحَةً بِوَصْفِهَا، وَأَمَّا الْبَيْعُ وَقْتَ النَّدَاءِ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَقَدْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِشْتِغَالِ عَنِ السَّعْيِ مُلَازِمَةٌ اتِّفَاقِيَّةٌ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ الْمَلَقِيحُ جَمْعُ مَلْقُوْحَةٍ مُوَافِقٍ لِمَا فِي الصَّحَاحِ، وَذَكَرَ فِي الْفَاتِحِ أَنَّهَا جَمْعُ مَلْقُوْحٍ يُقَالُ لَقَعَتْ النَّاقَةُ وَلَدَهَا مَلْقُوْحٌ بِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوْهُ بِحَذْفِ الْجَارِ. (قَوْلُهُ وَلَيْسَ) أَيِ الثَّمَنِ رُكْنِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ وَسِيْلَةٌ إِلَى الْمَبِيعِ {لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ} لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ رُكْنَيْ الشَّيْءِ وَسِيْلَةً إِلَى الْآخِرِ، وَالْآخِرُ مَقْصُودًا أَصْلِيًّا بَلْ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ هُوَ أَنَّ الْبَيْعَ يَجُوزُ مَعَ عَدَمِ الثَّمَنِ، {وَلَا يَجُوزُ مَعَ عَدَمِ الْمَبِيعِ} نَعَمْ تَصَوُّرُ مَقْهُومِ الْبَيْعِ لَا يُمَكِّنُ بِذَوْنِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى التَّرَاضِي، وَالتَّلَفُّظُ بِصِيْغَةِ الْبَيْعِ لَا يَصِحُّ شَرْعًا بِذَوْنِ ذِكْرِ الثَّمَنِ كَالْمَبِيعِ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ الْمَبِيعَ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ بِذَوْنِ وَجُودِهِ فَجَعَلُوْهُ رُكْنًا، بِخِلَافِ الثَّمَنِ. (قَوْلُهُ وَأَمَّا الْبُيُوعُ الْفَاسِدَةُ) {لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِهَذَا الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ}.

[الحاشية]

قوله: {لقائل أن يقول}، انتهى . أجيب عنه: بأنه إذا لم تكن الوسيلة أيضا مقصودا أصليا [تعين] ^١ المقصود بالأصالة [للكنية والوسيلة] لكونها آلة، وكيف يكون ما ليس بمقصود بالذات في شيء ركنًا له؟ نعم لو اقتصر على قوله ^٢: {لأنه وسيلة}، ولم يذكر قوله ^٣: {لا مقصود أصلي}، لورد ^٤ [الاعتراض] ^٥، فتأمل ^٦. قوله: {ولا يجوز مع عدم المبيع}، فيه بحث؛ لأنه منقوض بـ [السلم] ^٨، فإنه من [أنواع] ^٩ البيع والتمن فيه موجود البتة دون المبيع، اللهم إلا أن يستثنى السلم أو يقال: أنه بيع المفاليس، فجعل [الأجل] ^{١٠} في حكم المبيع. قوله: {لا يخفى أنه لا معنى لهذا الكلام في هذا المقام}، هذا مذكور في بعض النسخ، و[توجيهه] ^{١١} أنه بصدد تطبيق الأصول على الأمثلة، ففصلها ^{١٢} بقوله: {أما الربا}، {وأما البيع بالشرط} ^{١٣}، {وأما البيع بالحمز}، هذه كلها من البيوع الفاسدة، فقوله بعد ذلك: {أما البيوع الفاسدة} لغو، ويمكن أن يقال: هذا جواب سؤال مقدر ناشئ

^١ في ب ١: [يعين]، والصواب ما أثبتته.

^٢ أي ولتعينت الوسيلة أيضا للركنية.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ الضمير هنا عائد على المصنف.

^٥ في ظ و ب ٢: [لورد]، والصواب ما أثبتته.

^٦ تميل الباحثة إلى صحة ما ذهب إليه صاحب الحاشية في الإجابة على هذا الاعتراض، فالركن: هو ما كان داخلا في حقيقة الشيء محققا لماهيته، (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٥، ص ١٩٦٣)، وهو ما أراده المصنف بقوله: مقصود أصلي، وعليه فالاعتراض الوارد من أنه لا مانع أن يكون الثمن ركنًا في البيع ووسيلة إلى المبيع، مندفع؛ لأن المصنف بين أن الثمن ليس مقصودا أصليا في البيع، فيمنع أن يكون ركنًا، وبالتالي لا يرد هذا الاعتراض؛ ظ: بداية لو ٢٥٩.

^٧ ب ١: بداية لو ١٩٣.

^٨ السلم: هو بيع شيء مؤجل بثمن معجل، (انظر: السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ١٢٤)، ويسمى: بيع المفاليس، (انظر: البلدحي، عبد الله بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، "مطبعة الحلبي - القاهرة"، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م، ج ٢، ص ٣٤).

^٩ ب ٢: بداية لو ١٠٨.

^{١٠} في ب ٢: [الأول]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} في ظ و ب ٢: [لوجهة]، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} أي المصنف.

^{١٣} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

من [قوله]^١ : {لم يلزم من الصلاة}، ومن قوله: {ملازمة اتفاقية}، وحاصله أن يقال: ليس الأمر في البيوع الفاسدة أيضا كذلك؟ فأجاب: بأن الفساد يلزم من نفس البيع فالملازمة لزومية، وقيل: لما ذكر المصنف وجه الحكم بالفساد في بعض أقسام البيع عمّم بعده، وقال^٢ : وأما البيوع الفاسدة فإنما حكم بفسادها لتضمنها مثل تلك المفاسد المذكورة في البيع بالرّبا أو البيع بالشرط، وليس مثل هذا بعيد، والحق أن العبارة الواضحة في هذا المعنى^٣ : وأما سائر البيوع الفاسدة .

^١ أي المصنف.

^٢ أي المصنف.

^٣ أي: والأصوب في العبارة أن تكون: وأما سائر البيوع، بدلا من قوله: وأما البيع الفاسدة، تميل الباحثة إلى صحة هذا التوجيه لذات السبب الذي ذكره صاحب الحاشية.

[التوضيح]

(وَكَذَلِكَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ شُهُودٍ؛ لَأَنَّهُ مَنْفِيٌّ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ») أَيَّ يَكُونُ بَاطِلًا لَأَنَّهُ مَنْفِيٌّ لَا مَنْهِيٌّ، وَكَأَمَّا فِي الْمَنْهِيِّ فَيَرِدُ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَاطِلًا يَتَّبَعِي أَنْ لَا يُثْبِتَ النَّسَبَ، وَلَا يُسْقِطَ الْحَدَّ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ (وَالْمَا النَّسَبُ وَسُقُوطُ الْحَدِّ لِلشُّبْهَةِ، وَلَأَنَّهُ غَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لَأَنَّهُ مَنْفِيٌّ. (وَضِعَ لِلْحِلِّ فَلَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ، وَالتَّبَعُ وَضِعَ لِلْمَلِكِ، وَالْحِلُّ تَابِعٌ لَهُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَشْرَعُ فِي مَوْضِعِ الْحُرْمَةِ، وَفِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْحِلُّ أَصْلًا كَالْأَمَةِ الْمُجُوسِيَّةِ وَالْعَبْدِ) أَيَّ وَإِنْ سَلِمَ أَنَّ النِّكَاحَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، فَإِنَّ كَهَيْهُتِهِ يُوجِبُ الْبُطْلَانَ، لَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ التَّهْيَ يُوجِبُ الْحُرْمَةَ، وَالنِّكَاحَ عَقْدٌ مَوْضُوعٌ لِلْحِلِّ فَلَمَّا الْفَصَلَ عَنْهُ مَا وَضِعَ لَهُ، وَهُوَ الْحِلُّ يَكُونُ بَاطِلًا بِخِلَافِ التَّبَعِ؛ لِأَنَّ وَضْعَهُ لِلْمَلِكِ لَا لِلْحِلِّ بِدَلِيلٍ مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي مَوْضِعِ الْحُرْمَةِ كَالْأَمَةِ الْمُجُوسِيَّةِ، وَفِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْحِلُّ أَصْلًا كَالْعَبْدِ فَإِذَا الْفَصَلَ عَنْهُ الْحِلُّ لَا يَبْطُلُ التَّبَعُ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَكَذَا) أَيَّ مِثْلُ بَيْعِ الْمُضَامِينِ وَالْمَلَأَفِيحِ {النِّكَاحُ بِغَيْرِ شُهُودٍ فِي الْبُطْلَانِ} لَا فِي أَنَّ التَّهْيَ فِيهِ لِذَلِكَ إِذْ لَا

[الحاشية]

قوله: {النكاح بغير شهود في البطلان}، اختار كون النكاح بلا شهود باطلا لا فاسدا لما ذكر في شرح الهداية المسمى بالنهاية^١: أن فخر الإسلام ذكر في مبسوطه: أن المراد من الفاسد في باب النكاح الباطل؛ لأن ثبوت الملك في باب النكاح مع المتألفي، وإنما ثبت ضرورة تحقق المقاصد من حل [الاستمتاع]^٢ للتوالد والتناسل فلا حاجة إلى عقد يتضمن المقاصد فلا يثبت الملك. فإن قلت: فلم حكم في الهداية على بعض الألكحة بأنه فاسد [كنكاح الحامل من السبي وكنكاح الحامل من الزنى، وعلى بعضها بأنه باطل كنكاح [أم الولد]^٣ الحامل]^٤؟ قلت: المفهوم من النهاية أن كل نكاح باطل يختلف الرواية والأقوال في صحته وبطلانه، وقد اختار بطلانه ذكره بلفظ الفاسد، كنكاح الحامل من الزنا صحيح على رواية [النوازل]^٥، وكنكاح المسبية

^١ النهاية في شرح الهداية: الحسين بن علي بن الحجاج السغناقي، توفي سنة: ٧١٠هـ، وهو من علماء القرن الثامن الهجري، والكتاب لا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، برقم حفظ: ٥٢٣٠ - ف، (مركز الملك فيصل، موسوعة خزانة التراث الإلكترونية، فهرس المخطوطات، ج ١٢، ص ١٨٩، الرقم التسلسلي: ١١٢٩٠).

^٢ في ظ: [الاستمتاع].
^٣ أم الولد: هي كل مملوكة ثبت نسب ولدها من مالك لها أو مالك لبعضها، (انظر: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٣، ص ١٠١).

^٤ (انظر: المرغيناني، الهداية شرح البداية، ج ١، ص ١٩٠)، سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٥ أي صاحب الهداية.

^٦ في ظ: [النوازل].

نَهَى هَاهُنَا، لَأَنْ قَوْلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِالشُّهُودِ» {نَفِي لَتَحَقُّقِ النِّكَاحِ الشَّرْعِيِّ} بِدُونِ الشُّهُودِ وَإِلَّا يَثْبُتُ بَعْضُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ فِيهِ مِنْ سَقُوطِ الْحَدِّ وَتَبَوُّتِ النَّسَبِ وَوُجُوبِ الْعِدَّةِ وَالْمَهْرِ لِشِبْهِهِ الْعَقْدِ، وَهِيَ وَجُودُ صُورَتِهِ فِي مَحَلِّهِ لَا لِصِحَّةِ النِّكَاحِ،

صحيح على رواية الحسن عن أبي حنيفة - رحمه الله [تعالى] ^١ -، وكل نكاح لا رواية في صحته سماه بالبطل تنبيهاً على ذلك التفاوت، لكن الذي ذكر في فصول الاستروشنى ^٢ من أن نكاح الحارم قيل: فاسد فيترتب عليه الأحكام، وقيل: باطل فلا ترتب عليه، دليل على [مفارقتهما] ^٣ كما في البيع، والله أعلم وأحكم. قوله: {نفي لتحقق النكاح الشرعي}، فيه دفع [لاستدلال] ^٤ من يحمله على النهي، [بأنه] ^٥ لو حمل على النفي يلزم [الخلف] ^٦ في كلام صاحب الشرع لوجود النكاح بغير شهود [ابتداءً] ^٧ عند مالك [بقاءً] ^٨ عند الجميع ^٩، وتقرير الجواب [أن المنفي] ^{١٠} النكاح الشرعي لا مطلقه، فلا خلف.

^١ جاء في الهداية:

قال الكمال - رحمه الله تعالى -: أما لو كان الحبل من زنا منه جاز النكاح بالاتفاق، كما في الفتاوى الظهيرية محالاً إلى النوازل، قال: رجل تزوج حاملاً من زنا منه، فالنكاح صحيح عند الكل ويحل وطؤها عند الكل، (انظر: المرغيناني، الهداية شرح البداية، ج ٢، ص ١١٣). ط: بداية لو ٢٥٩ ب.

^٢ الفصول المنهية على الأصول: محمد بن محمود الاستروشنى، والكتاب لا يزال مخطوطاً، وتوجد منه نسخة في مكتبة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، برقم حفظ: ١٤٢٥٥، (انظر: مركز الملك فيصل، موسوعة خزائن التراث الإلكترونية، ج ١٠٨، ص ٢٨٨، الرقم التسلسلي: ١٠٨٧٨٥).

^٣ أي إن الباطل يقترب من الفاسد كما مر، فالباطل: ما لم يكن مشروعاً بأصله ووصفه، والفاسد ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه، وما ذكر في نكاح المحارم من الفاسد والباطل فمرده إلى افتراق الباطل عن الفاسد كما في البيع.

^٤ في ب ١: [استدلال]، وفي ب ٢: [الاستدلال].

^٥ بدأ ببيان استدلال من حملة على النهي.

^٦ في ط: [الحلف]، وفي ب ١: [الخلق]، والصواب ما أثبتته، والخلف بضم الخاء ومكون اللام، الإخلاف بالوعد، أو خلاف المفروض، (انظر: قلنجي، معجم لغة الفقهاء، ج ١، ص ١٩٩).

^٧ في ط و ب ٢: [ابتداءً]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في ب ١: [إبقاءً]، والصواب ما أثبتته.

^٩ وحاصل رأي المالكية أن أصل الإشهاد في النكاح واجب، وأما حضورهما عند العقد فمستحب، وأما عند الدخول فواجب، (للتفصيل في مسألة الإشهاد بالنكاح انظر: القرافي، الأخيرة، ج ٤، ص ٣٩٩، وانظر: النفراوي، أحمد بن غانم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٢، ص ٤٤، وانظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٩، ص ٥٨، وانظر: المرداوي، الإتناف، ج ٨، ص ١٠٢، وانظر: السرخسي، المبسوط، ج ٥، ص ٣١).

^{١٠} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

[التلويح]

وَلَمَّا كَانَ هُنَا مَطْلَعُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا النَّهْيَ {فِي مَعْنَى النَّهْيِ} كَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ} [البقرة: ١٩٧] {وَأَيْضًا قَدْ وَرَدَ النَّهْيُ} عَنِ النِّكَاحِ مَعَ بَطْلَانِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ} [النساء: ٢٢] أَشَارَ إِلَى جَوَابِ أَعْمَ وَأَنْتُمْ وَهُوَ أَنَّ النِّكَاحَ إِذَا شُرِّعَ لِجِلِّ ضَرُورَةٍ بَقَاءِ النَّاسِلِ، وَبِالنَّهْيِ ثُبُوتُ الْحُرْمَةِ، وَيَتَنَفَّى الْجِلُّ إِجْمَاعًا {فَيَتَنَفَّى مَشْرُوعِيَّتُهُ} ضَرُورَةُ أَنَّ الْأَسْبَابَ الشَّرْعِيَّةَ إِذَا تَرَادُّوا لِأَحْكَامِهَا لَا لِلذَّوَاتِهَا، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ شُرِّعَ لِلْمِلْكِ فَالْتَفَاءُ جِلُّ الْإِسْتِمْتَاعِ لَا يُنَافِيهِ، {وَأَمَّا النِّكَاحُ حَالَةَ الْإِحْرَامِ} وَالْإِغْتِكَافِ وَالْخَيْضِ، فَإِنَّمَا لَمْ يُبْطَلْ لِظُهُورِ أَثَرِهِ فِي الْمَالِ أَغْنَى بَعْدَ زَوَالِ هَذِهِ الْغَوَارِضِ لَا يُقَالُ الْبَيْعُ مَشْرُوعٌ لِلْمِلْكِ وَلِجِلِّ الْإِغْتِكَافِ، وَالصَّوْمُ لِلطَّاعَةِ فَيُلْزَمُ بَطْلَانُهُمَا بِالنَّهْيِ ضَرُورَةُ أَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ حَرَامٌ وَمَعْصِيَةٌ، لَأَنَّ لِقَوْلِ الْبَيْعِ مَشْرُوعٌ لِلْمِلْكِ، وَجِلُّ الْإِغْتِكَافِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ، وَلَفْسُ الْمُنْهَى عَنْهُ لَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً إِلَّا إِذَا كَانَ النَّهْيُ عَنْهُ لِدَائِهِ، وَالصَّوْمُ لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ.

[الحاشية]

قوله: {فِي مَعْنَى النَّهْيِ}، فيقتضي مشروعية النكاح بغير الشهود، لأن النهي في [الشرعيات]^١ يقتضي المشروعية كما مر^٢. قوله: {وأيضا قد ورد النهي}، انتهى. فيه بحث وهو أن النهي عندنا [يقتضي]^٣ القبح بمعنى في غير المنهي عنه، إلا أن يقوم الدليل على اقتضائه قبحا لمعنى في [عينه]^٤، وقد قام الدليل عليه فيما نحن بصدد، وهو قوله تعالى: [إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا]^٥، فلا يبقى [مشروعا]^٦، فالسؤال غير وارد على قاعدتنا، وهذا تبين أنه لا حاجة إلى ما ذكره فخر الإسلام من جعل لا للنفي مجازا^٧، مع أن الأصل في الكلام الحقيقة. قوله: {فَيَتَنَفَّى مَشْرُوعِيَّتُهُ}، قيل: يمكن الجمع بين التفاء المشروعية وبقائه بأن يقال: مشروع وحلال بأصله وغير مشروع وحرام بوصفه كما قيل في سائر المواضع. قوله: {وَأَمَّا النكاح حالة الإحرام}، انتهى. جواب سؤال مقدار وهو: أن النكاح منعقد في هذه الصور مع انفصال الحل.

^١ ب ١: بداية لو ٩٣ ب.

^٢ (راجع ص: ١٠٧ من هذه الرسالة).

^٣ في ب ٢: [تقبض]، والصواب ما أثبت.

^٤ ب ٢: بداية لو ٨٨ ب.

^٥ [النساء: آية ٢٢].

^٦ أي نكاح ما نكح الآباء.

^٧ (انظر: البزدوي، أصول البزدوي، ج ١، ص ٥٦).

{فَإِنْ قِيلَ} {الْتَهَى عَنْ الْحِسِّيَّاتِ يَفْتَضِي الْقَبِيحَ لَعْنَهُ، وَالْقَبِيحُ لَعْنُهُ لَا يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا} إجماعًا فَلَا يُنَبِّتُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ بِالزُّكَا وَالْمَلِكِ بِالْقَصَبِ وَاسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ، وَالرُّخْصَةُ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ لَا تُوجِبُ الثَّغْمَةَ ثُمَّ وَرَدَ عَلَى هَذَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ {لَا لَسَلَّمَ إِلَهُ إِذَا وَرَدَ التَّهَى} عَنْ الْحِسِّيَّاتِ لَا يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَإِنَّ الطَّلَاقَ فِي الْخِيضِ يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَالظَّهَارَ يُفِيدُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ، وَهُوَ الْكَفَّارَةُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ {وَلَا يَلْزَمُ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْخِيضِ يُوجِبُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ لِغَيْرِهِ وَلَا الظَّهَارَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي حُكْمٍ مَطْلُوبٍ عَنْ سَبَبٍ لَا فِي حُكْمٍ زَاجِرٍ، فَإِنَّ هَذَا يَعْتَمِدُ حُرْمَةَ سَبَبِهِ فَحَاصِلُ الْجَوَابِ فِي الطَّلَاقِ إِنْ بَحَثْنَا فِي التَّهَى عَنْ الْحِسِّيَّاتِ إِذَا لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَقَبِيحٌ الْمُجَاوِرِ، وَفِي الطَّلَاقِ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا فِي الظَّهَارِ فَبَحَثْنَا فِي أَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ لَا يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا هُوَ مَطْلُوبٌ عَنْ السَّبَبِ، وَالظَّهَارَ لَا يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا كَذَلِكَ بَلْ أَقَادَ حُكْمًا شَرْعِيًّا هُوَ زَاجِرٌ.

{قَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ} ظَاهِرُ السُّؤَالِ نَقْضٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ أَنَّ التَّهَى عَنْ الْفِعْلِ الْحِسِّيِّ يَفْتَضِي قَبِيحَهُ لَعْنَهُ مَعَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْقَبِيحَ لَعْنُهُ لَا يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الزُّكَا وَالْقَصَبِ وَاسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ وَسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ فِعْلٌ حِسِّيٌّ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالزُّكَا حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ وَبِالْقَصَبِ وَاسْتِيلَاءِ الْمَلِكِ وَبِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ رُخْصَةُ الْإِفْطَارِ، وَقَصْرُ الصَّلَاةِ وَالْمَسْحُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَعَلَى هَذَا {لَا يُتَوَجَّهُ الْمَنْعُ الْمَذْكُورُ}، {لِأَنَّ مَطْلُوبَ الْمُنَاقَضِ} بَطْلَانُ الْقَاعِدَةِ فَيَنْبَغِي {أَنْ يُجْعَلَ السُّؤَالُ} ابْتِدَاءً إِشْكَالًا، وَهُوَ أَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ فِعْلٌ حِسِّيٌّ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ التَّهَى عَنْهُ لَغَيْرِهِ، وَكُلُّ مَا هَذَا شَأْلُهُ فَهُوَ قَبِيحٌ لَعْنُهُ، وَلَا شَيْءَ مِنْ الْقَبِيحِ لَعْنُهُ بِمُقِيدٍ لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ فَلِذَا لَا تَكُونُ الْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةُ مُفِيدَةً لِلْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَنْعُ الْمَذْكُورُ مَنَعًا لِلنَّاتِجَةِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْقَذْحِ فِي {الْمُقَدِّمَتَيْنِ} مَعَ الْكُلِّمَااجِمَاعِيَّتَانِ، ثُمَّ اسْتِنَادُ الْمَنْعِ {بِالطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ} لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ شَرْعِيَّانِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ أُعْتِبَرَا لَهُمَا فِي الشَّرْعِ شَرَايِطُ وَخُصُوصِيَّاتٌ لَا حِسِّيَّانِ بِمَنْزِلَةِ الشُّرْبِ وَالزُّكَا، وَلَيْتَهُ أَوْرَدَ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَوْنُ كُلِّ مِنَ الشُّرْبِ وَالزُّكَا مُوجِبًا لِلْحَدِّ، وَعَلَى تَقْدِيرِ اسْتِقَامَةِ مَا ذَكَرَ فَالْجَوَابُ عَنْ الطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ كَلَامٌ عَلَى السُّنْدِ، وَكَأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ جَوَابِ الْمَنْعِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَبَّةٌ عَلَى فِسَادِ مَا تَوَهَّمُ مِنْ كَوْنِ الطَّلَاقِ فِي الْخِيضِ مِنْهُيًّا عَنْهُ لِلدَّاهِ وَكَوْنِ الْكَفَّارَةِ مِنْ أَحْكَامِ الظَّهَارِ وَالْآثَارِ الْمَطْلُوبَةِ بِهِ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِحَلِّ الْإِشْكَالِ وَدَفَعَ مَا تَوَهَّمُ نَقْضًا لِلْقَاعِدَةِ. {قَوْلُهُ فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تُوجِبُ الثَّغْمَةَ} تَأْكِيدٌ، وَزِيَادَةٌ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُنْهِيَّةُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُوجِبَ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ لِكَوْنِهَا نَعْمًا أَمَّا الْمَلِكُ وَالرُّخْصَةُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ فَلَمَّا فِيهَا مِنْ ثُبُوتِ

الْمَحْرَمِيَّةِ وَالْبَعْضِيَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا} [الفرقان: ٥٤] وَالْعَلَّةُ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ.

[الحاشية]

قوله: {لا يتوجه المنع المذكور}، يعني قوله^١: {لا نسلم أنه إذا ورد النهي}. قوله: {لأن المطلوب المناقض}، انتهى. يعني أن مطلوبه بطلان [القاعدة]^٢، [وفي المنع المذكور تسليم بطلانها]^٣. قوله: {أن يجعل السؤال}، يعني قوله: {فإن قيل}، انتهى. قوله: {في المقدمتين}، هما قوله: {النهي عن الحسيات يقتضي القبح لعينه، والقبح لعينه لا يفيد حكما شرعيا}. قوله: {ثم استناد المنع}، انتهى. أجيب عنه: بأن المصنف قد بين أن الشرعي حسي أيضا، فمن جهة أنه موجود [حسا]^٤ حسي، ومن جهة أن الشرع أثبت له حكما شرعيا، فإذا ورد النهي عليه [من الجهة الأولى فهو حسي وإذا ورد من الجهة الثانية فشرعي، فالبيع وقت النداء مثلا شرعي]^٥ وحسي ولكن النهي يتعلق به لا؛ لأنه حكم محظور، بل؛ لأن الاشتغال عن السعي محظور، وهو يحصل بما يوجد من البيع حسا لكنه من قبيل القبح في المجاورة.

^١ أي: قول المصنف.

^٢ وهي قول الشارح: أن النهي عن الفعل الحسي... لا يفيد حكما شرعيا.

^٣ أي أن قول المصنف: "لا نسلم أنه إذا..." فيه تسليم بطلان القاعدة، والمطلوب دفع النقض الوارد عليها.

^٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن، إذ هي زيادة يستقيم بها المعنى.

[التوضيح]

(قُلْنَا الزُّكَا لَا يُوجِبُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ بَلْ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْوَلَدِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي إِيْجَابِ الْحُرْمَةِ، ثُمَّ يَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَطْرَافِ وَالْأَسْبَابِ كَالْوَطَنِ) تَقْرِيرُهُ أَنَّ الزُّكَا بِذَاتِهِ لَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ حَتَّى يَرِدَ الْإِشْكَالُ بَلْ لِأَنَّ الْوَلَدَ يُوجِبُ الْحُرْمَةَ، لِأَنَّ الْأَسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ لَا يَجُوزُ، ثُمَّ تَتَعَدَّى مِنْهُ الْحُرْمَةُ إِلَى أَطْرَافِهِ أَيْ فُرُوعِهِ وَأَصُولِهِ كَأُمَّهَاتِ النِّسَاءِ، وَتَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْبَابِ أَيْ الْوَلَدِ هُوَ مُوجِبٌ لِحُرْمَةِ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ فَأَقِيمَ مَا هُوَ سَبَبٌ الْوَلَدِ مَقَامَ الْوَلَدِ فِي إِيْجَابِ حُرْمَتِهِنَّ كَمَا أَقَمْنَا السُّفَرَ مَقَامَ الْمَشَقَّةِ فِي إِقْبَاتِ الرُّخْصَةِ، وَسَبَبُ الْوَلَدِ هُوَ الْوَطَنُ وَذَوَاغِيهِ فَجَعَلْنَاهَا مُوجِبَةً لِحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ لَا ذَاتًا بَلْ بِتَبَعِيَةِ الْوَلَدِ. (وَمَا يَعْمَلُ بِالْخَلْفِيَّةِ يُعْتَبَرُ فِي عَمَلِهِ صِفَةً لِأَصْلٍ، وَالْأَصْلُ وَهُوَ الْوَلَدُ لَا يُوصَفُ بِالْحُرْمَةِ) أَيْ لَمَّا جُعِلَ الْوَطَنُ مُوجِبًا لِحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ لِكَوْنِهِ خَلْفًا عَنِ الْوَلَدِ لَا تُعْتَبَرُ حُرْمَتُهُ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِي الْخَلْفِ صِفَاتُ الْأَصْلِيِّ لَا صِفَاتُ الْخَلْفِ كَالْتَرَابِ جُعِلَ خَلْفًا عَنِ الْمَاءِ لَا تُعْتَبَرُ صِفَاتُ التُّرَابِ بَلْ تُعْتَبَرُ صِفَاتُ الْمَاءِ مِنَ الطُّهُورِيَّةِ وَلِخَوِهَا فَهِنَّ لَا يُعْتَبَرُ صِفَاتُ الْوَطَنِ، وَهِيَ الْحُرْمَةُ بَلْ الْمُعْتَبَرُ الْوَلَدُ، وَهُوَ لَا يُوصَفُ بِالْحُرْمَةِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَالْأَسْبَابُ) مَعْنَاهُ، ثُمَّ تَتَعَدَّى الْحُرْمَةُ إِلَى الْأَطْرَافِ، {وَالْإِيْجَابُ الْحُرْمَةُ إِلَى الْأَسْبَابِ}، ثُمَّ لَمْ يُعْتَبَرُ فِي السَّبَبِ كَالْوَطَنِ مَثَلًا كَوَلَدِهِ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ عَنِ الْوَلَدِ، وَهُوَ عَيْنٌ لَا يَتَصِفُ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ حَرَامٌ زَادَهُ أَلَهُ لَيْسَ وَلَدٌ مِنْ وَطَنِ حَرَامٍ {لَا يُقَالُ هُوَ مَخْلُوقٌ} مِنْ مَاءَيْنِ امْتِزَاجًا امْتِزَاجًا غَيْرَ مَشْرُوعٍ يَفْعَلُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فِي مَحَلٍّ غَيْرَ مَشْرُوعٍ، وَلِهَذَا قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَلَدُ الزُّكَا {شَرُّ الثَّلَاثَةِ}» وَلَا قَرِينَةَ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِمَوْلُودٍ مُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَا مَعْنَى لِلْإِصْطِفَاءِ امْتِزَاجِ الْمَاءَيْنِ وَالْخِلَاقِ الْوَلَدِ بِكَوْنِهِ حَرَامًا وَبَاطِلًا وَغَيْرَ مَشْرُوعٍ، وَقَدْ لُشَاهِدُ وَلَدُ الزُّكَا أَصْلَحَ مِنْ وَلَدِ الرُّشْدَةِ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالْأَلَمِ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، وَلِهَذَا يَسْتَحِقُّ وَلَدُ الزُّكَا جَمِيعَ الْكَرَامَاتِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا وَلَدُ الرُّشْدَةِ مِنْ قَبُولِ عِبَادَتِهِ وَشَهَادَتِهِ وَصِحَّةِ قَضَائِهِ وَإِمَامَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ لَا يَجُوزُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ} [المؤمنون: ٧] وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «كَاسِحُ الْيَدِ مَلْعُونٌ».

(قَوْلُهُ ثُمَّ يَتَعَدَّى مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْوَلَدِ الْحُرْمَةُ إِلَى أَطْرَافِهِ أَيْ فُرُوعِهِ مِنَ الْأَبْنَاءِ وَالْبَنَاتِ وَأَصُولِهِ مِنَ الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي حَقِّ النِّسَاءِ ضَرُورَةٌ لِإِقَامَةِ النَّسْلِ كَمَا سَقَطَتْ حَقِيقَةُ الْبَعْضِيَّةِ فِي حَقِّ آدَمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَلِهَذَا صَرَّحَ بِذِكْرِ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ، وَفَسَّرَ صَاحِبُ الْكَشَفِ الْأَطْرَافَ بِالْأَبِ وَالْأُمِّ {وَمَنْعَ تَفْسِيرِهَا} بِالْأَبِ وَالْأَجْدَادِ وَالْأُمِّ وَالْأُمَّهَاتِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ أُمَّهَاتِ الْمُوْطُوعَةِ وَبَنَاتِهَا لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى الْأَبِ، وَكَذَا حُرْمَةُ آبَاءِ الْوَاطِيِّ وَأَبْنَائِهِ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى الْأُمِّ حَتَّى لَا يُحَرِّمَ أُمُّ الزَّوْجَةِ أَوْ جَدَّتُهَا عَلَى أَبِ الزَّوْجِ أَوْ جَدَّهُ، فَإِنْ قِيلَ هَبْ أَنَّ حُرْمَةَ الْوَلَدِ تَتَعَدَّى إِلَى فُرُوعِهِ لَوْجُودِ الْبَعْضِيَّةِ لَمَّا وَجَّهَ تَعَدِّيَهَا إِلَى الْأَصُولِ؟ أَجِيبُ بِأَنَّ مَاءَ الرَّجُلِ يَخْتَلِطُ فِي الرَّجْمِ بِمَاءِ الْمَرْأَةِ، وَيَصِيرُ شَيْئًا وَاحِدًا وَيَثْبُتُ لِهَذَا الْمَاءِ بَعْضِيَّةٌ مِنَ الْوَاطِيِّ وَأَصُولُهُ وَبَعْضِيَّةٌ مِنَ الْمُوْطُوعَةِ وَأَصُولُهَا، فَإِذَا صَارَ الْمَاءُ إِسْكَالًا تَعَدَّى الْبَعْضِيَّةُ مِنْهُ إِلَى الْوَاطِيِّ وَالْمُوْطُوعَةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ جُزْءًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ صَارَ جُزْءًا مِنَ الْآخَرِ إِذَا الْوَلَدُ بِكَمَالِهِ يُضَافُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا {فَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْضًا مِنَ الْآخَرِ} بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ فَتَثْبُتُ

الْحُرْمَةُ {إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ فِي حَقِّ الْمَوْطُوءَةِ} خَاصَّةً لِضَرُورَةِ التَّنَاسُلِ، وَفِي حَقِّ مَا بَيْنَ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَاتِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ حُكْمِيًّا ضَعِيفٌ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْأَبَاعِدِ.

[الحاشية]

قوله: {وَمَنْعَ تَفْسِيرِهَا}، انتهى. من جعل الأصول شاملة للأب والأجداد والأم والجَدَات، أراد به ثبوت الحرمة بين الزاني وأم الزنية وجداتها وبين الزنية وأب الزاني وأجداده^١. قوله: {فَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْضٌ مِنَ الْآخَرِ}، إنما قال: كان؛ [لأن]^٢ [اختلاط]^٣ المائتين وصيرورتهما شيئا واحدا لم يوجب سوى أن يكون بعض الوالد والوالدة بعضا من [الولد]^٤، ولا يلزم منه أن يكون كل من الوالدين بعضا للآخر في نفس الأمر، والأقرب أن يطوى هذا التفريع من البين ويقال: ثبوت البعضية بينهما باعتبار أن جزءا من كل منهما قد صار جزءا من الآخر؛ لأن المائتين لما امتزجا امتزجا مائعا عن التمييز في العقل و[الحس]^٥، وصارا شيئا واحدا، صار [الولد]^٦ كأنه [بكماله]^٧ جزء من كل منهما، ولذا يضاف إلى كل منهما كمالا، وهذا أمر حكمي. قوله: {إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ فِي حَقِّ الْمَوْطُوءَةِ}، جواب سؤال مقدر وهو: أن الحرمة إذا تعدت إلى الأطراف [بسبب]^٨ تعدي البعضية، [كان]^٩ ينبغي أن [..]^{١٠} [يُنْتَبِط] الحرمة بين الواطئ [والموطوءة]^{١١}، فأجاب بقوله: {إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ}، انتهى. يعني أن الأمر كما قلت، إلا أنه ترك لضرورة التناسل، كما سقطت حقيقة البعضية في حق آدم — عليه [السلام]^{١٢} — لهذا المعنى، حيث حلت له حواء مع أنها خلقت منه، وحرمت بنته لانتفاء الضرورة في حقها. قوله: {وإيجاب الحرمة إلى الأسباب}^{١٣}، فيكون من قبيل: [عَلَّقْتُهَا بِنَا وَمَاءً بَارِدًا]^{١٤}،

^١ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٨٩).

^٢ سقطت من ب ١، والصواب لإثباتها في المتن.

^٣ في ب ١: [لاختلاط]، وفي ب ٢: [احتياط]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ١ و ب ٢: [الوالد]، والصواب ما أثبتته.

^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحث تصحيحا للنص، إذ هي في جميع النسخ: [الحسن].

^٦ في ب ٢: [الوالد]، والصواب ما أثبتته.

^٧ في ب ١: [يكله له]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في ظ و ب ٢: [سبب]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ب ٢: [كان]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} زاد في ب ١: [يكون]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^{١١} الضمير هنا عائد على: "تعدي البعضية".

^{١٢} ب ١: بداية لـ ١٩٤.

^{١٣} ب ٢: بداية لـ ١٠٩.

^{١٤} جاء مثله في كشف الأسرار: (ثُمَّ يَنْعَدِي مِنْهُ إِلَى أَطْرَافِهِ وَيَنْعَدِي مِنْهُ إِلَى أَسْبَابِهِ)، ويتعدى: أي سببية ثبوت هذه الحرمة، والضمير المستكن راجع إلى المفهوم لا إلى المذكور، ولا يجوز أن يكون راجعا إلى ما رجع إليه الضمير المستكن في يتعدى الأول؛ لأن الحرمة لا يتعدى إلى الأسباب، ولهذا أعيد لفظ يتعدى وإلا كان يكفي أن يقول وإلى أسبابه، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٩٠).

^{١٥} أي أن قول المصنف: (ثُمَّ يَنْعَدِي مِنْهُ إِلَى الْأَطْرَافِ وَالْأَسْبَابِ)، الأصل فيه: وإيجاب الحرمة إلى الأسباب، لأن الحرمة لا تتعدى إلى الأسباب، فحذف إيجاب الحرمة، وعطف متعلقه وهو الأسباب، على متعلق ما قبله وهو الأطراف، ويسمى هذا عند العرب بالحمل على الجوار أو تقارب الأفعال وهو: أنه إذا اجتمع فعلان متقاربان، ولكل متعلق جوزت حذف أحدهما، وعطف متعلق المحذوف على متعلق المذكور كأنه متعلقه كقولهم: متقلدا سيفاً ورمحاً، وعَلَّقْتُهَا بِنَا وَمَاءً بَارِدًا، فالرمح لا يتقلد والماء لا يعطف، فالأصل: ومتقلدا رمحاً، وسقيتها ماءً بارداً، فحذفاً وعطف متعلقهما على متعلق ما قبلهما، (انظر: ابن الهمام، كمال الدين محمد، فتح القدير، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ١٠٥؛ وانظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٣، ص ٧؛ وانظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه: مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥، ج ١، ص ٨٢٨؛ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢١٨؛ وانظر: ابن هشام، عبد الله بن

[المراد بالأسباب: أسباب الولد كالتكاح والوطء والتقبيل والمس عندنا خلافاً للشافعي — رحمه الله تعالى — والنظر إلى الفرج بشهوة خلافاً له] ^٢ قوله: {لا يقال هو مخلوق}، انتهى. حاصل السؤال ادعاء [اتصافه] بالحرمه. قوله: {شر الثلاثة} ^٣، أي: الامتزاج والفعل والمحل، والمعنى: أفسق الثلاثة الولد والأب والأم، وحاصل الجواب: أنه لا بد من تخصيص الحديث بمولود معين [لقريئة] ^٤ الحال ^٥، قيل: هذا الجواب غير مرضي؛ لأن الحديث عام، فإن [إضافة] ^٦ الولد إلى الزنا يشير إلى كونه شر الثلاثة لأجل الزنا، [فكلمة] ^٧ وجد الولد من الزنا كان شر الثلاثة، وكونه رشيداً فيما تشاهد لا يقتضي أن لا يكون شراً، فإن الأعمال بالخواتيم، وإن أمر الآخرة أمر مبطن لا يعلمه إلا الله، بل معنى الحديث: أن حصول الولد من الزنا إنما هو من شر الثلاثة: الرجل والمرأة والشياطين، [وإن الوالدين] ^٨ هما نسب إلى آبائهما، وليس لهذا نسب فهو شر الثلاثة بهذا الاعتبار.

يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، حققه: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع — سوريا، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٣١٢ - ٣١٤).

^١ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.
^٢ (انظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٦، ص ٢٢١)؛ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
^٣ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٩٠).
^٤ أي: ولد الزنا.

^٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " ولد الزنا شر الثلاثة"، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب العتق، باب عتق ولد الزنا، ج ٤، ص ٢٩، حديث رقم ٣٩٦٣)، وحكم الألباني: صحيح، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٢، ص ٢٧٦، حديث رقم ٦٧٢).

^٦ في ظ: [لقريئة]، وفي ب ٢: [بقريئة]، والصواب ما أثبتته.
^٧ أما عن تخصيص الحديث بمولود معين فقد اختاره الطحاوي في مشكل الآثار، وقال بعد أن أورد الحديث التالي: عن عروة قال: بلغ عائشة أن أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ولد الزنى شر الثلاثة"، فقالت: يرحم الله أبا هريرة أسماء سمعاً، فأساء إجابة، لم يكن الحديث على هذا، إنما كان رجل يؤذي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أما إنه مع ما به ولد زنى"، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " هو شر الثلاثة":

فبان لنا بحديث عائشة أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكره عنه أبو هريرة إنما كان لإنسان بعينه كان منه من الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان منه مما صار به كافراً شراً من أمه ومن الزاني بها الذي كان حملها به منه، (انظر: الطحاوي، مشكل الآثار، باب مشكل ما رواه أبو هريرة، ج ٢، ص ٣٦٧، حديث رقم ٩١٠).

قال الألباني: ولكن في إسناد حديثها ما علمت من الضعف، وذلك يمنع من تفسير الحديث به، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٢، ص ٢٧٩).

^٨ في ظ و ب ٢: [إضافه]، وفي ب ١: [إضافه]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ظ: [فكلمة]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

[التوضيح]

(وَالْمَلِكُ بِالْغَضَبِ لَا يَثْبُتُ مَقْصُودًا بَلْ شَرْطًا لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَهُوَ الضَّمَانُ لِنَا يَجْتَمِعُ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي مَلِكٍ شَخْصٍ وَاحِدٍ هَذَا جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ بِالْغَضَبِ، وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ الْغَضَبَ لَا يُفِيدُ مَلِكًا مَقْصُودًا بَلْ إِنَّمَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ فِي الْمَغْضُوبِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّمَانَ صَارَ مَلِكًا لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ فَلَوْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَغْضُوبُ عَنْ مَلِكِهِ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مَلِكِ الْغَاصِبِ لَجْتَمَعَ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي مَلِكٍ شَخْصٍ وَاحِدٍ هَذَا لَا يَجُوزُ، ثُمَّ وَرَدَ عَلَى هَذَا إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ لَا يُسَلِّمُ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي مَلِكٍ شَخْصٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ، فَإِنَّ ضَمَانَ الْمُدَبِّرِ يَصِيرُ مَلِكًا لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ مَعَ أَنَّ الْمُدَبِّرَ لَا يَنْتَقِلُ عَنْ مَلِكِهِ فَأَجَابَ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ وَالْمَلِكُ بِالْغَضَبِ) فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ ثُبُوتُ الْمَلِكِ فِي الْمَغْضُوبِ بِنَاءً عَلَى صَبْرُورَةِ الضَّمَانِ مَلِكًا لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ لَمَّا ثَبَتَ الْمَلِكُ قَبْلَهُ فَلَمْ يَنْفُذْ بَيْعُ الْغَاصِبِ، وَلَمْ يُسَلِّمُ الْكَسْبُ لَهُ قُلْنَا: لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ هُوَ مَلِكُ الضَّمَانِ {أَوْ تَقَرَّرَ الضَّمَانُ عَلَى الْغَاصِبِ} {بَلْ السَّبَبُ هُوَ الْغَضَبُ} لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ كَوَلُّهُ مَقْصُودًا مِنَ الْغَضَبِ بَلْ مِنْ حَيْثُ كَوَلُّهُ شَرْطًا لِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ هُوَ وَجُوبُ الضَّمَانِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى خُرُوجِ الْمَغْضُوبِ عَنْ مَلِكِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ لِيَكُونَ الْقَضَاءُ بِالْقِيَمَةِ جَبْرًا لِمَا فَاتَ إِذْ لَا جَبْرَ بِذَوْنِ الْقَوَاتِ،

[الحاشية]

قوله: {أو تقرر الضمان على الغاصب}، كمن غصب عبدا فأودعه فضمن مودعه [مالكه]¹، ملكه غاصبه لتقرر الضمان عليه، ويرجع عليه المودع². قوله: {بل السبب هو الغصب}، قيل: في هذه العبارة [شبهة]³؛ لأن الغصب عدوان محض فكيف يصلح [أن يكون]⁴ سببا للملك؟ فالأسلم أن يقال: الغصب سببا لرد العين والقيمة عند الهلاك، بطريق [الجبر]⁵ مقصودا بالغصب، ثم يثبت الملك شرطا بحكم شرعي وهو الضمان، فإن الضمان متوقف على الملك؛ لأنه شرع جبرا، ولا جبر مع بقاء الأصل على ملكه⁶، [فلا ضمان مشروعا مع بقاء الأصل على ملكه]⁷.

¹ في ب ١ و ب ٢: [مالك]، والصواب ما أثبتته.
² إن لم يعلم المودع يكون المال غصباً؛ رجع بما ضمن على الغاصب المودع، وإن علم ذلك ذكر شيخ الإسلام أنه لا يرجع، (انظر: أبو المعالي، محمود بن أحمد، المحيط البرهاني، حققه: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ج ٥، ص ٥٠٥).

³ في ب ٢: [مشبهة]، والصواب ما أثبتته.
⁴ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

⁵ في ب ١: [الخبر]، وفي ب ٢: [الخبر]، والصواب ما أثبتته.
⁶ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، ونصه كالآتي: في هذه العبارة بعض الشبهة؛ لأن الغصب عدوان محض فلا يصلح سببا للملك كما قال الشافعي - رحمه الله - فالأسلم أن يقال: الغصب يوجب رد العين ورد القيمة عند تعذر رد العين بطريق الجبر مقصودا بهذا السبب، ثم يثبت الملك به للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٨٥).

⁷ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

[التلويح]

{وما ثبت شرطاً لحكم شرعي يكون حسناً بحسنه، وإن قبح في نفسه}، ويُعتبر مقدماً عليه ضرورة تقدم الشرط على المشروط، فزوال ملك الأصل مقتضى، وملك البديل مترتب عليه، ولما كان زوال الملك ضرورياً لم يتحقق في الزوال المتفصلة التي لا تبعية لها كالولد، وذلك أن الملك شرط للقضاء بالقيمة، والولد غير مضمون بالقيمة فليس يتبع فلا يثبت فيه الملك، بخلاف الزوال المتصلة والكسب، فإنه يتبع محض يثبت بثبوت الأصل، فإن قيل هذا بدل خلافة كما في التيمم {لا بدل مقابلة} كما في البيع فوجب أن لا يعتبر عند القدرة على الأصل {كما إذا عاد العبد الأبق} قلنا: نعم إلا أكان محتاجاً إلى إزالة ملك الأصل عند القضاء لثبوت ملك البديل اخترازا عن اجتماع البديل والمبديل منه في ملك شخص واحد، وعند حصول المقصود بالبديل لا عبرة بالقدرة على الأصل كما إذا تيمم وصلى به، ثم وجد الماء.

[الحاشية]

قوله: {وما ثبت شرطاً لحكم شرعي فيكون حسناً بحسنه وإن قبح في نفسه} في هذا الكلام منافرة؛ لأن ما ثبت شرطاً هو الملك كما يدل عليه السياق وما قبح في نفسه هو الغصب. قوله: {لا بدل مقابلة}؛ [لأن قيام المبدل شرط فيه كالثمن مع المبيع وفي بدل الخلافة الشرط عدم الأصل ليقوم الخلف مقامه ثم ههنا عدم الأصل شرط فعلم أنه بدل خلافة]^١. قوله: {كما إذا عاد العبد [الأبق]} يعني أن العبد المصوب إذا أبق من يد الغاصب [توجه عليه الضمان فإذا عاد من الإباق سقط الضمان]^٢.

^١ أكثر صاحب الحاشية النقل من كتاب كشف الأسرار دون أن يبين ذلك، ولعل هذا النص من بين هذه النقول، وقد جاء في الكشف كالتالي: لأن في بدل المقابلة قيام المبدل شرط كالثمن مع المثلث ليقابل به البديل، وفي بدل الخلافة الشرط عدم الأصل ليقوم الخلف مقامه كالتيمم مع الوضوء والاعتداد بالأمهر مع الاعتداد بالأقراء، ثم ههنا عدم الأصل شرط فعلم أنه بدل خلافة، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ١، ص ٢٨٦).

^٢ أبق: الإباق؛ هو هرب العبيد وذهابهم من غير خوف ولا كد عمل، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٠).

^٣ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

[التوضيح]

(وَالْمُدَبِّرُ يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْمَوْلَى تَحْقِيقًا لِلضَّمَانِ لَكِنْ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْغَاصِبِ ضَرُورَةً لَفَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ أَيْ الْمُدَبِّرُ يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ إِذْ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ لَا يَدْخُلُ الضَّمَانُ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْغَاصِبِ إِذْ لَوْ دَخَلَ لَبْطَلَ حَقُّ الْمُدَبِّرِ، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ الْحَرِيَّةِ، ثُمَّ أَجَابَ بِجَوَابٍ آخَرَ وَهُوَ قَوْلُهُ (أَوْ هُوَ فِي مُقَابَلَةِ مِلْكِ الْيَدِ) فَلَمَّا كَانَ ضَمَانُ الْمُدَبِّرِ فِي مُقَابَلَةِ إِزَالَةِ مِلْكِ الْيَدِ فَلَا يَرُدُّ الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ، ثُمَّ أَجَابَ

[التلويح]

(قَوْلُهُ لَكِنْ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْغَاصِبِ) يَعْنِي أَنَّ مِلْكَ الْمُدَبِّرِ يَحْتَمِلُ الزُّوَالَ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ الْإِنْقَالَ فَهَاهُنَا قَدْ زَالَ مِنْ غَيْرِ دُخُولٍ فِي مِلْكِ الْغَاصِبِ كَالْوَقْفِ يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْوَاقِفِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قِيلَ لَيَتَّبِعُنِي أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ إِذْ بِهِ تُنْذِفُ الضَّرُورَةُ أَغْنِيَّ امْتِنَاعَ اجْتِمَاعِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي مِلْكِ مُشْخَصٍ وَاحِدٍ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى دُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْغَاصِبِ {قُلْنَا: هَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ}؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْوَالِ الْمَمْلُوكِيَّةِ، وَلِأَنَّ الْغَرَمَ بِإِزَاءِ الْغَنَمِ فَلَا يَرْتَكِبُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ كَمَا فِي الْمُدَبِّرِ كَمَا لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ (قَوْلُهُ أَوْ هُوَ) أَيْ ضَمَانُ الْمُدَبِّرِ فِي مُقَابَلَةِ مِلْكِ الْيَدِ يَعْنِي أَنَّ الضَّمَانَ فِي الْقَصْبِ فِي مُقَابَلَةِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ وَالْمَضْمُونُ الْأَصْلِيُّ الْوَاجِبُ الرُّدُّ وَالْمَقْصُومُ إِلَّا أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْمُدَبِّرِ {لَتَعْدِرَ الْعِدَامَةُ الْمِلْكِ} فِي الْعَيْنِ

[التلويح]

[قوله: {قُلْنَا هَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ} أي الاكتفاء بالخروج وعدم [الدخول] ١] ٢ في ملك الغاصب خلاف الأصل لوجهين فلا [يرتكب] ٣ إلا عند الضرورة، قيل، في هذا الجواب نظراً [لأن الأصل في الأموال [المملوكة] ٤] لله تعالى لا للعبد إذ هم ممالك، والأصل في الممالك أن لا يكون لهم مال مملوك لكن جعل لهم ملكاً لحاجتهم، فلم لا يجوز أن يرجع في هذه الصورة إلى الأصل] ٥. قوله: {لتعذر العدم الملك} ، أي: ملك المغصوب منه في عين المدبر ٦، لأنه لو انعدم لزال لا إلى مالك إذ لا يمكن أن يدخل في ملك الغاصب صيانة لحقه ولا ينظر له.

١ ب: ١: بداية لو ٩٤ ب.

٢ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، تصحيحاً للنص، إذ هي في جميع النسخ: [يركب].

٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في جميع النسخ: [المملوكة].

٥ في ظ ككتب بجانب السطر.

٦ (التدبير): عتق العبد عن دبر فهو (مدبر)، وهو: أن يعتق بعد موته، (انظر: الرازي، مختار الصحاح، ج ٤، ص ٢٧٣، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٢٧٣)، ولا يخرج المعنى الشرعي للتدبير عن المعنى اللغوي إذ هو: هو تعليق العتق بمطلق موت المولى، (انظر: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٣، ص ٩٧).

[التوضيح]

عَنْ اسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ بِقَوْلِهِ. (وَأَمَّا الاستِيلَاءُ فَإِلْمَا لِهَيِّ عِصْمَةِ أَمْوَالِنَا، وَهِيَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي رِغْمِهِمْ أَوْ هِيَ ثَابِتَةٌ مَا دَامَ مُحَرَّرًا، وَقَدْ زَالَ فَسَقَطَ التَّهْيُّ فِي حَقِّ الدُّلِيلِ) أَمَا فِي حَقِّ الْآخِرَةِ فَلَا حَتَّى يَكُونَ أَلَمًا مُوَاخِدًا بِهِ، وَأَجَابَ عَنْ سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ بِقَوْلِهِ (وَسَفَرُ الْمَعْصِيَةِ قَبِيحٌ لِمُجَاوِرِهِ) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ.

[التلويح]

فَجَعَلَ بَدَلًا عَنْ التَّقْصَانِ الَّذِي حَلَّ بِيَدِهِ {كَضْمَانِ الْعَتَقِ} يُجْعَلُ بَدَلًا عَنْ الْعَيْنِ عِنْدَ احْتِمَالِ إِجْبَادِ شَرْطِهِ أَغْنَى تَمْلِيكَ الْعَيْنِ كَمَا فِي الْقَنْ، وَلَا يُجْعَلُ بَدَلًا عَنْهُ عِنْدَ غَدَمِهِ كَالْمُدَبِّرِ وَأَمَّ الْوَلَدَ. (قَوْلُهُ وَأَمَّا الاستِيلَاءُ) يَعْنِي لَا لَسَلَمُ أَلَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى كَوْنِ الاستِيلَاءِ مِنْهُنَّ عَنْهُ لَغَيْرِهِ، فَإِنَّ الإِجْمَاعَ عَلَى ثُبُوتِ الْمَلِكِ بِالاستِيلَاءِ عَلَى الْمَالِ الْمُبَاحِ، وَعَلَى الصَّيْدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّهْيُّ عَنْهُ لَغَيْرِهِ، وَهُوَ عِصْمَةُ الْمَحَلِّ أَغْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ مُحَرَّمًا التَّعَرُّضُ مَخْصَصًا لِحَقِّ الشَّرْعِ أَوْ لِحَقِّ الْعَبْدِ، وَعِصْمَةُ أَمْوَالِنَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي رِغْمِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ {يَعْتَقِدُونَ إِبَاحَتَهَا} وَكَمَلُوكَهَا بِالاستِيلَاءِ فَكَانُوا فِي حَقِّ الْخَطَابِ بِثُبُوتِ عِصْمَةِ أَمْوَالِنَا بِمُتَوَلِّهِ مَنْ لَمْ يَتْلَعْهُ الْخَطَابُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَيَكُونُ اسْتِيلَاؤُهُمْ عَلَيْهَا كَاسْتِيلَائِهِمْ عَلَى الصَّيْدِ، {وَلَمَّا كَانَ هَذَا مَظْنَةً أَنْ يُقَالَ} لَا لَسَلَمُ أَنَّ الْعِصْمَةَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي رِغْمِهِمْ بَلْ هُمْ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، وَإِلْمَا يَجْحَدُونَ عِنَادًا أَشَارَ إِلَى جَوَابِ آخِرٍ، وَهُوَ أَنَّ الْعِصْمَةَ لَمَّا تَثَبَّتْ مَا دَامَ الْمَالُ مُحَرَّرًا بَالِيْدٍ عَلَيْهِ حَقِيقَةٌ أَوْ بِالذَّارِ، وَيَعْدُ اسْتِيلَائُهُمْ وَإِخْرَازُهُمْ إِثَاءً بِذَارِ الْحَرْبِ قَدْ زَالَ الْإِخْرَازُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْعِصْمَةِ فَسَقَطَتِ الْعِصْمَةُ فَلَمْ يَبْقَ الاستِيلَاءُ مَخْطُورًا، وَالاستِيلَاءُ فِعْلٌ مُمْتَدٍّ لَهُ {حُكْمُ الْإِنْتِدَاءِ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ} فَصَارَ بَعْدَ الْإِخْرَازِ بِذَارِ الْحَرْبِ {كَأَلَّهُ اسْتَوْلَى} عَلَى مَالٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ ابْتِدَاءً فَيَمْلِكُهُ كَالْمُسْلِمِ لِلصَّيْدِ. (قَوْلُهُ وَسَفَرُ الْمَعْصِيَةِ) لَيْسَ بِمُنْتَهَى عَنْهُ لِذَاتِهِ وَلَا لِجُرْئِهِ بَلْ لِمُجَاوِرِهِ عَلَى مَا سَبَقَ.

[الحاشية]

قوله: {كضمان العتق}، انتهى. [كما إذا كان العبد - مثلاً - بين رجلين [فأعتقه]¹ أحدُهُما]². قوله: {يعتقدون إباحتها}، اعترض عليه: بأنهم يعتقدون إباحة رقابنا أيضاً، فيلزم أن يملكونا بـ [الاستيلاء]³، قيل: ولورود هذا أورد دليلاً آخر يفرق به بين الأموال والرقاب، وقد يجاب: بأن مدار المسألة ليس اعتقادهم الإباحة بل هو العصمة والعصمة في الرقاب متأكدة بالحرمة المتأكدة بالإسلام فلا يحتمل السقوط. قوله: {ولما كان هنا مظنة أن يقال}، انتهى. لا يخفى أن [علمهم بعصمة أموالنا]⁴ ما دامت [محزنة]⁵ [بعيد]⁶، [ولك أن تقول]⁷ في توجيه الجواب الثاني: ولما كان ههنا مظنة أن يقال: هب أنهم لا يعتقدون عصمة أموالنا وأنهم لا يخاطبون بها، أليس أنا نعتقد ذلك و[لخاطب]⁸ بعصمة أموالنا؟ فإذا [ظفر]⁹ صاحب المال بماله، لم لا يأخذه ويمنع أخذه؟

¹ ب: ٢: بداية لـ ١٠٩ ب.

² للتفصيل في مسألة: عتق العبد المشترك، انظر: الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٣، ص ٢٧٤ وانظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٨٧.

³ الاستيلاء: عبارة عن إثبات اليد على المحل، (انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ١٢١).

⁴ في ب: ٢: [عليهم بعضه أحوالنا]، والصواب ما أثبتته.

⁵ في ظ: ب: ٢: [محزنة]، والصواب ما أثبتته.

⁶ في ظ: [بعيد]، وفي ب: ٢: [بعيدة]، والصواب ما أثبتته.

⁷ في ب: ٢: [وكل ذلك أن يقول]، والصواب ما أثبتته.

⁸ في ب: ١: [يخاطب]، وفي ب: ٢: [يخاطب]، والصواب ما أثبتته.

أجاب بالجواب الثاني. قوله: {له حكم الابتداء في حالة البقاء}، يعني: أن الاستيلاء فعل ممتد جعل حكمه في حالة البقاء كأنه من الابتداء [كذلك، فصار كأن الاستيلاء ابتداء وقع على مال غير معصوم، وليس المراد]^٢ أن للبقاء حكم الابتداء؛ [لأن]^٣ [ابتداء]^٤ الاستيلاء ليس سببا للملك لكونه واقعا على مال معصوم، وإنما السبب بقاء الاستيلاء وهو بالإحراز بدار الحرب كما أشار إليه الشارح بقوله: {كأنه استولى}، انتهى.

^١ في ب ٢: [ظعن]، والصواب ما أثبتته.
^٢ سقطت من ظ، والصواب إثباتها في المتن.
^٣ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.
^٤ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.

فصل: اختلفوا في الأمر والنهي، هل هما حكم في الضد أم لا؟

[التوضيح]

{فصل} اختلفوا في الأمر والنهي هل لهما حكم في الضد أم لا؟، والصحيح أنه إن قوت المقصود بالأمر يحرم، وإن قوت عدمه المقصود بالنهي يجب، وإن لم يقوت فالأمر يقتضي كراهته، والنهي كونه سنة مؤكدة، يعني إذا أمر بالشئ فصد ذلك الشئ إن قوت المقصود بالأمر ففعل الضد يكون حراماً، وإن لم يقوته يكون فعله مكروهاً، وإذا نهى عن الشئ فعدم ضده إن قوت المقصود بالنهي ففعل الضد يكون واجباً، وإن لم يقوته ففعله يكون سنة مؤكدة، فالحاصل أنه إن وجد شرائط التناقض بين الضدين فوجب أحدهما يوجب حرمة الآخر، وحرمة أحدهما توجب وجوب الآخر (لأنه لما لم يقصد الضد لا يعتبر إلا من حيث يقوت المقصود فيكون هذا القدر مقتضى الأمر والنهي، وإذا لم يقوت المقصود نقول بكراهته وكونه سنة مؤكدة ملاحظة لظاهر الأمر والنهي)، فإن مشابهة المنهي عنه توجب الكراهة، ومشابهة المأمور به توجب التذنب وكونه سنة مؤكدة.

[التلويح]

{فصل} اختلفوا في الأمر والنهي هل لهما حكم في الضد أم لا؟

{قوله} فصل اختلفوا في أن الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده وبالعكس، وليس الخلاف في المفهومين للقطع بأن مفهوم الأمر بالشئ مخالف لمفهوم النهي عن ضده، ولا في اللفظين للقطع بأن صيغة الأمر فاعل وصيغة النهي لا تفعل، {والخلاف في أن الشئ المعين} إذا أمر به {فهو نهى عن الشئ المضاد له}؟ قيل: إنه ليس نفس النهي عن ضده، ولا متضمناً له عقلاً، {وقيل: نفسه}، وقيل: يتضمنه، ثم اقتصر قوم على هذا، {وقال آخرون} إن النهي عن الشئ نفس الأمر بضده، وقيل يتضمنه، ثم اختلف القائلون بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده فمنهم من عمم القول في أمر الوجوب والتذنب فجعلهما نهياً عن الضد تخريفاً وتزويهاً، ومنهم من خصص أمر الوجوب فجعله نهياً عن الضد تخريفاً دون التذنب، ومنهم من خصص الحكم بما إذا اتحد الضد كالحركة والسكون، ومنهم من قال إنه عند التعدد يكون نهياً عن واحد غير معين إلى غير ذلك من الأقاويل على ما بين في الكتب المبسوطة والمختار، عند المصنف - رحمه الله تعالى - أن ضد المأمور به إن كان مطلقاً للمقصود يكون حراماً، وإلا كان مكروهاً، {وكذا عدم ضد المنهي عنه} مثلاً إذا تعين زمان وجوب المأمور به فالضد المفقوت له يكون حراماً في ذلك الزمان سواء اتحد أو تعدد حتى لو أمر بالخروج عن الدار فبأي ضد يشتغل من القيام والقعود والاضطجاع في الدار يكون حراماً لقوات المأمور به، لكن التحقيق أن حرمة كل منهما إنما تكون من حيث إنه من أفراد ضد المأمور به، وهو السكون في الدار كالأمر بالإيمان يوجب حرمة النفاق واليهودية والنصرانية لكونها من أفراد الكفر، {وفي النهي عن الشئ لا يجب إلا ضد واحد} إذ ترك القيام مثلاً يحصل بكل من القعود والاضطجاع، وحاصل هذا الكلام أن وجوب الشئ يدل على حرمة تركه وحرمة الشئ تدل على وجوب تركه، وهذا مما لا يتصور فيه نزاع.

[الحاشية]

قوله: {وإنما الخلاف في أن الشئ المعين}، انتهى. قيل: فائدة قوله: {المعين}، الاحتراز عن الأمر بالضدين على سبيل البديل، فإنه في تلك الصورة ليس لهما عن ضده، {وقيل: فائدة الاحتراز عن مثل قول القائل: الفعل شيئاً،

فإن المأمور به في مثل هذه الصورة لا ضد له، وعلى تقدير أن يكون له ضد لا يكون الأمر بمثله [لهيا]^١ عن ضده^٢، ولا يخفى ما فيها من التعسف، والظاهر أنه لا فائدة يعتد بها في ذلك. قوله: {فهو هو لهي عن الشيء المضاد له}، [ظاهر]^٣ هذا قول بكون الأمر لهيا إما بحسب المفهوم أو بحسب اللفظ، وقد ذكر^٤، قيل: إنه لا خلاف في المفهومين ولا في اللفظين، وكذا قوله: {وقيل: [نفسه]^٥} يدل بظاهره على أنه ثمة قائلا بأن الأمر نفس النهي، وكذا قوله: {وقال الآخرون أن النهي عن الشيء نفس الأمر بضده}، فالأولى ما عبر عنه المصنف من قوله: {اختلفوا في الأمر والنهي، هل هما حكم في الضد أم لا؟}. قوله: {ثم اقتصر قوم على هذا}، أي: على أن الأمر بالشيء لهي عن ضده أو مستلزم له، ولم يتعرضوا لكون النهي عن الشيء أمرا بضده أو مستلزمًا له. قوله: {وكذا عدم ضد المنهي عنه}، فيه تسامح، لأن ظاهر لفظ "كذا" [يقتضي]^٦ أن عدم ضد المنهي عنه إن كان [مفوتًا]^٧ للمقصود كان حراما وإلا كان مكروها، [وليس]^٨ كذلك، بل عدمه [إن]^٩ فوت المقصود فواجب، وإلا فسنة مؤكدة ومندوبة. قوله: {وفي النهي عن الشيء لا يجب إلا ضد [واحد]^{١٠}}، وكذا في [الأمر بالشيء]^{١١} [لا يحرم]^{١٢} إلا ضد واحد، وإن كان له أفراد يحرم كل منها، كما أن النهي لا يوجب [إلا ضدا]^{١٣} واحدا، وإن كان له أفراد يحصل [الإتيان]^{١٤} بالواجب بكل منها.

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٢ في ظ كتبت بجانب السطر، وبشكل مقلوب.

^٣ في ظ و ب ٢: [ظاهره]، والصواب ما أثبتته.

^٤ بقول الشارح: وليس الخلاف في المفهومين ... وصيغة النهي لا تفعل.

^٥ ب ١: بداية لو ١٩٥.

^٦ في ب ٢: [لتعرض].

^٧ في ب ٢: [مئويا]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في ب ١: [كان]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ظ و ب ٢: [أت]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} ظ: بداية لو ٢٦١ ب.

^{١١} قلبت في ب ١.

^{١٢} في ب ٢: [المحرم]، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} في ب ٢: [الأضداد]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} ب ٢: بداية لو ١١٠.

[التوضيح]

{قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ} [البقرة: ٢٢٨] ، وَهُوَ فِي مَعْنَى التَّهْيِ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِظْهَارِ، وَالْأَمْرُ بِالتَّرْتِصِ يَقْتَضِي حُرْمَةَ التَّزْوُجِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا تَعْرِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٥] يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِالْكَفِّ لِكِنَّةٍ غَيْرُ مَقْصُودٍ فَيَجْزِي التَّدَاخُلُ فِي الْعِدَّةِ بِخِلَافِ الصُّومِ، فَإِنَّ الْكَفَّ رُكْنُهُ، وَهُوَ مَقْصُودٌ.

[التلويح]

{قَوْلُهُ وَهُوَ فِي مَعْنَى التَّهْيِ} يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ {وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ} [البقرة: ٢٢٨] وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ إِخْبَارًا عَنْ غَدَمِ حَلِّ الْكُتْمَانِ إِلَّا أَنَّ فِي الْمَعْنَى لَهَيَّ عَنْ الْكُتْمَانِ {فَيَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِظْهَارِ} لِئَلَّا يَقُوتَ غَدَمُ الْكُتْمَانِ الْمَقْصُودُ بِالتَّهْيِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ} [البقرة: ٢٢٨] فِي مَعْنَى الْأَمْرِ أَيْ لِيَتَرَبَّصْنَ أَيْ يَكْفُفْنَ، وَيَحْبِسْنَ أَلْسِنَهُنَّ عَنْ نِكَاحٍ آخَرَ وَوَطْءٍ آخَرَ فَيَقْتَضِي حُرْمَةَ التَّزْوُجِ لِكُونِهِ مُقَوِّمًا لِلتَّرَبُّصِ، وَالتَّهْيُ عَنْ عَزْمِ عَقْدَةِ النِّكَاحِ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْكَفِّ عَنْ التَّزْوُجِ، وَهَذَا أَيْضًا تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ التَّهْيَ عَنْ الشَّيْءِ يَقْتَضِي وَجُوبَ ضِدِّهِ الْمُقُوتَ لَهُ كَالْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ بَحْثًا، وَهُوَ أَنَّ الْمُعْتَدَةَ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ آخَرَ وَوَطَّئَتْهُ وَفُرقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا يَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى وَتَحْتَسِبُ مَا تَرَى {مِنْ الْأَقْرَاءِ مِنَ الْعَدَّتَيْنِ}، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَجِبُ عَلَيْهَا اسْتِئْثَافُ الْعِدَّةِ بَعْدَ الْقِضَاءِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِالْكَفِّ، وَذِكْرُ الْمُدَّةِ تَقْدِيرٌ لِلرُّكْنِ الَّذِي هُوَ الْكَفُّ [الحاشية].

قوله: {فَيَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِظْهَارِ}، [ولهذا وجب قبول [قولها] ^١ فيما [تخير به] ^٢، لأنها مأمورة بالإظهار] ^٣.
قوله: {من الأقراء من العدتين}، ولو كانت حاملا انقضت العدتان بالوضع، واعلم أن ما ذكره من [التقدير] ^٤ مختص بما إذا وطئت المعتدة قبل أن [تحيض] ^٥ حتى تجب عليها العدة [بست] ^٦ حيض فإذا حاضت ثلاث ينوب عن الستة، وأما إذا حاضت في الأولى حيضة [ثم وطئت] ^٧ فعليها عدة أخرى ثلاث حيض ولو بقيت من الأولى حيضتان فوجب عليها العدة بخمس حيض، فإذا حاضت حيضتين احتسبا من بقية العدة الأولى واحتسبتا أيضا من العدة الثانية فبقيت عليها حيضة، وعلى هذا قياس ما إذا وطئت بعد حيضتين، ^٨ فتأمل.

^١ في ب ١ وب ٢: [قولهما]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في جميع النسخ غير صحيحة، فهي في ظ: [عبر به]، وفي ب ١ و ب ٢: [يحرمه]، والصواب ما أثبتته.

^٣ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣٣٢).

^٤ في ظ و ب ١: [التقرير]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ظ: [يختص]، وفي ب ١ و ب ٢: [تحيص]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ب ١: [سبب]، وفي ب ٢: [بست]، والصواب ما أثبتته.

^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^٨ وقد أحسن صاحب العناية بيان كيفية هذا التداخل في العدة، حيث قال: أن المطلقة إذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تداخل العدتان، ويكون ما تراه المرأة من الحيض محتسبا منهما جميعا، وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فعليها إتمام العدة الثانية، وصورة ذلك أن الوطء الثاني إذا كان بعدما رأت المرأة حيضة يجب عليها بعد الوطء الثاني ثلاث حيض أيضا والحيضتان تنوب عن أربع حيض حيضتان للأولى وحيضتان للثانية والثالثة عن الوطء الثاني خاصة، وإن لم تكن رأت شيئا فليس عليها إلا ثلاث حيض وهي تنوب عن ست حيض، (انظر: البائرتي، محمد بن محمود، العناية شرح الهداية، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٤، ص ٣٢٦).

[التلويح]

كَتَقْدِيرِ الصَّوْمِ إِلَى اللَّيْلِ، {وَلَا يَتَصَوَّرُ كَفَّانٌ} مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي مَدَّةٍ وَاحِدَةٍ كَأَدَاءِ صَوْمَيْنِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْأَمْرِ بِالْعِدَّةِ لَيْسَ هُوَ الْكَفُّ بَلْ هُوَ الْمُحَرَّمَاتُ مِنَ النِّكَاحِ وَالْخُرُوجِ وَالْجَمَاعِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ ثَابِتَةً حَالَ النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ شُرْعٌ لِإِزَالَتِهَا إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ أَخَّرَ ثُبُوتَ الْحُكْمِ بَعْدَ الْعَقَادِ السَّبَبِ إِلَى الْقَضَاءِ الْمُدَّةِ إِذْ لَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ الْكَفُّ لَمَا كَانَ الْخُرُوجُ أَوْ النِّكَاحُ {حَرَامًا فِي نَفْسِهِ} فَلَوْ تَحَقَّقَ {يَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتُمْ} إِلَّا إِنْ تَرَكَ الْكَفُّ لَا إِنْ خَرَجَ وَالْجَمَاعِ، وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ هُوَ الْحُرُمَاتُ وَالتَّرُوكُ تَدَاخَلَتْ الْعِدَّتَانِ إِذْ لَا امْتِنَاعَ فِي اجْتِمَاعِ الْحُرُمَاتِ فَيَجُوزُ أَنْ {تَثْبُتَ} حُرْمَةُ الْخُرُوجِ وَالتَّزَوُّجِ مُؤَجَّلَةً إِلَى الْقَضَاءِ مَدَّةَ الْإِقْرَاءِ، وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْعِدَّةَ أَجَلًا، وَالْأَجَالَ إِذَا اجْتَمَعَتْ {عَلَى وَاحِدٍ} أَوْ لِوَاحِدٍ الْقَضَتْ مَدَّةً وَاحِدَةً {كَمَا فِي الدُّيُونِ}، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّ الْكَفَّ رُكْنُهُ الْمَقْصُودُ بِالْأَمْرِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُ الشَّيْءِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ بِفِعْلَيْنِ {مُتَجَانِسَيْنِ} كَجَلُوسَيْنِ.

[الحاشية]

قوله: {ولا يتصور كفان}، انتهى. فيه بحث؛ لأن الكفين أعني كف الخروج وكف النكاح ككف الأكل وكف الشرب وكف الوقاع، وكما يتصور الكل في يوم واحد [لم] ^١ [لا] ^٢ يتصور الكف عن الخروج والكف عن النكاح في أجل واحد؟ وإنما [لا] ^٣ يتصور كفا خروج أو [كفا] ^٤ لكاح في زمان واحد لتجانسهما، وقد يقال في توجيه السؤال ههنا: كفان، أعني الكف [عن] ^٥ [النكاح] ^٦ [...] والكف عن الخروج مقيد كل منهما بأجل لقوله تعالى: [حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ] ^٧، وقوله تعالى: [أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا] ^٨، فثبت لكل منهما أجل على حدة لاستقلال سبب كل منهما، وعدم جواز فعل مقيد بأجل [ثابت] ^٩ بسبب مستقل بفعل آخر في ذلك الأجل مقيد بأجل ثابت بسبب آخر مستقل [...] ^{١٠}، ولا يخفى عليك اتجاه المنع على قوله: {ثبت}، انتهى. إذ الدليل المذكور لا يفيد فتأمل. قوله: {حراما في نفسه}، [...] ^{١١} لكونه ضد المأمور به. قوله: {ينبغي أن لا يأت}، انتهى. اعترض عليه بجواز التزام أن لا يكون الخروج والنكاح حرامين بنفسهما، وأن الإثم لترك الكف

^١ سقطت من ظ، وفي ب ١: [ثم]، والصواب ما أثبتته.

^٢ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ في ب ١: [كف]، والصواب ما أثبتته.

^٥ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٦ زاد في ظ: [في]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٧ [البقرة: آية ٢٣٥].

^٨ [البقرة: آية ٢٣٤].

^٩ ب ١: بداية لو ٩٥ ب.

^{١٠} وبيانه في الكف عن النكاح والخروج: أن الكف عن النكاح ثبت بقوله تعالى: [حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ]، والكف عن الخروج ثبت بقوله تعالى: [أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا]، ولما كان الأمر كذلك، لا يجوز الكف عن النكاح في نفس أجل الكف عن الخروج لتقيد كل منهما بأجله الثابت بسببه. زاد في ب ٢: [فعل آخر في ذلك الأجل مقيد بأجل]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^{١١} زاد في ظ: [بل]، وهذه زيادة غير صحيحة.

لا لنفس الخروج والتكاح، ولا مانع عنه. قوله: {ولما كان المقصود هو الحرمان والتروك}، انتهى. الحرمان قد
تجتمع لعدم التضايق فيها، كصيد الحرم فإنه حرام على المحرم للحرم وإحرامه، وكخمر الذمي فإنه حرام على
[الصائم]^١ الذي حلف لا يشرب [لكونها حراماً ولكونها للذمي]^٢ ولصومه وخلفه^٣. قوله: {كما في الديون}،
المؤجلة بآجال متساوية وهذا مثال لاجتماع الآجال بواحد؛ لأن الأجل فيها حق المدين، ومثال قوله: {على
واحد}، أن يستأجر إنساناً [لعمل]^٤ إلى شهر، و[لعمل]^٥ آخر أيضاً إلى شهر، له أن يعملهما في شهر واحد.
قوله: {متجانسين}، كصوم فرض ونفل.

^١ ظ: بداية لو ١٢٦٢.
^٢ في جميع النسخ: [لكونها خمر الذمي]، والصواب ما أثبتته.
^٣ أصل هذه الفقرة من كتاب كشف الأسرار، ولم يشر صاحب الحاشية إلى ذلك، وهو كالتالي: الحرمان قد تجتمع
لعدم التضايق فيها، كصيد الحرم فإنه حرام على المحرم للحرم وإحرامه، وكخمر الذمي فإنه حرام على
الصائم الذي حلف لا يشرب [لكونها حراماً ولكونها للذمي] ولصومه وليمينه (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢،
ص ٣٣٦).
^٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [يعمل]، وفي ب ١ و ب ٢: [ليعمل]، والصواب ما أثبتته.
^٥ في جميع النسخ: [يعمل]، والصواب ما أثبتته.

(وَأَمَّا الْمَأْمُورُ بِالْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا قَعَدَ ثُمَّ قَامَ لَا يَبْطُلُ لِكُنْهُ يُكْرَهُ،

{قَوْلُهُ وَالْمَأْمُورُ بِالْقِيَامِ} تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ حَيْثُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا لَمْ يُفَوِّتْ كَانَ مَكْرُوهًا لَا حَرَامًا، {فَإِنْ قَعَدَ الْمُصَلِّي} لَا يُفَوِّتُ {الْقِيَامَ الْمَأْمُورَ بِهِ} لِحَوَازِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الزَّمَانِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْقِيَامُ مَأْمُورًا بِهِ فِي زَمَانٍ بَعَيْنِهِ حُرْمُ الْقُعُودِ فِيهِ، وَقَوْلُهُ لَا يَبْطُلُ مَعْنَاهُ لَا يَفْسُدُ، لِأَنَّ {عَدَمَ الْبُطْلَانِ لَا يَدُلُّ} عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، لِأَنَّ تَرْكَ الْوَاجِبِ يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَلَا يَبْطُلُهَا.

قوله: {فإن قعود المصلي}، أي: بعد الفراغ [من] ^١ السجدة [...] ^٢ الثانية. قوله: {القيام المأمور به}، أي: القيام إلى الركعة الثانية المأمور به في قوله عليه الصلاة والسلام: [ثم ارفع حتى تستوي قائما] ^٣. قوله: {عدم البطلان لا يدل}، انتهى. [قد سبق] ^٤ أن البطلان عدم المشروعية أصلا ووصفا، والفساد عدمها وصفا، والأول أخص من الثاني، فتقيضه أعم منه، والأعم لا يدل على الأخص، فإذا ترك واجبا فسدت الصلاة، حتى إنه إن كان سهوا تجب السجدة للجبر، وإن كان بالقصد يأثم لخلل في الوصف، ولم تبطل حتى لا يجب القضاء لصحة في الأصل، وإذا ترك ركنا بطلت حتى [...] ^٥ يجب القضاء، وقد يقال: عدم البطلان فيما نحن فيه يدل على عدم الوجوب، لأنه لا يمكن أن يكون [ترك] ^٦ القعود واجبا إلا إذا كان القعود مفوتا للقيام، ولو كان مفوتا له لبطلت الصلاة، وحيث لم تبطل [لم] ^٧ [يفت] ^٨ القيام، فلم يجب ترك القعود، فتأمل.

^١ في ب ١: [في]، والصواب ما أثبتته.

^٢ زاد في ب ٢: [في]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^٣ عن أبي هريرة: أن رجلا دخل المسجد فصلى، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ناحية المسجد، فجاء فسلم عليه، فقال له: "ارجع فصل فإنك لم تصل"، فرجع فصلى ثم سلم، فقال: "وعليك ارجع فصل فإنك لم تصل" قال في الثالثة: فأعلمني، قال: "إذا قمت إلى الصلاة، فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة، فكبر وأقرأ بما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تستوي وتطمئن جالسا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تستوي قائما، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها"، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب إذا حنت ناسيا في الإيمان، ج ٨، ص ١٣٥، حديث رقم ٦٦٦٧).

^٤ انظر: ص ١٠٩ من هذه الرسالة.

^٥ ب ٢: بداية لو ١٠ ب.

^٦ زاد في ب ١ و ب ٢: [لا]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٨ سقطت من ظ، والصواب إثباتها في المتن.

^٩ في ب ١ و ب ٢: [يثبت]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

وَالْمُحْرَمُ لَمَّا لَهِيَ عَنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ كَانَ لُبْسُ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ سُنَّةً، وَالسُّجُودُ عَلَى النَّجَسِ لَا يُفْسِدُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفَوَّتُ الْمَقْصُودُ حَتَّى إِذَا أَعَادَهُ عَلَى الطَّاهِرِ يَجُوزُ وَعِنْدَهُمَا يُفْسِدُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا لِلنَّجَسِ فِي عَمَلٍ هُوَ فَرَضٌ، وَالتَّطَهُّيرُ عَنِ النَّجَاسَةِ فِي الْأَرَاكَانِ فَرَضٌ ذَاتِمٌ فَيَصِيرُ ضِدُّهُ مَقْوُومًا فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ تَفْرِغَاتٌ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَصْلِ، وَبَعْدَ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْأَصْلِ مَعْرِفَةُ هَذِهِ الْفُرُوعِ تَكُونُ سَهْلَةً {إِنَّهُ الْمُسَهِّلُ} لِكُلِّ عَسِيرٍ.

[التلويح]

{قَوْلُهُ وَالْمُحْرَمُ} تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ عَدَمَ ضِدِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَفُوتَهُ كَانَ مَثْبُوتًا لَا وَاجِبًا، فَإِنَّ الْمُحْرَمَ مَنْهِيٌّ عَنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ مُدَّةَ إِحْرَامِهِ، وَعَدَمُ ضِدِّهِ أَغْنَى عَنْ لُبْسِ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ لَيْسَ بِمَقْوُومٍ لِلْمَقْصُودِ بِالنَّهْيِ أَغْنَى تَرْكَ لُبْسِ الْمَخِيطِ لِجَوَازِ أَنْ لَا يَلْبَسَ الْمَخِيطُ وَلَا شَيْئًا مِنَ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ {فَيَكُونُ لُبْسُ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ سُنَّةً} لَا وَاجِبًا لَا يُقَالُ ضِدُّ لُبْسِ الْمَخِيطِ تَرْكُهُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا آخَرَ، أَوْ لَا عَدَمُ التَّرْكِ {مَقْوُومٌ لِلْمَقْصُودِ} بِالنَّهْيِ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ لِقَوْلَ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى اعْتِبَارَاتِهِمْ مِنْ أَنَّ ضِدَّ الْقِيَامِ هُوَ الْقُعُودُ وَالِاصْطِجَاعُ وَخَوَهُمَا لَا تَرْكَ الْقِيَامِ فَضِدُّ لُبْسِ الْمَخِيطِ، هُوَ لُبْسُ غَيْرِ الْمَخِيطِ وَهُوَ الْمُؤَافَقُ لِإِصْلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَنَّ الضِدَّ يَكُونُ وَجُودِيًّا.

{قَوْلُهُ وَالسُّجُودُ} تَفْرِيعٌ عَلَى أَصْلَيْنِ مِمَّا سَبَقَ، {وَذَلِكَ أَنَّ السُّجُودَ عَلَى الطَّاهِرِ مَأْمُورٌ بِهِ} فَإِذَا سَجَدَ عَلَى النَّجَسِ لَا يَكُونُ مَقْوُومًا لِلْمَأْمُورِ بِهِ لِجَوَازِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الطَّاهِرِ فَتَجُوزُ، وَلَا تُفْسِدُ الصَّلَاةَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَعِنْدَهُمَا تُفْسِدُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ بِدَوَامِ التَّطَهُّيرِ فِي جَمِيعِ الْأَرَاكَانِ، فَاسْتَعْمَالُ النَّجَسِ فِي عَمَلٍ هُوَ فَرَضٌ فِي وَقْتٍ مَا يَكُونُ مَقْوُومًا لِلْمَقْصُودِ بِالْأَمْرِ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي عَمَلٍ هُوَ فَرَضٌ إِنْشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ الْيَدَيْنِ أَوْ الرُّكْبَتَيْنِ عَلَى مَوْضِعٍ لِنَجَسٍ لَا تُفْسِدُ صَلَاتَهُ خِلَافًا لِزُفَرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ وَضَعَ الْيَدَيْنِ أَوْ الرُّكْبَتَيْنِ {لَيْسَ بِفَرَضٍ} فَيَكُونُ وَضَعُهُمَا عَلَى النَّجَسِ بِمَنْزِلَةِ تَرْكِ الْوَضْعِ وَهُوَ لَا يُفْسِدُ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا لِلنَّجَسِ إِذَا كَانَ حَامِلًا لِلنَّجَاسَةِ تَحْقِيقًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا إِذَا كَانَ فِي مَكَانٍ وَضَعَ الْوَجْهَ لِنَجَسٍ، فَإِنَّ النَّجَاسَةَ تَصِيرُ وَضْعًا لِلْوَجْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ اتِّصَالَهُ بِالْأَرْضِ وَلِصُوقِهِ بِهَا فَرَضٌ لَازِمٌ فَيَصِيرُ مَا هُوَ صِفَةٌ لِلْأَرْضِ صِفَةً لَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَا لَمْ يَكُنِ اللَّصُوقُ لَازِمًا فَإِنَّهُ لَا يَقْرَى هَذِهِ الْقُوَّةُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى {لُطْفُ الْإِيهَامِ} فِي قَوْلِهِ إِنَّهُ الْمُسَهِّلُ لِكُلِّ عَسِيرٍ.

[الحاشية]

قوله: {فَيَكُونُ لُبْسُ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ سُنَّةً}، قيل: لا نسلم أن لبس الإزار سنة؛ لأن به ستر العورة وهو واجب، أجب: بأنه يجوز أن يكون بالفراشه واجبا ومع الانضمام إلى شيء آخر سنة. قوله: {مَقْوُومٌ لِلْبَسِ}، انتهى. اللام للتعليل، لا ؛ لأنها صلة التفويت بل صلتها محذوفة والتقدير مَقْوُومٌ لِلْمَقْصُودِ بِالنَّهْيِ، وقد وقع في [بعض] ¹ النسخ هكذا، وعلى هذا فالأمر أظهر. قوله: {وَذَلِكَ أَنَّ السُّجُودَ عَلَى الطَّاهِرِ مَأْمُورٌ بِهِ}، لدلالة قوله

¹ في ب ١ و ب ٢: [نفس]، والصواب ما أثبتته.

تعالى : [وثيابك فطهر]^٢، أي: للصلاة على ما قيل^٣، إذ قد علم أن تعلق الصلاة بالمكان والبدن أشد من تعلقها بـ[الثوب]^٤. قوله: {ليس بفرض}، انتهى. عدم [فرضية]^٥ الوضع المذكور لا يفيد عدم إفساد تركه؛ لأن الواجب مفسد وإن لم يكن مبطلا، فالسوق يقتضي أن يقال: ليس بواجب^٦. قوله: {لطف الإيهام}، انتهى؛ لأن الضمير في: {إله المسهل}^٧، يُحتمل أن يكون راجعا إلى الله سبحانه وتعالى، ويُحتمل أن يكون راجعا إلى الأصل المذكور.

^١ ب ١: بداية لـ ١٩٦.

^٢ [المدثر: آية ٤].

^٣ (انظر: ابن فورك، محمد بن الحسن، تفسير ابن فورك، حققه: سهيمة بخاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣، ج ٣، ص ٧٧).

^٤ استدل على وجوب السجود على الطاهر بقوله تعالى وثيابك فطهر، والآية دلت على وجوب طهارة الثياب للصلاة، لكنه لما كان واجبا في الثوب، فهو في المكان والبدن أولى؛ لأنهما - أي: المكان والبدن - ألزم للمصلي منه - أي: الثوب - لتصور انفصاله بخلافهما، (انظر: الزيلعي، البحر الرائق، ج ١، ص ٢٨١)، في ظ: [الثواب]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ظ: [قرصيته]، والصواب ما أثبتته.

^٦ أي إنه لما كان ترك وضع اليدين والركبتين على الأرض أثناء السجود لا يفسد الصلاة، كان الأولى أن يقول: ليس بواجب، لأن ترك الواجب هو الذي يدل على الإفساد، بخلاف الفرض فتركه ميطل كما مر.

^٧ في جميع النسخ: [المسهل]، والصواب ما أثبتته، لموافقة نص المصنف - رحمه الله تعالى - .

[التوضيح]

(الرُّكْنُ الثَّانِي فِي السَّنَةِ وَهِيَ تُطْلَقُ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَعَلَى فِعْلِهِ، وَالْحَدِيثُ مُخْتَصٌّ بِقَوْلِهِ: وَالْأَقْسَامُ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ كَالْخَاصِّ وَالْعَامِّ وَالْمُشْتَرَكِ إِلَى آخِرِهَا وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ثَابِتَةٌ هَهُنَا أَيْضًا فَلَا تُشْتَغَلُ بِهَا، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ فِي بَيَانِ اتِّصَالِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَتَبَحُّثُ فِي أُمُورٍ: فِي كَيْفِيَةِ اتِّصَالِ، وَفِي اتِّقَاطِ، وَفِي مَحَلِّ الْخَبَرِ، وَفِي كَيْفِيَةِ السَّمَاعِ وَالضَّبْطِ وَالتَّبْلِيغِ، وَفِي الطَّغْنِ.

[التلويح]

[الرُّكْنُ الثَّانِي فِي السَّنَةِ] [فَصْلُ اتِّصَالِ الْخَبَرِ] [التَّوَاتُرُ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ]

قَوْلُهُ: (الرُّكْنُ الثَّانِي فِي السَّنَةِ وَهِيَ فِي اللُّغَةِ: {الطَّرِيقَةُ وَالْعَادَةُ}، {وَلَفِي الْإِصْطِلَاحِ} {فِي الْعِبَادَاتِ الثَّالِثَةِ} {وَلَفِي الْأَدَلَّةِ وَهُوَ الْمَرَادُ هَاهُنَا} {مَا صَدَرَ} {عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - غَيْرَ الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلٍ وَيُسَمَّى الْحَدِيثُ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ}، وَالْمَقْصُودُ بِالْبَحْثِ هَاهُنَا بَيَانُ اتِّصَالِ السَّنَةِ بِالنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -؛ لِأَنَّهُ يَبْحَثُ عَنْ كَيْفِيَةِ اتِّصَالِ بِلَاغِهِ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ أَوْ غَيْرِهِ {وَعَنْ حَالِ الرَّاويِ}، {وَعَنْ شَرَايِطِهِ} {وَعَنْ ضِدِّ اتِّصَالِ، وَهُوَ الْإِقْطَاعُ، وَعَنْ مُتَعَلِّقِهِ} {الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْخَبَرِ}، وَعَنْ وُصُولِهِ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى فِي الْمَبْدَأِ وَهُوَ السَّمَاعُ، أَوْ الْمُتَنَهَى، وَهُوَ التَّبْلِيغُ، أَوْ الْوَسْطُ، وَهُوَ الضَّبْطُ عَنْ قَدْحِ الْقَادِحِ فِيهِ، وَهُوَ الطَّغْنُ وَعَمَّا يَخْصُ لَوْعًا خَاصًّا مِنَ السَّنَةِ، وَهُوَ الْفِعْلُ وَعَنْ مَبْدَأِ السَّنَةِ، وَهُوَ الْوَحْيُ، وَعَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا تَعَلُّقَ السَّوَابِقِ كَشَرَائِعٍ مِنْ قَبْلُنَا أَوْ تَعَلُّقَ الْمَوَاحِقِ كَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فَأَرَزَدَ هَذِهِ الْمَبَاحِثَ فِي أَحَدٍ عَشَرَ فَوْصَلًا.

[الحاشية]

[قوله: {الركن الثاني في السنة}]^١، اختلفوا في أن [السنة عند الإطلاق]^٢ هل يختص بسنة الرسول عليه الصلاة والسلام، أو يعمها وغيرها؟ فذهب المتقدمون منا، وصاحب الميزان من المتأخرين^٣، وأصحاب الشافعي، وجمهور أهل الحديث إلى الأول، والباقيون إلى الثاني^٤. قوله: {الطريقة والعادة}، المفهوم من سياق

^١ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٢ وصورتها أن يقول الصحابي: من السنة كذا أو السنة كذا. (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٨٠).

^٣ (انظر: السمرقندي، علاء الدين محمد، ميزان الأصول في نتائج العقول، حققه: أحمد السعدي، الخلود، ط ١، ١٩٨٧م، ج ١، ص ١٣٥).

^٤ والحاصل أن الراوي إذا قال: "من السنة كذا" أو "السنة كذا"، فعند عامة المتقدمين من الحنفية وأصحاب الشافعي وجمهور أصحاب الحديث، يحمل على سنة الرسول عليه السلام وإليه ذهب صاحب الميزان من المتأخرين، (انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٠٣؛ بن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٣٧٩هـ، ج ١، ص ٥٢٣؛ المباركفوري، أبو العلا محمد، تحفة الأحوذ، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة و بدون تاريخ، ج ٢، ص ١٥٢؛ انظر: النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢، ١٣٩٢، ج ١، ص ٤٥؛ وانظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٣٥٩) وعند الشيخ أبي الحسن الكرخي من الحنفية وأبي بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي لا يجب حمل على سنة الرسول إلا بدليل، وإليه ذهب القاضي الإمام أبو زيد واليزدي وشمس الأئمة، ومن تابعهم من المتأخرين، (انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٠١؛ وانظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٨٠؛ انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣٠٨).

الأصفهاني^١ في شرح البديع : أن عطف العادة على الطريقة ليس تفسيراً، حيث قال: وهي في اللغة الطريقة، يقال: سنة زيد كذا، أي: طريقته وسيرته، والعادة يقال: من سنة كذا، أي من عادته، قال الله تعالى: [وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا]^٢، أي: لعادته. قوله: {في العبادات النافلة}، النافلة مرفوع على أنه خبر المبتدأ، وكذا^٣ {ما صدر}، وقوله: {في الاصطلاح} [حال من المبتدأ]^٤، كما جوزه بعض النحاة، {وفي العبادات} بدل منه، والتقدير: وهي حال كونه في الاصطلاح: في العبادات النافلة، وحال كونه في الأدلة: ما صدر عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ، وما في {ما صدر} عبارة عن الدليل، فلا يرد منسوخ التلاوة، وسائر كلامه الذي ليس بسنة، واعتراض على قوله: في العبادات النافلة، بأن السنة مباحنة للنفل كما سيجيء بندا في مباحث الأحكام، وأجيب: بأن النافلة قد تطلق على مقابل الواجب وهو المراد ههنا. قوله: {تقرير}، أي: سكوت عند أمر يعاينه عليه الصلاة والسلام. قوله: {وعن حال الراوي}، [من كونه معروفاً أو مجهولاً أو مستوراً. قوله: {وعن شوائبه}، أي: شرائط الراوي]^٥ من العقل والضبط والعدالة والإسلام. قوله: {الذي هو محل الخبر}، كالعبادات والعقوبات.

^١ الأصفهاني: هو محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، أو الأصبهاني: مفسر، كان عالماً بالعقليات. ولد وتعلم في أصبهان، من كتبه: "شرح فصول النسفي" و "مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار للبيضاوي"، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١٧٦).

^٢ [الأحزاب: آية ٦٢]

^٣ أي وكذا قول الشارح: [ما صدر]، فهي في محل رفع على أنها خبر المبتدأ.

^٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

(فصل) في الاتصال الخبر لا يخلو من أن يكون رواته في كل عهد قوما لا يخصى عددهم،

[التلويح]

قوله: (فصل في الاتصال) فإن قلت كيف جعل مورد القسمية الخبر، وفي السنة الأمر والنهي {بل الفعل أيضا} يُنقل بالطرق المذكورة قلت؛ لأن المتصف حقيقة بالتواتر وغيره هو الخبر {ومعنى اتصاف الأمر والنهي} به أن الإخبار بكونه كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - متواتر {ومعنى المتواتر} {على مقتضى كلامه} ما يكون رواته في كل عهد قوما لا يخصى عددهم، ولا يمكن تواترهم على الكذب لكثرتهم، وعدالتهم وتبائن أمانتهم فقوله: في كل عهد {اختراز عن المشهور} وقوله: لا يخصى عددهم معناه لا يدخل تحت الضبط، وفيه اختراز عن خبر قوم مخصوص، وإشارة إلى أنه لا يشترط في التواتر عدد معين على ما ذهب إليه بعضهم من {اشتراط خمسة} أو {ثني عشر} أو عشرين أو أربعين {أو خمسين} قولاً من غير دليل.

[الحاشية]

قوله: {بل الفعل أيضا}، بل والتقرير أيضا. قوله: {ومعنى اتصاف الأمر والنهي}، وكذا معنى اتصاف الفعل والتقرير، وقد يقال: الخبر عبارة عن قول الراوي: قال عليه الصلاة والسلام كذا، سواء كان المقول أمراً أو نهياً، وعن قوله^١: فعل عليه الصلاة والسلام كذا، لا عن المقول أو المفعول حتى يحتاج إلى ما [قال]^٢، [وهو] يتصف بالتواتر، سواء كان المقول خبراً، أو أمراً، أو نهياً، أو فعلاً، ولدفع الاعتراض في مادة الأمر مثلاً وجه آخر وهو: أن المراد بالخبر مطلق الحديث مجازاً بل حقيقة اصطلاحية، صرح به ابن حجر في [شرح رسالته]^٣، وعلى هذا قولهم جاء في الخبر، ويرجح هذا [التأويل]^٤ صدق التفسير الموردة للتواتر وغيره على لفظ الحديث وإن كان أمراً أو نهياً. قوله: {ومعنى المتواتر}، [انتهى. قيل: التواتر]^٥ لا يختص بالسنة، [بل هو موجود في الكتاب، فكيف يصح إيراده ههنا؟ وأجيب: بأن اختلاف الطرق مختص بالسنة]^٦، والتواتر داخل في الطرق فيصح إيراده، واعلم أن ابن الصلاح ذكر [أن مثال المتواتر على التفسير المذكور [يندر]^٧

^١ أي والخبر أيضاً عبارة عن قول الراوي:

^٢ أي أنه لا حاجة إلى قول الشارح: [كيف جعل مورد القسمية الخبر وفي ...]، وذلك؛ لأن الخبر عبارة عن قول الراوي، سواء كان المقول قولاً للنبي أو فعلاً أو أمراً أو نهياً.

^٣ أي: قول الراوي.

^٤ في ب ١ و ب ٢: [السنالية]، والصواب ما أثبتته؛ ب ١: بداية لو ٩٦ ب.

^٥ يقصد كتاب نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أما نصه فيما نسب إليه صاحب الحاشية فهو كالتالي: الخبر: عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: "الإخباري"، ولمن يشتغل بالسنة النبوية: "المحدث"، وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس، وعبر هنا بـ "الخبر" ليكون أشمل. (انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر، حققه: عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط ١٤٢٢هـ، ص ٣٥ - ٣٦).

^٦ ظ: بداية لو ٢٦٣.

^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٨ في ظ كتبت بجانب السطر.

^٩ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [يعذر]، وفي ب ١: [يعين]، وفي ب ٢: [تعيث].

وجوده في الحديث، إلا أن يدعى ذلك في حديث: [من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار] ^١، وبعضهم ادعى عدمه ولكن ابن حجر ما ارتضى القولين في شرح [رسالته] ^٢. قوله: {على مقتضى كلامه}، قيد به لأن كون [روايته] ^٣ قوم لا يحصى عددهم، ليس شرط عند الجمهور، بل المعتبر عندهم أن يكون روايته قوم حصل العلم بخبرهم. قوله: {احتراز عن المشهور}، وعن خبر الواحد في الطريق الأول. قوله: {اشتراط خمسة} قال الفاضل الشريفي: هو مذهب القاضي [الباقلاني] ^٤، وهو يقول: [ينبغي أن يحصل التواتر بما فوق الأربعة؛ لأن التزكية واجبة في شهود الزنا لعدم حصول اليقين بشهادتهم، ويوجد في الخمسة] ^٥، واعترض عليه: بأن التزكية في الخمسة أيضاً واجبة، فعلمه ليس كما زعمه، انتهى. وقال جدي في فصول البدائع ^٦: جزم القاضي بعدم حصوله بالأربعة، [وإلا حصل] ^٧ بشهود الزنا، فلم يحتج إلى التزكية، وتردد في الخمسة، واعترض على الأول بمنع اللزوم، إذ لا يلزم من عدم كفايتها في الشهادة، والاجتماع فيها على التحاب والتباغض مظنة التواطىء عدم كفايتها في الرواية، [وبالنقض] ^٨ [بالخمس] ^٩ فإن وجوب التزكية مشترك إلا أن يقول معنى التردد أن الخمسة قد يفيد العلم بسبب الخامس فلا يجب التزكية، وقد لا يفيد لكذبه فيجب. قوله: {إني عشر}، قال الفاضل الشريفي: تعدد [النقباء] ^{١٠} المبعوثين من بني إسرائيل على ما قال الله تعالى: [إني عشر]

^١ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، ج ٢، ص ٨٠، حديث رقم ١٢٩١؛ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، باب في التحذير من الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ج ١، ص ١٠، حديث رقم ٣).

^٢ ونص ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - كالتالي: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعته، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في روايته من أوله إلى منتهاه، ومن مثل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه ... نعم حديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". نراه مثالا لذلك فإنه نقله من الصحابة - رضي الله عنهم - العدد الجم، وهو في الصحيحين مروى عن جماعة منهم، (انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علم الحديث، حققه: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ١، ص ٢٦٧ - ٢٦٩).

^٣ في ب ١ و ب ٢: [السائلة]، والصواب ما أثبتته، ونص ابن حجر في ذلك، كالتالي: ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده إلا أن يدعى ذلك في حديث من كذب علي، وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من عدم؛ لأن ذلك نشأ عن قلة اطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقا، (انظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص ٤٧ - ٤٨).

^٤ في ب ٢: [رواية]، والصواب ما أثبتته.

^٥ الباقلاني: هو محمد بن الطيب، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة سنة ٣٣٨ هـ، وسكن بغداد فتوفي فيها سنة ٤٠٣ هـ. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. من كتبه (عجاز القرآن) و (الإنصاف) و (دقائق الكلام) و (التمهيد، في الرد على الملحدة والمعتلة والخوارج والمعتزلة). (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ١٧٦).

^٦ "وقال القاضي" أي: أبو بكر الباقلاني: لا يكفي الأربعة في إفادة العلم، إذ لو أفاده قول الأربعة الصادقين لأفاده قول كل أربعة صادقين؛ لأن الحكم على الشيء حكم على مماثله، ولو كان كذلك لم يجب تزكية شهود الزنا لأنه إن حصل علم القاضي بقولهم فقد علم صدقهم، فيستغني عن التزكية، وإن لم يحصل العلم بذلك فيلزم أن يعلم كذبهم؛ لأن الفرض أن حصول العلم بالصدق ومن لوازم قول، (الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٢٦١).

^٧ (انظر: الفنايري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٤٢).

^٨ في جميع النسخ: [ولا يحصل]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص فصول البدائع وللمعنى.

^٩ في جميع النسخ: [وبالبعض]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص فصول البدائع.

^{١٠} ب ٢: بداية لو ١١ ب.

^{١١} النقباء جمع نقيب وهو في اللغة: الأمين والكفيل. (انظر: أبو منصور، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، حققه: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م، ج ٩، ص ١٥٩). وأما أهل التفسير فقد اختلفوا

نَقِيًّا^١، وَبَعَثَهُمْ لِتَبْلِيغِ [أَحْكَامِ]^٢ دِينِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، [وَاشْتَهَارَهَا وَتَوَاتُرَهَا]^٣، فَعَلِمَ أَنَّ التَّوَاتُرَ يَحْصُلُ بِهَذَا الْعَدَدِ، وَاشْتَرَاطَ الْعَشْرِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَا لَكُم]^٤، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا، وَارْبَعِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ]^٥، [رَوَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا أَرْبَعِينَ]^٦، وَالنَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَأْمُورٌ بِنَشْرِ الْأَحْكَامِ وَتَشْهِيرِ الْإِسْلَامِ، فَعَلِمَ أَنَّ أَرْبَعِينَ يَكْفِي فِي التَّوَاتُرِ، [وَهَذَا]^٧ قَرِيبٌ لِمَنْ لَهُ فَهْمٌ، انْتَهَى. قَوْلُهُ: {أَوْ [خَمْسِينَ]^٨}، كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ، قِيلَ: هَذَا [قَوْلٌ] لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَالصَّوَابُ سَبْعِينَ، [وَتَمْسُكُهُمْ]^٩ قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا]^{١٠}، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: اشْتَرَاطَ الْخَمْسِينَ إِنْ قِيلَ بِهِ اعْتِبَارًا بِـ [الْقِسَامَةِ]^{١١}.

بَيْنَهُمْ فِي "النَّقِيبِ": فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الشَّاهِدُ عَلَى قَوْمِهِ، وَقَالَ آخَرُونَ: "النَّقِيبُ": الْأَمِينُ. (انظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، حققه: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ١٠، ص ١١١).

وَالْأَسْبَاطُ: نَسْلُ (الثَّانِي عَشَرَ وَلَدًا) لِيَعْقُوبَ، (فَنَسَلَ كُلُّ وَلَدٍ لِيَعْقُوبَ) سَبْطًا، (فَجَعَلَ مِنْ كُلِّ سَبْطٍ) رَجُلًا نَقِيبًا عَلَيْهِمْ. (انظر: القيسسي، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ج ٣، ص ١٦٣٩).

^١ [المائدة: آية ١٢].

^٢ فِي ب ١: [الأحكام]، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ.

^٣ أَي: وَاشْتَهَارَ الرِّوَايَةُ بِأَنَّ بَعْثَهُمْ كَانَ لِتَبْلِيغِ أَحْكَامِ دِينِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

^٤ [الأنفال: آية ٦٥].

^٥ [الأنفال: آية ٦٤].

^٦ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَسْلَمَ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ رَجُلًا وَامْرَأَةً، وَأَسْلَمَ عَمْرُ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ". (انظر: الطبراني، المعجم الكبير، حديث رقم ١٢٤٧٠، ج ١٢، ص ٦٠).

^٧ ب ١: بِدَايَةِ لَوْ ١٩٧.

^٨ ظ: بِدَايَةِ لَوْ ٢٦٣ ب.

^٩ سَقَطَتْ مِنْ ب ١، وَالْأَصُوبُ إِثْبَاتُهَا.

^{١٠} سَقَطَتْ مِنْ ب ١ وَ ب ٢، وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا.

^{١١} [الأعراف: آية ١٥٥].

^{١٢} الْقِسَامَةُ فِي اللُّغَةِ: مِنَ الْقِسْمِ، وَهُوَ الْيَمِينُ، (انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٨٦)، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: هِيَ الْإِيمَانُ الْمَكْرُزَةُ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ، مَعَ وَجُودِ شَبِيهِةِ اللَّوْثِ. (انظر: ابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ٤٨٧). سَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ تَقْسِمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فَيُحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَتْلُ صَاحِبِهِمْ. وَصَوَّرَتْهَا: أَنَّ يَوْجِدَ قَتِيلٍ لَا يُعْرِفُ قَاتِلَهُ، فَتُجْرِي الْقِسَامَةُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَنْحَصِرُ فِيهَا إِمْكَانُ قَتْلِهِ، وَذَلِكَ إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ مَعِينَةٍ، (انظر: د: عبد العزيز الأحمدى، د: فيحان المطيري، د: عبد الكريم العمري، د: عبد الله الهجاري، "الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة"، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٤ هـ، ج ١، ص ٣٥). أَمَّا كَوْنُ الْقِسَامَةِ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فَتَبَرَّئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا"، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ. (انظر: الشوكاني، محمد بن علي، الدراري المضية شرح الدرر البهية، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ج ٢، ص ٤٢٢).

[التوضيح]

وَلَا يُمَكِّنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ لِكَثْرَتِهِمْ وَعَدَالَتِهِمْ وَتَبَايُنِ أَمَانِيَّتِهِمْ أَوْ تَصِيرُ كَذَلِكَ بَعْدَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا تَصِيرُ كَذَلِكَ بَلْ رَوَاهُ آخَاذٌ.

[التلويح]

وَقَوْلُهُ: وَلَا يُمَكِّنُ تَوَاطُؤُهُمْ أَي: تَوَافُقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، {عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ تَفْسِيرٌ لِلْكَثْرَةِ} بِمَعْنَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كَثْرَةِ الْمُخْبِرِينَ بُلُوغُهُمْ حَدًّا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْعَقْلِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ جَمْعٌ غَيْرُ مَحْصُورٍ بِمَا يَجُوزُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ فِيهِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ لَا يَكُونُ مُتَوَاتِرًا وَأَمَّا ذِكْرُ الْعَدَالَةِ وَتَبَايُنِ الْأَمَاكِنِ فَتَأْكِيدٌ لِعَدَمِ تَوَاطُؤِهِمْ عَلَى الْكَذِبِ، {وَلَيْسَ بِشَرْطٍ فِي التَّوَاتُرِ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ جَمْعٌ غَيْرُ مَحْصُورٍ بِمَا يَجُوزُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ فِيهِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ لَا يَكُونُ مُتَوَاتِرًا، حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ جَمْعٌ غَيْرُ مَحْصُورٍ مِنْ كُفَّارٍ بِلَدَةٍ بِمَوْتِ مَلِكِهِمْ حَصَلَ لَنَا الْيَقِينُ وَأَمَّا مِثْلُ خَبَرِ الْيَهُودِ بِقَتْلِ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَتَأْيِيدِ دِينَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَلَا لِسَلْمِ تَوَاتُرِهِ وَحُصُولِ شَرَانِطِهِ فِي كُلِّ عَهْدٍ ثُمَّ الْمُتَوَاتِرُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَدَلًّا إِلَى الْحِسِّ سَمْعًا أَوْ غَيْرَهُ حَتَّى لَوْ اتَّفَقَ أَهْلُ إِقْلِيمٍ عَلَى مَسْأَلَةٍ عَقْلِيَّةٍ لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْيَقِينُ حَتَّى يَقُومَ الْبُرْهَانُ.

[الحاشية]

قوله: {عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ تَفْسِيرٌ لِلْكَثْرَةِ}، إيماءٌ إلى أن جعل المصنف الكثرة علة لعدم إمكان التواطؤ، ليس كما ينبغي^١. قوله: {وَلَيْسَ بِشَرْطٍ فِي التَّوَاتُرِ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ}، انتهى. قيل: الكلام في تواتر خبر الرسول والعدالة وتباين [الأماكن]^٢ شرطان فيه، لا في [مطلق]^٣ التواتر، فلا تقرب لما ذكره، والجواب: منع القول بالفصل على المختار هذا، وفي [حصول]^٤ اليقين بإخبار جمع غير محصور من كفار بلدة [بموت]^٥ ملكهم منع ظاهر، لجواز اتفاق أهل تلك البلدة على ذلك الكلام لغرض من الأغراض، مثل [تفجير]^٦ المسلمين به لئلا يراعوا الحزم عند الجهاد معهم، أو لئلا يتحفظوا على أنفسهم منهم، فالأولى أن يقتصر على نفي الاشتراط المذكور. قوله: {فَلَا لِسَلْمِ تَوَاتُرِهِ}، فإن قتل عيسى عليه السلام نقل عن جماعة من اليهود دخلوا البيت الذي كان فيه عيسى عليه السلام سبعة نفر وقد روي أنهم كانوا لا يعرفون المسيح عليه السلام وإنما جعلوا الرجل جعلاً فدلهم على شخص في بيت فاجتمعوا عليه وقتلوه وزعموا أنهم قتلوا عيسى عليه السلام وأشاعوا الخبر وبمثلها لا يحصل التواتر.

^١ إن القارئ لهذه الحاشية يلحظ منهاجاً لصاحبها ينم عن فهم عميق عنده، فتراه أحياناً يستنبط موقف التفاتاني من رأي صاحب التوضيح في بعض نصوصه، وذلك بعرض نص التلويح والإفصاح بعدها عن موقف التفاتاني من كلام صاحب التوضيح، سواء أكان مؤيداً أم معارضاً، ولعل ما ورد هنا أنموذجاً على ذلك.

^٢ في ظ: [الامكان]، والصواب ما أثبتته.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ في جميع النسخ: [حصوله]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في جميع النسخ: [بموت]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في جميع النسخ: [تفجير]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

وَالْأَوَّلُ مُتَوَاتِرٌ وَالثَّانِي مَشْهُورٌ وَالثَّالِثُ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْعَدَدُ إِذَا لَمْ يَصِلْ حَدُّ التَّوَاتُرِ. وَالْأَوَّلُ: يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ؛ لِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى شَيْءٍ مُخْتَرَعٍ مَعَ تَبَاطُحِ هُمُومِهِمْ وَطَبَائِعِهِمْ وَأَمَّا كَيْفَهُمْ مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا.

[التلويح]

قوله: (وَالْأَوَّلُ) أي: الْمُتَوَاتِرُ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ لِأَنَّ إِتِّفَاقَ الْجَمْعِ الْغَيْرِ الْمَحْصُورِ عَلَى شَيْءٍ مُخْتَرَعٍ لَا ثُبُوتَ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ تَبَاطُحِ آرَائِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ مُسْتَحِيلٌ عَقْلًا بِمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ حُكْمًا قَطْعِيًّا بِأَهْلِهِمْ لَمْ يَتَوَاطَعُوا عَلَى الْكُذِبِ وَأَنَّ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ حَقٌّ نَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَيْرُ مُحْتَمِلٍ لِلتَّقْيِضِ لَا بِمَعْنَى سَلْبِ الْإِمْكَانِ الْعَقْلِيِّ عَلَى تَوَاطُعِهِمْ عَلَى الْكُذِبِ، {وَالْأَحْسَنُ} أَنْ يُقَالَ: {إِنَّا نَجِدُ مِنَ الْفُسْنَا {الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ} بِالْبِلَادِ الثَّانِيَةِ كَمَكَّةَ وَبَغْدَادَ وَالْأَمَمِ الْخَالِيَةِ كَالْأَلْبِيَاءِ وَالْأَوَّلِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - بَيِّنَاتٌ لَا يَحْتَمِلُ التَّقْيِضُ أَصْلًا وَمَا ذَاكَ إِلَّا بِالْأَخْبَارِ {ثُمَّ حُصُولُ الْعِلْمِ} مِنَ التَّوَاتُرِ ضَرُورِيٍّ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَرْكِيبِ الْحُجَّةِ حَتَّى إِلهُ يَحْصُلَ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ كَالصَّبِيَّانِ وَجَوَازُ تَرْكِيبِ الْمُقَدِّمَاتِ لَا يُتَافَى ذَلِكَ كَمَا فِي بَعْضِ الضَّرُورِيَّاتِ فَإِنْ قِيلَ جَوَازُ كُذِبِ كُلِّ وَاحِدٍ يُوجِبُ جَوَازَ كُذِبِ الْآخَرِينَ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ مَعَ أَنَّ الْمَجْمُوعَ لَيْسَ إِلَّا نَفْسُ الْوَاحِدِ فَجَوَازُ كُذِبِ كُلِّ وَاحِدٍ يُوجِبُ جَوَازَ كُذِبِ الْمَجْمُوعِ وَأَيْضًا يُلْزَمُ الْقَطْعُ بِالتَّقْيِضِ عِنْدَ تَوَاتُرِهِمَا، وَأَيْضًا إِذَا عَرَضْنَا عَلَى الْفُسْنَا وَجُودَ اسْتِكْنَادَ وَكَوْنِ الْوَاحِدِ نَصْفَ الْآخَرَيْنِ نَجِدُ الثَّانِي أَقْوَى بِالضَّرُورَةِ فَلَوْ كَانَا ضَرُورِيَيْنِ لَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَأَيْضًا الضَّرُورِيُّ يَسْتَلْزِمُ الْوِفَاقَ، وَهُوَ مُتَنَفٍ فِي الْمُتَوَاتِرِ لِمُخَالَفَةِ السُّمْنِيَّةِ وَالْبَرَاهِمَةِ. {وَأَجِيبْ {جَمَلًا} بِالْأَلَّةِ تَشْكِيكَ فِي الضَّرُورِيِّ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْجَوَابَ كَشَبِّهِ السُّوْفِسْطَائِيَّةِ وَتَفْصِيلًا بِأَنَّ حُكْمَ الْجُمْلَةِ قَدْ يُخَالِفُ حُكْمَ الْوَاحِدِ كَالْعَسْكَرِ الَّذِي يَفْتَحُ الْبِلَادَ،

[الحاشية]

قوله: {وَالْأَحْسَنُ}، انتهى. وجه الأحسن هو أن هذا الاستدلال لا يحتاج إلى التاويل المذكور بخلاف الاستدلال الذي ذكره المصنف فإنه يحتاج إليه. قوله: {العلم الضروري}، انتهى. إشارة إلى المذهب المختار وهو أن اليقين الحاصل بالتواتر ضروري، وعند [الكعبى]^١ و[أبي الحسين البصري]^٢ و[الإمام]^٣ نظري،

^١ الكعبى: هو، أبو القاسم، عبد الله بن أحمد، الخراساني، المعروف بالكعبى، العلامة شيخ المعتزلة، من نظراء أبي علي الجبائي، أقام ببغداد وناظر بها، وله من التصانيف كتاب: "المقالات: وكتاب: "الاستدلال بالشاهد على الغائب"، وكتاب: "الجدل"، وكتاب: "السنة والجماعة"، توفي سنة سبع وعشرين وثلاث مائة. (انظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٧، هـ - ٢٠٠٦ م، الطبعة: ١٧، رقم الترجمة ٢٧٢٣، ج ١١، ص ١٩٢)

^٢ أبو الحسين البصري: هو أبو الحسين محمد ابن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف الكلامية، له كتاب: "المعتمد في أصول الفقه"، وكتاب: "تصفح الأدلة". توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربع مائة. (انظر: المرجع السابق، الطبعة ٢٣، رقم الترجمة: ٤٠٢٥، ج ١٣، ص ٢٣٠).

^٣ الإمام: هو عبد الملك بن عبد الله، بن يوسف، أبو المعالي الجويني، الملقب: إمام الحرمين، من أهل نيسابور، ولد سنة سبع عشرة وأربعمائة، له كتاب: "نهاية المطلب في دراية المذهب"، (انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، حققه: "محمد عطا، مصطفى عطا"، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢، ط ١، هـ - ١٩٩٢ م، رقم الترجمة: ٣٥٤٤، ج ١٦، ص ٢٤٤)، (وللتفصيل في رأي الإمام الجويني في مسألة: "العلم الحاصل بالتواتر" انظر: الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج ١، ص ٢٢١).

وعند [حجة الإسلام]^١ قسم ثالث، وإنما [يصح]^٢ لو فسر الضروري بـ[الأولي]^٣، وأما بمعنى ما لا تجد النفس إلى الالتكاف عنه سبيلا فضروري، وتوقف [المرتضى]^٤ و[الأمدي]^٥، والدلائل مفصلة في فصول البدائع^٦. قوله: {ثم حصول [العلم]^٧}، انتهى. المفهوم من قوله: {[إننا نجد من أنفسنا العلم الضروري] أن اليقين الحاصل بالتواتر ضروري^٨، ومن قوله^٩: حصول العلم، [أن العلم]^{١٠} [بأن]^{١١} [التواتر]^{١٢} يفيد العلم

^١ حجة الإسلام: هو الشيخ الإمام الغزالي، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي. (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم الترجمة: ٤٦٢٢، ج ١٤، ص ٢٦٧).

^٢ أي القول بأن العلم الحاصل بالتواتر ضروري. وقد فصل الإمام الغزالي في رأي الكعبي، ورد عليه مبينا أن النظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك، وتختلف فيه الأحوال فيعلمه بعض الناس دون بعض، ولا يعلمه النساء والصبيان من أهل النظر، ولا يعلمه من ترك النظر أصلا.

فبين أنهم إن أرادوا بالنظري ما قد يجد العالم به نفسه شاكا ثم طالبا، فنحن ننكره، على اعتبار أننا لا نجد أنفسنا شاكين في وجود مكة - مثلا -.

وإن أرادوا بالنظري: أنه لا يفيد العلم حتى ينتظم في النفس مقدمتان، هما: الأولى: أن هؤلاء مع اختلاف أحوالهم وتباين أعراضهم، ومع كثرتهم على حال، لا يجمعهم على الكذب جامع ولا يتفقون إلا على الصدق.

الثانية: أن هؤلاء قد اتفقوا على الإخبار عن الواقعة. • فيبتلى العلم بالصدق على مجموع المقدمتين. فهذا مسلم، أي أن العلم الحاصل بالتواتر لا يتم إلا بهاتين المقدمتين على قول الغزالي أيضا.

وتحقيق القول في مذهب الإمام الغزالي: أن الضروري إن كان عبارة عما يحصل بغير واسطة، كقولنا: الموجود لا يكون معدوما، فهذا - أي: العلم الحاصل بالتواتر - ليس بضروري، فإنه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين. وإن كان - أي: الضروري - عبارة عما يحصل بدون تشكل الواسطة في الذهن، فهذا - أي: العلم الحاصل بالتواتر - ضروري، ورب واسطة حاضرة في الذهن لا يشعر الإنسان بوجه توسطها وحصول العلم بواسطتها، فيسمى: أوليا، (انظر: الغزالي، المستصفى، ج ١، ص ١٠٥ - ١٠٦).

^٣ وقد تم بيان المقصود بـ[الأولي]، في الهامش السابق. ^٤ المرتضى هو: أبو طالب، علي بن حسين بن موسى القرشي العلوي الحسيني الموسوي البغدادي، الملقب بـ[الشريف المرتضى]، نقيب العلوية، من ولد موسى الكاظم، ولد سنة خمس وخمسين وثلاث مائة، وله كتاب: "الشافعي في الإمامة"، و"الذخيرة في الأصول". توفي المرتضى في سنة ست وثلاثين وأربع مائة. (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم الترجمة: ٤٠٢٦، ج ١٣، ص ٢٣١).

^٥ فالأمدي - رحمه الله تعالى - بعد أن عرض المذاهب في مسألة: "العلم الحاصل بالتواتر"، هل هو نظري أم ضروري؟ "وفصل في الحجج، وما ورد عليها من الاعتراضات والتنبيهات، اختار التوقف بقوله: وإذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين، وثقاوم الكلام بين الطرفين، فقد ظهر أن الواجب إنما هو الوقف عن الجزم بأحد الأمرين. (انظر: الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ٢٣).

^٦ (انظر: الفلاري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٤٠ - ٢٤١).

^٧ ب ٢: بداية لو ١١٢.

^٨ طمست في ظ.

^٩ في ظ كتبت بجانب السطر.

^{١٠} سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^{١١} سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^{١٢} في ب ١ و ب ٢: [بالتواتر]، والصواب ما أثبتته.

ضروري، والفرق ظاهر، فلا تكرار، وحل الضروري في الأول على القطعي، وفي الثاني على [البديهي]^١، وتأويل قوله: حصول العلم، بـ[العلم]^٢ الحاصل كما قيل في حصول [الصورة]^٣ بعيد^٤. قوله: {اجيب إجمالاً}، انتهى. قيل عليه: التشكيك في كونه ضروريا لا في الضروري، وجوابه ظاهر من ملاحظة [الاعتراض]^٥، فإنه لو تم لأفاد عدم حصول العلم بالتواتر، وقد سبق أنه ضروري.

^١ أي أن حصول العلم من التواتر كما بين الشارح : لا يفتقر إلى تركيب الحجة فيحصل حتى لمن لا يعلم ذلك كالصبيان.

^٢ فالبعض فسر العلم بأنه: حصول صورة الشيء في العقل، أو الصورة الحاصلة عند العقل، (انظر: الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول، حققه: أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ج١، ص ٢٠).

^٣ ظ: بداية لو ١٢٦٤.

^٤ حيث إن حصول العلم قضية إجرائية وحدث، بينما العلم هو الشيء المعلوم بعد تحصيله.

^٥ ب١: بداية لو ١٩٧ب.

[التلويح]

وتَوَاتُرُ النِّقِیْضِیْنِ {مَحَالٌ عَادَةٌ}، وَلَا امْتِنَاعٌ فِي اخْتِلَافِ الْأَوَاجِ الضَّرُورِيِّ بِحَسَبِ السَّرْعَةِ وَالْوُضُوحِ بِوَاسِطَةِ
الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ وَكَثْرَةِ الْمُمَارَسَةِ وَالْأَخْطَارِ بِالْبَلِّ، وَخَوِ ذَلِكَ مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي عَدَمِ احْتِمَالِ النِّقِیْضِ،
{وَالضَّرُورِيُّ لَا يَسْتَلْزِمُ الْوِفَاقَ} لِجَوَازِ الْمُكَابَرَةِ وَالْعِنَادِ كَمَا لِلشُّوْطِ سَطَايِةً.

[الحاشية]

قوله: {محال عادة}، واعترض عليه: بأن اليهود والنصارى على طريقي نقيض من المذهب، وقد تواتر مذهب
كل من الطائفتين [عنده]^١، [والحق]^٢ أنه لا يتصور التواتر في النقيضين، لوقوع [اليقين]^٣ بالتواطى على
الكذب في أحدهما، لاستحالة وقوع النقيضين. قوله: {والضروري لا يستلزم الوفاق}، على أنه منقوض بالعلم
الحاصل بالحواس ضرورة، مع وقوع الاختلاف فيه.

^١ وبيان الشبهة: أنه لو كان المتواتر يفيد العلم لأدى إلى تناقض المعلومات؛ لأنه إذا تواتر خبر على وجود شيء
في وقت، وتواتر خبر آخر على عدمه في ذلك الوقت، يلزم العلم بوجوده وعدمه في ذلك الوقت، (انظر:
الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، حققه: محمد بقاء دار المدني،
السعودية، ط ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج ١، ص ٦٤٢)، ورد الشارح على هذه الشبهة بقوله: محال عادة.

^٢ أي عند الشارح، فكيف قال بأن تواتر النقيضين محال عادة.

^٣ الرد على الشبهة.

^٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

وَالثَّانِي يُوجِبُ عِلْمَ طُمَأْنِينَةٍ وَهُوَ عِلْمٌ تَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ، وَكُنْطُهُ يَقِينًا لَكِنْ لَوْ تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ عِلْمَ اللَّهِ لَيْسَ بِيَقِينٍ كَمَا إِذَا رَأَى قَوْمًا جَلَسُوا لِلْمَائِمِ يَقَعُ لَهُ عِلْمٌ عَنْ غَفْلَةٍ عَنِ التَّأَمُّلِ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْمَوَاضِعَةَ بِنَاءً عَلَى اللَّهِ آخِذَ الْأَصْلِ، وَإِلَّمَا يُوجِبُ أَيُّ: الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ (ذَلِكَ) أَيُّ: عِلْمَ طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ لِلَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ خَبَرٌ وَاحِدٌ، {لَكِنْ أَصْحَابُ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -} تَنَزَّهُوا عَنْ وَصْمَةِ الْكُذْبِ. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ دَخَلَ فِي حَدِّ التَّوَاتُرِ فَأَرْجَبَ مَا ذَكَرْنَا،

[التلويح]

قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيُّ: الْمَشْهُورُ يُفِيدُ عِلْمَ طُمَأْنِينَةٍ، وَالطُّمَأْنِينَةُ زِيَادَةُ قَوَاطِنٍ وَتَسْكِينٍ يَحْصُلُ لِلنَّفْسِ عَلَى مَا أَدْرَكَتْهُ فَإِنْ كَانَ الْمُدْرِكُ يَقِينًا {فَاطْمَئِنَّا لَهَا زِيَادَةُ الْيَقِينِ} وَكَمَالُهُ كَمَا يَحْصُلُ لِلْمُتَّقِينَ بِوُجُودِ مَكَّةَ بَعْدَ مَا يُشَاهِدُهَا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً [وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي] [البقرة: ٢٦٠]، وَإِنْ كَانَ ظَنًّا فَاطْمَئِنَّا لَهَا رُجْحَانُ جَانِبِ الظَّنِّ بِحَيْثُ يَكَادُ يَدْخُلُ فِي حَدِّ الْيَقِينِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا وَحَاصِلُهُ سُكُونُ النَّفْسِ عَنْ الْأَضْطِرَابِ بِشِبْهِهِ إِلَّا عَنْهُ مُمْلَاخَظَةٌ كَوْنِهِ آخِذَ الْأَصْلِ، فَالْمُتَوَاتِرُ لَا شُبْهَةَ فِي اتِّصَالِهِ صُورَةً، وَلَا مَعْنَى، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ فِي اتِّصَالِهِ شُبْهَةٌ صُورَةً، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَعْنَى حَيْثُ لَا تَقْلَقُهُ الْأَمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالْمَشْهُورُ فِي اتِّصَالِهِ شُبْهَةٌ صُورَةً لِكُونِهِ آخِذَ الْأَصْلِ لَا مَعْنَى، لِأَنَّ الْأَمَّةَ قَدْ تَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ {فَأَفَادَ حُكْمًا دُونَ الْيَقِينِ وَفَوْقَ أَصْلِ الظَّنِّ} فَإِنْ قِيلَ هُوَ فِي الْأَصْلِ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يَنْتَضِمْ إِلَيْهِ فِي الْإِتِّصَالِ بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا يَزِيدُ عَلَى الظَّنِّ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فَلَمَّا أَصْحَابُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَنَزَّهُوا عَنْ وَصْمَةِ الْكُذْبِ أَيُّ: الْغَالِبُ الرَّاجِحُ مِنْ خَالِهِمُ الصَّدَقُ فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِمُجَرَّدِ أَصْلِ الثَّقَلِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ يَحْصُلُ زِيَادَةُ رُجْحَانِ بِدُخُولِهِ فِي حَدِّ التَّوَاتُرِ وَتَلْقِيهِ مِنَ الْأَمَّةِ بِالْقَبُولِ فَيُوجِبُ عِلْمَ طُمَأْنِينَةٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَنَزُّهِهِمْ عَنْ وَصْمَةِ الْكُذْبِ أَنْ تَقْلَهُمْ صَادِقٌ قَطْعًا بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الْكُذْبُ، وَإِلَّا لَكَانَ الْمَشْهُورُ مُوجِبًا عِلْمَ الْيَقِينِ، لِأَنَّ الْقَرْنَ الثَّانِي وَالثَّالِثَ، وَإِنْ لَمْ يَتَنَزَّهَا عَنْ الْكُذْبِ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ فِي حَدِّ التَّوَاتُرِ. وَأَمَّا بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ فَأَكْثَرُ أَخْبَارِ الْأَحَادِ لَقِلَّتْ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى ثِقَلِ الْأَحَادِيثِ وَتَدْوِينِهَا فِي الْكُتُبِ، {وَلِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ} إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَاوِيَهُ الْأَوَّلُ مُتَنَزِّهًا عَنْ وَصْمَةِ الْكُذْبِ لَا يُفِيدُ عِلْمَ الطُّمَأْنِينَةِ، وَإِنْ دَخَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَدِّ التَّوَاتُرِ كَمَا يَشْتَهَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْكَاذِبَةِ فِي الْبِلَادِ.

[الحاشية]

قوله: {فَاطْمَئِنَّا لَهَا زِيَادَةُ الْيَقِينِ}، مبني على ما ذهب إليه البعض من أن اليقين يقبل التفاوت قوة وضعفا بلا احتمال للنقيض، كما ذكره في [الموافق]^١. قوله: {فَأَفَادَ حُكْمًا دُونَ الْيَقِينِ وَفَوْقَ أَصْلِ الظَّنِّ}، [وكان دون المتواتر، وفوق خبر الواحد، حتى جازت بالزيادة به على كتاب الله تعالى التي هي تعدل النسخ، وإن لم يبرز النسخ به مطلقا، وقال [الجصاص]^٢: أن المشهور أحد قسمي المتواتر^٣، ثبت به علم اليقين، لكن بطريق

^١ في ب ٢: [الموافق].

^٢ الجصاص أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص: فاضل من أهل الري، ولد سنة ٣٠٥، وتوفي ببغداد سنة ٣٧٠، من كتبه: أحكام القرآن، (الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ١٧١).

^٣ ونصه كالتالي: فأما القسم الثاني من قسمي التواتر وهو: ما يعلم صحته بالاستدلال، (انظر: الجصاص، أحمد بن علي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ج ٢، ص ٤٨)

الاستدلال لا الضرورة، وحاصل الاختلاف يرجع إلى الإكفار^١، ونص شمس الأئمة^٢ على أن جاحده لا يكفر اتفاقاً، وعلى هذا لا يظهر أثر الاختلاف في الأحكام^٣. قوله: {وفي كلامه إشارة}، انتهى. أراد به [قوله]^٤: {لكن أصحاب الرسول عليه الصلاة والسلام}.

^١ في ظ: [الكفار]، وفي ب ١ و ب ٢: [الأكفار]، والصواب ما أثبتته.
^٢ ونص شمس الأئمة - رحمه الله تعالى -: وبالاتفاق لا يكفر جاحد المشهور من الأخبار، فعرفنا أن الثابت به علم طمأنينة القلب لا علم اليقين، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٢٩٢).
^٣ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، ونصه كالتالي: وذهب عيسى بن أبان من أصحابنا إلى أنه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين، فكان دون المتواتر وفوق خبر الواحد، حتى جازت الزيادة به على كتاب الله التي هي تعدل النسخ، وإن لم يجز النسخ به مطلقاً، وهو اختيار القاضي الإمام أبي زيد والشيخين وعامة المتأخرين، قال أبو اليسر: وحاصل الاختلاف راجع إلى الإكفار، فعند الفريق الأول - يعني: من أصحابنا - يكفر جاحده، وعند الفريق الثاني لا يكفر، ونص شمس الأئمة - رحمه الله تعالى -، على أن جاحده لا يكفر بالاتفاق وإليه أشير في الميزان أيضاً وعلى هذا لا يظهر أثر الخلاف في الأحكام، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣٦٨).
^٤ يقصد المصنف.

[التوضيح]

وَالثَّالِثُ يُوجِبُ غَلَبَةَ الظَّنِّ إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرَاطُ الَّذِي لَدُّكُرْهَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَهِيَ كَافِيَةٌ لِوُجُوبِ الْعَمَلِ، وَعِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُوجِبُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء: ٣٦] وَعِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ يُوجِبُ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ فَأَمَّا إِيْجَابُهُ الْعَمَلَ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَوْلَا كَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَبَتَّفَقُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنَظَّرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} [التوبة: ١٢٢] الطَّائِفَةُ تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ فَصَاعِدًا وَالرُّسُولُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَبِلَ خَبَرَ بَرِيرَةَ وَسَلَّمَانَ فِي الْهَدْيَةِ وَالصَّدَقَةِ وَأَرْسَلَ الْأَفْرَادَ إِلَى الْإِتِّفَاقِ

[التلويح]

قَوْلُهُ: (وَالثَّالِثُ، وَهُوَ خَبَرُ الْوَاحِدِ) يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ عِلْمِ الْيَقِينِ {وَقِيلَ لَا يُوجِبُ} شَيْئًا مِنْهُمَا {وَقِيلَ يُوجِبُهُمَا} جَمِيعًا وَرَجَحَ ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْهُورَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ وَقَدْ ذَلَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء: ٣٦] {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} [الأنعام: ١١٦] عَلَى اسْتِزَامِ الْعَمَلِ [الحاشية]

قوله: {وَلَا تَقْفُ} الآية، أي لا تتبع ما لا علم لك به، وقوله تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}، آية أخرى لا من تامة الآية الأولى، فلو أتى بحرف العطف لكان أحسن؛ لأن حذف العاطف ليس بمعين حتى يرتكب ذلك، ذكره [الداميني] في [شرح المغني]، قوله: {قِيلَ: لا يوجب}، عقلاً، وقيل: نقلاً، قوله: {قِيلَ: يوجبهما}، فقال الإمام أحمد يوجب علماً ضرورياً كرامة من الله تعالى، وقال [الداود الطائي] وغيره: علماً استدلالياً.

^١ [الإسراء: آية ٣٦].

^٢ [النجم: آية ٢٣].

^٣ الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني: عالم بالشرعية وفنون ابن خلدون. ولد سنة ٧٦٣هـ، وتوفي في الهند سنة ٨٢٧هـ. من كتبه (تحفة الغريب) و (نزول الغيث). (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٥٧).

^٤ (انظر: الدماميني، محمد ابن أبي بكر، تحفة الغريب شرح مغني اللبيب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ج ٢، ص ٥٢١).

^٥ داود الطائي: الإمام الفقيه أبو سليمان داود بن نصير الطائي الكوفي ولد بعد المائة بسنوات وكان من كبار أئمة الفقه والرأي برع في العلم بأبي حنيفة. (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة: ٧، رقم الترجمة: ١١٥٩، ج ٧، ص ٩٢؛ وانظر: الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، طبقات الفقهاء، حققه: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط ١٩٧٠، ج ١، ص ١٣٥)

[التلويح]

الْعِلْمُ فَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ أَيْضًا اخْتِجَاجًا بِتَقْيِ الْإِزْمِ، وَهُوَ عِلْمٌ عَلَى لَفِي الْمَلْزُومِ وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ أَيْضًا اخْتِجَاجًا بِوُجُودِ الْمَلْزُومِ عَلَى وَجُودِ الْإِزْمِ وَالْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَنَعَ الْمَلْزُومَ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلدَّلِيلِ {وَوَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُوجِّهٍ} إِلَّا أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى ظُهُورِهِ. وَهُوَ أَنَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَدَلَّةِ، وَلَا غَمُومَ لِلثَّابِتَيْنِ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي الْإِذْرَاكِ جَازِمًا مَا كَانَ أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ، {وَالظَّنُّ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْوَهْمِ} وَاسْتَدِلَّ عَلَى كَوْنِ خَيْرِ الْوَاحِدِ مُوجِبًا لِلْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى {فَلَوْلَا نَفَرَ} مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ [التوبة: ١٢٢] الْآيَةُ،

[الحاشية]

قوله: {وَوَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُوجِّهٍ}، انتهى. يمكن أن يقال: قول المصنف: {لا نسلم أنه لا عمل إلا عن علم قطعي}، إيماء إلى [أن العلم بمعنى الإدراك من غير اعتبار جزم]^١، يكفي في وجوب العمل، وهو المراد من العلم في [الآية الكريمة]^٢. فالمنع عن اتباع الظن: اتباعه فيما كان المطلوب فيه اليقين كأصول الدين، [لا]^٣ مطلقا، [جمعا]^٤ بينه وبين الأدلة الدالة على جواز العمل بخير الواحد، ونحن [نقول]^٥ بموجبه. قوله: {فَلَوْلَا نَفَرَ}، لولا إذا دخل على الماضي يكون للتوبيخ و[التقريع]^٦، [إلا أنها كثيرا تستعمل في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض^٧ على مثل ما فات^٨، كذا ذكره الرضي^٩].^{١٠} ونفر من النفور: وهو الذهاب^{١١}.

^١ أشار إليه الشارح بقوله: على أن العلم قد يستعمل في الإدراك جازما ما كان أو غير جازم.

^٢ وهي قوله تعالى: [وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ] (الإسراء: آية ٣٦).

^٣ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^٤ ظ: بداية لو ٢٦٤ ب.

^٥ ب ٢: بداية لو ١٢١ ب.

^٦ [التوبة: آية ١٢٢].

^٧ في جميع النسخ: [التقديم]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في جميع النسخ: [للتخصيص]، والصواب ما أثبتته.

^٩ "لولا" استعمالان:

أحدهما: أن تكون دالة على امتناع الشيء لوجود غيره.

الاستعمال الثاني وهو المقصود ههنا: الدلالة على التحضيض، وتختص حينئذ بالفعل، نحو لولا ضربت زيدا، فإن قصد بها: التوبيخ، كان الفعل ماضيا، وإن قصد بها: الحث على الفعل، كان مستقبلا بمنزلة فعل الأمر كقوله تعالى: {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا}، أي: لينفروا. (ابن عقيل، حيد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حققه: محمد عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ج ٤، ص ٥٥-٥٦).

^{١٠} الرضي الأستراباذي: هو محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب)، (شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٦، ص ٨٦).

^{١١} (انظر: الرضي، محمد الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، جامعة قارنيوس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، ج ٤، ص ٤٤٢ - ٤٤٣) سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها في المتن ليتم المعنى.

^{١٢} (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٤).

[التلويح]

{وَذَلِكَ أَنَّ لَوْلَا هَهُنَا لِلطَّلَبِ} وَالْإِيجَابِ لَامْتِنَاعِ التَّرَجُّحِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالطَّائِفَةُ بَعْضُ مِنَ الْفِرْقَةِ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ إِذْ الْفِرْقَةُ هِيَ الثَّلَاثَةُ فَصَاعِدًا، {وَبِالْجُمْلَةِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ} فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْآخَادِ يُوجِبُ الْحَذَرَ، {وَقَدْ يُجَابُ} بِأَنَّ الْمُرَادَ الْفَتْوَى فِي الْفُرُوعِ {بِقَرِينَةِ التَّفَقُّهِ}

[الحاشية]

قوله: {وذلك؛ لأن لولا ههنا للطلب}، انتهى. ولهذا الدليل [توجيه] ^١ آخر وهو: أن الله سبحانه أمر الطائفة المتفقهة بالإنذار، وهو الدعوة إلى العلم والعمل؛ لأن التخصيص يتضمنه، فلو لم يكن حجة لم يفد. قوله: {وبالجملة لا يلزم أن يبلغ حد التواتر}، فإن قلت: المراد منه جميع الطوائف؛ لأنه تعالى قال: {مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ} ^٢، فربما يبلغون عدد التواتر، قلت: قوبل الجمع بالجمع، فيقتضي الانقسام، على أنه لا يتصور الرجوع من الطوائف كلها إلى قوم واحد منهم؛ لأنه إنما يقال: [رجع] ^٣ إلى قومه، إذا كان فيهم أولا، كذا ذكره القاءني. قوله: {وقد يجاب}، انتهى. رد جدي في فصول البدائع هذا الجواب: بأن كل ما يدل على وجوب العمل بخبر الواحد مطلقا يدل عليه في حق المجتهد، إما لعمومه أو؛ لأنه في [المقلد] ^٤ لعلبة ظنه [بصدق مقلده بالإجماع، ولا شتماله على دفع الضرر المظنون، فكذا في المجتهد عند غلبة الظن] ^٥ بصدق الراوي بدلالته، بل أولى؛ لأنها للمقلد أسهل حصولا وسببها أضعف منها للمجتهد فإذا كفى ثمة فههنا أولى ^٦، انتهى. قوله: {بقريضة التفقه}، فإن قوله تعالى: {لِيَتَفَقَّهُوْا} و [وَلِيُنذِرُوا] ^٧، يناسب الفتوى في الفروع، إذ الاحتياج إلى التفقه في الفتوى لا في الرواية ^٨، ويؤيده قوله تعالى: ولينذروا؛ لأن المناسب للرواية [ليسمعوا] ^٩ وليخبروا، وفيه بحث، أما أولا: فلأن الإنذار يكون بالإخبار من الشارع لا من نفسه بطريق الفتوى، إذ [هو] ^{١٠} أعم من الفتوى، والرواية من الشارع، وأما ثانيا: فلأنه لما اعتبر خبره مستندا إلى ما عنده فلأن يعتبر مستندا إلى الشارع المعصوم أولى.

^١ ب ١: بداية ل ١٩٨.

^٢ [التوبة: آية ١٢٢].

^٣ في ب ١ و ب ٢: [راجع]، والصواب ما أثبتته.

^٤ التقليد لغة من قلد: القاف واللام والذال أصلان صحيحان، يدل أحدهما: على تعليق شيء على شيء عليه به، وهو المعنى المراد هنا. (انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ١٩)، أما اصطلاحا فالتقليد هو: قبول مذهب الغير من غير حجة. (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٥، ص ٢٣٨٧).

^٥ في ظ: كتبت بجانب السطر، وأغلب الكلمات غير واضحة، وفي سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٦ (انظر: الفناي، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٤٦).

^٧ [التوبة: آية ١٢٢].

^٨ (للتفصيل: انظر: الرازي، المحصول، ج ٤، ص ٣٥٦؛ وانظر: البيضاوي، الإبهاج شرح المنهاج، ج ٢، ص ٣٠٢؛ وانظر: الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٢٦٦؛ وانظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٢، ص ٢٧٣).

^٩ في ب ١: [ليسمعوا]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} أي: الإنذار.

[التلويح]

وَيُلْزَمُ تَخْصِصُ الْقَوْمِ بِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِينَ {بِقَرِينَةٍ أَنْ الْمُجْتَهِدَ لَا يُلْزَمُهُ} وَجُوبُ الْحَذَرِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ ظَنِّيٌّ، وَلِلْاجْتِهَادِ فِيهِ مَسَاحٌ وَمَحَالٌ، عَلَى أَنْ كَوْنَ لَوْلَا لِلْإِجَابِ وَالطَّلَبِ {مَحَلُّ نَظَرٍ} ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى {كُلَّ فِرْقَةٍ} [التوبة: ١٢٢]، وَإِنْ كَانَ عَامًّا {إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ بِالْإِجْمَاعِ} عَلَى عَدَمِ خُرُوجِ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ،

[الحاشية]

قوله: {بقريئة أن المجتهد لا يلزمه}، انتهى. قيل: فيه [مصادرة]^١ على المطلوب؛ لأن المدعى أنه [...] ^٢ يوجب العمل للمجتهد وغيره، والقوم [عام]^٣، فلا [يخصص]^٤ بهذه [المصادرة]^٥، وأنت خير بأن دعوى وجوب العمل بخير الواحد للمجتهد في الاجتهادات مما لا يكاد يصح، لجواز أن يؤدي اجتهاده إلى خلافه^٦. قوله: {محَلُّ نظرٍ}، إذ يجوز أن [تكون]^٧ للإباحة أو للندب أو للإرادة مطلقاً، أو تكون حالاً من ضمير ليندروا، أي: راجين حذرهم. قوله: {إلا أنه خص بالإجماع}^٨، فلا يفيد يقيناً بل ظناً، واعترض عليه: بأن الإجماع لا [يخصص]^٩ النص؛ لأن المخصص يجب أن يقارن المخصص، والإجماع لا يكون إلا بعد الرسول — صلى الله عليه وسلم —.

^١ في ب ٢: [مصادر]، والصواب ما أثبتته.

^٢ زاد في ب ١: [يجتهد]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ في ظ: [تخصيص]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ٢: [المضادة]، والصواب ما أثبتته.

^٦ وبيانه: أنكم ادعيتكم من أنه لا بد من حمل الإنذار في الآية على الفتوى ليبقى لفظ القوم على عمومته، بخلاف ما لو حمل على الرواية فإنه لا يبقى على عمومته، بل يخصص بغير المجتهدين؛ لأن المجتهد لا يلزمه وجوب الحذر بخير الواحد، فإذا لفظ القوم عام ولا يخصص إذا حمل الإنذار على الفتوى.

• ويجاب عنه:

بأن هذا استدلال بعين محل النزاع، حيث لو حملناه على الفتوى لاختص لفظ القوم بغير المجتهدين أيضاً؛ "لأن المجتهد لا يجوز له العمل بفتوى المجتهد"، (انظر: الرازي، المحصول، ج ٤، ص ٣٥٦).

• ويمكن أن يجاب أيضاً:

بأن لفظ القوم يبقى على عمومته "إذا حمل الإنذار على الرواية وذلك؛ لأن الرواية ينتفع بها المجتهد في الأحكام، والمقلد في الانزجار، وحصول الثواب في مثلها إلى غيره"، (انظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ٢، ص ٢٧٣).

^٧ في جميع النسخ: [يكون]، والصواب ما أثبتته، والمراد أن تكون لولا في قوله تعالى: [فلولا نفر]، للإباحة....
^٨ وبيان الاعتراض: "لو كان المراد من الفرقة ثلاثة للزم منه أن يجب على كل ثلاثة أن يخرج منهم واحد للنفقة وذلك باطل بالإجماع.

إلا أن الشارح بين بأن ذلك هو ظاهر الآية، إلا أن النص في ذلك خص بالإجماع، لانعقاده على أن لا يجب على كل ثلاثة أن يخرج منهم واحد، بل يكفي فقيه واحد في خلق كثير لإرشادهم إلى ما تعبدوا به، وإذا خص من هذا الوجه بقي على عمومته فيما عداه"، (انظر: البيضاوي، الإيهام شرح المنهاج، ج ٢، ص ٣٠٣).

^٩ في ظ: [تخصيص]، والصواب ما أثبتته.

[التلويح]

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَلَأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَبْلَ خَيْرِ بَرِيرَةٍ فِي الْهَدَايَا {وَوَيْلٌ لِّسَلْمَانَ} فِي الْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ حِينَ أَتَى بِطَبَقِ رُطْبٍ فَقَالَ هَذَا صَدَقَةٌ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْأَكْلِ، ثُمَّ أَتَى بِطَبَقِ رُطْبٍ وَقَالَ هَذَا هَدِيَّةٌ فَأَكَلَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْأَكْلِ،

[الحاشية]

قوله: {وَوَيْلٌ لِّسَلْمَانَ}، انتهى. روي أن سلمان - رضي الله عنه - كان من قوم يعبدون الخيل [البَلَق]،^١ فوقع عنده أنه ليس على شيء، وجعل ينتقل من دين إلى دين طالبا للحق، حتى قال له بعض أصحاب الصوامع: لعلك تطلب الخنيفية، وقد قرب أوانها، فعليك بيثرب، ومن علامة النبي المبعوث أنه يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة وبين كنفه خاتم النبوة، فتوجه نحو المدينة، فأصره بعض {العرب}،^٢ وباعه من اليهود في المدينة، وكان يعمل في [نخيل]^٣ مولاه بإذنه، حتى هاجر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة، فلما سمع بمقدمه - عليه الصلاة والسلام -، أقام بطبق فيه رطب ووضع بين يديه، فقال - عليه الصلاة والسلام -: ما هذا يا سلمان؟ فقال: صدقة، فقال لأصحابه: كلوا ولم يأكل، فقال في نفسه: هذه واحدة، ثم أتاه من الغد بطبق فيه رطب فقال - عليه الصلاة والسلام -: ما هذا يا سلمان؟ فقال: هدية، فجعل - عليه الصلاة والسلام - يأكل، ويقول لأصحابه: كلوا، فقال سلمان: هذه أخرى، ثم تحول خلفه، فعرف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مراده، فالقى رداءه - عليه الصلاة والسلام - على منكبه، حتى نظر سلمان إلى خاتم النبوة بين كنفه النبي صلى الله عليه وسلم، فأسلم.^٤

^١ البَلَق: سواد وبياض، وكذلك البَلَقَة بالضم. وفرسٌ أبلقٌ وفرسٌ بَلَقاء، (انظر: الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح، حققه: أحمد عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ، ج ٤، ص ١٤٥١)، "وقال ابن سيده: البَلَق والبَلَقَة مصدر الأبلق: ارتفاع التحجيل إلى الفخذين، والفعل: بَلَقَ يَبْلُقُ بَلَقًا وبَلَقًا، وهي قليلة، وأبلقٌ، فهو أبلقٌ" (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٥).

^٢ ب: ١: بداية لو ١٩٨ ب.

^٣ ب: ٢: بداية لو ١١٣ أ.

^٤ لم أقف على هذا النص بلفظه في كتاب، وقد جاء بروايات أخرى في سياقه اختلاف، وما جرى بين النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلمان - رضي الله عنه -، ورد بالفاظ مقاربة، وقد ذكر هذه القصة الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ضمن حديث "أعينوا أخاكم - يعني: سلمان - في مكاتبته"، (انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٢، ص ٥٥٥-٥٦١، حديث رقم: ٨٩٤).

[الطويح]

{وَلَاكُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يُرْسَلُ} الْفَرَادُ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْإِذَاقِ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ، وَإِجَابِ قَبُولِهَا عَلَى الْأَمَامِ، وَهَذَا أَرْكَى مِنَ الْأَوَّلِ {لِجَوَازِ أَنْ يَحْصُلَ} لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِلْمٌ بِصِدْقِهِمَا عَلَى اللَّهِ إِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْقَبُولِ ذَوْنُ الْوُجُوبِ. فَإِنْ قِيلَ هَذِهِ أَخْبَارُ آحَادٍ فَكَيْفَ يَنْبَغُ بِهَا كَوْنُ خَيْرِ الْوَاحِدِ حُجَّةً، وَهُوَ مُصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ؟ قُلْنَا: تَفَاصِيلُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ آحَادًا إِلَّا أَنَّ جُمْلَتَهَا بَلَّغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ كَشَجَاعَةِ عَلِيٍّ وَجُودِ حَاتِمٍ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ التَّوَاتُرُ فَلَا أَقْلَ مِنَ الشُّهُرَةِ وَرُبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ اللَّهُ لَقَلَّ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمُ الْإِسْتِدْلَالُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَعَمَلُهُمْ بِهِ فِي الْوَقَائِعِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي لَا تَكَادُ تُحْصَى، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ وَشَاعَ مِنْ غَيْرِ لِكَبِيرٍ.

وَذَلِكَ يُوجِبُ الْعِلْمَ عَادَةً بِإِجْمَاعِهِمْ كَالْقَوْلِ الصَّرِيحِ، وَقَدْ ذَلَّ سَبَاقُ الْأَخْبَارِ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ فِي بِلْكَ الْوَقَائِعِ كَانَ يَنْفَسُ خَيْرَ الْوَاحِدِ وَمَا لَقِلَّ مِنَ الْكَارِهِمْ بَعْضُ أَخْبَارِ الْآحَادِ إِمَّا كَانَ عِنْدَ قُصُورٍ فِي إِفَادَةِ الظَّنِّ وَرُقُوعِ رَيْبَةٍ فِي الصَّدَقِ.

[الحاشية]

قوله: {وَلَاكُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُرْسَلُ}، انتهى. اعترض عليه الآمدي: بأن الرّاع إنما هو وجوب عمل المجتهد، وليس في هذا ما يدل عليه^١، وأجاب عنه جدي في فصول البدائع^٢: بأن أكثر العرب والصحابة كانوا مجتهدين عالمين بقواعد الاستنباط فيتم الاستدلال بالجموع؛ ولأنهم بعثوا للإخبار عن الشارع إذ بعثهم تفضيل لقوله تعالى بلغ ما أنزل إليك الآية وإنما يحتاج إليه للاجتهاد لا للفتوى عادة، فتأمل. قوله: {لجواز أن يحصل}، انتهى. أجاب عنه جدي في فصول البدائع^٣: بأنه على كثرتها التي لا تحصى، خلاف الظاهر لعدم اختصاصها بمقام التحدي.

^١ ونص الآمدي - رحمه الله تعالى - كالتالي: ومنها ما اشتهر واستفاض بالنقل المتواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان ينفذ آحاد الصحابة إلى النواحي والقبائل والبلاد بالدعاء إلى الإسلام، وتبليغ الأخبار والأحكام، وفصل الخصومات، وقبض الزكوات، ونحو ذلك، مع علمنا بتكليف المبعوث إليه بالطاعة والانقياد لقبول قول المبعوث إليهم، والعمل بمقتضى ما يقول مع كون المنفذ من الآحاد، ولو لم يكن خبر الواحد حجة لما كان كذلك. ولقائل أن يقول:

- وإن سلمنا تنفيذ الآحاد بطريق الرسالة والقضاء وأخذ الزكوات والفتوى وتعليم الأحكام، فلا نسلم وقوع تنفيذ الآحاد بالأخبار التي هي مدارك الأحكام الشرعية ليجتهدوا فيها، وذلك محل النزاع.
- سلمنا صحة التنفيذ بالأخبار الدالة على الأحكام الشرعية وتعريفهم إياها، ولكن لا نسلم أن ذلك يدل على كون خبر الواحد في ذلك حجة، بل جاز أن يكون ذلك لفائدة حصول العلم للمبعوث إليهم بما تواتر بضم خبر غير ذلك الواحد إليه، (انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ٢، ص ٦٣).

^٢ (انظر: الفناي، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٤٦).

^٣ (انظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٤٨).

[التوضيح]

وَالْإِخْتَارُ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ لَا يُوجِبُ إِلَّا الْإِعْتِقَادَ، وَهِيَ مَقْبُولَةٌ؛ وَلِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ وَبِالْعَدَالَةِ يَتَرَجَّحُ الصِّدْقُ، وَلَكِنَّا هَذِهِ الدَّلِيلُ لَكِنْ {لَا لَسَلَّمَ أَلَّهُ لَا عَمَلٌ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ قَطْعِيٍّ}، وَالْعَقْلُ يَشْهَدُ أَلَّهُ لَا يُوجِبُ الْيَقِينَ. وَالْأَحَادِيثُ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ مِنْهَا مَا اشْتَهَرَ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ وَكُلُّ ذَلِكَ يُوجِبُ مَا ذَكَرْنَا؛ وَلِأَنَّهَا تُوجِبُ عَقْدَ الْقَلْبِ، وَهُوَ عَمَلٌ فَيَكْفِي لَهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَخْتَصُّ هَذَا بِأَحْكَامِ الْآخِرَةِ بَلْ يَكُونُ كُلُّ الْإِعْتِقَادِيَّاتِ كَذَلِكَ.

[التلويح]

(قوله: وَالْإِخْتَارُ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ وَلِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ دَلِيلَانِ مُسْتَقِلَّانِ عَلَى كَوْنِ خَبَرِ الْوَاحِدِ مُوجِبًا لِلْعِلْمِ تَقْرِيرُ الْأَوَّلِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَتَفَاصِيلِ الْحَشْرِ وَالصِّرَاطِ وَالْحِسَابِ وَالْعِقَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ مَعَ أَلَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الْإِعْتِقَادَ إِذْ لَا يَثْبُتُ بِهِ عَمَلٌ مِنَ الْفُرُوعِ. وَتَقْرِيرُ الثَّانِي أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ وَبِالْعَدَالَةِ تَرَجَّحَ جَانِبُ الصِّدْقِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى اخْتِمَالُ الْكَذِبِ، وَهُوَ مَعْنَى الْعِلْمِ وَجَوَابُهُ أَلَّا لَا لَسَلَّمَ تَرَجَّحَ جَانِبُ الصِّدْقِ إِلَى حَيْثُ لَا يُحْتَمَلُ الْكَذِبُ أَصْلًا بَلْ الْعَقْلُ شَاهِدٌ بِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ لَا يُوجِبُ الْيَقِينَ، وَأَنَّ اخْتِمَالَ الْكَذِبِ قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ مُرْجُوْحًا وَإِلَّا لَزِمَ الْقَطْعُ بِاللَّقِصَصَيْنِ عِنْدَ إِخْتَارِ الْعَدْلَيْنِ بِهِمَا.

وَجَوَابُ الْأَوَّلِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي بَابِ الْآخِرَةِ مِنْهَا مَا اشْتَهَرَ فَيُوجِبُ عِلْمَ الطَّمَأِينَةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ خَبَرُ الْوَاحِدِ فَيُفِيدُ الظَّنَّ {وَذَلِكَ فِي التَّفَاصِيلِ وَالْفُرُوعِ}، وَمِنْهَا مَا تَوَاتَرَ وَاعْتَصَدَ بِالْكِتَابِ وَهُوَ {فِي الْجَمْلِ} وَالْأَصُولُ فَيُفِيدُ الْقَطْعَ. وَثَانِيَهُمَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ عَقْدَ الْقَلْبِ، وَهُوَ عَمَلٌ فَيَكْفِيهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ {وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ} بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَقْدَ الْقَلْبِ فِي غَيْرِ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ، وَهُوَ مَعْنَى الْعِلْمِ، وَقَدْ بَيَّنَّ فَسَادَهُ {وَجَوَابُهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ} فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ إِنَّمَا رَزَدَتْ لِعَقْدِ الْقَلْبِ وَالْجَزْمِ بِالْحُكْمِ، وَفِي غَيْرِهَا لِلْعَمَلِ دُونَ الْإِعْتِقَادِ فَوَجَبَ الْإِتْيَانُ بِمَا كُفِّنَا بِهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا

[الحاشية]

قوله: {وَذَلِكَ فِي التَّفَاصِيلِ وَالْفُرُوعِ}، أي: تفاصيل مراتب الآخرة وفروعها، وليس المراد من الفروع: الأحكام الفرعية؛ لأنها لا تتصور في الآخرة. قوله: {فِي الْجَمْلِ}، أي: الأمور المجملة، كالحشر والصراط والعقاب ونحو ذلك. قوله: {وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ}، أي: {اعترض المصنف على الوجه الثاني}¹. قوله: {وَجَوَابُهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ}، انتهى. قال الفاضل الشریف: جوابه ليس كما ينبغي؛ لأنَّ كلامنا في أن خبر الواحد بالنظر إلى ذاته [من غير ملاحظة الخلل]²، هل يفيد عقد القلب أم لا؟ فتخصيصه [بأحكام]³ الآخرة غير موجه، واعتراض أيضا: بأن هذا [الجواب]⁴ إنما ينتهض إذا كان مراد المصنف: أنه ينبغي أن يفيد عقد القلب في العمليات أيضا، وأمَّا إذا كان مراده: أنه ينبغي أن يفيد في سائر الاعتقادات أيضا، وإن لم يكن أحكام الآخرة كما في [حديث

¹ وذلك بقوله: وفيه نظر... كل الاعتقادات كذلك.

² أي سواء أكان محلها أحكام الآخرة أم غيرها.

³ في ب ١ و ب ٢: [بأحكام]، والصواب ما أثبتته.

⁴ أي جواب الشارح.

المعراج^١ [وغيره]^٢، مع أنهم خصوا إفادة عقد القلب بأحكام الآخرة، فلا يدفعه جواب الشارح، هذا وقد يقال^٣ أيضاً: جواب الشارح ليس بمرضي؛ لأن عقد القلب بالحكم هو الذي [يعقب]^٤ العلم، [فإنه]^٥ من حيث أنه إدراك: انفعال، ومن حيث أنه إيقاع [للحكم]^٦ وعقد للقلب بالحكم: فعل، والمعنى الثاني إنما يثبت بعد حصول المعنى الأول، واعتراض المصنف بأنه: لَمْ [لَمْ]^٧ يعم [هذا]^٨ في سائر الأخبار الواردة في الأحكام [فيوجب]^٩ الاعتقاد لا العمل فقط^{١٠}؟ [لا أنه]^{١١}: لَمْ [أوجب]^{١٢} العمل؟ حتى يكون ما ذكره جواباً عنه.

^١ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ج ٤، ص ١٠٩، حديث رقم ٣٢٠٧؛ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات وفرض الصلوات، ج ١، ص ١٤٥، حديث رقم ١٦٢).

^٢ كالأخبار الواردة في عذاب القبر.

^٣ في ب ١: [قال].

^٤ في ب ٢: [يعقد]، والصواب ما أثبتته.

^٥ الضمير عائد على "عقد القلب".

^٦ في ب ١: [الحكم].

^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٨ ب ١: بداية لـ ١٩٩.

^٩ في ب ٢: [فوجب]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} على اعتبار ما ذكره من أن الانفعال يسبق الفعل.

^{١١} في ب ١: [لأنه]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على اعتراض المصنف.

^{١٢} في ب ١: [يوجب]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

[فصل] الراوي إما معروف بالرواية وإما مجهول أي: لم يُعرف إلا بحديث أو حديثين، والمعروف إما أن يكون معروفاً بالفقه والاجتهاد كالخلفاء الراشدين والتباعدة (أي: عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) وزيد، ومعاذ وأبي موسى الأشعري وعائشة ونحوهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين

[التلويح]

[فصل] الراوي إما معروف بالرواية وإما مجهول (قوله: فصل) خاصته أن الراوي إما معروف بالرواية أو مجهول، أما المعروف {فإن كان معروفاً بالفقه يُقبل}

[الحاشية]

قوله: {فإن كان معروفاً بالفقه يُقبل}، [مثله] ^١ المصنف في المتن بـ: الخلفاء والعبادة، ثم بين العبادة ^٢ في [الشرح] ^٣ بـ: {عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر}، والمشهور عند المحدثين أن العبادة المطلقة تنصرف إلى أربعة، وليس ابن مسعود - رضي الله عنه - منهم، قال الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات: [واعلم أن عبد الله بن الزبير هو أحد العبادة الأربعة، وهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، هكذا قاله أحمد بن حنبل وسائر المحدثين وغيرهم، قيل لأحمد: فابن مسعود؟ قال: ليس هو منهم، قال البيهقي: لأنه تقدمت وفاته، وهؤلاء عاشوا طويلاً حتى احتيج إلى علمهم، فإذا اتفقوا على شيء قيل: هو قول العبادة أو فعلهم، ويلحق بابن مسعود في هذا سائر [المُسَمَّين] ^٤ عبد الله من الصحابة، وهم نحو مائتين وعشرين، وأما قول [الجوهري] ^٥ في صحاحه: أن ابن مسعود أحد العبادة الأربعة وأخرج [ابن عمر] ^٦ بن العاص ^٧

^١ أي: مثله للراوي المعروف بالفقه.

^٢ سقطت من ب ١،

^٣ في ظ: [الشرح]، والصواب ما أثبتته، ويقصد أنه بين العبادة في التوضيح الذي هو شرح لمتن التنقيح.

^٤ ب ٢: بداية لو ١٣ اب.

^٥ في ب ١ و ب ٢: [المسلمين]، والصواب ما أثبتته.

^٦ الجوهري: إمام اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتراري، وأترار هي مدينة فاراب، مصنف كتاب الصحاح، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة هجري، (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، رقم الترجمة: ٣٦٧١ ج ١٢، ص ٥٢٦)؛ ظ: بداية لو ١٢٦٦.

^٧ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٨ فيما نسب النووي إلى الجوهري، نظر، حيث إنني لم أقف في كتاب الصحاح للجوهري على قوله بأن ابن مسعود - رضي الله عنه - أحد العبادة، بل وما وقفت عليه لا يؤكد إخراجه ابن عمرو بن العاص منهم، حيث ورد بيان العبادة في موضعين متفرقين من الكتاب، ففي الموضع الأول كان ابن عمرو بن العاص أحدهم، حيث قال العبادة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، (انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، حققه: أحمد عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ، ج ٢، ص ٥٠٥)، وفي الموضع الثاني لم يكن ابن عمرو بن العاص منهم، حيث قال والعبادة هم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير. (انظر: المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٥٦٠).

[التوضيح]

وَحَدِيثُهُ يُقْبَلُ وَافِقَ الْقِيَاسِ أَوْ خَالَفَهُ وَحُكْمِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْقِيَاسَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ وَرَدُّ بَالِهِ يَقِينٌ بِأَصْلِهِ، وَإِنَّمَا الشُّبْهَةُ فِي ثَقُلِهِ، وَفِي الْقِيَاسِ الْعِلَّةُ مُحْتَمَلَةٌ، وَهِيَ الْأَصْلُ، وَأَيْضًا إِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا عِلَّةٌ قَطْعًا لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْفَرْعِ مَانِعٌ أَوْ لِحْصُوصِيَّةُ الْأَصْلِ أَثَرٌ، أَوْ بِالرُّوَايَةِ فَقَطْ كَأَيِّ هُرَيْرَةَ، وَالسِّي - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - فَإِنْ وَافَقَ الْقِيَاسَ قَبْلَ، وَكَذَا إِنْ خَالَفَ قِيَاسًا وَوَافَقَ قِيَاسًا آخَرَ لَكِنَّهُ إِنْ خَالَفَ جَمِيعَ الْأَقْيَاسَةِ لَا يُقْبَلُ عِنْدَنَا، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنَ السَّنَادِ بِأَبِ الرَّاي، وَذَلِكَ {لِأَنَّ الثَّقَلَ بِالْمَعْنَى} كَانَ مُسْتَفِيضًا فِيهِمْ فَإِذَا قَصُرَ فِقْهُ الرَّاي لَمْ يُؤْمَرْ مِنْ أَنْ يَذْهَبَ شَيْءٌ مِنْ مَعَانِيهِ فَتَدْخُلُهُ شُبْهَةٌ زَائِدَةٌ يَخْلُو عَنْهَا الْقِيَاسُ.

وَذَلِكَ كَحَدِيثِ الْمَصْرَاءِ، وَهِيَ مَا رَوَى آلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ «مَنْ اشْتَرَى شاةً فَوَجَدَهَا مُحْفَلَةً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

وَالْمُحْفَلَةُ شاةٌ جُمِعَ اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا بِتَرْكِ حَلْبِهَا لِظَنِّهَا الْمُشْتَرِي سَمِينَةً فَيُفْتَر. فَهَذَا الْحَدِيثُ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ الصَّحِيحِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ ضَمَانِ الْعُدْوَانِ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ حُكْمٌ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: {فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: ١٩٤] وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

وَأَمَّا الْمَجْهُولُ فَإِنْ رَوَى عَنْهُ السَّلَفُ وَشَهِدُوا لَهُ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ {صَارَ مِثْلَ الْمَعْرُوفِ بِالرُّوَايَةِ}، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْ الطَّعْنِ بَعْدَ الثَّقَلِ فَكَذَا؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ بَيِّنٌ، وَإِنْ {قَبِلَ الْبَعْضُ} وَرَدَّ الْبَعْضُ مَعَ ثَقُلِ الثَّقَاتِ عَنْهُ {يُقْبَلُ إِنْ وَافَقَ قِيَاسًا}

[التلويح]

سَوَاءٌ وَافَقَ الْقِيَاسَ أَمْ لَا، وَإِلَّا فَإِمَّا أَنْ يُوَافِقَ قِيَاسًا مَا يُقْبَلُ أَوْ لَا فَيُردُّ، وَأَمَّا الْمَجْهُولُ فَإِمَّا أَنْ يَظْهَرَ حَدِيثُهُ فِي الْقُرْنِ الثَّانِي أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرَ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْقُرْنِ الثَّالِثِ لَا بَعْدَهُ وَإِنْ ظَهَرَ {فَإِمَّا أَنْ يَشْهَدَ السَّلَفُ لَهُ} بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فَيُقْبَلُ أَوْ يَرُدُّ فَلَا يُقْبَلُ أَوْ يَسْكُتُوا عَنْهُ فَيُقْبَلُ أَوْ يَقْبَلُ الْبَعْضُ وَيُردُّ الْبَعْضُ مَعَ ثَقُلِ الثَّقَاتِ عَنْهُ فَإِنْ وَافَقَ قِيَاسًا، وَإِلَّا فَلَا. {قَوْلُهُ: وَحَدِيثُهُ يُقْبَلُ} أَيُّ: يُعْمَلُ بِحَدِيثِ الرَّاي الْمَعْرُوفِ بِالرُّوَايَةِ وَالْفِقْهِ سَوَاءٌ وَافَقَ الْقِيَاسَ {حَتَّى يَكُونَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِهِ لَا بِالْقِيَاسِ} أَوْ خَالَفَهُ {حَتَّى يَثْبُتَ} مُوجِبُهُ لَا مُوجِبُ الْقِيَاسِ، وَذَهَبَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ ثَبَتَتْ بِنَصٍّ رَاجِحٍ عَلَى الْخَبَرِ فِي الدَّلَالَةِ فَإِنْ كَانَ وَجُودُهَا فِي الْفَرْعِ قَطْعِيًّا فَالْقِيَاسُ مُقَدَّمٌ رَاجِحٌ عَلَى الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ ظَنِّيًّا فَالتَّوَقُّفُ، وَإِنْ ثَبَتَتْ لَا بِنَصٍّ رَاجِحٍ فَالْخَبَرُ مُقَدَّمٌ، وَعَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَلَّهُ لَا خِلَافَ فِي تَقَدُّمِ الْقِيَاسِ إِنْ ثَبَتَتْ الْعِلَّةُ بِنَصٍّ قَطْعِيٍّ، وَفِي تَقَدُّمِ الْخَبَرِ إِنْ ثَبَتَتْ بِنَصٍّ ظَنِّيٍّ أَوْ أُسْتَنْبِطَتْ مِنْ أَصْلِ ظَنِّيٍّ، وَإِلَّا خِلَافٌ فِيمَا إِذَا أُسْتَنْبِطَتْ مِنْ أَصْلِ قَطْعِيٍّ وَاسْتَدْلَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى تَقَدُّمِ الْخَبَرِ بَوَجهَيْنِ. {الْأَوَّلُ: أَنَّ الْخَبَرَ} يَقِينٌ بِأَصْلِهِ؛ لِأَلَّهُ مِنْ حَيْثُ إِلَهُ قَوْلُ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، وَإِلَّا الشُّبْهَةُ فِي غَارِضِ الثَّقَلِ حَيْثُ يَحْتَمِلُ الْغَلَطَ وَالتَّسْيَانَ وَالْكَذِبَ، وَالْقِيَاسُ مُحْتَمِلٌ بِأَصْلِهِ أَيُّ: عَلَيْهِ الَّتِي تُبْنَى عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ فَإِلَّا لَا تَنْتَحِقُ يَقِينًا إِلَّا بِنَصٍّ قَطْعِيٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَهُوَ أَمْرٌ غَارِضٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مُتَقَيَّنَ الْأَصْلِ رَاجِحٌ عَلَى مُحْتَمَلِهِ.

الثَّانِي أَلَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ الْعِلَّةِ قَطْعًا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خُصُوصِيَّةُ الْأَصْلِ شَرْطًا لِثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ خُصُوصِيَّةُ الْفَرْعِ مَانِعًا عَنْهُ فَيَكُونُ طَرِيقُ الْإِحْتِمَالِ إِلَى الْقِيَاسِ أَكْثَرَ فَيُخَرَّجُ عَنِ الْخَبَرِ الَّذِي لَا يَنْطَرُقُ الْإِحْتِمَالُ إِلَّا فِي

طريق لقله هو عارض ثم {ترك} الصحابة القياس بالخبر متواتر المعنى، {وإن كانت آحاده} غير متواترة فيكون إجماعاً.

{قوله: لكنه} أي: خبر الراوي المعروف بالرواية دون الفقه إن خالف جميع الأقيسة {التي لا يكون ثبوت أصولها} بخبر راو غير معروف بالفقه لا يقبل عندنا، وفيه بحث {أما أولاً، فلأن الشبهة} في القياس في أمور ستة حكم الأصل وتعليقه في الجملة، وتعيين الوصف الذي به التعليل، وجود ذلك الوصف في الفروع، وكفي المعارض في الأصل وكفي في الفرع.

{وأما ثانياً} فلأن الظاهر من حال غدول الصحابة نقل الحديث بلفظه، ولهذا نجد في كثير من الأحاديث: شك الراوي، وإنما استفاض النقل بالمعنى عند العلماء لتقرير لفظ الحديث بالرواية، والتدوين.

{وأما ثالثاً} فلأنه لقل عن كبار الصحابة أنهم تركوا القياس بخبر الواحد الغير المعروف بالفقه، وقد نقل صاحب الكشف ما يشير {إلى أن هذا} الفرق مستحدث، وأن خبر الواحد مقدم على القياس من غير تفصيل، {وما روي} {من استبعاد ابن عباس خبر أبي هريرة} في الوضوء مما مسه الثاء ليس تقديماً للقياس بل استبعاداً للخبر لظهور خلافه، {وقد يستدل بأن الكتاب} دل على وجوب العمل بالقياس، وهو قوله تعالى {فاعتبروا} [الحشر: ٢] وخبر الواحد لا يصلح لاسخا للكتاب، ويجب بأله لا عموم في الآية حتى يثبت به قياس يعارضه خبر الواحد ولو سلم فقد خص منه القياس الذي يعارضه دليل أقوى منه فلم يبق قطعاً، وقد سبق أن العام الذي خص منه البعض يجوز أن يخص بالخبر، والقياس.

{قوله: كحديث المصراة} من صريته إذا جمعتها، والمراد الشاة التي جميع اللبن في ضرعها بالشدة، وترك الحلب مدة ليظنها المشتري كثيرة اللبن، وقول المصنف - رحمه الله تعالى - ليظنها المشتري سميعة {فيه نظر} وكذا المحفلة {روى أبو هريرة} أن النبي - عليه السلام - قال «لا تضرؤا الأبل، والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك {فهو بخير النظيرين} بعد أن يخلبها إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر» ويروى «بأحد النظيرين» ويروى «من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظيرين ثلاثة أيام» الحديث.

{ووجه كون هذا الحديث} مخالفاً للقياس الصحيح أن تقدير ضمان العذوان {بالمثل} ثابت بالكتاب، وهو قوله تعالى {فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم} [البقرة: ١٩٤] {وتقديره بالقيمة} ثابت بالسنة، وهي قوله: - عليه الصلاة والسلام - «من أعتق شقصاً له في عبد قوم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً»، وكلاهما ثابت بالإجماع المنعقد على وجوب المثل أو القيمة عند قوات العين فإن قيل فيكون ردّ هذا الحديث بناءً على مخالفة الكتاب، والسنة، والإجماع، {ولا نزاع في ذلك} أجيب بأن هذه الصورة ليست من ضمان العذوان صريحا لكنه بعد نسخ العقد ظهر أنه تصرف في ملك الغير بلا رضاه، لأن البائع لما رضي لحلب الشاة على تقدير أن يكون ملكاً للمشتري فثبت فيها الضمان بالمثل أو القيمة قياساً على صورة العذوان الصريح، وهذا تكلف ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - وظاهر كلام، فخير الإسلام - رحمه الله تعالى - أن هذا الخبر {لا يسخ للكتاب} والسنة ومعارض للإجماع في ضمان العذوان بالمثل أو القيمة {وأوله بعضهم} بأن المراد أنه لا يسخ للكتاب، والسنة، والإجماع {على كون القياس حجة}، {والقول بنفي القياس} إنما حدث بعد القرن الثالث {وسيصرخ المصنف - رحمه الله تعالى -} في فصل الإلقاط بأن هذا الحديث معارض لقوله تعالى {فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم} [البقرة: ١٩٤]

(قوله: وأما المجهول) ذهب بعضهم إلى أن هذا كناية عن كونه مجهول العدالة، والضبط إذ معلوم العدالة، والضبط لا بأس بكونه متفرداً بحديث أو حديثين، فإن قيل عدالة جميع الصحابة ثابتة بالآيات، والأحاديث الواردة في فضلهم قلنا {ذكر بعضهم} أن الصحابي اسم لمن اشتهر بطول صحبة النبي - عليه الصلاة والسلام - على طريق التبعية له، وأخذ منه وبعضهم أنه اسم لمؤمن رأى النبي - عليه السلام - سواء طالت صحبته أم لا إلا أن الجزم بالعدالة مختص بمن اشتهر بذلك، والباقيون كسائر الناس فيهم عدول وغير عدول.

[الحاشية]

فعلط ظاهر نهبت عليه لنلا يغتر به^١، إلى ههنا كلامه بعبارته. قوله: {حتى يكون ثبوت الحكم به لا بالقياس}، فيه إيماء إلى جواب سؤال، وهو: أن خبر الواحد إذا وافق القياس كان الحكم ثابتاً بالقياس، فأبي فائدة في جواز العمل بهذا الخبر؟ وحاصل الجواب: أن فائدته جواز إضافة الحكم إليه، فلا يتمكن ما في القياس من منع هذا الحكم لكونه مضافاً إلى الحديث. قوله: {فأما أن يشهد السلف له}، انتهى. أن شهادة السلف بصحة [الحديث]^٢ دليل على أنه موافق للقياس فيقبل، فالمراد بقول المصنف: {[فصار]^٣ مثل [المعروف بالرواية]^٤}، المعروف الذي يكون خبره موافقاً للقياس، ويدل على ذلك [أنه]^٥ فصل فيما إذا [قبل]^٦ البعض بأنه: {يقبل إن وافق قياساً}، ولو كان المراد ههنا أيضاً التفصيل لما غير العبارة. قوله: {حتى يكون}، بالرفع على أنه غاية للعمل بالحديث، وكذا^٧: {حتى [يثبت]^٨}. قوله: {الأول أن الخبر}، انتهى. اعترض عليه: بأن الخبر إنما [يكون]^٩ يقيناً بأصله أن لو علم يقيناً أنه خبر الرسول - صلى الله عليه وسلم -، والشبهة في الطريق توجب الشبهة في كونه خبر الرسول - عليه الصلاة والسلام -، فكيف يكون يقيناً بأصله؟ وأجيب: بأن المراد كون خبر الرسول عليه الصلاة والسلام يقيناً بالنظر إلى أصله، وإن تحققت فيه شبهة فبالعارض، هذا وقد يقال: فرقمهم بين العلة والخبر ليس بقوي، فإن الوصف الذي هو علة عند الله تعالى موجب للعلم، كما أن الخبر أصله موجب [له]^{١٠}، وهذا؛ لأن الوصف كالخبر، والتعليل من الاجتهاد كالرواية من الراوي، وكما احتمل [تعليل]^{١١} الاجتهاد [الغلط]^{١٢} احتملت الرواية [...] ^{١٣} إياه، فلا فرق بينهما. قوله: {وإن كانت آحاده}، تأليث الضمير

^١ انظر: النووي، يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٢٦٧).

^٢ يقصد: الحديث الذي رواه مجهول.

^٣ أي الراوي المجهول الذي روى عنه السلف وشهدوا له.

^٤ وقد بين المصنف - رحمه الله تعالى - المعروف بالرواية بقوله: أو بالرواية فقط كابي هريرة وأنس رضي الله تعالى عنهما.

^٥ الضمير هنا عائد على المصنف.

^٦ في جميع النسخ: [قبل]، والصواب ما أثبتته.

^٧ أي: وكذا قوله.

^٨ في جميع النسخ: [ثبت]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ظو ب ٢: [يمكن]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} أي للعلم.

^{١١} ب ١: بداية لو ١٩٩.

^{١٢} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٣} زاد في ب ١: [بالصحابة أو لأجل المضاف إليه]، قوله: فلا يكون ثبوت أصلها، فلا يحتمل الرواية]، وهذه زيادة في غير محلها خطأ من الناسخ.

الراجع [إلى] [الترك] ^١ إما بـ [اعتبار] ^٢ التروك القائمة بالصحابة، أو لأجل المضاف إليه. قوله: {التي لا يكون ثبوت أصولها} ^٣، انتهى. بخبر راو غير معروف بالفقه يقبل اتفاقاً. قوله: {أما أولاً؛ فلأن الشبهة}، انتهى. حاصله: أن الشبهة في القياس أكثر مما في خبر الواحد، فيجب تقديم الخبر على القياس في هذه الصورة أيضاً، وأجيب عنه: بأن القياس على هذه الشبهات معمول به بالإجماع، وكثير من الصحابة تركوا العمل بالخبر لمخالفته [القياس] ^٤، وإذا اشتهر رد بعضهم خبر الواحد المخالف للقياس الصحيح ولم ينكر عليه أحد، غلّم أن خبر الواحد غير الفقيه إنما يقبل إذا لم يخالف القياس من كل وجه، وهذا الوجه مذكور في كتب الشافعية في وجه تقديم الخبر على القياس ^٥، وذكر في كتبنا أن في الخبر شبهات كثيرة: كون الراوي ساهياً، أو ناسياً، أو غالطاً، أو كاذباً، أو لم يكن [لحق] ^٦ النبي - صلى الله عليه وسلم -، وفي القياس شبهة واحدة وهي: شبهة احتمال الخطأ، غايته أن الطرق مختلفة، على أنه يجوز تقديم ما فيه شبهات كثيرة على ما فيه شبهة واحدة عند قوة تلك الشبهة، وعمل الصحابة يؤيد هذا، وقد يجاب أيضاً: بأن [احتمال الكذب في] ^٧ [الرواية] ^٨ المتسلسلة [إليها] ^٩ لا سيما في الرواية الواقعة بعد [القرن الثالث الذي شهد النبي - صلى الله عليه وسلم - بـ] [فشو] ^{١٠} الكذب ^{١١} فيه ثابت ^{١٢}، وعدد الشبهة الواقعة بسببه [يزيد] ^{١٣} على عدد شبهة القياس، على أن فيه احتمال النقل بالمعنى، و [ترك] ^{١٤} ما يحتاج إليه بسبب عدم الفقه، وفيه نظر؛ لأن عدم قبول مثل الخبر المذكور يتحقق فيما قبل القرن الثالث أيضاً، والجواب المذكور لا يدفع الاعتراض المورد على هذا كما لا يخفى، وأما حديث النقل بالمعنى فمندفع بما [ذكره] ^{١٥} في [الوجه الثاني] ^{١٦}، نعم يمكن أن يقال في ترجيح القياس: أن الخبر إنما يترك بالقياس عند الضرورة، وذلك إذا [أفضى] ^{١٧} إلى انسداد باب [الرأي] ^{١٨} من كل وجه. قوله: {وأما

^١ وهو في قول الشارح: ثم ترك الصحابة القياس بالخبر متواتر المعنى.

^٢ في ب ٢: [معنى]، والصواب ما أثبتته.

^٣ العبارة [من قوله: إلى التروك، إلى قوله: أصولها]، سقطت من ب ١، والصواب إثباتها ليتم المعنى.

^٤ ظ: بداية لو ٢٦٦ ب.

^٥ (انظر: الرازي، المحصول، ج ٤، ص ٤٣٤).

^٦ في ب ١ و ب ٢: [محقق]، والصواب ما أثبتته.

^٧ سقطت من ظ، والصواب إثباتها؛ لأنها زيادة يستقيم بها المعنى.

^٨ في ظ: [الرواية]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ب ٢: [الإنشائي]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [فشوا]، وفي ب ١: [لثبوت]، وفي ب ٢: [فشوة].

^{١١} (أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يقشو الكذب، حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد، ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوة الجنة فليؤم الجماعة، من سترته حسنته وساءته سيئته فذلك المؤمن)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ج ٤، ص ٤٦٥، حديث رقم: ٢١٦٥)، وحكم الألباني عليه بالصحة، (انظر: الألباني، إرواء الغليل، كتاب النكاح، ج ٦، ص ٢١٥، حديث رقم: ١٨١٣).

^{١٢} أي احتمال الكذب في الرواية في هذا القرن ثابت.

^{١٣} في ظ: [يزيد]، وفي ب ١ و ب ٢: [يزيدوا]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} في ب ١ و ب ٢: [تركة].

^{١٥} أي الشارح.

^{١٦} في ظ: [الوجه الثالث]، والصواب ما أثبتته، لأن الوجه الثالث لا يصلح جواباً على دعوى النقل بالمعنى، والمراد بالوجه الثاني قول الشارح: أن الظاهر من حال عدول الصحابة نقل الحديث بلفظه ... لتقرير لفظ الحديث بالرواية والتدوين.

^{١٧} في ب ١: [قضى]، والصواب ما أثبتته.

^{١٨} في ظ: [الراوي]، والصواب ما أثبتته.

ثانياً، انتهى. اعتراض على قول المصنف : {وذلك لأن النقل بالمعنى}، انتهى. وأجيب عنه: بأن الظاهر^١ لا يدفع الاحتمال المورث للشبهة على أن واحداً منهم روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : [كنت نبيا وآدم بين الماء والطين]^٢، [وأخبر أنه سأل عنه - عليه الصلاة والسلام - متى وجبت لك النبوة؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - : وآدم بين الماء والطين]^٣، وليس هذا إلا [بسبب]^٤ النقل بالمعنى من غير فقيه^٥، ولذلك انتقل المعنى من [الوجوب]^٦ إلى [الكون]^٧، و[الوقوع]^٨ دليل الاحتمال. قوله: {وأما ثالثاً}، انتهى. الجواب عنه: ألا لا نقول بعدم جواز [تركه به]^٩ مطلقاً، بل إذا خالف جميع الأقيسة، وما ذكره من [النقل]^{١٠} على تقدير الصحة لا يدل على نفي ما ذكرنا. قوله: {إلى أن هذا}، انتهى. أي الفرق بين خبر الراوي المعروف بالفقه والراوي المعروف بالرواية فقط. قوله: {من استبعاد ابن عباس خبر أبي هريرة - رضي الله عنهما -}، حيث قال^{١١}: ألسنا [نترضا]^{١٢} بالماء السخين؟ لما روى أبو هريرة وجوب الوضوء لما مسه النار^{١٣}، وقد فهم البعض

^١ يقصد به قول الشارح: الظاهر من حال عدول الصحابة نقل الحديث بلفظه....

^٢ حديث "كنت نبيا وآدم بين الماء والطين":

هذا اللفظ كما قال علماء التخريج لا أصل له، (انظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، التذكرة في الأحاديث المشتهرة، حققه: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، باب الفضائل، ج١، ص ١٧٢، حديث رقم: ١٦٠، وانظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدرر المنقثة في الأحاديث المشتهرة، حققه: محمد الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج١، ص ١٦٣، حديث رقم: ٣٣١)، ويبحث عنه في كتب متون الحديث فلم أجده، ولكن المأثور فيه ما رواه الترمذي وغيره أنه قيل: يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال: وآدم بين الروح والجسد. وفي روايات أخرى: متى كنت نبياً؟ (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب فضل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، حديث رقم: ٢٦٠٩، ج٥، ص ٥٨٥).

حكم الألباني على الحديثين:

- حديث "آدم بين الماء والطين": موضوع، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، حديث رقم ٣٠٢، ج١، ص ٤٧٣)،
- حديث "آدم بين الروح والجسد": صحيح، (انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم: ١٨٥٦، ج٤، ص ٤٧١).

أما الرواية الأخرى التي أوردها صاحب الحاشية وهي: "متى وجبت لك النبوة؟ فقال عليه الصلاة والسلام: وآدم بين الماء والطين": فلم أجدها في الكتب التي أوردت هذا الخبر، وإنما اقتصرنا جميع هذه الكتب على رواية: "كنت نبيا وآدم بين الماء والطين".

^٣ سقطت من ب١، والصواب إثباتها ليتم بها المعنى.

^٤ في ظ: [سبب]، وفي ب١: [سبب]، والصواب ما أثبتته.

^٥ وذلك، لأنه إذا قصر فقه الراوي لم يؤمن من أن يذهب شيء من معاني الخبر الذي نقله بالمعنى، وهذا ما أشار إليه المصنف، وهو ما حصل هنا.

^٦ والمراد بـ"الوجوب": الوجوب المستفاد من خبر: متى وجبت لك النبوة.

^٧ والمراد بـ"الكون": قوله: [كنت نبيا].

^٨ في ب١ وب٢: [الرجوع]، والصواب ما أثبتته، ويقصد بالوقوع: وقوع النقل بالمعنى من غير الفقيه، وبيان ذلك هنا: أن الحديث مرة روي ب: متى وجبت لك النبوة؟ ومرة روي ب: كنت نبيا. وانتقال المعنى من الوجوب إلى الكون ليس إلا بسبب النقل بالمعنى من راوي غير فقيه، وكون النقل بالمعنى قد وقع من غير الفقيه، فيه يتأكد الاحتمال المورث للشبهة في خبر الواحد.

^٩ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ظ: [تركه]، وفي ب١ وب٢: [ترك به]، والمعنى: عدم جواز ترك القياس بخبر الواحد غير المعروف بالفقه.

^{١٠} ب١: بداية لو ١٢٠، أما المراد بالنقل فهو قول الشارح: نُقِلَ عن كبار الصحابة....

^{١١} أي: ابن عباس - رضي الله عنه -.

^{١٢} ظ: بداية لو ٢٦٧.

^{١٣} حديث "توضئوا مما مست النار"

من هذا تقديم ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - القياس على خير الواحد، فأجاب عنه بقوله: {وما روي}، انتهى. لكن فيما ذكره من استبعاد ابن عباس ليس تقديمًا للقياس بل استبعادًا للخبر لظهور خلافه، فيه نظر؛ يدل عليه كلام شمس الأئمة، حيث قال: [لا يقال إن رده باعتبار نص آخر عنده؛ لأنه لو كان عنده نص لما قال بالقياس، و[لا أعرض]¹ عن أقوى الحجتين، فحيث استعمل القياس في مقابلته، علمنا أن رده لتقديم القياس]². قوله: {وقد يستدل بأن الكتاب}، انتهى. فيه نظر؛ لأن ظاهر هذا الدليل يقتضي أن لا يقبل حديث الراوي المعروف بالفقه والرواية إذا خالف جميع الأقيسة. قوله: {فيه [نظر]³}، أجيب عنه: بأن السمين يكون أكثر لنا والمهزول أقل لنا، فكثرة اللبن تدل على السمن أيضًا، وفيه ما فيه. قوله: {روى أبو هريرة - رضي الله عنه -}، قيل⁴: لا نسلم أن أبا هريرة لم يكن فقيها، بل كان [فقيها]⁵، ولم [يعدم]⁶ [شيئا]⁷ من أسباب الاجتهاد، وقد كان يفتي في زمن الصحابة، وما كان يفتي في ذلك الزمان إلا مجتهد، مع أنه كان من المهاجرين من أكابر الصحابة وقد دعا له النبي - عليه الصلاة والسلام - بالحفظ، فاستجاب الله دعاءه فيه، حتى التشر ذكره في العالم، قال [الحنظلي]⁸: ثبت عندنا في الأحكام ثلاثة آلاف حديث روى أبو هريرة - رضي الله عنه - منها ألفا وخمسمائة فلا وجه لرد حديثه⁹، قيل: وهذا وإن كان حفظًا لجانب أبي هريرة - رضي الله عنه - ففيه ترك الحفظ لجانب عائشة وعلي وابن عباس - رضي الله عنهم - حيث لم يعملوا ببعض رواياته. قوله:

أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن قارظ أنه قال: وجدت أبا هريرة يتوضأ على المسجد، فقال إنما أتوضأ من أثوار أقط أكلتها؛ لأنني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "توضئوا مما مست النار"، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار، ج ١، ص ٢٧٢، حديث رقم: ٣٥٢)، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ... به نحوه؛ وزاد فيه: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ قال: فقال أبو هريرة يا ابن أخي إذا سمعت حديثًا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا تضرب له مثلاً، حكم الألباني: حسن. (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار، ج ١، ص ١١٤، حديث رقم: ٢٧٩، وانظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، مؤسسة غراس، الكويت، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، كتاب الطهارة، باب التشديد في الوضوء مما مست النار، ج ١، ص ٣٥٢، حديث رقم ١٨٩).

¹ في ب ١ و ب ٢: [الاعتراض]، والصواب ما أثبتته.

² ونص شمس الأئمة كالتالي:

ولا يقال: إنما رده باعتبار نص آخر عنده، وهو ما روي أن النبي عليه السلام أتى بكتف مؤربة فأكلها وصلى ولم يتوضأ؛ لأنه لو كان عنده نص لما تكلم بالقياس، ولا أعرض عن أقوى الحجتين، أو كان سبيله أن يطلب التاريخ بينهما ليعرف الناسخ من المنسوخ، أو أن يخصص اللحم من ذلك الخبر بهذا الحديث، فحيث اشتغل بالقياس وهو معروف بالفقه والرأي من بين الصحابة على وجه لا يبلغ درجة أبي هريرة في الفقه ودرجته، عرفنا أنه استخار التأمل في روايته إذا كان مخالفًا للقياس، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٤٠).

³ ب ٢: بداية لو ٢١١ ب.

⁴ والقائل هو علاء الدين البخاري.

⁵ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

⁶ في ظ و ب ٢: [يقدم]، وفي ب ١: [يغدم]، والصواب ما أثبتته.

⁷ في ب ١: [شيء]، والصواب ما أثبتته.

⁸ الحنظلي: هو محمد بن إسحاق ابن راهويه: الإمام العالم الفقيه الحافظ قاضي نيسابور. توفي سنة أربع وتسعين ومائتين وقد قارب الثمانين. (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة: ١٦، رقم الترجمة: ٢٤٩١، ج ١٠، ص ٥٢٦).

⁹ إن من عادة صاحب الحاشية أن يكثر النقول من كتاب كشف الأسرار دون الإشارة إلى ذلك، ولعل هذا النص من بينها، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣٨٣).

{فهو بخير النظرين}¹، [قيل: النظر الأول عند الحلبة الأولى، والنظر الآخر عند الحلبة الأخرى، وقيل: [النظران]² نظرة لنفسه بالاختيار والإمساك، ونظرة المبايع بالرد والفسخ]³. قوله: {ووجه كون هذا الحديث}، حاصله: أن القياس على ضمان العدوان يمنع وجوب ضمان صاع من التمر مكان اللبن أو أكثر، إذ ليس [ضماناً]⁴ بالمثل ولا بالقيمة، لا يقال: ضمان العدوان مقدر بالمثل أو القيمة فيما يكون القدر معلوماً عند الضامن والمضمون عليه، وههنا [ليس]⁵ كذلك؛ لأننا نقول: ضمان العدوان لا يشترط فيه العلم بقدر المضمون بالإجماع، فإن من أتلف [حنطة]⁶ من صبرة أو شيها من قطع غنم، ولا يعلم المالك ولا المتلف مقدار التلف، يجب المثل أو القيمة، ولا يعدل إلى شيء آخر بسبب الجهل، بل [يؤمر]⁷ أن يتفقا على شيء، ثم يحلف المنكر للزيادة إذا [ادعاه]⁸ الآخر ههنا، فثبت أنه مخالف للقياس الصحيح. قوله: {بالمثل}، أي: في المثليات. قوله: {وتقديره بالقيمة}، أي: في القيميات. قوله: {ولا نزاع في ذلك}، بل النزاع في رده بناءً على مخالفته لجميع الأقيسة. قوله: {ذكره المصنف}، أي: في الحواشي. قوله: {ناسخ للكتاب}، فلا يكون من قبيل ما نحن فيه؛ لأن الكلام في عدم المقبولية لمخالفته الأقيسة، لا لمخالفته الكتاب والسنة والإجماع، إذ لا نزاع فيه كما مر آنفاً. قوله: {وأوله بعضهم}، ليكون من قبيل ما نحن فيه. قوله: {على كون القياس حجة}، أي: [الدالة]⁹ على كونه حجة عند عدم دليل أقوى منه. قوله: {والقول بنفي القياس}، جواب عما يتوهم من أن حجية القياس ليست [مجمعة]¹⁰ عليها، فإن بعضهم [ينفونه]¹¹، فأجاب بما حاصله: أن اتفاق جميع القرون ليس بشرط في الإجماع، بل يكفي اتفاق أهل قرن واحد. قوله: {وسيصرح المصنف}، انتهى. قيل لا شك في أن هذه المسألة ليست من باب العدوان، وإلا لكان الواجب عليه الرد ولم يكن مختاراً في ذلك، ولكنه إذ ردها ينقلب عدواناً؛ لأنه يظهر أن تصرفه [كان]¹² في ملك غيره، فنظر المصنف ههنا إلى [أنه]¹³ ليس بعدوان ابتداءً، فجعله من قبيل معارضة خبر الواحد الغير الفقيه القياس، [ونظر في فصل الانقطاع إلى أنه عدوان مآلاً فحكم بالمعارضة، ومثل هذا جائز لوجهين]¹⁴، وعلم من أن كلام فخر الإسلام ليس مخالفاً لكلام المصنف، وقد يقال: لا يبعد أن يكون المراد بـ [معارضته]¹⁵ له: معارضته القياس [المستنبط]¹⁶ [منه]¹⁷ [...]¹. قوله: {وأما المجهول}،

¹ (البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقرة والغنم وكل محفلة، ج ٣، ص ٧١، حديث رقم ٢١٥٠ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، ج ٣، ص ١١٥٥، حديث رقم ١٥١٥).

² في ب ١ و ب ٢: [النظر بأن]، والصواب ما أثبتته.

³ هذه الفقرة في كتاب كشف الأسرار، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣٨١).

⁴ في ب ١ و ب ٢: [ضمان].

⁵ ظ: بداية لو ٢٦٧ ب.

⁶ ب ١: بداية لو ٢١٠ ب.

⁷ في ظ: [يؤثر]، وفي ب ٢: [يؤمر]، والصواب ما أثبتته.

⁸ في ب ١: [ادعاء]، وفي ب ٢: [ادعاء]، والصواب ما أثبتته.

⁹ أي أن هذا الخبر ناسخ للكتاب والسنة والإجماع الدالة على كون القياس حجة.

¹⁰ في ظ: [بمجموع]، والصواب ما أثبتته.

¹¹ في ب ١: [تبقوته]، والصواب ما أثبتته.

¹² سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

¹³ ب ٢: بداية لو ٢١٢.

¹⁴ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها ليستقيم المعنى.

¹⁵ في ظ: [المعارضة]، وفي ب ١: [بمعارضته]، والصواب ما أثبتته.

¹⁶ في ب ١: [المستنبط]، والصواب ما أثبتته.

¹⁷ في ب ٢: [فيه]، والصواب ما أثبتته.

التهى. في الكفاية [لأبي بكر بن الخطيب]^٢ : [الجهول عند أصحاب الحديث: من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة رار واحد، وأقل ما ترتفع به الجهالة، أن يروي عن الرجل اثنان [فصاعداً]^٣ من المشهورين بالعلم، ثم قال: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه، وزعم قوم أن عدالته تثبت بذلك^٤. قوله: {فيهم عدول وغير عدول}، هذا ليس بكلام حسن، كيف ورتبتهم أعلى من أن يكون فيهم غير عدول، وكافيتهم صحبتهم للرسول — عليه الصلاة والسلام — معدلاً إياهم، قيل: ومن [عجيب]^٥ [...] ^٦ جوابه عن قول السائل: عدالة جميع الصحابة ثابتة بالآيات والأحاديث الواردة في فضائلهم، [...] ^٧ [بقوله]^٨: {ذكر بعضهم كذا}، وكلام بعض الناس كيف يعارض الآيات والأحاديث؟.

[التوضيح]

«كَحَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ سِنَانٍ فِي بَرُوعٍ مَاتَ عَنْهَا هَلَالُ بْنُ مُرَّةَ، وَمَا سَمِيَ لَهَا مَهْرًا، وَمَا دَخَلَ بِهَا (فَقَضَى - عَلَيْهِ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: فِي بَرُوعٍ) يَفْتَحُ الْبَاءَ، {وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَكْسِرُوكَهَا}.

^١ زاد في ظ: [وقد يقال في التوفيق: الخيرية في حديث: مثل أمي]، وهذه زيادة في غير محلها.
^٢ أبو بكر بن الخطيب: هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. ولد في (غزية) سنة ٣٩٢هـ، وتوفي ببغداد سنة ٤٦٣هـ، ومن كتبه: (البخلاء) و (الكفاية في علم الرواية)، (النظر: الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ١٧٢؛ وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة: ٢٤، رقم الترجمة: ٤٢٢٩، ج ١٣، ص ٤١٩).
^٣ ظ: بداية لو ٢٦٨.

^٤ (انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، حققه: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٨٨-٨٩).
^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيح للنص، إذ هي في ظ: [عجيب]، وفي ب ١ و ب ٢: [عجب].

^٦ زاد في ب ١: [عن]، وهذه زيادة غير صحيحة.
^٧ زاد في ب ١: [فأجاب].

^٨ في ظ: [قولهم]، والصواب ما أثبتته.

قوله: {وأصحاب الحديث يكسرونها^١}، في الصحاح^٢، [الصواب: الفتح؛ لأنه ليس في الكلام فِعْلٌ إلا: [خِرْوَع، وعتود^٣، اسم واد^٤]. وذكر [صاحب المحكم في اللغة]^٥: بَرْوَع، نحو قول الجوهري^٦. وقد قال [القلعي]^٧: سمعنا فيه بـ [الباء]^٨ المعجمة بـ [موحدة]^٩ مكسورة، والراء المهملة^{١٠}، قال: والمعروف عند أهل اللغة في الأسماء: [تروغ]^{١١}، بالتاء المعجمة بالثنتين من فوق، وبـ [الزاي]^{١٢} [المعجمة]^{١٣}. وهذا الذي ذكره

^١ فتكون عندهم: بَرْوَع، "بباء موحد مكسورة، ثم راء مهملة ساكنة، ثم واو مفتوحة، ثم عين مهملة"، (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، رقم الترجمة: ١١٤٤ ج ٢، ص ٣٣٢)
^٢ قال الجوهري: ويروغ أيضا: اسم امرأة، وهي بروغ بنت واشق. وأصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء والصواب الفتح؛ لأنه ليس في كلام العرب فعول [إلا: خروغ وعتود، اسم واد]. (انظر: الجوهري، الصحاح، ج ٣، ١١٨٤).

^٣ في ظ: [الأخدوع وعتود]، وفي ب ١: [الأخر وعتود]، وفي ب ٢: [الاحروع وعتود]، والصواب ما أثبتته.
^٤ خروغ: أصله من "خرع" والخرع، بالتحريك، والخراعة: الرخاوة في الشيء، خرع خرعا وخراعة، فهو خرع وخريع؛ ومنه قيل لهذه الشجرة: الخروغ، لرخاوته. وقيل: الخروغ كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب.

ولم يجر على وزن خروغ إلا عتود، وهو اسم واد. (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٦٧-٦٨)
^٥ صاحب المحكم في اللغة هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي المعروف بـ "ابن سيده" إمام اللغة الضرير، صاحب كتاب: "المحكم والمحيط الأعظم" في لسان العرب، (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة: ٢٤، رقم الترجمة: ٤١٦٩، ج ١٣، ص ٣٥٣، وانظر: ابن حجر أحمد بن علي لسان الميزان دائرة المعارف النظامية - الهند مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، ط ٢، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م، م الترجمة: ١٨٥٧، ٧، ص ١٥١).
^٦ أي بفتح الباء.

^٧ في ظ: [العلع]، وفي ب ١ و ب ٢: [العنوا]، والصواب ما أثبتته.
والقلعي: هو محمد بن الحسن بن علي بن ميمون، أبو عبد الله: نحوي، نشأ بالجزائر واستوطن بجاية وتوفي بها. نسبته إلى قلعة بني حماد. ومن كتبه (الموضح) في النحو، و (حقوق العيون في تنقيح القانون) نحو، و (نشر الخفي). ولد سنة ٣٢٠ هـ، وتوفي سنة: ٦٧٣ هـ، (انظر: الزركلي، الأعلام، ٦، ص ٨٦، وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة: ٢١، رقم الترجمة: ٣٥٣٤، ج ١٢، ص ٤١١)

^٨ في ظ و ب ٢: [التاء]، والصواب ما أثبتته.
^٩ في جميع النسخ: [واحدة]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص الإمام النووي رحمه الله تعالى.
^{١٠} أي: بَرْوَع.

^{١١} في ظ و ب ٢: [تروغ]، وسقطت من ب ١، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} في ظ و ب ٢: [الزاع]، وفي ب ١: [الراء]، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} في ظ و ب ٢: [المهملة]، وجاءت في نص الإمام النووي: [المعجمة]، فصوبت على أساسه.

[التوضيح]

السَّلَامُ - لَهَا بِمَهْرٍ مِثْلَ نِسَائِهَا» فَقَبِلَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَرَدَّهُ عَلَيَّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - وَقَالَ مَا لَصَنَعُ بِقَوْلِ أَغْرَابِيٍّ بَوَالٍ عَلَى عَقِبِيهِ قَالَ شَمْسُ الْأَلَمَةِ الْكَوْدَرِيُّ إِنَّ مِنْ عَادَةِ الْأَغْرَابِيِّ الْجُلُوسَ مُحْتَبِيًا فَإِذَا بَالَ يَقَعُ الْبَوْلُ عَلَى عَقِبِيهِ، وَهَذَا لِبَيَانِ قِلَّةِ احْتِيَاطِ الْأَغْرَابِ حَيْثُ لَمْ يَسْتَنْزِهُوا الْبَوْلَ، وَهَذَا طَعَنٌ مِنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - (وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ كَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقٍ وَغَيْرِهِمْ فَعَمِلْنَا بِهِ لَمَّا وَافَقَ الْقِيَاسَ عِنْدَنَا فَإِنَّ الْمَوْتَ كَالدُّخُولِ) بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ فِي الْمَوْتِ (وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -) لَمَّا خَالَفَ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: لَمَّا خَالَفَ الْقِيَاسُ عِنْدَهُ) {وَذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْفَرَضِ} بِالتَّرَاضِي أَوْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي أَوْ بِاسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَإِذَا عَادَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ إِلَيْهَا سَالِمًا لَمْ يَسْتَوْجِبْ بِمُقَابَلَتِهِ عَوَضًا كَمَا لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَكَهَذَاكَ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

[الحاشية]

تصحيف ليس بمعروف^١، كذا في تهذيب الأسماء للنووي والله أعلم. قوله: {وَذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْفَرَضِ}، قلنا: لا نسلم ذلك، بل يجب بنفس العقد أيضا، لقوله تعالى [أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ]^٢، على ما مر في مباحث الخاص^٣، فيجب مهر المثل، ويتوقف وجوب أدائه إلى الدخول أو الموت الذي هو بمحلة الدخول. قوله: {كحديث فاطمة}^٤، فإن قلت: إنما رد حديثها بتهمة الكذب والنسيان، وهذا يرد كل حديث وإن وافق القياس، قلت: لو أراد به ذلك لقال: لا يقبل، وما قال: لا يدفع كتاب رينا، فلما ذكر الكتاب وأراد به القياس غلّم أنه رد؛ لأنه مخالف للقياس.

^١ (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج ٢، ص ٣٣٢)

^٢ [النساء: آية ٢٤].

^٣ (انظر: التفقازاني، التلويح، ج ١، ص ٦٧)

^٤ عن أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة. ثم أخذ الأسود كفا من حصي، فحصبه به فقال: ويلك تحدث بمثل هذا، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا - صلى الله عليه وسلم - لقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) [الطلاق: ١]، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ج ٢، ص ١١٤، حديث رقم: ١٤٨٠).

[التوضيح]

(وإن ردة الكل فهو مستنكر لا يعمل به «كحديث فاطمة بنت قيس أله - عليه السلام - لم يجعل لها نفقة، ولا سكنى، وقد طلقها زوجها ثلثاً» فردّه عمر وغيره من الصحابة) وقال عمر لا تدع كتاب ربنا، ولا سنة نبينا بقول امرأة لا تدري أصدقت أم كذبت أحفظت أم كسبت قال عيسى بن أبان فيه: أراد بالكتاب والسنة القياس؛ لأن ثبوته بهما حيث قال الله تعالى {فاعتبروا} [الحشر: ٢] وحديث معاذ في القياس مشهور، وقال بعضهم: أراد بالكتاب قوله تعالى {أسكنوهن} [الطلاق: ٦]، وأراد بالسنة ما قال عمر سمعت «النبي - صلى الله عليه وسلم - أله قال للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة». (وإن لم يظهر حديثه في السلف كان يجوز العمل به في زمن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - إذا وافق القياس؛ لأن الصدق في ذلك الزمان غالب قال - عليه السلام - «خير القرون قرني الدين أنا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسد الكذب» فالقرن الأول الصحابة والثاني التابعون والثالث تبع التابعين) أما بعد القرن الثالث فلما لعلة الكذب فلماذا صح عند القضاء بظاهر العدالة وعندهما لا فهذا لاختلاف العهد.

[التلويح]

(قوله: كحديث فاطمة بنت قيس) {ولقائل أن يقول}: هو مما قاله ابن عباس، وقال به الحسن وعطاء والشعبي وأحمد فكيف يكون مما رده الكل؟ {اللهم إلا} أن يجعل للأكثر حكم الكل مع كونه مخالفاً لظاهر الكتاب والسنة.

(قوله: قال - عليه السلام - «خير القرون» الحديث) فإن قيل، وقد قال - عليه السلام - «مثل أمي مثل الممطر لا يدرى أوله خير أم آخره» فكيف التوفيق {قلنا الخيرية تختلف} بالإضافات، والاعتبارات فالقرون السابقة خير بتل شرف قرب العهد بالنبي - عليه السلام - ولزوم سيرة العدل، والصدق واجتناب المعاصي وكبح ذلك على ما أشار إليه «قوله: - عليه السلام - ثم يفسد الكذب»، وأما باعتبار كثرة الصواب وكيل الدرجات في الآخرة فلما يدرى إن الأول خير لكثرة طاعته، وقلة معصيته أم الآخر لإيمانه بالغيب طوعاً ورغبة مع القضاء زمن مشاهدة آثار الوحي وظهور المعجزات بالتزامه طريق السنة مع فساد الزمان

[الحاشية]

قوله: {ولقائل أن يقول}، أجاب عنه صاحب التلميح: بأن قبول هذه الطائفة^١ لا يعتبر في مقابلة رد تلك الجماعة، ورد عمر - رضي الله عنه - كان بمحض من الصحابة، ولم ينكر ذلك عليه أحد فحل محل الإجماع، وأنت خير بأن هذا الجواب راجع إلى ما ذكره الشارح بقوله: {اللهم إلا}، فلا يفيد^٢، وعليه [مدار الاعتراض]^٣. قوله: {قلنا الخيرية تختلف}، انتهى. قد يقال في التوفيق: الخيرية في حديث: [مثل أمي]^٤، معتبر بالنظر إلى مجرد تبليغ الأحكام بقربة تشبيهه بالمطر؛ لأن أول الأمة وآخره يستويان في مجرد تبليغ الأحكام

^١ أي: ابن عباس وحسن وعطاء والشعبي وأحمد - رحمهم الله تعالى -.

^٢ أي جواب صاحب التلميح.

^٣ في ظ: [موارد الاعتراض]، والصواب ما أثبت.

^٤ عن أنس - رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : مثل أمي مثل الممطر لا يدرى أوله خير أم آخره، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الأمتال، ج ٥، ص ١٥٢، حديث رقم: ٢٨٦٩)، وحكم عليه الألباني بالصحة، (انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٥، ص ٣٥٥، حديث رقم: ٢٢٨٥).

[الذي] ^١ لا يدري أوله خير [فيه] ^٢ أو آخره [؟] ^٣ بل [التبليغ] ^٤ الكامل لا يحصل إلا بـ [مجموعها] ^٥ ، كما أن [الإثبات] ^٦ لا يحصل إلا بجميع المطر، لا بأوله [وآخره] ^٧ ، وفيه وجهان [آخران] ^٨ الأول: أن نسبة القرون والقرون [الثلاثة] ^٩ نسبة غير نسبة الأشخاص، فإن أولوية القرن بحسب حال أكثر من فيه، وأولوية الشخص بحسب حال [نفسه] ^{١٠} ، واعتبر بقولهم: الرجل خير من المرأة. الثاني: أن المراد من قوله — عليه الصلاة والسلام — : لا يدري، الحديث. بيان [الاهتمام] ^{١١} بحال مجموع الطرفين، وأنها [فيه عنده] ^{١٢} بمنزلة، [وإلا جرى] ^{١٣} [التفاضل] ^{١٤} بينهما بحسب [الواقع] ^{١٥} ، كقول [الأعرابية] ^{١٦} لما سئلت عن

- ^١ سقطت من جميع النسخ، والأصوب إثباتها.
- ^٢ أي: في تبليغ الأحكام.
- ^٣ في ب ١ و ب ٢: [منه وآخره]، والصواب ما أثبتته.
- ^٤ ظ: بداية لو ٢٦٨ ب.
- ^٥ في ب ١ و ب ٢: [مجموعهما]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على الأمة، فيكون المراد بمجموعها : مجموع الأمة.
- ^٦ في ظ: [الإثبات]، وفي ب ٢: [الإثبات]، والصواب ما أثبتته.
- ^٧ ب ٢: بداية لو ٢١٢ ب.
- ^٨ في ب ١ و ب ٢: [أذ أن]، والصواب ما أثبتته.
- ^٩ في جميع النسخ: [ثلاثون]، والصواب ما أثبتته ، واستغنت على ذلك بإحدى النسخ الغير معتمدة وهي: النسخة الحجرية لو ٣٠.
- ^{١٠} سقطت من ب ١، وفي ب ٢: [لنفسه].
- ^{١١} في ب ١: [الاحتمال]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٢} أي: في الاهتمام عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
- ^{١٣} في ظ: [والأخرى]، وفي ب ١: [والأجري]، وفي ب ٢: [والأجدي]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٤} في ظ: [التفصيل]، ب ٢: [التفاصيل]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٥} في ظ: [الوقائع]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٦} وهي: (فاطمة) بنت الخرشب الأنمارية. وهي أم الكملة من بني عيس. وهم: الربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس، بنو زياد. (انظر: البغدادي، محمد بن حبيب، المحبر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٣٩٩؛ وانظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ١٣٠).
- وهي التي سئلت: أي بنيك أفضل؟
- فألت: الربيع، بل عمارة، بل أنس. ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة، لا يدري أين طرفاها، (انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ج ٧، ص ٥١٨؛ وانظر: النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب ، القاهرة، ط ١٤٢٣ هـ، ج ٧، ص ٣٩).

[بينها]^١: كالحلقة المفرغة، لا يدري [اين]^٢ طرفاها، ومنهم من قال: الأظهر أن هذا محمول على هضم النفس، يعني: لا يُدْرَى أوله خير بشرف صحتي، أو آخره بشرف صحة عيسى - عليه السلام - ؟ وهذا كما قال عليه الصلاة والسلام: [لا تفضلوني على يونس بن متى]^٣، [لا تفضلوني على أخي موسى]^٤ عليه الصلاة والسلام، إلى غير ذلك.

^١ في جميع النسخ غير صحيحة، إذ هي في ظ: [تبها]، وفي ب١: [بينهما]، وفي ب٢: [بليتها].

^٢ في ب١ و ب٢: [اي]، والصواب ما أثبتته.

^٣ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا تفضلوني على أخي يونس، (انظر: الكلاباذي، محمد بن أبي إسحاق، معاني الأخبار، حققه: محمد إسماعيل و أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج١، ص٨٠)؛ وفي البخاري: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب تفسير قوله تعالى: "إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح"، ج٦، ص٥٠، حديث رقم: ٤٦٠٤)، سقطت من ب٢، والصواب إثباتها.

^٤ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تفضلوني على موسى، (انظر: الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، حققه: محمد النجار و محمد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ج٤، ص٣١٥، حديث رقم: ٧١١٠). وفي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تخبروني على موسى، فإن الناس يصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي؟ أم كان ممن استثنى الله؟ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، ج٣، ص١٢٠، حديث رقم: ٢٣٧٣) وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب فضل موسى عليه السلام، ج٤، ص١٨٤٤، حديث رقم: ٢٣٧٣).

[التوضيح]

(فصل في شرائط الراوي، وهي أربعة العقل والضبط والعدالة والإسلام) أما العقل فيعتبر هنا كمأله، وهو مقدّر بالبلوغ على ما يأتي

[التلويح]

[فصل شرائط الراوي]

(قوله: فصل في شرائط الراوي) {لَمْ يَكْتَفِ بِذِكْرِ الضَّبْطِ، وَالْعَدَالَةِ؛ لَأَنَّ الصَّبِيَّ الْكَامِلَ الثَّمِينِ رَبَّمَا يَكُونُ ضَابِطًا لَكِنْ لَا يَجْتَنِبُ الْكَذِبَ لِعِلْمِهِ بَأَنَّهُ لَا إِنْهُ عَلَيْهِ؛ وَلَأَنَّ الْكَافِرَ رَبَّمَا يَكُونُ مُسْتَقِيمًا عَلَى مُعْتَقَدِهِ وَلِهَذَا يَسْأَلُ الْقَاضِي عَنْ عَدَالَةِ الْكَافِرِ إِذَا شَهِدَ عَلَى الْكَافِرِ عِنْدَ طَعْنِ الْخَصْمِ نَعَمْ لَوْ فَسَّرَ الْعَدَالَةَ بِمُحَافَظَةِ دِينِهِ يُحْمَلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى، وَالْمُرُوءَةِ مِنْ غَيْرِ بَدْعَةٍ وَجَعَلَ غَلَامَتَهَا اجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ، وَتَرْكَ الْبِاصِرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ، وَتَرْكَ بَعْضِ الصَّغَائِرِ وَالْمُبَاحَاتِ الَّتِي مِمَّا يَدُلُّ عَلَى خِسَّةِ النَّفْسِ وَذِلَّةِ الْهَيْمَةِ كَسَرِقَةِ لُقْمَةٍ، وَالتَّطْفِيفِ فِي الْوَزْنِ بِحَبَّةٍ، {وَالْاجْتِمَاعُ مَعَ الْأَرْذَالِ، وَالِاشْتِغَالُ بِالْحِرَفِ الدِّينِيَّةِ}، فَلَا خَفَاءَ فِي شُمُولِهَا الْإِسْلَامَ؛ لَأَنَّ الْكُفْرَ أَكْثَرَ الْأَكْبَارِ فَيُخْرِجُ بِقَيْدِ الْعَدَالَةِ الْكَافِرَ كَمَا يُخْرِجُ الْمُبْتَدِعُ، وَالْفَاسِقُ.

[الحاشية]

قوله: {والاجتماع مع الأرذال، والاشتغال بالحرف الدينية}، مثالان للمباحات الدالة على خسة النفس و[دناءة]^١ الهمة، ومن المباحات الدالة على ذلك: [اللعب]^٢ بالحمام، والأكل والبول على الطريق، وذكر [قاضيخان]^٣: الأكل والشرب في السوق^٤، والحرف الدينية: كالحياكة والدباغة والحجامة^٥. قوله: {ولم يكتف بذكر الضبط والعدالة}، يعني: [ذكر]^٦ البلوغ والإسلام أيضا، واعترض عليه: بأن أهل المدينة أجمعوا على قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الدماء قبيل [تفرقهم]^٧، مع أن الاحتياط في الشهادة فوق

^١ في ب ٢: [زيادة]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ و ب ١: [الملعب]، والصواب ما أثبتته.

^٣ ب ١: بداية لو ٢٠ ب.

^٤ (انظر: قاضي خان، فتاوى قاضي خان، ج ٢، ص ٢٢٧).

^٥ (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٢).

^٦ أي المصنف.

^٧ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

الاحتياط في الرواية، فينبغي أن [لا] ^١ يكون البلوغ شرطاً، وبأن أبا حنيفة — رضي الله عنه — [يقبل شهادة الكفار بعضهم على بعض] ^٢، فلم لا يقبل روايتهم؟ أجيب عن الأول: — [أنه مستثنى لمساس الحاجة لكثرة الجناية] فيما بينهم إذا افردوا ولم يحضرهم عدل، فلو لم تعتبر شهادتهم لضاعت الحقوق التي توجهها تلك الجناية] ^٣، وعن الثاني: بأن قبول شهادتهم للضرورة صيانة للحقوق، [إذ] ^٤ أكثر معاملاتهم ^٥ لا يحضرها مسلمان، ولا ضرورة [في] ^٦ مثلها في قبول الرواية مع ما فيهم من السعي في هدم دين الإسلام [نعصبا] ^٧. قول المصنف: {فلا يقبل خبر الصبي والمعتوه}، سيجيء ^٨ أن العتة: اختلال [...] ^٩ العقل بحيث يختلط كلامه، فيشبه تارة بكلام العقلاء ومرة بكلام المجانين، قيل: الرجل الذي أكثر كلامه يكون كلام العقلاء فهو: عاقل، وإن كان أكثر كلامه من كلام المجانين فهو: مجنون، وإذا ساوى فهو: معتوه.

^١ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٢ أي في الرواية.

^٣ (انظر: المسرخسي، المبسوط، ج ٩، ص ٧٤).

^٤ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها، لافتقار النص إليها.

^٥ يقول ابن الحاجب - رحمه الله تعالى - في شروط الراوي: أما الشرائط فمنها: البلوغ، لاحتمال كذبه لعلمه بعدم التكليف، وإجماع المدينة على قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الدماء قبل تفرقهم مستثنى لكثرة الجناية بينهم منفردين. (انظر: الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ج ١، ص ٦٨٣)، فقله - رحمه الله تعالى: "وإجماع المدينة"، بيان منه أن شهادة الصبيان مستثناة لكثرة الجناية بينهم.

ثم إن الأصفهاني - رحمه الله تعالى - في شرحه عبارة ابن الحاجب: "وإجماع المدينة"، قد بين الاعتراض الوارد على اشتراطهم البلوغ في الرواية وقد قبلوا شهادة الصبيان، وأجاب عنه، ونصه كان كالتالي: قوله: "وإجماع المدينة"، إشارة إلى جواب دخل مقدّر، توجيهه أن يقال: إن أهل المدينة أجمعوا على قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الدماء والجنايات قبل تفرقهم. فإذا كان شهادة الصبيان مقبولة فقبول روايتهم بالطريق الأولى.

وتقرير الجواب أن يقال: هذه الصورة مستثناة لكثرة وقوع الجناية بينهم منفردين عن الكاملين، ومسيب الحاجة إلى معرفة ذلك، وشهادتهم مع كثرتهم قرينة دالة على صدق ما أخبروا به. وإنما اشترط أن يكون أداء الشهادة قبل تفرقهم لئلا يتطرق إليها تهمة بتلّين غيرهم إياهم، (انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٦٨٦).

^٦ في ظ و ب ٢: [إذ]، والصواب ما أثبتته.

^٧ في ظ و ب ١: [معاملتهم]، والصواب ما أثبتته.

^٨ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٩ سقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^{١٠} (انظر: التفتازاني، التلويح، ج ٢، ص ٣٣٧).

^{١١} زاد في ظ و ب ٢: [في]، ظ: بداية لو ١٢٦٩.

[التوضيح]

وَأَمَّا الضَّبْطُ فَهُوَ سَمَاعُ الْكَلَامِ كَمَا يَحِقُّ سَمَاعُهُ ثُمَّ فَهْمُ مَعْنَاهُ ثُمَّ حِفْظُ لَفْظِهِ ثُمَّ الثَّبَاتُ عَلَيْهِ مَعَ الْمُرَاقَبَةِ إِلَى حِينَ الْإِدَاءِ، وَكَمَالُهُ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى هَذَا الْوُقُوفِ عَلَى مَعَالِيهِ الشَّرْعِيَّةِ.

[التلويح]

(قوله: وَأَمَّا الضَّبْطُ) {لَا يَخْفَى أَنَّ الضَّبْطَ بِهَذَا الْمَعْنَى} لَا يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِ الرَّوَايَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْبَلُونَ أَخْبَارَ الْأَغْرَابِ الَّذِينَ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ الْإِتِّصَافُ بِذَلِكَ، وَشَاعَ وَذَاعَ مِنْ غَيْرِ كَثِيرٍ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يُفِيدُ الرُّجْحَانَ عَلَى مَا صُرِّحَ بِهِ فِي سَائِرِ كُتُبِ الْأَصُولِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا فِي التَّرْجِيحِ

[الحاشية]

قوله: {لَا يَخْفَى أَنَّ الضَّبْطَ بِهَذَا الْمَعْنَى}، انتهى. يشير إلى أن [الضبط نوعان: قاصر وكامل، فالقاصر: ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة، والكامل: أن يُضَمَّ إلى ما ذُكِرَ ضبط معناه فقهاً وشريعة، والقاصر من الضبط شرط لأصل الرواية، حتى لم تقبل رواية من اشتدت غفلته خلقة بأن كان سهوه ونسيانه أغلب من حفظه، أو [مساهلة]^١، وإن وافق القياس، لقوات أصل الضبط بالنسيان أو لعدم الاهتمام بشأن الحديث، والكامل [منه]^٢ شرط للقبول على الإطلاق، حتى قصرت رواية من لا يعرف بالفقه فلا تعارض رواية الفقيه، [بل يرجح الثاني عليه لكمال الضبط فيه دون الأول]^٣، وتقدم رواية الفقيه على القياس ولا تقدم رواية غير الفقيه]^٤،

^١ أي اشتدت غفلته مساهلة.

^٢ الضمير عائد على الضبط.

^٣ أي يرجح الفقيه على غير الفقيه لكمال الضبط عنده دون غير الفقيه.

^٤ هذه الفقرة بكاملها من كتاب كشف الأسرار، وهي فيه كالآتي:

الضبط نوعان: ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة، أي: ضبط نفس الحديث ولفظه من غير تحريف وتصحيف مع معرفة معناه اللغوي، مثل أن يعلم أن قوله عليه السلام: "الحنطة بالحنطة مثل بمثل"، بالرفع أو النصب، وأن معناه على تقدير الرفع: بيع الحنطة بالحنطة، وعلى تقدير النصب: بيعوا الحنطة بالحنطة، فهذا هو ضبط الصيغة بمعناها لغة، والثاني: أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقهاً وشريعة، مثل: أن يعلم أن حكم هذا الحديث وهو وجوب المساواة متعلق بالقدر والجلس مثلاً، وأن يعلم أن حرمة القضاء في قوله عليه السلام: "لا يقضي القاضي وهو غضبان"، متعلقة بشغل القلب، وهذا، أي: ضبط الحديث بمعناه اللغوي والشرعي، أكمل النوعين، أي: الكامل منهما، وهو من قبيل قولك: الأشج والناقص أعدلا بني مروان، ولهذا قال بعده: والمطلق من الضبط يتناول الكامل، أي: الضبط الذي هو من شرائط الراوي الضبط الكامل لا الناقص، كما بينا في العقل أن الشرط منه هو الكامل، وذلك لما مر أن النقل بالمعنى مشهور بينهم، فإذا لم يضبط الراوي فقه الحديث ربما يقع خلل في النقل بأن يقصر في أداء المعنى بلفظه بناء على فهمه، ويؤمن عن مثله إذا كان فقيهاً، ولهذا أي: ولاشترط أصل الضبط، لم يكن خبر من اشتدت غفلته خلقة بأن كان سهوه ونسيانه أغلب من ضبطه وحفظه، أو مساهلة أي: مساهلة لعدم اهتمامه بشأن الحديث، حجة وإن وافق القياس، كذا رأيت في بعض الحواشي، والمجازفة: التكلم من غير خبرة وتيقظ فارسي معرب، ولهذا أي: ولاشترط كمال الضبط، قصرت رواية من لم يعرف بالفقه، أي: لا تعارض رواية غير الفقيه رواية الفقيه، بل يترجح الثاني على الأول لقوات كمال الضبط في الأول ووجوده في الثاني، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٣٩٧).

هذا وقد يعترض على قوله: {لأنهم كانوا [يقبلون]^١ أخبار الأعراب}، بأن الأعراب لكونهم أهل اللسان، متلقون [بعرفان]^٢ معانيه، ألا ترى أن عليا - رضي الله عنه - إنما طعن في معقل بن سنان بعدم التنزه^٣ [لقادح]^٤ في العدالة، لا بعدم الضبط، إذ [هذا]^٥ لا يبعد عنهم، كيف وهم أركى الأصناف؟.

١ ب: ٢: بداية لو ٢١٣.
٢ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ هي في ظ: [لعرفان]، وفي ب ١ و ب ٢: [يعرفون].
٣ حيث رد حديثه في بروغ، وقال: "ما نصنع بقول أعرابي بوال علي عتيبه"، وقد نقل محقق الكافي عن قاسم بن قطلويعا قوله في تخريج هذا القول، وهو كالأتي: لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما أخرج عبد الرزاق عن الحكم أن عليا كان يجعل لها الميراث وعليها العدة، ولا يجعل لها صداقا، قال الحاكم: وأخبر بقول ابن مسعود، فقال: لا نصدق الأعرابي على رسول الله، (انظر: السغناقي، حسين بن علي، الكافي شرح البردوي، حقه: فخر الدين قانت، مكتبة الرشد، الرياض، بدون طبعة وبدون تاريخ، ص ١٢٦٧).
٤ في ظ: [قادح]، والصواب ما أثبتته.
٥ أي الطعن بعدم التنزه.

وَشَرَطْنَا حَقَّ السَّمَاعِ اخْتِرَازًا عَنْ أَنْ يَحْضُرَ رَجُلٌ مَجْلِسًا، وَقَدْ مَضَى صَدْرُ مِنَ الْكَلَامِ وَيَخْفَى عَلَى الْمُتَكَلِّمِ هُجُومُهُ لِيَعِيدَهُ، وَهُوَ يَزْدَرِي نَفْسَهُ فَلَا يَسْتَعِيدُهُ. (وَلَهُمُ الْمَعْنَى) بِالنَّصْبِ عَطَفٌ عَلَى حَقِّ السَّمَاعِ فِي قَوْلِهِ: وَشَرَطْنَا حَقَّ السَّمَاعِ (هُنَا لَا فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي تَقْلِيدِهِ نَظْمُهُ فَلِهَذَا يُبَالِغُ فِي حِفْظِهِ عَادَةً بِخِلَافِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنْقَلُ بِالْمَعْنَى حَتَّى وَلَوْ بُلِغَ فِي حِفْظِهِ كَانَتْ كَافِيَةً؛ وَلِأَنَّهُ مَحْفُوظٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا لَهُ لِحَافِظُونَ} [الحجر: ٩] . وَالْمُرَاقَبَةُ)

بِالنَّصْبِ عَطَفٌ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ (اخْتِرَازًا عَمَّا لَا يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لِلتَّبْلِيغِ فَيَقْصُرُ فِي مُرَاقَبَةِ بَعْضِ مَا أُلْقِيَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْعَدَالَةُ فَهِيَ الْإِسْتِقَامَةُ، وَهِيَ الْمَالِجَارُ عَنْ مَحْظُورَاتِ دِينِهِ، وَهِيَ مُتَفَارِقَةٌ، وَأَقْصَاهَا أَنْ يَسْتَقِيمَ كَمَا أَمَرَ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مُخَالَفًا لِلنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَاعْتَبَرَ مَا لَا يُؤْدِي إِلَى الْخُرْجِ، وَهُوَ رُجْحَانُ جِهَةِ الدِّينِ وَالْعَقْلُ عَلَى دَاعِي الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ فَقِيلَ إِنَّ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ، وَإِذَا أَصْرَ عَلَى الصَّغِيرَةِ فَكَذَلِكَ. أَمَّا مَنْ أُتْبِلَ بِشَيْءٍ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ فَتَامَ الْعَدَالَةُ فَشَهَادَةُ الْمُسْتَوْرِ، وَإِنْ كَانَتْ مَرْدُودَةً لَكِنْ خَبَرَ الْمَجْهُولُ يَقْبَلُ عِنْدَكَ لَشَهَادَةِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَى ذَلِكَ الْقُرْنِ بِالْعَدَالَةِ. وَأَمَّا الْإِسْلَامُ فَلِأَنَّمَا شَرَطْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ الْكَذِبُ حَرَامًا فِي كُلِّ دِينٍ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَسْعَى فِي هَذِهِ دِينَ الْإِسْلَامِ تَعْصِبًا فِرْدُ قَوْلُهُ، فِي أُمُورِهِ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ، وَهُوَ كَوْنُ ظَاهِرٍ بِشَوْهِهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَابَتْ بِالْبَيَانِ بِأَنَّهُ يَصِفُ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ فِي اعْتِبَارِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ خَرَجًا فَيَكْفِي الْإِجْمَالُ بِأَنَّهُ يُصَدِّقُ بِكُلِّ مَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَلِهَذَا قُلْنَا الْوَاجِبُ أَنْ يُسْتَوْصَفَ فَيُقَالُ أَهْوَى كَذَا، وَكَذَا فَيُذَوِّقُ قَالَ لَعَمْرُكَ يَكْمُلُ إِيمَانُهُ)

أَيُّ: لِأَجْلِ أَنَّ الْإِجْمَالَ كَافٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْخُرْجَ مَذْفُوعٌ فِي الدِّينِ قُلْنَا إِنَّ الْوَاجِبَ الْإِسْتِصْفَاءُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالِاسْتِصْفَاءِ أَنْ تَسْأَلَهُ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ تَسْأَلَهُ عَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ، وَمَا صِفَتُهُ لِأَنَّ هَذَا بِخَرٍّ عَمِيقٍ تَعْرِقُ فِيهِ الْعُقُولُ وَالْأَلْفَهَامُ، وَلَا يَكَادُ الْعُلَمَاءُ يَعْلَمُونَ صِفَاتِ اللَّهِ بَلْ الْمُرَادُ أَنْ تَذْكُرَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَهَا الْمُؤْمِنُونَ، وَتَسْأَلَهُ أَهْوَى كَذَلِكَ أَيُّ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَيَقُولُ: لَعَمْرُكَ يَكْمُلُ إِيمَانُهُ.

(وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَأَمْتَحِنُوهُمْ}) [الممتحنة: ١٠] فَيُذَوِّقُ هَذِهِ الشَّرَاطِطُ يَقْبَلُ حَدِيثَهُ سَوَاءً كَانَ أَعْمَى أَوْ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ مَخْدُودًا فِي قَذْفٍ ثَابِتًا بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ فِي حُقُوقِ النَّاسِ فَلِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَمْيِيزٍ زَالِدٍ يَنْعَدِمُ بِالْعَمَى، وَإِلَى وَلَايَةِ كَامِلَةٍ تَنْعَدِمُ بِالرُّقِّ وَتَقْصُرُ بِالْأَلْوَنَةِ).

فَإِنَّ الشَّهَادَةَ وَالْقَضَاءَ وَلَايَةً لِلشَّاهِدِ وَالْقَاضِي عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَالْمَقْضَى عَلَيْهِ أَلَّا يُرَى أَنَّ الشَّاهِدَ يُلْزَمُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ شَيْئًا، (وَهَذَا) أَيُّ: الْإِخْبَارُ بِالْحَدِيثِ (لَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَلَايَةِ فَإِنَّ الْمُخْبِرَ لَا يُلْزَمُهُ) أَيُّ: النَّاقِلَ لَا يُلْزَمُ الْمُنْقُولُ إِلَيْهِ شَيْئًا (بَلْ يُلْزَمُهُ بِالْإِزَامَةِ) أَيُّ: يُلْزَمُ الْحُكْمُ عَلَى الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ بِالْإِزَامَةِ الشَّرَائِعِ (وَلِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَى الْغَيْرِ) أَيُّ: يُلْزَمُ الْحُكْمُ النَّاقِلَ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَى الْغَيْرِ، وَهُوَ الْمُنْقُولُ إِلَيْهِ.

(وَلَا تُشْتَرَطُ لِمِثْلِهِ الْوَلَايَةُ) أَيُّ: لِمِثْلِ الْحُكْمِ الَّذِي يُلْزَمُ عَلَى الْغَيْرِ بِتَبَعِيَّةٍ لِرُؤُوسِهِ أَوَّلًا عَلَى الشَّاهِدِ وَالْإِزَامَةِ الشَّاهِدَ عَلَيْهِ شَيْئًا كَمَا فِي الشَّهَادَةِ بِهَلَالِ رَمَضَانَ فَإِنَّ الصَّوْمَ يُلْزَمُ الشَّاهِدَ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَى الْغَيْرِ تَبَعًا فَلَا يَكُونُ وَلَايَةً عَلَى الْغَيْرِ أَيُّ: ثَبُوتُ هَذَا الْحُكْمِ بِالتَّبَعِيَّةِ عَلَى الْغَيْرِ إِذْ لَيْسَ هُوَ إِلَّا مَا عَلَى الْغَيْرِ قَصْدًا فَلِهَذَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ الشَّهَادَةُ بِهَلَالِ رَمَضَانَ (وَرَدُّ الشَّهَادَةِ أَبَدًا مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ) هَذَا بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ قَبُولِ الْحَدِيثِ

مِنَ الْمَحْذُودِ فِي الْقَذْفِ إِذَا تَابَ، وَبَيَّنَّ عَدَمَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ مِنْهُ فَإِنْ حَدِيثُهُ مَقْبُولٌ وَشَهَادَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ فَإِنْ عَدَمَ قَبُولِ شَهَادَتِهِ مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا} [النور: ٤] .
فَبَعْدَ التَّوْبَةِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا عَذُولًا لَكِنْ يُقْبَلُ حَدِيثُهُمْ بِنَاءً عَلَى عَدَالَتِهِمْ (وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ أَصْحَابِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَبُولُ الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَى وَالْمَرْأَةِ كَعَائِشَةَ، وَهُوَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَبِلَ خَبَرَ بَرِيْرَةَ وَسَلْمَانَ) - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - .

[التلويح]

[الحاشية]

^١ لم يورد الشارح وصاحب الحاشية أي شرح لكلام صدر الشريعة، وإن كان من عادة صاحب الحاشية أن يورد بعض النصوص من التوضيح ويشرحها، إلا أنه هنا لم ينفج ذلك.

[التوضيح]

(فصل في الانقطاع) أي: انقطاع الحديث عن الرسول - عليه السلام - (وهو ظاهر وباطن أما الظاهر فكأن إرسال) الإرسال عدم الاستناد، وهو أن يقول الراوي قال رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - من غير أن يذكر الاستناد والاستناد أن يقول: حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - والمرسل منقطع عن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - من حيث الظاهر لعدم الاستناد الذي يحصل به الاتصال لا من حيث الباطن للدلائل المذكورة في المتن الدالة على قبول المرسل.

[التلويح]

[فصل في انقطاع الحديث]

(قوله: فصل في الانقطاع) وهو قسمان ظاهر كأن إرسال وباطن وذلك إما: لأمر يرجع إلى نفس الخبر بكونه معارضاً للكتاب أو للخبر المتواتر أو المشهور أو بكونه شاذاً فيما نعم به البلوى، وإما لأمر يرجع إلى نفس الناقل كنفصان في العقل كخبر الممتوه والصبي أو في الضبط كخبر المغفل أو في الدالة كخبر الفاسق، والمستور أو في الإسلام كخبر المبتدع، وإما لأمر غير ذلك كإعراض الصحابة عنه، وفي اصطلاح المحدثين إن ذكر الراوي الذي ليس بصحابي جميع الوسائط فالخبر مستند، وإن ترك واسطة واحدة بين الراويين فممنقطع، وإن ترك واسطة فوق الواحد {فممنقطع بفتح الصاد}،

[الحاشية]

قوله: {فممنقطع بفتح الصاد}، قال ابن الصلاح في كتاب [معرفة أنواع [علم] الحديث]^١: [المعضل لقب لنوع خاص من المنقطع، وهو الذي سقط [من]^٢ إسناده اثنان فصاعداً، وأصحاب الحديث يقولون: أعضله فهو معضل بفتح الصاد، وهو [اصطلاح]^٣ مشكل المأخذ من حيث اللغة، و[بحث]^٤ [فوجدت له]^٥ قولهم: أمر [عضيل]^٦، أي: مستعلق شديد، ولا نفقات في ذلك إلى معضل بكسر الصاد، وإن كان مثل عضيل

^١ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

^٢ هذا هو الاسم الصحيح لكتاب ابن الصلاح، كما في ديباجة كتابه (ص ٦)، وكما في المخطوطات الموثقة له وعلى هذا قسميته ب (علوم الحديث)، أو ب (مقدمة ابن الصلاح) ليست تسمية صحيحة؛ (انظر: العوني، حاتم بن عارف، المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ص ٥٤).

^٣ في جميع النسخ: [عن]، والصواب ما أثبتته، لموافقة نص ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - .

^٤ ب ١: بداية لو ١٢٠٢.

^٥ في ظ: [بحيث]، والصواب ما أثبتته.

^٦ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٧ في جميع النسخ: [عقيل]، والصواب ما أثبتته.

في المعنى^١، [كذا نقله صاحب الكشف]^٢. قوله: {وإن لم يذكر الواسطة أصلاً فمرسل}، وما سوى المسند يسمى إرسالاً عند الفقهاء والأصوليين.

^١ المعضل: لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً، وقوم يسمونه مرسلاً كما سبق، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، وأصحاب الحديث يقولون: أعضله فهو معضل بفتح الضاد، وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له أمر عضيل، أي: مستغلق شديد، ولا التفات في ذلك إلى معضل بكسر الضاد، وإن كان مثل عضيل في المعنى، (انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص ٥٩).

• وقد شرح صاحب كتاب "شرح نخبة الفكر" كلام ابن الصلاح قائلاً:
وقال ابن الصلاح: أصحاب الحديث يقولون: أعضله، فهو معضل، بفتح الضاد، وهو اصطلاح مشكل المأخذ، ووجه: بأن مفعلاً بفتح العين لا يكون إلا من ثلاثي لازم عدي بالهمزة، وهذا لازم معها، وقال: بحثت فوجدت له من قولهم: أمر عضيل، أي: مستغلق شديد، فهو فعيل بمعنى فاعل يدل على الثلاثي، انتهى. وقد يقال: إن أعضل بمعنى: استغلق، لازم، وأما المتعدي بمعنى: أعيا، فأشكال المأخذ باق غير مندفع، فالأولى أن يقال: إنه من أعضله بمعنى: أعياه، ففي القاموس: عضل عليه ضيق، وبه الأمر اشتد كأعضل وأعضله وتعضل الداء الأطباء وأعضلهم، (انظر: القاري، علي بن سلطان، شرح نخبة الفكر، حققه: محمد تميم وهيثم تميم، دار الأرقم، لبنان - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ص ٤١١).
^٢ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢).

[التوضيح]

(وَمُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ وَيُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ، وَمُرْسَلُ الْقَرْنِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ لَا يُقْبَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ الصَّلَاحُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ كَمُرَاسِيلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: لَأَكْفِي وَجَدْتُمَا مَسَابِيذَ، لِلْجَهْلِ بِصِفَاتِ الرَّايِ الَّتِي تُصِحُّ بِهَا الرُّوَايَةُ)، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى قَوْلِهِ: لَا يُقْبَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - (وَيُقْبَلُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ مَالِكٍ، وَهُوَ فَوْقَ الْمُسْتَدِّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَرْسَلُوا، وَقَالَ الْبَرَاءُ مَا كُلُّ مَا لَحَدَّثَنُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا حَدَّثْنَا عَنْهُ لَكِنَّا لَا نَكْذِبُ. وَلَئِنْ كَلَّامَنَا فِي إِسْرَالٍ مَنْ لَوْ أَسْتَدَّ لَا يُظَنُّ بِهِ الْكَذِبُ فَلَا نَ لَا يُظَنُّ الْكَذِبُ عَلَى الرَّسُولِ أَوْلَى، وَالْمُعْتَادُ أَكْثَرُ إِذَا وَضَحَ لَهُ الْأَمْرُ طَوَى الْإِسْتَادَّ وَجَزَمَ، وَإِذَا لَمْ يَتَّضِحْ سَبَبُهُ إِلَى الْغَيْرِ لِيُحْمَلَهُ مَا حَمَلَهُ)

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَمُرْسَلُ الْقَرْنِ الثَّانِيِ، وَالثَّلَاثِ لَا يُقْبَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -) إِلَّا {بِأَحَدِ أُمُورٍ خَمْسَةٍ} {أَنْ يُسْنَدَهُ غَيْرُهُ} أَوْ أَنْ يُرْسِلَهُ آخَرُ، وَعَلِمَ أَنَّ شَيْوَحَهُمَا مُخْتَلَفَةٌ أَوْ أَنْ يَعْضُدَهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ أَوْ أَنْ يَعْضُدَهُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. أَوْ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِهِ أَكْثَرُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا بِرَوَايَةٍ عَنْ عَدَلٍ فَإِنْ قِيلَ: اشْتَرَاطُ إِسْنَادِ غَيْرِهِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ حِينَئِذٍ بِالْمُسْتَدِّ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَّةُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بِدَلِيلٍ وَالضَّمَامُ غَيْرِ الْمَقْبُولِ إِلَى غَيْرِ الْمَقْبُولِ لَا يُصِيرُهُ

[الحاشية]

قوله: {بِأَحَدِ أُمُورٍ خَمْسَةٍ}، قيل: ولا يقبل مطلقا، وعند بعض المتأخرين: الراوي إن كان من أئمة نقل الحديث قبل، وإلا فلا^١، واختاره ابن الحاجب^٢، فإن أرادوا بـ [أئمة]^٣: من [لو]^٤ أسند [...]° [لقبل]^٥، إذ هو عدل لا يروي إلا عن عدل فذلك مذهبنا، وإلا فلا بد من [تصويره]^٦. قوله: {أَنْ يُسْنَدَهُ غَيْرُهُ}، أو نفسه مرة أخرى، كذا في فصول البدائع^٧، لا شك أن الضمام [هدين]^٨ يقوي الظن، لكن الكلام في أن مثل هذا الظن كافٍ للحجية عنده؟

^١ وقد فصل الزركشي - رحمه الله تعالى - القول في مسألة قبول رواية المرسل، مبينا أن هناك ثمانية عشر مذهباً فيها، وقد ذكرها كلها. (انظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٤٩ - ٣٥١).

^٢ (انظر: الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ج ١، ص ٧٦٢)، ظ: بداية لو ٢٦٩ ب.

^٣ أي بأئمة نقل الحديث.

^٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٥ زاد في ب ١: [هو].

^٦ في ب ١ و ب ٢: [يقبل].

^٧ في ب ١: [تصويره].

^٨ (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٥٨).

^٩ أي إسناد المرسل من المرسل نفسه وإسناده من غيره.

[التلويح]

مَقْبُولًا {قُلْنَا الْمُسْتَدُّ}، قَدْ لَا يَثْبُتُ عَدَالَةُ رَوَاتِهِ {فَيَقْبَلُ الْمُرْسَلُ وَيُعْمَلُ بِهِ} {وَبِالضَّمَامِ أَمْرٌ إِلَى أَمْرٍ} {قَدْ يَحْصُلُ الظَّنُّ} أَوْ يَقْوَى فَيَجِبُ الْعَمَلُ، وَعِنْدَنَا يَقْبَلُ بَلْ يَقْدَمُ عَلَى الْمُسْتَدِّ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِأَنْ قَبُولِ الرَّوَاةِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ الرَّاوي مُتَّصِفًا بِالْعَقْلِ، وَالْعَدَالَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الرُّوَاةِ، وَعِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِ الرَّاوي لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُ وَاسْتَدَّلَ الْقَائِلُونَ بِالْقَبُولِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ثَالِثُهَا يَذَلُّ عَلَى أَكْثَرِ فَوْقَ الْمُسْتَدِّ الْأَوَّلُ إِرْسَالُ الصَّحَابَةِ، وَقَبُولُهُ مَعَ وُجُودِ الْوَاسِطَةِ فِي الْبَعْضِ الثَّانِي أَوْ كَلَامُنَا فِي إِرْسَالِ الْعَدْلِ الَّذِي لَوْ اسْتَدَّهُ لَا يُظَنَّ أَكْثَرُ كَذَبَ عَلَى مَنْ رَوَى عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ يُظَنَّ بِهِ الْكَذِبُ عَلَى مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ فَعَدَمُ ظَنِّ كَذِبِهِ عَلَى الشَّيْءِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَهُوَ مَعْصُومٌ أَوَّلَى. {وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ لَيْسَ النَّزَاعُ} فِي مُرْسَلِ الصَّحَابِيِّ وَمُرْسَلٍ مَنْ عِلْمٍ مِنْ خَالِهِ أَكْثَرُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا بِرَوَايَتِهِ عَنْ عَدْلٍ.

[الحاشية]

قوله: {قُلْنَا الْمُسْتَدُّ}، انتهى. قيل الجواب ليس بقوي؛ لأن الترجيح لا يكون بكثرة [الشهود]^١ بل بالقوة، وعلى تقدير التسليم فمدعاه قبوله بأحد الخمسة، ودليله يدل على قبوله في بعض صور [وجود]^٢ أحد الخمسة، إذ قوله: {قد يحصل الظن}، معناه الجزئية. قوله: {فيقبل المرسل ويعمل به}، قال في فصول البدائع: [وفيه نظر؛ لأن العمل بحديث [المستور] والمجهول غير جائز [عنده]^٣] وإن تعدد، [والظن

^١ في ب ١ و ب ٢: [الشهودة]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ب ١ و ب ٢: [وجود]، والصواب ما أثبتته.

^٣ أي عند الشافعي - رحمه الله تعالى -.

^٤ المجهول: هو من لم تعرف عينه، أو صفته. وهو على ثلاثة أحوال كما بينها ابن الصلاح - رحمه الله تعالى -:
١. [المجهول الحال]: وهو مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، وفيه أقوال والجماهير على أن روايته لا تقبل.
٢. [المستور]: وهو المجهول باطناً وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فعند الشافعي لا يقبل ما لم تعلم العدالة كالشهادة.

٣. [المجهول العين]: وهو من لم يشتهر ولم يرو عنه إلا راو واحد. والصحيح أنه لا يقبل (انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص ١١١-١١٢؛ وانظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٦، ص ١٥٨-١٦٢).

الحاصل بانضمام الإرسال لا يربو [عنده]^١ على الحاصل بانضمام إسناد آخر^٢. قوله: {وبانضمام أمر إلى أمر} انتهى. قال في فصول البدائع: ويرد عليه: أن تعدده لا يربو على تعدد الإسناد إلى المستور أو المجهول عنده.^٣ قوله: {وقد عرفت أن ليس النزاع} انتهى. رد [للدليلين المذكورين]^٤، وقد أشار في فصول البدائع إلى جواب [الأول]^٥ حيث قال: [وقبول مراسيل الصحابة متفق عليه، لكن بيننا وبين الشافعي، لا بين الكل، إذ منهم من يردّها أيضا، ذكره في [جامع الأصول]^٦، فهذا الاستدلال عليهم]^٧، وقد يجاب أيضا: بأن ذكر [الصحابي]^٨ لا؛ لأنه محل النزاع، بل لقياس إرسال من شاركه في العدالة على إرساله، فإن أهل القرنين عندنا مطلقا من علم حاله أنه لا يرسل [إلا بروايته]^٩ عن عدل؛ لأنهم مشهودون [لهم]^{١٠} [بالخيرية]^{١١}، فالغالب في حالهم أن إرسالهم بناءً على الوضوح لا على عدم إحاطة الرواة، فلا يضر ههنا [الاحتمال]^{١٢} الناشئ عن غير دليل، [والا]^{١٣} لزم أن لا [يعمل]^{١٤} بحديث، وإن صرح [الثقة]^{١٥} [بأنه رواية]^{١٦} عدل.

- ^١ سقطت من ب ١ و ب ٢.
- ^٢ أي أنه لما لم يقبل حديث المجهول والمستور وإن تعدد الإسناد، فالأولى أن لا يقبل المرسل الذي انضم إليه مرسل آخر؛ لأن الظن الحاصل بانضمام الإرسال إلى المرسل لا يزيد على الظن الحاصل بانضمام إسناد آخر إلى المجهول والمستور.
- ^٣ (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٥٨).
- ^٤ (انظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥٨).
- ^٥ وهما قول الشارح: [إرسال الصحابة... كذب على من روى عنه].
- ^٦ أي جواب الدليل الأول.
- ^٧ يقصد كتاب: "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، لابن الأثير الجزري، ونصه فيمن يرد مراسيل الصحابة كالتالي:
- أما أهل الحديث فاطبة. أو معظمهم؛ فإن المراسيل عندهم واهية غير محتج بها، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وهو قول ابن المسيب، والزهري، والأوزاعي، ومن بعدهم من فقهاء الحجاز. ومن هؤلاء الذين قالوا برد المراسيل: من قبل مرسل الصحابي، لأنه يحدث عن الصحابي، وكلهم عدول. ومنهم من خصص كبار التابعين، كابن المسيب، ويحكى أنه قول الشافعي، وأنه قبل مراسيل ابن المسيب وحده، واحتج له بأنه وجدها مسندة، (انظر: الجزري، المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، حققه: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط ١، ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م، ج ١، ص ١١٨)
- ^٨ (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٥٩).
- ^٩ في ب ١ و ب ٢: [الصحابة]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٠} في ب ١ و ب ٢: [بروايته [إلا]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١١} سقطت من ظ.
- ^{١٢} في ب ١: [لهم جزئه]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٣} ب ٢: بداية لو ٢١٣ ب.
- ^{١٤} في ب ١ و ب ٢: [وإن]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٥} في جميع النسخ: [يعلم]، والصواب كما أثبتته.
- ^{١٦} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
- ^{١٧} في ظ: [بأن روايته]، وفي ب ١: [روايته]، والصواب ما أثبتته.

[التلويح]

الثالث أن العادة جارية بأن الأمر إذا كان واضحاً للناقل جزم بنقله من غير إسناد. وإذا لم يكن واضحاً كسنة إلى الغير {ليحمل الناقل} ذلك الغير الشيء الذي حمّله هو أي: الناقل فالمرسل يدل على أنه واضح للناقل بخلاف المسند، {وقد يمنع جري العادة} بذلك {بل ربما يرسل؛ لعدم إحاطته بالرواة، وكيفية الاتصال ويسند إلى المدول تحقيقاً للحال، وأنه على ثقة في ذلك المقال.

[الحاشية]

قوله: {ليحمل الناقل}، انتهى. أي: [يقول]^١ عند ظهور الريب والظن: [العهد]^٢ على الراوي لا [علي]^٣، فإنه أخبرني هكذا. قوله: {وقد يمنع جري العادة}، انتهى. رد [للدليل الثالث]^٤، قال صاحب التلميح: أجيب عنه: بأن [جرياتها]^٥ في رواية الحديث بالنسبة إلى القرنين ثابت، غاية [أن]^٦ ذلك [لتقرر]^٧ النقل عندهم أو لكونهم عدولا، والأول مشكوك، والثاني متيقن، فيحمل احتمال على المتيقن. قوله: {بل ربما يرسل لعدم إحاطته}، [قيل]^٨: فحينئذ يكون [داخلا]^٩ في [زمرة]^{١٠} من قال النبي — صلى الله عليه وسلم — فيهم: [من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فليتبوا مقعده من النار]^{١١}، وهذا مما لا يليق بحال الراوي

^١ في ب ١: [يقول].

^٢ في ب ١: [العدة]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في جميع النسخ: [على]، والصواب ما أثبتته.

^٤ ب ١: بداية لو ٢٠٢ ب.

^٥ وهو قول الشارح: أن العادة جارية أن ...

^٦ أي أجيب عن رد الشارح للدليل الثالث.

^٧ في ب ١: [جرياتها]، وفي ب ٢: [جزءياتها]، والصواب ما أثبتته، والمراد: جريان العادة بأن الأمر إذا كان واضحا للناقل جزم بنقله من غير إسناد؛ بداية لو ٢٧٠.

^٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٩ في ب ١: [لتقرر]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^{١١} في ب ١ و ب ٢: [داخلا]، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} في ظ: [زمن]، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} بحثت عن هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب متون الحديث وكتب التخریج والزوائد فلم أجده، والذي ظهر لي أن صاحب الحاشية قد دمج حديثين في حديث واحد، وبيان ذلك كالتالي:

• الشق الأول من الحديث، وهو: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب" : هو في كتب المتون جزء من حديث: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين" (انظر: مسلم، صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكاذبين، ج ١، ص ٨).

• أما الشق الثاني من الحديث، وهو: "فليتبوا مقعده من النار" : فهو جزء من عدة أحاديث تحذر من الكذب على رسول الله، ومن بينها حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده من النار" (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من إثم من كذب على رسول الله، ج ١، ص ٣٣، حديث رقم: ١١٠، وانظر مسلم، صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم، باب التحذير من الكذب على رسول الله، ج ١، ص ١٠، حديث رقم: ٣)، وعلى تعدد ألفاظ هذا الحديث في الشق الأول، إلا أن اللفظ الذي ذكره صاحب الحاشية لم يكن من بينها.

[التوضيح]

هَذَا جَوَابٌ فِي دَلِيلِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - خَيْثُ قَالَ لِلْجَهْلِ بِصِفَاتِ الرَّاوي (وَلَا بَأْسَ بِالْجَهَالَةِ؛ لَأَنَّ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَلَا بَأْسَ) جَوَابٌ عَنْ اسْتِدْكَالِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَعْني أَنَّ جَهْلَ السَّامِعِ بِصِفَاتِ الرَّاوي لَا يَضُرُّ؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ أَنَّ النَّاقِلَ عَدْلٌ ضَابِطٌ، فَلَا يَتَّهَمُ بِالْعُقْلَةِ عَنْ حَالِ الرَّوَاةِ، وَلَا يَجُزُّمُ بِنَقْلِ الْحَدِيثِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَدْلٍ، وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ أَمْرَ الْعَدَالَةِ عَلَى الظَّنِّ وَالِاجْتِهَادِ، {فَرُبَّمَا يَظُنُّ غَيْرَ الْعَدْلِ عَدْلًا}.

[الحاشية]

المشروط فيه الشروط المذكورة، بل بحال [مسلم]^١، لا سيما بحال أهل القرن الثاني والثالث المشهود لهم بالخيرية على من دونهم، [وأنت خبير]^٢ بأن مجرد عدم إحاطة [الرواة]^٣ لا يستلزم رؤية الحديث كذب، حتى يلزم الدخول في زمرة من ذكر. قوله: {فربما يظن غير العدل عدلاً}، يرد عليه: أنه يقتضي أن لا يجوز العمل بالحديث وإن صرح الثقة بأن [راويه]^٤ عدل، وهو خلاف ما اتفقوا عليه، واعترض أيضاً: بأن هذا يستلزم أن لا يقبل المسند أيضاً؛ لأنه على تقدير أن يظهر المروي عنه، فربما يظن السامع [غير]^٥ العدل عدلاً، وهذا [ينجز]^٦ إلى أن لا يقبل خبر الواحد أصلاً، والجواب عنه: أنه لو [ذكر]^٧ المروي عنه ولم يُعَدَّلْهُ وبقي مجهولاً يقبله الشافعي، أما لو عدله فيقبله، فلا ينجو ما ذكر إلى عدم قبول خبر الواحد أصلاً، نعم يرد [ما ذكرته أولاً]^٨، وأيضاً يمكن أن يقال: الظن كافٍ في إيجاب العمل، وظن أهل القرن الثاني والثالث عمن هو أقرب منهم أصدق من ظن من دونهم وأدخل في الاعتبار، فليتأمل.

^١ في ب ١: [مما]، وفي ب ٢: [فح]، والصواب ما أثبتته.

^٢ رد على القول بأن الإرسال لعدم الإحاطة بالرواة يلزم منه الدخول في زمرة من أخبر عنهم الرسول - صلى الله عليه وسلم -.

^٣ في ب ١: [الرواية]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ظ: [رواته]، وفي ب ١: [رواية]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ظ: [علي]، والصواب ما أثبتته.

^٦ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ و ب ١ غير منقطعة، وفي ب ٢: [ينجز].

^٧ الضمير هنا عائد على السامع.

^٨ من أنه يقتضي أن لا يجوز العمل بالحديث وإن صرح الثقة بأن راويه عدل وهو خلاف ما اتفقوا عليه.

[التوضيح]

الْمُرْسَلِ إِذَا كَانَ ثَقَّةً لَا يَتَّهِمُ بِالْغَفْلَةِ عَلَى خَالَ مِنْ سَكَتَ عَنْهُ أَلَّا يُرَى إِلَهُ لَوْ قَالَ أَخْبَرَنِي ثَقَّةٌ يَقْبَلُ مَعَ الْجَهْلِ، وَلَا يَغْرَمُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الثَّقَّةِ. وَمُرْسَلٌ مَنْ دُونَ هَؤُلَاءِ يَقْبَلُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لِمَا ذَكَرْنَا وَيُرَدُّ عِنْدَ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ زَمَانُ الْفِسْقِ وَالْكَذِبِ إِلَّا أَنْ يَرْوِيَ الثَّقَاتُ مَرْسَلُهُ كَمَا رَوَوْا مُسْتَدَّةً مِثْلَ إِرْسَالِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَمَّا الْإِلْقَاطُ الْبَاطِنُ فِيمَا بِالْمُعَارَضَةِ أَوْ بِنَقْصَانٍ فِي الثَّاقِلِ أَمَّا الْأَوَّلُ فِيمَا بِمُعَارَضَةِ الْكِتَابِ كَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَوْلُهُ تَعَالَى:

بِالنَّصْبِ أَي: كَمُعَارَضَةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَنُصِبَ قَوْلُهُ تَعَالَى لِكَوْنِهِ مَفْعُولُ الْمُعَارَضَةِ {أَسْكُنُوهُنَّ} [الطلاق: ٦] أَمَّا فِي السُّكْنَى فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الثَّقَّةِ فَلِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى {مِنْ وَجَدِكُمْ} [الطلاق: ٦] يُحْمَلُ عِنْدَنَا عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهِيَ: وَالْفَقُّوْا عَلَيْهِنَ مِنْ وَجَدِكُمْ

[التلويح]

{قَوْلُهُ: أَلَّا يُرَى إِلَهُ إِذَا قَالَ أَخْبَرَنِي ثَقَّةٌ يَقْبَلُ} {كَأَنَّهُ يُشِيرُ} إِلَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَثِيرًا مَا يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الثَّقَّةُ وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَّهِمُهُ إِلَّا أَنْ مَرَّادُهُ بِالثَّقَّةِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَبِمَنْ لَا يَتَّهِمُهُ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ وَذَلِكَ مَشْهُورٌ مَعْلُومٌ.

{قَوْلُهُ: كَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ} {فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ} فِي خَبَرِ الْعَدْلِ، وَهَذَا مُسْتَنَكَّرٌ مَتَّهِمٌ رَوَاهُ بِالْكَذِبِ، وَالْغَفْلَةِ، وَالنِّسْيَانِ لَا لِكَوْنِهِ فِي مُقَابَلَةِ عُمُومِ الْكِتَابِ، وَإِلَّا لَمَّا كَانَ لِقَوْلِهِ: أَحَقَقْتُ أَمْ لَسِيَتْ وَصَدَقْتُ أَمْ كَذَبْتُ مَعْنَى، {وَأَيْضًا لَا خَفَاءٌ} فِي أَنَّ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ غَيْرُ مُتَوَاتِرَةٍ، وَلَا مُفِيدَةً لِلْقَطْعِ فَكَيْفَ يُرَدُّ الْحَدِيثُ لِمُعَارَضَتِهَا؟ وَكَيْفَ يَقْبَلُ مِنَ الرَّاوي أَنَّ هَذَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَقْبَلُ أَنَّ ذَلِكَ كَلَامُ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ بِمَرَأَى مِنْهُ وَمَسْمُوعٌ؟

[الحاشية]

قوله: {كانه يشير}، انتهى. قال الفاضل الشریف: لفظ "كان" [ليس] ^١ في موقعه؛ لأن الثقة معروف معهود في قول الشافعي فيكون معلوما، بخلاف قوله: ثقة، فإنه منكر مجهول، فلا يرد على الشافعي. قوله: {فيه بحث}؛ لأن الكلام}، انتهى. أجب عنه: بأن الكلام في الخبر المنقطع، ومتى اشترط فيه أن يكون رواه غير مستنكرة؟ وبالجمله الرد بسبب التهمة لا ينافي الرد بطريق المعارضة، ويؤيده قول عمر - رضي الله عنه - : لا ندع كتاب ربنا، إذ لو كان الرد بتهمة الكذب والنسيان فقط لما كان له معنى، وأما قوله: حفظت أم نسيت ^٢، [...] ^٣ فتنبه على أن فيه ماله آخر من قبول [روايتها] ^٤، قال القاءني: قلت: هذا الحديث مما قبله الفقهاء المحدثون وعملوا به [كالشافعي] ^٥ ومالك وأحمد بن حنبل - رحمهم الله تعالى - ^٦، فلا يرد بتأويل هو

^١ في ظ: [ليست]، والصواب ما أثبتته.

^٢ سبق تخريجه، (انظر: ص ١٨٩ من هذه الرسالة، هامش ٦).

^٣ زاد في ب: ١: [على أن فيه]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ هي في ظ: [روايتها]، وفي ب: ١: [رواية]، وفي ب: ٢: [روايتها]، والضمير هنا عائدة على فاطمة بنت قيس.

ظ: بداية لو ٢٧٠ ب.

^٥ (انظر: ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٣، ص ١١٣؛ وانظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ١١، ص ٤٦٥؛ البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٥، ص ٤٦٥)

خلاف الأصل، وأنت خير بأن [التأويل [خلاف الأصل]]^١ في باب النفقة، وأما إيجاب السكنى فالنص ظاهر]^٢ فيه فرد الحديث متعين لهذا [الاعتبار]^٣. قوله: {وايضاً لا خفاء}، انتهى. قيل: ليس في كلام المصنف وغيره ما يدل على أنه يقبل من [الراوي]^٤ أن هذا كلام الله تعالى، بل ما يدل على أنه يمكن حمل الآية على أحد احتمالين بالقراءة الشاذة، ولو سلم فلا شك أن احتياط [الرواة]^٥ في كلام الله تعالى أكثر، وحمل القراءة بعضها على بعض أظهر، سيما المختص من الشواذ بمصحف ابن مسعود حيث نقل بطريق الشهرة، بخلاف مصحف أبي فريد خبر الواحد بمعارضته بلا [مزية]^٦.

^١ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.
^٢ وبيان مراده بكل من: التأويل والنص، فقد أشار إليه المصنف بقوله: "كمعارضة حديث فاطمة... انفقوا عليهن من وجدكم"، وبيانه كالتالي:
أن رد الحديث كان في السكنى لمعارضته النص وهو قوله تعالى: "اسكنوهن"، أما في النفقة فرد لمعارضته قوله تعالى "من وجدكم" من جهة التأويل، وذلك بحمل الآية على "قراءة ابن مسعود وهي: وأنفقوا عليهن من وجدكم"، انظر: الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني، حققه: علي عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٥ هـ، ج ١٤، ص ٣٣٥)، وقد بين القاءني أن التأويل في باب النفقة خلاف الأصل.
^٣ في ب ١ و ب ٢: [الاعتراض]، والصواب ما أثبتته، ويقصد به: أن رد الحديث تعين في السكنى لوجوبها بالنص الظاهر.
^٤ ب ٢: بداية لو ٢١٤.
^٥ في ظ: [رواه]، وفي ب ١: [الرواية]، والصواب ما أثبتته.
^٦ في ب ١ و ب ٢: [ريبة].

[التوضيح]

وَكَحْدِيثِ الْقَضَاءِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْمُدْعِي قَوْلُهُ تَعَالَى بِالنَّصْبِ أَيْضًا لِهَذَا الْمَعْنَى، وَهَكَذَا الْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَأْتِي {وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ} [البقرة: ٢٨٢] الْآيَةُ، وَعِنْدَ عَدَمِ الرُّجُلَيْنِ أَوْ جَبَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ وَحَيْثُ لَقَلَ إِلَى مَا لَيْسَ بِمَعْهُودٍ فِي مَجَالِسِ الْحُكْمِ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ مَعَ الْيَمِينِ فَإِنَّ حُضُورَ النِّسَاءِ لَا

[التلويح]

{قَوْلُهُ: وَكَحْدِيثِ الْقَضَاءِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ} هُوَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَقَضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينِ الطَّالِبِ»، وَهُوَ مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ} [البقرة: ٢٨٢] الْآيَةَ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالِاسْتِشْهَادِ {مُجْمَلٌ فِي حَقِّ مَا هُوَ شَهَادَةٌ} فَفَسَّرَهُ بِرَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَتَفْسِيرُ الْمُجْمَلِ يَكُونُ بَيِّنًا لِجَمِيعِ مَا يَتَنَوَّلُهُ اللَّفْظُ الثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى {ذَلِكَ} أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَذْلَى الْأَثَرِ {وَأَذْلَى} [البقرة: ٢٨٢] نَصٌّ عَلَى أَنَّ أَذْلَى مَا يَنْتَهِي بِهِ الرَّبِّيَّةُ هُوَ هَذَانِ التَّوَعَّانِ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْأَذْلَى شَيْءٌ الثَّالِثُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَلَمَّا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ: {لَأَكْفُرَنَّ} رُبَّمَا يَمْنَعُ الْإِجْمَالَ، وَالْحَصْرُ {فِيمَا ذَكَرَ} بَلِّ لِلدَّشَارِ أَنْ يَتْرَكَ بَعْضَ الْأُمُورِ إِلَى الْإِجْتِهَادِ أَوْ إِلَى الْحَدِيثِ

[الحاشية]

قوله: {لأنه ربما يمنع الإجمال، والحصص} قال في فصول البدائع^١: التفسير بعد الإلهام يراد به القصر استعمالاً كما في: [يشيب ابن آدم]^٢ الحديث، فلا يرد منع الإجمال والقصر [إذ المراد بالقصر]^٣ الاستعمالي: ما هو خارج عن [الطرق المدونة]^٤. قوله: {مجمل في حق ما هو شهادة}، قال سراج الدين الهندي^٥: [لو]^٦ سلم [أله]^٧ مجمل، فبيان المجمل بخبر الواحد جائز^٨.

^١ (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ٢٦١).

^٢ حديث: "يشيب ابن آدم ويشب منه خصلتان"، أشار العجلوني إلى هذا اللفظ في كتاب كشف الخفاء، (انظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المكتبة العصرية، حققه: عبد الحميد هندائي، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، حديث رقم: ٣٢١٦، ج ٢، ص ٤٨٢)، لكنه لم يعزه إلى مصدر بعينه، وقد وقفت على ألفاظ أخرى لهذا الحديث منها:

أولاً: جاء بلفظ: يشيب المؤمن، وتشيب معه خصلتان: الحرص، وطول الأمل، (انظر: الكنان، علي بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، حققه: عبد الوهاب عبد اللطيف و عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ، ج ٢، ص ٤٤).

ثانياً: الرواية المحفوظة والصحيحة، ما أخرجه مسلم في صحيحه من طريق أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: يهرم ابن آدم، وتشب منه اثنتان: الحرص على المال، والحرص على العمر، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب الحرص على الدنيا، ج ٢، ص ٧٢٤، حديث رقم: ١٠٤٧).

^٣ سقطت من ب ١،

^٤ في ظ: [الطريق المدونة]، في ب ١ و ب ٢: [طريق المدونة]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص الفناري.

^٥ هو عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص: فقيه، من كبار الأحناف. له كتب، منها: "شرح بديع النظام" و "شرح المغني للخبازي" (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٤٢).

^٦ في ظ: [لم]، والصواب ما أثبتته.

^٧ أي الأمر بالاستشهاد في الآية.

^٨ وعليه فحديث القضاء بشاهد ويمين لا يعارض قوله تعالى: "وأستشهدوا شهيدين"، وإنما هو بيان لمجملها.

وَذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ أَنَّ الْقَضَاءَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ بَدْعَةٌ، وَأَوَّلُ مَنْ قَضَى بِهِ مُعَاوِيَةُ.

يُعْهَدُ فِي مَجَالِسِ {وَلَانْ قَوْلُهُ تَعَالَى} ذَلِكُمْ إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنْ تُكْتَبُوهُ، وَأَدْنَاهُ مَعْنَاهُ أَقْرَبُ مِنَ التَّفَاءِ الرَّيْبِ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي التَّنْصِيرِ

(قَوْلُهُ: وَذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ) لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ ابْتَدَعَهُ مُعَاوِيَةُ فِي الدِّينِ بِنَاءً عَلَى خَطِّهِ كَالْبَغْيِ فِي الْإِسْلَامِ، وَمُخَارَبَةِ الْإِمَامِ، وَقَتْلِ الصَّخَابَةِ؛ لَأَنَّ رَدَّ فِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ أَمْرَ مُبْتَدِعٍ لَمْ يَقَعْ الْعَمَلُ بِهِ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ {لَكِنَّ الْمَرْوِيَّ} عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «قَضَى بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ» وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَانُوا يَقْضُونَ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَيَمِينِ الْمُدَّعِي» ، وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّكَ كَانَ يَقْضِي بِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ مُبْتَدِعَاتِ مُعَاوِيَةَ.

قوله: {وَلَانْ قَوْلُهُ تَعَالَى}، انتهى. قيل: يكفي في الاستدلال أن قوله تعالى: [وَأَذْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا]^١ على تقدير أن يكون: [ذَلِكُمْ]^٢، إشارة إلى العدد المذكور للشاهد كما قال بعض المفسرين والأئمة^٣، لا يهم يكون المعنى الأقل ولا مزيد على الأقل، ولهذا اندفع ما في أصول [الكردي]^٤ من أن الاستدلال به مطلق، فلا يصح، على تقدير أن يكون: [ذَلِكُمْ]^٥ إشارة إلى أن: "تكتبوه"، ويكون "أدنى" بمعنى: أقرب]^٦، فتأمل. قوله: {لَكِنَّ الْمَرْوِيَّ}، انتهى. قدح لما في المبسوط، لكن ذكر في الكشف وغيره أن هذا [الحديث]^٧ طعن فيه: يجي

^١ [البقرة: آية ٢٨٢].

^٢ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في جميع النسخ: [ذلك]، والمقصود: اسم الإشارة في قوله تعالى: "ذلكم أقسط عند الله" [البقرة: آية ٢٨٢].

^٣ (انظر: الليسابوري، الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، حققه: زكريا حميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ، ج٢، ص٧٧).

^٤ في ظ و ب: [الكردي]، والصواب ما أثبتته، وهو: محمد بن محمد بن عبد الستار، أبو الوجد، شمس الأئمة العمادي، من علماء الحنفية، توفي في القرن السابع الهجري، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج٧، ص ٢٨).

^٥ في جميع النسخ: [ذلك]، والصواب ما أثبتته.

^٦ أي: ذلكم: الكتب، أقسط: أحدل من القسط، وأقوم للشهادة: وأعون على إقامة الشهادة، وأدنى أَلَّا تَرْتَابُوا: وأقرب من انتفاء الريب، (انظر: الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٣٢٧).

^٧ عن ابن عباس: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد"، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب القضاء باليمين والشاهد، ج٣، ص١٣٣٧، حديث رقم: ١٧١٢).

(قَوْلُهُ: وَكَحْدِيثِ الْمُصْرَاةِ صَرِيحٌ فِي كَوْنِهِ مُخَالَفًا لِلْكِتَابِ {لَا لِمَجْرَدِ الْقِيَاسِ} عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ لِيَمَّا لَقِلَ عَنَّهُ.

بن معين^١ وإبراهيم النخعي^٢ والزهري^٣، حتى قال الزهري والنخعي: أول من أفرد [الإقامة]^٤ معاوية، وأول من قضى بشاهد وعين معاوية^٥. قوله: {لا لمجرد القياس}، قد يتكلف في التلقيق بأن مخالفة القياس الذي سنده الكتاب في حكم مخالفة الكتاب.

^١ يحيى بن معين:

هو الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام ولد سنة ثمان وخمسين ومائة، (انظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة ١٢، رقم الترجمة ١٨٢٣، ج ٩، ص ١٢٣).

^٢ إبراهيم النخعي:

هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود، أبو عمران النخعي، كان إماماً في الفقه، يعظمه الأكابر، حمل الناس عنه العلم وهو ابن ثمانين سنة. وتوفي هذه ٩٦ وهو ابن تسع وأربعين سنة. وقيل: ابن نيف وخمسين سنة. (انظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، رقم الترجمة: ٥٣٧، ج ٧، ص ٢٠).

^٣ الزهري:

هو عبد الله بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري الأصبهاني، أبو محمد: قاض، من رجال الحديث، من أهل أصفهان، ولد سنة ١٨٧ هـ، ولي قضاء الكرج (بفتح الكاف والراء) وهي بلدة بين همدان وأصفهان. وتوفي بها سنة ٢٥٢ هـ. (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٠٩).

^٤ في جميع النسخ: [الإقامة]، والصواب ما أثبتته.

^٥ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٣).

[التوضيح]

وَالْمَا يُرَدُّ لَتَقْدُمُ الْكِتَابِ حَتَّى يَكُونَ عَامُّ الْكِتَابِ وَظَاهِرُهُ أَوَّلَى مِنْ خَاصِّ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَكَصِّهِ، وَلَا يُنْسَخُ ذَلِكَ بِهِذَا، وَلَا يُزَادُ بِهِ عَلَيْهِ.

[العلويح]

(قَوْلُهُ: وَالْمَا يُرَدُّ) أَي: خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي مُعَارَضَةِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ مُقَدَّمٌ؛ لِكَوْنِهِ قَطْعِيًّا مُتَوَاتِرًا النَّظْمُ لَا شَبْهَةَ فِي مَتْنِهِ، وَلَا فِي سَنَدِهِ لَكِنَّ الْخِلَافَ إِمَّا هُوَ فِي عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَظَوَاهِرِهِ فَمَنْ يَجْعَلُهَا ظَنِّيًّا {يَعْتَبَرُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ} إِذَا كَانَ عَلَى شَرَايِطِهِ عَمَلًا بِالْأَدِلَّةِ وَمَنْ يَجْعَلُ الْعَامَّ قَطْعِيًّا، فَلَا يَعْمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي مُعَارَضَتِهِ ضَرُورَةٌ أَنَّ الظَّنِّيَّ يَضْمَحِلُّ بِالْقَطْعِيِّ، فَلَا يُنْسَخُ الْكِتَابُ بِهِ، وَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّسَخِ، وَاسْتَدْلُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «يَكْفُرُ لَكُمْ الْأَخَادِيثُ مِنْ بَعْدِي فَإِذَا رَوَى لَكُمْ عَنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا وَافَقَ فَاقْبَلُوهُ، وَمَا خَالَفَهُ فَرُدُّوهُ» {وَأُجِيبَ بِاللَّهِ خَبَرُ وَاحِدٍ}، وَقَدْ خَصَّ مِنْهُ الْبَعْضُ أَغْنَى: الْمُتَوَاتِرَ وَالْمَشْهُورَ، فَلَا يَكُونُ قَطْعِيًّا فَكَيْفَ يُثَبِّتُ بِهِ مَسْأَلَةُ الْأَصُولِ

[الحاشية]

قوله: {يعتبر بخبر الواحد}، فيجوز تخصيص [عام]¹ الكتاب [...]² وكذا [معارضة ظواهر³ الكتاب]⁴ [به]⁵، قال صاحب الكشف: [والأوجه أنه لا يجوز عند من يقول أنه ظني من [مشايخنا]⁶؛ لأن الاحتمال في خبر الواحد فوق الاحتمال في العام والظاهر من الكتاب؛ لأن الشبهة فيهما من حيث المعنى، وهو [احتمال]⁷ إرادة البعض من العموم وإرادة [الاجاز]⁸ [من الظاهر]⁹، ولكن لا شبهة في [ثبوت]¹⁰ متنها أي: نظمهما وعبارتهما، والشبهة في خبر الواحد في ثبوت متنه ومعناه جميعا؛ لأنه إن كان من الظواهر فظاهر، وإن كان [انصا]¹¹ في معناه فكذلك؛ لأن المعنى مودع في اللفظ وتابع له في الثبوت، [...]¹²، ولهذا لا يكفر [منكر لفظه ولا]¹³ [منكر]¹⁴ معناه، بخلاف منكر [الظاهر]¹⁵ [العام من الكتاب]؛ فإنه يكفر، وإذا كان كذلك لا يجوز

¹ في ب ١ و ب ٢: [علم]، والصواب ما أثبتته، والعام هو: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد، (انظر: النملة، المذهب، ج ٤، ص ١٤٥٩).

² زاد في ب ١: [ومعارضة]، وهذه زيادة غير صحيحة.

³ الظاهر: هو اللفظ الذي يحتمل معنيين هو في أحدهما أظهر. (انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٢٠).

⁴ في ظ: [معارضته ظواهر الكتاب]، وفي ب ١: [معارضة بظواهر الكتاب]، وفي ب ٢: [معارضته بظاهر الكتابية]، والصواب ما أثبتته.

⁵ سقطت من ب ١ و ب ٢، وفي ظ كتبت بجانب السطر، والمقصود: تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد وكذا معارضة ظواهر الكتاب به.

⁶ مثل الشيخ أبي منصور ومن تابعه من مشايخ سمرقند، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٩).

⁷ ظ: بداية لو ٢٧١.

⁸ المجاز اصطلاحاً هو: اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي لعلاقة، (انظر: النملة، المذهب، ج ١، ص ١١٦١).

⁹ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها لموافقة نص الكشف.

¹⁰ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

¹¹ النص اصطلاحاً هو: اللفظ الذي يفيد معناه بنفسه من غير احتمال. (انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١١٩٥).

¹² زاد في الكشف: وهو معنى قوله: المتن أصل والمعنى فرع له، فلا بد من أن يؤثر الشبهة المتمكنة في اللفظ في ثبوت معناه ضرورة.

¹³ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها كما جاء في نص الكشف.

¹⁴ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

¹⁵ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا [تخصيص] ^١ عمومته به؛ لأن فيه ترك العمل بالدليل الأقوى بما هو أضعف منه ، وذلك لا يجوز ^٢. قوله: {واجيب: بـ} [أنه] ^٣ خبر واحد، انتهى. قال الفاضل الشریف: لا يخفى أن [المراد] ^٤ الأحاديث التي لا يعلم ثبوتها، فلا يشمل المشهور والمتواتر؛ لأنهما معلوما الثبوت، فكيف شخصاً من هذا الحديث؟

^١ ب ١: بداية لو ٢٠٣ ب.

^٢ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٩).

^٣ أي: الحديث الذي استدلل به الفريق القائل بأن خبر الواحد لا يعمل به إذا عارض عام الكتاب ، والحديث هو: "يكثر لكم الأحاديث من بعدي، فإذا روي لكم عني حديث فأعرضوه على كتاب الله، فما وافق فاقبلوه، وما خالفه فردوه"، وهذا الحديث بهذا اللفظ جاء في تذكرة المحتاج، ولكن بدون زيادة "يكثر لكم الأحاديث من بعدي"، انظر: ابن الملقن، عمر بن علي، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، حققه: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ج ١، ص ٢٧، حديث رقم: ٢١، ووقفت عليه مسنداً بعدة ألفاظ من عدة طرق، جميعها لا يخلو من مقال، فمنها: "ما رواه الطبراني من طريق عبد الله بن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بلفظ: "سئلت اليهود عن موسى فأكثروا وزادوا ونقصوا حتى كفروا، وسئلت النصارى عن عيسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا، وإنه سيفشوا عني أحاديث، فما أتاكم من حديثي فأقرءوا كتاب الله واعتبروه، فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله"، (الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣١٦، حديث رقم: ١٣٢٢٤)، قال السخاوي: "وقد سئل شيخنا - أي: ابن حجر - عن هذا الحديث، فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال"، (انظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، حققه: محمد الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ج ١، ص ٥٩، حدث رقم: ٥٩). وقال الألباني: ضعيف، (انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ٣، ص ٢٠٩، حديث رقم: ١٠٨٨)، ومن طرقه أيضاً ما رواه الدارقطني عن علي مرفوعاً بلفظ: "إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث، فأعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به" (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، ج ٥، ص ٣٨٧، حديث رقم: ٤٤٧٧)، وقال الألباني: ضعيف، (انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ٣، ص ٢٠٩، حديث رقم: ١٠٨٧)، إلى غيرها من طرق هذا الحديث، والتي استوعبها ابن الملقن في كتابه تذكرة المحتاج، ووضح بما نقله عن أئمة الشأن أن جميع طرقه ضعيفة، (انظر: ابن الملقن، تذكرة المحتاج، ج ١، ص ٢٧، حديث رقم: ٢٢)، قال البيهقي في دلائل النبوة: والحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح، وهو يعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن، (انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ج ١، ص ٢٧)، وقد ذكره الصغاني في الموضوعات بلفظ: إذا رويتم، و يروى أو: إذا حدثتم عني حديثاً، فأعرضوه على كتاب الله تعالى، وإن وافق فاقبلوا، وإن خالف فردوه"، وقال: موضوع، (انظر: الصغاني، الحسن بن محمد، الموضوعات، نجم خلف، دار المأمون - دمشق، ط ١، ٢٠١٤ هـ، ج ١، ص ٧٦، حديث رقم: ١٣٥)، وقال الخطابي: أما ما رواه بعضهم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "إذا جاءكم الحديث فأعرضوه على كتاب الله، فإن وافق فخذوه، وإن خالفه فدعوه"، فإنه حديث باطل لا أصل له، وقد حكى زكريا بن يحيى الساجي، عن يحيى بن معين، أنه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة، (انظر: الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن، المطبعة العلمية - حلب، ط ١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م، كتاب شرح السنة، باب النهي عن الجدل في القرآن، ج ٤، ص ٢٩٩). وقال العجلوني: هذا الحديث من أوضع الموضوعات، بل صح خلافه: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه". وجاء في حديث آخر صحيح: "لا ألفين أحدكم متكئاً على متكأ، يصل إليه عني حديث، فيقول: لا نجد هذا الحكم في القرآن؛ ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه". (انظر: العجلوني، كشف الخفاء، ج ٢، ص ٥٢٠).

^٤ أي المراد بالأحاديث في قوله عليه الصلاة والسلام: يكثر لكم الأحاديث من بعدي.

[التلويح]

{عَلَى أَنَّهُ يُخَالَفُ} عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ} [الحشر: ٧] ، وَقَدْ طَعَنَ فِيهِ الْمُخَدِّثُونَ بِأَنَّهُ فِي رُؤَايِهِ يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَتَرَكَ فِي إِسْنَادِهِ وَاسْطَةً بَيْنَ الْأَشْعَثِ وَتَوْبَانَ فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا وَذَكَرَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَنَّهُ حَدِيثٌ وَصَّعَتْهُ الزُّكَاذِقَةُ، {وَأَبْرَادُ الْبُخَارِيِّ إِثَاءً} فِي صَحِيحِهِ لَا يُنَالِيهِ إِلَّا لِقِطَاعٌ أَوْ كَوْنُ أَحَدٍ رُؤَايِهِ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالرُّوَايَةِ

[الحاشية]

قوله: {على أنه يخالف}، انتهى. لا نسلم [أنه يخالف] ^١ لعموم الكتاب؛ لأن وجوب القبول بالكتاب إنما يثبت فيما [تحقق] ^٢ بأنه من عند الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالسماع منه أو بالتواتر، و[وجوب العرض] ^٣ إنما يثبت فيما تردد ثبوته من الرسول - صلى الله عليه وسلم -، إذ هو المراد بقوله - عليه الصلاة والسلام - إذا روي لكم عني حديثاً، فلا يكون فيه مخالفة للكتاب، على أن المراد من الآية ^٤: ما أعطاكم من [القسم] ^٥، كذا في [الكشف] ^٦ ^٧. قوله: {وَأَبْرَادُ الْبُخَارِيِّ}، انتهى. رد لجواب صاحب الكشف عن تضعيف الحديث: [بأن الإمام أبا عبد الله محمد البخاري أورد هذا الحديث في كتابه، وهو الطود المتبع في هذا الفن، وإمام أهل هذه الصنعة، فكفى بإيراده دليلاً على صحته، ولم يُتَّفَقْ إلى طعن غيره بعده] ^٨، ووجه الرد: أن ما ذكره البخاري في صحيحه قسماً: قسم [تصدى] ^٩ لإثباته، وقسم أوردته [للاستشهاد] ^{١٠} والتأييد، والأول هو الصحيح مطلقاً بخلاف الثاني ^{١١}، وقد يقال: هذا الرد إنما يتم لو لم يتأيد الحديث المذكور بـ[ما

^١ أي حديث: إذا روي لكم عني حديثاً...

^٢ ب: بداية لو ٢١٤ ب.

^٣ وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: فأعرضوه على كتاب الله.

^٤ وهي قوله تعالى: "وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ" [الحشر: آية ٧].

^٥ في جميع النسخ: [القسم]، والصواب ما أثبتته.

^٦ يقول الزمخشري - رحمه الله تعالى - في تفسير هذه الآية:

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ مِنْ قِسْمَةٍ غَنِيمَةٍ أَوْ فِيءٍ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْ أَخْذِهَا فَانْتَهُوا عَنْهُ وَلَا تَتَّبِعُوا أَنْفُسَكُمْ، (انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٥٠٣).

^٧ ونص صاحب الكشف كالتالي:

ولا نسلم أنه مخالف للكتاب؛ لأن وجوب القبول بالكتاب إنما يثبت فيما تحقق أنه من عند الرسول عليه السلام بالسماع منه أو بالتواتر، ووجوب العرض إنما يثبت فيما تردد ثبوته من الرسول عليه السلام إذ هو المراد من قوله: إذا روي لكم عني حديث، فلا يكون فيه مخالفة للكتاب بوجه، على أن المراد من الآية والله أعلم: ما أعطاكم الرسول من الغنيمة فأقبلوه وما نهاكم عنه، أي: عن أخذها فانتَهُوا، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٠).

^٨ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٠).

^٩ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظن: [تفدى] وفي ب: ١: [تصوري]، وفي ب: ٢: [تصويري].

^{١٠} في ب: ١: [للاستشهاد]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} هذا الكلام فيه نظر: حيث إن ما أوردته صاحب كشف الأسرار في الرد على من طعن بحديث "يكثّر لكم الأحاديث من بعدي": بأن الإمام البخاري أوردته في كتابه، وكفى بإيراده دليلاً على صحته، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٠)، يوهّم بأن هذا الحديث أوردته الإمام البخاري في صحيحه، وهذا ما وقع فيه صاحب التلويح وصاحب الحاشية، حيث إن رد صاحب الحاشية على صاحب الكشف وقوله:

"بأن هذا الحديث وإن أوردته البخاري في صحيحه، إلا أنه لا يدل على أنه صحيح، لأنه ربما يكون من قسم الأحاديث التي ذكرها البخاري في صحيحه للاستشهاد والتأييد، وليس من القسم الصحيح"، يبين أنه قد ظن بأن هذا الحديث أوردته البخاري في صحيحه. وظنه هذا غير صحيح، فقد بان لي بالبحث والتفتيش أن كلام صاحب الكشف ومناقشة صاحب الحاشية لا يستقيمان؛ لأن هذا الحديث لم يذكره الإمام البخاري في صحيحه، وإنما ذكره

روي عن محمد بن جبير بن مطعم [عن أبيه]^١ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: وما حدثتم عني مما تنكرونها^٢ فلا تأخذوا به^٣ فإني [لا]^٤ أقول المنكر^٥، وإنما يعرف ذلك بالعرض على الكتاب.

في التاريخ الكبير، حيث قال فيه: وقال ابن طهمان: عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ما سمعتم عني من حديث تعرفونه فصدقوه. وقال يحيى: عن أبي هريرة. وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة هو سعيد بن كيسان، (انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، ج ٣، ص ٤٧٤)، وعلى فرض أن صاحب الكشف صححه على اعتبار أنه رواية الإمام البخاري بغض النظر عن كتابه، فكلامه أيضا لا يسلم؛ لأن البخاري لم يصححه في التاريخ الكبير، بل قد بين - رحمه الله - بأن سعيد المقبري أرسله، وليس في طريقه أبو هريرة كما قال يحيى.

^١ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

^٢ في جميع النسخ: [تنكرون]، والصواب ما أثبتته، كما جاء في نص الحديث.

^٣ في جميع النسخ: [تصدقوا]، والصواب ما أثبتته، لموافقته نص الحديث.

^٤ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

^٥ عن محمد ابن جبير ابن مطعم، عن أبيه، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ما حدثتم عني مما تعرفونه فخذوه، وما حدثتم عني مما تنكرونها فلا تأخذوا به »، « فإني لا أقول المنكر، ولست من أهله »، (انظر: الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ج ١، ص ٤٣٠)، ورواه الدارقطني في سننه، والعقيلي في الضعفاء، عن أبي هريرة مرفوعا، وقال العقيلي: وليس لهذا اللفظ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (سناد يصح)، انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، ج ٥، ص ٣٧١، حديث رقم: ٤٤٧٤، وانظر: العقيلي، محمد بن عمرو، للضعفاء الكبير، حققه: عبد المعطي قلنجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٢)، وقال السخاوي: حديث: إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فصدقوه وخذوا به حدثت به أو لم أحدث، ...، رواه أبو جعفر بن البخاري في الجزء الثالث عشر من فوائده، من حديث محمد بن عون الزياتي حدثنا أشعث بن راز عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة به مرفوعا، والحديث منكر جدا، (انظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، ج ١، ص ٨٣، حديث رقم: ٥٩)، وقد أورده الألباني في السلسلة الضعيفة، وقال: هو ضعيف جدا، (انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ٣، ص ٢١١، حديث رقم: ١٠٩٠).

وبهذا يتبين أن تصحيح صاحب الحاشية لحديث: "يكثر لكم الأحاديث من بعدي"؛ لتأييده بهذا الحديث، لا يستقيم من عدة وجوه:

الأول: حديث: "وما حدثتم عني مما تنكرونها"، المفهوم من كلام علماء الحديث أنه ضعيف جدا، ولا يصح الاستدلال به، فكيف يقال بأن حديث "يكثر لكم الأحاديث من بعدي"، يتأييد به؟

الثاني: أن حديث "يكثر لكم الأحاديث من بعدي"، ضعيف، وقد سبق أن سقت كلام أئمة الشأن في هذا الحديث، حيث إن أقل ما ذكر فيه أنه ضعيف جدا، فقد نقل عن بعضهم القول بأنه من أوضع الموضوعات. لذا لا تقوم به الحجة.

الثالث: إن القول بأن حديث: "يكثر لكم الأحاديث من بعدي"، قد أورده الإمام البخاري في صحيحه، لا يستقيم، وقد بينت ذلك، لذا فالمناقشة المبنية على اعتباره من قسم الصحيح لتأييده بحديث محمد بن جبير واهية، ولا وجه لها.

[التوضيح]

{إِذَا بِمُعَارَضَةِ الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ} كَحَدِيثِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَلْكَرَ»

[التلويح]

فَإِنْ قِيلَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا لَا يُفِيدُ عِلْمَ الْيَقِينِ فَكَيْفَ يُعْتَبَرُ فِي مُعَارَضَةِ عُمُومِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَطْعِيٌّ أَجِيبَ عَنْهُ بِأَلَّهُ يُفِيدُ عِلْمَ طُبَّائِيَّةٍ. وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْيَقِينِ، وَالْعَامُّ لَيْسَ بِقَطْعِيٍّ بِحَيْثُ يَكْفُرُ جَاوِزُهُ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الظَّنِّ، وَقَدْ الْعَقْدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَخْصِيصِ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ بِالْخَبَرِ الْمَشْهُورِ، {قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»}، {وَقَوْلُهُ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا»} وَغَيْرِ ذَلِكَ. {قَوْلُهُ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَلْكَرَ»} {حَصَرَ جِنْسَ الْبَيِّنَةِ} عَلَى الْمُدَّعِيِ وَجِنْسَ الْيَمِينِ عَلَى الْمُنْكَرِ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِيِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

[الحاشية]

قوله: {قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ}،^١ خص به قوله تعالى: {لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى}،^٢ فإن الذكر يعم القاتل. قوله: {وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا}،^٣ خص به قوله تعالى: {وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ}،^٤ فإنه يتناول العممة. قوله: {حَصَرَ جِنْسَ الْبَيِّنَةِ}، وقد يكفي في التقدير بأن الشرع حصر جنس اليمين على المنكر، واختصاص [الجنس]^٥ به يقتضي أن لا يوجد فرد منه في غيره.^٦

^١ «ليس للقاتل شيء»، وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئاً»، (انظر: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الديات، باب ديات الأعضاء، ج ٤، ص ١٨٩، حديث رقم: ٤٥٦٤)، وقال الألباني: الحديث نفسه، صحيح لغيره، فإن له شواهد يتقوى بها منها حديث عمر الذي قبله "ليس لقاتل شيء"، ومن هذه الشواهد: ما روي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "القاتل لا يرث" (انظر: الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ص ١١٨).

^٢ (النساء: آية ١١).
^٣ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ج ٧، ص ١٢، حديث رقم: ٥١٠٨؛ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها في النكاح، ج ٢، ص ١٠٢٩، حديث رقم: ١٤٠٨).

^٤ (النساء: آية ٢٤).

^٥ لا بد من التنبيه إلى أن النسخة الظاهرية وهي النسخة الأم قد سقط منها ما مقداره ثمانية ألواح، والتي تبدأ من هذه الصفحة وتستمر حتى صفحة ٢٨١، لذا فكانت المقابلة مبنية على نسختين فقط.

^٦ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٧ أي أن معارضة خبر الواحد للخبر المشهور يعد مثالا على الانقطاع الباطن، ومثاله هنا حديث "القضاء بشاهد ويمين"، حيث عارض الحديث المشهور: "البينة على المدعي واليمين على من أنكر"، وبيان هذا التعارض: أن الشارع لما حصر جنس اليمين على المنكر دل على اختصاصها به دون المدعي، وبحديث "القضاء بشاهد ويمين"، إهدار لهذا الاختصاص؛ لأن فيه جعل اليمين من جهة المدعي أيضا.

وقد جاء في الكشف ما يدل على هذا المعنى حيث بين أن حديث القضاء بشاهد ويمين مخالفا لخبر "البينة على المدعي واليمين على من أنكر" من وجهين، أحدهما: أن الشرع جعل جميع الأيمان في جانب المنكر دون المدعي؛ لأن اللام يقتضي استغراق الجنس فمن جعل يمين المدعي حجة فقد خالف النص، ولم يعمل بمقتضاه وهو: الاستغراق. والثاني: أن الشرع جعل الخصوم قسمين: قسما مدعيا، وقسما منكرا، والحجة: قسمين قسما بيينة، وقسما يمينا، وحصر جنس اليمين على من أنكر وجنس البينة على المدعي، وهذا يقتضي قطع الشركة، وعدم الجمع بين اليمين والبيينة في جانب، والعمل بخبر الشاهد واليمين توجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور فيكون مردودا، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٣؛ وانظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٦٧).

[التوضيح]

وَكَحَدِيثِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ «قَالَهُ إِنْ كَانَ الرُّطْبُ هُوَ التَّمْرُ يُعَارِضُ قَوْلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، وَقَوْلُهُ «جِدَّهَا وَرَدَّيْهَا سَوَاءً»، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُعَارِضُ قَوْلَهُ «إِذَا اخْتَلَفَ التَّوَعَانِ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»

[التلويح]

(قَوْلُهُ: رَكَحَدِيثِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ) هُوَ مَا رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَبَّلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ: أَيْتَقُصُّ إِذَا جَفَّ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ قَالَ، فَلَا إِذَنْ» {إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا أُورِدَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - {أَجَابَ بِأَنَّ {هَذَا الْحَدِيثَ دَارٌ} عَلَى {زَيْدِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ}، وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ وَاسْتَحْسَنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِنْهُ هَذَا الطَّعْنُ حَتَّى قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ كَيْفَ يُقَالُ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَا يَعْرِفُ الْحَدِيثَ، وَهُوَ يَقُولُ زَيْدُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ مِمَّنْ لَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ؟ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ، {فَلَا يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ} رَدِّ خَيْرِ الْوَاحِدِ بِنَاءً عَلَى مُعَارَضَتِهِ لِلْخَيْرِ الْمَشْهُورِ،

[الحاشية]

قوله: {إلا أنه لما أورد هذا الحديث على أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -}، حين جاء بغداد [فامتحنوه وسألوه]^١ عن بيع [الرطب بالتمر]^٢، فأجاب بجوازه، فأوردوا هذا [الحديث]^٣، فقال: {هذا الحديث [دار]}، انتهى. قوله: {زيد بن أبي عياش}، موافق لما في [الكشف]^٤ و[المغرب]^٥، وأما الواقع في النهاية فهكذا: دار على على

^١ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ب ١: [فامتحنوا وسألوها]، وفي ب ٢: [فامتحنوا وسألوها].

^٢ في ب ٢: [الزبيب]، والصواب ما أثبتته.

^٣ عن زيد أبي عياش أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت، فقال له سعد: أيهما أفضل؟ قال: البيضاء عن ذلك، وقال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسأل عن شراء التمر بالرطب، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أيتقص الرطب إذا يبس؟ قالوا: نعم، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، (انظر: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر، ج ٣، ص ٢٥١، حديث رقم: ٢٣٥٩) وانظر: الأصبحي، مالك بن أنس، الموطأ، حقه: محمد الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - أبو ظبي - الإمارات، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، كتاب البيوع، باب ما يكره من بيع التمر، ج ٤، ص ٩٠١، حديث رقم: ٢٣١٢)، قال الحاكم في المستدرک: هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس، وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث، إذ لم يوجد في رواياته إلا الصحيح خصوصاً في حديث أهل المدينة ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبد الله بن يزيد، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش، (انظر: الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، حقه: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١ - ١٩٩٠، كتاب البيوع، حديث رقم: ٢٢٦٧، ج ٢، ص ٤٥). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول الشافعي وأصحابنا، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة، ج ٢، ص ٢٥٠، حديث رقم: ١٢٢٥).

^٤ في ب ١: [واودد]، وفي ب ٢: [وارد]، والصواب ما أثبتته لموافقة نص التلويح. وقال الألباني: حديث صحيح، (انظر: الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، ص ١٩٩، حديث رقم: ١٣٥٢).

^٥ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٥).

^٦ يقصد كتاب المغرب في ترتيب المغرب، ونصه كالتالي: (ع ي ش): ومعيشة الإنسان ما يعيشه من مكسبه، وعيَّاش فعَّالٌ منه، وبه كني أبو عيَّاش الزُّرْقِيُّ، مختلف في اسمه ونسبه، والأكثر أنه زيد بن الصامت صحابي يروي حديث صلاة الخوف في ذات الرقاع، وفيه يقول أبو حنيفة - رحمه الله -: لا أقبل حديث زيد أبي عياش، يعني: حديث بيع الرطب بالتمر. (انظر: المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٣٣٤).

زيد بن أبي عياش . قوله: {قال ابن المبارك} ^١، انتهى. قيل عليه: لا يلزم من معرفة أبي حنيفة أن [رجلا واحدا] ^٢ ليس ممن يقبل حديثه، أن يكون أبو حنيفة ممن يعرف الحديث، لجواز أن يعرف [رجلا] ^٣ واحدا ولا يعرف باقية. قوله: {فلا يكون من قبيل}، انتهى. أجيب: بأنه لا منافاة بينهما، لجواز أن يكون [مردودا للأميرين] ^٤ على ما سبق [مثله] ^٥.

^١ ابن المُبَارَك هو: عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن: الحافظ، ولد سنة: ١١٨هـ، وجمع الحديث والفقه والعربية، كان من سكان خراسان، ومات بهيت (على الفرات) سنة: ١٨١هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٤، ص ١١٥).

^٢ في ب١: [رجل واحد]، والصواب ما أثبتته.

^٣ ب١: بداية لـ ٢٧.

^٤ في ب١: [مردود للأمر]، والصواب ما أثبتته؛ لأن مردودا خير يكون منصوب ، وأما المقصود: أنه لا مانع من أن يكون خبر: "بيع الرطب بالتمر" مردودا للأميرين، أي مردودا لكون راويه زيد بن أبي عياش وهو ممن لا يقبل حديثه، ولكون هذا الخبر يعارض الخبر المشهور في الأصناف الستة: "التمر بالتمر مثلا بمثل، وقد بين صاحب التوضيح وجه التعارض بينهما في الصفحة السابقة.

^٥ لعله يقصد خبر: "يكثر لكم الأحاديث من بعدي" فإنه معارض لعموم قوله تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه"، ولطعن المحدثين فيه بأن في رواته يزيد بن ربيعة وهو مجهول. (للتفصيل انظر: ص ٢١٣ من هذه الرسالة).

[التوضيح]

{تحقيقه: أن الرطب لا يخلو من أن يكون ثمراً أو لم يكن} فإن كان ثمراً فإن لم يجز تبعه بالتمر يكون معارضاً لقوله: - عليه السلام - «التمر بالتمر مثلاً بمثل يدا بيد والفضل رباً»، ولما يقال إله تمر لكن الرطب والتمر مختلفان في الصفة

[التلويح]

[الحاشية]

قول المصنف: {تحقيقه: أن [الرطب] لا يخلو من أن يكون ثمراً أو لم يكن}، [بأن] ^٢ يكون التمر اسماً للثمرة الخارجة من النخيل من [حين] ^٣ [تتعد صورهما] ^٤ إلى حين تدرك، ويكون اعتراض الأحوال عليها بمزلة اعتراض الأحوال على الإنسان الصادق على الصغير والكبير ^٥، كما يدل على هذا قول الراوي: [نهي عن بيع التمر حتى يزهي، أي: يحمر أو يصفر] ^٦، وقول الشاعر: [وتمر على رأس النخيل وماء] ^٧، ولذا لو أوصى بالرطب فيس قبل الموت لا تبطل الوصية كما تبطل بالعنب إذا [صار زيباً] ^٨ [قبله] ^٩، [ولو أسلم في تمر

^١ الرطب أصله: رطب، والرطب، بالفتح: ضد اليابس. والمراد هنا الرطب، وهو: نضيج التمر قبل أن يثمر، واحده رطبة، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٤١٩-٢٤٠).

^٢ في ب ٢: [بأنه]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ب ٢: [حيث]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ١: [يمعقد وصورتهما]، والصواب ما أثبتته.

^٥ أي أن ما يتردد على هذه الثمرة من الأوصاف باعتبار الأحوال لا يوجب تبدل اسم العين، كالأدمي يكون صبياً ثم شاباً ثم كهلاً ثم شيخاً، (انظر: السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ١٨٦).

^٦ عن أنس - رضي الله عنه - : "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع تمر التمر حتى يزهو"، فقلنا لأنس: ما زهوها؟ قال: تحمر وتصفّر، أرايت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك"، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع المخاضرة، ج ٣، ص ٧٨، حديث رقم: ٢٢٠٨).

^٧ هناك بعض علماء الأدب والبلاغة من أورد هذا البيت الشعري كشاهد على "أحد أقسام المجاز عند الغزالي، وهو: تسمية الشيء باسم فرعه، وقالوا: ومن هذا القسم قول الشاعر:

وما العيش إلا نومة وتشوق ... وتمر على رأس النخيل وماء

وبيان المجاز هنا: أن الرطب أصل والتمر فرع، فسمى الرطب باسم فرعه وهو التمر". (انظر: ابن الأثير، نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، حققه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر

، القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٢، ص ٧٢)

^٨ في ب ١: [صار زيباً]، والصواب ما أثبتته.

^٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها، والمراد بـ "قبله": قبل موت الموصي، والسبب في بطلان الوصية هنا هو: تبدل الجنس باليبس.

فقبض رطباً أو بالعكس لم يكن استبدالاً^١، واعلم أن [الوجه المذكور]^٢ أورده الشيخان [القاضي الإمام أبو زيد]^٣ وشمس الأئمة على [الإمام]^٤ أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - حيث لم يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية مع جريان الوجه المذكور المصحح بيع الرطب بالتمر، بأن يقال: ينبغي أن يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية؛ [لأن المقلية]^٥ إما أن تكون حنطة أو لم تكن [إلى آخر الدليل]^٦.

^١ هذه الفقرة بكاملها من كتاب كشف الأسرار، وقد جاءت فيه على النحو التالي:
أن التمر ينطلق على الرطب؛ لأنه اسم جنس للثمرة الخارجة من النخل من حين ينعد إلى أن يدرك، وبما يتردد عليها من الأحوال والصفات لا يختلف اسم الذات، كاسم الأدمي لا يتبدل باختلاف أحواله، والدليل عليه ما روي أنه عليه السلام "نهى عن بيع التمر حتى يزهي"، فقيل: وما يزهي؟ فقال: أن يحمر أو يصفر، فسماه تمراً وهو بسر، وقال شاعرهم:
وما العيش إلا نومة وتشرق وتمر على رأس النخيل وماء والمراد الرطب.

وكذا لو أوصى برطب على رأس النخيل فيبس قبل أن يموت الموصي، لا يبطل الوصية، ولو تبدل الجنس باليبس لبطلت، كما لو أوصى بعنب فصار زبيباً قبل الموت، وكذا لو أسلم في تمر فاقترض رطباً أو على العكس صح، ولو اختلفا لكان هذا استبدالاً، وهو غير جائز، وإذا ثبت أنه تمر وقد وجد شرط العقد وهو المماثلة حالة العقد فيجوز، ولا يعتبر المماثلة في أعدل الأحوال؛ لأن شرط العقد يعتبر عند العقد فيجب أن يعتبر المساواة في البدلين اللذين ورد عليهما العقد وهما الرطب والتمر، فأما اعتبار حالة مفقودة يتوقع حدوثها في بابي الحال فلا، فكان اعتبار الأعدل كاعتبار الأجود وأنه ساقط بالنص، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ١٤).

^٢ وهو قول المصنف: أن الرطب لا يخلو من أن يكون تمراً أو لا يكون ... ، وقد نص على هذا الوجه شمس الأئمة في المبسوط، بقوله: الرطب لا يخلو إما أن يكون تمراً أو ليس بتمر، فإن كان تمراً جاز العقد عليه، لقوله صلى الله عليه وسلم: "التمر بالتمر"، وإن لم يكن تمراً جاز، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم"، (انظر: السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ١٨١).

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.
^٤ القاضي الإمام أبو زيد:

هو عبد الله بن عمر بن حيسى، أبو زيد الدبوسي: أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود. كان فقيهاً باحثاً. نسبته إلى دبوسية، ووفاته في بخارى، سنة ٤٣٠ هـ. له: "الأسرار" في الأصول والفروع، عند الحنيفة، و"تقرير الأدلة"، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٠٩).

^٥ ب ٢: بداية لو ١٢١٥.
^٦ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها ليستقيم المعنى.

^٧ أي: فإن كانت حنطة جاز العقد لقوله عليه الصلاة والسلام: "التمر بالتمر"، وإن لم تكن حنطة جاز لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم".

وَذَكَرَ فِي الْأَسْرَارِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الرُّطْبُ ثَمَرًا مُطْلَقًا؛ لِقَوَاتِ وَصْفِ الْيُبُوسَةِ، وَلَا نَوْعًا آخَرَ لِبَقَاءِ أَجْزَائِهِ عِنْدَ صَيْرُورَتِهِ ثَمَرًا كَالْحِنْطَةِ الْمُقْلِيَةِ لَيْسَتْ حِنْطَةً عَلَى الْإِطْلَاقِ لِقَوَاتِ وَصْفِ الْإِثْبَاتِ، وَلَا نَوْعًا آخَرَ لَوْجُودِ أَجْزَاءِ الْحِنْطَةِ فِيهَا، وَكَذَا الْحِنْطَةُ مَعَ الدَّقِيقِ.

قوله: {وذكر في الأسرار^١ وغيره^٢}، انتهى. هذا إشارة إلى اعتراض على الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -؛ لأن القياس على الحنطة المقلية يقتضي عدم جواز بيع الرطب بالتمر عنده، وبه يندفع التحقيق الذي أورده المصنف من جانبه؛ لأنه ظهر منه أن الرطب ليس تمرًا مطلقًا ليصح البيع متماثلاً كيلاً [بإهداء]^٣ الصفة، أعني: الجودة والرداءة، ولا نوعاً آخر [ليصح بقوله^٤: {إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم}]^٥.

^١ كتاب الأسرار هو نفسه: كتاب تقويم الأدلة، للإمام أبو زيد الدبوسي، وقد وثقت منه بهذا العنوان، (الدبوسي، عبيد الله بن عمر، تقويم الأدلة، حققه: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ١٩٩)، وأما الأسرار فقد طبع بهذا الاسم بوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الأردنية، عمان - الأردن، بتحقيق الدكتور: محمد العواطي، وأصله رسالة دكتوراه في أصول الفقه بجامعة الأزهر - القاهرة. ١٩٨٤م، (النظر: الشبكة العنكبوتية، ٢٣١٢٠٥ <http://www.ahlalhdceeth.com/vb/showthread.php?t=231205>).

^٢ ومن هذا الغير كتاب الميسوط، حيث ذكر شمس الأنمة رأي أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - في جواز بيع الرطب بالتمر وسبب مخالفته للخبر، ثم قال:

وكلام أبي حنيفة رحمه الله يحسن في المناظرة لدفع شغب الخصم، ولكن الحجة لا تتم به، لجواز أن يكون هنا قسماً ثالثاً كما في المقلية بغير المقلية. (انظر: السرخسي، الميسوط، ج ٣، ص ١٦).

ومعنى كلامه: يجوز أن يكون الرطب قسماً ثالثاً، لا يكون تمرًا مطلقاً لقوات وصف اليبوسة عنه، ولا يكون غيره مطلقاً لبقاء أجزائه عند صيرورته تمرًا، كالحنطة المقلية.

^٣ في ب ٢: [ما هذا و]، والصواب ما أثبتته.

^٤ أي المصنف.

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في النص، ليتم المعنى ولا يخل.

[التوضيح]

؛ لَأَنَّ قَوْلَ لَا عَتَبَارَ لِاخْتِلَافِ الصِّفَةِ لِقَوْلِهِ: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «جَيِّدُهَا وَرَدِّيْهَا سَوَاءٌ» وَلِدَفْعِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ صَرِيحًا رَدَّتْ قَوْلُهُ «جَيِّدُهَا وَرَدِّيْهَا سَوَاءٌ»

[التلويح]

(قَوْلُهُ: لَا عَتَبَارَ لِاخْتِلَافِ الصِّفَةِ لِقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «جَيِّدُهَا وَرَدِّيْهَا سَوَاءٌ») {أَعْتَرَضَ عَلَيْهِ} بَأَلَّةٌ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ الْاِخْتِلَافِ بِالْجُودَةِ وَالرِّدَاءَةِ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْاِخْتِلَافِ بِالْوَصْفِ أَصْلًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَبَرُ بَعْضُ اِخْتِلَافِ الْأَوْصَافِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ مُوجِبًا لِتَبْدِيلِ الْأِسْمِ، وَالْحَقِيقَةُ فِي الْعُرْفِ حَتَّى إِنَّ الْإِثْنَانَ بِالْتَّمَرِ لَا يُعَدُّ امْتِنَانًا لَطَلَبِ الرُّطْبِ كَالزَّرْبِيبِ وَالْعِنَبِ فَإِنْ قِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْاِسْتِثْنَاءِ كَوْنُ الْوَصْفِ لَيْسَ مِنْ صُنْعِ الْعِبَادِ {قُلْنَا مَمْنُوعٌ} بَلْ الْعِلَّةُ عَدَمُ تَبْدِيلِ الْأِسْمِ وَالْحَقِيقَةُ فِي الْعُرْفِ

[الحاشية]

[قوله: {واعترض عليه}، انتهى]¹. أجيب عنه: بأنه معين اعتبار هذا الوصف ليس إلا اختلاف الرطب والتمر فيكون مخالفا لقوله - عليه الصلاة والسلام - : إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم، كما الزبيب والعنب، قيل: التمثيل بمما غير وارد؛ لأنه على الخلاف أيضا في ظاهر الرواية كما ذكر في [الكافي]². قوله: {قلنا ممنوع}، جوابه: أن صاحب الشرع أسقط اعتبار التفاوت في الجودة لقوله عليه الصلاة والسلام: [جيدها وورديتها سواء]³، واعتبر التفاوت بين النقد والنسيئة حيث شرط اليد باليد، والتفاوت ههنا حادث بصنع العباد وهو اشتراط الأجل، فصار هذا أصلا، وهو: أن كل تفاوت يتبنى على صنع العباد لذلك مفسد للعقد، [وفي]⁴ المقابلة وغير المقابلة، وفي الحنطة والدقيق، التفاوت [بمذه الصفة]⁵، [و] في الرطب والتمر التفاوت ليس من صنع العباد، فلا يعتبر، كالتفاوت بين الجيد والوديء.

¹ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

² هناك عدة كتب عند الحنفية بهذا الاسم، بحثت في اثنين منها ولم أجد فيه ما ذكره، ولعله يقصد كتاب: الكافي في الفروع، للحاكم الشهيد، والكتاب لا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية - الرياض، برقم حفظ: ٢٣٢١ - ف، (انظر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، موسوعة خزائن التراث الإلكترونية، ج ١١١، ص ٧١٠، الرقم التسلسلي: ١١٢٢٦٥).

³ قال الزيلعي في هذا الحديث: غريب، ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد "الخدري" المتقدم، يقصد حديث: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح"، مثلا بمثل يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطي فيه سواء"، (انظر: الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الرأية، حققه: محمد عوامة، مؤسسة الريان - بيروت - لبنان، و دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج ٤، ص ٣٧).

وقال الإمام ابن حجر فيه: حديث "جيدها وورديتها سواء"، لم أجده ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد، (انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، حققه: عبد الله اليماني، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، كتاب البيوع، باب الربا، حديث رقم: ٧٩١، ج ٢، ص ١٥٦).

⁴ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

⁵ أي أن التفاوت فيها مبني على صنع العباد.

⁶ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

{وَأَمَّا بِكَوْنِهِ شَاذًا} فِي الْبُلُوَى الْعَامَّ كَحَدِيثِ الْجَهْرِ بِالتَّسْمِيَةِ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ فَخْفَاؤُهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ مِمَّا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ . فَإِنْ قِيلَ جَعَلَ هَذَا النَّوعَ مِنْ أَقْسَامِ الْمُعَارَضَةِ، وَلَا مُعَارَضَةَ فِيهِ قُلْتُ أَمْثَالُ هَذَا الْحَدِيثِ يُدُلُّ عَلَى عَدَمِ رُجُوبِ التَّبْلِيغِ عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَوْ عَلَى تَرْكِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - التَّبْلِيغِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ فَتَكُونُ مُعَارَضَةُ لِدَلَالِ رُجُوبِ التَّبْلِيغِ أَوْ لِدَلَالِ تَدُلُّ عَلَى عَدَالَتِهِمْ أَوْ تَكُونُ مُعَارَضَةً لِلْقَضِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ وَجِدَ لَاشْتَهَرَ، وَفِي الْمَتْنِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا

[التلويح]

{وَلَوْ سَلَّمَ، فَلَا عِبْرَةَ} بِالْقِيَاسِ فِي مُقَابَلَةِ الْخَبَرِ {قَوْلُهُ: وَأَمَّا بِكَوْنِهِ شَاذًا} عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَأَمَّا بِمُعَارَضَةِ الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ {وَكَذَا قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يَإْغَرَّضُ الصَّحَابَةَ عَنْهُ}، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَقْسَامِ الْإِلْقَاطِ بِالْمُعَارَضَةِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَدَانَ الْخَبَرِ الشَّاذَّ مَعَ عُمُومِ الْبُلُوَى يُعَارِضُ الدَّالَّةَ عَلَى رُجُوبِ تَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ وَتَأْدِيَةِ مَقَالَتِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَوْ الدَّالَّةَ عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ التَّبْلِيغِ إِنْ كَانَ تَرْكًا لِلْوَاجِبِ لَزِمَ عَدَمُ عَدَالَتِهِمْ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَرْكًا لِلْوَاجِبِ لَزِمَ عَدَمُ رُجُوبِ التَّبْلِيغِ فَإِنْ قِيلَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قِسْمًا آخَرَ بَلْ مِنْ الْإِلْقَاطِ بِوَاسِطَةِ مُعَارَضَةِ الْكِتَابِ أَوْ الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فَلَنَا جَعَلَهُ قِسْمًا آخَرَ بِإِغْتِبَارِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ كُلًّا مِمَّا ذَكَرْتُمْ مَعَ اخْتِمَالِ الْمُعَارَضَةِ لِلْقَضِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ وَجِدَ هَذَا الْحَدِيثُ لَاشْتَهَرَ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي، {وَعُمُومِ حَاجَةِ الْكُلِّ إِلَيْهِ}، {وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ لَيْسَتْ قُطْعِيَّةً} حَتَّى يُرَدَّ الْخَبَرُ بِمُعَارَضَتِهَا نَعَمْ الْأَصْلُ هُوَ الْإِشْتِهَارُ لَكِنْ رُبَّ أَصْلٍ قَلَعَهُ الْحَدِيثُ

[الحاشية]

قوله: {ولو سلم فلا عبرة} انتهى. أي: ولو سلم أن علة الاستواء كون الوصف ليس من صنع العباد، حتى يصح البيع فيما ليس التفاوت [فيه من صنعهم كالجيد والرديء من نوع، فلا يقاس عليه صحة البيع في التمر والرطب، لكون القياس] ^١ فيه في مقابلة الخبر، وهو حديث سعد - رضي الله عنه - . قوله: {وكذا قوله: وإما بإعراض الصحابة عنه}، أي: هو أيضا معطوف على [قوله] ^٢: {وإما بمعارضة [الخبر] ^٣ المشهور}، ويجوز أيضا أن يعطف على ما يليه، أعني: قوله: {وَأَمَّا بِكَوْنِهِ شَاذًا}. قوله: {وعُمُومِ حَاجَةِ الْكُلِّ إِلَيْهِ}، الظاهر في العبارة أن يقال: وعموم الحاجة [إليه] ^٤، أو [حاجة] ^٥ الكل إليه. قوله: {ولا يخفى أن هذه [القضية] ^٦ ليست قطعية}، جوابه: أن القضايا التي يحكم فيها بقضاء

^١ سقطت من جميع النسخ، واستغنت على إثباتها بإحدى النسخ الغير معتمدة، وهي الحجرية: لو ٢٠٠.

^٢ يقصد قول المصنف في ص ١٩٥ من هذه الرسالة.

^٣ ب ١: بداية لو ٢٧ ب.

^٤ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٥ في ب ٢: [خاصة]، والصواب ما أثبتته.

^٦ يقصد القضية العقلية: وهي أنه لو وجد حديث الجهر بالتسمية لاشتهر لتوفر دواعيه.

[التلويح]

، {وَأَيْضًا لَيْسَ وَجُوبُ التَّبْلِيغِ} أَنْ يُبْلَغَ كُلُّ وَاحِدٍ كُلَّ حَدِيثٍ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ بَلْ عَدَمُ الْإِخْفَاءِ وَلِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ} [النحل: ٤٣] ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْجَهْرِ بِالتَّسْمِيَةِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْهُورِ {حَتَّى إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ} احْتَجُّوا بِهِ عَلَى مِثْلِ مُعَاوِيَةَ

[الحاشية]

الصلاة من القطعيات عند الجمهور . قوله: {وأيضا ليس وجوب التبليغ} انتهى. حاصله: أن التشهير غير التبليغ، فلا يلزم من وجوب التبليغ وجوب التشهير. قوله: {حتى إن أهل المدينة}، انتهى. عورض هذا بأن عبد الله بن [مغل] ^٢ لما سمع الجهر بالتسمية في الصلاة قال: [إياك والحديث في الإسلام، فإني صليت خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخلف أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ، وكانوا لا يجهرون [التسمية] ^٣] ، وهكذا روي عن أنس - رضي الله عنه - [رواه البخاري ومسلم] ^٤ ، وكذا روي عن عائشة وعلي وابن مسعود - رضي الله عنهم - ، وما نقل عنهم عن الجهر كان في ابتداء الأمر فإنهم كانوا يجهرون بالشاء.

^١ عن أنس بن مالك قال: صلى معاوية بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة، فلم يقرأ: "بسم الله الرحمن الرحيم" لأم القرآن، ولم يقرأها للسورة التي بعدها، ولم يكبر حين يهوي، حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين والأنصار من كل مكان: يا معاوية أسرقت الصلاة أم نسيت؟ قال: فلم يصل بعد ذلك [لا قرأ: "بسم الله الرحمن الرحيم" لأم القرآن، وللسورة التي بعدها، وكبر حين يهوي ساجدا. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وقال الدارقطني: رجاله ثقات، (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة بالبسملة في الصلاة والجهر بها، ج ٢، ص ٨٣، حديث رقم: ١١٨٧ وانظر: الحاكم، المستدرک، کتاب الطهارة، ج ١، ص ٣٥٧، حديث رقم: ٨٥١).

^٢ في جميع النسخ: [مغل]، والصواب ما أثبتته.

^٣ ب ٢: بداية لو ١٥ ب.

^٤ عن يزيد بن عبد الله بن مغل قال سمعني أبي وأنا أقول: "بسم الله الرحمن الرحيم" [الفاتحة: ١] فقال: أي بني إياك - قال: ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان أبغض إليه حدثا في الإسلام منه - فإني قد صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقولها، فلا تقلها، إذا أنت قرأت قل: الحمد لله رب العالمين " (انظر: الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه: شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، مسند المدنيين، حديث عبد الله بن مغل المزني، ج ٢٧، ص ٣٤٢، حديث رقم: ١٦٧٨٧).

وقال الترمذي:

حديث عبد الله بن مغل: حديث حسن ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - منهم: أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق: لا يرون أن يجهر ب "بسم الله الرحمن الرحيم" ، قالوا: ويقولها في نفسه. (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ج ٢، ص ١٢، حديث رقم: ٢٤٤).

^٥ عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة ب: "الحمد لله رب العالمين" [الفاتحة: آية ٢]، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، ج ١، ص ١٤٩ ، حديث رقم: ٧٤٣)، وفي مسلم عن أنس - رضي الله عنه - قال: صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فكانوا يستفتحون ب: "الحمد لله رب العالمين"، لا يذكرون: "بسم الله الرحمن الرحيم" في أول قراءة ولا في آخرها، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من لا يجهر بالبسملة، ج ١، ص ٢٩٩، حديث رقم: ٣٩٩).

[التلويح]

وَرَدُّهُ عَنْ تَرْكِ الْجَهْرِ بِالتَّسْمِيَةِ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَنَسٍ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ اضْطَرَبَتْ رِوَايَاتُهُ فِيهِ بِسَبَبٍ {أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُبَالِغُ فِي الْجَهْرِ} وَحَاوَلَ مُعَاوِيَةُ وَبَنُو أُمَيَّةَ مَحْوَ آخِرِهِ فَبَالِغُوا عَلَى التَّوَكُّ {فَخَافَ أَنَسٌ}، وَرَوَى الْجَهْرُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِمْ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ تَرْكَ الْجَهْرِ لَفِي، وَالْجَهْرُ إِثْبَاتٌ قَرِيبًا لَا يَسْمَعُهُ الرَّاوي {لَا سِيَّمَا مِثْلُ أَنَسٍ}، وَقَدْ كَانَ يَقِفُ خَلْفَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَبْعَدَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي سَمَاعَهُ الْفَانِحَةَ عَلَى أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَأَيْضًا رَوَى أَنَّ أَنَسًا سَأَلَ عَنْ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ فَقَالَ: لَا أَذْرِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، {وَالسَّبَبُ مَا ذَكَرْنَاهُ}.

[الحاشية]

والقراءة أيضا حتى نزل قوله تعالى: [ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً]¹، أو جهرا للتعليم. قوله: {فخاف أنس}، قيل: [لَا يُظَنُّ هَذَا بِمِثْلِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -]²، ولم يكن بين معاوية وعلي [إِلَّا اخْتِلَافٌ]³ الإمامة، وَأَمَّا [الْأُمُورُ الْمُتَعَلِّقَةُ]⁴ بِالْعِبَادَاتِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تَغْيِيرٌ، وَلَوْلَا هـ [لَا يَبْقَى ثِقَةٌ لِسَانِهَا]⁵. [قوله]⁶: {فإن عليًا - رضي الله عنه - كان [يبالغ]⁷ في [الجهر]⁸}، والصحابة رضوان الله عليهم كانوا لا يخافون من الكفار مع قلة عددهم، واحتواء الكفار أطراف الشرق والغرب، فما بالهم خافوا معاوية وهو مسلم لا يقتل أحدا لصدقه في دينه، غير أن بحثه مع علي في الإمامة فقط. قوله: {لَا سِيَّمَا مِثْلُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -}، لأنه كان يقف خلف الصف لكونه صبيا في زمن النبي - عليه الصلاة والسلام -، أو لكونه خادما له - عليه الصلاة والسلام -.. قوله: {والسبب ما ذكرناه}، وهو أن عليا - كرم الله وجهه - كان يبالغ في الجهر، إلى آخر ما ذكره من قبل، [قيل]⁹: فعلى هذا يلزم ترك التبليغ الواجب، بمعنى: عدم الإخفاء¹⁰، فيخرج أنس - رضي الله عنه - عن العدالة،

¹ [الأعراف: آية ٥٥]، ووجه الدلالة من قوله تعالى: "ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً" [الأعراف: ٥٥] ومثله قوله تعالى: "واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة" [الأعراف: ٢٠٥]، هو أن بسم الله الرحمن الرحيم ذكر الله، فوجب إخفاؤه، وهذه الحجة استنبطها الفقهاء واعتمادهم على حديث أنس وعبدالله ابن المغفل، (انظر: الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ٣، ١٤٢٠ هـ، ج ١، ص ١٨١).

² أي: لا يظن أن السبب في اضطراب رواية أنس - رضي الله عنه - في البسمة هو خوفه من معاوية.

³ في ب ٢: [الاختلاف]، والصواب ما أثبتته.

⁴ في ب ١: [الأمور المتعلقة]، وفي ب ٢: [الأمور المتعلقة]، والصواب ما أثبتته.

⁵ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في النص، لاستقامة المعنى بها.

⁶ سقطت من جميع النسخ.

⁷ في ب ١: [يتابع]، والصواب ما أثبتته.

⁸ في جميع النسخ: [الجميع]، والصواب ما أثبتته.

⁹ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

¹⁰ فقد سبق أن بين الشارح أن المقصود بالتبليغ الواجب هو: عدم إخفاء الحديث، وليس المقصود به: أن يبلغ كل واحد كل حديث إلى كل أحد.

[التوضيح]

{وَأَمَّا بِإِعْرَاضِ الصَّحَابَةِ عَنْهُ} نَحْوَ «الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ» فَإِلَهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ، وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَيْهِ.

[التلويح]

وَأَمَّا الثَّانِي: {وَهُوَ الْقِطَاعُ الْخَبَرُ} بِالْمُعَارَضَةِ بِسَبَبِ إِعْرَاضِ الصَّحَابَةِ؛ فَلِأَنَّهُ يُعَارِضُ إِجْمَاعَهُمْ عَلَى عَدَمِ قَبُولِهِ، وَعَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ {سَهْوٌ أَوْ مَنَسُوحٌ}.

[الحاشية]

واجب: بأن ترك الواجب لأجل حفظ واجب آخر أتم منه لا ينافي العدالة، وهذا من قبيل اختيار أهون المكروهين، وقد عرفت ما فيه. قوله: {وَأَمَّا الثَّانِي: وهو انقطاع الخبر}، انتهى. اعلم أن هذا الانقطاع والذي قبله قول عامة المتأخرين، وبعض المتقدمين من أصحابنا، خلافاً [لبعضهم ولعامة]^١ الأصوليين والمحدثين، فالوظيفة في المسائل المذكورة فيهما أن يجاب بمعارضة أحاديث أخرى أقوى في الصحة كما مر في [حديث البخاري ومسلم في عدم الجهر بالتسمية]^٢، أو يطعن في الرواية كما أن [[الطلاق بالرجال]]^٣ موقوف على زيد [...]،^٤ مع أنه معارض بحديث عائشة

^١ في ب ١: [فالبعض والعامة]، والصواب ما أثبتته.

^٢ (انظر: هامش ٥، ص ٢٠٣ من هذه الرسالة).

^٣ عن زيد بن ثابت قال: "الطلاق بالرجال والعدة بالنساء"، (انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، حققه: محمد عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، كتاب الرجعة، باب ما جاء في عدد طلاق العبد، ج ٧، ص ٦٠٤، حديث رقم: ١٥١٦٣).

وقال الزيلعي في نصب الرأية:

"قال عليه السلام: "الطلاق بالرجال والعدة بالنساء"، قلت: غريب مرفوعاً. ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه موقوفاً على ابن عباس، ورواه الطبراني في معجمه موقوفاً على ابن مسعود، ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوفاً على عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس"، (انظر: الزيلعي، نصب الرأية، كتاب الطلاق، باب السنة في الطلاق، ج ٣، ص ٢٢٥، حديث رقم: ٤)

^٤ زاد في ب ٢: [آخر].

— رضي الله عنها — : [طلاق الأمة تطليقتان]^١. [قوله: {سهو، أو منسوخ}، أو مؤول، وتأويل الحديث المذكور^٢: أن إيقاع الطلاق مخصوص بالرجال]^٣.

^١ عن عائشة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان"، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، ج ٣، ص ٤٨٠، حديث رقم: ١١٨٢؛ وانظر: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب سنة طلاق العبد، ج ٢، ص ٢٥٧، حديث رقم: ٢١٨٩).

حكم الألباني عليه: ضعيف، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف أبي داود، مؤسسة غراس - الكويت، ط ١ - ١٤٢٣ هـ، كتاب الطلاق، باب في الطلاق على الهزل، حديث رقم: ٣٧٧، ج ٢، ص ٢٣٢٢؛ وانظر: الألباني، إرواء الغليل، كتاب الطلاق، ج ٧، ص ١٤٨، حديث رقم: ٢٠٦٦).

^٢ وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "الطلاق بالرجال، والعدة بالنساء".
^٣ هذه الأحاديث استدلت بها الفقهاء على مسألة مختلف فيها وهي: قدر الطلاق وعدده في حالة الرق، فإن حال الزوجين لا يخلو من أن يكونا: إما حريين، وإما رقيقين، وإما أن يكون أحدهما حرا والآخر رقيقا، فإن كانا حريين فالحر يطلق امرأته الحرة ثلاث تطليقات بلا خلاف، وإن كانا رقيقين فالعبد لا يطلق امرأته الأمة إلا تطليقتين بلا خلاف أيضا، واختلف فيما إذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا، فهل عدد الطلاق يعتبر بحال الرجل في الرق والحرية؟ أم بحال المرأة؟ فالحنفية قالوا: يعتبر بحال المرأة، وقال الشافعي: يعتبر بحال الرجل، حتى إن العبد إذا كانت تحته حرة يملك عليها ثلاث تطليقات عند الحنفية، وعند الشافعي لا يملك عليها إلا تطليقتين. وكان مما استدلت به الحنفية قوله - صلى الله عليه وسلم - : "طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيضتان"، ووجه الدلالة: أن النبي - عليه الصلاة والسلام - جعل طلاق جنس الإماء ثنتين؛ لأنه أدخل لام الجنس على الإماء، كأنه قال: طلاق كل أمة ثنتان، من غير فصل بين ما إذا كان زوجها حرا أو عبدا.

قيل: هذا الحديث معارض بما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما -، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "الطلاق بالرجال، والعدة بالنساء"، والمراد منه اعتبار الطلاق في القدر والعدد، لا الإيقاع؛ لأن ذلك مما لا يشك.

وأجيب عنه: بأن هذا الحديث غريب، وهو من الأحاد، ولا يجوز معارضة الخبر المشهور به، ثم إنه لا حجة فيه؛ لأن قوله: "الطلاق بالرجال"، إلصاق الاسم بالاسم، فيقتضي ملصقا محذوقا، والملصق المحذوف يحتمل أن يكون هو: الإيقاع، ويحتمل أن يكون هو: الاعتبار، فلا يكون حجة مع الاحتمال، والقول بأن "الإيقاع لا يشكل"، ممنوع، بل قد يشكل، وبيان الإشكال من وجهين أحدهما: أن النكاح مشترك بين الزوجين في الاعتقاد، والأصل في كل عقد كان انعقاده بعاقدين أن يكون ارتفاعه بهما أيضا كالبيع والإجارة ونحوهما، والثاني: أنه مشترك بينهما في الأحكام والمقاصد، فيشكل أن يكون الإيقاع بهما على الشراكة، فحل الإشكال بقوله: "الطلاق بالرجال"، (انظر: للكاساني، بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٩٧؛ وانظر: السرخسي، المبسوط، ج ٦، ص ٣٩؛ وانظر: الشربيني، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٧؛ وانظر: النووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٧، ص ٧٢).

ويمكن أن يرد على الحنفية بأنهم لم يقبلوا حديث: "الطلاق بالرجال"؛ بحجة أنه موقوف على زيد، واستدلوا بحديث عائشة وقد قال علماء الحديث فيه: الصحيح أنه موقوف، يقول صاحب نيل الأوطار في ذلك:

حديث: "طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان" أجيب بأن في إسناده عمر بن شبيب وعطية العوفي، وهما ضعيفان، وقال الدارقطني والبيهقي: الصحيح أنه موقوف (انظر: الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٢٨٤).

وقال الترمذي في سننه: حديث عائشة حديث غريب، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث. (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الطلاق واللعان، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، ج ٣، ص ٤٨٠، حديث رقم: ١١٨٢).

وقال البيهقي في المعرفة: قال أحمد: والذي يدل على ضعف حديث مظاهر هذا، ما أخبرنا أبو عبد الرحمن المسلمي، أخبرنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو بكر النيسابوري بسنده عن زيد بن أسلم، قال: سئل القاسم بن محمد عن عدة الأمة، فقال: الناس يقولون: حيضتان، وإنا لا نعلم ذلك في كتاب الله، ولا في سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم -، (انظر: الكتاب: البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، حققه: عبد المعطي أمين قلجعي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، كتاب الرجعة، ج ١١، ص ٩٣، حديث رقم: ١٤٨٨٧؛ وانظر: الزيلعي، نصب الرأية، ج ٣، ص ٢٢٦).

وقد سبق ذكر حكم الألباني على هذا الحديث - "طلاق الأمة تطليقتان" - بأنه ضعيف.

^٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

[التلويح]

لَا يُقَالُ لَا إِجْمَاعَ مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَيْفَ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ {يُعْتَبَرُ بِحَالِ الرَّجَالِ} مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَرَأَوِي الْحَدِيثَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، لَأَنَّ الْقَوْلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ {بَلْ عَدَمَ التَّمَسُّكِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ}. وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ اتِّفَاقَ غَيْرِ هَذَا الرَّأْيِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَمَسِّكٌ بِهِ لَا مَحَالَةَ.

[الحاشية]

[قوله: {يعتبر بحال الرجال}]، قال الفاضل الشریف: الطلاق يعتبر بحال الرجال^١ في [الحرية والرقبة]^٢، وهو قول الشافعي - رحمه الله تعالى -، وعند [علي]^٣ [وابن مسعود]^٤ - رضي الله عنهما - يعتبر بحال المرأة، وهو مذهبه، [وعن عمر - رضي الله عنه -]^٥: أنه يعتبر بحالهما، فلا يمكن الثلاثة إلا إذا كانا حريين، وإذا كانا رقيقين أو أحدهما فالطلاق اثنان. قوله: {بل عدم التمسك بذلك الحديث}، فإن كبار الصحابة - رضوان الله عليهم - اختلفوا في هذه المسألة، وتكلموا فيها بالرأي، وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث.

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٢ في ب ١: [الحرمة والرقبة]، وفي ب ٢: [الحدية والرقبة]، والصواب ما أثبتته.

^٣ قال أحمد بن حنبل: حدثني أبي: حدثنا غندر محمد بن جعفر، قال: حدثنا همام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أن علياً قال: "السنة بالنساء"، يعني في الطلاق والعدة، قال محمد: فقلت لهما: ما يرويه أحد غيرك عن سعيد، قال: ما أشك فيه وما أمثري، (انظر: ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، حقه: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، حديث رقم: ٢٤١١، ج ٢، ص ٣١٨).

^٤ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: "الطلاق والعدة بالمرأة"، (انظر: الطبراني، المعجم الكبير، ج ٩، ص ٣٣٧، حديث رقم: ٩٦٧٨).

^٥ ذكر في كتابي المبسوط والبدائع أن صاحب هذا القول ابن عمر - رضي الله عنه - وليس عمر - رضي الله عنه - كما ذكر صاحب الحاشية، ونصهما كالتالي: وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه يعتبر بحال أيهما كان رقيقاً، (انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٩٧، وانظر: السرخسي، المبسوط، ج ٦، ص ٣٩).

أما عن رأي ابن عمر - رضي الله عنه - من أن الطلاق يعتبر بحالهما، فهو - والله أعلم - يفهم من مجموع الآثار المروية عنه، فمرة يقول للعبد تطليقتين، سواء أكان تحت حرة أم أمة، ومن هذه الآثار ما رواه مالك في الموطأ، "عن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا طلق العبد امرأة تطليقتين، فقد حرمت عليه، حتى تنكح زوجاً غيره، حرة كانت أو أمة، وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان"، (انظر: مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق العبد، ج ٤، ص ٨٢٧، حديث رقم: ٢١٢٨)، ومرة يحكم للأمة بتطليقتين، ويفهم منه إن كانت تحت حر أو عبد، وهو ما روي عنه أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان، (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب النكاح، باب الطلاق والخلع، ج ٥، ص ٦٣، حديث رقم: ٣٩٩٤).

[التوضيح]

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ الْإِلْقَاطُ بِتَقْصَانٍ فِي الثَّقَلِ فَصَارَ الْإِلْقَاطُ الْبَاطِنُ عَلَى قِسْمَيْنِ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُعَارِضًا. وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْإِلْقَاطُ بِتَقْصَانٍ فِي الثَّقَلِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْجُوحَةٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَارِضًا لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ أَوْ يَكُونُهُ شَاذًا فِي الْبُلُوغِ الْعَامِّ أَوْ يِبَاغِرُضِ الصَّحَابَةَ عَنْهُ فَإِنَّهُ مُعَارِضٌ لِجَمَاعِ الصَّحَابَةِ.

فَلَمَّا ذَكَرَ الْوُجُوهَ الْأَرْبَعَةَ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْإِلْقَاطِ الْبَاطِنِ، وَهَذَانِ الْقِسْمَانِ، وَإِنْ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ ظَاهِرًا لَوْجُودِ الْإِسْتِدَادِ لَكِنَّهُمَا مُنْقَطِعَانِ بَاطِنًا وَحَقِيقَةً. أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَلَقَوْلُهُ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «يَكْثُرُ لَكُمْ الْأَحَادِيثُ مِنْ بَعْدِي فَإِذَا رَوَيْتُمْ لَكُمْ عَنِّي حَدِيثَ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَقْبَلُوهُ، وَمَا خَالَفَ فَرُدُّوهُ» فَبَدَّلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنْ كُلَّ حَدِيثٍ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَإِنَّمَا هُوَ مُفْتَرَى، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَدِيثٍ يُعَارِضُ دَلِيلًا أَقْوَى مِنْهُ فَإِنَّهُ مُنْقَطِعٌ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -؛ لِأَنَّ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ لَا يَنَاقِضُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَإِنَّمَا التَّنَاقُضُ مِنَ الْجَهْلِ الْمَخْضِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِتِّصَالُ بِوُجُودِ الشَّرَائِطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الرَّأْيِ فَحَيْثُ عُدِمَ بَعْضُهَا لَا يَثْبُتُ الْإِتِّصَالُ (فَكَخَيْرِ الْمُسْتَوْرٍ إِلَّا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ كَمَا قُلْنَا فِي الْمَجْهُولِ وَخَيْرِ الْفَاسِقِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ خَيْرِ الْمُسْتَوْرٍ (وَالْمَعْتَوِي) وَسَيَأْتِي مَعْنَاهُ فِي فَصْلِ الْعَوَارِضِ. (وَالصَّبِي الْعَاقِلِ وَالْمُغْفَلِ الشَّدِيدِ الْغَفْلَةِ لَا مَنْ غَالِبَ خَالِهِ الثَّقَلُ وَالْمُسَاهِلِ) أَيُّ: الْمُجَارِفِ الَّذِي لَا يَبَالِي مِنَ السُّهُوِّ وَالْخَطَا وَالْتَزْوِيرِ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: إِلَّا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ) يَعْنِي: الْقَرْنَ الْأَوَّلَ، وَالثَّانِي، وَالثَّلَاثَ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْعَدَالََةَ فِيهَا أَصْلٌ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، وَلَيْ فِي غَيْرِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَوْرٍ {بِمَنْزِلَةِ الْفَاسِقِ}؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْفِسْقِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ غَالِبٌ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَدَالََةِ الْمُرْجَحَةِ جَالِبِ الصِّدْقِ.

[الحاشية]

قوله: {بِمَنْزِلَةِ الْفَاسِقِ}، قيل: هذا ظاهر الرواية، ذكره محمد في الاستحسان^١، وروى الحسن عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أن المستور كالعدل بناء على جواز القضاء بشهادة المستورين إن لم يطعن الخصم، والأول أظهر احتياطاً في باب الحديث؛ [لأن أمر الدين أهم، وفي هذا النقل اختلاف؛ لأن الكلام ههنا في رواية

^١ ونص محمد - رحمه الله تعالى - : إذا حضر رجل مسافر يريد الصلاة، فلم يجد ماء إلا ماء في إناء أخبره رجل أنه قذر، أو قال: بال فيه صبي، أو وقع فيه دم، أو عذرة، أو غير ذلك مما ينجسه، فإنه ينبغي للرجل أن ينظر في حال الرجل الذي أخبره، فإن كان يعرفه، وكان عنده عدلاً مسلماً راضياً، لم يتوضأ بذلك الماء، وتيمم وصلى، وكذلك إن كان الرجل عبداً، أو كانت امرأة حرة مسلمة، أو أمة، بعد أن تكون عدلاً ثقة فيما قالت، فإن كانت غير ثقة، أو كان الذي لا يدري أخبره ثقة أو غير ثقة، فإنه ينظر في ذلك، فإن كان أكبر رايه وظنه أنه صادق فيما قال تيمم أيضاً ولم يتوضأ به، فإن أهرق الماء ثم تيمم بعد ذلك وأخذ في ذلك بالثقة فهو أفضل، وإن كان أكبر رايه أن الذي أخبره بذلك كاذب، توضأ ولم يلتفت إلى قوله، وصلى وأجزاه ذلك، ولا تيمم عليه، (انظر: الشيباني، محمد بن الحسن، المبسوط، حققه: أبو الوفا الأفعاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، كتاب الاستحسان، ج ٣، ص ٨٠-٨١).

الحديث^١، قال سراج الدين الهندي: المستور كالفاسق بلا خلاف بين أصحابنا في باب الحديث، فلا يكون خبره حجة احتياطاً لأمر الدين، وإنما اختلفت الرواية عن أصحابنا في إخباره عن لجاسة الماء، ثم ذكر رواية الحسن، وما ذكره محمد مجتهد^٢ فيه.

^١ سقطت من ب٢، والصواب إثباتها في المتن.
^٢ ب٢: بداية لو ٢١٦.

وَصَاحِبِ الْهَوَى (قَالَهُ لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُمْ لِلشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ) أَيْ: لِاشْتِرَاطِ الشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الرَّايِ.

(قَوْلُهُ: وَصَاحِبِ الْهَوَى) وَهُوَ الْمَيْلُ إِلَى الشَّهَوَاتِ، وَالْمُسْتَلَذَّاتِ مِنْ غَيْرِ دَاعِيَةِ الشَّرْعِ، وَالْمُرَادُ الْمُتَبَدِّعُ الْمَائِلُ إِلَى مَا يَهْوَاهُ فِي أَمْرِ الدِّينِ فَإِنْ تَأَدَّى إِلَى أَنْ يَجِبَ إِكْفَارُهُ كَقُلَّةِ الرِّوَايَةِ، وَالْمُجَسِّمَةِ، وَالْخَوَارِجِ، {فَلَا خَفَاءَ فِي عَدَمِ قَبُولِ الرَّوَايَةِ}؛ لِاتِّفَاقِ الْإِسْلَامِ، {وَالَا فَالْجُمُهورُ عَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ رَوَايَتُهُ} {إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ وَضْعَ الْأَحَادِيثِ} وَلَا إِذَا كَانَ دَاعِيًا إِلَى هَوَاهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ فَقَوْلُهُ: لِلشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْهَوَى مَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ أَوْ الْفِسْقِ

قوله: {فلا خفاء في عدم قبول الرواية}، وذهب جماعة من الأصوليين إلى قبولها؛ لأنه إذا كان معظما للدين، محترزا عن المعاصي، غير عالم [بكفره]^١، يحصل ظن الصدق في خبره، فيقبل، والمختار عدم القبول؛ لأن كونه [معظما للدين]^٢ محترزا عن المعاصي [غير عالم بكفره، لا]^٣ يجعله أهلا للرواية ولا [لِلشهادة]^٤ كسائر الكفار من أهل الكتاب وغيرهم. قوله: {والا فالجمهور على أنه يقبل روايته}، قيل: إن أقل مرتبتهم الفسق، فلا يكون فيهم شرط قبول الرواية، والجواب: أن الفسق من حيث الاعتقاد لا يورث التهمة؛ لأنه إنما وقع فيه [لنعمته]^٥ في الدين، ألا يرى أن منهم من يعظم الدين حتى يجعله كفرا، وإذا [يمنعه]^٦ عن الكذب، ومن احترز عن الكذب على غير الرسول — عليه الصلاة والسلام — كان أشد تحرزا عن الكذب عليه — عليه الصلاة والسلام —، كذا ذكره القاءاني^٧. قوله: {إن لم يكن ممن يعتقد وضع الأحاديث}، [كالكرامية]^٨ فإنهم يعتقدون جواز وضع الأحاديث للترغيب والترهيب.

^١ في ب ١: [مكنزه]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ب ١: [متناولا]، والصواب ما أثبتته.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ هي في ب ١: [لنعمته]، وفي ب ٢: [لمنعه].

^٦ في جميع النسخ: [المنعة]، والصواب ما أثبتته.

^٧ الفقرة من قوله: {والا فالجمهور}، إلى قوله: كذا ذكره القاءاني، سقطت من ب ١ في هذا الموقع، وذكرت بعد الفقرة التالية، والصواب أن تكون في الموقع الذي أثبتته.

^٨ في ب ١: [الكرامية]، والصواب ما أثبتته، والكرامية: هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام، وهو فرق كثيرة على هذا التفصيل: الطرايقة، الأسحاقية، الحماقية، العابدية، اليونانية، السورمية، الهيصمية، وفي الجملة فهم كلهم يعتقدون أن الله تعالى جسم، وجوهر، ومحل للحوادث، ويثبتون له جهة ومكانا. (انظر: الرازي، محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، حققه: علي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١، ص ٦٧)، وهؤلاء يرون جواز وضع الأحاديث في الترغيب والترهيب. (انظر: المنياوي، محمود بن محمد، المجموع البهية للعقيدة السلفية التي ذكرها العلامة الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان، مكتبة ابن عباس، مصر، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ج ١، ص ٢٩٢)

[التوضيح]

(فصل في محل الخبر أي: الجادة التي رَدَّ فيها الخبر وهو إما حقوق الله تعالى وهي إما العبادات أو العقوبات. والأولى ثبت بخبر الواحد بالشرائط المذكورة، وما كان من الديانات كالأخبار بطهارة الماء وكجاسته فكذا) أي: يثبت بأخبار الأحاد بالشرائط المذكورة أي: إذا أخبر الواحد العدل أن هذا الماء طاهر أو نجس يُقبل خبره ثم استدرك عن قوله: فكذا بقوله: (لكن إن أخبر بها الفاسق أو المستور يتحرى؛ لأن هذا إشارة إلى الإخبار عن طهارة الماء وكجاسته (أمر لا يستقيم تلقيه من جهة العدل بخلاف أمر الحديث) ففي كثير من الأحوال لا يكون العدل حاضراً عند الماء فاشترط العدالة بمعرفة الماء حرج، فلا يكون خبر الفاسق والمستور ساقطاً للاعتبار فأوجبنا الضمَّ التَّحَرِّيَّ به بخلاف أمر الأحاديث فإن الذين يتلقونها هم العلماء الأتقياء، فلا حرج إذا لم يُعتبر قول الفسقة والمستورين في الأحاديث، فلا اعتبار لأحاديثهم أصلاً. وأما أخبار الصبي والمعتوه والكافر، فلا يُقبل فيها أصلاً أي: لا يُقبل في الديانات كالأخبار عن طهارة الماء وكجاسته أصلاً أي: لا يلتفت إلى قوله: فلا يجب التحري بخلاف أخبار الفاسق فإن الواجب فيه التحري.

[التلويح]

[فصل في محل الخبر] (قوله: فصل في محل الخبر سواء كان خبراً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو لم يكن، والمراد خبر الواحد ولذا حصر المحل في الفروع والأعمال إذ الاعتقادات لا تثبت بأخبار الأحاد لا بُدَّ لها على اليقين.

(قوله: وأما أخبار الصبي) فإن قيل إن ابن عمر - رضي الله عنه - أخبر أهل قباء بتحويل القبلة فاستداروا كهينتهم وكان صبياً قلنا {لو سلم كونه صبياً} فقد روي أنه أخبرهم بذلك أنس فيحتمل ألهماء جاء به جميعاً فأخبراهم.

[الحاشية]

قوله: {لو سلم كونه صبياً}، أي: لا نسلم أولاً أنه كان حينئذ صبياً، إذ المروي أنه كان حينئذ ذا أربع عشرة سنة، ويجوز البلوغ حينئذ، وأما ما رده عن الحرب حين عرض على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في غزوة بدر بعد تحويل القبلة بشهرين، فيحتمل أن يكون لضعفه.

^١ أي حين روى الخبر، والخبر هو: عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: بينا الناس بقاء في صلاة الصبح، إذ جاءهم أت، فقال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، ج ١، ص ٨٩، حديث رقم: ٤٤٠٣ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، ج ١، ص ٣٧٥، حديث رقم: ٥٢٦).

(وَالثَّانِيَةُ) أَي: الْعُقُوبَاتُ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (أَي: ثُبُتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ بِالشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَصِحُّ بِهِ الْعَمَلُ فِي الْحُدُودِ كَالْبَيِّنَاتِ؛ وَلِأَنَّهُ يُثَبِّتُ الْعُقُوبَاتُ بِذَلِكَ النَّصِّ) وَالثَّابِتُ بِذَلِكَ النَّصِّ فِيهِ شُبْهَةٌ فَعَلِمَ أَنَّ الْعُقُوبَاتُ ثُبُتَ بِذَلِيلٍ فِيهِ شُبْهَةٌ، وَجَوَابُهُ أَنَّ الثَّابِتَ بِذَلِكَ النَّصِّ قَطْعِيٌّ بِمَعْنَى قَطْعِ الْإِحْتِمَالِ النَّاسِي عَنْ ذَلِيلِ كَحَرَمَةِ الصَّرَبِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَهْلًا} [الاسراء: ٢٣] وَالثَّابِتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَرْكَبَةِ

- (وَعِنْدَنَا لَا لِمَتَمَكَّنِ الشُّبْهَةُ فِي الدَّلِيلِ وَالْحَدِّ يَنْدَرِي بِهَا، وَإِنَّمَا ثُبُتَ بِالْبَيِّنَةِ بِالنَّصِّ) أَي: كَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ لَا ثُبُتَ الْعُقُوبَاتُ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهَا خَبَرُ الْوَاحِدِ فَإِنَّ كُلَّ مَا دُونَ التَّوَاتُرِ خَبَرُ الْوَاحِدِ فَتَكُونُ الْبَيِّنَةُ ذَلِيلًا فِيهِ شُبْهَةٌ وَالْحَدُّ يَنْدَرِي بِهَا لَكِنْ إِنَّمَا ثُبُتَ الْعُقُوبَاتُ بِالْبَيِّنَةِ بِالنَّصِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يُقَاسُ ثُبُوتُهَا بِحَدِيثِ يَرْوِيهِ الْوَاحِدُ عَلَى ثُبُوتِهَا بِالْبَيِّنَةِ.

(وَأَمَّا حُقُوقُ الْعِبَادِ فَتَثْبُتُ بِحَدِيثِ يَرْوِيهِ الْوَاحِدُ بِالشَّرَاطِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَمَّا ثُبُوتُهَا بِخَبَرٍ يَكُونُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ فَمَا كَانَ فِيهِ إِلْزَامٌ مَحْضٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَالْوَلَايَةِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ (وَالْعَدَدُ عِنْدَ الْإِمْكَانِ) حَتَّى لَا يُشْتَرَطَ الْعَدَدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْعَدَدُ عُرْفًا كَشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ (مَعَ سَائِرِ شَرَائِطِ الرُّوَايَةِ صِلَاةً لِحُقُوقِ الْعِبَادِ؛ وَلِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْإِلْزَامِ فَيَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَوْكِيدٍ، وَالشَّهَادَةُ بِهَلَالِ الْفِطْرِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ) أَي: لَهُ حُكْمُ هَذَا الْقِسْمِ {لِمَا فِيهِ مِنْ خَوْفِ التَّزْوِيرِ وَالتَّلْبِيسِ}

(قَوْلُهُ: لِمَتَمَكَّنِ الشُّبْهَةُ) {قَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ لِلشُّبْهَةِ} بَعْدَ مَا ثَبَتَ كَوَلُهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ حُجَّةً عَلَى الْإِطْلَاقِ بِالذَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَثْبُتْ بِالْقِيَاسِ وَمَعَ الدَّلِيلَةِ الْقَطْعِيَّةِ عَلَى كَوَلِهِ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تَجِبُ مُقَدَّرَةً بِالْجَنَائِيَّاتِ، وَلَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِي اثْبَاتِ ذَلِكَ.

(قَوْلُهُ: مَعَ سَائِرِ شَرَائِطِ الرُّوَايَةِ) يُخْرِجُ الْفَاسِقَ، وَالْمَغْفَلَ وَلِخَوِّ ذَلِكَ، وَقَيِّدُ الْوَلَايَةِ يُخْرِجُ الْعَبْدَ، وَمِثْلُ الصَّبِيِّ يُخْرِجُ بِكُلِّ مِنَ الْقَيِّدَيْنِ بَعْدَ تَقَرُّدِ كُلِّ مِنْهُمَا بِفَالِدَةٍ.

(قَوْلُهُ: صِلَاةً لِحُقُوقِ الْعِبَادِ) يَعْنِي لِحُقُوقِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ ثُبُتَ الْحُقُوقِ الْمَعْصُومَةِ بِمُجَرَّدِ إِخْبَارِ عَدَلٍ أَوْ هُوَ تَعْلِيلٌ لثُبُوتِ حُقُوقِ الْعِبَادِ بِخَبَرٍ يَكُونُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ.

(قَوْلُهُ: وَلِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْإِلْزَامِ) تَعْلِيلٌ لِاشْتِرَاطِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ قَوْلَهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِكَذَا يَتَضَمَّنُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

(قَوْلُهُ: فَيَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَوْكِيدٍ) أَمَّا لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ فَلِأَنَّهَا تُنْبِئُ عَنْ كَمَالِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ هِيَ الْمُعَايِنَةُ، وَالْعِلْمُ شَرْطُ فِي الشَّهَادَةِ لِقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إِذَا عَلِمْتَ مِثْلَ الشَّمْسِ فَاشْهَدْ، وَإِلَّا فَدَعْ»، وَأَمَّا الْوَلَايَةُ فَلِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ كَوْنَ الْمُخْبِرِ حُرًّا عَاقِلًا بَالِغًا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَنْفِيدِ الْقَوْلِ عَلَى الْغَيْرِ شَاءَ أَوْ أَبَى وَذَلِكَ مِنْ أَمَارَاتِ الصِّدْقِ، وَأَمَّا الْعَدَدُ فَلِأَنَّ أَطْمِئِنَانَ الْقَلْبِ بِقَوْلِ الْإِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ؛ وَلِأَنَّ الشَّاهِدَ الْوَاحِدَ يُعَارِضُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُ الصِّدْقِ بِالضَّمَامِ شَاهِدَ آخَرَ إِلَيْهِ.

(قَوْلُهُ: وَالشَّهَادَةُ بِهَلَالِ الْفِطْرِ) يُشْتَرَطُ لَهَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ، وَالْوَلَايَةُ، وَالْعَدَدُ، {وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ اثْبَاتِ الْحُقُوقِ، الَّتِي فِيهَا مَعْنَى الْإِلْزَامِ}؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ مِمَّا يُخَافُ فِيهِ التَّلْبِيسُ وَالتَّزْوِيرُ دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ بِخِلَافِ الصُّومِ.

وَهَذَا أَظْهَرَ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَلَّةٍ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ يَنْتَفِعُونَ بِالْفِطْرِ فَهُوَ مِنْ حُقُوقِهِمْ وَيَلْزَمُهُمُ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الصَّوْمِ يَوْمَ الْفِطْرِ فَكَانَ فِيهِ مَعْنَى الْإِلْزَامِ؛ إِذْ لَا يَخْفَى أَنَّ النِّفَاعَ عَنْهُمْ بِالصَّوْمِ أَكْثَرُ، وَإِلْزَامُهُمْ فِيهِ أَظْهَرُ مَعَ أَلَّةٍ يَكْفِي فِيهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ.

[الحاشية]

قوله: {وقد يجاب عنه بأنه لا عبرة للشبهة}، انتهى. قد يدفع هذا الجواب بمنع [دلالة] ^١ [الدلائل] ^٢ القطعية على حجية خبر الواحد على [الإطلاق] ^٣، [بل على حجية في محل يمكن أن يكون حجة] ^٤، ولذلك لا يكون حجة، ولا يفيد العلم. قوله: {وإن لم يكن من إثبات الحقوق التي فيها معنى الإلزام}، قيل: قول المصنف: {لما فيه من خوف التزوير والتليس}، جواب عما يقال: أنه من حقوق الله تعالى، فلم لم يكتف فيه بواحد وصار مثل حقوق العباد؟ لا عما يقال: ليس فيه معنى الإلزام، فلم اشترطت الشروط المذكورة فيه؟ كما يفهم من كلام الشارح، وذلك؛ لأنه يلزم منه حرمة الصوم، ويجب الإفطار، وأي إلزام فوق هذا، [ويمكن أن يقال: اللام في الحقوق للعهد، والمعهود حقوق العباد، والنفي راجع إليه، لا إلى [...]] ^٥ تحقق معنى الإلزام] ^٦، وإن كان المتبادر ذلك. قوله: {إذ لا يخفى أن النفع عنهم بالصوم أكثر}، قيل: هذا بصدد المنع.

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٢ في ب ١: [دلائل]، والصواب ما أثبتته.

^٣ ب ١: بداية لو ٢٠٥ ب.

^٤ جاء في إحدى النسخ الغير معتمدة، تفسير مناسب لهذه الجملة، وقد كتبت بجانب السطر، وهو كالتالي: إضراب عما سبق بحسب المعنى، فكانه قال: لا نسلم أن الدليل يدل على حجية خبر الواحد على الإطلاق، بل على حجيته في محل يمكن أن يكون حجة. (انظر: الحجرية: لو ١٣١٠).

^٥ زاد في ب ١: [الحق]، وهذه زيادة غير صحيحة.

^٦ رد على ما أورد على كلام الشارح، وبيانه: أن اللام في "الحقوق" التي في قول الشارح: "وإن لم يكن من إثبات الحقوق..." للعهد، والمعهود هو حقوق العباد، فالنفي في قوله: "وإن لم يكن من إثبات الحقوق"، راجع إلى حقوق العباد لا إلى تحقق الإلزام كما فهم، وعليه فكان الشارح قال: وإن لم يكن من حقوق العباد، ومعناه: أن الشهادة بهلال الفطر من حقوق الله، وهو عين ما أراده المصنف بكلامه.

(وَمَا لَيْسَ فِي الْإِذْرَامِ كَالْوَكَالَةِ وَالْمُضَارَبَاتِ وَالرَّسَالَاتِ فِي الْهَدَايَا، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ كَالْوَدَائِعِ وَالْأَمَانَاتِ ثَبُتَ بِأَخْبَارِ الْوَاحِدِ بِشَرْطِ التَّمْيِيزِ دُونَ الْعَدَالَةِ يُقْبَلُ فِيهَا خَبَرُ الْفَاسِقِ وَالصَّيِّ وَالْكَافِرِ؛ لِأَنَّ الْإِذْرَامَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ اللَّازِمَةِ هُنَا).

فَإِنْ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ غَايَةُ الْحَرَجِ عَلَى أَنْ الْمُتَعَارَفَ بَعَثَ الصَّبِيَّانَ وَالْعَبِيدَ بِهَذِهِ الْأَشْغَالِ. وَالْعُدُولُ الْفَقَاتُ لَا يَنْتَصِبُونَ ذَاتًا لِلْمُعَامَلَاتِ الْخَاسِيَةِ لَا سِيمَا لِأَجْلِ الْغَيْرِ (بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ فَإِنَّ ضَرُورَتَهُمَا غَيْرُ لَازِمَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْأَصْلِ مُمَكِّنٌ) فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي هَذَا الْفَصْلِ فِي الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا يَسْتَقِيمُ تَلَقُّيهِ مِنْ جِهَةِ الْعُدُولِ.

فَهَذَا بَيَانٌ أَنَّ الضَّرُورَةَ حَاصِلَةً فِي قَبُولِ خَبَرِ غَيْرِ الْعُدُولِ فِي الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ لَكِنْ لَمْ تَكُنْ هُنَا أَنَّ الضَّرُورَةَ فِيهِمَا غَيْرُ لَازِمَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْأَصْلِ مُمَكِّنٌ فَأَمَّا فِي الْمُعَامَلَاتِ فَالضَّرُورَةُ لَازِمَةٌ فَلَمْ يَقْبَلْ خَبَرُ الْعُدُولِ ثَمَّةً مُطْلَقًا بَلْ مَعَ الضَّمَامِ التَّحَرِّيِّ، وَقَبِلَ هُنَا مُطْلَقًا (وَمَا فِيهِ الْإِذْرَامُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ كَعَزْلِ الْوَكِيلِ) فَإِنَّهُ الْإِذْرَامُ مِنْ حَيْثُ إِذْهَبَ يُبْطِلُ عَمَلَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَيْسَ بِالْإِذْرَامِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ يَتَصَرَّفُ فِي حَقِّهِ (وَحَجَرُ الْمَأْدُونِ، وَفَسْخُ الشَّرِكَةِ) لَمَّا ذَكَرْنَا فِي عَزْلِ الْوَكِيلِ (وَالْكَاحِ الْوَلِيِّ الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ) فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِذْهَبَ لَا يُمَكِّنُ لِهَذَا التَّزْوِجِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى تَقْدِيرِ نَفَادِ هَذَا الْإِلْكَاحِ الْإِذْرَامِ، وَمِنْ حَيْثُ إِذْهَبَ لَا يُمَكِّنُ لَهَا فَسْخُ هَذَا الْإِلْكَاحِ لَيْسَ بِالْإِذْرَامِ (فَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ وَكِيلًا أَوْ رَسُولًا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ غَيْرِ الْعَدْلِ، وَإِنْ كَانَ فَضُولًا يُشْتَرَطُ إِمَّا الْعَدْلُ أَوْ الْعَدْلُ بَعْدَ وَجُودِ سَائِرِ الشَّرَاطِطِ).

إِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالرُّسُولِ وَبَيْنَ الْفَضُولِيِّ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ وَالرُّسُولَ يَقُومَانِ مَقَامَ الْمُوَكَّلِ وَالْمُرْسَلِ فَيَنْتَقِلُ عِبَارَتُهُمَا إِلَيْهِمَا، فَلَا يُشْتَرَطُ شَرَائِطُ الْأَخْبَارِ مِنَ الْعَدَالَةِ وَخَوِيهَا فِي الْوَكِيلِ وَالرُّسُولِ بِخِلَافِ الْفَضُولِيِّ وَأَيْضًا قَلَمًا يَنْطَرُقُ الْكَذِبُ فِي الْوَكَالَةِ وَالرُّسَالَةِ بِأَنْ يَقُولَ كَذِبًا وَكَلِمَةً فَلَنْ أُرْسَلَنِي إِلَيْكَ، وَيَقُولَ: كَذَا وَكَذَا. وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْكَاذِبَةُ مِنْ غَيْرِ رِسَالَةٍ وَوَكَالَةٍ فَكَثِيرَةٌ الْوُقُوعُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَخَالَفَةَ ظَهْرِ الْكَذِبِ وَلُزُومَ الضَّرَرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَشَدُّ. وَقَوْلُهُ: (رِعَايَةُ لِلشَّيْئَيْنِ) أَيُّ: شَبَهُ الْإِذْرَامِ وَعَدَمُ الْإِذْرَامِ.

(قَوْلُهُ: وَمَا لَيْسَ فِيهِ الْإِذْرَامُ) ذَكَرَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ أَنَّ أَخْبَارَ الْمُمَيِّزِ يُقْبَلُ فِي مِثْلِ الْوَكَالَةِ، وَالْهَدَايَا مِنْ غَيْرِ الضَّمَامِ التَّحَرِّيِّ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّحَرِّيُّ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ السَّرْحَسِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَمُحَمَّدٌ ذَكَرَ الْقَيْدَ فِي كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ تَفْسِيرًا لِهَذَا فَيُشْتَرَطُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ اسْتِحْسَانًا، وَلَا يُشْتَرَطُ رُخْصَةً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتِبَانِ.

(قَوْلُهُ: عَلَى أَنْ الْمُتَعَارَفَ) لَا يُشْتَرَطُ فِي الْخَبَرِ بِالْوَكَالَةِ، وَالْإِذْنِ وَخَوِيهِمَا الْعَدْلُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَالْحُرِّيَّةُ سِوَاءَ أَخْبَرَ بِالْأَلَةِ وَكِيلٌ فَلَنْ أَوْ مَأْدُودُهُ؛ أَوْ أَخْبَرَ بِأَنْ، فَلَنْ أَوْ كُلُّ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِ أَوْ جَعَلَهُ مَأْدُودًا لِأَنَّ الْإِلْسَانَ قَلَمًا يَجِدُ الْمُسْتَجْمِعَ لِلشَّرَاطِطِ يَبْعَثُهُ لِهَذِهِ الْمُعَامَلَاتِ أَوْ لِأَخْبَارِ الْغَيْرِ بِالْأَلَةِ وَكِيلٌ فِي ذَلِكَ وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الْبَعْضِ مُشْعِرٌ بِالْقِسْمِ الثَّانِي حَيْثُ يَقُولُونَ الْإِلْسَانُ قَلَمًا يَجِدُ الْمُسْتَجْمِعَ لِلشَّرَاطِطِ يَبْعَثُهُ إِلَى وَكِيلِهِ أَوْ هَلَامِهِ.

(قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ) أَي: الْمُخِيرُ بِمَا فِيهِ الْإِزَامُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ فَضُولِيَا يُشْتَرَطُ إِمَّا الْعَدَدُ أَوْ الْعَدَالَةُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنَ الْعَدَالَةِ.

وَالِاخْتِلَافُ إِمَّا وَقَعَ مِنْ لَفْظِ الْمَبْسُوطِ حَيْثُ قَالَ إِذَا حَجَرَ الْمَوْلَى عَلَى عَبْدِهِ، وَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ مَنْ لَمْ يُرْسَلْهُ مَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ حَجْرًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَتَّى يُخْبِرَهُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ يَعْرِفُهُ الْعَبْدُ فَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الْعَدَالَةَ لِلْمَجْمُوعِ وَبَعْضُهُمُ لِلرَّجُلِ فَقَطْ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ لِلْعَدَدِ ثَأْنًا فِي الْإِطْمِنَانِ وَلِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ فِي الرَّجُلَيْنِ الْعَدَالَةَ كَانَ ذِكْرُهُ ضَائِعًا، وَيَكْفِي أَنْ يُقَالَ حَتَّى يُخْبِرَهُ رَجُلٌ عَدْلٌ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَبْسُوطِ اشْتِرَاطَ وَجُودِ سَائِرِ الشَّرَاطِطِ أَغْنَى: الذُّكُورَةَ، وَالْحُرِّيَّةَ، وَالْيَلُوعَ لَا لَفْيًا، وَلَا إِثْبَاتًا فَلَمَّا قَالَ فَخَرُّ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَغَيْرُهُ إِلهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُشْتَرَطَ سَائِرُ شَرَاطِطِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَتَّى لَا يَقْبَلَ خَبَرَ الْعَبْدِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالصَّبِيِّ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَالْكُلُّ سَوَاءٌ أَي: يَكْفِي فِي هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُ كُلِّ مُمَيِّزٍ كَمَا فِي الْقِسْمِ الَّذِي لَا إِزَامَ فِيهِ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ وَالْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - جَزَمَ بِاشْتِرَاطِ سَائِرِ الشَّرَاطِطِ {لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ قُصُورٌ} فِي رِعَايَةِ شَبِّهِ عَدَمِ الْإِزَامِ فَقَوْلُهُ: رِعَايَةُ لِلشَّبَّهَيْنِ تَغْلِيلٌ لِلْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا الْعَدَدُ أَوْ الْعَدَالَةُ

[الحاشية]

قال المصنف: {كالودائع والأمانات}، الوديعة من الودع، بمعنى: الترك^١، سميت بها؛ لأنها شيء يترك عند الأمين، وهي أخص من الأمانة؛ لأن الوديعة هي الاستحفاظ قصداً، والأمانة قد لا يكون كذلك، كما إذا هبت الريح، وألقت ثوب إنسان في حجر غيره، يكون الثوب أمانة عند ذلك الغير، ولا يكون وديعة. قوله: {لكن لا يخفى أنه يحصل به قصور}، انتهى. [لأن اشتراط سائر الشروط يرجح جانب الإلزام، وذلك؛ لأن شبهة الإلزام]^٢ [يوجب]^٣ اشتراط العدد والعدالة معاً، وشبه عدم الإلزام يوجب سقوطهما معاً، فتوافر [الشبهتين]^٤ [حظهما يوجب]^٥ اشتراط أحدهما وإسقاط الآخر على السوية، وأما اشتراط سائر [الشروط]^٦ أيضاً، فيكون ترجيحاً لجانب الإلزام؛ لأنه الذي يناسب اشتراط الشرائط، وهذا التقرير يندفع ما يقال: بأن اشتراط الشرائط لا يرجح جانب الإلزام، بل يصححه، إذ العدد بدون الشرائط لا يفيد الإلزام، فلا يتم شبهة الإلزام بدوله.

^١ (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ٣٨٣).

^٢ سقطت من جميع النسخ، واستعفت على إثبات هذه العبارة بالنسخة الحجرية: لو ٣١٠ ب.

^٣ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٤ في ب ١: [الشبهتين]، والصواب ما أثبتته.

^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ سقطت من ب ٢، وهي في ب ١: [خطهما يوجب].

^٦ ب ٢: بداية لو ٢١٦ ب.

[التوضيح]

[فصل] في كيفية السماع والضبط والتبليغ أمّا السماع فهو العزعة في هذا الباب، وهو إما بأن يقرأ المحدث عليك أو بأن تقرأ عليه {فتقول: أهو كما قرأت} فيقول نعم فالأول أعلى عند المحدثين فإنه طريقة الرسول - عليه السلام -، وقال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - كان ذلك أحق منه - عليه السلام - فإنه كان مأموراً عن السهو {أما في غيره، فلا} {على أن رعاية الطالب أشد عادة وطبيعة، وأيضاً} إذا قرأ التلميذ فالمحافظة من الطرفين، وإذا قرأ الأستاذ لا تكون المحافظة إلّا منه. {وأما الكتابة والرسالة} فقام مقام الخطاب فإن تبليغ الرسول - عليه السلام - كان بالكتاب والرسالة أيضاً والمختار في الأولين أن يقول حدثنا، وفي الآخرين أخبرنا.

[التلويح]

[فصل في كيفية السماع والضبط والتبليغ]

(قوله: فصل) في كيفية السماع، وهو الإجازة بأن يقول له أجزت لك أن تروي عني هذا الكتاب أو مجموع مسموعاتي أو مقروءاتي وكجو ذلك، والمناولة أن تعطيه المحدث كتاب سمعه بيده ويقول: أجزت لك أن تروي عني هذا الكتاب، ولا يكفي مجرد إعطاء الكتاب، وإنما جوّز طريق الإجازة ضرورة أن كل محدث لا يجد رغباً إلى سماع جميع ما صح عنه فيلزم تعطيل السنن والقطاعات فلذا كانت رخصة.

[الحاشية]

قال المصنف: {فتقول: أهو كما قرأت؟}، قيل: ليس السؤال شرطاً، حتى لو قرأ عليه فسكت، ولم يوجد منه إقرار ولا إنكار، فهو أيضاً كالقسم الأول [في جواز العمل] ^١ إذا غلب على ظن السامع أنه ما سكت إلا؛ لأن الأمر كما قرأ عليه، وكذا في جواز الرواية عند الجمهور؛ لأن العرف يدل على أن سكوته في هذا دليل تقرير له على الرواية، و[إقرار بصحته] ^٢، وإلا كان سكوته فسقاً، وفيه خلاف جماعة من أصحاب الشافعي - رحمه الله تعالى - وغيرهم ^٣، حيث لم [يجوزوا الرواية] ^٤ في هذه الصورة، مستدلاً بأنه لو [قرئ] ^٥ عليه كتاب فيه حكاية إقراره بدين أو بيع فسكت لا يثبت الإقرار، ولا يجوز لأحد أن يشهد عليه، فكذا هذا ^٦، ورد بأن العرف لم يجز في هذا ^٧ على أن السكوت تصديق، بخلاف ما [لحن] ^٨ فيه. قال المصنف: {أما في غيره، فلا}،

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٢ أي: وإقرار بصحة ما قرئ عليه؛ في ب ١: [وإفراده تصححه]، والصواب ما أثبتته.

^٣ وقد نص صاحب الكشف عليهم بقوله: "وقال بعض أصحاب الظاهر لا يجوز، وإليه ذهب صاحب القواطع، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو الفتح سليم الرازي، وأبو نصر الصباغ من فقهاء الشافعية؛ لأن الإنسان إذا قرئ عليه حكاية إقراره بدين أو بيع أو نحوه، فلم يقر به، ولم يعترف بصحته، لا يثبت الإقرار، ولا يجوز لأحد أن يشهد عليه به، فكذا هذا، (انظر، البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٣٩).

^٤ في ب ١: [يجوز والرواية]، وفي ب ٢: [يجوز الرواية]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١: [أقر]، والصواب ما أثبتته.

^٦ أصل هذا النص من كتاب القواطع، وهو كالتالي: وأما إذا قرئ عليه فلم يعترف، فلا يجوز أن يروى عنه، وأن علم أنه حديثه وسماعه، كما أن الإنسان إذا قرأ على الإنسان وقبل حكاية إقراره بدين أو بيع أو نحوه، فلم يقر به، ولم يعترف بصحته، فإنه لا يجوز أن يشهد عليه، (انظر: السمعي، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، حققه: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨/١٩٩٩م، ج ١، ص ٣٥٢).

^٧ أي الإقرار.

^٨ ب ١: بداية لو ١٢٠٦.

ظاهره يفيد نفي [الأحقية]^١ في الغير^٢، فيحصل بـ [التسوية]^٣ بين الوجهين^٤، وهو رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعليه معظم علماء الحجاز والكوفة ومالك وأشياعه من علماء المدينة والبخاري، والمشهور من مذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ترجيح الوجه الثاني على الأول^٥، وهو المراد ههنا كما يدل عليه قوله : {على أن رعاية الطالب أشد عادة و طبيعة وأيضاً}. قال المصنف: {وأما الكتابة والرسالة}، انتهى. أما الكتابة فبأن يكتب قبل التسمية: من فلان بن فلان [إلى فلان]^٦ بن فلان، ثم يبدأ بالتسمية، ثم بالثناء، ثم بالمقصود، ثم القول: إذا بلغك كتابي هذا، وفهمت ما فيه، فحدث به عني بهذا الإسناد، وأما الرسالة فبأن يقول المحدث [لرسول: بلغ]^٧ [عني فلاناً]^٨ أنه قد حدثني بهذا الحديث فلان بن فلان ويذكر إسناده، فإذا [بلغك]^٩ رسالتي هذا [فاررده]^{١٠} عني هذا الإسناد^{١١}.

^١ في ب ١: [الحقيقة]، والصواب ما أثبتته، ويقصد بها الأحقية المستفادة من قول المصنف: كان ذلك أحق منه.

^٢ أي في غير رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

^٣ في ب ١: [بالتسوية]، والصواب ما أثبتته.

^٤ أي: أن نفي الأحقية هذا يحصل بالتسوية بين أن يقرأ المحدث عليك، وبين أن تقرأ عليه.

^٥ أي أن المشهور من مذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - هو ترجيح وجه قراءتك على الشيخ، على وجه قراءة الشيخ عليك.

^٦ سقطت من ب ١، وفي ب ٢: [له فلان]، والصواب ما أثبتته.

^٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٨ في ب ٢: [من فلان]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ب ٢: [بلغت]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} في ب ١: [افاد]، وفي ب ٢: [فاورده]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٤١).

[التوضيح]

وَأَمَّا الرُّخْصَةُ {فَهِىَ الْإِجَازَةُ وَالْمُنَاوَلَةُ} فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا فِي الْكِتَابِ يَجُوزُ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: أَجَازَ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَخْبَرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِمَا فِيهِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَرَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي كِتَابِ الْقَاضِي. لَهُمَا أَنْ أَمَرَ السُّنَّةُ أَمْرَ عَظِيمٍ مِمَّا لَا يَتَسَاهَلُ فِيهِ وَكَصَحِيحِ الْإِجَازَةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ مَا فِيهِ، وَفِيهِ فَتْحُ لِبَابِ التَّقْصِيرِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَهَذَا أَمْرٌ يُتَبَرَّكُ بِهِ لَا أَمْرٌ يَقَعُ بِهِ الْاِحْتِجَاجُ. وَأَمَّا الضَّبْطُ فَالْعَزِيمَةُ فِيهِ الْحِفْظُ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ، وَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَقَدْ كَانَتْ رُخْصَةً فَالْقَلْبُتُ عَزِيمَةً فِي هَذَا الزَّمَانِ صِيَالَةٌ لِلْعِلْمِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَهَذَا أَمْرٌ يُتَبَرَّكُ بِهِ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَعْتَبِرُونَ الْإِجَازَةَ، وَالْمُنَاوَلَةَ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ الْمَجَازِ لَهُ بِمَا فِيهِ.

[الحاشية]

قول المصنف: {فَهِىَ الْإِجَازَةُ}، اعلم أن الإجازة أنواع، [الأول: أن يميز لمعين في معين، كأجزتك كتاب البخاري مثلا، أو أجزت فلانا جميع ما اشتملت عليه فهرستي، وهذا على أنواع الإجازة المجردة عن المناولة، حتى زعم بعضهم أنه لا خلاف في جوازها، الثاني: إجازة معين في غير معين، كقول الشيخ: أجزتك مسموعاتي أو مروياتي، والخلاف في هذا النوع أقوى وأكثر، والجمهور من الفقهاء والحدثين على تجويز الرواية بها أيضا، وإيجاب العمل بما روي بها، الثالث: إجازة العموم، كقوله: أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زمانى، فجوزها الخطيب البغدادي، وجوزها [القاضي أبو الطيب]^١ لجميع المسلمين الموجودين عند الإجازة، الرابع: إجازة المعدوم، كقوله: أجزت لمن يولد لفلان، [جوزها الخطيب، وأبطلها^٢ القاضي أبو الطيب وابن الصباغ^٣ وهو الصحيح، وأما إذا عطف على الموجود، فقال: أجزت لفلان ولمن يولد له، وأجزت لك ولعقبك ونسلك،

^١ القاضي أبو الطيب، هو:

طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري الفقيه الشافعي، ولد بآمل سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وكان ثقة دينا ورعا عارفا بأصول الفقه وفروعه، حسن الخلق، سليم الصدر. توفي الطبري يوم السبت لعشر بقين من ربيع الأول سنة خمس وأربعين، ودفن بمقبرة باب حرب، وقد بلغ من السن مائة وستين سنة، وكان صحيح العقل، ثابت الفهم، سليم الأعضاء، يفتي ويقضي إلى حين وفاته. (انظر: ابن الجوزي، الملتظم في تاريخ الملوك والأمم، رقم الترجمة: ٣٣٥٣، ج ١٦، ص ٤٠).

^٢ ب ٢: بداية لو ١٢١٧.

^٣ ابن الصباغ، هو:

عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، أبو نصر، ابن الصباغ: فقيه شافعي. من أهل بغداد، ولد فيها سنة ٤١٠ هـ. كانت الرحلة إليه في عصره، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية أول ما فتحت. وعمى في آخر عمره. له "الشمس في الفقه" و "تذكرة العالم" و "العدة" في أصول الفقه، توفي ببغداد سنة ٤٧٧ هـ، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ١٠).

فجوزه [ابن أبي داود] ^١، ^٢، الخامس: إجازة [المجاز] ^٣، كقول الشيخ: أجزت لك مجازاتي، أو [أجزت لك ما أجز لي] ^٤، والصحيح والذي عليه العمل جوازه ^٥.

^١ ابن أبي داود، هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر بن أبي داود: من كبار حفاظ الحديث. له تصانيف. كان إمام أهل العراق. ولد بسجستان سنة ٢٣٠ هـ، ورحل مع أبيه إلى مصر والشام وغيرهما، واستقر وتوفي ببغداد سنة ٣١٦ هـ من كتبه: "المسند" و "السنن"، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٩١).

^٢ وقد نص الخطيب البغدادي على هذا النوع من أنواع الإجازة، وقد ذكر فيه أيضا قول أبي الطيب وأبي بكر ابن أبي داود، واللص كالآتي:

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن علي بن الحسن الباء، قال: سمعت أبا بكر بن شاذان، يقول: سمعت أبا بكر بن أبي داود، وسئل عن الإجازة، فقال: "قد أجزت لك، ولأولادك، ولحبلى الحبلة، يعني: الذين لم يولدوا بعد"، قال أبو بكر: سألت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبري عن الإجازة للطفل الصغير، هل يعتبر في صحتها سنة أو تمييزه، كما يعتبر ذلك في صحة سماعه؟ فقال: لا يعتبر ذلك، والقياس يقتضي على هذا صحة الإجازة لمن لم يكن مولودا في الحال، مثل أن يقول الراوي للطالب: أجزت لك ولمن يولد لك، فقلت له: إن بعض أصحابنا قال: لا تصح الإجازة لمن لا يصح سماعه، فقال: قد يصح أن يجيز للغائب عنه، ولا يصح السماع منه لمن غاب عنه. أو كلاما هذا معناه، قال الخطيب: والإجازة إنما هي إباحة المجيز للمجاز له رواية ما يصح عنده أنه حديثه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل، وليس نريد بقولك الإباحة الإعلام، وإنما نريد به ما يضاد الحظر والمنع، وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يجيزون للأطفال الغيب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ أسلتهم، وحال تمييزهم، ولم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال، ولو فعله فاعل لصح لمقتضى القياس إياه، والله أعلم، (انظر: الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ج ١، ص ٣٢٥).

^٣ في ب ١: [المجازة]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ٢: [أجزت لك ما أجزتني]، والصواب ما أثبتته.

^٥ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أن كلام صاحب الحاشية في أنواع الإجازة وعلى التفصيل الذي ذكره، قد نص عليه ابن الصلاح في كتابه معرفة أنواع الحديث - أو ما يسمى: بمقدمة ابن الصلاح - مع زيادة تفصيل لهذه الأنواع، وذكر لنوعين آخرين من أنواع الإجازة، وهما: الإجازة للمجهول أو بالمجهول، وإجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله أصلا بعد ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك، (انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ج ١، ص ١٥١-١٦٢).

[التوضيح]

وَالْكِتَابَةُ لَوْعَانِ مُذَكَّرٌ أَي: إِذَا رَأَى الْخَطَّ تَذَكَّرَ الْحَادِثَةَ هَذَا هُوَ الَّذِي الْقَلْبُ عَزِيمَةٌ، وَإِمَامٌ، وَهُوَ لَا يُفِيدُ التَّذَكُّرَ، وَالْأَوَّلُ خُجَّةٌ سَوَاءٌ خَطُّهُ هُوَ أَوْ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ أَوْ مَجْهُولٌ. وَالثَّانِي: لَا يَقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَصْلًا وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِنْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ يَقْبَلُ فِي الْأَحَادِيثِ وَدِيَوَانِ الْقَضَاءِ لِلْأَمْنِ مِنَ التَّزْوِيرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لَا يَقْبَلُ فِي دِيَوَانِ الْقَضَاءِ، وَيَقْبَلُ فِي الْأَحَادِيثِ إِذَا كَانَ خَطًّا مَعْرُوفًا لَا يُخَافُ عَلَيْهِ التَّبْدِيلُ عَادَةً، وَلَا يَقْبَلُ فِي الصُّكُوكِ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِ الْخَصْمِ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي يَدِ الشَّاهِدِ يَقْبَلُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقْبَلُ أَيْضًا فِي الصُّكُوكِ إِذَا عَلِمَ بِمَا شَكَّ أَنَّهُ خَطُّهُ؛ لِأَنَّ الْغَلَطَ فِيهِ نَادِرٌ، وَمَا يَجِدُهُ بِخَطِّ رَجُلٍ مَعْرُوفٍ فِي كِتَابٍ مَعْرُوفٍ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، {وَأَمَّا الْخَطُّ الْمَجْهُولُ فَإِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ خَطُّ جَمَاعَةٍ} لَا يُتَوَهَّمُ التَّزْوِيرُ فِي مِثْلِهِ وَالنَّسَبَةُ تَامَةٌ يَقْبَلُ وَغَيْرُ مَضْمُونٍ لَا الْمُرَادُ مِنَ النَّسَبَةِ التَّامَةِ أَنْ يَذْكُرَ الْأَبَ وَالْجَدَّ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَإِمَامٌ) يَعْنِي أَنَّ الرَّأْيَ لَمْ يَسْتَفِدْ مِنْهُ التَّذَكُّرُ بَلْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ اعْتِمَادُ الْمُفْتَدِي عَلَى إِمَامِهِ.
(قَوْلُهُ: وَالثَّانِي لَا يَقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -) ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّطَرُّفِ فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُ التَّذَكُّرُ، وَالْعَوْدُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْحِفْظِ حَتَّى تَكُونَ الرُّوَايَةُ عَنْ حِفْظِ تَامٍ إِذَا الْحِفْظُ الدَّائِمُ مِمَّا يَتَعَسَّرُ عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَا سِيمَا فِي زَمَانِ الْأَشْتِعَالِ بِأَلْوَاعِ الْعُلُومِ، وَفُرُوعِ الْأَحْكَامِ وَذَكَرَ فِي الْمُعْتَمَدِ أَنَّ الَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ الْخِلَافِ هُوَ مَا إِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ سَمَاعُهُ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَفِي قِرَاءَتِهِ {وَلَكِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ}. (قَوْلُهُ: وَدِيَوَانِ الْقَضَاءِ) هُوَ الْمَجْمُوعَةُ مِنْ قِطْعِ الْقَرَاطِيسِ يُقَالُ ذَوَّلْتُ الْكُتُبَ جَمَعْتَهَا، وَقَدْ يُقَالُ الدِّيَوَانُ لِمَجْمَعِ الْحَاكِمِ.

[الحاشية]

قوله: {ولكن غلب على ظنه ذلك}، وإلا [فعدم] ^١ القبول اتفاقي ^٢. قال المصنف: {وأما الخط المجهول فإن ضم إليه خط جماعة}، انتهى. يحتمل أن يكون معناه أنه وجد سماعه مكتوباً بخط لا يعرف كاتبه في [طبقة] ^٣ سماع، فإن من [دأب] ^٤ أهل الحديث أنهم [يكتبون] ^٥ في آخر ما [يسمعونه] ^٦ من كتاب على شيخ: [سمع هذا الكتاب من الشيخ فلان، ...] ^٧ بن فلان وفلان بن فلان، إلى أن يأتوا على [أسماء] ^٨ السامعين أجمع، فإذا وجد سماعه مكتوباً بخط [مجهول] ^٩ مضموماً إلى سماع جماعة حل له أن يروي لانتفاء مهمة التزوير عنه، بخلاف ما إذا وجده

^١ في ب ١: [فعله م]، والصواب ما أثبتته.

^٢ أي وإن لم يتذكر سماعه بما في هذا الكتاب وفي قراءته، ولم يغلب على ظنه ذلك، فلا يقبل اتفاقاً.

^٣ في ب ٢: [طبقة]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ١: [دأب]، وفي ب ٢: [دأب]، والصواب ما أثبتته كما جاء في الكشف.

^٥ في ب ٢: [يكتبونه]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ب ٢: [يسمعونه]، والصواب ما أثبتته.

^٧ الأصح والأصوب أن يزداد عبارة: [أو على الشيخ فلان، فلان]، وهو ما ورد في الكشف أيضاً، (انظر:

البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٥٤).

^٨ في ب ١: [أسماع]، والصواب ما أثبتته.

^٩ ب ١: بداية ل ٢٠٦ ب.

مفردا ، ويحتمل أن يكون [معناه]^١ أنه وجد سماعه مكتوبا بخطوط مختلفة مجهولة ، بأن وجدته مكتوبا بخط لا يعرف كاتبه، وقد انضم إليه خطوط آخر [تشهد]^٢ بصدق ما تضمنه ذلك^٣.

^١ أي معنى: "الخط المجهول"، وذلك في قول المصنف: [وإما الخط المجهول، فإن ضم إليه خط جماعة].
^٢ في ب ١: [شهد عليه]، وفي ب ٢: [يشهد]، والصواب ما أثبتته.
^٣ اعتاد صاحب الحاشية أن يكثر النقول من كتاب الكشف دون أن يشير إلى ذلك، ولعل هذا النص من بينها، وهو في الكشف كالتالي: يحتمل أن يكون معناه أنه وجد سماعه مكتوبا بخط لا يعرف كاتبه في طبقة سماع؛ فإن من دأب أهل الحديث أنهم يكتبون في آخر ما سمعوه من كتاب على شيخ سمع هذا الكتاب من الشيخ فلان أو على الشيخ فلان فلان بن فلان وفلان بن فلان إلى أن يأتوا على أسماء السامعين أجمع، فإذا وجد سماعه مكتوبا بخط مجهول مضموماً إلى سماع جماعة حل له أن يروي، لانتفاء تهمة التزوير عنه ؛ لأن الكاتب يخاف في مثله أن المكتوب لو عرض عليهم لأنكروا عليه ولظهر كذبه، إذ النسيان وعدم التذكر على الجماعة نادر، فيحترز عنه، بخلاف ما إذا وجد مفردا، ويجوز أن يكون معناه أنه وجد سماعه مكتوبا بخطوط مختلفة مجهولة ، بأن وجدته مكتوبا بخط لا يعرف، وقد انضم إليه خطوط آخر تشهد بصدق ما تضمنه ذلك الخط ، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٥٤).

[التوضيح]

(وَأَمَّا التَّبْلِيغُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الثَّقَلُ بِالْمَعْنَى «لَقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً أَيْ: نَعِمَ اللَّهُ، سَمِعَ مِنَّا مَقَالَةً قَوَّعَهَا، وَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا» ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَعِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ يَجُوزُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ بِالْفَتْحِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَوَّلَى لَكِنْ إِذَا ضَبُطَ الْمَعْنَى وَلَسِيَ اللَّفْظُ فَالضَّرُورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ فِي ذَلِكَ أَلْوَاغٌ)

[التلويح]

(قَوْلُهُ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً») الْحَدِيثُ. {أَجِيبَ بِأَنَّ الثَّقَلَ بِالْمَعْنَى} مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ أَدَّاهُ كَمَا سَمِعَ {وَلَوْ سَلِمَ}، فَلَا دَلَالَةَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ غَايَتُهُ أَنَّهُ دُعَاءٌ لِلثَّقَلِ بِاللَّفْظِ؛ لِكَوْنِهِ أَفْضَلَ. (قَوْلُهُ: وَلِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ) يَعْني: يُوجَدُ فِي الْحَدِيثِ أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ جَامِعَةٌ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ لَا يَقْدِرُ غَيْرُهُ عَلَى تَأْدِيَةِ تِلْكَ الْمَعَانِي بِعِبَارَتِهِ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - {«الْخَرَّاجُ بِالضَّمَانِ»} وَ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ». وَفِي «الْعَزْمُ بِالْعُتْمِ»، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ جَوَامِعِ الْكَلِمِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ لِمَعْرِفَةِ الثَّقَلِ بِمَوَاقِعِ الْأَلْفَاظِ، وَالْعُمْدَةُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَمَرَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِكَذِّهِ وَنَهَى عَنْ كَذِّهِ وَرَخَّصَ فِي كَذِّهِ وَشَاعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ لَكَانَ اتِّفَاقًا.

[الحاشية]

قوله: {نضر الله} ^١، [بالتشديد، كما يدل عليه تفسيره بـ: نَعَم، ويروى بالتخفيف بمعنى: حَسُنَ وجهه] ^٢.
قوله: {أجيب بأن الثقل بالمعنى}، انتهى. قيل: الجواب ليس بمرضي؛ لأن المسموع هو اللفظ لا المعنى، فلا نسلم أن الثقل بالمعنى أداء كما سمع غايته، أن يكون أداء [لمعنى] ^٣ ما سمع بعبارة أخرى مغايرة لما سمع، فلا يكون كما سمع، وأما قوله: {ولو سلم}، فيمكن أن يجاب عنه من جهتهم: بأن الحديث دل على أفضلية النقل كما سمع، وترك الأفضل المؤدي إلى ترك الواجب، وهو كما في عبارته - عليه الصلاة والسلام - [بما

^١ هناك عدة ألفاظ لهذا الحديث سأكتفي بما رواه الترمذي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: نَضَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْ شَيْئٍ، فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ"، وقال: حديث حسن صحيح، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على السماع، ج ٥، ص ٣٤، حديث رقم: ٢٦٥٧). وقال التبريزي في مشكاة المصابيح: صحيح، (انظر: التبريزي، مشكاة المصابيح، كتاب العلم، ج ١، ص ٧٨، حديث رقم: ٢٣٠).

^٢ وقد أشار إلى هذا التفسير الجوهري - رحمه الله تعالى - في الصحاح، حيث قال: (النضرة: الحسن والرواق. وقد نَضَرَ وجهه يَنْضَرُ نَضْرَةً، أي حَسُنَ. وَنَضَرَ اللهُ وجهه، يَنْضَرُ ولا يَنْضَرُ. ويقال: نَضَرَ اللهُ وجهه نَضْرَةً، وفيه لغة ثالثة نَضَرَ بالكسر، حكاه أبو عبيد. ويقال: نَضَرَ اللهُ وجهه بالتشديد، وَنَضَرَ اللهُ وجهه، بمعنى. وإذا قلت نَضَرَ اللهُ امْرَأً، تعني نَعَمْتُ. وفي الحديث: "نَضَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنْ شَيْءٍ قَوَّعَهَا"، (انظر: الجوهري، الصحاح، ج ٢، ص ٨٣٠)، وبين العيني - رحمه الله تعالى - في عمدة القاري أن (نضراً) بالتشديد أكثر من التخفيف، (انظر: العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، كتاب العلم، باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: رب مبلغ أوعى من سامع، حديث رقم: ٦٧، ج ٢، ص ٣٥) ^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

لا يؤدي غيرها^١، لا يجوز. قوله: {الخارج بالضم}، أي: غلة العبد المشتري الحاصلة قبل [الرد بالعيب طيبة] للمشتري؛ لأنه لو هلك قبل الرد هلك من ماله، كذا في كتاب [الغريبين]^٢، وفي الفائق^٣: كل ما يخرج من شيء فهو خارج، فخارج الشجرة: ثمرة، وخارج الحيوان: دره ونسله^٤.

- ^١ في ب ١: [ردها]، والصواب ما أثبتته.
- ^٢ (انظر: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، ج ٣، ص ٢٨٤، حديث رقم: ٣٥٠٨، وانظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، ج ٣، ص ٥٧٣، حديث رقم: ١٢٨٥)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الألباني: حسن، (انظر: الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، ص ١٥٨، حديث رقم: ١٣١٥).
- ^٣ في ب ١: [بحسب المشتري]، وفي ب ٢: [بالعيب ظنية للمشتري]، وما أثبتته في المتن هو الصواب، واستعنت في تصويب العبارة بكتاب كشف الأسرار، وبالنسخة الحجرية - وهي نسخة غير معتمدة -.
- ^٤ في ب ٢: [الغريبين]، وفي الحجرية: [الغريبين]، وقد وردت في كشف الأسرار: [الغريبين]، والصواب ما أثبتته، ويقصد كتاب: الغريبين، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، وهو كتاب مشهور، جمع فيه بين غريب القرآن وغريب الحديث، وهو من الكتب النافعة السائرة في الأفاق. (انظر: العكري، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ٥، ص ٨)، أما عن كلامه في هذا الحديث فهو لا يخرج بمعناه عما نقله عنه صاحب الحاشية، (انظر: الهروي، انظر: الهروي، أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، حققه: أحمد المزيدي، مكتبة مصطفى الباب، مكة المكرمة، الرياض، ص ٥٤١).
- ^٥ يقصد كتاب الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، ونصه كالتالي:
- (خرج): كل ما خرج من شيء من نفعه فهو خراجه، فخارج الشجر ثمرة، وخارج الحيوان نسله وذره، (انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث والأثر، حققه: علي البجاوي و محمد إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط ٢، ج ١، ص ٣٦٥).
- ^٦ هذا النص بكامله من كتاب كشف الأسرار، وهو كالتالي: قوله عليه السلام: "الخارج بالضم"، أي: غلة العبد المشتري، الحاصلة قبل الرد بالعيب طيبة للمشتري؛ لأنه لو هلك قبل الرد هلك من ماله، كذا في لبات الغريبين، وفي الفائق: كل ما خرج من شيء فهو خراجه، فخارج الشجر: ثمرة، وخارج الحيوان: دره ونسله، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٥٨).

[التوضيح]

أي: الحديث في الثقل بالمعنى ألواح (لما كان مُحْكَمًا يَجُوزُ لِلْعَالَمِ بِاللُّغَةِ، وَمَا كَانَ ظَاهِرًا يَحْتَمِلُ الْغَيْرَ كَعَامٍّ يَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ أَوْ حَقِيقَةً يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ فَقَطْ، وَمَا كَانَ مُشْتَرَكًا أَوْ مُجْمَلًا أَوْ مُتَشَابِهًا أَوْ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ لَا يَجُوزُ أَصْلًا، لَأَنَّ ١٠٠ فِي الْأَوَّلِ) أي: الْمُشْتَرَكِ (إِنْ أَمَكَّنَ الثَّابِلُ ثَابِتُهُ لَا يَصِيرُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ) أي: الْمُجْمَلِ وَالْمُتَشَابِهِ (لَا يُمَكِّنُ ثَقُلُهُمَا بِالْمَعْنَى، وَفِي الْآخِرِ) أي: مَا كَانَ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ (لَا يُؤْمَنُ الْغَلَطُ فِيهِ لِإِحَاطَتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِمَعَانٍ تَقْصُرُ عَنْهَا عُقُولُ غَيْرِهِ).

[التلويح]

(قَوْلُهُ: لَمَّا كَانَ مُحْكَمًا) أي: مُتَّضِحَ الْمَعْنَى بِحَيْثُ لَا يَشْتَبِهُ مَعْنَاهُ، وَلَا يَحْتَمِلُ وُجُوهًا مُتَعَدِّدَةً عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فَخَرُ الْإِسْلَامِ، {لَمَّا يَحْتَمِلُ النُّسخُ} عَلَى مَا هُوَ الْمُصْطَلَحُ فِي أَقْسَامِ الْكِتَابِ

[الحاشية]

قوله: {لا [ما لا] يحتمل النسخ}، انتهى. فإن عدم احتمال النسخ ليس بشرط في جواز [النقل]^١ بالمعنى.

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.
^٢ في ب ١: [بقاع]، والصواب ما أثبتته في المتن.

[التوضيح]

(فَصْلٌ فِي الطَّعْنِ، وَهُوَ إِمَّا مِنَ الرَّأْيِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَالْأَوَّلُ إِمَّا بِأَنْ يَعْمَلَ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الرَّوَايَةِ فَيَصِيرُ مَجْرُوحًا كَحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَ مَا كَانَتْ بَاطِلًا» ثُمَّ زَوَّجْتُ بَعْدَهَا ابْنَةَ أَخِيهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَهُوَ غَائِبٌ وَكَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَقَالَ مُجَاهِدٌ صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَشْرَ سِنِينَ فَلَمْ أَرَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْاِفْتِتَاحِ

[التلويح]

[فَصْلٌ فِي الطَّعْنِ]

(قَوْلُهُ: [فَصْلٌ فِي الطَّعْنِ] { كَحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - } { قَدْ يُقَالُ: إِنَّ غَيْبَةَ { الْأَبِ لَا تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ بِلَا رِئْءٍ، لِأَنَّ الْوَلَايَةَ تُثَقِّلُ إِلَى التَّأَخُّدِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْأَقْرَبِ.

[الحاشية]

قوله: { كَحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - }، انتهى. فإن قلت: الحديث يفيد بطلان تزويج المرأة نفسها بغير ولي؛ لأن الخفوظ في [الحديث: نكحت] ^١، بصيغة المعلوم، [وتزويجها ابنة أخيها] ^٢ ليس عملاً بخلافه، قلت: لما أنكحت فقد جوزت نكاح المرأة نفسها [دلالة] ^٣؛ لأن العقد لما انعقد بعبارة غير المتزوجة من النساء، [فالأن] ^٤ ينعقد بعبارة [أولى] ^٥، فيكون فيه عمل بخلاف ما روت ^٦. قوله: { قد يقال: إن غيبة الأب }، انتهى. فإن قلت: العمة ليست بوليّة؛ لأن الولي هو [العصبة] ^٧، والعمة ليست إياها، بل هي

^١ عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له، قال الترمذي: حديث حسن، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب النكاح، ج ٣، ص ٣٩٩، حديث رقم: ١١٠٢)، وقد رواه الألباني في إرواء الغليل، وقال: صحيح، (انظر: الألباني، إرواء الغليل، ج ٦، ٢٤٣، حديث رقم: ١٨٤٠).

^٢ أي: حديث: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ...

^٣ روى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - زوجت حفصة بنت عبد الرحمن، المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم عبد الرحمن، قال: ومثلي يصنع هذا به؟ ومثلي يقتات عليه؟ فكلمت عائشة المنذر بن الزبير، فقال المنذر: فإن ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت لأرد أمراً قضيت به، فقرت حفصة عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً، (انظر: مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما لا يبين من التملك، ج ٤، ص ٤٩٦، حديث رقم: ٢٠٤٠).

^٤ في ب ١: [دلالته]، والصواب ما أثبتته.

^٥ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٦ في ب ٢: [أو لا]، والصواب ما أثبتته.

^٧ هذا الجواب نقله صاحب الحاشية من الكشف، وهو فيه كالتالي: لما أنكحت فقد جوزت نكاح المرأة نفسها دلالة؛ لأن العقد لما انعقد بعبارة غير المتزوجة فلان ينعقد بعبارة أولى فيكون عمل بخلاف ما روت، أو يقال: لما أنكحت فقد اعتقدت جواز نكاحها بغير إذن وليها بالطريق الأولى؛ لأن من لا يملك النكاح لا يملك الإنكاح بالطريق الأولى، ومن ملك الإنكاح ملك النكاح بالطريق الأولى (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦٤).
^٨ العصبة في اللغة: مأخوذ من العصب؛ وهو الطي الشديد، وعصب الشيء يعصبه عصباً: طواه ولواه، وقيل شده، والعصبة: الأقارب من جهة الأب؛ لأنهم يعصبونه ويعتصب بهم، أي: يحيطون به ويشد به، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٢ و ٦٠٥)؛ أما في الاصطلاح الشرعي، فالعصبة كل من لم يكن له سهم مقدر من المجمع على توريثهم فيرث المال إن لم يكن معه ذو فرض أو ما فضل بعد الفروض، (انظر: وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٠، ص ١٣٢).

من ذوي الأرحام، قلت: ولي النكاح لا ينحصر عندنا في [العصبة [بنفسه]]^١، نعم العصبة بنفسه مقدم في ولاية التزويج، ثم تنتقل الولاية إلى الأم، ثم إلى ذوي الرحم الأقرب [فالأقرب]^٢، ثم إلى [مولى الموالاة]^٣، ثم إلى [قاضي]^٤ في [منشوره]^٥ ذلك، نعم يمكن أن يدفع القيل: بأن [عائشة]^٦ — رضي الله عنها — لما أنكحت ابنة أخيها، فقد جوزت نكاح المرأة نفسها دلالة؛ لأن العقد لما انعقد بعبارة غير المتزوجة من النساء، فلأن ينعقد بعبارة أولى، فيكون فيه عمل بخلاف ما روت، كذا في [شرح البزدوي]^٧.

^١ سقطت من ب ١ و ب ٢، واستعنت على إثباتها بالنسخة الحجرية - وهي إحدى النسخ الغير معتمدة.
^٢ العصبة بنفسه: وهو ذكر يتصل بلا توسط أنثى - أي: يتصل إلى غير المكلف - ، فلا يرد العصبة بالغير، كالبنات تصير عصبة بالابن فلا ولاية لها على أمها المجنونة، وكذا لا يرد العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات، (انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٣، ص ١٢٧).

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.
^٤ مولى الموالاة: هو الذي أسلم على يده أبو الصغيرة ووالاه؛ لأنه يرث، فتثبت له ولاية التزويج، (انظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر-بيروت، ط ٢ الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ج ٣، ص ٧٩).

^٥ في ب ١: [ماض]، والصواب ما أثبتته.
^٦ في ب ٢: [منسوب]، والصواب ما أثبتته، والمنشور: ما كتب فيه السلطان: إني جعلت فلانا قاضيا ببلدة كذا، وإنما سمي به؛ لأن القاضي ينشره وقت قرأته على الناس، (انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ٧٩).

^٧ "ولاية التزويج عند عدم العصبية: عند أبي حنيفة بعد العصبية الأم، ثم ذوو الأرحام الأقرب فالأقرب، البنت، ثم بنت الابن، ثم بنت البنت، ثم بنت ابن الابن، ثم بنت بنت البنت، ثم الأخت لأب وأم، ثم الأخت لأب، ثم الأخ والأخت لأم، ثم أولادهم، ثم العمات، والأخوال والخالات، وأولادهم على هذا الترتيب، ثم مولى الموالاة، ثم السلطان، ثم القاضي ومن نصبه القاضي إذا شرط تزويج الصغار والصغار في عهده و منشوره، أما إذا لم يشترط فلا ولاية له"، (انظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٣، ص ٢٥٨).

^٨ ب ٢: بداية لو ٢١٧ ب.
^٩ يقصد كتاب كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، وقد أشرت إلى نصه في الصفحة السابقة، هامش ٧.

[التوضيح]

، وَإِنْ عَمِلَ بِخِلَافِهِ قَبْلَهَا أَوْ لَا يُعْلَمُ التَّارِيخُ لَا يُجَرِّحُ، وَأَمَّا بَأَنْ يَعْمَلَ {بِبَعْضِ مُحْتَمَلَاتِهِ}؛ فَإِنَّهُ رَدٌّ مِنْهُ لِلْبَاقِي بِطَرِيقِ التَّأْوِيلِ لَا جَرِّحَ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ {مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ}، وَقَالَ لَا تُقْتَلُ الْمُرْتَدَّةُ،

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَإِنْ عَمِلَ)

أَيُّ: الرَّاوي بِخِلَافِ مَا رَوَى قَبْلَ الرُّوَايَةِ لَا يُجَرِّحُ لِجَوَازِ أَلَّهُ كَانَ مَذْهَبُهُ فَتَرَكَهُ بِالْحَدِيثِ وَكَذَا إِذَا لَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ، فَلَا يَسْقُطُ بِالشُّكِّ.

[الحاشية]

قول المصنف: {بِبَعْضِ مُحْتَمَلَاتِهِ}، بَأَنْ كَانَ اللفظ عاما فعمل بخصوصه دون عمومته، أو كان مشتركا أو بمعنى المشترك فعمل ببعض وجوهه. قول المصنف: {مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ}¹، أَي: [مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ الْحَقَّ]²، وكلمة "مَنْ" عامة [تتناول]³ الرجال والنساء، وقد خصه [الراوي بالرجال، على ما روى أبو حنيفة - رحمه الله تعالى

¹ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمردة واستناباتهم، ج ٩، ص ١٥، حديث رقم: ٦٩٢٢).

² أَي: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ: دِينَ الْحَقِّ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، لَا مَنْ بَدَّلَ الْإِسْلَامَ، وَذَلِكَ أَنْ مَنْ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ فَإِنَّمَا خَرَجَ مِنْ بَاطِلٍ إِلَى بَاطِلٍ، وَلَا يَقْتُلُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْبَاطِلِ، إِنَّمَا يَقْتُلُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الدِّينِ الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَعَلَى خِلَافِهِ النَّارُ، إِنَّمَا كَانَ عَلَى دِينِ لَهُ النَّارُ إِنْ أَقَامَ عَلَيْهِ، (انظر: الشافعي، الأم، ج ١، ص ٢٩٤).

³ ب ١: بداية لو ٢٠٧ ب.

بإسناده عن ابن عباس - رضي الله عنه - [١] ، فلم يقبل الشافعي تخصيصه قائلا: بأن ذلك بمجلة التأويل، فلا يكون حجة على غيره.

١ وهو ما رواه الدارقطني بإسناده عن أبي حنيفة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن ابن عباس في المرأة تترد، قال: "تجبر ولا تقتل" (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات، ج ٤، ص ١٢٧، حديث رقم: ٣٢١٢)، ورواه أيضا بلفظ آخر هو، وابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: "لا يقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام، ولكن يحبس ويدعين إلى الإسلام فيجبرن عليه"، وفي إسنادهما أبو حنيفة عن عاصم، عن رزين، عن ابن عباس، (انظر: المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٧٥، حديث رقم: ٣٤٥٥؛ وانظر: ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الحدود، باب في المرتدة ما يصنع بها، ج ٥، ص ٥٦٣، حديث رقم: ٢٨٩٩٤)، أما اللفظ المشهور فجاء بإسناده آخر، وهو: عن عبد الله بن عيسى الجزري، عن عفان، عن، شعبة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا تقتل المرأة إذا ارتدت"، والحديث رواه الدارقطني، ثم قال في إسناده عبد الله بن عيسى، وهو كذاب يضع الحديث على عفان وغيره، وهذا لا يصح عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم يروه شعبة، (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات، ج ٤، ص ١٢٦، حديث رقم: ٣٢١١)، ورواه الفتني في الموضوعات، (انظر: الفتني، تذكرة الموضوعات، كتاب العلم، باب حدود الردة والزنا، ج ١، ص ١٧٩)، ورواه الجورقاني في الأباطيل والمناكير تحت باب "حكم المرتدة"، وقال: هذا حديث باطل، ثم أورده بالفاظ وطرق أخرى جميعها لا يخلو من مقال، فمنها: ما رواه خلاص بن عمرو عن علي - رضي الله عنه - قال: "المرتدة تستتاب ولا تقتل"، فقال: خلاص هذا لا يحتج به، ومنها أيضا الأثر الذي ذكرته الباحثة أولا عن أبي حنيفة، عن ابن عباس في المرأة تترد، قال: تحبس ولا تقتل"، فقال: أبو حنيفة متروك الحديث، ثم ذكر بعد هذه الروايات الرواية الصحيحة في حكم المرتدة، وهي: "من بدل دينه فاقتلوه"، (انظر: الجورقاني، الحسين بن إبراهيم، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، حققه: عبد الرحمن الفيواني، دار الصميعي - السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية - الهند، ط ٤، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، كتاب الحدود، باب حكم المرأة المرتدة، ج ٢، ص ٢١٢ - ٢١٨، حديث رقم ٥٦٥)، وقد استوعب ابن حجر في الدراية، الأحاديث والآثار في النهي عن قتل المرتدة، وعقب عليها بكلام أئمة الشأن، والذي يظهر من كلام العلماء في هذه الآثار كما نقلها ابن حجر تضعيفهم لحديث: "لا تقتل المرأة إذا ارتدت"، ولغيره، ومثال ذلك ما أورده الباحثة بداية، حيث قال فيه:

أخرجه الدارقطني: قال الثوري، عن أبي حنيفة، عن عاصم، ثم أخرج عن يحيى بن معين قال: كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثا كان يرويه، ولم يروه - أي: أثر ابن عباس - لا يقتل النساء - غير أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين، (انظر: ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، كتاب السير، باب أحكام المرتدين، ج ٢، ص ١٣٦، حديث رقم: ٧٤٣؛ وانظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات، ج ٤، ص ٢٧٥، حديث رقم: ٣٤٥٥؛ وانظر: ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الحدود، باب في المرتدة ما يصنع بها، ج ٥، ص ٥٦٣، حديث رقم: ٢٨٩٩٤؛ وانظر: الزيلعي، نصب الرأية، كتاب السير، باب أحكام المرتدين، ج ٣، ص ٤٥٦).

[التوضيح]

وَأَمَّا بَأْنِ الْكَرْمَا صَرِيحًا (كَحَدِيثِ عَائِشَةَ «أَيُّمَا امْرَأَةً لَكَحْتَنُ» الْحَدِيثَ رَوَاهُ سُلَيْمَانُ عَنْ مُوسَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَدْ أَلْكَرَ الزُّهْرِيُّ لَا يَكُونُ جَزْخًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَهِيَ مَا رَوَى «أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - صَلَّى إِحْدَى الْعَشَاءَيْنِ فَسَلَّمَ عَلَى رَأْسِ رَكْعَتَيْنِ فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ لَسِيَّتَهَا؟ فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فَقَالَ وَبَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ فَأَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ» فَقَبِلَ - عَلَيْهِ الصَّلَامُ - رَوَاتَهُمَا عَنْهُ مَعَ الْكَارِهِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -) {تَرَكَ بَيْنَهُمَا ذِكْرَ عُرْوَةَ}، وَهُوَ الرَّاي عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قَوْلُهُ: لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ) {هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ وَدٍّ} سُمِّيَ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ بِكُلْتَا يَدَيْهِ، وَقِيلَ لَطُولُ يَدَيْهِ اسْتَدْلَ بِالْقِصَّةِ عَلَى أَنَّ رَدَّ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ لَا يَكُونُ جَزْخًا وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَبِلَ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَلَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ {مَعَ أَلَّهُ الْكَرْمَا ذَلِكَ} أَوْلَا، {لِأَنَّ سِيَاقَ الْقِصَّةِ} يَدُلُّ عَلَى أَلَّهُ إِمَّا عَمِلَ بِقَوْلِهِمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ.

[الحاشية]

قوله: {ترك بينهما ذكر عروة}، قيل: إما تركه؛ [لأن] ^١ مقصوده ليس بيان سلسلة الرواية، بل إن الزهري بعد ما روى حسب ما يجوز له روايته عن عائشة - رضي الله عنها - أنكر، ولأجل هذا لم يذكر عروة، ولا ما بينه وبين سلمان من السلسلة. قوله: {هو عمر بن عبد ود}، في تهذيب الأسماء واللغات للنووي أن اسمه الخرباق بن عمر، بخاء معجمة مكسورة، وبموحدة، وقاف، واختلف في أن [ذا] ^٢ اليدين [هذا] ^٣ هو ذو الشمالين الذي قتل يوم بدر كما قاله الزهري وتابعه الحنفية، [أو] ^٤ غيره كما هو المختار عند الأكثرين، [واستدل عليه] ^٥

^١ في ب: ٢: [لأنه]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ب: ١: [ذي]، والصواب ما أثبتته؛ لأن: "ذا" اسم إن، واسمها يأتي منصوباً.

^٣ في ب: ١: [أهل]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب: ١: [و]، والصواب ما أثبتته.

^٥ أي: واستدل النووي على كون ذو اليدين هو الخرباق.

[يكون] ^١ راوي القصة أبا هريرة؛ لأنه أسلم عام خيبر بعد بدر بخمس سنين ^٢، وفي شرح المهذب: قال [ابن عبد البر] ^٣: اتفقوا على أن الزهري غلط في هذه القصة، والله أعلم ^٤. قوله: {مع أنه أنكر ذلك}، حيث [قال: كل ذلك لم يكن] ^٥، ليس بمطابق للواقع، فكيف صدر عن النبي - عليه الصلاة والسلام - انخوف عن الكذب، وأجاب عنه الشيخ [أكمل الدين] ^٦ في [شرح المشارق] ^٧: بأن قوله - عليه الصلاة والسلام - : كل ذلك لم يكن، مجاز عن: لم أشعر بشيء من ذلك؛ لأن عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور به، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، وفيه بحث؛ لأن [جواب] ^٨ [ذي] ^٩ اليمين بقوله: بعض ذلك قد كان، [دليل] ^{١٠} واضح على أن الحديث محمول على معناه الحقيقي، فإنه من أهل اللسان عارف بمراد الرسول - عليه الصلاة والسلام -، فلو كان مراده - عليه الصلاة والسلام - المعنى المجازي، لما [أجاب] ^{١١} بما هو جواب عن المعنى الحقيقي، لا يقال: لعل مراد ذي اليمين أيضا المعنى المجازي؛ لأننا نقول: يدفعه قوله - عليه الصلاة

^١ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في بي ١ و ب ٢: [يكون].

^٢ (للتفصيل في كلام النووي، انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، رقم الترجمة: ١٦١، ج ١، ص ١٨٥).

^٣ ابن عبد البر: الإمام العلامة أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، صاحب التصانيف الفانقة، مولده في سنة ثمان وستين وثلاث مائة، ووفاته سنة ثلاث وستين وأربع مائة، له كتاب: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبعة ٢٤، رقم الترجمة: ٤١٧٦، ج ١٣، ص ٣٥٧-٣٦٣).

^٤ هذا نص الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات، (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ١٨٦)، أما نصه في المجموع فقد جاء بهذا اللفظ:

قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا من أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليمين، وكلهم تركه لاضطراره، وإن كان إماما عظيما في هذا الشأن، فالغلط لا يسلم منه بشر، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك (إلا النبي - صلى الله عليه وسلم -، فقول الزهري إنه قتل يوم بدر متروك، لتحقق غلطه فيه، هذا مختصر قول عبد البر، (انظر: النووي، المجموع شرح للمهذب، ج ٤، ص ٨٧؛ وللتفصيل في قول وراي ابن عبد البر في ذلك، انظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، حققه: مصطفى العلوي و محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ، ج ١، ص ٣٦٤-٣٦٥).

^٥ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاة العصر، فسلم في ركعتين، فقام ذو اليمين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله، أم نسيت؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "كل ذلك لم يكن"، فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الناس، فقال: "أصدق ذو اليمين"، فقالوا: "نعم يا رسول الله"، فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم.

هذا الحديث رواه البخاري ومسلم، لكن لفظ: "كل ذلك لم يكن"، جاء في مسلم، أما في البخاري فقد جاء بالفاظ متعددة منها: "لم أنس ولم تقصر"، وفي بعض روايات الحديث في البخاري ومسلم أنه كان في القوم أبا بكر وعمر (البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب من يكبر في سجدتي السهو، ج ٢، ص ٦٨، حديث رقم: ١٢٢٩، وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ج ١، ص ٤٠٤، حديث رقم: ٥٧٣).

^٦ البابرتي، هو:

محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله بن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي؛ علامة بفقہ الحنفية، ولد سنة ٧١٤ هـ، وتوفي سنة ٧٨٦ هـ. من كتبه: (شرح مشارق الأنوار)، (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٤٢).

^٧ يقصد كتاب: تحفه الأبرار في شرح مشارق الأنوار، للشيخ أكمل الدين البابرتي، والكتاب لا يزال مخطوطا، وتوجد منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، برقم حفظ: ٠٠٣٤٩، (انظر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، موسوعة خزانة التراث الإلكترونية، ج ٢، ص ٩٥٩، الرقم التسلسلي: ١٩٧٣).

^٨ في بي ١: [وجوب]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في بي ١: [ذا]، والصواب ما أثبتته؛ لأن "ذي": مضاف إليه مجرور.

^{١٠} في بي ١: [دليل]، والصواب ما أثبتته؛ فـ: "دليل" خبر لأن مرفوع.

^{١١} الضمير هنا عائذ على ذي اليمين.

المعنى الحقيقي، لا يقال: لعل مراد ذي اليمين أيضا المعنى المجازي؛ لأننا نقول: يدفعه قوله - عليه الصلاة والسلام - : أحقّ ما قال ذو اليمين، إذ لا معنى لأن يقال: أشعرت، فالأظهر في الجواب أن يقال: معنى الحديث: كل ذلك لم يكن في ظنّي، ولا كذب في هذا. قوله: {لأن سياق القصة}، انتهى. إشارة إلى رد [كلام فخر الإسلام حيث قال: وحديث ذي اليمين ليس بحجة؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - ذكره، فعمل بذكره وعلمه، وهو الظاهر من حاله] ^١، [والحق] ^٢ أن الظاهر ما ذكره فخر الإسلام من أنه - عليه الصلاة والسلام - عمل بذكره بعد روايتهما، [إذ كان عليه الصلاة والسلام لا [يقر] ^٣ على الخطأ] ^٤.

^١ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦١).

^٢ إشارة إلى أن صاحب الحاشية يميل إلى ترجيح رأي فخر الإسلام.

^٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ب ١: [يفرّت]، وفي ب ٢: [بعد]، والصواب ما أثبتته.

^٤ أي: أن النبي - عليه السلام - تذكر أنه ترك الشفع من الصلاة؛ لأنه معصوم عن التقرير على الخطأ، يعمل بعلمه لا بإخبار أحد (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦١).

[التوضيح]

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ كَلَّمَ النَّاسِيَّ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ زَعَمَ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ لَسِيَخْ

[التلويح]

وَكَلَامُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِذَا جَرَى عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَ الصَّلَاةَ فَكَانَ فِي حُكْمِ النَّاسِيِّ {وَكَلَامُ النَّاسِيِّ} لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ تَأْوِيلٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ كَانَ بِمَكَّةَ وَحُدُوثَ هَذَا الْأَمْرِ إِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ {لِأَنَّ رَاوِيَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ}، وَهُوَ مُتَأَخِّرُ الْإِسْلَامِ، {وَقَدْ رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ الْحَصَنِ}، {وَهَجْرَتُهُ مُتَأَخِّرَةٌ} كَذَا فِي شَرْحِ السُّنَّةِ.

[الحاشية]

قوله: {وَكَلَامُ [الناسي]}^١، انتهى. تصحيح على [مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى -]^٢. قوله: {لأن راويه أبو هريرة}، انتهى. والجواب عنه: يجوز أن يكون راويا من غيره فيكون مرسلا، وإرسال الصحابي مقبول بالإجماع. قوله: {وقد رواه عمران ابن الحصين}، بطريق آخر ذكره في صحيح مسلم: [وهو أنه - عليه الصلاة والسلام - صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل يقال له: [الخرَّباق]^٣، وكان في يده طول، فقال يا رسول الله فذكر له صنيعة، وخرج غضبان يجر رداءه، حتى انتهى إلى الناس، فقال: صدق هذا، فقالوا: نعم، فصلى ركعة، ثم سجد سجدة، ثم سلم]^٤. وعلى هذه الرواية التمسك [بالحديث]^٥ المذكور لعدم بطلان الصلاة بالكلام، [مشكل، إذ لو صح له لصح]^٦ التمسك به لعدم بطلانها بالخطوات الكثيرة، ولا خلاف في بطلانها سواء كان سهوا أو عمدا. قوله: {وهجرتة متأخرة}، الظاهر أن المراد بالهجرة: الهجرة إلى المدينة، وهذا القدر لا يكون دليلا على أن حدوث الأمر المذكور إنما كان بالمدينة كما يتبادر من السياق، اللهم إلا أن يراد بالهجرة: الهجرة عما هي الله تعالى، أعني: الكفر، فيكون المراد به أيضا تأخر الإسلام، ويؤيده [أن الإمام النووي ذكر في التهذيب أنه أسلم هو وأبو هريرة عام خيبر سنة سبع من الهجرة]^٧.

^١ ب: بداية لـ ١٢١٨.

^٢ قال الشافعي: ومن تكلم في الصلاة وهو يرى أنه قد أكملها، أو نسي أنه في صلاة فتكلم فيها، بنى على صلاته، وسجد للسهو، لحديث ذي اليمين، وأن من تكلم في هذه الحال فإنما تكلم وهو يرى أنه في غير صلاة، والكلام في غير الصلاة مباح، (انظر: الشافعي، الأم، ج ١، ص ١٤٧؛ وانظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٢، ص ١٨٢).

^٣ ب: بداية لـ ٢٠٧.

^٤ (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، ج ١، ص ٤٠٤، حديث رقم: ٥٧٤).

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

^٧ (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج ٢، ص ٣٦).

{وَلَأَنَّ الْحَمَلَ عَلَى نِسْيَانِهِ أَوْلَى مِنْ تَكْذِيبِ الثِّقَةِ الَّتِي يَرْوِي عَنْهُ،

[التلويح]

{قوله: {وَلَأَنَّ الْحَمَلَ عَلَى نِسْيَانِهِ أَوْلَى مِنْ تَكْذِيبِ الثِّقَةِ الَّتِي يَرْوِي عَنْهُ} فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ أُريدَ بِالتَّكْذِيبِ النِّسْبَةُ إِلَى تَعَمُّدِ الْكُذِبِ فَلَيْسَ بِلَاذِمٍّ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ سَهْوًا أَوْ نِسْيَانًا، وَإِنْ أُريدَ بِهِ أَعمُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا أَوْلَوِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ أَيْضًا ثِقَةٌ قُلْنَا تَعَارُضًا فَبَقِيَ أَصْلُ الْخَبَرِ مَعْمُولًا بِهِ، {وَفِيهِ نَظَرٌ} {وُظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ} - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا صَرَّحَ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ بِالْإِنْكَارِ وَالتَّكْذِيبِ، وَلَا يُشْعِرُ بِالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَوَقَّفَ، وَقَالَ: لَا أَتَذَكَّرُ ذَلِكَ. وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الثَّانِي، وَفِي الْأَوَّلِ يَسْقُطُ بِلَا خِلَافٍ، وَقِيلَ إِنَّ تَرْجِيحَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الْجَزْمِ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فَقَدْ تَسَاقَطَا، فَلَا يُعْمَلُ بِالْخَبَرِ.

[الحاشية]

{قوله: {وَلَأَنَّ الْحَمَلَ عَلَى نِسْيَانِهِ أَوْلَى مِنْ تَكْذِيبِ الثِّقَةِ الَّتِي يَرْوِي عَنْهُ} فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ أُريدَ بِالتَّكْذِيبِ النِّسْبَةُ إِلَى تَعَمُّدِ الْكُذِبِ فَلَيْسَ بِلَاذِمٍّ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ سَهْوًا أَوْ نِسْيَانًا، وَإِنْ أُريدَ بِهِ أَعمُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا أَوْلَوِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ أَيْضًا ثِقَةٌ قُلْنَا تَعَارُضًا فَبَقِيَ أَصْلُ الْخَبَرِ مَعْمُولًا بِهِ، {وَفِيهِ نَظَرٌ} {وُظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ} - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا صَرَّحَ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ بِالْإِنْكَارِ وَالتَّكْذِيبِ، وَلَا يُشْعِرُ بِالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَوَقَّفَ، وَقَالَ: لَا أَتَذَكَّرُ ذَلِكَ. وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الثَّانِي، وَفِي الْأَوَّلِ يَسْقُطُ بِلَا خِلَافٍ، وَقِيلَ إِنَّ تَرْجِيحَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الْجَزْمِ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فَقَدْ تَسَاقَطَا، فَلَا يُعْمَلُ بِالْخَبَرِ.

^١ أي نسيان الأصل، واستخدم لفظ الأصل هنا للدلالة على المروي عنه الذي أنكر الرواية التي رواها الثقة عنه. وقوله: "ولأن الحمل على نسيانه أولى". المراد به: أن قبول رواية الفرع عن الأصل والتي أنكرها الأصل أولى من عدم قبولها؛ لأن الأصل قد ينسى والحمل على نسيان الأصل أولى من تكذيب الفرع.

^٢ في ب ٢: [سنان الماس]، والصواب ما أثبتته، ويقصد به: الفرع.

^٣ زاد في ب ١: [من].

^٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، فهي في ب ١: [وزعموا لا]، وفي ب ٢: [وزعم]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١: [فيه]، والصواب ما أثبتته.

^٦ أي أنه كما يحتمل نسيان المروي عنه يحتمل أيضا نسيان الحاكي.

^٧ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ب ١: [جاءنا ليس]، وفي ب ٢: [جاء ما ليس].

^٨ في ب ١: [الحرمة ولرواه]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على: "الفرع".

^٩ وقد أحسن صاحب الكشف في شرح هذه العبارة، حيث ذكر أن المروي عنه إذا أنكر الرواية فهناك من قبلها كمحمد - رحمه الله تعالى -، مستدلا على ذلك بدليلين: الأول: قصة ذي اليمين، والثاني: أن النسيان محتمل من المروي عنه، أو ما عبر عنه المصنف هنا بـ "ولأن الحمل على نسيانه أولى من تكذيب الثقة الذي يروي عنه"، ورد على هذا الدليل بـ: "أن الحاكي يحتمل النسيان"، وبيانه كما أورده صاحب الكشف:

"والحاكي يحتمل النسيان"، جواب عن قولهم النسيان محتمل من المروي عنه، يعني كما يتوهم نسيان الأصل بعد المعرفة يتوهم نسيان الفرع وغلطه، فإن الإنسان قد يسمع حديثا فيحفظه ولا يحفظ من سمع منه ويظن أنه سمعه من فلان وقد سمعه من غيره، وإذا كان كذلك تثبت المعارضة، لتساويهما في الاحتمال، فلم يثبت أحدهما، يدل عليه أن الإنسان كما يعلم بسماعه عن أمر يقين، يعلم بتركه الرواية عن سبب يقين، فلا فرق بينهما بوجه، كذا في التقويم أيضا، لكن هذا إنما يستقيم فيما إذا كان إنكار الأصل إنكار جحود، والخصوم قد سلموا فيه أنه مردود، فأما إذا كان إنكاره إنكار متوقف، وهو الذي وقع التنازع فيه، فلا يستقيم؛ لأن الفرع عدل جازم بروايته عن الأصل، والأصل ليس بمكذب له؛ لأنه يقول: لا أدري، فلا يكون الاحتمال في الفرع مثل الاحتمال في الأصل، بل الاحتمال في الأصل أقوى، فلا تتحقق المعارضة، فوجب قبول رواية الفرع حينئذ لحصول غلبة الظن بصدقه، وسلامته عن المعارضة، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦٢).

^{١٠} ولم يثبت الخبر لأن المروي عنه ينكر الخبر الذي رواه الثقة عنه، وبالتالي لم يتحقق ثبوته.

^{١١} أي قول المصنف، وقد جاء في ص ٢٤٩ من هذه الرسالة.

التصديق، وهو متحقق في صورة التوقف، قال الفاضل الشريف: اعترض [بأنه صرح به]^١، حيث [قال]^٢:
{وعمر لم يتذكر ذاك، فبالأولى إذا نقل عن رجل حديث، وهو لا يتذكره لا يكون مقبولا}، [وقد يجاب عن
الاعتراض: بأن عدم التذكر قد يكون سببا لعدم القبول والعمل بخلافه، وقد يكون سببا للتوقف، وظاهر أن
كلام المصنف لا يشعر بكون عدم التذكر سببا للتوقف، بل لعدم القبول]^٣.

^١ أي أن المصنف صرح بأن الإنكار يحمل على التوقف، لكونه صرح بعدم التذكر.
^٢ أي المصنف، وقد جاء قوله في الصفحة التالية ضمن نص التوضيح.
^٣ ترى الباحثة صحة ما ذهب إليه صاحب الحاشية، حيث إن كلام المصنف يفهم منه أن عدم التذكر سببا لعدم القبول.

[التوضيح]

وَيَكُونُ جَرَحًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ لَأَنَّ «عَمَّارًا قَالَ لِعُمَرَ أَمَا تَذْكُرُ حَيْثُ كُنَّا فِي إِبِلٍ فَأَجْنَبْتُ فَمَمَعْتُ إِلَى آخِرِهِ وَلَمْ يَقْبَلْهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ كُنَّا فِي إِبِلٍ الصَّدَقَةَ فَأَجْنَبْتُ فَمَمَعْتُ فِي الثَّرَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَقَالَ: أَمَا كَانَ يَكْفِيكَ ضَرْبَتَانِ فَلَمْ يَتَذَكَّرْهُ عُمَرُ فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ عَمَّارٍ» يُقَالُ: تَمَعَّتِ الدَّابَّةُ فِي الثَّرَابِ أَي: تَمَرَّغَتْ. وَوَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِذَا أَنْ عَمَّارًا {لَوْ لَمْ يَحْكُ حُضُورَ عُمَرَ} فِي تِلْكَ الْقِصَّةِ لَقَبَلَهُ عُمَرُ لِعَدَالَةِ عَمَّارٍ فَالْمَانِعُ مِنَ الْقَبُولِ أَنْ عَمَّارًا حَكَى حُضُورَ عُمَرَ {وَعُمَرُ لَمْ يَتَذَكَّرْ ذَلِكَ} {فَبَالَوْا لِي إِذَا لَقِلْتُ} عَنْ رَجُلٍ حَدِيثٌ، وَهُوَ لَا يَتَذَكَّرُ لَا يَكُونُ مَقْبُولًا. وَلَقِلَّ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ سُفْيَانَ «عَنْ شَقِيقٍ كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ أَبُو مُوسَى أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعَثَنِي أَلَا وَأَلْتُ فَأَجْنَبْتُ فَمَمَعْتُ الصَّعِيدَ فَأَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرْتَاهُ فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ وَاحِدَةً، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَلَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟». (وَهَذَا قَوْلُ خِلَافِهِمَا فِي شَاهِدَيْنِ شَهَدَا عَلَى قَاضٍ أَلَهُ قَضَى بِهِذَا، وَلَمْ يَتَذَكَّرِ الْقَاضِي،

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَيَكُونُ جَرَحًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) لِقِصَّةِ عَمَّارٍ، {وَقَدْ يُسْتَدَلُّ} بِأَلَّهُ يَلْزِمُ الْإِنْقِطَاعَ، وَيَكُونُ {أَحَدُهُمَا مُتَقَلًّا} وَجَوَابُهُ أَنْ عَدَمَ التَّذَكُّرِ فِي حَادِثَةٍ لَا يُوْجِبُ كَوْنَهُ مُتَقَلًّا بِحَيْثُ يُرَدُّ خَبَرُهُ، وَقَلَمَا يَسْلَمُ الْإِنْسَانُ مِنَ التَّسْيَانِ، {وَلَا خَفَاءَ فِي أَنْ كُلًّا مِنْ عُمَرَ، وَعَمَّارٍ} عَدْلٌ صَابِغٌ، وَأَيْضًا عَدَالَةٌ كُلُّ مِنْهُمَا وَضَبْطُهُ يَقِينٌ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِالشُّكِّ.

[الحاشية]

قوله: {وقد يستدل}، أي: على كون ما ذكر [جرحا]، قال الفاضل الشريفي: هذا الاستدلال مبني على كون عمر راويا لهذا [الحديث]، وليس كذلك، بل الراوي هو عمار، إلا أنه يدعي حضور عمر فيما جرى عليه، وهو ينكره، وقول المصنف: {لو لم يحك حضور عمر}، يدل على أن عمر ليس راويا ولا مرويا عنه، فعلم أن استدلاله فاسد، وقد يتكلف في الجواب: بأنه [اراد] بـ {أحدهما} [المعني]، بقرينة ذكر الانقطاع، [وهو عمار]، لكنه أهم للمبالغة بإهمام التسوية بينه وبين عمر - رضي الله عنه -، كما جمعهما بعده في قوله:

^١ في ب ٢: [جزما]، والصواب ما أثبتته.

^٢ والحديث رواه البخاري، عن عبد الرحمن بن أبيزى، قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أجنب فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: "أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعتك فصليت، فذكرت للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما كان يكفيك هكذا"، فضرب النبي - صلى الله عليه وسلم - بكفيه الأرض ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه؛ أما رواية مسلم فقد جاءت بلفظ لا يخرج في معناه عن هذا، إلا أنه زاد فيها أن عمر قال لعمار: اتق الله يا عمار، فقال عمار: إن شئت لم أحدث به، وفي رواية أخرى لمسلم أيضا: فقال عمر لعمار: توليك ما توليت، ومعنى هذه الالفاظ كما شرحها المحقق محمد عبد الباقي: (اتق الله يا عمار) أي فيما ترويه وتثبت فلعنك نسييت أو اشتبه عليك فإني كنت معك ولا أتذكر شيئا من هذا (توليك ما توليت) أي نكل إليك ما قلت ونرد إليك ما وليت نفسك ورضيت لها به]، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب المتيتم هل ينفخ فيهما، ج ١، ص ٧٥، حديث رقم: ٣٣٨؛ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، ج ١، ص ٢٨٠، حديث رقم: ٣٦٨).

^٣ أي: الشارح.

^٤ في ب ٢: [المعني]، والصواب ما أثبتته.

^٥ أي أن المعين هو عمار - رضي الله عنه -.

{ولا خفاء في أن كلا من عمر وعمار}، انتهى. لاحتمال النسيان من كل منهما . قال المصنف: {فبالأولى إذا نقل}، انتهى. فيه إشارة إلى دفع بحث الإمام الكردي بأن عمارا لم يرو عن عمر، فليس مما نحن فيه. قال المصنف: {وهذا فرع خلافهما}، انتهى. أي خلاف محمد وأبي يوسف - رحمه الله تعالى^١ - في المسألة المذكورة، فقال أبو يوسف في المسألة المذكورة: لا يقبل القاضي هذه البيعة ولا ينفذ قضاؤه، وقال محمد: يقبلها وينفذ قضاؤه، وهذا [الأصل]^٢ أنكر أبو يوسف مسائل على محمد حكاهما عنه في الجامع الصغير فلم يقبل شهادته على نفسه حين لم يذكر وصحح ذلك محمد^٣.

^١ ب: ١: بداية لو ١٢٠٨.
^٢ أي: إذا أنكر الراوي الرواية، فالأصل عند أبي يوسف عدم قبولها.
^٣ وقد أشار علاء الدين البخاري - رحمه الله تعالى - إلى ذلك بقوله: ومثال إنكار المروي عنه في غير الأحاديث: ما روي أن أبا يوسف كان يتوقع من محمد - رحمه الله - أن يروي عنه كتابا، فصنف محمد كتاب الجامع الصغير وأسندته إلى أبي حنيفة بواسطة أبو يوسف - رحمه الله -، فلما عرض على أبي يوسف استحسنه، وقال: حفظ أبو عبد الله، إلا مسائل خطأ في روايتها عنه، فلما بلغ ذلك محمدا قال: بل حفظتها ونسي هو، فلم يقبل أبو يوسف شهادة محمد على نفسه لما لم يذكره ولم يعتمد على إخباره عنه، وصحح ذلك محمد، أي: أصر على ما روي، ولم يرجع عنه بإنكاره، فهذا يدل على أن عند محمد - رحمه الله - لا يسقط الخبر بإنكار المروي، وهو الظاهر من مذهبه، واختلف في عدد تلك المسائل، فقيل: هي ثلاث، وقيل: هي أربع، وقيل: ست، والاختلاف محمول على الاختلاف العرض، وجميعها مذكور في أول شرح الجامع الصغير للمصنف - رحمه الله - . (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦٣).

[التوضيح]

وَالثَّانِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّحَابِيِّ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْخَفَاءَ يَكُونُ جَرَحًا نَحْوَ «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَكَغَرِيبٍ عَامٍ» وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ عُمَرُ وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وَلَا يُمَكِّنُ خَفَاءَ مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ عَنْهُمَا ، وَلَيْمَّا يَحْتَمِلُ الْخَفَاءَ لَا يَكُونُ جَرَحًا كَمَا لَمْ يَعْمَلْ أَبُو مُوسَى بِحَدِيثِ الْوُضُوءِ عَلَى مَنْ قَهَقَهُ فِي الصَّلَاةِ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْخَوَادِثِ النَّادِرَةِ فَيَحْتَمِلُ عَلَى الْخَفَاءِ عَنْهُ ،

[العلويح]

(قَوْلُهُ: وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ عُمَرُ) ، وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَإِنْ قِيلَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَفَى رَجُلًا فَلَحَقَ بِالرُّومِ مُرْتَدًّا فَخَلَفَ ، وَاللَّهُ لَا أَلْفِي أَبَدًا {أَجِيبَ بِاللَّهِ كَانَ سِيَاسَةً} إِذْ لَوْ كَانَ حَدًّا {لَمَّا خَلَفَ} إِذْ الْحَدُّ لَا يَتَرَكُ بِالْإِتْدَادِ ، {وَفِيهِ بَحْثٌ} ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ اجْتِهَادِيَّةً لَا قَطْعَ بِهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُ اجْتِهَادِهِ بِذَلِكَ ، {وَالْإِلْصَافُ أَنَّ قِصَّةَ أَغْرَابِيٍّ} وَقَعَ فِي كُوَّةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَفَقَّهَتْ الْأَصْحَابُ فِي الصَّلَاةِ بِمَحْضَرٍ مِنْ كِبَارِ الْأَصْحَابِ ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِيَّاهُمْ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ لَيْسَتْ أَخْفَى مِنْ حَدِيثٍ فِي تَغْرِيبِ الْعَامِ فِي زَكَ الْبِكْرِ بِالْبِكْرِ ذِكْرُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَرَوَاهُ عُيَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - .

[الحاشية]

قوله: {أجيب: بأنه كان سياسته} ، [كما نفى عمر نصر بن الحجاج حين سمع قائلة تقول: هل من سبيل إلى هجر فأشهرها، أو من سبيل إلى نصر بن حجاج، والجمال لا يوجب النفي، ولكنه فعل ذلك لمصلحة، يروى أنه قال: ما ذلبي يا أمير المؤمنين؟ فقال - رضي الله عنه - : لا ذلب لك، إنما الذلب لي حيث لم أظهر دار الهجرة منك] ^١ . قوله: {وفيهِ بحث} ، أي في قوله: {لما حلف} ، انتهى. قال الفاضل الشریف: فيه نظر، لجواز أن يتغير اجتهاده ثانياً، لكون المسئلة اجتهادية، ولا يجوز أن يحلف مثل عمر فيما لا وقوف له عليه، انتهى. أجيب: بأن الاجتهاد إذا جزم بحكم بواسطة أمر، يجب عليه العمل بموجب ظنه، فيجوز أن يحلف بالنظر إلى جزمه، ولا يمنعه عنه الاحتمال الثاني؛ لأن المحتمل إذا وقع [خيراً] ^٢ من الأول يلزمه أن يفعل، ويكفر عن يمينه، كما ورد عليه [الحديث] ^٣ ، بل صدر عن النبي - عليه الصلاة والسلام - كما قال الله تعالى : [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ] ^٤ ، حتى قال عز من قائل: [قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ] ^٥ ، فإذا

^١ (انظر: الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ج ٤، ص ٣٢٢؛ وانظر: البغدادي، أحمد بن علي ، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، حققه: عز الدين السيد، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ج ٤، ص ٢٦١).

^٢ هذه الفقرة بكاملها من كتاب كشف الأسرار ، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦٦).

^٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، (إذ هي في ب ١: [جزاء]، وفي ب ٢: [خبراً]).

^٤ عن عبد الرحمن بن سمرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة، فإنيك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها، فكفر عن يمينك، وأت الذي هو خير، (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها، ج ٩، ص ٦٣، حديث رقم: ٧١٤٦ ؛ ولنظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير وأن يكفر عن يمينه، ج ٣، ص ١٢٧٣، حديث رقم: ١٦٥٢).

^٥ [التحریم: آية ١].

^٦ [التحریم: آية ٢].

صدر عن مثل النبي - عليه الصلاة والسلام - ، كيف يصح عدم تجويز صدوره عن مثل عمر؟ وقد يجاب عن البحث: بأن الحدود ليس فيها للرأي مساغ على ما ذكر في فصل محل الخبر، حيث قال: {بأن الحدود تجب مقدرة بالجنايات، ولا مدخل للرأي في إثبات ذلك}¹. قوله: {والإنصاف أن قصة أعراي}²، قيل: لا شك في تفاوتها من هذه الجهة؛ لأن وقوع الحادثة وهي الزنا أكثر من وقوع تلك الحالة وهي القهقهة في الصلاة، كيف وحالة الصلاة [تتأهبها]³، فلو كان تغريب العام لبعض الحد لتكرر بتكرر السبب، بخلاف الحادثة الأولى، لأنها مظنة عدم التكرار، فلأجل ذلك جاز خفائها على بعض الصحابة. قوله: {في [كوة]⁴}، قيل: الصواب: في [هوة]، وهي: المكان [المطمئن]⁵، وفي الكشف: [في البئر]⁶، [وفي النهاية: في [ركبة]⁷، وهي: البئر]⁸، واعترض: بأنه ليس في مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ركبة، وأجيب: بأنه ليس في كلام الراوي أنه كان في المسجد، فيجوز أن يقال: أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يصلي في

- ¹ وقد جاء قول الشارح هذا في ص ٢١٤ من هذه الرسالة.
- ² والقصة رواها الدارقطني وغيره عن عدد من الصحابة وغيرهم، وكل الروايات تتفق في أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي بأصحابه، فجاء رجل ضرير، فوقع في حفرة، فضحك القوم، فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذين ضحكوا أن يعيدوا الوضوء والصلاة، (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتب الطهارة، باب القهقهة في الصلاة وعظها، حديث رقم: ٦٠٥، ج ١، ص ٣٠٠)، وقد استوعب طريقه الزيلعي في نصب الراية، وذكر الروايات المسندة لهذا الخبر والمرسلة أيضا، وساق كلام العلماء فيه، ولم تخل رواية لهذا الحديث عن طعن، (انظر: الزيلعي، نصب الراية، ج ١، ص ٤٧-٥٤)، فقد قال الدارقطني: رجعت هذه الأحاديث كلها التي قدمت ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالوية الرياحي، وأبو العالوية أرسل هذا الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم يسم بينه وبينه رجلا سمعه منه عنه، وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين وكان عالما بابي العالوية وبالحسن، فقال: لا تأخذوا بمراسيل الحسن، ولا أبي العالوية، فإنهما لا يباليان عن من أخذ، (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، ج ١، ص ٣١٤)، وقد عقب الألباني على كلام الدارقطني بأن الطرق الأخرى لهذا الحديث جميعها معلولة، وليس فيها ما يحتج به، (انظر: الألباني، إرواء الغليل، ج ٢، ص ١١٧).
- ³ في ب ١: [هنا فيها]، والصواب ما أثبتته.
- ⁴ الكوة: الخرق في الحائط، والثقب في البيت، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٣٦).
- ⁵ في ب ١: [المطمئنين]، وفي ب ٢: [المطمئين]، والأصوب ما أثبتته.
- ⁶ الهوة: هي الحفرة والمطمئن من الأرض، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٧٤).
- ⁷ وزاد في الكشف أيضا: أو زبية، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٦٨)، والزبية: حفرة يتزبى فيها الرجل للصيد، وتحتفر للذئب فيصطاد فيها، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٣).
- ⁸ في ب ١: [ركبة]، وفي ب ٢: [ركبة]، والصواب ما أثبتته.
- ⁹ لعله يقصد كتاب النهاية شرح الهداية، وقد أشرت سابقا إلى أن الكتاب لا يزال مخطوطا، والذي يرجح أنه يقصده، بحثي في كتاب النهاية في غريب الحديث فجعل ما وجدته في هذا الكتاب ذكره للركبة كتفسيرا لـ "الركي" التي وردت في بعض الأحاديث، حيث قال: الركي جنس للركبة، وهي: البئر، وجمعها ركايا. (انظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، حققه: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج ٢، ص ٢٦١).

[التوضيح]

وَأِنْ كَانَ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ فَإِنْ كَانَ الطَّعْنُ مُجْمَلًا لَا يُقْبَلُ، وَإِنْ كَانَ مُفَسَّرًا، فَإِنْ فَسَّرَ بِمَا هُوَ جَرْحٌ شَرْعًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالطَّاعِنُ مِنْ أَهْلِ النَّصِيحَةِ لَا مِنْ أَهْلِ الْعَدَاوَةِ وَالْعَصِيَّةِ يَكُونُ جَرْحًا وَإِلَّا، فَلَا، وَمَا لَيْسَ بِطَّاعِنٍ شَرْعًا فَمَذْكُورٌ فِي أَصُولِ الْبُزْدَوِيِّ فَإِنْ أَرَدْتَ فَعَلَيْكَ بِالْمُطَالَعَةِ فِيهِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ الطَّعْنُ مُجْمَلًا) بَأَن يَقُولَ: هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ أَوْ مُنْكَرٌ أَوْ مَجْرُوحٌ أَوْ رَاوِيهِ مَشْرُوكٌ الْحَدِيثُ أَوْ غَيْرُ الْعَدْلِ لَمْ يَقْبَلْ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَهَ أَصْلٌ فِي كُلِّ مُسْلِمٍ نَظَرًا إِلَى الْعَقْلِ وَالذِّينِ لَا سِيَّمَا الصُّدْرِ الْأَوَّلِ، فَلَا يُتْرَكُ بِالْجَرْحِ الْمُبْهَمِ لِحُجُوزِ أَنْ يَعْتَقِدَ الْجَارِحُ مَا لَيْسَ تَجْرِيحًا، وَقِيلَ يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنْ خَالِ الْجَارِحِ الصَّدَقُ، وَالْبَصَارَةُ بِأَسْبَابِ الْجَرْحِ وَمَوَاقِعِ الْخِلَافِ. وَالْحَقُّ أَنَّ الْجَارِحَ إِنْ كَانَ ثِقَّةً بَصِيرًا بِأَسْبَابِ الْجَرْحِ وَمَوَاقِعِ الْخِلَافِ ضَاطِبًا لِذَلِكَ يُقْبَلُ جَرْحُهُ الْمُبْهَمُ، وَإِلَّا، فَلَا.

(قَوْلُهُ: مَا لَيْسَ بِطَّاعِنٍ شَرْعًا) مِثْلُ رَكْضِ الْخَيْلِ، وَالْمُزَاحِ وَتَحْمِيلِ الْحَدِيثِ فِي الصَّغَرِ وَمِثْلُ الْإِرْسَالِ، {وَالِاسْتِكْثَارِ مِنْ فُرُوعِ الْفِقْهِ}، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ

[الحاشية]

غير [...] ^١ المسجد، وفي [الموضع] ^٢ الذي صلى [فيه] ^٣ ركية. قوله: {والاستكثار من فروع الفقه}، كما ذكر بعض المحدثين في جواب يوسف - رحمه الله تعالى - أنه كان إمامًا حافظًا إلا أنه اشتغل بالفقه، ومن البين أن هذا لا يصح جرحًا؛ لأن ذلك دليل الاجتهاد، وقوة الذهن، فكيف يصح جرحًا؟

^١ زاد في ب ١: [المصلى].

^٢ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحًا للنص، إذ هي في ب ١ و ب ٢: [المواضع].

^٣ في ب ١ و ب ٢: [في]، والصواب ما أثبتته.

^٤ (للتفصيل انظر: البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ١، ص ٥٢).

[الحاشية]

(فصل) في أفعاله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَمِنْهَا مَا يُقْتَدَى بِهِ وَهُوَ مُبَاحٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَوَاجِبٌ، وَفَرَضٌ وَغَيْرُ الْمُقْتَدَى بِهِ، وَهُوَ إِمَّا مَخْصُوصٌ بِهِ أَوْ زَلَّةٌ، وَهِيَ فِعْلُهُ مِنَ الصَّغَائِرِ يَفْعَلُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَنْبَغَ عَلَيْهَا لَنَا يُقْتَدَى بِهَا فَعِلُهُ الْمُطْلَقُ يُوجِبُ التَّوَقُّفَ عِنْدَ الْبَعْضِ لِلْجَهْلِ بِصِفَتِهِ، وَلَا تَحْصُلُ الْمُتَابَعَةُ إِلَّا بِإِقْبَالِهِ عَلَى تِلْكَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الْبَعْضِ يَلْزَمُنَا اتِّبَاعُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى [فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ] [النور: ٦٣] أَيْ: فِعْلُهُ وَطَرِيقَتُهُ وَعِنْدَ الْكَرَّخِيِّ يُثَبِّتُ الْمُتَعَيِّنَ، وَهُوَ الْإِبَاحَةُ، وَلَا يَكُونُ لَنَا اتِّبَاعُهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِ وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا الْإِبَاحَةُ لَكِنْ يَكُونُ لَنَا اتِّبَاعُهُ، لِأَنَّهُ بُعِثَ لِيُقْتَدَى بِأَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْإِبْرَاهِيمِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - [إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا] [البقرة: ١٢٤] وَذَلِكَ بِسَبَبِ الثُّبُوتِ وَالْمَخْصُوصِ بِهِ نَادِرٌ.

[الحاشية]

[فصل في أفعاله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]

(قوله: فصل في أفعاله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -) يَعْنِي أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي لَمْ يَتَّضِحْ فِيهَا أَمْرُ الْجِبِلَّةِ كَالْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ، وَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ فَإِنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ لَهُ وَلِأَمْتِهِ بِمَا خِلَافَ فَيَكُونُ خَارِجًا عَنِ الْأَقْسَامِ أَوْ يَدْخُلُ فِي الْمُبَاحِ الَّذِي يُقْتَدَى بِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَبَاحُ لَنَا أَيْضًا فِعْلُهُ فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ خَصْرُ غَيْرِ الْمُقْتَدَى بِهِ فِي الْمَخْصُوصِ، وَالزُّلَّةُ إِذَا لَا يَجُوزُ مِنْهُ الْكِبَارُ، وَلَا الصَّغَائِرُ.

(قوله: وَوَاجِبٌ، وَفَرَضٌ) يَعْنِي أَنَّ فِعْلَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا يَتَّصِفُ بِذَلِكَ بِأَنَّهُ يُجْعَلُ الْوُتْرُ وَاجِبًا عَلَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا مُسْتَحَبًّا أَوْ فَرَضًا، وَإِلَّا فَالثَّابِتُ عِنْدَهُ بِدَلِيلٍ يَكُونُ قَطْعًا لَا مَحَالَةَ حَتَّى إِنَّ قِيَاسَهُ وَاجْتِهَادَهُ أَيْضًا قَطْعِيٌّ، لِأَنَّهُ لَا يُقَرَّرُ عَنِ الْخَطَا عَلَى مَا سَيَأْتِي.

(قوله: وَهُوَ فِعْلُهُ مِنَ الصَّغَائِرِ) رَدُّ لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَشَائِخِ مِنْ أَنَّ زَلَّةَ الْأَلْبَاءِ هِيَ الزُّلَّةُ مِنَ الْأَفْضَلِ إِلَى الْفَاضِلِ وَمِنَ الْأَصْوَغِ إِلَى الْأَوْصَابِ لَا عَنْ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ، وَعَنِ الطَّاعَةِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ لَكِنْ يُعَاتَبُونَ لِجَلَالَةِ قُدْرِهِمْ وَلِأَنَّ تَرْكَ الْأَفْضَلِ عَنْهُمْ بِمَثَلِ تَرْكِ الْوَاجِبِ عَنِ الْغَيْرِ.

(قوله: مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ) قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَمَّا الزُّلَّةُ، فَلَا يُوجَدُ فِيهَا الْقَصْدُ إِلَى غَيْبِهَا وَلَكِنْ يُوجَدُ الْقَصْدُ إِلَى أَصْلِ الْفِعْلِ، لِأَنَّهَا أُخِذَتْ مِنْ قَوْلِهِمْ زَلَّ الرَّجُلُ فِي الطِّينِ إِذَا لَمْ يُوجَدِ الْقَصْدُ إِلَى الْوُقُوعِ، وَلَا إِلَى النَّبَاتِ بَعْدَ الْوُقُوعِ وَلَكِنْ وَجَدَ الْقَصْدُ إِلَى الْمَشْيِ فِي الطَّرِيقِ، وَإِنَّمَا يُؤَاخَذُ عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا لَا تُخْلُو عَنْ تَوَرُّعٍ تَقْصِيرٍ يُمَكِّنُ لِلْمُكَلَّفِ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ عِنْدَ الثَّبُوتِ، وَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ حَقِيقَةً فَهِيَ فِعْلٌ حَرَامٌ يُقْصَدُ إِلَى نَفْسِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهِ.

(قوله: فَعِلُهُ الْمُطْلَقُ) أَيْ: الْخَالِي عَنْ قَرِينَةِ الْفَرَضِيَّةِ وَالْوُجُوبِ، وَالِاسْتِحْبَابِ، وَالْإِبَاحَةِ وَكَوْنِهِ زَلَّةً أَوْ سَهْوًا أَوْ مَخْصُوصًا بِالنَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِيهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ خَاصِلًا الْأَوَّلِينَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى عَدَمِ الْجَزْمِ بِحُكْمِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَالْاِخْتِلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَلْزَمُنَا اتِّبَاعُهُ أَوْ يُتَوَقَّفُ فِي اتِّبَاعِهِ أَيْضًا، وَخَاصِلُ الْأَخِيرِينَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ الْإِبَاحَةُ لِلنَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَالِاِخْتِلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ لَنَا اتِّبَاعُهُ أَمْ لَا؟ .

وَاعْتَرَضَ عَلَى مَذْهَبِ التَّوَقُّفِ بِأَنَّ إِمَّا أَنْ كُنَّ الْأُمَّةُ مِنَ الْفِعْلِ، وَلَكُمُّهُمْ عَلَيْهِ فَيَكُونُ حَرَامًا أَوْ لَا فَيَكُونُ مُبَاحًا، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَوْلُ بِالتَّوَقُّفِ، {وَالْجَوَابُ أَكَّا لَا كُنْتُمْهُمْ}، وَلَا كُنْتُمْهُمْ لَعَدَمِ عَلَمِنَا بِالْحُكْمِ فِي حَقِّهِمْ لَا لِتَحَقُّقِ الْإِبَاحَةِ، وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْأَوَّلِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالتَّمَتُّعَةِ مُجَرَّدُ الْإِتْيَانِ بِالْفِعْلِ، وَهَذَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِصِفَةِ، وَعَلَى الثَّانِي أَكَّا لَا كُنْتُمْ أَنْ الْأَمْرَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ وَالطَّرِيقَةِ بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ عَلَى مَا سَبَقَ، وَعَلَى الثَّلَاثِ أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَيْسَتْ مُجَرَّدُ جَوَازِ الْفِعْلِ مَعَ جَوَازِ التَّرْكِ، وَلَا كُنْتُمْ أَكَّا مُتَقَيَّنَ، وَأَيْضًا فِيهِ إِثْبَاتُ الْحُرْمَةِ بِلَا دَلِيلٍ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ.

وَعَلَى الرَّابِعِ أَكَّا إِنْ أُرِيدَ بِالْإِبَاحَةِ جَوَازُ الْفِعْلِ مَعَ جَوَازِ التَّرْكِ عَلَى مَا هُوَ الْمُصْطَلَحُ، فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُرِيدَ مُجَرَّدُ جَوَازِ الْفِعْلِ، فَلَا نِزَاعَ لِلْوَاقِفَةِ، {وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ}: الْمُرَادُ الْإِبَاحَةُ بِالْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ وَكُنْتُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ

[الحاشية]

قوله: {والجواب أنا لا شنعهم}، انتهى. فيه بحث؛ لأن التوقف في الاتباع إن كان واجبا [فضده] ^١ وهو الاتباع [يكون] ^٢ حراما قطعاً، فلم لا يدمهم على الفعل؟ وإن لم يكن واجبا وليس بحرام، كان ضده جائزا، فكان مباحا. قوله: {ويمكن أن يقال}، انتهى. قيل: للواقفية أن يوردوا على هذا الجواب: أن بقاء الأصل على ما هو [عليه] ^٣ غير معلوم، فكيف يثبت جواز الترك لحكمه؟ بل الجواب: أنه - عليه الصلاة والسلام - [إمام] ^٤ لكونه نبيا، وبعثه [لبيان] ^٥ الدين، فعلم بيانه [عدم جواز الترك، بيان] ^٦ [لجواز] ^٧ الترك، [لا] ^٨ أنه ثابت بالأصل فقط، وكذا [عدم بيان الاختصاص به] ^٩ [بيان عدم الاختصاص]، لكونه سكوتيا في موضع البيان؛ لأن مأمورون [بالتأسي به] ^{١٠}، قال الله تعالى: [لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ] ^{١١}.

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٢ في ب ١: [يكونه]، والصواب ما أثبتته.

^٣ ب ٢: بداية لو ٢١٩.

^٤ في ب ١: [أما]، والصواب ما أثبتته.

^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ هي في ب ١: [بيان]، وفي ب ٢: [ليات].

^٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها، إذ هي زيادة يستقيم بها المعنى..

^٧ في ب ١: [جواز]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في ب ١: [لا]، والصواب ما أثبتته.

^٩ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحا للنص، إذ سقطت من ب ١، وفي ب ٢: [بيان عدم الاختصاص].

^{١٠} لقد اعتمدت على كتاب الكشف في إثبات هذه الكلمة، إذ هي في ب ١: [لا ينافي]، وفي ب ٢: [بالانتساب به]،

(انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢٠٣).

^{١١} [الأحزاب: آية ٢٢].

[التوضيح]

(فصل) في الوحي، وهو ظاهر وباطن أما الظاهر فقلنا: الأول: ما ثبت بلسان الملك فوق في سمعه - عليه الصلاة والسلام - بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة والقرآن من هذا القبيل.

والثاني: ما وضع له بإشارة الملك من غير بيان بالكلام كما قال - عليه الصلاة والسلام - «إن روح القدس نفث في روعي أن نفسا لن تموت - الحديث - حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب».

الروح القلب (وهذا يسمى خاطر الملك والثالث ما تبدى لقلبه بلا شبهة بإلهام الله تعالى إياه بأن أراه بؤر من عنده كما قال الله تعالى [لتحكم بين الناس بما أراك الله] [النساء: ١٠٥] وكل ذلك حجة مطلقا بخلاف الإلهام للأولياء فإنه لا يكون حجة على غيره (وأما الباطن فما ينال بالرأي والاجتهاد) وفيه خلاف فعند البعض حظه الوحي الظاهر لا غير، وإنما الرأي، وهو المحتمل للخطأ يكون لغيره لغيره عن الأول لقوله تعالى [إن هو إلا وحي يوحى] [النجم: ٤] وعند البعض له العمل بهما والمختار عندنا أنه مأثور بالنظر الوحي ثم العمل بالرأي بعد القضاء مدة النظر للعموم {فاستبرأوا يا أولي الأبصار} [الحشر: ٢] ولحكم داود وسليمان - عليهما الصلاة والسلام - بالرأي في نفس غنم القوم يقال: نفشت الغنم والإبل نفوشا أي: رعت ليلًا بلا راع روي أن غنم قوم وقعت ليلًا في رزح جماعة فأفسدته فتخاصموا عند داود - عليه الصلاة والسلام - فحكم داود بالغنم لصاحب الحزب فقال سليمان - عليه الصلاة والسلام -، وهو ابن إحدى عشرة سنة غير هذا أرقق بالفريقين فقال أرى أن تدفع الغنم إلى أهل الحزب يتتبعون بالبانها، وأولادها، وأصوافها، والحزب إلى أرتاب الشاة يقومون عليه حتى يعود كهنته يوم أفسدته ثم يترادون فقال داود - عليه الصلاة والسلام - القضاء ما قضيت، وأمنضى الحكم بذلك.

أما وجه حكمة داود - عليه الصلاة والسلام - أن الصرر وقع بالغنم فسلمت إلى المجني عليه كما في العبد الجاني، وأما وجه حكمة سليمان - عليه الصلاة والسلام - أنه جعل اللطاع بالغنم بإزاء ما فات من اللطاع بالحزب من غير أن يزول ملك المالك عن الغنم وأوجب على صاحب الغنم أن يعمل في الحزب حتى يزول الصرر واللفضان.

(ولقوله: - عليه الصلاة والسلام - «أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته» الحديث) روي «أن الخنعمية قالت يا رسول الله إن فريضة الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة فيجزيني أن أحج عنه فقال - عليه الصلاة والسلام - أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته أكان يقبل منك؟ قالت: نعم قال فدين الله أحق أن يقبل».

(وقوله: - عليه الصلاة والسلام - «أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته» الحديث) روي «أن عمر سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن قبلة الصائم فقال - عليه الصلاة والسلام - أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أكان يضرك؟».

(لكن يَحْتَمَلُ في الحديثين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علمه بالوحي لكن بينه بطريق القياس لما كان موافقا له ليكون أقرب إلى فهم السامع، ولذلك استيق الناس في العلم، وأنه يعلم المتشابه والمجمل، فمخال أن يخفى عليه معاني النص المراد بها العلل.

(فَإِذَا وَضَحَ لَهُ لَزِمَةُ الْعَمَلِ، وَلِأَنَّهُ شَارَرَ أَصْحَابَهُ فِي سَائِرِ الْخَوَادِثِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ فَأَخَذَ فِي أَسَارَى بَذَرٍ بِرَأْيِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -) رَوَيْ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتَى يَوْمَ بَذَرٍ بِسَبْعِينَ أَسِيرًا فِيهِمُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَعَقِيلُ ابْنِ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ فَاسْتَشَارَ أَبَا بَكْرٍ فِيهِمْ فَقَالَ: قَوْمُكَ وَأَهْلُكَ فَاسْتَقْبَهُمْ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، وَخَذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً يَقْوَى بِهَا أَصْحَابُكَ، وَقَالَ عُمَرُ كَذَبُوكَ، وَأَخْرَجُوكَ فَقَدَّمَهُمْ وَاضْرِبْ أَغْنَاهُمْ فَإِنْ هَؤُلَاءِ أَلِمَّةُ الْكُفْرِ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَغْنَاكَ عَنِ الْفِدَاءِ مَكْنٌ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ وَحَمْزَةٌ مِنْ عَبَّاسٍ، وَمَكْنِي مِنْ فَلَانٍ لَنَسِيبَ لَهُ فَلَنَضْرِبَ أَغْنَاهُمْ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِرَأْيِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الرَّأْيُ عِنْدَهُ فَمَنْ عَلَيْهِمْ حَتَّى كُزِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى {لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [الأنفال: ٦٨] « أَيْ: لَوْلَا حُكْمُ اللَّهِ سَبَقَ فِي اللُّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ أَحَدٌ بِالْخَطَا، لَكَانَ هَذَا خَطَأً فِي الْجِهَادِ؛ لِأَنَّهُمْ لَطَرُوا فِي أَنْ اسْتِقَاءَهُمْ رَبُّمَا كَانَ سَبَبًا لِلإِسْلَامِ وَتَوْبَتِهِمْ وَأَنْ فِدَاءَهُمْ يُقْوَى بِهِ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَخَفِيَ عَلَيْهِمْ أَنْ قَتَلَهُمْ أَعَزُّ لِلإِسْلَامِ، وَأَهْيَبُ لِمَنْ رَوَّاهُمْ، وَأَقْلُ لَشَوْتِكِهِمْ فَلَمَّا كُزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «لَوْ كُزِلَ بِنَا عَذَابٌ مَا نَجَا إِلَّا عُمَرُ» وَلِهَذِهِ الْآيَةُ تَأْوِيلٌ آخَرُ لَذِكْرِهِ فِي بَابِ الْجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَمِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ) أَيْ: مِثْلُ مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِرَأْيِ أَصْحَابِهِ كَثِيرٌ، وَبَعْضُ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي أَصُولِ الْبَزْدَرِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَرَادَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ أَنْ يُعْطِيَ الْمُشْرِكِينَ شَطْرَ لِمَارِ الْمَدِينَةِ لِيَنْصَرِفُوا فَيَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ هَذَا عَنْ وَحْيٍ فَسَمْعًا وَطَاعَةً، وَإِنْ كَانَ عَنْ رَأْيٍ، فَلَا نُعْطِيهِمْ إِلَّا السَّيْفَ قَدْ كُنَّا نَحْنُ، وَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَنَا وَلَهُمْ دِينٌ كَانُوا لَا يَطْعَمُونَ مِنْ لِمَارِ الْمَدِينَةِ إِلَّا بِشِرَاءٍ أَوْ قَرَى فَإِذَا أَعَزَّ اللَّهُ تَعَالَى بِالَّذِينَ أَعْطَاهُمْ لِمَارِ الْمَدِينَةِ لَا نُعْطِيهِمْ إِلَّا السَّيْفَ، وَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَيَّ رَأَيْتُ الْعَرَبَ قَدْ رَمَتْكُمْ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْرِفَهُمْ عَنْكُمْ فَإِذَا أَبَيْتُمْ فَلَدَكُمُ قَال - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِلَّذِينَ جَاءُوا لِلصَّلَاحِ اذْهَبُوا، فَلَا نُعْطِيهِمْ إِلَّا السَّيْفَ» .

(وَالْجِهَادُ لَا يَحْتَمِلُ الْقَرَارَ عَلَى الْخَطَا لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ الْوَحْيِ الظَّاهِرِ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَا لَا ابْتِدَاءً، وَلَا بَقَاءً وَالْبَاطِنُ لَا يَحْتَمِلُ بَقَاءً) أَيْ: الْوَحْيِ الْبَاطِنُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ يَحْتَمِلُ الْخَطَا لَا خَالَهَ الْإِبْتِدَاءَ لَكِنْ لَا يَحْتَمِلُ الْقَرَارَ عَلَى الْخَطَا فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْبَقَاءِ وَالْوَحْيِ الظَّاهِرُ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَا أَصْلًا لَا ابْتِدَاءً، وَلَا بَقَاءً فَكَانَ أَقْوَى.

(وَمُدَّةُ الْإِلْطَارِ مَا يَرْجُو كُزُولُهُ فَإِذَا خَافَ الْفَوْتَ فِي الْخَادَةِ يَعْمَلُ بِالرَّأْيِ) لَمَّا ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِلْطَارِ الْوَحْيِ لِلْعَمَلِ بِالرَّأْيِ بَعْدَ الْقَضَاءِ مُدَّةُ الْإِلْطَارِ بَيْنَ مُدَّةِ الْإِلْطَارِ، وَهِيَ مَا يَرْجُو كُزُولُهُ. (وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا سَوَّغَ لَهُ الْجِهَادَ، كَانَ الْجِهَادُ، وَمَا يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْحُكْمُ الَّذِي ظَهَرَ لَهُ بِالْجِهَادِ (وَحْيًا) لَا لُطْفًا عَنْ الْهَوَى، وَهَذَا جَوَابُ التَّمَسُّكِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى} [الحج: ٤])

[التلويح]

[فصل في الوحي وهو ظاهر وباطن]

قَوْلُهُ: فَعِنْدَ الْبَعْضِ حَظُّهُ الْوَحْيِ الظَّاهِرُ لَا الْجَاهِدَ وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ صَرِيحًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى [إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ] [النجم: ٤] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَنْطَلِقُ بِهِ إِلَّا هُوَ وَحْيٌ لَا غَيْرُ، وَالْمَقْهُومُ مِنَ الْوَحْيِ مَا أَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ بِلِسَانِ الْمَلَكِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَجَابَ بِأَلْفِهِ {إِذَا كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالْجَاهِدِ} كَانَ حُكْمُهُ بِالْجَاهِدِ أَيْضًا وَحْيًا لَا نَطَقًا عَنْ الْهَوَى، وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا بِإِشَارَةِ بَأَنَّ الْجَاهِدَ يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ ذَلِيلٍ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، وَلَا عَجْزَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَوْجُودِ الْوَحْيِ الْقَاطِعِ، وَأَشَارَ إِلَى الْجَوَابِ بِأَنَّ الْجَاهِدَ لَا يَحْتَمِلُ الْقَرَارَ عَلَى الْخَطَأِ فَتَقْرِيرُهُ عَلَى مُجْتَهِدِهِ قَاطِعٌ لِلِاحْتِمَالِ كَالِاجْتِمَاعِ الَّذِي سَنَدُّهُ الْجَاهِدُ. وَبِهَذَا يَخْرُجُ الْجَوَابُ عَنْ اسْتِدْلَالِهِمُ الْآخِرِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ الْجَاهِدُ لَجَازَ مُخَالَفَتُهُ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْمُخَالَفَةِ مِنْ تَوَازُمِ أَحْكَامِ الْجَاهِدِ؛ لِعَدَمِ الْقَطْعِ بِأَلْفِهِ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّازِمُ بِاطِلٍ بِالِاجْتِمَاعِ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِأَلْفِهِ لَوْ جَازَ لَهُ الْجَاهِدُ لَمَّا تَوَقَّفَ فِي جَوَابِ سُؤَالِ بَلْ اجْتَهِدْ وَبَيْنَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَابِ فَأَشَارَ فِي تَقْرِيرِ الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ إِلَى جَوَابِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالنَّظَرِ فَهُوَ شَرْطٌ لِاجْتِهَادِهِ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْجَاهِدِ أَيْضًا يَقْتَضِي زَمَانًا وَاسْتَدَلَّ عَلَى الْمُخْتَارِ بِخَمْسَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ وَجُوبُ الْجَاهِدِ عَلَيْهِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ} [الحشر: ٢].

الثَّانِي وَقُوْعُهُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَذَاوَد - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَسَلَيَمَانَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَلَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ الثَّلَاثِ. وَقُوْعُهُ مِنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي قِصَّةِ الْخَنْعَمِيَّةِ وَجَوَازَ قُبْلَةِ الصَّائِمِ الرَّابِعِ: أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلَلِ الشُّصُوصِ وَكُلُّ مَنْ هُوَ عَالِمٌ بِهَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ فِي صُورَةِ الْفَرْعِ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ الْعِلَّةُ وَذَلِكَ بِالْجَاهِدِ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - شَاوَرَ أَصْحَابَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْخُرُوبِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِتَقْرِيبِ الْوُجُوهِ وَلِتَخْيِيرِ الرَّأْيِ إِذَا لَوْ كَانَ لَتَطْيِيبِ قُلُوبِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلْ بِرَأْيِهِمْ كَانَ ذَلِكَ إِيْدَاءً وَاسْتِهْزَاءً لَا تَطْيِيبًا وَإِنْ عَمِلَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ رَأْيَهُ أَقْوَى، وَإِذَا جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِرَأْيِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ فَبِرَأْيِهِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى

[الحاشية]

قَوْلُهُ: {إِذَا كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالْجَاهِدِ}، انتهى. قيل عليه: معنى التعبد بالاجتهاد: كونه مكلفًا مأمورًا به، فيكون الاجتهاد وما يستند إليه، بالوحي لا وحياً، لأن الوحي حينئذ هو الأمر بالاجتهاد، واجيب: بأن الوحي: ما ألقى الله تعالى بلسان الملك، وهو أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة، إذ لا خفاء أن ما ثبت إشارة أو دلالة - مثلاً - كله وحى، ويمكن أن يجاب عن أصل الاحتجاج: بأنهم قالوا: معنى قوله تعالى: [وَمَا يَنْطَلِقُ عَنْ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى] ^١، [ما يصدر. نطقه بالقرآن عن هواه ورأيه، إنما هو وحى من عند الله يوحى إليه] ^٢، فلا يلزم شمول الحكم ما عدا القرآن.

^١ [النجم: آية ٣-٤]

^٢ (انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٢٢، ص ٤٩٨ وانظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج ٥، ص ١٥٧).

[التوضيح]

(فَصَلِّ فِي شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا، {وَهِيَ تِلْزُمَاتُ} حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى النُّسْخِ عِنْدَ الْبَعْضِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فِيهِدَاهُمْ} اقْتِدَاهُ {الأنعام: ٩٠} قَوْلُهُ تَعَالَى {وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} [المائدة: ٤٦] وَعِنْدَ الْبَعْضِ لَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} [المائدة: ٤٨] ؛ وَلَئِنْ الْأَصْلُ فِي الشَّرَائِعِ الْمَاضِيَةِ الْخُصُوصُ إِلَّا بِدَلِيلٍ كَمَا كَانَ فِي الْمَكَانِ أَيْ: كَانَ فِي الْقُرُونِ الْأُولَى لِكُلِّ قَوْمٍ لَبِيٍّ، وَيَتَّبِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِيَهُمْ دُونِ الْآخِرِ وَكُلٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ مَخْصُوصٌ لِمُعَيَّنٍ.

(وَمَا ذَكَرُوا) ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فِيهِدَاهُمْ} [الأنعام: ٩٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى {مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} [البقرة: ٩٧] (فَذَلِكَ فِي أَصُولِ الدِّينِ) وَعِنْدَ الْبَعْضِ تِلْزُمَاتُ عَلَى آلِهَا شَرِيعَةٌ لَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا} [فاطر: ٣٢] الْآيَةَ، وَالْإِثْرُ يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَارِثِ مَخْصُوصًا بِهِ فَتَعَمَّلُ بِهِ عَلَى آلِهِ شَرِيعَةٌ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَلِقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - {«لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسَّعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي»} ، وَمَا ذَكَرُوا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْأَصُولِ بَلْ فِي الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّ النُّسْخَ لَيْسَ تَغْيِيرًا بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِمُدَّةِ الْحُكْمِ وَالْمَذْهَبِ عِنْدَنَا هَذَا لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَتَّقِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى كُتُبِهِمْ لِلتَّخْرِيفِ شَرَطْنَا أَنْ يَقْصُرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا مِنْ غَيْرِ الْكَارِ.

[التلويح]

[فَصَلِّ فِي شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا]

(قَوْلُهُ: وَلَئِنْ الْأَصْلُ فِي الشَّرَائِعِ) أَيْ: شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا الْخُصُوصُ بِرَمَانٍ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّانِي تَبِعَ لِلأَوَّلِ فِي الزَّمَانِ وَدَاعٍ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ {كَلُوطٌ لِإِبْرَاهِيمَ}، {وَهَارُونَ} لِمُوسَى - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - كَمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الْخُصُوصُ بِمَكَانٍ كَشَعْبِ صَلَوَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ، وَأَصْحَابِ الْآيَةِ وَمُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِيمَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْخُصُوصُ، فَلَا يَتَّبِعُ الْعُمُومُ فِي الْإِمْكِنَةِ، وَالْإِزْمَةِ وَالْأَمَمِ.

(قَوْلُهُ: وَمَا ذَكَرُوا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْأَصُولِ) دَفَعَ لِمَا أَوْرَدَهُ الْفَرِيقُ الثَّانِي مِنْ اخْتِصَاصِ الْآيَتَيْنِ بِالْأَصُولِ دُونَ الْفُرُوعِ وَلَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ أَنْ بَعْضُ أَحْكَامِهِمْ مِمَّا لَحِقَهُ النُّسْخُ، فَلَا يَقْتَضِي بِهِ، وَيَكُونُ مُغْيِرًا لَهُ لَا مُصَدِّقًا أَجَابَ بِأَنَّ النُّسْخَ لَيْسَ تَغْيِيرًا بَلْ بَيَانٌ لِمُدَّةِ مَا التَّهَتْ مُدَّتُهُ ارْتَفَعَ وَلَمْ يَتَّقِ لَنَا الْإِتْبَاعُ، وَمَا بَقِيَ لَزِمَنَا الْإِتْبَاعُ عَلَى آلِهِ شَرِيعَةً لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

[الحاشية]

قوله: {كإبراهيم للوط}، هكذا في بعض النسخ، والصواب: كلوط لإبراهيم، كما يدل عليه قوله تعالى: {قَامَنَ لَهُ لُوطٌ}¹، اللهم إلا أن يجعل [الأول]² تمثيلاً للمتبوع، وقوله: {وهارون} تمثيلاً للتابع. قول المصنف: {وهي تلزمنا}، أي: على [أهلنا]³ [شريعة من قبلنا، لا على أهلنا]⁴ شريعة رسولنا، يدل عليه [المقابلة]

¹ [العنكبوت: آية ٢٦].

² أي: إبراهيم، وذلك في قوله: كإبراهيم للوط.

³ في ب²: [أنه]، والصواب ما أثبتته.

⁴ سقطت من ب²، والصواب إثباتها كي لا يختل المعنى.

بالمذهب الثالث^١، وهذا المذهب مبني على أن النبي - عليه الصلاة والسلام - وأمته متعبدون بشرع من تقدم، وأن شريعة كل نبي باقية في حق من بعده إلى قيام الساعة، إلا أن يقوم الدليل على [الانقضاء]^٢، وهو مذهب كثير من أصحابنا، وعامة أصحاب الشافعي^٣، وطائفة من المتكلمين^٤، والمذهب الثاني مبني على أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يكن متعبداً بشرائع من قبلنا، وأن [شريعة كل نبي تنتهي بوفاة]^٥، أو [يبعث نبي آخر]^٦، إلا أن لا يحتمل التأقيت و [الانقضاء]^٧، فعلى هذا لا يجوز العمل بما إلا بما قام الدليل على بقاءه، وهو مذهب أكثر المتكلمين وطائفة من أصحابنا وأصحاب الشافعي^٨، والمذهب الثالث هو أن ما ثبت بكتاب الله تعالى أو ببيان الرسول - عليه الصلاة والسلام - [أنه كان من شريعة من قبلنا، يلزمنا العمل به على]^٩

^١ في ب ١: [المقامات لمذهب]، والصواب ما أثبتته، ويقصد بالمذهب الثالث، المذهب المستفاد من قول المصنف: وعند البعض تلزمنا على أنها شريعة لنا.

^٢ في ب ٢: [الانقضاء]، والصواب ما أثبتته.

^٣ يقول الإمام الشيرازي - رحمه الله تعالى - في التبصرة: شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما ثبت نسخه، وقال بعض أصحابنا: شرع من قبلنا ليس بشرع لنا، ومنهم من قال: شرع إبراهيم خاصة شرع لنا، وما سواه ليس بشرع لنا، (انظر: الشيرازي، إبراهيم بن علي، التبصرة في أصول الفقه، حققه: محمد هيتو، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ، ج ١، ص ٢٨٥).

^٤ أما المختار عندهم فهو أنه - عليه الصلاة والسلام - لم يكن متعبداً بشرع من قبله، كما ذكره الغزالي في المحصول بقوله: والمختار أنه لم يتعبد - صلى الله عليه وسلم - بشريعة من قبله، وقد أشار إليه أيضاً الإسنوي - رحمه الله تعالى - بقوله: الأكثرون على أنه ليس متعبداً بشرع أصلاً، واختاره الأمدي والإمام والمصنف، وقيل: بل كان متعبداً بذلك، أي: مأموراً بأخذ الأحكام من كتبهم كما صرح به الإمام؛ فلذلك عبر عنه المصنف بقوله: وقيل أمر بالاعتباس فافهمه، وهذا المذهب يعبر عنه بأن شرع من قبلنا شرع لنا، واختاره ابن الحاجب، (انظر: الإسنوي، نهاية السؤل، ج ١، ص ٢٥٦، والتفصيل أيضاً في المسألة انظر: الأمدي، الإحكام، ج ٤، ص ١٣٧، وانظر: الرازي، المحصول، ج ٣، ص ٢٦٥).

^٥ ب ٢: بداية ل ٢١٩ ب.

^٦ كما ذكر صاحب الميزان

^٧ على ما ذكر شمس الأئمة، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ٢، ص ٩٩) في ب ١: [أو يبعث بوفاة أو يبعث هي]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في ب ٢: [الانقضاء]، والصواب ما أثبتته.

^٩ (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢١٢).

^{١٠} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.

أنه من شريعة نبينا، وهو مذهب أكثر مشايخنا منهم الشيخ أبو منصور، والقاضي الإمام أبو زيد^١، وشمس الأئمة^٢، وفخر الإسلام^٣، وعامة المتأخرين^٤. قال المصنف: {فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدَهُ}° وما قبله: [أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ]^٥، والهدى اسم يقع على الإيمان والشرائع، بدليل أن الله تعالى وصف المتقين بالإيمان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة في قوله عز من قال: [هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ]^٦، ثم قال: [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ]^٧، و[الافتداء]^٨، [الافتداء] من قاده يقوده قدوا: إذا اتبع أثره، و[الهاء]^٩، [جاءوا] للسلكت، يوقف عليها في الوقف، وتسقط في الوصل، [وقرأ ابن عامر^{١٠} بكسر الهاء في الوصل]^{١١}، [جاءوا]

^١ (انظر: الدبوسي، تقويم الأدلة، ص ٢٥٣).
^٢ ونص فخر الإسلام: الصحيح عندنا: أن ما قص الله تعالى منها علينا من غير إنكار، أو قصه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير إنكار، فإنه يلزمنا، على أنه شريعة رسولنا - عليه السلام -، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢١٣).
^٣ ونص شمس الأئمة: وأصح الأقاويل عندنا: أن ما ثبت بكتاب الله أنه كان شريعة من قبلنا، أو ببيان من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فإن علينا العمل به، على أنه شريعة لنبينا عليه السلام ما لم يظهر ناسخه، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ٢، ص ٩٩).
^٤ هذه الفقرة والتي تحدث فيها عن المذهب الثالث، قد أخذها من كتاب كشف الأسرار، دون أن يشير إلى ذلك، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢١٣).

^٥ [الأنعام: آية ٩٠].

^٦ [الأنعام: آية ٩٠].

^٧ [البقرة: آية ٢ - ٣].

^٨ [البقرة: آية ٥].

^٩ قدوا: القدو، أصل البناء الذي يتشعب منه تصريف الافتداء، يقال: قدوة وقدوة لما يقتدى به، والقدوة والقدوة: الأسوة، يقال: فلان قدوة يقتدى به، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ١٧١)، يقول الطبري - رحمه الله تعالى - في تفسيره جامع البيان: ومعنى "الافتداء" في كلام العرب، بالرجل: اتباع أثره، والأخذ بهديه. يقال: "فلان يقدو فلانا"، إذا نحا نحوه، واتبع أثره، "قدوة"، وقدوة وقدوة وقْدِيَّة". (انظر: الطبري، جامع البيان، ج ١١، ص ٥٢٠).

^{١٠} في قوله تعالى: [اقْتَدِهِ].

^{١١} ابن عامر، هو:

عبد الله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وتوفي ابن عامر سنة ثمان مائة ومائة، (انظر: الذهبي، محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، الطبعة الثالثة، رقم الترجمة: ١٤، ج ١، ص ٤٦).

^{١٢} يقول ابن مجاهد - رحمه الله تعالى في كتابه السبعة من القراءات: اختلفوا في إثبات الهاء في الوصل من قوله: "فبهداهم اقتده قل":

فقرأ ابن كثير، وأهل مكة، ونافع، وأهل المدينة، وأبو عمرو، وعاصم: "فبهداهم اقتده قل" يثبتون الهاء في الوصل والوقف ساكنة.

وقرأ حمزة، والكسائي: "فبهداهم اقتد قل"، بغير هاء في الوصل، ويقفان بالهاء.

وقرأ ابن عامر: "فبهداهم اقتده قل"، بكسر الدال، ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء، (انظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، حققه: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط ٢ الثانية، ١٤٠٠ هـ، ج ١، ص ٢٦٢).

الماء كناية عن المصدر، أي: اقتد الاقتداء^١، [كما في الدعاء المأثور: [واجعله الوارث منا]^٢]. قال المصنف: { مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ }^٤، ما قبله: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ]^٥، [أي]^٦: القرآن^٧، فتبين هذا [أن]^٨ الأصل في شرائع الرسل - عليهم الصلاة والسلام - الموافقة إلا إذا ظهر تغيير حكم بدليل النسخ^٩. فقال المصنف: {لِكُلِّ جَعَلْنَا}^{١٠} الآية، أي: لكل أمة منكم أيها الناس جعلنا [شرعة، وهي: الطريقة إلى الماء]^{١١}، فشبّه

^١ وقد أشار إلى هذا أيضا صاحب الهداية، حيث قال: وأكثر النحويين "على" تلحين "من كسر الهاء من {اقتده} وهي قراءة ابن عامر، إلا ما قال أحمد بن محمد بن عرفة: أنه يجوز أن تكسر على التشبيه بهاء الإضمار، كما جاز إسكان هاء الإضمار على التشبيه بهاء السكت. وقال بعض النحويين: من كسر الهاء، يجوز أن تكون الهاء لغير السكت، وأن تكون للمصدر، كأنه: "فبهذاهم (اقتد الاقتداء)"، "قال": ويجوز أن تكون كناية عن الهدى، والمعنى: فبهذاهم اقتد "هدهم"، على التكرير للتأكيد: {فبهذاهم اقتدوه} [الأنعام: ٩٠] وهو أمر من "يقتدي"، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن كسرها فهي ضمير المصدر، وأشبعا ابن عامر برواية ابن ذكوان، وبغير إشباع برواية هشام. (انظر: القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج ٣، ص ٢٠٩٧)؛ ومن النحويين من ذكر ذلك أيضا، فمثلا يقول الوقاد - رحمه الله تعالى -: {فبهذاهم اقتدوه}، وهو أمر من "يقتدي"، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن كسرها فهي ضمير المصدر، (انظر: الوقاد، التصريح بمضمون التوضيح، ج ٢، ص ٦٢٣).

^٢ عن ابن عمر قال: قلما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الدعوات لأصحابه: "اللهم اقم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثارنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا"، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، (انظر: الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الدعوات، ج ٥، ص ٥٢٨، حديث رقم: ٣٥٠٢).

^٣ يسمى هذا الأسلوب: إضمار المفعول المطلق، وهو من إضمار المصدر، وبيانه في هذا الدعاء: أن الضمير في "اجعله" للمصدر، كما في قولك: زيد أظنه منطلق، أي اجعل الجعل، و"الوارث" هو المفعول الأول، و"منا" في موضع المفعول الثاني، على معنى واجعل الوارث من نسلنا، لا كلاله عنا، كما قال تعالى، حكاية عن دعوة زكريا: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ}، (انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، قوت المغتذي على جامع الترمذي، رسالة الدكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، عام النشر: ١٤٢٤ هـ، ج ٢، ص ٨٦١)، وقوله: كما في قولك: زيد أظنه منطلق، أي أن "اجعله" من إضمار المصدر كما في قولك: زيد أظنه منطلق، فتجعل الهاء ضمير الظن، كأنك: قلت زيد أظن ظني منطلق. (انظر: الزمخشري، محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، حققه: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ج ١، ص ٥٧)، لا بد من الإشارة إلى أن أصل هذا النص والذي يبدأ من قوله: الهاء للسكت، قد أخذه من كتاب كشف الأسرار، دون أن يشير إلى ذلك، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢١٣).

^٤ [المائدة: آية ٤٨].

^٥ [المائدة: آية ٤٨].

^٦ في ب ٢: [أن]، والصواب ما أثبتته.

^٧ (انظر: الطبري، جامع البيان، ج ١٠، ص ٣٧٧).

^٨ في ب ٢: [لأن]، والصواب ما أثبتته.

^٩ هذه الفقرة من كتاب كشف الأسرار، وهي فيه كالتالي:

"وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ"، أي: القرآن، "بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب"، أي: لما قبله من جنس الكتب السماوية، "ومهيما عليه"، أي: أمينا وشاهدا على الكتب التي خلت قبله، فتبين بهذا أن الأصل في شرائع الرسل - عليهم السلام - الموافقة، إلا إذا ظهر تغيير حكم بدليل النسخ، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ٢١٣).

^{١٠} [المائدة: آية ٤٨].

^{١١} شرعة مأخوذة من شرع: شَرَعَ الْوَارِدُ يَشْرَعُ شَرْعًا وَشَرْعًا: تناول الماء فبقي. وَشَرَعَتِ الدُّوَابُ فِي الْمَاءِ تَشْرَعُ شَرْعًا وَشَرْعًا أَي: دخلت. وَالشَّرِيعَةُ وَالشَّرَاعُ وَالْمَشْرَعَةُ: المواضع التي يُنْحَدِرُ إِلَى الْمَاءِ مِنْهَا، قَالَ اللَّيْثُ: وَبِهَا سُمِّيَ مَا شَرَعَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَرْيْعَةً، مِنَ الصُّلُومِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَاللَّكَّاحِ وَغَيْرِهِ. وَالشَّرْعَةُ وَالشَّرِيعَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: مَشْرَعَةُ الْمَاءِ وَهِيَ مَوْرِدُ الشَّارِبَةِ الَّتِي يَشْرَعُهَا النَّاسُ فَيَشْرَبُونَ مِنْهَا وَيَسْتَقُونَ، وَرَبِمَا شَرَعُوهَا

هما الدين؛ لأنه طريق إلى ما هو سبب الحياة الأبدية، و[منهاجا، أي: طريقا واضحا في الدين، من نهج الأمر: إذا وضع]¹. قال المصنف: {لو كان موسى حيا لما وسعه إلا اتباعي}²، قيل عليه: ما وجه [القياس الاستثنائي]³، فإن المقدمة الاستثنائية إما وضع [المقدم]⁴ وهو ههنا ظاهر البطلان، أو رفع [التالي]⁵، فيكون المعنى: لكن لم يسعه اتباعي، وهو أيضا كما ترى، والجواب: اختيار [التالي]⁶ ورفع في نفس الأمر لا ينافي ثبوته على تقدير كونه حيا، فالمعنى لكنه لم يسعه اتباعي لكونه ميتا، والميت [يمنع منه الاتباع]⁷.⁸

دوابهم حتى تشرب منها، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء عذًا لا انقطاع له، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ١٧٥).

¹ المنهاج من نهج، وطريق نهج: بين واضح ومتهج الطريق: وضحه. وأنهج الطريق: وضحه واستبان وصار نهجا واضحا بينا. والمنهاج: للطريق الواضح. ونهج الأمر وأنهج، لغتان، إذا وضحه، (انظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٣).

² أخرجه أحمد وغيره من من طريق مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله: "أن عمر بن الخطاب أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه على النبي - صلى الله عليه وسلم -، فغضب، فقال: أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جنتكم بها نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده، لو أن موسى صلى الله عليه وسلم كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني". (انظر: ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد، حققه: شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، حديث رقم: ١٥١٥٦، ج ٢٣، ص ٣٤٩؛ وانظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، حققه: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، باب مختصر في مطالعة كتب أهل الكتاب والرواية عنهم، ج ٢، ص ٧٩٨، حديث رقم: ١٤٩٧؛ وانظر: ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الحديث بالكراريس، باب من كره النظر في كتب أهل الكتاب، ج ٥، ص ٣١٢، حديث رقم: ٢٦٤٢١، وقال التبريزي: حديث حسن، (انظر: التبريزي، مشكاة المصابيح، كتاب الإيمان، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، ج ١، ص ٦٣، حديث رقم: ١٧٧)، وقد حكم الألباني عليه بأنه حديث حسن، إلا أن الطريق الذي أخرجه أحمد فيه ضعيف لكنه قوي بالشواهد كثيرة، حيث قال بعد أن ذكر هذا الإسناد: وهذا سند فيه ضعف، من أجل مجالد وهو ابن سعيد الهمداني قال الحافظ في "التقريب": "ليس بالقوى، وقد تغير في آخر عمره"، قلت: لكن الحديث قوى، فإن له شواهد كثيرة، (انظر: الألباني، إرواء الغليل، كتاب الوقف، ج ٦، ص ٣٤، حديث رقم: ١٥٨٩).

³ وقد فصل صاحب مختصر ابن الحاجب في مسألة القياس الاستثنائي، حيث قال: القياس الاستثنائي: هو ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه بالفعل، وهو قسمان: متصل ومنفصل، وذلك؛ لأن إحدى مقدمتي شرطية، فإن كانت متصلة: وهي ما فيه حرف الشرط والجزاء، سمي القياس متصلا - وهذا القسم هو الذي عليه مدار كلام الشارح هنا -، وإن كانت الشرطية منفصلة: وهي ما فيه حرف الانفصال، سمي القياس منفصلا. والشرط في المتصل، أي: الجزء الأول من المتصلة، المقترن به حرف الشرط، يسمى: "مقدما"؛ لنقدمة.

والجزء الثاني، أي: الجزء الثاني المقترن به حرف الجزاء، يسمى بـ"التالي"؛ لأنه يتلوه. والمقدمة الثانية منه تسمى: "استثنائية"؛ لاشتمالها على حرف الاستثناء. (انظر: الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ج ١، ص ١٣٨).

⁴ في ب ١: [المعتمد]، والصواب ما أثبتته. والمقدم في الحديث، هو: "لو كان موسى حيا". وهو في الحديث: "لما وسعه".

⁵ في ب ٢: [الثاني]، والصواب ما أثبتته.

⁶ في ب ١: [يمنع من الاتباع]، وفي ب ٢: [يمنع منه اتباعي]، والصواب ما أثبتته.

⁸ لا بد من الإشارة إلى أن الموقع الأصلي لهذا الجزء من الحاشية، والذي يبدأ من قوله: [قول المصنف: (وهي تلزمنا)]، أي: على أنها شريعة من قبلنا، وينتهي هنا، قد جاء بعد هامش ٣ في ص (٢٧٢) من هذه الرسالة، أي بعد ذكره لقصة شريح، والصواب أن يكون موقع هذا الجزء من الحاشية كما أثبتته، للمحافظة على ترتيب الموضوعات كما جاءت في التلويح؛ ولأن متن الحاشية يستلزم هذا الموقع كي لا يختل الشكل العام للمتن وموضوعاته، إذ هو في الموقع الأول قد بدأ بالشرح لفصل شرائع من قبلنا، ثم تخطاه ليبدأ بالشرح لفصل تقليد الراوي، ثم رجع ليستأنف الشرح في فصل شرائع من قبلنا، وقد يقال أن هناك ضرورة دعت صاحب الحاشية إلى ذلك التخطي، ويجاب: بأن صاحب الحاشية غالبا ما يذكر نصوص مقدمة لصاحب التلويح إذا كان الكلام الذي بين يديه لا يتضح صورته إلا بسوق هذه النصوص المتقدمة وشرحها، ولم أجد هذا هنا.

[التوضيح]

(فصل في تقليد الصحابي يجب إجماعاً فيما شاع فسكنوا مسلمين، ولا يجب إجماعاً فيما ثبت الخلاف بينهم، واختلف في غيرهما) ، وهو ما لم يعلم اتفاقهم، ولا اختلافهم.
(فائدة الشافعي - رحمه الله تعالى - لا يجب؛ لأنه لما لم يرفع له يحمل على السماع، وفي الاجتهاد هم وسائر المجتهدين سواء) لعموم قوله تعالى [فاعتبروا يا أولي الأبصار] [الحشر: ٢] ؛ ولأن كل مجتهد يخطئ ويصيب عند أهل السنة.

(وعند أبي سعيد البردعي يجب لقوله: - عليه السلام - «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» «اقتدوا بالذين من بعدي») تمام الحديث أبي بكر وعمر.
(ولأن أكثر أقوالهم مستوع من حضرة الرسالة، وإن اجتهدوا فرأيهم أصوب؛ لأنهم شاهدوا موارد النصوص ولقدّمهم في الدين، وبركة صحبة النبي - عليه السلام - وكونهم في خير القرون، وعند الكرخي يجب فيما لا يترك بالقياس؛ لأنه لا وجه له إلا السماع أو الكذب. والثاني متنف لا فيما يترك؛ لأن القول بالرأي منهم مشهور، والمجتهد يخطئ، ويصيب، والافتداء في البعض بما ذكرنا)
أي: الافتداء في بعض المواضع بأن قلدهم، ولأخذ بقولهم (وفي البعض أي: في بعض المواضع) بأن تسلك مسلكهم) أي: في الاجتهاد (ولجتهاد كما اجتهدوا) ، وهذا افتداء أيضاً، وهو جواب عن قوله: - عليه السلام - «أصحابي كالنجوم» .

(وأيضاً كل ما ثبت فيه اتفاق الشيخين يجب الافتداء به، وأما التابعي فإن ظهر فتواه في زمن الصحابة فهو كالصحابي عند البعض؛ لأنهم يتسليمهم إياه دخل في جملتهم {كشريح خالف علياً - رضي الله عنه - ورد شهادة الحسن له} وكان مذهب علي قبول شهادة الولد لوالده.
(وابن عباس رجع إلى فتوى مسروق في الثذر بذبح الولد) وكان مذهبه أن يجب عليه مائة من الإبل إذ هي الدية فرجع إلى فتوى مسروق، وهي أن يجب ذبح شاة والله أعلم.

[التلويح]

[فصل في تقليد الصحابي]

(قوله: واختلف في غيرهما) محل الخلاف قول الصحابي المجتهد هل يكون حجة على مجتهد غير صحابي لم يظهر له دليل من كتاب أو سنة.
(قوله: وأما التابعي) ما ذكره رواية الثوادي، وفي ظاهر الرواية لا تقليد إذ هم رجال، ونحن رجال بخلاف قول الصحابي فإنه جعل حجة لاحتمال السماع وزيادة الإصابة في الرأي ببركة صحبة النبي - عليه الصلاة والسلام - وذكر الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - أنه لا خلاف في أنه لا يترك القياس بقول التابعي.
ولما الخلاف في أنه هل يعتد به في إجماع الصحابي حتى لا يتم إجماعهم مع خلافه فعندنا يعتد به، وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - لا يعتد به

[قول المصنف]^١: {كشريح خالف عليا - رضي الله عنه - ، ورد شهادة الحسن له}، [قيل: كان شريح - رحمه الله تعالى - في زمن النبي - عليه الصلاة والسلام - ولم يلقه، [وقيل]^٢: لقيه، والمشهور الأول، واستقصاه عمر - رضي الله عنه - على الكوفة، وأقرره بعده، فبقي على قضائها ستين سنة، وقضى بالبصرة سنة، فاستعفى الحجاج، وكان له يوم استغفائه مائة وعشرون سنة، وعاش بعد استغفائه سنة]^٣ ، وروي أن عليا - كرم الله وجهه - تحاكم إليه مع يهودي في درعه، وقال: درعي عرفتها مع هذا اليهودي، فقال شريح لليهودي: ما تقول؟ فقال: درعي، وفي يدي، فطلب من علي شاهدين، فدعى مولاة [قنبر]^٤ وابنه الحسن، فشهدا له،

^١ في جميع النسخ: [قوله]، والصواب ما أثبتته؛ لأن الكلام كلام المصنف لا الشارح.

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص ، وبالرجوع تبين أنه من كتاب تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي، ونصه فيه كالتالي:

شريح القاضي :

هو أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر بن الرائش بن الحارث بن معاوية بن ثور بن مرثع بن معاوية بن كندة الكندي الكوفي التابعي، ويقال: شريح بن شرحبيل، ويقال: ابن شراحيل، ويقال: إنه من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن، والصحيح الأول. أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يلقه، وقيل: لقيه، والمشهور الأول. قال يحيى بن معين: كان في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يسمع منه.

روى عن عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعروة البارقي، رضي الله عنهم. وروى عنه قيس بن أبي حازم، ومحمد، وأنس ابن سيارين، ومرة، والنخعي، والشعبي، وآخرون.

قال الأكثرون: استقصاه عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، على الكوفة، وأقرره بعده، فبقي على قضائها ستين سنة، وقضى بالبصرة سنة. قالوا: وولى القضاء لعمر، رضي الله عنه، من سنة ثنتين وعشرين. روى عن حفص بن عمر، قال: قضى شريح ستين سنة. وروى ميسرة، عن شريح، قال: وليت القضاء لعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، ويزيد بن معاوية، ولعبد الملك إلى أيام الحجاج، فاستعفى الحجاج، وكان له يوم استغفائه مائة وعشرون سنة، وعاش بعد استغفائه سنة، (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ٢٤٤).

^٤ في ب ١: [فراذ]، وفي ب ٢: [ميسر]، والصواب ما أثبتته.

فقال شريح: أما شهادة مولاك فقد أجزأتها لك، وأما شهادة الحسن فلا أجزأتها، فسلم الدرع إلى اليهودي، فقال اليهودي: أمير المؤمنين مشى معي إلى القاضي، ف قضى عليه فرضي به، صدق والله إنه لدرعه، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فقال علي - كرم الله وجهه - : هذا الدرع لك وهذا [الفرس]^١، وكان معه حتى قتل يوم [صفين]^٢ ^٣.

^١ ب ١: بداية لـ ١٢٠٩.

^٢ في ب ١: [حنين]، والصواب ما أثبتته.

^٣ رواه الأصبهاني في حلية الأولياء، من حديث أبي سمير حكيم بن حزام، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، وقال: تفرد به حكيم بن حزام، (انظر: الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج ٤، ص ١٣٩)، ورواه الجورقاني في الأباطيل والمناكير، من نفس الطريق، وقال: "هذا حديث باطل، تفرد به أبو سمير، وهو منكر الحديث، قال محمد بن سليمان: محمد بن إسماعيل البخاري يقول: حكيم بن حزام أبو سمير البصري منكر الحديث يرى القدر، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: حكيم بن حزام متروك الحديث"، (وانظر: الجورقاني، الأباطيل والمناكير، كتاب الحدود، باب قتل أهل الذمة وحياتهم، ج ٢، ص ٢٤٠ - ٢٤٢، حديث رقم: ٢٨١)، ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال: "هذا حديث لا يصح"، ثم ذكر مثل كلام الجورقاني، (انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، حققه: إرشاد الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، كتاب المرض، ج ٢، ص ٣٨٨، حديث رقم: ١٤٦٠)، ورواه البيهقي في سننه من طريق آخر، وفيه أن المحتكم إلى شريح كان نصرانيا، وظاهر كلام البيهقي تضعيفه، حيث قال بعد أن ذكره: "وروي من وجه آخر أيضا ضعيف"، (انظر: البيهقي، السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي، باب إنصاف الخصمين في المدخل عليه، ج ١٠، ص ٢٣٠، حديث رقم: ٢٠٤٦٥)، وقد استوعب ابن الملقن طرق هذا الحديث، وقد ساق كلام العلماء في طريقه، ووضح بما نقله عن العلماء تضعيفه لهذا الحديث بالطريق الأول، وكذلك الطريق الثاني، حيث قال - رحمه الله تعالى - بعد أن أورد طريق البيهقي: في إسناد هذا الحديث ضعفاء، ثم بينهم، وأورد كلام العلماء فيهم، (انظر: ابن الملقن، البدر المنير، ج ٩، ص ٥٩٦، حديث رقم: ٣٣).

[التوضيح]

(بَابُ الْبَيَانِ، وَيَلْحَقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْبَيَانُ، وَهُوَ إِظْهَارُ الْمُرَادِ، وَهُوَ إمَّا بِالْمَنْطُوقِ أَوْ غَيْرِهِ الْفَائِي بَيَانُ ضَرُورَةٍ وَالْأَوَّلُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمَعْنَى الْكَلَامِ أَوْ لِلزَّمِّ لَهُ كَالْمُدَّةِ. الْفَائِي بَيَانٌ تَبْدِيلٌ. وَالْأَوَّلُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بَيَانًا تَغْيِيرًا أَوْ مَعَهُ. الْفَائِي بَيَانٌ تَغْيِيرٌ كَالِاسْتِثْنَاءِ {وَالشَّرْطِ} وَالصَّفَةِ وَالْعَايَةِ. وَالْأَوَّلُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْكَلَامِ مَعْلُومًا لَكِنَّ الْفَائِي أَكْثَرُهُ بِمَا قُطِعَ الْإِحْتِمَالُ أَوْ مَجْهُولًا كَالْمُشْتَرَكِ وَالْمُجْمَلِ.

[التلويح]

[بَابُ الْبَيَانِ] (قَوْلُهُ: بَابُ الْبَيَانِ، وَيَلْحَقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْبَيَانُ) وَهُوَ يُشَارِكُ الْعَامَّ، وَالْخَاصَّ وَالْمُشْتَرَكِ وَكَحُومًا مِنْ جِهَةِ جَوَالِهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنْ أَلَا أَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِيهَا، وَأَخَّرَ ذِكْرَ الْبَيَانِ {اِقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ} فِي ذَلِكَ ثُمَّ الْبَيَانُ يُطْلَقُ {عَلَى فِعْلِ الْمُبِينِ} كَالسَّلَامِ، وَالْكَلَامِ، وَعَلَى مَا حَصَلَ بِهِ التَّبْيِينُ كَالدَّلِيلِ،

[الحاشية]

قوله: {اقتداء بالسلف}، الأقرب أن يقال: العام والخاص ونحوهما من أحوال اللفظ، [ولظم] ^١ الكتاب [لما] ^٢ كان متواترا محفوظا ألحقت تلك المباحث به، [وذكرت عقبه] ^٣، وأما [البيان] ^٤ فلما كان شاملا للقول والفعل، كان المناسب أن يؤخر عن الكتاب والسنة الشاملة للقول والفعل. قوله: {على فعل المبين}، وهو: التبين، أعني: الإظهار، من بان أي: أظهر، وهذا الإطلاق هو الشائع والغالب، كما قال الله تعالى: [عَلَّمَهُ الْبَيَانَ] ^٥، أي إظهار ما في الضمير بالمنطق المعرب عنه ^٦، وقال الله تعالى: [إِنْ عَلَيْنَا بَيَانٌ] ^٧، وقال عليه الصلاة والسلام: [إن من البيان لسحرا] ^٨،

^١ ب: ١: بداية لو ٢٠٩ ب.

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ البيان في اللغة من بان الشيء بيانا: اتضح، فهو بين، واستبان الشيء: ظهر، واستبنته أنا: عرفت، وتبين الشيء: ظهر، والتبين: الإيضاح، والبيان: ما بين به الشيء من الدلالة وغيرها، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٦٧)، وقال الجوهري: البيان: الفصاحة واللسن. وفي الحديث: "إن من البيان لسحرا"، وفلان أبين من فلان، أي أفصح منه وأوضح كلاما، (انظر: الجوهري، الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٨٢). أما البيان في الاصطلاح فقد فصله المصنف.

^٥ [الرحمن: آية ٤].

^٦ وقد أشار إلى ذلك الزمخشري - رحمه الله -، حيث قال في تفسير آية: "علمه البيان": ذكر ما تميز به الإنسان من سائر الحيوان من البيان، وهو: المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، (انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٤٣).

^٧ [القيامة: آية ١٩].

^٨ (انظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطب، باب إن من البيان لسحرا، ج ٧، ص ١٣٨، حديث رقم: ٥٧٦٧)، والمعنى المراد: أن هذا الحديث يرجح إطلاق البيان على الإظهار، حيث قال ابن حجر في تفسير هذا الحديث: قال الخطابي: البيان اثنان، أحدهما: ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كان، والآخر ما دخلته الصنعة بحيث يروق للسامعين، ويستميل قلوبهم، وهو الذي يشبه بالسحر إذا خلب القلب وغلب على النفس حتى يحول الشيء عن حقيقته، ويصرفه عن جهته، فيلوح للنظر في معرض غيره، وهذا إذا صرف إلى الحق يمدح، وإذا صرف إلى الباطل يذم، (انظر: ابن حجر، فتح الباري، باب إن من البيان لسحرا، ج ١٠، ص ٢٣٧، حديث رقم: ٥٧٦٧).

وَعَلَى مُتَعَلِّقِ التَّبَيِّنِ {وَمَحَلَّهُ}، وَهُوَ الْعِلْمُ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ قِيلَ هُوَ: إِبْطَاحُ الْمَقْصُودِ، وَقِيلَ الدَّلِيلُ، {وَقِيلَ الْعِلْمُ عَنِ الدَّلِيلِ}، وَإِلَى الْأَوَّلِ ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - {وَحَصَرَهُ فِي بَيَانِ الضَّرُورَةِ} وَبَيَانَ التَّبْدِيلِ، وَبَيَانَ التَّفْسِيرِ وَبَيَانَ التَّغْيِيرِ، وَبَيَانَ التَّقْرِيرِ وَذَكَرَ فِيهِ وَجْهَ ضَبْطِ وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ الْإِسْتِنَاءَ بَيَانِ تَغْيِيرِ، {وَالْتَعْلِيْقَ بَيَانِ تَبْدِيلِ}

فلهذا [اختاره المصنف]^١ موافقا لسائر أصحابنا. قوله: {ومحله}، أورد هذا ولم يكتف بقوله: {وعلى متعلق التبيين}، إيماء إلى خصوصية علاقة المجاز، وهي: المحلية. قوله: {وقيل: العلم عن الدليل}، رد [عليه]^٢: بأن البيان [بيان علم به السامع فاقراً، أو لم يعلم فاصراً]^٣، إذ لو كان [علماً]^٤، لم يكن النبي - عليه الصلاة والسلام - مبيناً للكل، وقد قيل: [لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ]^٥. قوله: {وحصره في بيان الضرورة} إضافة البيان إلى الضرورة من قبيل إضافة الشيء إلى سببه، وإضافته إلى غيرها من قبيل إضافة الجنس إلى نوعه، كعلم [الطلب]^٦، أي: بيان هو تقرير مثلاً^٧. قوله: {والتعليق بيان تبديل}، والمصنف جعله بيان تغيير، حيث قال في [مثاله]^٨: {والشرط}^٩.

^١ وذلك بقوله: [وهو إظهار المراد].

^٢ ب: بداية لو ١٢٢٠.

^٣ قامت الباحثة بضبط هذا النص، إذ هو في ب: [علمه به التسامح فاقراً ولم لعلم فاقراً]، وفي ب: [بيان علم به السامع فاقراً له ولم يعلم فاصراً].

^٤ أي البيان؛ في ب: [عاماً]، والصواب ما أثبتته.

^٥ [النحل: آية ٤٤].

^٦ يقول الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - في معنى البيان: اختلفت عبارة أصحابنا في معنى البيان، فقال أكثرهم: هو إظهار المعنى وإيضاحه للمخاطب منفصلاً عما تستر به، وقال بعضهم: هو ظهور المراد للمخاطب والعلم بالأمر الذي حصل له عند الخطاب، وهو اختيار أصحاب الشافعي؛ لأن الرجل يقول: بأن لي هذا المعنى بيانا أي: ظهر، ويانت المرأة من زوجها بينونة أي: حرمت، وبان الحبيب بيانا أي: بعد، وكل ذلك عبارة عن الانفصال والظهور، ولكنها بمعان مختلفة، فاختلقت المصادر بحسبها، والأصح هو: الأول أن المراد هو: الإظهار، فإن أحداً من العرب لا يفهم من إطلاق لفظ البيان العلم الواقع للمبين له، ولكن إذا قال الرجل: بين فلان كذا بيانا واضحا، فإنما يفهم منه: أنه أظهره إظهاراً لا يبقى معه شك، وإذا قيل: فلان ذو بيان، فإنما يراد به: الإظهار أيضاً، وقول رسول الله: "إن من البيان لسحراً" يشهد لما قلنا إنه عبارة عن الإظهار، وقال تعالى: "هذا بيان للناس"، وقال تعالى: "علمه البيان"، والمراد: الإظهار، وقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مأموراً بالبيان للناس، قال تعالى: "لتبين للناس ما نزل إليهم"، وقد علمنا أنه بين للكل، ومن وقع له العلم ببيانه أقر، ومن لم يقع له العلم أصراً، ولو كان البيان عبارة عن العلم الواقع للمبين له لما كان هو متمماً للبيان في حق الناس كلهم، (انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج ٢، ص ٢٧).

^٧ في ب: [الطلب]، والصواب ما أثبتته.

^٨ أن إضافة البيان إلى الضرورة من قبيل إضافة الشيء إلى سببه، أي: بيان يحصل بالضرورة، وإضافته إلى غير الضرورة كقوله: "بيان التقرير" من قبيل إضافة الجنس إلى نوعه، أي: بيان هو تقرير. وقد أشار إلى هذا المعنى أيضاً صاحب الكشف، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٠٦).

^٩ الضمير عائد على بيان التغيير.

وَلَمْ يَجْعَلِ النِّسْخَ مِنْ أَقْسَامِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ لِلْحُكْمِ لَا إِظْهَارَ لِلْحُكْمِ الْحَادِثَةِ إِلَّا أَنْ فَخَرُ الْإِسْلَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - اِعْتَبَرَ كَوَلَهُ إِظْهَارًا لِلتَّهَاءِ مُدَّةَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِالْبَيَانِ مُجَرَّدُ إِظْهَارِ الْمَقْصُودِ فَالنِّسْخُ بَيَانٌ وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ ابْتِدَاءً. {وَأِنْ أُرِيدَ إِظْهَارُ} مَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامٍ سَابِقٍ فَلَيْسَ بَيَانًا، {وَيَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ} إِظْهَارُ الْمُرَادِ بَعْدَ سَبْقِ كَلَامٍ لَهُ تَعَلُّقٌ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ لِيَشْمَلَ النِّسْخُ دُونَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ ابْتِدَاءً مِثْلَ [أَقِيمُوا الصَّلَاةَ] [الأنعام: ٧٢] ثُمَّ التَّخْصِصُ أَيْضًا مِنْ بَيَانِ التَّغْيِيرِ إِلَّا أَنَّهُ آخِرُ ذِكْرَةٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَحْثِ وَالتَّفْصِيلِ وَلَمْ يَعُدَّهُ مَعَ الْإِسْتِنَاءِ وَالشَّرْطِ وَالصَّفَةِ، وَالْغَايَةِ لِإِنْ قِيلَ {الْغَايَةُ أَيْضًا بَيَانٌ لِلْمُدَّةِ} فَكَيْفَ جَعَلَهَا بَيَانًا لِمَعْنَى الْكَلَامِ إِلَّا لِلزَّمَنِ {قُلْنَا النِّسْخُ} بَيَانٌ لِلْمُدَّةِ بَقَاءِ الْحُكْمِ لَا لِشَيْءٍ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ وَمُرَادُهُ بِهِ بِخِلَافِ الْغَايَةِ فَإِنَّهَا بَيَانٌ لِلْمُدَّةِ مَعْنَى هُوَ مَذْذُولُ الْكَلَامِ حَتَّى لَا يَتِمَّ الْكَلَامُ بِذُنُونِ اعْتِبَارِهِ مِثْلَ [لَمْ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ] [البقرة: ١٨٧] فَلِهَذَا جَعَلَ الْغَايَةَ بَيَانًا لِمَعْنَى الْكَلَامِ دُونَ مُدَّةِ بَقَاءِ الْحُكْمِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ كَوْنُ النِّسْخِ تَبْدِيلًا لِمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا حَيْثُ نَفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ الْحُكْمِ التَّأْيِيدَ.

قوله: {وَأِنْ أُرِيدَ إِظْهَارُ} انتهى. قيل: [يدخل فيه النسخ]¹، لما فيه من بيان المراد بالسابق أنه كان ممتدا إلى زمان النسخ ومنتهيا عنده، وهو مدفوع بقوله في جواب السؤال الآتي: {قُلْنَا النسخ}، إلى آخره، فليتأمل. قوله: {ويتبعني أن يراد}، انتهى. في فصول البدائع: [شرط البيان محل موصوف بالإجهال والاشترار أي: بالخفاء، والجهل محققا كما في البيان [البنياني]²، أو مقدرا كما في [البيان الابتدائي]³، وأما شرط سبق كلام له تعلق به في الجملة كما ظن فليس مشهورا]⁴. قوله: {الغاية أيضا بيان للمدة}، أي: في الجملة، كما في قوله تعالى: [أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ]⁵، وقولنا: إلى يوم كذا، [لا]⁶ في قوله تعالى: [إِلَى الْمَرَاتِقِ]⁷.

¹ أي: يدخل النسخ في البيان، ويكون قسما من أقسامه؛ في ب ٢: [يدخل النسخ].

² في ب ١: [البيان]، وفي ب ٢: [البنياني]، والصواب ما أثبتته، لموافقة نص الفاري - رحمه الله تعالى - .

³ البيان الابتدائي: الخطاب الدال على المراد به ابتداء من غير احتياج إلى بيان خارج كالنصوص والظواهر، (انظر: الطوفي، مختصر الروضة، ج ٢، ص ٦٧٥).

⁴ (انظر: الفاري، فصول البدائع، ج ٢، ص ١١٢).

⁵ [البقرة: آية ١٨٧].

⁶ في ب ١: [لا]، والصواب ما أثبتته.

⁷ [المائدة: آية ٦].

[التوضيح]

الْقَائِي بَيَانُ تَفْسِيرِ وَالْأَوَّلُ بَيَانُ تَقْرِيرِ قَبِيَانِ التَّقْرِيرِ وَالتَّفْسِيرِ يَجُوزُ لِلْكِتَابِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ دُونَ التَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّهُ دَوْلَةٌ، فَلَا يُغَيَّرُ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ عِنْدَنَا عَلَى مَا سَبَقَ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَهَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ قَبِيَانِ التَّقْرِيرِ وَالتَّفْسِيرِ يَجُوزُ مَوْصُولًا، وَمُتَرَاخِيًا اتِّفَاقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} [القيامة: ١٩]

[التلويح]

(قَوْلُهُ: فَلَا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ) أَيُّ: تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ دُونَ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ ظَنِّيٌّ، وَالْكِتَابُ قَطْعِيٌّ، فَلَا يُخْصِصُهُ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ تَغْيِيرٌ وَتَغْيِيرُ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا يُسَاوِيهِ أَوْ يَكُونُ بِمَا فَوْقَهُ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامَّ قَطْعِيٌّ فِيمَا يَتَنَازَلُ، وَإِلَّا فَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ عَامَّ الْكِتَابِ قَطْعِيٌّ الْمَتْنُ لَا الدَّلَالَةُ، وَالتَّخْصِيصُ إِلَّا مَا يَقَعُ فِي الدَّلَالَةِ لِأَنَّهُ رَفَعَ الدَّلَالَةَ فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ فَيَكُونُ تَرْكُ ظَنِّيٍّ بَظَنِّيٍّ وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى الْكِتَابُ قَطْعِيٌّ الْمَتْنُ ظَنِّيٌّ الدَّلَالَةُ، وَالْخَيْرُ بِالْعَكْسِ فَكَانَ لِكُلِّ قُوَّةٍ مِنْ وَجْهِ فَوْجَبِ الْجَمْعِ، وَهُوَ أَوَّلِيٌّ مِنْ إِبْطَالِ الْخَيْرِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَقَدْ أُسْتَدِلَّ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُخْصِصُونَ الْكِتَابَ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ لَكِبَرِ فَكَانَ إِجْمَاعًا عَلَى جَوَازِهِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ قَطْعِيٌّ عِنْدَ الصَّحَابَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَوَاتِرِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَعَ آلِهِمْ إِلَّا مَا كَانُوا يُخْصِصُونَ الْكِتَابَ بِالْخَيْرِ بَعْدَ مَا ثَبَتَ تَخْصِيصُهُ {بِقَطْعِيٍّ مِنْ إِجْمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ}، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْعَامَّ الَّذِي خُصَّ مِنْهُ الْبَعْضُ يَصِيرُ ظَنِّيًّا، وَيَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَالْقِيَاسُ. (قَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ) إِلَّا عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ تَكْلِيفُ الْمُخَالَ، وَلَا اعْتِدَادَ بِهِ، وَمَا رُويَ مِنْ أَنَّهُ لَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى {حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ} [البقرة: ١٨٧] وَلَمْ يَنْزِلْ {مِنْ الْفَجْرِ} [البقرة: ١٨٧] {فَكَانَ أَحَدًا} إِذَا أَرَادَ الصَّوْمَ وَضَعَ عَقَالَيْنِ أَيْضًا، وَأَسْوَدَ وَكَانَ يَأْكُلُ، وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الصَّنِيعَ {كَانَ فِي غَيْرِ الْفَرْضِ} مِنَ الصَّوْمِ، وَوَقْتُ الْحَاجَةِ إِلَّا مَا هُوَ الصَّوْمُ الْفَرْضُ. (قَوْلُهُ: قَبِيَانِ التَّقْرِيرِ، وَالتَّفْسِيرِ يَجُوزُ مَوْصُولًا وَمُتَرَاخِيًا اتِّفَاقًا) أَيُّ: يَتَنَازَلُ وَبَيْنَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَإِلَّا فَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ. فَإِنْ قُلْتَ فَمَا فَائِدَةُ الْخُطَابِ عَلَى تَقْدِيرِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ؟ قُلْتَ فَائِدَتُهُ الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ، وَالتَّهَيُّؤُ لَهُ عِنْدَ وَرُودِ الْبَيَانِ فَإِنَّهُ {يُعْلَمُ مِنْهُ أَحَدُ الْمَذْهُبَاتِ} بِخِلَافِ الْخُطَابِ بِالْمُهْمَلِ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ مَا أَصْلًا وَاسْتَدِلَّ عَلَى جَوَازِ تَرَخِيهِ بَيَانِ التَّفْسِيرِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ} [القيامة: ١٩] أَيُّ: فَإِذَا قُرِئَ بِلِسَانِ جِبْرِيلَ عَلَيْكَ فَأَتَيْعَ قُرْآنَهُ فَتَكْرَّرُ فِيهِ حَتَّى يَتَرَسَّخَ فِي ذَهْنِكَ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَ مَا أَشْكَلَ عَلَيْكَ مِنْ مَعَانِيهِ، وَإِلَّا مَا حُمِلَ عَلَى بَيَانِ التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ هُوَ الْإِبْصَاحُ وَرَفَعَ الْإِشْتِبَاهَ، وَأَمَّا تَسْمِيَةُ التَّغْيِيرِ بَيَانًا فَاصْطِلَاحًا وَلَوْ سَلِمَ قَبِيَانِ التَّفْسِيرِ مُرَادًا إِجْمَاعًا، {فَلَا يَرَادُ غَيْرُهُ دَفْعًا لِعُمُومِ الْمُشْتَرَكِ}، وَلَوْ سَلِمَ أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ، وَلَكِنَّهُ بِمُشْتَرَكِ قَبِيَانِ التَّغْيِيرِ {قَدْ خُصَّ مِنْهُ بِالْإِجْمَاعِ}.

[الحاشية]

قوله: {بِقَطْعِيٍّ مِنْ إِجْمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ}، فيه بحث لما مر من أنه لا يجوز أن يكون الإجماع مخصصا ابتداءً؛ لأن المخصص الأول يجب أن يكون مقارنا للعام في الزمان، والإجماع لا يكون إلا بعد الرسول - عليه الصلاة والسلام - . قوله: {كان في غير الفرض}، انتهى. قيل عليه: السياق يدل على أنه في صوم الفرض، وعلى

تقدير أن يكون في مطلق الصوم فالحاجة إلى البيان حاصلة، وكون ذلك [الصنيع]^١ في الفرض أو غيره ليس له مدخل في [هذا؛ لأن]^٢ الحاجة لم تكن لأجل الصنيع، بل الجواب: أن البيان [حصل] بما قبل قوله: [من الفجر]^٣، ولذلك قيل لصاحب الصنيع: [إنك لعريض الوسادة]^٤، فإن القرائن دالة على أن المراد: تبين الخيط الأسود الليلي من الخيط الأبيض الفجري، لتعلق [حرمة]^٥ الأكل للصائم بالنهار، وإباحة الإفطار بالليل، وليس الخيطان بمتمتع بالحكمين، فالبيان حاصل، والصنيع من قلة الفهم وغاية البلاهة، وليس المراد بقوله: {فكان أحدهما}: [العام]^٦، بل المراد: [الخاص]^٧، وأعرض عن التصريح لما فيه من النسبة إلى البلاهة. قوله: {يعلم منه أحد المدلولات} هذا في [المشترك]^٨، وأما في [الاجمل]^٩ فلا، إذ لا يفهم منه المعنى قبل البيان أصلاً، فإن الجميل ما لا يدرك معناه عقلاً بل نقلاً، اللهم إلا أن يقال: الجميل يعلم منه قبل البيان أن له معنى من المعاني وإن لم يدرك خصوصه، وهذا القدر يكفي في المقصود. قوله: {فلا يراد غيره دفعا لعموم المشترك}، قيل: المراد بالغير: بيان [التعير]^{١٠}؛ لأن العراع فيه، لا ما يشمل بيان التقرير،

^١ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ب ١: [الصيغة]، وفي ب ٢: [الصنيع]، وقد تكررت في أكثر من موضع في متن الحاشية بلفظ: [الصنيع]، وقد صححتها دون أن أشير إلى ذلك.

^٢ في ب ١: [الآن]، والصواب ما أثبتته.

^٣ [البقرة: آية ١٨٧].

^٤ عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: لما نزلت: "حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر"، قال له عدي بن حاتم: يا رسول الله إني أجعل تحت وسادتي عقلا أبيض وعقلا أسود أعرف الليل من النهار، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إن وسادتك لعريض، إنما هو سواد الليل وبياض النهار" وفي رواية: "إنك لعريض القفا"، (انظر: البخاري: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر"، ج ٦، ص ٢٦٦، حديث رقم: ٤٥٠٩؛ وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب أن الصيام يحصل بطلوع الفجر ج ٢، ص ٧٦٦، حديث رقم: ١٠٩٠)، وقد فسر الخطابي معنى قوله - عليه الصلاة والسلام -: "إن وسادك إذا لعريض"، حيث قال: قوله: "إن وسادك إذا لعريض"، فيه قولان: أحدهما: يريد أن نومك إذا لكثير، وكنت بالوساد عن النوم إذا كان النائم يتوسده، أو يكون أراد أن ليك إذا لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل والشرب حتى يتبين لك سواد العقال من بياضه.

والقول الآخر: أنه كنى بالوساد عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوساد إذا نام، والعرب تقول: فلان عريض القفا، إذا كانت فيه غباوة وغفلة. (انظر: الخطابي، معالم السنن، ج ٢، ص ١٠٥) وقد جزم الزمخشري بالتأويل الثاني، حيث قال:

قوله - صلى الله عليه وسلم -: «إن كان وسادك لعريضا»، وفي رواية: «إنك لعريض القفا»:، إنما عرّض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قفا عدي؛ لأنه غفل عن البيان، فعرض القفا مما يستدل به على بلاهة الرجل وقلة فطنته، (انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٣١؛ وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ٤، ص ١٣٣)، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه صاحب الحاشية.

^٥ ب ١: بداية لو ٢١٠.

^٦ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ب ١: [كأينا ويظ]، وفي ب ٢: [كل ضافي نعم].

^٧ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ب ١ و ب ٢: [الحاصل].

^٨ المشترك: هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر دلالة على السواء، (انظر: البيضاوي، الإبهاج، ج ١، ص ٢٤٨)

^٩ المجمل: هو ما له دلالة على معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه. (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٣، ص ١٢٢١).

^{١٠} هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ب ١: [التعيين]، وفي ب ٢: [التفسير].

[فحينئذ] ^١ يرد عليه: أنه إذا لم يرد غير بيان [التغيير] ^٢، فكيف صح استدلال المصنف به على صحة التراخي في التقرير والتفسير معاً ^٣؟ والحق أن [البيان المذكور] ^٤ لا يراد به ما يشمل بيان التقرير؛ لأن كلمة [على] ^٥ تقتضي أنه لا بد منه بمؤلة الواجب، وإنما يتصور ذلك فيما لا يمكن العمل به بدون البيان، وهو بيان الجمل والمشارك، [وأما بيان التقرير فليس بلازم؛ لإمكان العمل بظاهر ما يقتضي الكلام] ^٦، فجواز تأخير بيان [التقرير مستفاد من دلالة النص على هذا، وقد يقال] ^٧: لا حاجة إلى ما ذكره الشارح؛ لأن الاستدلال ههنا على جواز تأخير بيان التفسير، لا على عدم جواز تأخير بيان [التغيير] ^٨ فإنه ثابت بدليل آخر [...] ^٩. قوله: {قد خص منه بالإجماع}، كأنه أراد إجماع من بعد ابن عباس - رضي الله عنه - ، وإلا فلا إجماع بدون رأيه، وهو قد جوزه متأخراً.

^١ في ب ١: [حتى].
^٢ في ب ٢: [التفسير]، والصواب ما أثبتته.
^٣ أي إن قولكم بحمل البيان في قوله تعالى: "ثم إن علينا بيانه"، على بيان التفسير فقط، دون التغيير دفعا للاشتراك، فيه نظر؛ لأن المصنف لما استدل على جواز تراخي بيان التفسير والتقرير بهذه الآية، فإنه باستدلاله هذا إنما حمل لفظ البيان على التفسير والتقرير معاً، وبهذا وقع الاشتراك في لفظ البيان.
^٤ أي في قوله تعالى: "إن علينا بيانه".
^٥ أي في قوله تعالى: "إن علينا بيانه".
^٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.
^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
^٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في النسختين ب ١ و ب ٢: [التفسير].
^٩ زاد في النسخة الحجرية، وهي إحدى النسخ الغير معتمدة: [على أن الاشتراك ممتنع].

وَيَبَيِّنُ التَّغْيِيرَ لَا يَصِحُّ مُتَرَاخِيًا إِلَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» (الْحَدِيثُ).
جَاءَ بِرِوَايَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ لِيَأْتِ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ»
وَالْأُخْرَى «فَلْيَأْتِ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ثُمَّ لْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» وَجْهَ التَّمَسُّكِ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ، وَلَوْ جَازَ بَيَانُ التَّغْيِيرِ مُتَرَاخِيًا لَمَا وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ أَصْلًا لِجَوَازِ أَنْ يَقُولَ: مُتَرَاخِيًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى فَيُبْطِلُ يَمِينَهُ، وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ.

(وَطَرِيقُهُ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَبَ حُكْمُهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ التَّنَاقُضُ فَلَمَّا كَلَّمَا إِذَا تَعَقَّبَهُ مُغَيِّرٌ
تَوَقَّفَ عَلَى الْآخِرِ فَيَصِيرُ الْمَجْمُوعُ كَلَامًا وَاحِدًا كَمَا ذَكَرَ فِي الشَّرْطِ) أَي: فِي فَصْلِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ
الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ كَلَامًا وَاحِدًا أَوْجَبَ الْحُكْمَ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَهُوَ سَاكِنٌ عَنْ غَيْرِهِ.

(قَوْلُهُ: وَيَبَيِّنُ التَّغْيِيرَ) إِنْ كَانَ بِمُسْتَقِلٍّ فَسَيَأْتِي حُكْمُهُ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِهِ كَالِاسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَوْصُولًا
بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ فِي الْعَرَفِ مُتَفَصِّلًا حَتَّى لَا يَضُرَّ قَطْعُهُ بِنَفْسٍ أَوْ سَعَالٍ أَوْ نَحْوِهِمَا، وَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَجُوزُ مُتَرَاخِيًا
{تَمَسُّكُ الْجُمْهُورِ} بِقَوْلِهِ: - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ» (الْحَدِيثُ) وَجْهَ التَّمَسُّكِ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ
الِالْفَصَالُ لَمَا أَوْجَبَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْكُفْرَ مُعَيَّنًا بَلْ قَالَ فَلْيَسْتَنْتِ أَوْ يَكْفُرْ فَأَوْجَبَ أَحَدُهُمَا لَا بِغَيْرِهِ إِذْ
لَا حَنْتَ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى التَّغْيِيرِ بَلْ الْوَاجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ.

وَعَلَى هَذَا يَتَّبَعِي أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - {لَا عَلَى اللَّهِ لَوْ جَازَ التَّرَاخِي} لَمَّا وَجَبَتْ
الْكَفَّارَةُ أَصْلًا لَا مُعَيَّنًا، وَلَا مُخَيَّرًا فَإِنْ قِيلَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ «لَاغُرُونَ قُرَيْشًا
وَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»، وَأَيْضًا «سَأَلَهُ الْيَهُودُ عَنْ مُدَّةِ ثُبْتِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ فِي كَهْفِهِمْ فَقَالَ
أَجِيبُكُمْ غَدًا فَتَأَخَّرَ الْوَحْيُ {بِضْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا} ثُمَّ نَزَلَ {وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ إِيَّايَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا} [الكهف: ٢٣]
[إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ] [الكهف: ٢٤] فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَقَدْ صَحَّ الْفَصَالُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَنْ قَوْلِهِ: «أَجِيبُكُمْ غَدًا»
بِأَيَّامِ. الْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ السُّكُوتَ الْعَارِضَ يُحْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ نَحْوِ تَنَفُّسٍ أَوْ سَعَالٍ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَّةِ،
وَعَنْ النَّبِيِّ أَنْ قَوْلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» لَا يَلْزَمُ أَنْ يَعُودَ إِلَى قَوْلِهِ: «غَدًا أَجِيبُكُمْ» بَلْ مَعْنَاهُ أَفْعَلُ
ذَلِكَ أَي: أَعْلَقَ كُلُّ مَا أَقُولُ لَهُ إِيَّايَ فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا يُقَالُ لَكَ الْفَعْلُ كَذَا
وَكَذَا فَتَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ {فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ} عَلَى أَنْ مُرَادَهُ أَنَّهُ يَصِحُّ دَعْوَى لِيَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْهُ.
وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَعْضُ مِنْ جَوَازِ اتِّصَالِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ وَإِنْ لَمْ تَقَعْ تَلْفُظًا، فَإِنْ قِيلَ بَيَانُ التَّغْيِيرِ عَلَى
تَقْدِيرِ الْإِتِّصَالِ مُشْتَمِلٌ عَلَى إِبْتَاتِ شَيْءٍ وَكُفْيِهِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَإِلَّا لَمَّا كَانَ تَغْيِيرًا فَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ فِي كَلَامِ
اللَّهِ تَعَالَى لِحُمْلِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ ذَلِكَ التَّنَاقُضُ وَذَلِكَ لِأَنَّا لَا نَجْعَلُ الْمَجْمُوعَ كَلَامًا وَاحِدًا مُوجِبًا لِلْحُكْمِ
عَلَى تَقْدِيرِ الشَّرْطِ أَوْ الصَّفَةِ مَثَلًا وَسَاكِنًا عَنْ ثُبُوتِهِ وَكُفْيِهِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهِ حَتَّى لَوْ ثَبَتَ بِذَلِكَ ثَبَتَ، وَلَوْ التَّقْيِ
التَّقْيِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ دَلِيلِ الثُّبُوتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي فَصْلِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ.

فَإِنْ قُلْتُ لِمَا مَعْنَى التَّغْيِيرِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قُلْتُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَفْهَمُ الْإِطْلَاقُ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ ذِكْرِ الْمُغَيِّرِ فَيَبْدُو
ذِكْرُهُ تَغْيِيرَ الْمُرَادِ الَّذِي كَانَ يَفْهَمُهُ السَّامِعُ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمُغَيِّرِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ جَمِيعُ

مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ مِنْ قِبَلِ بَيَانِ التَّغْيِيرِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِلَهُ كَانَ أَوَّلًا لِلْإِيجَابِ وَبَعْدَ الْبَيَانِ صَارَ كَمَصْرُفٍ يَمِينٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا إِمَّا يَصِحُّ فِي بَعْضِ صُورِ الشَّرْطِ لَا غَيْرُ.

[الحاشية]

قوله: {تمسك الجمهور}، انتهى. لو استدل بالإجماع على وجوب الكفارة، ووقوع نحو الطلاق والعناق، ولزوم الأقدار، ونحوها مما لا يخصى لكان أولى؛ لأن الإجماع دليل قطعي في الأصول بخلاف خبر الواحد. قوله: {لا على أنه لو جاز التراخي}، انتهى. إذ يرد عليه حينئذ: أنه كما يجوز أن يقول متراحيا: إن شاء الله تعالى، يحتمل أن لا يقول ذلك، فعلى التقدير الأخير تجب الكفارة، فلا وجه لنفي وجوبها مطلقا على تقدير جواز [تأخير بيان] ^١ [التغيير] ^٢، هذا ويمكن أن يجري كلام المصنف على ظاهره بأن يقال: وجه التمسك أن الكفارة لا تجب إلا بالحث، [وإلاذن] ^٣ [به] ^٤ في هذه الصورة مع ما فيه من نقض العهد؛ لأجل الضرورة، وهو كون غير المحلوف عنه خيرا منه، بأن يكون الحلف على أمر غير مشروع، مع أن اليمين لها خلف وهو: الكفارة، وفي البر التزام فعل ما ليس بمشروع، ولا خلف له، ولو كان الاستثناء مفصولا لا [جائزا] ^٥ لم تتحقق الضرورة، فلم يكن إذن في الحث، لحصول الاجتناب عما ليس بمشروع بقوله: إن شاء الله، فلم تجب كفارة أصلا، فتأمل. قوله: {بضعة عشر يوما}، [البضع: من الثلاثة إلى التسعة] ^٦، ولا يقال للواحد والاثني: بضع، فحينئذ معنى بضعة عشر يوما: ثلاثة عشر يوما، وأربعة عشر، إلى تسعة عشر يوما. قوله: {فعلى هذا يحمل قول ابن عباس - رضي الله عنه -} ^٧، الإشارة إلى ما فهم من كلامه السابق، وهو: صحة تمسك الجمهور على عدم جواز تأخير بيان [التغيير] ^٨، وعدم صحة التمسك بقول النبي - عليه الصلاة والسلام - على جواز [تأخير] ^٩، والمقصود: توجيه كلام ابن عباس - رضي الله عنه -، وأنت خبير بأن هذا إنما يستقيم لو لم يكن هو - رضي الله عنه - مصرحا بمقصوده، أعني: التلطف ^{١٠}، على أن ما ذهب إليه البعض ليس بمستقيم، إذ لو صح لزوم

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٢ في ب ١ و ب ٢: [التفسير]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ب ٢: [والإذن]، والصواب ما أثبتته.

^٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٥ في ب ٢: [ما بدا]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على: "الحث".

^٦ (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٨، ص ١٥).

^٧ عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: "أنه كان يرى الاستثناء ولو بعد سنة، ثم قرأ: "ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وأذكر ربك إذا نسيت"، [الكهف: ٢٤]، يقول: إذا ذكرت، (انظر: الطبراني، المعجم الكبير، ج ١١، ص ٦٨، حديث رقم: ١١٠٦٩) ورواه الحاكم في المستدرک وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، (انظر: الحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب الإيمان والذوق، ج ٤، ص ٣٣٦، حديث رقم: ٧٨٣٣)، إلا أن ابن الملقن قال في البدر المنير: ويحتمل قول ابن عباس أن يكون المراد به: أنه كان مستعملا للآية وإن ذكر الاستثناء بعد حين، كما في قوله تعالى: "ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله"، لا فيما يكون يمينا، وهو أيضا ما قرره القرافي في الأصول في تعليقه على الحث حيث قال: المروي عن ابن عباس إنما هو في استثناء المشيئة، لقوله تعالى: "وأذكر ربك إذا نسيت"، فإنه قال: إن سبب نزولها ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - الاستثناء بالمشيئة، وتقديرها كما قال ابن العصري في التفسير: "وأذكر ربك إذا نسيت"، أي: إذا شئت الاستثناء، أي إذا تذكرت ولو بعد سنة فقل: إن شاء الله، فإنه يسقط عنك المواخذه في ترك الاستثناء، وقدره العراقي بأن الذكر في زمن النسيان محال، فدل على أنه أراد طرف بمنع النسيان في جزء منه، والذكر في جزء آخر ولم يحدده الشرع فجاز على التراخي، (انظر: ابن الملقن، البدر المنير، ج ٨، ص ١٢٤).

^٨ في ب ٢: [التفسير]، والصواب ما أثبتته.

^٩ في ب ٢: [تأخير]، والصواب ما أثبتته، والضمير عائد على بيان التغيير.

^{١٠} لا بد من الإشارة إلى أن السقط الذي وقع في النسخة الظاهرية والذي بدأ من ص ٢١٥ من هذه الرسالة قد انتهى هنا.

بطلان اليمين على المنكر لجواز [الاستثناء لية]^١، وأن لا يكون [دافعا لمطالبة المدعي]^٢ لجواز أن يدعي [الاستثناء لية]^٣، ولو حلف [بعدم]^٤ الاستثناء في اليمين المتأخر أيضا. قوله: {في بعض صور الشرط}، دون بعض، مثل قولنا: طلقي نفسك إن دخلت الدار، فإنه ليس للإيجاب [أولا، ولا]^٥، [يصير]^٦ بعد التحقق [تصرف عين]^٧.

^١ في ب ١: [الاستثناء منه]، وفي ب ٢: [الاستثناء بنية].
^٢ في ظ: [رافعا لمطابقة الدعوى]، وفي ب ١ و ب ٢: [رافعا لمطابقة المدعي]، والصواب ما أثبتته، واعتمدت في التصويب على النسخة الحجرية وهي إحدى النسخ الغير معتمدة: لو ٣١٥.
^٣ في ظ: [الاستثائية]، وفي ب ٢: [الاستثناء بنية].
^٤ في ظ و ب ٢: [تقدم].
^٥ في ب ١: [أو لا ولا]، وفي ب ٢: [أولا]، والصواب ما أثبتته.
^٦ في ظ: [يصير]، والصواب ما أثبتته.
^٧ في ظ: [تصرف عين]، وفي ب ٢: [تصرف عين]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(واختلف في التخصيص بالكلام المستقل فعند الشافعي - رحمه الله تعالى - يصح مترائياً، وعندنا لا بل يكون نسخاً) أي: المترائياً لا يكون تخصيصاً بل يكون نسخاً.

[التلويح]

(قوله: واختلف في التخصيص بالكلام المستقل) أله هل يصح مترائياً أم لا وذكر المستقل للتحقيق والتوضيح دون التقييد لأن التخصيص بالكلام لا يكون إلا بالمستقل، وليس الخلاف في جواز قصر العام على بعض ما يتناوله بكلام مترائ عنده، وإنما الخلاف في أنه تخصيص حتى يصير العام في الباقي ظناً أو نسخ حتى يبقى قطعاً {بناء على أن دليل النسخ لا يقبل التعليل}، {وقد نبهت} على أن اشتراط الاستقلال، والمقارنة في التخصيص مجرد اصطلاح مع أن العمد في التخصيص عند الجمهور {إنما هي الاستثناء}، والشرط، والصفة، والغاية، ويدل البعض على أنه لا يستمر لهم الجري على هذا الاصطلاح لتصريحهم بأن

[الحاشية]

قوله: {بناء على أن دليل النسخ لا يقبل التعليل}، [حتى يقع بعد النسخ ظنياً، لاحتمال خروج بعض الآخر بالتعليل]^١. قوله: {وقد نبهت}، أي: في فصول قصر العام. قوله: {إنما هي الاستثناء} والاستقلال [فيها]^٢، [وفيها]^٣ نظر؛ لأن [هذه] متغيرات، وأول [الكلام] يتوقف على آخره فيما فيه [متغير]^٤، فالمستثنى وما راء [الصفة]^٥ والشرط والغاية^٦ لم يدخل تحت العموم، فلا [يخصص]^٧ إلا تجوزاً، فلا يكون تخصيص حقيقة إلا بكلام مستقل مقارن، حيث يتم الكلام الأول [فيثبت]^٨ العموم ثم يخص، ولا يكون نسخاً [للمقارنة]^٩ [حكماً]^{١٠} إذا لم [يمكن]^{١١} العمل بالأول حتى يكون الكلام الثاني انتهاء لبيان حكمه، فيكون نسخاً فتأمل.

^١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^٢ أي أن قولنا بأن اشتراط الاستقلال والمقارنة في التخصيص إنما هو مجرد اصطلاح، فيه نظر؛ لأن الاستثناء والشرط، والصفة والغاية هي عمدة التخصيص عند الجمهور، وهذه فيها استقلال.

^٣ ب ٢: بداية لو ٢٢١.

^٤ في ظ و ب ١: [هذا]، والصواب ما أثبتته.

^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ب ١: [متغير]، وفي ب ٢: [متغيرة].

^٦ في ب ١: [الصيغة]، والصواب ما أثبتته.

^٧ من قوله: "الكلام يتوقف" إلى قوله: "والشرط والغاية"، سقط من ظ، والصواب إثباته.

^٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [تخصص]، وفي ب ٢: [تخصيص]، وفي ب ١ الكلمة غير منقطة.

^٩ في ظ: [فيثبت]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١١} في جميع النسخ: [فكما]، والصواب ما أثبتته، واستعنت بالنسخة الحجرية: لو ٣١ ب.

^{١٢} في ب ١ و ب ٢: [يكن]،

[التلويح]

الْعَامَ إِذَا خُصَّ مِنْهُ الْبَعْضُ صَارَ ظَنًّا {يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ} {بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَالْقِيَاسِ}، وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّخْصِيصَ بِكَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ مُقَارِنٍ {فِي غَايَةِ النَّدْرَةِ} ثُمَّ الْخِلَافُ فِي جَوَازِ التَّرَاخِي جَارٍ فِي كُلِّ ظَاهِرٍ يُسْتَعْمَلُ فِي خِلَافِهِ [الحاشية]

قوله: {في غاية الندرة}، قيل: ندرة ما هو خلاف الأصل [هي الأصل]^١، فليس ذكر هذا الكلام ههنا كثير فائدة، على أن مجهول [التاريخ محمول]^٢ على [المقارنة]^٣، وذلك كثير. قوله: {بخير الواحد والقياس}، ولا [مقارنة]^٤ فيهما، اللهم إلا أن يخصص اشتراط المقارنة [بالمخصص]^٥ الأول، أو يجعل قوهم: {يجوز تخصيصه} من قبيل المشاكلة، قال في فصول البدائع: وليس الخلاف في جواز قصر العام على بعض متناولاته بمستقل [متراخ]^٦، بل في أنه تخصيص فيكون في الباقي ظنيا، أو [نسخ]^٧ [فيكون قطعيا]^٨ بناء على أن دليل النسخ لا يحتمل التعليل، فليس اشتراط المقارنة كاشتراط [الاستدلال]^٩ مجرد [اصطلاح]^{١٠} كما [ظن]^{١١}، بل ليفيد الظن، والجري على هذا مستعمل^{١٢}.

^١ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٢ في ظو ب ٢: [الشارع مجهول]، والصواب ما أثبتته.

^٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، فهي في ظو ب ٢: [مقارنة]، وفي ب ١: [قرينة].

^٤ في ب ٢: [يقارنه]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١: [المخصص]، وفي ب ٢: [للمخصص].

^٦ في ظ: [متأخر]، وفي ب ١ و ب ٢: [متراخي]، والصواب ما أثبتته.

^٧ في ظ: [نسخا]، والصواب ما أثبتته؛ لأنه معطوف على خبر إن "تخصيص"، وخبرها مرفوع.

^٨ في جميع النسخ: [فيكونان قطعيان]، والصواب ما أثبتته لموافقه نص الفناري - رحمه الله تعالى -.

^٩ في جميع النسخ: [الاستدلال]، والصواب ما أثبتته لموافقه نص الفناري.

^{١٠} في ب ١: [اصطلاح].

^{١١} ب ١: بداية لو ٢١١.

^{١٢} (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ١١٢ - ١١٣).

[التوضيح]

(لَهُ قِصَّةُ الْبَقَرَةِ) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى [إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً] [البقرة: ٦٧] يُعْمُ الصَّغَرَاءُ وَغَيْرَهَا ثُمَّ خُصَّ مُتَرَاخِيًا وَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بَقَرَةً مَخْصُوصَةً

[التلويح]

كَالْمُطْلَقِ فِي الْمُقَيَّدِ، وَالتَّكْرَرِ فِي الْمُعَيَّنِ وَلِهَذَا صَحَّ اسْتِدْلَالُ الشَّافِعِيِّ بِقِصَّةِ الْبَقَرَةِ، وَإِلَّا فَلَفْظُ بَقَرَةٍ كِبَرَةٌ فِي الْإِنْبَاتِ، فَلَا يَكُونُ مِنَ الْعُمُومِ فِي شَيْءٍ. وَجَهُ الاسْتِدْلَالِ أَلَهُمْ أَمَرُوا بِذَبْحِ بَقَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ مَعَ أَنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ وَرَدَّ بَيَّالُهُ مُتَرَاخِيًا، وَإِلْمَا قُلْنَا إلهُمْ أَمَرُوا بِذَبْحِ بَقَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى [إِلَيْهَا بَقَرَةٌ صَغَرَاءُ فَاقْعَ لَوْثُهَا] [البقرة: ٦٩] لِلْبَقَرَةِ الْمَأْمُورِ بِذَبْحِهَا وَلِلْقَطْعِ بِأَلَهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا ثَانِيًا بِمُتَجَدِّدٍ وَإِنَّ الْإِمْتِثَالَ إِلْمَا حَصَلَ بِذَبْحِ الْبَقَرَةِ الْمُعَيَّنَةِ، {وَالْجَوَابُ مَنَعَ ذَلِكَ} بَلِ الْمَأْمُورُ بِذَبْحِهَا كَانَتْ بَقَرَةً مُطْلَقَةً {عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ}، وَهُوَ رَأْسُ الْمُفْسِّرِينَ لَوْ ذَبَحُوا أَذَى بَقَرَةٍ لِأَجْزَائِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ شَدُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ ذَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى [وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ] [البقرة: ٧١] عَلَى أَلَهُمْ كَالْوَادِعِينَ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ التَّعْيِينَ كَانَ تَعْنِيًا وَتَعْلِيلًا ثُمَّ نَسَخَ الْأَمْرَ بِالْمُطْلَقِ، وَأَمَرَ بِالْمُعَيَّنِ، وَاعْتَرَضَ بِأَلَهُ يُوْدِي إِلَى النَّسْخِ قَبْلَ الْإِعْتِقَادِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْعَمَلِ جَمِيعًا إِذْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُمُ الْعِلْمُ بِالْوَجِبِ قَبْلَ السُّؤَالِ وَالْيَقِينِ، وَالْجَوَابُ أَلَهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الْوَجِبَ بَقَرَةً مُطْلَقَةً، وَإِطْلَاقُ اللَّفْظِ كَافٍ فِي الْعِلْمِ بِذَلِكَ، وَالتَّرَدُّدُ إِلْمَا وَقَعَ فِي التَّفْصِيلِ، وَالتَّعْيِينَ.

[الحاشية]

قوله: {والجواب منع ذلك دلالة}، انتهى. لا يخفى أن مجرد ذلك بدون التعرض للمقدمات التي ذكرت في إثباتها ليس بوجيه، فالأولى أن يقال: لا سلم لهم أمروا بذبح بقرة معينة، بل النكرة أريد بها واحد غير معين، ورجوع الضمير ليس إلا إلى البقرة الواحدة الغير المعينة، [وكون الامتثال حاصلًا [بذبح] المعينة؛ لأنه لا يمكن ذبح غير المعينة؛ [لا لأن] الواجب المعينة]، حتى لو كان المذبح غيرها، لم يحصل الامتثال. قوله: {على ما هو ظاهر اللفظ، ولذا قال ابن عباس - رضي الله عنه -}، اعترض على الاستدلال بقوله على ما ذكر: بأنه [استدلال] على تغيير الكتاب بخبر الواحد، وأجيب: بأن الاستدلال^٥ به من [حيث] تفسير [سلطان المفسرين]، لا من حيث أنه خبر واحد، ولئن سلم فليس معارضا لظاهر الكتاب حتى يكون تغييرا له؛

^١ في ب ١: [الذبح]، وفي ب ٢: [بذبح]، والصواب ما أثبتته.

^٢ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ب ١: [لأن]، وفي ب ٢: [لا أن].

^٣ من قوله: "وكون الامتثال"، إلى هنا، سقط من ظ، والصواب إثباته.

^٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، واستعنت على ذلك بالنسخة الحجرية: لو ٣١٥ ب.

^٥ من قوله: "بقوله: على ما هو"، إلى هنا، سقط من ظ، وهي في ب ٢: [على يعتبر الكتاب بخبر الواحد

وأجيب: بأن الاستدلال]، والصواب إثباته.

^٦ ظ: بداية لو ١٢٧٢.

^٧ يقصد: ابن عباس - رضي الله عنه -، والأثر قد وقفت عليه في كتب المتون من طريق آخر غير طريق ابن عباس، فقد رواه البزار من طريق أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: "إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ أَخَذُوا أَذَى بَقَرَةٍ لِأَجْزَائِهِمْ، أَوْ لِأَجْزَاتِ عَنْهُمْ"، (انظر: البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، حققه: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م)، ج ١٧، ص ٧١، حديث رقم: ٩٥٩٨). ورواه البيهقي عن عبيدة السلماني، (انظر: البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب لا يرث القتال، ج ٦، ص ٣٦٢، حديث رقم: ١٢٢٤٨)، ورواه ابن منصور في تفسيره من طريق عكرمة، (انظر: الجوزجاني، سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور، تحقيق: سعد آل حميد، دار الصميعي،

[لأن ظاهر] ^١ [الكتاب] ^٢ الإطلاق، ففي كلام الشارح إشارة إلى هذا الجواب. قوله: {وقد دل [وما كادوا يفعلون] ^٣}، انتهى. حيث دل على تفاقمهم وتبطلهم في الامتثال ^٤، [مع أن الواجب [المسارعة] ^٥ إليه، ولو كان المأمور به ذبح بقرة [معينة] ^٦ لم يكن منهم [تثاقل] ^٧ في الامتثال] ^٨ قبل البيان، واعترض عليه: [بان الفاء الفصيحة في: {فَذَبَحُوهَا} ^٩] ^{١٠} يدفع ذلك، حيث أذنت بأنهم سارعوا إلى الذبح، ولم يتوقف امتثالهم أمر الله عند [التحرر] ^{١١} التام، لحة قيل وجه الجمع: أنهم سارعوا إلى امتثال أمر الله تعالى عند ظهور الحق، [والحال] ^{١٢} ^{١٣} [أن ما بهم] ^{١٤} من خوف الفضيحة يستدعي امتناعهم من ذلك ^{١٥}، لكنهم رجحوا جانب الله، وأن قوله: وما كادوا

ط ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ج ٢، ص ٥٦٥، حديث رقم: ١٩٣). أما هو من طريق ابن عباس فقد رواه الطبري في تفسيره، حيث قال: حدثنا أبو كريب قال، حدثنا عثمان بن علي، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: "لو أخذوا أدنى بقرة اكتفوا بها، لكنهم شددوا فشدد الله عليهم"، (انظر: الطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٢٠٤). وقد قال الزيلعي:

روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في حق بني إسرائيل والبقرة: "لو اعترضوا أدنى بقرة لكفتم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم، والاستقصاء شؤم". قلت: غريب، ورواه الطبري في تفسيره موقفاً على ابن عباس، ولم يقل فيه: "والاستقصاء شؤم"، وكذلك رواه أيضاً من كلام أبي العالية، ورواه عبد الرزاق في تفسيره من كلام عبدة السليماني، وعزاه ابن كثير في تفسيره لابن مردويه في تفسيره عن سرور بن المغيرة، عن زاذان، عن عباد بن منصور، عن الحسن، عن حديث أبي رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لولا أن بني إسرائيل قالوا: 'وإننا إن شاء الله لمهتدون' ما أعطوه أبداً، ولو أنهم اعترضوا"، إلى آخره، لم يقل فيه: "والاستقصاء شؤم"، وروى البزار في مسنده من حديث عباد بن منصور، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "أن بني إسرائيل لو أخذوا أدنى بقرة لأجزأتهم"، انتهى، (انظر: الزيلعي، عبد الله بن يوسف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، حققه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ، ج ١، ص ٦٦، حديث رقم: ٤٨).

^١ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [لا]، وفي ب ١: [لأنه]، وفي ب ٢: [إلى].

^٢ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٣ [البقرة: آية ٧١].

^٤ (انظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ج ١، ص ٤٥٥).

^٥ في ب ١: [المتأزعة]، والصواب ما أثبتته.

^٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٧ في ب ١: [بقرة شيء قل]، والصواب ما أثبتته.

^٨ من قوله: "مع أن الواجب"، إلى هنا سقط من ظ، والصواب إثباته.

^٩ [البقرة: آية ٧١].

^{١٠} وقد بين النيسابوري - رحمه الله تعالى - معنى الفاء الفصيحة، وذلك في قوله تعالى: "فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم" (البقرة: آية ٥٤)، حيث قال:

إن الفاء في قوله: {فتاب عليكم}، هي الفاء الفصيحة أي: المفصلة عن محذوف تقديره: فامتثلتم فتاب عليكم. (انظر: النيسابوري، الحسن بن محمد، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، حققه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ، ج ١، ص ٢٨٨)، وعليه يكون التقدير في: {فَذَبَحُوهَا} هو: فحصلوا البقرة فذبحوها، وإلى هذا أشار أبو السعود - رحمه الله تعالى - بقوله:

{فَذَبَحُوهَا}، الفاء فصيحة كما في: "فانفجرت"، أي: فحصلوا البقرة فذبحوها، (انظر: أبو السعود، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ١، ص ٣٢٧)، أما قوله كما في: "فانفجرت"، يقصد: كما في قوله تعالى: "اضرب بعصاك الحجر فانفجرت" (البقرة: آية ٦٠)، أي: فضرب فانفجرت، (انظر: ابن هشام، معني اللبيب، ج ١، ص ٨٢٠).

^{١١} في ظ الكلمة غير واضحة، وفي ب ٢: [التميز].

^{١٢} سقطن من ظ، والصواب إثباتها.

^{١٣} في ب ١ و ب ٢: [بأنهم]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} وقد نقل الطبري - رحمه الله تعالى - الأقوال في السبب الذي ما أجله كاد بنو إسرائيل أن يتركوا ذبح البقرة، فقال:

قوله تعالى: (وما كادوا يفعلون)، يعني أن بني إسرائيل قاربوا أن يدعوا ذبح البقرة، ويتركوا فرض الله عليهم في ذلك.

يفعلون، قبل تبين الحال، فاختلف [الحيتين] ^١، كذا ذكره الفاضل الطيبي ^٢. وفيه بحث؛ [لأن الظاهر أن قوله تعالى: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ، حال من فاعل: ذَبَحُوهَا، فتجب مقارنة مضمونه لمضمون العامل، فلا يصح القول باختلاف وقتيهما، اللهم إلا أن يقال: الأصل استمرار النفي، فيحصل الدلالة على المقارنة عند [الإطلاق] ^٣، وإن كان الحال ماضياً] ^٤.

وختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله كادوا أن يضيعوا فرض الله عليهم، في ذبح ما أمرهم بذبحه من ذلك. فقال بعضهم: لم يكادوا أن يفعلوا ذلك خوف الفضيحة، إن أطلع الله على قاتل القاتل الذي اختصموا فيه إلى موسى.

وقال آخرون: ذلك السبب كان غلام ثمن البقرة التي أمروا بذبحها، وبيئت لهم صفتها. وقد رجح الطبري - رحمه الله - الأمرين معاً، (انظر: الطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٢١٨ - ٢٢٠).
^١ استعنت على إثبات هذه الكلمة بالنسخة الحجرية: لو ٢١٦، لأن الكلمة في جميع النسخ غير صحيحة، فهي في ظو ب ١: [الحسان]، وهي غير واضحة في ب ٢.

^٢ الطيبي: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي: من علماء الحديث والتفسير والبيان. من كتبه: [فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب]، و[التبيان في علم المعاني والبيان]، (انظر: للزركلي، الأعلام، ج ٢، ص ٢٥٦)، وبحث عن نصه في كتاب فتوح الغيب ولم أجده، فلذا قد يكون ذكره في كتاب التبيان، ولم أتمكن من الوقوف عليه، والكتاب حققه الدكتور مقداد رحيم، (انظر: الشبكة الحنبولية، <http://almaktabah-up.net/up1/do.php?id=1075>).

^٣ ب ٢: بداية لو ٢٢١ ب.
^٤ وقد فسر شهاب الدين الخفاجي هذا في حاشيته، حيث ذكره في معرض تفسير كلام الإمام البيضاوي - رحمه الله تعالى - الآتي:

وكاد من أفعال المقاربة، وضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل معناه الإثبات مطلقاً. وقيل ماضياً، والصحيح أنه كسائر الأفعال ولا ينافي قوله: وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ، قوله: ذَبَحُوهَا، باختلاف وقتيهما، إذ المعنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم، وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ إلى الفعل، (انظر: البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، حققه: محمد عبد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ - ١٤١٨ هـ، ج ١، ص ٨٧).

فقال الخفاجي - رحمه الله تعالى -:
قوله: (ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون الخ) قيل: فيه إشكال؛ لأن الظاهر أن قوله: "وما كادوا يفعلون" حال من فاعل "فذبحوها"، فتجب مقارنة مضمونه لمضمون العامل، فلا يصح القول باختلاف وقتيهما، والجواب: أنهم صرحوا بأنه قد يقيد بالماضي فإن كان مثبتاً قرن بـ "قد" لتقريبه منه، وإن كان منفيًا لم يقرن بها؛ لأن الأصل استمرار النفي فيفيد المقارنة.

ثم قال: وهذا لا يدفع السؤال؛ لأن عدم مقاربة الفعل لا يتصور مقارنته للفعل هنا فلا محصل لما ذكره سوى التطويل بلا طائل، فالذي ينبغي أن يعول عليه أن قوله: لم يكذبوا، كناية عن تعسره وثقله عليهم وتبرمهم به، كما يدل عليه كثرة سؤالاتهم ومراجعتهم، وهو مستمر باق، (انظر: الخفاجي، عناية القاضى، ج ٢، ص ١٨٢).

[التوضيح]

(وقوله تعالى [وأهلك] [هود: ٤٠] في قوله تعالى لنوح - عليه السلام - [فأسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك] [المؤمنون: ٢٧] «وقوله تعالى [لكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم] [الأنبياء: ٩٨] نقل الله لما نزلت هذه الآية قال ابن الزبير لرسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - أألت قلت ذلك؟ قال نعم فقال اليهود عبادوا عزيروا والنصارى عبادوا المسيح وبنو مليح عبادوا الملائكة فقال - عليه الصلاة والسلام - لا بل هم عبادوا الشياطين التي أمرتهم بذلك فأنزل الله تعالى [إن الذين سبقوا لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون] [الأنبياء: ١٠١] «يعني عزيروا وعيسى والملائكة.

(خصمتا متراخيا) أي: خصمتا لا يتان تخصيصا متراخيا، وهما قوله تعالى [وأهلك] [هود: ٤٠] وقوله تعالى [لكم وما تعبدون من دون الله] [الأنبياء: ٩٨] (بقوله: [إله ليس من أهلك] [هود: ٤٦] وبقوله تعالى [إن الذين سبقوا لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون] [الأنبياء: ١٠١] قلنا في قصة البقرة لسيح الإطلاق؛ لأن في الأول يجوز ذبح أي بقرة شاءوا ثم لسيح هذا، والأهل لم يكن متناولاً للابن؛ لأن من لا يتبع الرسول لا يكون أهلاً له، ولو سلمنا تناوله لكن استثنى بقوله تعالى [إلا من سبق] [هود: ٤٠] فإن أريد بالأهل الأهل قرابة حتى يشمل الابن فالاستثناء متصل، وقوله: [ليس من أهلك] [هود: ٤٦] أي: من الأهل الذي لم يسبق عليه القول، وإن أريد بالأهل إيماناً فالاستثناء منقطع تحقيقه أن الأهل لا يخلو إما أن يراد به الأهل إيماناً أو الأهل قرابة فإن أريد به الأول لا يتناول الابن؛ لأنه كافر بالاستثناء، وهو قوله تعالى [إلا من سبق عليه القول] [هود: ٤٠] على هذا منقطع وقوله تعالى [إله ليس من أهلك] [هود: ٤٦] لا يكون تخصيصاً لعدم تناول الأهل الابن الكافر.

وإن أريد الثاني أي: الأهل قرابة يتناول الابن لكن استثنى الابن بقوله تعالى [إلا من سبق عليه القول] [هود: ٤٠] فخرج الابن بالاستثناء لا بالتخصيص المتراخي لقوله: [إله ليس من أهلك] [هود: ٤٦] أي: من الأهل الذي لم يسبق عليه القول، والمراد بسبق القول ما وعد الله تعالى بإهلاك الكفار.

(وقوله تعالى [وما تعبدون من دون الله] [الأنبياء: ٩٨] لم يتناول عيسى - عليه السلام - حقيقة؛ لأن ما لغير العقلاء (ولما أوردته تعنتاً بالمجاز أو التلبيب فقال [إن الذين سبقوا لهم] [الأنبياء: ١٠١] لدفع هذا الاحتمال، وأصحابنا قالوا كل ما هو تفسير يصبح متراخياً اتفاقاً، وما هو تغيير لا يصح إلا موصولاً اتفاقاً كالاستثناء. ولما اختلفوا في التخصيص بناء على أنه عندنا بيان تغيير، وعنده بيان تفسير لما عرف أن العام عنده دليل فيه شبهة، فيحتمل الكل والبعض فبيان إرادة البعض يكون تفسيراً فيصح متراخياً كبيان المجرى وعندنا قطعي في الكل فيكون التخصيص تغييراً موجباً).

أقول لا فرق عند الشافعي - رحمه الله تعالى - بين التخصيص والاستثناء بناء على أن العام محتمل عنده فعلى هذا كلاهما يكونان تفسيراً عنده لكن الاستثناء لما كان غير مستقل لا بد من اتصاله والتخصيص مستقل فيجوز فيه التراخي وعندنا كلاهما تغيير، وهو لا يجوز إلا موصولاً.

[التلويح]

(قوله: في قوله تعالى لنوح - عليه السلام - [فأسلك فيها من كل جنس من الحيوان ذكرًا وأنثى، وأدخل فيها نساءك، وأولادك] {ثم خص ابنه بقوله تعالى [إله ليس من أهلك]} [هود: ٤٦].

(قوله: {لَأَن مَّا لَغَيْرِ الْعُقَلَاءِ}) فَذَهَبَ الْبَعْضُ وَجُمُهورُ أئمة اللغة عَلَى أَنَّهَا تُعْمُ الْعُقَلَاءَ وَغَيْرُهُمْ، فَإِنْ قِيلَ لَوْ كَانَ مَّا لَغَيْرِ الْعُقَلَاءِ لَمَا أُرْزِدَ ابْنُ الزُّبَيْرِ هَذَا السُّؤَالُ، وَهُوَ مِنَ الْقَصَحَاءِ الْعَارِفِينَ بِاللُّغَةِ وَلَمَّا سَكَتَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ تَخْطِئَتِهِ، فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا أُرْزِدَهُ {تَعْنَتًا} بِطَرِيقِ الْمَجَازِ أَوْ التَّغْلِيبِ فَإِنْ أَكْثَرَ مَعْبُودَاتِهِمُ الْبَاطِلَةَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْعُقُولِ فَغَلَبَ جَانِبُ الْكُثْرَةِ، {وَلَا يَخْفَى} أَنَّ التَّغْلِيبَ أَيْضًا نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ. وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لَهُ «مَا أَجْهَلُكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا لِمَا لَا يَعْقِلُ» فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى [إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ] [الأنبياء: ١٠١] لِدَفْعِ اخْتِمَالِ الْمَجَازِ لَا لِتَخْصِصِ الْعَامِّ. (قوله: وَأَصْحَابُنَا قَالُوا) إِنَّ الْخِلَافَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّخْصِصَ بِالْمُسْتَقِلِّ بَيَانٌ لِتَغْيِيرِ عِنْدَكَ وَبَيَانٌ تَفْسِيرِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ثُمَّ رُدُّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بَيْنَ التَّخْصِصِ بِالْمُسْتَقِلِّ وَبَيْنَ الِاسْتِثْنَاءِ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا بَيَانٌ تَفْسِيرِ، وَإِنَّمَا افْتَرَقَا فِي جَوَازِ التَّرَاخُيِّ بِنَاءً عَلَى الِاسْتِقْلَالِ، وَغَدَمِهِ، وَأَقْوَالُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ بَيَانٌ لِتَغْيِيرِ بِخِلَافِ التَّخْصِصِ الْمُسْتَقِلِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ وَذَلِكَ، {لَأَنَّ الْمُرَادَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ مَجْمُوعُ الْفُرَادِ}. لَكِنْ لَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ إِلَّا بَعْدَ اخْتِزَاجِ الْبَعْضِ وَسَائِرُ أَنْوَاعِ التَّخْصِصِ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ بَيَانٌ وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْبَعْضُ [الحاشية]

قوله: {ثم خص ابنه بقوله تعالى: [لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ]}، فإن قيل: لو لم يكن الأصل متناولا للابن لما قال لوح - عليه الصلاة والسلام - : [إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي]، قلنا: إنما قال ذلك بناء على العلم البشري، وحسن ظنه به أنه لما رأى الطوفان عسى أن يكون نادما على قوله ويؤمن بالله عند ذلك. قوله: {لأن ما لغير العقلاء}، اعترض عليه: بأنه على تقدير أن يكون الجواب هذا، فلم لم يجبه النبي - عليه الصلاة والسلام - بذلك؟ وعلى تقدير أنه - عليه الصلاة والسلام - أجابه على ما روي أنه - عليه الصلاة والسلام - قال له: [ما أجْهَلُكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ]، انتهى. فلم لم يذكره المصنف؟ بل ذكر أنه - عليه الصلاة والسلام - قال له: [بل عبدوا]

^١ [هود: آية ٤٦].

^٢ [هود: آية ٤٥].

^٣ ب: ١: بداية لو ٢١١ ب.

^٤ هذا الحديث ورد في كتب المتون بهذا اللفظ:

عن ابن عباس - رضي الله عنه - ، قال: لما نزلت "إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون" [الأنبياء: ٩٨]، قال عبد الله بن الزبير: أنا أخصم لكم محمدا، فقال: يا محمد، أليس فيما أنزل الله عليك "إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون"، قال: نعم، قال: فهذه النصارى تعبد عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيرا، وهذه بنو تميم تعبد الملائكة، فهؤلاء في النار؟ فأنزل الله عز وجل: "إن الذين سبقوا لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون" [الأنبياء: ١٠١]، (انظر: المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٢، ص ١٥٣، حديث رقم: ١٢٧٣٩)، ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ آخر إلا أنه لم يخرج به عن هذا، ثم إنه لم يخص السائل بآية الزبير، ثم قال: وهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد نقل محقق المستدرک: مصطفى عطا، حكم الذهبى عليه بالصحة. (انظر: الحاكم، المستدرک، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الأنبياء، ج ٢، ص ٤١٦، حديث رقم: ٣٤٤٩)، وروى هذه القصة الألباني في صحيح السيرة النبوية، (انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح السيرة النبوية، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط ١، ج ١، ص ١٩٧، حديث رقم: ١٩٦). إلا أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - له في هذا الحديث: "ما أجْهَلُكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ"، فقد ذكرها بعض المفسرين، ولم يصح كما نقل غير واحد "عن ابن حجر، قوله في الكاف الشاف: هذا الحديث رواه ابن مردويه والواحدي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - ، وهو حديث طويل ثم قال: إنه اشتهر على السنة كثير من علماء العجم وفي كتبهم أنه - صلى الله عليه وسلم - قال في هذه القصة لابن الزبير: "ما أجْهَلُكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ؛ لَأَنِّي قُلْتُ: "وما تعبدون" وما لما لا يعقل ولم أقل: "ومن تعبدون"، وهو لا أصل له، ولم يوجد في شيء من كتب الحديث مسندا، ولا غيره مسندا، والوضع عليه ظاهر والعجب ممن نقله من المحدثين،"

الشياطين التي أمرهم بذلك^١، وما توجيه وقوعه جوابا عن سؤال [ابن الزبيري]^٢، أجيب: بأن النبي - عليه الصلاة والسلام - أجاب بالجوابين، لكن مرجعهما متقارب فلذا ذكر المصنف أحدهما، يعرف ذلك عند توجيه الجواب المنسوب في الكتاب إليه - عليه الصلاة والسلام - وهو: أن العبادة لمعبود إنما تكون بإتيان ما أمر به، لعبادة الكفار لعزير وعيسى والملائكة والأصنام وغير ذلك لم تكن عبادة لهم، بل للشياطين؛ لأنها [التي]^٣ أمرهم

(انظر: الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج ٦، ص ٢٧٣). وقد صرح أيضا بذلك صاحب أسنى المطالب، (انظر: الحوت، محمد بن محمد، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، حققه: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ج ١، ص ٢٤٢، حديث رقم: ١٢٢٢). وقد ذكر ذلك الخفاجي أيضا مستدلا بما نقله عن ابن حجر، حيث قال:

قال ابن حجر في "الكافي الشاف":
١ حديث: "بل عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك"، لم أقع عليها في كتب المتون، وإنما جاءت في كتب التفسير والسير، فقد رواها الطبري في تفسيره، وابن هشام في سيرته، عن ابن إسحاق ثم ذكر القصة وما سأل به ابن الزبيري، ثم ذكر للنبي - صلى الله عليه وسلم - قول ابن الزبيري، فقال صلى الله عليه وسلم: "نعم كل من أحب أن يعبد من دون الله فهو مع من عبد، إنما يعبدون الشياطين ومن أمرهم بعبادته"، فأنزل الله عليه (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)، (انظر: الطبري، جامع البيان، ج ١٨، ص ٥٣٩ وانظر: ابن هشام، عبد الملك بن أيوب، السيرة النبوية لابن هشام، حققه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م، ج ١، ص ٣٥٩).

٢ ابن الزبيري: بكسر الزاي، الشاعر المشهور الصحابي. هو عبد الله بن الزبيري بن قيس بن عدى ابن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي الساعدي الشاعر. كان من أشد الناس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه بلسانه ونفسه قبل إسلامه، ثم أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه، واعتذر عن زلاته حين أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -، (انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، رقم الترجمة: ٢٩٦، ج ١، ص ٢٦٦)، في ظ: [الزهري]، وفي ب ٢: [الدسوقي]، والصواب ما أثبتته
٣ ظ: بداية لو ٢٧٢ ب.

بدلك، فإن قيل: فما وجه إطلاق "ما" على الشياطين؟ أجيب: بأنه إجراء لها مجرى الجمادات بكفرها، وفي قوله - عليه الصلاة والسلام - : أمرتهم بها، دون [أمرهم]^١، إشارة إلى هذا، [فظهر أن مرجع]^٢ هذا الجواب أيضا إلى أن "ما" ليست لذوي العقول]^٣. قوله: {تعنتا}، قيل: [التعنت]^٤ طلب زلة وغيره. قوله: {ولا يخفى}، انتهى. طعن إلى المصنف، حيث جعل التغليب قسما للمجاز. قوله: {لأن المراد في الاستثناء مجموع الأفراد}، فيه بحث؛ لأن هذا مناف لما سيأتي من أن مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - في قوله على عشرة [إلا ثلاثة: أن العشرة]^٥ مجاز عن السبعة، وإلا ثلاثة قرينة، اللهم إلا أن يكون هذا مذهب [نفس]^٦ الشافعي - رحمه الله تعالى - [لا أصحابه]^٧، وقد يقال: ما ذهب إليه الشافعي - رحمه الله -^٨ من أن العام ليس بقطعي بل محتمل لأن يراد به البعض، يستلزم [أن يكون]^٩ كل من الاستثناء والتخصيص بيانا تفسيريا، فكيف ينسب خلاف هذا إلى المحققين وهم على أن العام ليس بقطعي فيما يتناوله بل يحتمل الكل والبعض؟ فليتأمل.

^١ في ظ و ب ١: [أنذرهم]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ و ب ٢: [يدفع].

^٣ فتبين بما ذكر أن مرجع جواب النبي: "بل عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك"، إنما هو إلى الجواب القائل بأن ما لغير العقلاء، والمستفاد من قول النبي: "ما أجهلك بلغة قومك"، لذلك اقتصر المصنف على ذكر أحد الجوابين؛ لأن مرجعهما واحد.

^٤ العتنت: دخول المشقة على الإنسان ولقاء الشدة؛ يقال: أعتنت فلان فلانا إعتنا إذا أدخل عليه عنتا أي مشقة، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٦١ - ٦٢).

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٦ سقطت من ظ، والصواب إثباتها ليستقيم المعنى.

^٧ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، إذ هي في ظ: [الأصحاب]، وفي ب ١: [الأصحاب].

^٨ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٩ في ظ: [يكون]، وسقطت من ب ١، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(فصل في الاستثناء) ، وهو مشتق من الشيء يقال: ثنى عنان فرسه إذا منعه عن المضى في الصوب الذي هو متوجه إليه اعلم أن بعض الناس قسموا الاستثناء على المتصل والمنقطع ثم عرفوا كلا منهما بما يجب تعريفه به لكفى لم أفعل كذلك؛ لأن الاستثناء الحقيقي هو المتصل، وإنما المنقطع يسمى استثناء بطريق المجاز فلم أجعل المنقطع قسماً منه لكن أوردته في ذكابه (الاستثناء الحقيقي) وهو المنع عن دخول بعض ما تناوله صدر الكلام في حكمه. أي: في حكم صدر الكلام، وفي متعلق بالدخول، وقوله: بعض ما تناوله صدر الكلام ليخرج الاستثناء المستغرق.

[التلويح]

[فصل في الاستثناء]

(قوله: فصل في الاستثناء) قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع {والمراد بالاستثناء: صيغ الاستثناء}، وأما لفظ الاستثناء {فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع} فالصواب أن يقسم أولاً إلى القسمين ثم يعرف كل على حدة والمصنف - رحمه الله تعالى - ذهب إلى أن لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فلم يجعله من أقسام الاستثناء ثم المتعارف في عبارة القوم أن الاستثناء هو الإخراج من متعدد يلاً، وأخواتها، وعدل المصنف - رحمه الله تعالى - عن ذلك إلى المنع عن الدخول؛ لأنه إن أريد الإخراج عن الحكم فالنقص غير داخل فيه حتى يخرج، وإن أريد الإخراج عن تناول اللفظ إثابة والفهامه من اللفظ، فلا إخراج؛ لأن التناول باق بعد، وإن أريد بالإخراج المنع عن الدخول فهو مجاز يجب صيانة الحدود عنه، {وألت خبير بأن تعريفات الأداة} مشحونة بالمجاز {على أن الدخول}، والخروج هاهنا مجاز أثبتة؛ لأن الدخول هو الحركة من الخارج إلى الداخل، والخروج بالعكس.

[الحاشية]

قوله: [والمراد بالاستثناء: صيغ الاستثناء]، فالدة الزاع فيها أنها واقعة في الكتاب والسنة، فهل يحمل على المنقطع بلا قرينة صارفة، أم لا؟ وأما الزاع في لفظ الاستثناء فلا يتعلق به غرض أصول. قوله: {حقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع}، {قيل: قوله: بلا نزاع}،^١ بخالف لما ذكره في حواشي شرح المختصر حيث قال: ثمة ظاهر كلام الشارح وكثير من المحققين أن الخلاف في صيغ الاستثناء لا في لفظه، لظهور أنه [فيهما]^٢ مجاز بحسب اللغة، [حقيقة عرفية]^٣ بحسب النحو، وما ذكر من أن علماء الأمصار لا يحملونه على المنقطع إلا

^١ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٢ في ب ١: [فيها].

^٣ الحقيقة العرفية هي: قول خص في العرف ببعض مسمياته وإن كان وضعها للجميع حقيقة، مثل: لفظ "الداية"، فإن وضعها بأصل اللغة لكل ما يدب على الأرض من ذي حافر وغيره، ثم هجر هذا المعنى، وصار في العرف حقيقة للفرس، ولكل ذات حافر، ثم إن الحقيقة العرفية نوعان: عامة وخاصة، وهو أراد هنا الخاصة، وهي: ما خصته كل طائفة من الأسماء بشيء من مصطلحاتهم، (انظر: النملة، المذهب في علم أصول الفقه، ج ٣، ص ١٤٨).

عند تعذر المتصل إلى آخر كلامه، [صريح فيما ذكرنا]^١، إلا أن ما ذكره العلامة وغيره من أن الاستدلال على كونه مجازاً في المنقطع بأنه: [من]^٢ [ثبت]^٣ عنان الفرس: صرفته^٤، وإنما يتحقق ذلك في المتصل، صريح في لفظ الاستثناء^٥، وأنت خبير بأن القول بعدم [النزاع]^٦ في كون لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في القسمين، لا يخالف ما أشعر به [الكلام]^٧ هناك من كونه مجازاً في المنقطع لغة، ولا نزاع في ذلك^٨. قوله: {وأنت خبير بأن تعريفات [الأدباء]^٩، انتهى. يرد عليه: أن هذا وإن دفع تقرير المصنف، إلا أنه لا يخل بالمقصود؛ لأن أولوية استعمال الحقيقة تصلح للعدول عن المجاز، وكأنه استشعر هذا السؤال فضم قوله: {على أن الدخول}، انتهى. لدفعه، لكن فيه أيضاً بحث آخر، إذ للمصنف أن يقول بعد [تسليم]^{١٠} أن الدخول والخروج [مطلقاً ما ذكر لا شك أن ارتكاب مجاز على ما في [...]]^{١١} تعريفه أولى من ارتكاب مجازين على ما في تعريف الجمهور، على أن الدخول والخروج^{١٢} [صاراً]^{١٣} حقيقتين [عرفيتين]^{١٤} في كون الشيء من جملة [متناولة للفظ]^{١٥} وعدمه.

^١ أي: صريح فيما ذكرنا من أن قول الشارح: "بلا نزاع"، مخالف لما ذكره في حواشي شرح المختصر. حيث أثبت أن لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في المتصل والمنقطع بلا نزاع، ثم ذكر أن بعض العلماء جعلوه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع.

^٢ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ظ و ب ١: [ثبت]، وفي ب ٢: [تثبت].

^٤ في ظ: [صرفيه]، والصواب ما أثبتته. وقد رجعت إلى كتب المعاجم اللغوية فوجدت أن من معاني الشيء هو الصرف والمنع، فقد جاء في لسان العرب: (ثني): ثنى الشيء ثنياً: رد بعضه على بعض، وثليت الشيء ثلثاً: عطفته، وثناه أي: كفه، ويقال: جاء ثانياً من عنائه، وثليته أيضاً: صرفته عن حاجته، وكذلك إذا صرت له ثانياً، (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ١١٥)، قسمي الاستثناء به؛ لأن الاسم المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه، (انظر: الأحمدي، عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ١، ص ٦٤).

^٥ أي إن المصنف بهذا الاستدلال يقرر أن لفظ الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، وبه يخالف ما ذكره الشارح بأن لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في المتصل والمنقطع.

^٦ ب ٢: بداية لو ٢٢٢.

^٧ أي: كلام المصنف.

^٨ أي إن استدلال المصنف على كون لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع لا يخالف ما ذكره الشارح بأن لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية في الاستثناء المتصل والمنقطع؛ لأنه أراد بالمجاز: "المجاز من حيث اللغة"، ولا خلاف بينهم بأن لفظ الاستثناء في المنقطع مجاز بحسب اللغة.

^٩ في جميع النسخ: [الأدباء]، ب ١: بداية لو ٢١٢.

^{١٠} ظ: بداية لو ٢٧٣.

^{١١} زاد في ب ١: [تعريف أولاً من ارتكاب مجاز على ما في]، وهذه زيادة مخلة بالمعنى.

^{١٢} سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^{١٣} في ظ و ب ١: [صار]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} في ظ و ب ١: [على قسمين]، وفي ب ٢: [عن قسمين]. وهي في النسخة الحجرية: لو ٣١٦ ب، [عرفيتين]،

^{١٥} في ب ١: [متناول للفظ]، وفي ب ٢: [متناولة للفظ].

[التوضيح]

(يألاً، وأخواتها) متعلق بالمنع، وفيه احتراز عن سائر التخصيصات، وهذا تعريف تفردت به، وهو أجود من سائر التعريفات؛ لأن من قال هو إخراج يألاً وأخواتها إن أراد حقيقة الإخراج فممتنع؛ لأن الإخراج إما أن يكون بعد الحكم فيكون تناقضاً والاستثناء واقع في كلام الله تعالى أو قبل الحكم وحقيقة الإخراج لا تكون إلا بعد الدخول والمستثنى غير داخل في حكم صدر الكلام، فيمتنع الإخراج من الحكم، وإلما المستثنى داخل في صدر الكلام من حيث التناول أي: من حيث إله يفهم أن المستثنى من صدر الكلام وضماً والإخراج ليس من حيث التناول؛ لأن تناول بعد الاستثناء باقٍ فعلم أن حقيقة الإخراج غير مرادة على أنهم صرحوا بأنه إخراج ما لو أنه لدخل.

فعلم أن المراد بالإخراج المنع من الدخول مجازاً، وهو غير مستعمل في الحدود فالتعريف الذي ذكرته أولى (قَالُوا هُوَ بَيَانٌ تَغْيِيرٌ؛ لَأَنَّهُ يُغَيِّرُ مُوجِبُ صَدْرِ الْكَلَامِ إِذْ لَوْلَاهُ لَشَمِلَ الْكُلَّ، وَمَعَ ذَلِكَ إلهٌ بَيَانٌ لِمَعْنَى الْكَلَامِ؛ لَأَنَّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْبَعْضُ بِخِلَافِ النُّسخِ فَإِنَّهُ تَغْيِيرٌ مَخْصُصٌ لِمَعْنَى الْكَلَامِ).

[التلويع]

(قَوْلُهُ: يَألاً، وَأَخَوَاتُهَا) احتراز عن سائر أنواع التخصيص أعنى الشرط، والصفة، والغاية وبذل البعض، والتخصيص بالمستقبل، وإطلاق التخصيص على الجميع باعتبار {أَمَّا قَصْرٌ لِلْعُمُومِ} وكفص للشئوع على ما هو مصطلح الشافعية فإن قيل يدخل في التعريف الوصف يألاً وغير وسوى، وكجو ذلك قلنا إن تحقق تناول صدر الكلام، وعمومه فهو استثناء، وإلاً، فلا انقضاء لعدم التناول.

(قَوْلُهُ: قَالُوا) تحقيق كون الاستثناء بيان تغيير أما التغيير فيالنظر إلى شمول الحكم للجميع على تقدير عدم الاستثناء، وأما البيان فيالنظر إلى إله إظهار أن المتكلم أراد البعض، وهذا ظاهر {في المذهب الأول}، وليس مختاراً عنده، وهذا معنى قولهم: موجب الكلام بدون الاستثناء هو الثبوت لكل فغير إلى الثبوت للبعض وفيه بيان أن المراد ثبوت الحكم للبعض، وقال في التوفيم هو تغيير من حيث إله رفع البعض، وبيان من حيث إله قرر الباقي

[الحاشية]

قوله: {أَمَّا قَصْرٌ لِلْعُمُومِ}، لا بمعنى أنه ظني في الباقي، كما في التخصيص المصطلح. قوله: {في المذهب الأول}، وهو أن العشرة مجاز عن السبعة، وإلا ثلاثة قريبة.

[التوضيح]

(وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ عَمَلِهِ فَبَيَّ قَوْلُهُ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ أُطْلِقَ الْعَشْرَةَ عَلَى السَّبْعَةِ فَحِينَئِذٍ قَوْلُهُ: إِلَّا ثَلَاثَةٌ يَكُونُ بَيَانًا لِهَذَا فَهُوَ كَمَا قَالَ لَيْسَ لَهُ عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا فَيَكُونُ كَالْتَّخَصِيصِ بِالْمُسْتَقِلِّ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ وَارِدٌ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَالْحُكْمُ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ مُخَالَفٌ لِلْحُكْمِ فِي الْبَعْضِ الْأَوَّلِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَّا أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ كَلَامٌ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ، وَالتَّخَصِيصُ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ وَعِنْدَنَا هَذَا الْفَرْقُ ثَابِتٌ بَيْنَهُمَا مَعَ فَرْقٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَا يُثَبِّتُ حُكْمًا مُخَالَفًا لِلْحُكْمِ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ عَمَلِهِ) قَدْ سَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ تَنَاقُضًا مِنْ حَيْثُ إِنْ قَوْلُكَ لَزِمَ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِبْتِاثٌ لِلثَّلَاثَةِ فِي ضِمَنِ الْعَشْرَةِ وَكُنِيَ لَهَا صَرِيحًا فَاضْطَرُّوا إِلَى بَيَانِ كَيْفِيَّةِ عَمَلِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَرُدُّ ذَلِكَ، وَحَاصِلُ أَقْوَالِهِمْ فِيهَا ثَلَاثَةٌ الْأَوَّلُ أَنَّ الْعَشْرَةَ مَجَازٌ عَنِ السَّبْعَةِ، وَإِلَّا ثَلَاثَةٌ قَرِيبَةٌ، {الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ بِعَشْرَةٍ} مَعْنَاهَا أَيُّ: عَشْرَةٌ أَفْرَادٍ فَيَتَنَاوَلُ السَّبْعَةَ، وَالثَّلَاثَةُ مَعًا ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْهَا ثَلَاثَةً حَتَّى بَقِيََتْ سَبْعَةٌ ثُمَّ أَسْتَدَّ الْحُكْمُ إِلَى الْعَشْرَةِ الْمُخْرَجِ مِنْهَا الثَّلَاثَةُ فَلَمْ يَقَعْ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَّا عَلَى سَبْعَةٍ. الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمَجْمُوعَ أَغْنَى عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ سَبْعَةٍ حَتَّى كَأَنَّهُ وَضِعَ لَهَا اسْمَانِ مُفْرَدٌ هُوَ سَبْعَةٌ وَمُرَكَّبٌ هُوَ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ.

(قَوْلُهُ: مَعَ فَرْقٍ آخَرَ) هَذِهِ {مَسْأَلَةٌ اخْتِلَافِهِمْ} فِي أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِبْتِاثِ هَلْ هُوَ نَفْيٌ أَمْ لَا فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - نَعَمْ حَتَّى يَكُونَ مَعْنَى إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَكْهَأَ لَيْسَتْ عَلَيَّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَا حَتَّى يَكُونَ مَعْنَاهُ عَدَمُ الْحُكْمِ بِثُبُوتِ الثَّلَاثَةِ، وَجَعَلَهَا فِي حُكْمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ لَا إِبْتِاثَ، وَلَا نَفْيَ بِخِلَافِ التَّخَصِيصِ بِالْمُسْتَقِلِّ، فَإِلَهُ يُثَبِّتُ حُكْمًا مُخَالَفًا لِلْحُكْمِ صَدْرَ الْكَلَامِ اتِّفَاقًا.

[الحاشية]

قوله: {الثاني أن المراد بعشرة}، انتهى. قال القاءاني بعد نقل كلام المصنف، وأن مذهب الشافعي هو الأول: قلت: لا شك أن المذهب الثاني أحق بأن يكون مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - للمعارضة فيه بين المستثنى والمستثنى منه إيجاباً ونفيًا بكلامين مستقلين، وليس بشيء؛ لأن الإخراج إذا كان [مقدماً]^١ على الإسناد كان قيداً للمحكوم عليه لا حكماً آخر، وكأنه قال: له علي [العشرة]^٢ [المخرج]^٣ [منها]^٤ الثلاثة، في غاية الوضوح، وسيصرح الشارح أيضاً بأنه لا يتحقق على المذهبين الآخرين حكمان. قوله: {مسألة اختلافهم}، انتهى. قال الفاضل الشریف: منشأ الخلاف هو: أن وضع الألفاظ للأمور الذهبية أم للأمور الخارجية؟ فذهب الشافعي إلى الثاني، وعلمناؤنا إلى الأول، ولما لم يتصور واسطة بين النفي والإثبات في الأمور الخارجية لزم القول بأن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، وعندها لما كان بين الأمور الذهبية الخارجية

^١ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٢ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٣ في ب ١: [المخرج]، والصواب ما أثبتته.

^٤ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

الصُّنْدَرِ بِخِلَافِ التَّخْصِصِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ أَنَّ الْعَشْرَةَ يُرَادُ بِهَا السَّبْعَةُ إِنْ هُوَ مَا قَالَ مَشَايِخُنَا: إِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَمْنَعُ الْحُكْمَ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ مِثْلَ ذَلِيلِ الْخُصُوصِ، وَالْمُرَادُ بِالْمُعَارَضَةِ أَنْ يُنْبِتَ حُكْمًا مُخَالَفًا لِحُكْمِ صُنْدَرِ الْكَلَامِ.

وَالْمَا قُلْتُ: إِنَّ مُرَادَهُمْ بِالْمَنْعِ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ هَذَا الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي الْجَوَابِ عَنْهُ أَنَّ الْأَلْفَ اسْمٌ عَلِمَ لِلْعَدَدِ الْمُعَيَّنِ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَا يَحْتَمِلُهُ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى تِسْعِمَاةً أَلْفًا بِخِلَافِ ذَلِيلِ الْخُصُوصِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَكِينَ إِذَا خُصَّ مِنْهُمْ كَوْنٌ كَانَ الِاسْمُ وَاقِعًا عَلَى الْبَاقِي بِلَا خَلَلٍ، وَهَذَا الْكَلَامُ نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُرَادَ بِالْعَشْرَةِ هُوَ السَّبْعَةُ أَوْ أُطْلِقَ الْعَشْرَةُ عَلَى عَشْرَةِ أَفْرَادٍ ثُمَّ أُخْرِجَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْحُكْمِ، وَهَذَا

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَهَذَا الْمَذْهَبُ) ذَكَرَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعْمَلُ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْبَيَانِ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْبَعْضَ غَيْرُ قَابِلٍ مِنَ الْأَصْلِ حَتَّى كَأَلْفِهِ قِيلَ: عَلَى سَبْعَةٍ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ التَّكْلِمُ بِالْعَشْرَةِ فِي حَقِّ لُزُومِ الثَّلَاثَةِ فَالِاسْتِثْنَاءُ تَصَرَّفَ فِي الْكَلَامِ بِجَعْلِهِ عِبَارَةً عَمَّا وَرَاءَ الْمُسْتَثْنَى، {وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ} بِمَعْنَى أَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ إِيقَاعٌ لِلْكُلِّ لَكِنَّهُ لَا يَقَعُ لَوْجُودِ الْمُعَارِضِ، وَهُوَ الِاسْتِثْنَاءُ الدَّالُّ عَلَى النَّفْيِ عَنِ الْبَعْضِ حَتَّى كَأَلْفِهِ قَالَ: إِلَّا ثَلَاثَةً فَإِلَها لَيْسَتْ عَلَيَّ، فَلَا يَلْزِمُهُ الثَّلَاثَةُ لِلذَّلِيلِ الْمُعَارِضِ لِأَوَّلِ الْكَلَامِ لَيْكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ تَصَرُّفًا فِي الْحُكْمِ {فَأَجَابُوا بِأَنَّ الْكَلَامَ} قَدْ يَسْقُطُ حُكْمُهُ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ بَعْدَ مَا الْعَقْدُ فِي لَفْظِهِ كَمَا فِي التَّخْصِصِ. وَقَدْ لَا يَتَعَقَّدُ بِحُكْمِهِ كَمَا فِي طَلَاقِ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ إِلَّا أَنْ يُلْحَاقَ الِاسْتِثْنَاءُ بِالثَّانِي أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ الْعَقْدُ الْكَلَامَ فِي لَفْظِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْعَشْرَةَ بَلِ السَّبْعَةَ فَقَطْ لَزِمَ إِبْنَاتُ مَا لَيْسَ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ إِذِ السَّبْعَةُ لَا تَصْلُحُ مُسَمًى لِلْفِظِ الْعَشْرَةِ لَا حَقِيقَةً، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا مَجَازًا إِلَّا أَنْ اسْمُ الْعَدَدِ نَصٌّ فِي مَذْلُولِهِ لَا يُحْتَمَلُ عَلَى غَيْرِهِ {وَلَوْ سُلِّمَ} فَالْمَجَازُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَيَكُونُ مَرْجُوحًا. {فَاسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا الْجَوَابِ} عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ بِكَوْنِهِ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ هُوَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَدْرِ الْبَاقِي مَجَازًا، وَالِاسْتِثْنَاءُ قَرِينَةٌ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُتَكَلِّمِ لِلْعَشْرَةِ فِي التَّسْعَةِ مَجَازٌ، وَإِلَّا وَاحِدًا قَرِينَةُ الْمَجَازِ.

[الحاشية]

[واسطة بالضرورة]^١ لزم القول بالأول. قوله: {وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - بطريق المعارضة}، قال: في الميزان: [الصحيح أنه لا خلاف بين أهل الديانة أنه بطريق البيان لا بطريق المعارضة؛ لأنه خلاف إجماع أهل اللغة، فأنهم قالوا: الاستثناء إخراج بعض ما يكلم به، وقالوا أيضًا: الاستثناء [التكلم]^٢ بالباقي بعد

^١ في ظ: [واسطتها لضرورة]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ: [الحكم]، والصواب ما أثبتته.

[الشيء] ١ ٢، والمعارضة تكون بين الحكمين المتضادين مع بقاء الكلام، وهو غير استخراج بعض الكلام والتكلم [بالباقى] ٣. قوله: {فاجابوا بأن الكلام}، انتهى. هذا ملخص ما ذكره صاحب الكشف: من أن الاستثناء إذا [جعل] ٤ معارضا في الحكم كما قال الخصم، لزم إثبات ما ليس من محتملات اللفظ، وذلك لا يجوز، فإنه إذا [جعل] ٥ معارضا [بقي] ٦ [التكلم] ٧ بحكمه في صدر الكلام، ثم لا يبقى من الحكم إلا بعضه بالاستثناء، وذلك البعض لا يصلح حكما لكل التكلم بصدر الكلام؛ لأن دلالة على تمام مسماه بالوضع لا على بعضه، بل لا [يحتمل] ٨ غير مسماه أصلا في بعض المواضع كاسماء العدد، فإن اسم الألف - مثلا - لا يقع على غيره بطريق الحقيقة، ولا [يحتمله] ٩ أيضا بطريق المجاز، فلا يجوز إطلاقه على تسعمائة أصلا، ولو جعل تكلما بالباقى بقيت صورة التكلم في المستثنى غير موجب [لحكمه] ١٠ وهو [غير جائز من] ١١ غير لزوم فساد وكان القول به أولى ١٢. قوله: {ولو [سلم] ١٣}، [أي ولو سلم] ١٤ أن السبعة تصلح مسمى للفظ العشرة

١ في ظ و ب ٢: [الثني]، وفي ب ١: [الثنا]؛ والصواب ما أثبتته، و الثنيا بالضم: الاسم من الاستثناء، وكذلك الثنوي بالفتح، (الجوهرى، الصحاح، ج ٦، ص ٢٩٤).

٢ ثم إن هذا الجزء من النقل جاء في الميزان على النحو الآتى: ولكن الصحيح أن لا يكون في هذا خلاف بين أهل الديانة؛ لأنه خلاف إجماع أهل اللغة، وخلاف إجماع المسلمين، أما الأول: فإن أهل اللغة قالوا: الاستثناء استخراج بعض ما يتكلم به، وقيل: الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا.

٣ في ظ: [به]، وسقطت من ب ١ و ب ٢، والصواب ما أثبتته لموافقة لما جاء في الميزان، (انظر: السمرقندي، ميزان الأصول، ج ١، ص ٤٦٢).

٤ في ظ: [قل]، وفي ب ٢: [قيل]، والصواب ما أثبتته.

٥ في ظ: [قل]، وفي ب ٢: [قيل]، والصواب ما أثبتته.

٦ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

٧ ب ١: بداية لو ٢١٢ ب.

٨ ظ: بداية لو ٢٧٣ ب.

٩ في جميع النسخ: [يحمل]، والصواب ما أثبتته.

١٠ في ظ: [عنده الحكم]، وفي ب ١: [الحكم]، وفي ب ٢: [حكمه]، والصواب ما أثبتته.

١١ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

١٢ ونص صاحب الكشف كالتالى: أن الاستثناء متى جعل معارضا في الحكم كما قاله الخصم، لزم إثبات ما ليس من محتملات اللفظية، وذلك لا يجوز، فإنه إذا جعل معارضا بقي التكلم بحكمه أي: مع حكمه أو منعقدا لحكمه في صدر الكلام، ثم لا يبقى من الحكم إلا بعضه بالاستثناء، وذلك البعض الباقى لا يصلح حكما لكل التكلم بصدر الكلام؛ لأن دلالة على تمام مسماه بالوضع لا على بعضه، بل لا يحتمل غير مسماه أصلا في بعض المواضع كاسماء الأعداد، فإن اسم الألف مثلا لا يقع على غيره بطريق الحقيقة ولا يحتمله أيضا بطريق المجاز، فلا يجوز إطلاقه على تسعمائة أصلا، ومتى جعل تكلما بالباقى بقيت صورة التكلم في المستثنى غير موجب لحكمه، وهو جائز من غير لزوم فساد، فكان القول به أولى، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٢٩).

١٣ ب ٢: بداية لو ٢٢٢ ب.

١٤ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

[مجازاً، ثم وجه]¹ [التسليم]² أن النصوص إنما تنافي احتمال الخصوص لا المجاز كما سيأتي. قوله: {فاستدل المصنف بهذا الجواب}، انتهى. اعترض عليه القاءني بأن قول علماؤنا: أن الألف متى [بقي]³ [الفا لم]⁴ تصلح اسماً لما دونها، يبطل المذهب الثاني كما يبطل الأول⁵، فليس في جواهرهم دليل على أن مرادهم بالمنع بطريق المعارضة هو المذهب الأول، وليس بشيء؛ لأن المراد بالألف في المذهب الثاني حقيقتها، غاية أن الإسناد إليها بعد إخراج المالة منها.

¹ في ظ: [للمجاز أثم]، وفي ب ٢: [بالمجاز أثم]، والصواب ما أثبتته.

² في ب ١: [التمثيل]، والصواب ما أثبتته.

³ في ب ٢: [لغي]، والصواب ما أثبتته.

⁴ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ: [الفا لم]، وفي ب ١: [الفا لم]، وفي ب ٢: [الفا لم].

⁵ وقد ذكر الشارح هذين المذهبين بشكل مفصل، (انظر: متن التلويح في ص ٢٨٤ من هذه الرسالة).

ثُمَّ أَقْصَ ظَاهِرًا، وَالْكَارَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ، وَلَا أَظُنُّهُ مَذْهَبَ أَحَدٍ أَوْ قَبْلَهُ ثُمَّ حَكَمَ عَلَى الْبَاقِي أَوْ أَطْلَقَ عَشْرَةً إِلَّا ثَلَاثَةً عَلَى السَّبْعَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ عَلَى سَبْعَةٍ فَحَصَلَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ (فَعَلَى هَذَيْنِ) أَيْ: عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْآخِرَيْنِ (يَكُونُ) أَيْ: الْإِسْتِنَاءُ (تَكَلُّمًا بِالْبَاقِي) فِي صَدْرِ الْكَلَامِ (بَعْدَ الثُّنْيَا) أَيْ: الْمُسْتَنْثَى فِيهِ قَوْلُهُ: لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً صَدْرُ الْكَلَامِ عَشْرَةً، وَالثُّنْيَا ثَلَاثَةً، وَالبَاقِي فِي صَدْرِ الْكَلَامِ بَعْدَ الْمُسْتَنْثَى سَبْعَةٌ فَكَأَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالسَّبْعَةِ، وَقَالَ لَهُ عَلَى سَبْعَةٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ عَلَى الْآخِرَيْنِ تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي بَعْدَ الثُّنْيَا أَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ فَلَأَنَّ عَشْرَةً إِلَّا ثَلَاثَةً مَوْضُوعَةٌ لِلْسَّبْعَةِ فَيَكُونُ تَكَلُّمًا بِالسَّبْعَةِ، وَأَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي فَلَأَنَّهُ أَخْرَجَ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ الْحُكْمِ مِنْ أَفْرَادِ الْعَشْرَةِ ثُمَّ حَكَمَ عَلَى السَّبْعَةِ فَالتَّكَلُّمُ فِي حَقِّ الْحُكْمِ يَكُونُ بِالسَّبْعَةِ أَيْ: يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى السَّبْعَةِ فَقَطْ لَا عَلَى الثَّلَاثَةِ لَا بِالثُّنْيَا، وَلَا بِالْإِثْبَاتِ.

(إِلَّا أَنْ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ يَكُونُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ عَدَدِيًّا كَالْتَّخْصِصِ بِالْعِلْمِ، وَفِي غَيْرِ الْعَدَدِيِّ كَالْتَّخْصِصِ بِالْوَصْفِ كَأَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ) لَمَّا جَمَعَ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ عَلَى كِلَاهُمَا تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ الْفَرْقَ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَهُوَ أَنَّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ إِذَا كَانَ عَدَدِيًّا كَقَوْلِهِ: لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً فَهُوَ كَقَوْلِهِ: لَهُ عَلَى سَبْعَةٍ فَيَكُونُ الْإِسْتِنَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ فِي الْمُسْتَنْثَى مُخَالَفًا لِلْحُكْمِ الصَّادِرِ كَالْتَّخْصِصِ بِالْعِلْمِ فِي لَفِي الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ.

وَأِنْ كَانَ غَيْرَ عَدَدِيٍّ كَجَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَهُوَ كَقَوْلِهِ: جَاءَنِي مِنَ الْقَوْمِ غَيْرُ زَيْدٍ فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ فِي الْمُسْتَنْثَى مُخَالَفًا لِلْحُكْمِ الصَّادِرِ كَالْتَّخْصِصِ بِالْوَصْفِ فِي لَفِي الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ فَإِنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ زَيْدٍ صِفَةٌ، فَلَا فَرْقَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ غَيْرَ عَدَدِيٍّ بَيْنَ إِلَّا وَغَيْرِ صِفَةٍ.

(وَعَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي أَكَّدَ مِنْ هَذَا) أَيْ: الْمَذْهَبِ الثَّانِي هُوَ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَشْرَةِ عَشْرَةُ أَفْرَادٍ، وَالْإِخْرَاجُ قَبْلَ الْحُكْمِ فَلَا إِسْتِنَاءَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَكَّدَ فِي ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ فِي الْمُسْتَنْثَى مُخَالَفًا لِلْحُكْمِ الصَّادِرِ مِنَ التَّخْصِصِ بِالْعِلْمِ وَالْوَصْفِ فِي لَفِي الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُمَا.

(لَأَنَّ ذِكْرَ الْمَجْمُوعِ أَوَّلًا ثُمَّ إِخْرَاجَ الْبَعْضِ ثُمَّ الْإِسْتِنَاءَ إِلَى الْبَاقِي يُشِيرُ إِلَى أَنَّ حُكْمَ الْمُسْتَنْثَى خِلَافُ حُكْمِ الصَّادِرِ بِخِلَافِ جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيْ: عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ (يَكُونُ إِبْنَانًا وَلَفِيًّا بِالْمَنْطُوقِ) أَيْ: يَكُونُ الْمُسْتَنْثَى وَالْمُسْتَنْثَى مِنْهُ جُمْلَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مُثَبَّتَةٌ، وَالْأُخْرَى مَنْقِيَّةٌ، وَالْإِثْبَاتُ وَالثَّقِي يُكُونَانِ بِطَرِيقِ الْمَنْطُوقِ لَا الْمَفْهُومِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ يَكُونُ كَالْتَّخْصِصِ بِالْعِلْمِ أَوْ بِالْوَصْفِ، فَلَا دَلَالَةَ لَهُمَا عَلَى لَفِي الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُمَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الْبَعْضِ يَكُونُ دَلَالَتُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومُ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي يَكُونُ أَكَّدَ مِنْ هَذَا فَلَدَلَّتْهُ عَلَى الْحُكْمِ فِي الْمُسْتَنْثَى تَكُونُ إِشَارَةً لَا مَنْطُوقًا.

(قَوْلُهُ: أَوْ قَبْلَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بَعْدَ الْحُكْمِ أَيْ: أَطْلَقَ الْعَشْرَةَ عَلَى عَشْرَةِ أَفْرَادٍ ثُمَّ أَخْرَجَ ثَلَاثَةً قَبْلَ الْحُكْمِ ثُمَّ حَكَمَ عَلَى الْبَاقِي مِنَ الْعَشْرَةِ، وَهُوَ السَّبْعَةُ.

[التوضيح]

(حُجَّتُهُ أَي: حُجَّةُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ) أَنَّ وُجُودَ التَّكَلُّمِ مَعَ عَدَمِ حُكْمِهِ فِي الْبَعْضِ شَائِعٌ كَالْتَّخْصِصِ فَأَمَّا إِعْدَامُ التَّكَلُّمِ الْمَوْجُودِ، فَلَا، وَإِجْمَاعُهُمْ أَي: إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّ وُجُودَ التَّكَلُّمِ مَعَ عَدَمِ حُكْمِهِ فِي الْبَعْضِ شَائِعٌ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: حُجَّتُهُ) قَدْ اخْتَجَّ الدَّاهِيُونَ إِلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ بِأَلَّةٍ لَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِعَشْرَةِ كَمَالِهَا أَوْ سَبْعَةٍ إِذْ لَا ثَلَاثَ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِلْقَطْعِ بِأَلَّةٍ لَمْ يُقَرَّرْ إِلَّا بِسَبْعَةٍ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَأَيْضًا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ عَشْرَةً بِكَمَالِهَا لَأَمْتَنَعَ مِنَ الصَّادِقِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} [العنكبوت: ١٤] لِمَا يُلْزَمُ مِنْ إِبْتِاثِ ثَلَاثِ خَمْسِينَ وَكَفَيْهِ وَأَجِيبَ أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِ الْكُلِّ، وَالْحُكْمُ إِذَا يَتَعَلَّقُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْبَعْضِ إِذَا الْكَلَامُ يَتِمُّ بِإِخْرَاجِهِ، فَلَا فَسَادَ، وَقَدْ أَوْرَدَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ثَلَاثَ حُجَجٍ مِنْ قِبَلِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَعْمَلُ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ دُونَ الْبَيَانِ. وَلَمَّا ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَلَّةٍ يَعْمَلُ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ مَعْنَاهُ الْقَوْلُ بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ جَعَلَهَا حُجَجًا عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ.

تَقْرِيرُ الْأَوَّلَى أَلَّةٍ لَا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِ الْمُسْتَثْنَى فِي حُكْمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِعْدَامَ التَّكَلُّمِ أَي: الْقَوْلُ بِعَدَمِ التَّكَلُّمِ الْمَوْجُودِ حَقِيقَةٌ {غَيْرُ مَقُولٍ} بَلْ هُوَ الْكَارُّ لِلْحَقَائِقِ بِخِلَافِ وُجُودِ التَّكَلُّمِ مَعَ عَدَمِ حُكْمِهِ أَي: الْأَثَرِ الثَّابِتُ بِهِ بِنَاءً عَلَى مَا نَعِيَ فَإِنَّهُ شَائِعٌ مُسْتَفِضٌ كَالْعَامِّ الَّذِي خَصَّ مِنْهُ الْبَعْضُ يَمْتَنِعُ حُكْمُهُ فِي الْقَدْرِ الْمَخْصُوصِ فَهَاهُنَا يَثْبُتُ التَّكَلُّمُ بِالْكُلِّ، وَيَتَعَدَّى الْكَلَامُ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْحُكْمُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَثْنَى لَوْجُودِ الْمُعَارِضِ، وَهُوَ الِاسْتِثْنَاءُ.

وَتَقْرِيرُ الثَّانِيَةِ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ أَجْمَعُوا {عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ الثَّقْفِ إِبْتِاثٌ} وَمِنْ الْإِبْتِاثِ نَفْيٌ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَذُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمُسْتَثْنَى مُخَالَفٌ لِحُكْمِ الصَّدْرِ فَيَكُونُ مُعَارِضًا لَهُ لَا فِي حُكْمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ وَتَقْرِيرُ الثَّالِثَةِ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَوْلَنَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةٌ تَوْحِيدٌ أَي: إِفْرَاقٌ بِوُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى وَوَحْدَانِيَّتِهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَمَلُ الِاسْتِثْنَاءِ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ، وَإِبْتِاثُهُ حُكْمًا مُخَالَفًا لِحُكْمِ الصَّدْرِ لَمَّا لَزِمَ الْإِفْرَاقُ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ يَنْفِي الْأُلُوْهِيَّةَ عَنْ مَا سِوَاهُ، وَالتَّوْحِيدُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْإِبْتِاثِ الْأُلُوْهِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَفَيْهَا عَمَّا سِوَاهُ، {وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَوْ تَكَلَّمَ} بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ذَهْرِيٌّ، مُنْكَرٌ لَوْجُودِ الصَّالِحِ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ وَرُجُوعِهِ عَنْ مُعْتَقَدِهِ فَيُثَبِّتُ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَذُلُّ عَلَى إِبْتِاثِ حُكْمٍ مُخَالَفٍ لِلصَّدْرِ هَذَا تَقْرِيرُ الْحُجَجِ عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرَهُ الْقَوْمُ اخْتِجَاجًا بِهَا عَلَى أَنَّ عَمَلَ الِاسْتِثْنَاءِ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ، وَأَلَّةٌ مِنَ الثَّقْفِ إِبْتِاثٌ وَبِالْعَكْسِ.

وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ حُجَجًا عَلَى إِبْتِاثِهِ، وَأَيْضًا أَلَّةٌ تَذُلُّ عَلَى يُطْلَانِ الْمَذْهَبَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ حُكْمَانِ أَحَدُهُمَا لَفِي، وَالْآخَرُ إِبْتِاثٌ بَلْ حُكْمٌ وَاحِدٌ فَقَطْ أَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي فَلَاكُلَّهٖ إِذَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِالصَّدْرِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْبَعْضِ مِنْهُ، فَلَا حُكْمَ فِيهِ إِلَّا عَلَى الْبَاقِي.

وَأَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّالِثِ فَلِأَنَّ مَجْمُوعَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالْمُسْتَثْنَى وَآلَةَ الِاسْتِثْنَاءِ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَاقِي، وَلَا حُكْمَ إِلَّا عَلَيْهِ هَذَا، {وَلَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ الْحُجَّةَ} الْأَوَّلَى لَا تَذُلُّ عَلَى لَفِي الْمَذْهَبِ الثَّالِثِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِعْدَامُ التَّكَلُّمِ بَلْ قَوْلٌ بِأَنَّ عَشْرَةً إِلَّا ثَلَاثَةً اسْمٌ لِلْسَبْعَةِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْعُدُولُ عَنِ التَّكَلُّمِ بِالْأَخْصَرِ إِلَى التَّكَلُّمِ بِالْأَطْوَلِ.

قوله: {غير معقول}، انتهى. لقائل أن يقول: ليس المراد من كونه مسكوتا عنه: [أنه]^١ ما حصل التكلم به في المستثنى حتى لا يكون معقولا، بل المراد به: أنه لم يتكلم في المستثنى [بحكم]^٢ مخالف [لحكم]^٣ العدد لا لفظا ولا تقديرا. قوله: {على أن الاستثناء من النفي إثبات}، ههنا بحث شريف ينبغي أن ينبه عليه، وهو أن الفقهاء قالوا: إذا قلت ماله علي عشرة إلا تسعة، بالنصب، لم تكن مقرا بشيء؛ لأن المعنى: ماله علي عشرة مستثنى منها التسعة، أي: ما له علي واحد، وإذا قلت: إلا تسعة، [بالرفع]^٤ على البديل، يلزمك تسعة؛ لأن المعنى: علي تسعة، قال الفاضل الشريف الرضي: وفي الفرق المذكور نظر؛ لأن البديل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء^٥، ولا فرق بينهما اتفاقا، نحو: ما جاءني القوم إلا [زيد أو زيدا، وإن]^٦ بنوا ذلك على مذهب [أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -]، وهو: أن الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو: [لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب]^٧، فإنه لا يلزم أن يثبت مع الفاتحة [صلاة]^٨ [لجواز اختلال]^٩ سائر شروطها، [كان عليهم]^{١٠} أن لا يفرقوا بين البديل والنصب على الاستثناء [إذ]^{١١} كلاهما استثناء، [و]^{١٢} على الجملة فلا أدري صحة ما قالوا، انتهى كلامه. ويمكن أن يدفع بما ذكره بعض الفضلاء: من [أن]^{١٣} الأصل في الكلام الإثبات، والنفي طارئ عليه، فإذا قلت: إلا تسعة، بالنصب، كان الاستثناء راجعا إلى المثبت، كأنك قلت: له

^١ في ظ: [أن]، وسقطت من ب ٢، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ: [لحكم]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ظ و ب ٢: [لحكم]، والصواب ما أثبتته.

^٤ أي أن العشرة إلا تسعة مدلولها واحد، فكأنه قال ليس له علي واحد.

^٥ ظ: بداية لو ٢٧٤.

^٦ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٧ في ظ: [زيدا وزيدوان]، وفي ب ١ وب ٢: [زيدا وزيد وان]، والصواب ما أثبتته.

^٨ في ظ و ب ٢: [أبي علي]، والصواب ما أثبتته.

^٩ حديث: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب" (انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الصغير، حققه: عبد المعطي قلنجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، كتاب الصلاة، باب في الصلاة وسننها، ج ١، ص ١٣٨، حديث رقم: ٣٥٠)، وتبين لي بعد تخريج الحديث بهذا اللفظ أن طريقه لا تخلو من ضعيف، (انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، حققه: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ١، ١٤٢٣ هـ، ج ٣، ص ٢٠٨، وانظر: النووي، يحيى بن شرف الدين، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، حققه: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ، ج ١، ٣٦٣).

^{١٠} سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^{١١} في ب ٢: [يجوز اختلاف]، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} جواب الشرط: وإن بنوا...

^{١٣} زاد في ظ: [كان].

^{١٤} في ظ: [إذا كان].

^{١٥} ب ١: بداية لو ٢١٣.

علي عشرة إلا تسعة، ويصير حاصله أن عليك [واحدًا]^١، فإذا دخل النفي كان المعنى: ليس له علي واحدة، فلا يلزمك شيء كما صرحوا به، وأما إذا قلت: إلا تسعة، بالرفع، فلا يمكن أن يكون الاستثناء راجعا إلى الإثبات والنفي داخل في الكلام بعده، فوجب على البدل من النفي، ويكون المعنى كما قالوا: ليس علي إلا تسعة، والاستثناء من النفي إثبات، فيصح ما قالوا. قوله: {ولا شك أنه لو تكلم}، انتهى. إنما ذكر هذا نفيا لما قاله بعضهم من أن هذه الكلمة إنما تفيد التوحيد باعتبار أنها تفيد نفي الوهية غير الله تعالى، أما ثبوت الوهية تعالى فهو مقرر؛ لأن الكفار معترفون به لقوله تعالى: {وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}^٢. قوله: {لكن لا يخفى أن الحجة}، انتهى. أجيب عنه: [بأنه]^٣ [جعل التكلم]^٤ بالعشرة حينئذ كلا تكلم، إذ لو أفادت معناها لزم الإخراج والمعارضة، وحيث لم [تفد]^٥ صار كأنه لم يتكلم [به]^٦، ولو اعتبر ههنا تكلمنا لزم اعتباره كما في المذهب الثاني بطريق الأولى [حيث يقال]^٧ [بدلالتها]^٨ على كمال معناها، ثم أخرج الثلاثة منها قبل الحكم، وحيث سلم هناك عدم اعتباره تكلمنا يلزم التسليم ههنا بطريق الأولى.

^١ في ب ١: [واحد]، والصواب ما أثبتته.

^٢ [لقمان: آية ٢٥].

^٣ في ب ١ و ب ٢: [بأن]، والصواب ما أثبتته، ويقصد: المذهب الثالث.

^٤ في ب ٢: [كلام التكلم]، والصواب ما أثبتته.

^٥ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٦ ب ٢: بداية لو ١٢٢٣.

^٧ أي: في المذهب الثاني.

^٨ في ظ و ب ٢: [لدالتها]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(على أنه من التفي إثبات وبالعكس، وأيضاً لو لا ذلك لما كان كلمة التوحيد توحيداً تاماً، فإن قيل لو كان المراد البعض يلزم استثناء النصف من النصف في {اشترت الجارية} إلا النصف {أو التسلسل} هذا دليل أوردته ابن الحاجب على لفي المذهب الأول، وإثبات المذهب الثاني، وهو المذهب عنده ولما وجدته زيفاً أوردته على طريق الإشكال وبيئت فسادة وتوجيهه أنه لو كان المراد من العشرة سبعة كما هو المذهب الأول فإذا قلت اشترت الجارية إلا النصف يكون المراد بالجارية النصف فإن كان المراد بالنصف المستثنى نصف الجارية فقد استثنيت نصف الجارية من نصف الجارية وإن كان المراد بالنصف المستثنى نصف ما هو المراد بالجارية فالمراد بالجارية كان النصف ثم نصف هذا النصف مستثنى من النصف. فعلم أن المراد بالجارية لم يكن نصفاً بل ربعاً والمفروض أن المستثنى نصف ما هو المراد فيكون نصف الربع مستثنى فيتسلسل هذا حكاية ما أورد ابن الحاجب والجواب الذي خطر ببالي هو قوله: (قلنا هو بيان أن المراد هو البعض لا أن المتناول هو البعض فإن اللفظ متناول لكل ثم هو استثناء من المتناول لا من المراد أي: الاستثناء هو بيان أن المراد هو البعض لا أن المتناول هو البعض فإن اللفظ متناول لكل ثم الاستثناء من المتناول إلا من المراد فيكون استثناء النصف من الكل).

[العلويح]

(قوله: فإن قيل) تقرير السؤال ظاهر من الكتاب وتوجيه الجواب منع الملازمة، وهي قوله: إن كان المراد بالنصف المستثنى نصف الجارية لزم استثناء نصف الجارية من نصف الجارية، وإلما يلزم ذلك لو كان النصف مستثنى من المراد، وليس كذلك بل هو مستثنى من المتناول أي: ما يتناول اللفظ، وهو الجارية بكمالها على ما سبق من أن الاستثناء عبارة عن منع دخول بعض ما يتناول صدر الكلام في حكمه، وفيه بحث {أما أولاً} فلأن المستثنى منه هو اللفظ باعتبار ما يتناول بحسب الاستعمال، وقصد المتكلم لا بحسب الوضع {للقطع} بالله لا يصح استثناء بعض الأفراد الحقيقي عن اللفظ المستعمل في معناه المجازي إذا كان استثناء متصلًا مثل {جعلوا أصابعهم في آذانهم} [لوح: ٧] إلا أصولها بأن يراد بالأصابع التام، ويخرج منها الأصول على أنه استثناء متصل، وما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - من هذا القبيل؛ لأنه أراد بالجارية نصفها مجازاً، وأخرج النصف منها باعتبار أنها تتناول الكل بحسب الوضع، أما ثانياً فلأنه {غير اعتراض ابن الحاجب} هرباً عن إشكال الضمير وتقرير اعتراضه ألا قاطعون بأن من قال اشترت الجارية إلا نصفها لم يرز بالجارية نصفها، وإلا لزم استثناء نصفها من نصفها، وهو باطل قطعاً، وأيضاً يلزم التسلسل؛ لأن استثناء النصف من الجارية يقتضي أن يراد بها النصف، وإخراج النصف من النصف يقتضي أن يراد به الربع، وإخراج النصف من الربع يقتضي أن يراد به الثمن، وهكذا إلى غير النهاية. وأيضاً إذا قاطعون بأن الضمير يعود إلى الجارية بكمالها لا إلى نصفها مع القطع بأن مدلول الجارية وضميرها واحد، وعلى ما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - يلزم أن يراد بالجارية معناها المجازي وضميرها معناها الحقيقي على عكس ما هو المشهور في صنعة الاستخدام.

قوله: {أما أولاً}، انتهى. قال الفاضل الشريف: هذا منظور فيه؛ لأن القائل بأن المستثنى منه مستعمل في الباقي مجازاً والاستثناء قرينة له، كيف سلم رجوع الاستثناء إلى ما يتناوله اللفظ بحسب الاستعمال وقصد المتكلم؟ وأما قوله: {للقطع}، ففيه أن قوله: {ففي آذانهم} ^١ [لنا] ^٢ دل على أن المراد بالأصابع هو: الأنامل، [فيكون] ^٣ معنى قوله: {إلا أصولها} لغوا، [إذ شرط] ^٤ الاستثناء المتصل أن يكون، [بحيث] ^٥ لولاه لفهم دخول ما بعده فيما قبله، أما لو قيل: جعلوا الأصابع في [آذانهم] ^٦ [إلا أصولها] ^٧، كان صحيحاً واقعاً على ما هو شرط الاستثناء، وكذا لو أخر: في آذانهم، انتهى. قوله: {غير اعتراض ابن الحاجب}، بأن [قال] ^٨: {اشترت الجارية إلا النصف}، ولم يقل: [إلا نصفها]، كما قال ابن الحاجب ^٩، وقد يقال لا فرق بين إلا [النصف] ^{١٠} وإلا نصفها بحسب المعنى؛ لأن الألف واللام عوض عن الضمير، [فيدلان] ^{١١} على ما يدل عليه، وتحقيق [الكلام] ^{١٢} بحيث يندفع بحث الشارح وإشكال الضمير وغيره، ما ذكره جدي في فصول البدائع، حيث قال في تقرير جواب اعتراض ابن الحاجب: الاستثناء من حيث التناول [لولا] ^{١٣} القرينة فالمفهوم قبلها هو [الكل]، لا من ^{١٤} [حيث] ^{١٥} إرادة المعنى المجازي، فإنها بعد الإخراج وتام القرينة لا قبلها، فالذي أطلق مجازاً على نصف الجارية هي الجارية المقيدة لا المطلقة، كاشترت جارية نصفها للغير، مما لم يتم التقييد لقيام القرينة يكون الملاحظ المعاني الوضعية فلذا يرجع الضمير إلى كمال الجارية، ويتحقق أن الاستثناء إخراج بعض من كل كما أجمع عليه، وأن العشرة نص في مدلوله، وأن فيه رعاية وضع الإخراج والمخرج والمخرج عنه، وليس مثله جعلوا الأصابع في آذانهم إلا أصولها كذلك؛ لأن الاستثناء إرجاع الضمير بعد تمام القرينة ^{١٦}.

^١ [نوح: آية ٧].

^٢ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٣ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها، وهذا هو جواب الشرط لما دل.

^٤ في ب ١: [شرطاً بشرط]، والصواب ما أثبتته؛ أما المراد: فهو بيان لم اعتبر قول الشارح: [إلا أصولها]، لغوا.

^٥ في ب ١: [بحيث]، والصواب ما أثبتته.

^٦ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ظ: [آذانها]، وفي ب ١ و ب ٢: [الماء].

^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٨ أي: المصنف.

^٩ (انظر: الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ج ٢، ص ٢٥٨).

^{١٠} في ب ١: [النصيف]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} في ب ١: [قيد]، وفي ب ٢: [قيد لان] والصواب ما أثبتته.

^{١٢} في ب ١: [كلامه].

^{١٣} في ب ٢: [لدلالة]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} في ب ٢: [الكلام]، والصواب ما أثبتته.

^{١٥} ب ١: بداية لو ٢١٣ ب.

^{١٦} (انظر: الفناري، فصول البدائع، ج ٢، ص ١٢١).

[التوضيح]

(والجواب) أي: عن الدليل على المذهب الأول (أن العشرة) هذا جواب عن قوله: أن وجود التكلم مع عدم حكمه في البعض شائع.

(لفظ خاص للعقد المعين لا عام كالمسلمين، فلا يجوز إرادة البعض بالاستثناء كما لا يجوز بالتخصيص، ولو صحت مجازاً فالأصل عدمه، وقولهم هو من الإثبات نفى وبالعكس مجاز والمراد أنه لم يحكم عليه بحكم الصدر لا أنه حكم عليه بنقيض حكم الصدر وقوله: - عليه الصلاة والسلام - «لا صلاة إلا بطهور» هو كقوله: «لا صلاة بغير طهور» ولو كان نفياً، وإثباتاً يلزم صلاة طهور ثابتة فيصبح كل صلاة بطهور لمعوم النكرة الموصوفة، ولأن الاستثناء متعلق بكل فرد وقولهم هو من الإثبات نفى إلخ جواب عن قوله: وإجماعهم، وقوله: لم يحكم عليه أي: على المستثنى،

[التلويح]

(قوله: والجواب) أجاب عن الحجة الأولى بأن القول بل الاستثناء يعمل بطريق المعارضة، وأن المراد بالمستثنى منه هو البعض مما لا يصح في بعض الصور، وهو إذا كان اسم عدد فإنه لفظ خاص في مذكوره بمنزلة العلم لا يستعمل في غيره حقيقة، ولا مجازاً ولما كان هذا ضعيفاً بناءً على أن المجاز {باعتبار إطلاق اسم الكل على البعض شائع} حتى يجري في الأغلام بأن يطلق زيد ويؤاد بعض أعضائه قال ولو صحت الإرادة مجازاً فالأصل عدم المجاز لا يصار إليه إلا بدليل، وههنا يصح أن يراد الكل، ويكون تعلق الحكم بعدم إخراج البعض، {ولا يخفى عليك} أن هذا دليل مستقل على نفى المذهب الأول، ولا بد في جعله جواباً عن الحجة الأولى من تكلف. وأجاب عن الثانية بأن قول أهل اللغة: أن الاستثناء من الإثبات نفى وبالعكس مجاز لوجوده. الأول: أنهم أجمعوا على أنه استخراج وتكلم بالباقي بعد الشيء أي: يستخرج بالاستثناء بعض الكلام على أن يكون موجباً ويجعل الكلام عبارة عما وراء المستثنى فظاهر الإجماعين متناف، فلا بد من الجمع بينهما بحمل الأول على المجاز، {ولما عدل المصنف - رحمه الله تعالى - عن هذا} الوجه لضعفه، لأن الإجماع الثاني ممنوع، {ولو سلم} فيجوز أن يحمل على أنه تكلم بالباقي بحسب وضعه وحقيقته، وإثبات وكفي بحسب إشارته على ما صرح به فخر الإسلام - رحمه الله تعالى - من أن كونه نفياً، وإثباتاً ثابت بدلالة اللغة كصندر الكلام إلا أن موجب صدر الكلام ثابت قصداً، وكون الاستثناء نفياً، وإثباتاً ثابت إشارة، {ولا شك أن الثابت بالإشارة} ثابت بنفس الصيغة، وإن لم يكن السوق لأجله. الثاني: أن القول بكون الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس {لما يصح على المذهب الأول} دون الأخيرين، وقد أبطلنا المذهب الأول بما سبق من الدليل فبطل صحة كون الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس فوجب تأويل الإجماع عليه.

الثالث: أن القول بكونه من النفي إثباتاً وبالعكس لا يصح في كثير من الصور كقوله: - عليه الصلاة والسلام - «لا صلاة إلا بطهور» على ما سيأتي وأعلم أن كلام المصنف - رحمه الله تعالى - مبني على أن القول بكون الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس إنما يصح على المذهب الأول بل هو عينه، {وأما على المذهبين الأخيرين، فلا حكم على المستثنى أصلاً لا بالنفي، ولا بالإثبات}، {وفي نظره} لأن جمهور القائلين

بِالْمَذْهَبِ الثَّانِي كَاتِبِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِ قَالُوا أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنَ الثَّبُوتِ إِبْثَاتٌ، وَبِالْعَكْسِ بِمَعْنَى أَنَّهُ أُخْرِجَتْ مِنَ الْعَشْرَةِ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ تَعَلَّقَ بِالْعَشْرَةِ الْمُخْرَجِ مِنْهَا الثَّلَاثَةِ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ وَبِالْثَّلَاثَةِ الْحُكْمُ بِعَدَمِ الثَّبُوتِ.

[الحاشية]

قوله: {باعتبار إطلاق اسم الكل على البعض شائع}، والمنوع في الأعلام الاستعارة لا مطلق المجاز^١، على أن العلم عدد لا يراد [معدوده]^٢، [ولدا]^٣ [لا]^٤ ينصرف عشرة في: [أخذت]^٥ عشرة من الدراهم، بخلاف عشرة ضعف خمسة، فإن قلت قد تقرر في المعقول أن العدد إنما يرتكب من الوحدات لا من الأعداد التي تحتها، فالسبعة - مثلاً - ليس جزء من العشرة، بل [جزؤها]^٦ عشر وحدات، قلت: ذلك تدقيق [فلسفي]^٧، فلا يعتبره أهل اللغة والعرف، بل [ينون]^٨ [الكلام]^٩ على الظاهر. قوله: {ولا يخفى عليك}، انتهى. فيه بحث؛ لأن ما ذكره جواب عن الحجة الأولى بطريق المعارضة، فكونه دليلاً مستقلاً على نفي المذهب الأول لا يوجب التكلف في ذلك، ولا يعد منه كما أن الحكم كذلك في كل معارضة. قوله: {وإنما عدل المصنف رحمه الله تعالى عن هذا}، انتهى. أي: لم يتمسك [في]^{١٠} [إثبات] [مجازية]^{١١} قول أهل اللغة بالوجه الأول، بل تمسك بالوجهين الآخرين. قوله: {ولو سلم فيجوز}، وجه التسليم: أن [الثقات]^{١٢} مثل: فخر الإسلام^{١٣}، وصاحب الكشف^{١٤} والمغني^{١٥}، والنسفي^{١٦}، صرحوا بتحقيق الإجماع، [وقال في الباب: أجمع أهل العربية

^١ المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وصغ له علاقة مع قرينة مائعة من إرادة المعنى الأصلي. فإن كانت علاقته المشابهة سمي استعارة وإلا فمجازاً مرسلأ أو مركباً أو عقلياً.
الاستعارة: هي تشبيه حذف أحد طرفيه ووجهه وأداته كقولك: (فلان يتكلم بالذُرر) فالكلام مستعار له، ولفظ الدرر مستعار منه، والعلاقة بينهما الحسن، والقرينة يتكلم، (انظر: السراج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ج ١، ص ١٧٢).

^٢ في ب ١: [معدوله]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ظ: [وكذا]، والصواب ما أثبتته.

^٤ سقطت من جميع النسخ، والصواب [إثباتها].

^٥ في ظ: [أحدد]، وفي ب ١: [أخذه]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ب ١: [حرمها]، والصواب ما أثبتته.

^٧ استعنت على إثبات هذه الكلمة بالنسخة الحجرية: لو ٣١٨، إذ سقطت من ظ و ب ١، وهي في ب ٢: [فليس].

^٨ في ب ١: [يسوق]، وفي ب ٢: [يشنون].

^٩ في ب ٢: [الأحكام].

^{١٠} ب ٢: بداية لو ٢٢٣ ب.

^{١١} في ظ: [مجازة]، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} هذه الكلمة من تقدير الباحثة واستعنت على إثباتها بالنسخة الحجرية: لو ٣١٨، إذ هي في ظ و ب ٢: [الثقات]

، وفي ب ١: [التفاوت]

^{١٣} (انظر: البزدوي، أصول البزدوي، ج ١، ص ٢١٣).

^{١٤} [انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٢٢].

^{١٥} (انظر: الخبازي، عمر بن محمد، المغني في أصول الفقه، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ص ٢٤١).

^{١٦} النسفي، هو: محمد بن محمد برهان الدين النسفي: عالم بالتفسير والأصول والكلام، من الأحناف. سكن بغداد وتوفي بها. (انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٣١).

على أن الاستثناء المتصل (إخراج بعض من كل)^١. قوله: {إنما يصح على المذهب الأول}، انتهى. اعترض عليه: بأن إبطال الحجة يتوقف حينئذ على [المدعى]^٢، ففيه نوع مصادرة على المطلوب، وأجيب: بأنه في الحقيقة ردُّ دليل الخصم بما فيه من المصادرة على مطلوبه. قوله: {ولا شك أن الثابت الإشارة}، انتهى. فائدة هذا الكلام [دفع]^٣ [توهم ادعاء]^٤ بثبوت بدلالة اللغة، [إذ]^٥ لا ينافيه تصريحه [ثانياً]^٦ بثبوت إشارة، فلا يرد ما قيل أنه غير محتاج إليه بعد أن نقل كونه نفياً وإثباتاً [بدلالة]^٧ اللغة. قوله: {وفيه نظر؛ لأن جمهور القائلين}، انتهى. أجيب عنه: بأن مراد المصنف [أنه]^٨ لا يصح حقيقة إلا على المذهب الأول، وما [نقله]^٩ من ابن الحاجب وغيره يدل على قولهم به مجازاً [...]^{١٠}، [لإقرارهم بعدم دخول المستثنى تحت حكم الصدر]^{١١}، فلم يكن من النفي ولا من الإثبات]^{١٢} [إلا مجازاً]^{١٣} [على ما قالوا]^{١٤}، وبالجمله لا يتصور كون الاستثناء عن النفي أو عن الإثبات]^{١٥} [على ما قالوا، بل [هو إما]^{١٦} [نفي]^{١٧} مستقل، [أو إثبات نفي مستقل]^{١٨} بمعنى: أنه ليس نفياً للثبوت ولا إثبات للنفي، لا مجازاً، وأنت خير بأن هذا على تقدير صحته إنما يرد إذا [لم]^{١٩} يكن مصطلح النظر [قوله]^{٢٠}: {وأما على المذهبين الآخرين، فلا حكم على المستثنى أصلاً، لا بالنفي ولا بالإثبات}، وأما [جعل المصطلح]^{٢١} ذلك، فلا؛ لأن الجواب المذكور إنما يدفع النظر

^١ لم يذكر أبو البقاء - رحمه الله تعالى - في كتابه اللباب إجماع أهل العربية، وإنما بين أن "حد الاستثناء هو: إخراج بعض من كل ب" إلا، أو ما قام مقامها "وقيل: هو إخراج ما لولا إخرجه لتناوله الحكم المذكور"، ولم يذكر إجماعاً في ذلك، (أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، حققه: عبد الإله النبهان دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ج ١، ص ٣٠٢).

^٢ في ظ و ب ٢: [المدعى]، والصواب ما أثبتته.

^٣ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ في ظ: [توهم ادعاء]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١ و ب ٢: [أو].

^٦ في ظ: [إثباتاً]، وفي ب ١ و ب ٢: [ثابتاً]، والصواب ما أثبتته، واستعنت بالنسخة الحجرية: لو ١٣١٨.

^٧ في جميع النسخ: [لدلالة]، والصواب ما أثبتته.

^٨ أي: القول بكون الاستثناء من النفي (إثباتاً وبالعكس).

^٩ أي: المصنف.

^{١٠} زاد في ب ٢: [وبالجمله لا يتصور كون الاستثناء عن النفي أو عن الإثبات]، وهي زيادة في غير موقعها.

^{١١} في ظ: [الصدد]، والصواب ما أثبتته، ويقصد: صدر الكلام.

^{١٢} سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.

^{١٣} سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^{١٤} سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^{١٥} سقطت من ظ، ومن ب ١ في هذا الموقع، والصواب إثباتها.

^{١٦} في ظ: [هذا ما]، وفي ب ١: [إنما هو]، والصواب ما أثبتته.

^{١٧} في ظ: [يقى]، والصواب ما أثبتته.

^{١٨} سقطت من ب ١، وفي ظ: [وإثبات]، والصواب ما أثبتته في المتن.

^{١٩} سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^{٢٠} ظ: بداية لو ٢٧٥.

^{٢١} هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ب ١: [فعل المظج]، وفي ب ٢: [قيل].

حينئذ، [إذا] ^١ [أثبت] ^٢ أن لا حكم على المستثنى بأحدهما على المذهبين الآخرين، وبطلانه [ظاهر] ^٣، كيف وقد [اعترف] ^٤ بتحقيق النفي المستقل [أو الإثبات المستقل] ^٥ ؟ ثم أول كلامه في خبر اعلم: {وفيه نظر} ^٦، وإن أشعر بأن منشأ النظر كون الاستثناء من النفي إثباتا وبالعكس، [إلا أن قوله: {وأما على المذهبين الآخرين}، انتهى. صريح [فيما قبله] ^٧ فينبغي أن يجعل من [في قوله: من النفي] ^٨ [بمعنى: عند، كما قال أبو عبيدة] ^٩ في قوله تعالى: [لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا] ^{١٠}، فليتأمل.

- ^١ في ب ٢: [إذا]، والصواب ما أثبتته.
- ^٢ في ظ و ب ١: [ثبت]، والصواب ما أثبتته.
- ^٣ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.
- ^٤ في ب ١: [اعترض و]، والصواب ما أثبتته.
- ^٥ سقطت من ب ١، وفي ظ ط مسست كلمة: "أو الإثبات".
- ^٦ يقصد بـ "اعلم" ما ورد في قول الشارح: واعلم أن كلام المصنف.
- ^٧ هذه الكلمة من تقدير الباحة تصحيحا للنص، إذ هي في ظ: [وجب النظر]، وفي ب ١: [النظر]، وفي ب ٢: [وخبر النظر]، وهي ما وردت في قول الشارح: وفيه نظر؛ لأن جمهور القائلين.
- ^٨ في ب ١: [فيه]، وفي الحجرية: [فيما دله].
- ^٩ في ب ١: [ماكوله البيع]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٠} من قوله: [إلا أن قوله]، إلى هنا، سقط من ظ، وهو كلام مهم لا بد منه ليتم المعنى ويستقيم.
- ^{١١} الإمام العلامة أبو عبيدة معمر بن المثنى، التيمي مولا هم، البصري، النحوي صاحب التصانيف، ولد في سنة عشر ومائة، واختلف في وفاته، فقيل: مات سنة تسع ومائتين. وقيل: مات سنة عشر، كان من أئمة العلم بالأدب واللغة.
- قال الذهبي:
- قد كان هذا المرم من بحور العلم، ومع ذلك فلم يكن بالماهر بكتاب الله ولا العارف بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولا البصير بالفتنة، وقد نقل صاحب شذرات الذهب أقوال العلماء فيه، فقال:
- "قال الدارقطني: لا بأس به، إلا أنه يئهم بشيء من رأي الخوارج.
- وقال ابن الأهدل: كان مع استجماعه لعلوم جمة مقدوحا فيه بأنه يرى رأي الخوارج ويدخله في نسبه وغير ذلك".
- له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها "مجاز القرآن" و "معاني القرآن" و "إعراب القرآن" (انظر: الذهبي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الطبعة ١٠، رقم الترجمة: ١٤٨١، ج ٨، ص ١٥٢؛ وانظر: العكري، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٥٠؛ وانظر: الزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ٢٧٢).
- ^{١٢} [آل عمران: آية ١٠].
- ^{١٣} ونص أبي عبيدة - رحمه الله تعالى - : «لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» يعني: عند الله، (انظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، محمد سزكين، مكتبة الخالجي، القاهرة، ١٣٨١ هـ، ج ١، ص ٨٧)

وَالْمَا حَمَلْنَا قَوْلَهُمْ عَلَى الْمَجَازِ؛ لَأَنَّ لَمَّا أَبْطَلْنَا الْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ فَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ الْمُسْتَشْنَى غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ لَا بِالثَّقِي، وَلَا بِالْإِثْبَاتِ وَوَجْهَ الْمَجَازِ إِطْلَاقُ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِتَقْيِصِ حُكْمِ الصَّنَدِ أَخْصَ مِنْ قَوْلِنَا حُكْمَ (الصَّنَدِ) مُتَتَفٍ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي بَعْدَ الثَّقِي، وَهُوَ لَا صَلَاةَ بِغَيْرِ طَهُورٍ، وَلَيْسَ هُوَ ثَقِيًّا، وَإِثْبَاتًا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا صَلَاةَ ثَابِتَةً إِلَّا صَلَاةَ مُلَصَّصَةً بِطَهُورٍ فَلَوْ كَانَ ثَقِيًّا، وَإِثْبَاتًا فَالْجُمْلَةُ الْإِثْبَاتِيَّةُ هِيَ صَلَاةَ مُلَصَّصَةً بِطَهُورٍ ثَابِتَةً، وَصَلَاةَ مُلَصَّصَةً بِطَهُورٍ لِكِرَّةٍ مَوْصُوفَةٍ، وَهِيَ عَامَّةٌ لِعُمُومِ الصِّفَةِ عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي فَصْلِ الْعَامِّ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: كُلُّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ ثَابِتَةً، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الشَّرَاطِطَ الْأَخْرَ إِنْ كَانَتْ مَفْقُودَةً وَالطَّهُورُ مَوْجُودًا لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ، وَأَيْضًا صَدَرُ الْكَلَامِ يُوجِبُ السَّلْبَ الْكُلِّيَّ أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّلَوَاتِ غَيْرُ جَائِزَةٍ ثُمَّ الِاسْتِثْنَاءُ يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَإِلَّا يَلْزَمُ جَوَازُ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ بِلَا طَهُورٍ، وَإِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَعَلِّقًا بِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ وَالِاسْتِثْنَاءُ يَكُونُ مِنَ الثَّقِي إِثْبَاتًا يَلْزَمُ تَعَلُّقُ الْإِثْبَاتِ بِكُلِّ وَاحِدٍ فَيَلْزَمُ كُلُّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ جَائِزَةً مَعْنَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ اقْتِرَانِهَا بِالطَّهُورِ فَالْجُمْلَةُ الْإِثْبَاتِيَّةُ قَوْلُنَا كُلُّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ جَائِزَةٌ فِي حَالِ اقْتِرَانِهَا بِالطَّهُورِ

(قَوْلُهُ: وَوَجْهَ الْمَجَازِ) أَيْ: طَرِيقُ هَذَا الْمَجَازِ إِطْلَاقُ الْأَخْصِ عَلَى الْأَعْمِ، وَالْمَلْزُومُ عَلَى النَّازِمِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفَاءَ حُكْمِ الصَّنَدِ لَزِمَ لِلْحُكْمِ بِخِلَافِ حُكْمِ الصَّنَدِ؛ لَأَنَّهُ كَلِمَةً تَحَقِّقُ الْحُكْمَ بِتَقْيِصِ حُكْمِ الصَّنَدِ الثَّقِي حُكْمِ الصَّنَدِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» فَإِنَّ حُكْمَ الصَّنَدِ، وَهُوَ عَدَمُ الصِّحَّةِ مُتَتَفٍ عَنْ الصَّلَاةِ بِطَهُورٍ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْحُكْمُ بِتَقْيِصِهِ، وَهُوَ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ كُلِّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ فَعَبَّرُوا عَنْ التَّفَاءِ حُكْمِ الصَّنَدِ بِالْحُكْمِ بِتَقْيِصِ حُكْمِ الصَّنَدِ تَغْيِيرًا عَنْ النَّازِمِ بِالْمَلْزُومِ فَقَالُوا: هُوَ مِنَ الثَّقِي إِثْبَاتٌ وَبِالْعَكْسِ قَالَ فِي التَّقْوِيمِ: إِنْ قَوْلُهُمْ هُوَ مِنَ الثَّقِي إِثْبَاتٌ وَمِنْ الْإِثْبَاتِ ثَقِيٌّ إِطْلَاقٌ عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ مَجَازًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَقُلَانِ عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ إِلَّا عَشْرَةٌ لَمْ يَجِبِ الْعَشْرَةُ كَمَا لَوْ تَقَيَّيْتُهَا، وَلَكِنْ عَدَمُ الْوُجُوبِ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَيْسَ بِنَصٍّ كَافٍ لِلْوُجُوبِ عَلَيْهِ بَلْ لَعَدَمُ دَلِيلِ الْوُجُوبِ. (قَوْلُهُ: وَلَيْسَ ثَقِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا) أَوْزَدَ دَلِيلَيْنِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ فِي مِثْلِ «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتًا، وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقِي. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِثْبَاتًا لَكَانَ مَعْنَاهُ صَلَاةَ بِطَهُورٍ ثَابِتَةً أَيْ: صَحِيحَةً، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ التَّكْرَرَ الْمَوْصُوفَةَ تَعُمُّ بِعُمُومِ الصِّفَةِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى كُلُّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ صَحِيحَةً، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الصَّلَاةِ { الْمُلَصَّصَةِ بِالطَّهُورِ } بَاطِلَةٌ كَالصَّلَاةِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَبِدُونِ النَّيَّةِ وَكَحُجِّ ذَلِكَ، { وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ } لِلْقَطْعِ بِأَنِّ مِثْلَ قَوْلِنَا أَكْرَمْتَ رَجُلًا عَالِمًا لَا يَدُلُّ عَلَى إِكْرَامِ كُلِّ عَالِمٍ وَكَوْنِ الْوَصْفِ عِلَّةً تَامَّةً لِلْحُكْمِ بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ مُسَلِّمٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّوَرِ فَضَّلًا عَنْ جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَالْقَوْلُ بِعُمُومِ التَّكْرَرَ الْمَوْصُوفَةِ { مِمَّا قَدَحَ فِيهِ } كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْحَقِيقَةِ فَضَّلًا { عَنْ الْقَائِلِينَ } بِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ الثَّقِي إِثْبَاتٌ وَبِالْعَكْسِ، وَلَا نِزَاعَ لِأَحَدٍ فِي أَنَّ مَنْ حَلَفَ لِأَكْرَمَ رَجُلًا عَالِمًا يَبْرُ بِأَكْرَامِ عَالِمٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا مَنْ حَلَفَ لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا عَالِمًا فَإِلْمًا لَا يَحْتَضِرُ بِمُجَالَسَةِ عَالِمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ قَرِينَةٌ أَنَّ الْمُسْتَشْنَى هُوَ النَّوْعُ لَا الْفَرْدُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا { عَلَى أَنَّ الْقَائِلِينَ } بِعُمُومِ التَّكْرَرَ الْمَوْصُوفَةِ لَا يَشْتَرِطُونَ فِي الْعُمُومِ الِاسْتِعْرَاقَ الثَّانِي أَنْ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَا صَلَاةَ سَلْبٌ كُلِّيٌّ بِمَعْنَى لَا شَيْءَ مِنَ الصَّلَاةِ

بِجَانِزَةٍ، وَالسَّلْبُ الْكُلِّيُّ عِنْدَ وُجُوبِ الْمَوْضُوعِ فِي قُوَّةِ الْإِجَابِ الْكُلِّيِّ الْمَعْدُولِ الْمَحْمُولِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّلَاةِ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا فِي حَالِ اقْتِرَانِهَا بِالطَّهْوَرِ فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الِاسْتِثْنَاءُ بِكُلِّ صَلَاةٍ، إِذْ لَوْ تَعَلَّقَ بِالْبَعْضِ لَزِمَ جَوَازُ الْبَعْضِ الْآخِرِ بَلَا طَّهْوَرٍ ضَرُورَةً أَلَّا لَمْ يَشْتَرِطِ الطَّهْوَرُ إِلَّا فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِذَا تَعَلَّقَ الِاسْتِثْنَاءُ بِكُلِّ فَرْدٍ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ لَزِمَ تَعَلُّقُ إِثْبَاتِ مَا لَفِيَ عَنْ الصَّدْرِ بِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّلَاةِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّلَاةِ جَائِزٌ حَالِ اقْتِرَانِهَا بِالطَّهْوَرِ، وَهُوَ بَاطِلٌ لِمَا مَرَّ. {فَإِنْ قُلْتَ مَعْنَى تَعَلُّقِ الِاسْتِثْنَاءِ} بِكُلِّ وَاحِدٍ أَنَّ الْبَعْضَ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَثْنَى قَدْ أُخْرِجَ مِنَ الْحُكْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِكُلِّ وَاحِدٍ، وَهُوَ عَدَمُ الْجَوَازِ وَأُثْبِتَ لَهُ حُكْمٌ مُخَالَفٌ لَهُ، وَهُوَ الْجَوَازُ، فَلَا يَلْزَمُ جَوَازُ كُلِّ صَلَاةٍ مُلْتَصِفَةٍ بِالطَّهْوَرِ قُلْتَ الْمُخْرَجُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ بَعْضُ الْأَحْوَالِ لَا بَعْضُ أَفْرَادِ الصَّلَاةِ إِذْ الدَّلِيلُ الْقَائِي مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: إِلَّا بِطَّهْوَرٍ حَالًا، وَالْمَعْنَى لَا صَلَاةَ جَائِزَةً فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالِ اقْتِرَانِهَا بِالطَّهْوَرِ بِمَعْنَى أَنْ كُلَّ صَلَاةٍ فِيهَا غَيْرُ جَائِزَةٍ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحَالِ فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ حِينَئِذٍ كَمَا تَقُولُ: مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا رَاكِبِينَ بِمَعْنَى جَاءُوا رَاكِبِينَ لَا مَاشِينَ {مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْحُكْمَ الْمُثْبِتَ} عَلَى الْحَالَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ يَكُونُ بَعَيْنِهِ هُوَ الْمَنْفِيُّ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ وَبِالْعَكْسِ لَا مِنْ جِهَةٍ أَنْ تَعَلَّقَ الِاسْتِثْنَاءُ بِالْبَعْضِ يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ بَعْضِ الصَّلَاةِ بَلَا طَّهْوَرٍ فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَضَّلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً كَيْفَ، وَالْحُكْمُ الْكُلِّيُّ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ إِمَّا هُوَ عَدَمُ الْجَوَازِ، وَلَا دَلَالَةٌ لَهُ عَلَى أَنْ الْمَشْرُوطُ بِالطَّهْوَرِ هُوَ جَوَازُ الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ.

وَالدَّلِيلُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، وَالْمَعْنَى لَا صَلَاةَ إِلَّا صَلَاةٌ مُلْتَصِفَةٌ بِالطَّهْوَرِ {نَعَمْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ}: إِنَّ الْمَوْضُوعَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ لِكِرَّةٍ دَالَّةٌ عَلَى فَرْدٍ مَا، وَإِلَّمَّا جَاءَ عُمُومُهَا مِنْ ضَرُورَةٍ وَقُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَلَمَّا جَانِبَ الِاسْتِثْنَاءَ يُوجَدُ أَيْضًا ذَلِكَ الْمَوْضُوعُ، وَلَا يُعْمَ لِكُونِهِ فِي الْإِثْبَاتِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى لَا صَلَاةَ جَائِزَةً إِلَّا فِي حَالِ الْاِقْتِرَانِ بِالطَّهْوَرِ فَإِنَّ فِيهَا يَنْتَهِي هَذَا الْحُكْمُ، وَيَثْبُتُ لَقِيضُهُ، وَهُوَ جَوَازُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِذْ نَقِصُ السَّلْبِ الْكُلِّيِّ إِيْجَابٌ جُزْئِيٌّ كَمَا يُقَالُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا رَاكِبًا.

[الحاشية]

قوله: {وهذا باطل؛ لأن بعض الصلاة}، انتهى. وتأويل صاحب [المنهاج]^١ [بالمبالغة]^٢، وهو أن يجعل حصول الطهارة كحصول جميع الشرائط والأركان، لا يلتفت إليه [بصفة]^٣ [التركيب]^٤ [في: لا صلاة]^٥ إلا

^١ في ظ و ب ١: [المفتاح]، والصواب ما أثبتته، (للتفصيل، انظر: البيضاوي، عبدالله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٥٥).

^٢ في ظ الكلمة غير واضحة؛ ثم إن الأصفهاني - رحمه الله تعالى - قد بين كيف أن الغرض من النفي لجميع الصفات هنا، هو: المبالغة في إثبات صفة الطهارة للصلاة، حيث قال: المراد بتعميم النفي ها هنا: المبالغة في تحقيق تلك الصفة للموصوف، فكان قائلًا قال: لا يعتبر صفة الطهورية للصلاة، فقول: لا صلاة (إلا بطهارة أي، الصفة المعتبرة للصلاة هي: الطهورية، فيكون الغرض من نفي جميع الصفات المبالغة في إثبات تلك الصفة، لا نفي الكل على الحقيقة، (الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ج ٢، ص ٢٩٦).

^٣ في ب ٢: [القيمة]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ظ: [التركيب]، والصواب ما أثبتته.

^٥ هذه الكلمة من تقدير الباحث، إذ سقطت من ظ، وفي ب ١: [إلا في الصلاة]، وفي ب ٢: [في الصلاة]، واستعلت على التصويب بالنسخة الحجرية: لو ٣١٨ ب.

[بالبنية] ^١ [أو] ^٢ [استقبال] ^٣ القبلية [...] ^٤ أو غيرها، [وإدعاء المبالغة] ^٥ [في جميع ذلك] ^٦ مما لا [يسمع] ^٧. قوله: {وهذا في غاية الفساد}، انتهى. أجاب عنه في فصول البدائع: بأن التكررة الموصوفة في سياق الإثبات الواقعة بعد النفي إذا قصد بها النوع تعم، [لحو] ^٨: لا أجالس إلا رجلاً عالماً، حيث تشمل الإباحة كل رجل [عالم] ^٩، فلا يحث بمجالسته أي فرد واحد فصاعداً، [ومنه علم أن مثل هذا العموم للاستغراق] ^{١٠} بخلاف أكرمت رجلاً عالماً إذ لا نفي وما كتبت إلا بالقلم إذ لا نكرة ^{١١}. قوله: {مما قدح فيه}، الظاهر أن المراد قدحهم في [إطراده] ^{١٢}، وإلا فلا وجه للعراق في العموم مثل قوله تعالى: [وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ] ^{١٣}، وعدم تسليم كون [...] ^{١٤} الوصف علة تامة في شيء من [الصور] ^{١٥} مدفوع بما ذكر في الآية، فإن [الإيمان] ^{١٦} [علة] ^{١٧} تامة لخيرية العبد المؤمن من المشرك، من غير أن يحتاج إلى شيء آخر، وأما عدم العراق في صورة اليمين فقد يقال: مبنى الإيمان على العرف، وكلامنا في اللغة، على أن [لقائل أن] ^{١٨} [يقول] ^{١٩}: لا نسلم عدم العموم في المسألة المذكورة ولو على سبيل البديل، إذ يصح الاستثناء بأن يقال: لأكرمن رجلاً إلا فلاناً، ولو سلم فالتخلف [لما] ^{٢٠} لا [يقدح] ^{٢١} في الأصل الكلي، ثم إن قوله: {على أن القائلين}، انتهى. ممنوع أيضاً؛ لأن دليلهم يدل على أن العموم الثابت عموم الاستغراق، [غير أن العموم إن

- ^١ في ب ٢: [بالنسبية]، والصواب ما أثبتته.
- ^٢ في جميع النسخ: [أو]، والصواب ما أثبتته.
- ^٣ في ب ١: [الاستقبال]، والصواب ما أثبتته.
- ^٤ زاد في ب ٢: [أو القبلية]، وهذه زيادة غير صحيحة.
- ^٥ في ظ و ب ٢: [أو المبالغة]، في ب ١: [إدعاء والمبالغة]، والصواب ما أثبتته، واستعنت بالنسخة الحجرية لو: ٣١٨ ب.
- ^٦ أي: في لا صلاة إلا بالبنية أو باستقبال القبلية أو غيرها.
- ^٧ في ظ: [يمع]، وفي ب ٢: [يستمع]، والصواب ما أثبتته.
- ^٨ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.
- ^٩ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.
- ^{١٠} سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.
- ^{١١} أن خبر لا - يقصد في: لا صلاة إلا بطهور - محذوف، أي لا صلاة ثابتة إلا صلاة بطهور، فالمستثنى نكرة موصوفة في سياق الإثبات مقصود بها الجنس، وقد عرفت في بحث العام أنها عامة لا سيما بعد النفي، لحو لا أجالس إلا رجلاً عالماً حيث تشمل الإباحة كل رجل عالماً، فلا يحث بمجالسة أي فرد واحد فصاعداً منه. ومنه علم أن مثل هذا العموم للاستغراق بخلاف لأكرمن رجلاً عالماً أو ما كتبت إلا بالقلم، وإذا صحت وقد حكم عليها بالثبوت حصل كل صلاة مقترنة بطهور ثابتة، (انظر: الفاري، فصول البدائع، ج ٢، ص ١٢٦).
- ^{١٢} في ظ: [الطراده]، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٣} [البقرة: آية ٢٢١].
- ^{١٤} زاد في ظ: [تسليم]، وفي ب ١: [تسليم كون].
- ^{١٥} في ب ٢: [الصوم]، والصواب ما أثبتته؛ ب ٢: بداية لو ٢٢٤.
- ^{١٦} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها في المتن.
- ^{١٧} سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها في المتن.
- ^{١٨} في ظ: [يقال أن]، وسقطت من ب ٢، والصواب ما أثبتته.
- ^{١٩} في ظ و ب ٢: [لنقول]، والصواب ما أثبتته.
- ^{٢٠} في ظ: [لازم]، وفي ب ٢: [لا يعنه]، والصواب ما أثبتته.
- ^{٢١} في ب ٢: [يقدم]، والصواب ما أثبتته.

كان عموم الجواز فالاستغراق استغراق^١ الجواز، وإن كان عموم الوجوب فالاستغراق استغراق الوجوب، وقد [مر]^٢ في بحث العام ما يفيدك بصورة في المقام فليرجع إليه. قوله: {فإن قلت معنى تعلق الاستثناء}، [إنما كان المعنى ما ذكر؛ لأنه لا يجوز أن يحمل على ظاهره، وإلا يلزم الكل من الكل وهو باطل، وحاصل الاعتراض: أن ليس [...] معنى الاستثناء]^٣ لكل واحد؛ [لأن]^٤ كل واحد]^٥ من أفراد الصلة المقارنة للظهور [مستثنى]^٦ من الحكم [السابق]^٧، أعني: عدم الجواز حتى يلزم المحدث المذكور. قوله: {من جهة أن الحكم المثبت}، [انتهى. فيه بحث، إذ لو كان الحكم المثبت]^٨ على الحالة المستثناة بعينه هو [المنفي]^٩ في صدر الكلام على ما قرره، لا [يرد]^{١٠} الاعتراض عليه بقوله: {نعم لقائل أن يقول}، انتهى. لأن الحكم المنفي أولا يكون بكيف العموم اللهم إلا أن يعتبر الكيفية في التعيين فتأمل. قوله: {نعم لقائل أن يقول}، انتهى. أجيب عنه أيضا: بأن الاستثناء [يثبت]^{١١} بنقيض الحكم [لا بنقيض القضية، ونقيض الحكم بأن]^{١٢} يكون النفي [...] إثباتا والإثبات نفيا حاصل، ولم يقل أحد [بأن يجعل]^{١٣} الكلي جزئيا ويؤثر في تغير الكمية، إلا إذا كان [استثناء]^{١٤} البعض من الكل، وههنا ليس كذلك؛ [لأنه]^{١٥} متعلق [بالحال]^{١٦}.

^١ سقطت من ظ، والصواب: إثباتها.

^٢ ب: ١: بداية لو ٢١٤ ب.

^٣ زاد في ب: ٢: [لا]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٤ سقطت من ب ١، والصواب: إثباتها.

^٥ سقطت من ب ١، وفي ظ و ب ٢: [أن].

^٦ سقطت من ب ١، والصواب: إثباتها.

^٧ في ظ: [المستثنى]، والصواب ما أثبتته.

^٨ سقطت من ب ٢، والصواب: إثباتها.

^٩ سقطت من ب ١، والصواب: إثباتها.

^{١٠} في ب ١: [المنع]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} في ظ و ب ١: [يراد].

^{١٢} في ظ و ب ٢: [يثبت].

^{١٣} سقطت من ظ، والصواب: إثباتها.

^{١٤} زاد في ظ: [يكون]، وهي زيادة غير صحيحة.

^{١٥} في ظ: [بأن يحمل]، وسقطت من ب ٢، والصواب ما أثبتته.

^{١٦} في ظ: [الاستثناء]، والصواب ما أثبتته.

^{١٧} في ب ٢: [أنه]، والصواب ما أثبتته.

^{١٨} في ب ١: [الحال].

فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» يَشْكُلُ عَلَيْكُمْ لَا عَلَيْنَا، لَأَكْمَرُ قَدْ ذَكَرْتُمْ فِي فَصْلِ الْعَامِّ أَنَّ التَّكْرَةَ الْمُوصُوفَةَ عَامَّةٌ لِعُمُومِ الصِّفَةِ وَأُورِدْتُمْ لِلْمِثَالِ لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا عَالِمًا، لَهُ أَنْ يُجَالِسَ كُلَّ عَالِمٍ فَقَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» عَامٌّ فِي رُغْمِكُمْ فَيُلْزَمُ عَلَيْكُمْ فَسَادَانِ.

أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ كُلُّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ جَائِزَةً. وَالْآخَرُ: أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ التَّكْرِ، إِثْبَاتًا، وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِهِ، وَلَا يَشْكُلُ عَلَيْنَا أَنَّ التَّكْرَةَ الْمُوصُوفَةَ لَا تَعْمُ عِنْدَنَا فَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ التَّكْرِ إِثْبَاتًا يَصِيرُ كَقَوْلِهِ: بَعْضُ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ جَائِزَةٌ، وَهَذَا حَقٌّ قُلْتُ الْمُسْتَنَى فِي كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ أَيُّ: فِي قَوْلِهِ: لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا، عَالِمًا وَقَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» عَامٌّ عِنْدَنَا، وَالِاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ مِنَ التَّكْرِ إِثْبَاتًا فِي كِلْتَاهُمَا لَكِنْ فِي قَوْلِهِ: لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا عَالِمًا لَا يَدْخُلُ فِي الْخُلْفِ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ الْعَالِمِ، وَمِنْ ضَرُورَةِ هَذَا أَنْ يَكُونَ لَهُ مُجَالَسَةُ كُلِّ عَالِمٍ فَبِإِبَاحَةِ الْمُجَالَسَةِ لِكُلِّ عَالِمٍ لِهَذَا الْمَعْنَى لَهُ، أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ التَّكْرِ إِثْبَاتٌ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» كُلُّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِعَدَمِ الْجَوَازِ إِلَّا أَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْجَوَازِ عِنْدَنَا، فَلَا يُلْزَمُ شَيْءٌ مِنَ الْفَسَادَيْنِ عَلَيْنَا بَلْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ التَّكْرِ إِثْبَاتٌ، وَأَيْضًا يَجِيءُ فِي بَابِ الْقِيَاسِ أَنْ الْفَرْقَ بِطَرِيقِ الِاسْتِثْنَاءِ يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّةِ الْمُسْتَنَى فَتَكُونُ الصَّلَاةُ الْخَالِيَةُ عَنِ الطَّهْرِ عِلَّةً لِعَدَمِ جَوَازِهَا فَكُلَّمَا خَلَّتْ عَنْهُ لَا تَجُوزُ فَلَوْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ التَّكْرِ إِثْبَاتًا يَكُونُ كَوْنُهَا مُقَارِنَةً لِلطَّهْرِ عِلَّةً لِلْجُمْلَةِ الْإِثْبَاتِيَّةِ فَتَعْمُ لِعُمُومِ الْعِلَّةِ.

(قَوْلُهُ: فَإِنْ قِيلَ) حَاصِلُ السُّؤَالِ أَكْمَرُ قَائِلُونَ بِعُمُومِ التَّكْرِ الْمُوصُوفَةِ، وَقَدْ ذَكَرْتُمْ فِي مِثْلِ لَا أَجَالِسُ إِلَّا رَجُلًا عَالِمًا أَنْ لَهُ أَنْ يُجَالِسَ كُلَّ عَالِمٍ فَيُلْزَمُ هَاهُنَا أَيْضًا أَنْ تَصِحَّ كُلُّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ، وَهَذَا قَوْلٌ بِكَوْنِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنَ التَّكْرِ إِثْبَاتًا وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَلَّا قَائِلُونَ بِالْعُمُومِ لَكِنْ لَا يُلْزَمُنَا الْحُكْمُ بِجَوَازِ كُلِّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ بَلْ يُلْزَمُنَا عَدَمُ الْحُكْمِ بِعَدَمِ جَوَازِ كُلِّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ، وَهَذَا أَعْمٌ مِنَ الْحُكْمِ بِالْجَوَازِ، وَالْعَامُّ لَا يَسْتَلْزِمُ الْخَاصَّ، وَأَمَّا جَوَازُ مُجَالَسَةِ كُلِّ عَالِمٍ فَإِلَّا هِيَ بِإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ لَا بِدَلَالَةِ الِاسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِالْيَمِينِ إِلَّا مَا حَرَّمَ مُجَالَسَةَ غَيْرِ الْعَالِمِ فَبِالِاسْتِثْنَاءِ أَخْرَجَ الْعَالِمَ عَنْ تَحْرِيمِ الْمُجَالَسَةِ فَبَقِيَ مُبَاحُ الْمُجَالَسَةِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ.

(قَوْلُهُ: وَأَيْضًا) لَمَّا لَمْ يُسَلِّمْ الْخَصْمُ قَاعِدَةَ عُمُومِ التَّكْرِ الْمُوصُوفَةِ أَثْبَتَ لُزُومَ الْعُمُومِ فِي مِثْلِ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ بِطَرِيقِ الْإِزَامِيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ سَلَّمَ فِي بَابِ الْقِيَاسِ، أَنَّ مِنْ مَرَاتِبِ إِثْبَاتِ الْعِلِّيَّةِ بِطَرِيقِ الْإِيضَاءِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ حُكْمَيْنِ يَوْصَفَيْنِ بِطَرِيقِ الِاسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَصَصِفْ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} [البقرة: ٢٣٧] فَإِنَّ الْعَفْوَ عِلَّةٌ لِسُقُوطِ الْمَفْرُوضِ فَهَاهُنَا لَوْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ إِثْبَاتًا لَكَانَ الْإِفْرَاقُ بِالطَّهْرِ عِلَّةَ الْجَوَازِ، وَالْخُلُوعُ عَنْهُ عِلَّةُ عَدَمِ الْجَوَازِ فَيُلْزَمُ جَوَازُ كُلِّ صَلَاةٍ مُفْتَرِةٍ بِالطَّهْرِ ضَرُورَةُ وَجُودِ الْحُكْمِ عِنْدَ وَجُودِ الْعِلَّةِ {وَفِيهِ نَظَرٌ}؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ ظَنِّيٌّ، وَقَدْ عَارَضَهُ الْأَدَلَّةُ الْقَاطِعَةُ عَلَى أَنْ مَجْرَدُ الطَّهْرِ لَيْسَ عِلَّةً لِلْجَوَازِ بَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى أَشْيَاءٍ أُخْرَى عَلَى أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ الْعِلَّةُ لَمْ يَضُرْ لِجَوَازِ النِّفَاءِ الْحُكْمَ لِعَدَمِ شَرْطِ أَوْ وَجُودِ مَانِعٍ فَمِنْ أَتَيْنَ يُلْزَمُ جَوَازُ كُلِّ صَلَاةٍ بِطَهُورٍ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ قَائِلُونَ بِأَنْ مِثْلَ قَوْلِنَا مَا كَتَبْتَ إِلَّا بِالْقَلَمِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْكِتَابَةِ بِالْقَلَمِ لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ الْكِتَابَةُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ.

قوله: {وفيه نظر}، قيل النظر غير وارد على [المصنف]^١ فإنه لم [يرد]^٢ بما [ذكره]^٣ لقضا على قاعدتهم [تلك]^٤، بل أورده على ما [ذكره]^٥ معارضة [لما]^٦ قالوا: أن الفساد إنما نشأ من مذهبكم في [عموم النكرة]، حيث قال: بل من مذهبكم]^٧ في عليه المستثنى، [وفي أن المستثنى]^٨ من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، وأن خبير بأن حاصل النظر أن لزوم جواز كل صلاة بطهور على القاعدة المذكورة مسلم لو لم تعارضه الأدلة القطعية، ولا يندفع هذا بما ذكر. قوله: {لأنه طريق ظني}، [فيه بحث؛ لأن قولهم الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس أيضا طريق ظني]^٩، وليس رفض تلك القاعدة بأولى من رفض هذه فتأمل.

^١ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
^٢ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
^٣ في ب ٢: [ذكر]، والصواب ما أثبتته.
^٤ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.
^٥ في ظ و ب ٢: [ذكر]، والصواب ما أثبتته.
^٦ في ظ: [مما].
^٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.
^٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.
^٩ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

(وقوله تعالى {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً} [النساء: ٩٢] هو كقوله: وَمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا عَمْدًا إِلَّا أَلَّهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ خَطَاً، لَأَنَّهُ يُوجِبُ إِذْنُ الشَّرْعِ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ إِذْنُ الشَّرْعِ بِالْقَتْلِ الْخَطَاً، لِأَنَّ جِهَةَ الْحُرْمَةِ ثَابِتَةٌ فِيهِ بِنَاءً عَلَى تَرْكِ التَّرَوُّي، وَلِهَذَا تَجِبُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ، وَلَوْ كَانَ مُبَاحًا مَحْضًا لَمَا وَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ، وَهَذَا دَلِيلٌ تَفَرَّدَتْ بِإِيرَادِهِ، وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٌ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ. وَالشَّافِعِيُّ حَمَلُوا الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ: {إِلَّا خَطَاً} [النساء: ٩٢] عَلَى الْمُتَقَطِّعِ فِرَارًا عَنْ هَذَا لَكِنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْمُتَّصِلُ

[التلويح]

(قوله: وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٌ لِلْخَصْمِ أَنْ يَمْنَعَ كَوْنَهُ دَلِيلًا {إِذْ لَا دَلَالَه} مَعَ احْتِمَالِ الْإِلْقَاعِ وَكَوْنِ الْأَصْلِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ هُوَ الْإِتِّصَالُ لَا يُفِيدُ لِحُجُوزٍ أَنْ يَعْدَلَ عَنِ الْأَصْلِ {بِقَرِينَةٍ عَدَمِ ظُهُورِ مَا يَصْلَحُ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْهُ} فَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ {إِلَّا خَطَاً مَفْعُولٌ} أَوْ حَالٌ أَوْ صِفَةٌ مُصَدِّرٌ مَحْذُوفٌ فَيَكُونُ مُفْرَعًا، وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرَعُ مُتَّصِلٌ، لَأَنَّهُ مُعَرَّبٌ عَلَى حَسَبِ الْغَوَامِلِ فَيَكُونُ مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرٍ مُسْتَشْنَى مِنْهُ غَامٌّ مُنَاسِبٌ لَهُ فِي جِنْسِهِ وَوَصْفِهِ.

[الحاشية]

قوله: {إِذْ لَا دَلَالَه}، انتهى. قال الفاضل الشریف هذا مكابرة، لكون الاستثناء ظاهراً في الاتصال، كيف والاستثناء المنقطع مجازاً؟ وقوله: {بِقَرِينَةٍ عَدَمِ ظُهُورِ مَا يَصْلَحُ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْهُ}، [لا يقتضي [...]]^١ الانقطاع؛ لأن المفرغ متصل، مع عدم ظهور ما يصلح استثناءه^٢ [منه]^٣، انتهى. وبالجمله الاحتمال [المنافي لدلالة الدليل]^٤ الاحتمال الناشئ عن دليل [كما]^٥ سبق في أوائل الكتاب في بحث تخصيص العام، وههنا ليس كذلك. قوله: {إِلَّا خَطَاً مَفْعُولٌ لَهُ}، قيل: هذا بعيد؛ لأن القتل [ما يفعل]^٦ لأجل [الخطأ]^٧، كالضرب للتأديب؛ لأن الخطأ لا يصلح غرضاً، بل هو خلاف [الغرض]^٨. الواقع من غير قصد له، وأنت خير بأن المفعول له قد لا يكون غرضاً متأخراً، بل سبباً متقدماً، كما في: قعدت عن الحرب جبناً.

^١ زاد في ب ١: [لا تقتضي]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٢ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٤ سقطت من ظ.

^٥ في ظ: [لما]، وفي ب ٢: [أن].

^٦ في ظ: [بالفعل]، والصواب ما أثبتته.

^٧ ب ٢: بداية لو ٢٢٤ ب.

^٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ: [الغرض]، وفي ب ١ و ب ٢: [العرض].

[التوضيح]

(وَأَمَّا كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ) جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِ وَأَيْضًا لَوْلَا ذَلِكَ لَمَا كَانَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ تَوْحِيدًا تَامًا (فَلِأَنَّ مُعْظَمَ الْكُفَّارِ كَانُوا أَشْرَكُوا، وَفِي عُقُولِهِمْ وَجُودُ الْإِلَهِ ثَابِتٌ فَسَبَقَ لِنَفْيِ الْغَيْرِ ثُمَّ يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُودُهُ تَعَالَى إِشَارَةً عَلَى الثَّانِي، أَيْ: عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ قَبْلَ الْحُكْمِ ثُمَّ حُكْمٌ عَلَى الْبَاقِي، وَإِلْمًا فَلَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ وَجُودَهُ تَعَالَى يَثْبُتُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ؛ {لَأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْإِلَهِ} ثُمَّ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ حُكْمٌ عَلَى الْبَاقِي بِالنَّفْيِ يَكُونُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمُسْتَنْثَى خِلَافُ حُكْمِ الْمَصْدَرِ، وَإِلَّا لَمَا أَخْرَجَ مِنْهُ. (وَصُرُورَةٌ عَلَى الْآخِرِ) أَيْ: عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَشْرَةَ إِلَّا ثَلَاثَةً مَوْضُوعَةٌ لِلْسَّبْعَةِ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَجُودُهُ تَعَالَى يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الصَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ الْإِلَهِ لَمَّا كَانَ ثَابِتًا فِي عُقُولِهِمْ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ غَيْرِهِ وَجُودُهُ صُرُورَةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ مَوْجُودٌ فَيَكُونُ كَالْتَّخَصُّصِ بِالْوَصْفِ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلَالَةٌ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ عِنْدَكَ، {فَلَا ذَلَالَةٌ} لِلْكَلَامِ عَلَى وَجُودِهِ تَعَالَى مُنْطَوِّقًا، وَمَفْهُومًا بَلْ صُرُورَةٌ فَقَطْ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَأَمَّا كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ) جَوَابٌ عَنِ الْحُجَّةِ الثَّلَاثَةِ {وَتَقْرِيرُهُ ظَاهِرٌ} فَإِنْ قِيلَ لَزُومٌ وَجُودُهُ تَعَالَى بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ اعْتَرَفَ بِمَذْهَبِ الْخَصْمِ فَإِنَّهُ لَا يَدْعِي أَنَّهُ يُفِيدُ الْإِثْبَاتَ بِطَرِيقِ الْعِبَارَةِ بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ السُّوقُ لِأَجْلِهِ بَلْ يَدْعِي أَنَّهُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ {وَلَزُومٌ وَجُودُهُ} تَعَالَى بِطَرِيقِ الصَّرُورَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَصِيرَ الدَّهْرِيُّ الثَّانِي لِلصَّائِعِ مُؤْمِنًا بِهِدِهِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. {أَجِيبْ عَلَى الْأَوَّلِ} بَأَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ هُوَ اطِّرَادُ هَذَا الْحُكْمِ أَغْنَى كَوْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ النَّفْيِ إِنْثَابًا، وَثُبُوتُهُ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُوجِبُ الْإِطْرَادَ {لِلتَّفَانَةِ فِي مِثْلِ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ}، وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّ مَبْنَى الْأَمْرِ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ وَحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ عَمَلًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الْحَدِيثَ.

[الحاشية]

قوله: {وَتَقْرِيرُهُ ظَاهِرٌ}، لكن فيه بحث وهو: أن دلالة الاستثناء على [مخالفة]^١ حكم [المصدر]^٢ في الخارج ممنوعة، وفي [العقل]^٣ بمعنى: أن ليس فيه [حكم]^٤ المصدر، مسلم لكن [لا]^٥ يقتضي حكما بخلافه من الإثبات أو النفي، لا بالعبرة ولا [بالإشارة]^٦، فإن [الأخص]^٧ لا يلزم الأعم، فلا يتم الإشارة المذكورة ولو في كلمة التوحيد، [وقوله]^٨: {لأنه لما ذكر الإله}، انتهى. لا يفيد الحكم بالنقيض، إذ يكفي للخروج عدم الحكم السابق. فإن قيل: {ولزوم وجوده}^٩، انتهى. قد يجاب عن الاعتراض الأول: بأن الخصم يجعله مدلول اللفظ

^١ في ظروب ٢: [محالية]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ: [العدد]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ظروب ١: [الفعل]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ظ: [حكم]، وفي ب ٢: [بحكم].

^٥ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٦ ب ١: بداية لو ١٢١٥.

^٧ ظ: بداية لو ١٢٧٦.

^٨ أي المصنف.

^٩ وهو ما ورد في قول الشارح: فإن قيل لزوم وجوده تعالى.

وأما [نحن] ^١ [فنجعله] ^٢ ثابتا بطريق الإشارة، لا على أنه مدلول اللفظ، بل [؛ لأنه أخرجه من حكم الصدر، فثبت أن حكمه يخالف حكم الصدر، وهذا ليس مدلول اللفظ، بل] ^٣ هو معنى حاصل [مما ذكرنا] ^٤، [وهو ليس بلفظ، وهو] ^٥ مدلول بان الثابت بالإشارة ثابت بنفس [الصيغة] ^٦ [عنده] ^٧، كما نقله عن فخر الإسلام في [أثناء تقرير] ^٨ الجواب عن الحجة الثانية للمذهب الأول، ولا يخفى أن الثابت [بالصيغة] ^٩ ثابت باللفظ. قوله: {أجيب عن الأول}، قيل: بل المدعى أن الاستثناء من النفي لا يكون إثباتا وبالعكس أصلا، فكيف يصح الاعتراف بصورة [نقض] ^{١٠} يبطل هذا [الدليل] ^{١١} الدعوي الكلي؟ وأنت خير بأن مجرد دعوى أن المدعى سلب [كلي] ^{١٢}، لا [يرد] ^{١٣} على الجواب ما لم يبرهن عليها، نعم يرد أن يقال: كلام المصنف يقتضي أن [يطرد قوله دلالة] ^{١٤} بطريق الإشارة في كل مستثنى، فلا يكون جواب الشارح جوابا عما يرد عليه، على أن الحق ما ذكره المصنف؛ لأن [المدلول] ^{١٥} بالإشارة لازم للمتطوق، ولو كان حاصلًا لكان مطردًا، ويمكن أن يقال في [أصل] ^{١٦} الجواب: إفادة كلمة التوحيد الإثبات بالعرف الشرعي لا اللغوي.

- ١ في ظ: [لمن]، والصواب ما أثبتته.
- ٢ في ظ: [فنجعله]، وفي ب: [فجعل]، وفي ب: [يفعله]، والصواب ما أثبتته.
- ٣ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.
- ٤ في ب: [ما ذكره]، وفي ب: [مما ذكرنا].
- ٥ سقطت من ب: ٢، والصواب إثباتها.
- ٦ في ظ و ب: ٢: [الصفة]، والصواب ما أثبتته.
- ٧ في ب: ١: [عندنا].
- ٨ في ظ: [أثناء]، وفي ب: ١: [إثبات يقرر]، والصواب ما أثبتته.
- ٩ سقطت من ظ و ب: ٢، والصواب إثباتها.
- ١٠ في ظ: [نقيض]، وفي ب: ٢: [بعض]، والصواب ما أثبتته.
- ١١ سقطت من ب: ١ و ب: ٢.
- ١٢ في ظ: [كل]، والصواب ما أثبتته.
- ١٣ في ب: ١: [يراد]، والصواب ما أثبتته.
- ١٤ استلحت على إثبات هذه العبارة بالنسخة الحجرية: لو ٣١٩، فهي في ظ: [نظر قوله دلالة]، وفي ب: ١: [يرد لدلالة]، وفي ب: ٢: [أن نظر لا].
- ١٥ في ب: ١: [المنكور].
- ١٦ سقطت من ب: ١.

قوله: {لا تنفائه بمثل: [لا صلاة إلا بطهور]^١، كلام [على]^٢ [زعم]^٣ القوم، وإلا فانتفاؤه فيه [ممتنع]^٤ كما مر، [فلا يكون هذا الجواب صحيحاً]^٥. قوله: {عملاً بظاهر [قوله - عليه الصلاة والسلام - : أمرت]^٦، انتهى. فيه بحث؛ لأن هذا الحديث لما اقتضى أن يكون [كل]^٧ من يقول: لا إله إلا الله، مؤمناً ويصح إسلامه، دل على أن حصول الإيمان [به]^٨ [للداهري]^٩ ليس بطريق الضرورة؛ لأنه غير معتقد بوجود [الصانع]^{١٠}، بل، [لأن]^{١١} الاستثناء من النفي إثبات، فلم يندفع السؤال.

^١ أخرجه الدارقطني عن عائشة - رضي الله عنها - ، أنها سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "لا تقبل صلاة إلا بطهور، وبالصلاة على"، وقد ضعفه، حيث ذكر أن في إسناده عمرو بن شمر وجابر وهما ضعيفان، (انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد واختلاف الروايات في ذلك، ج ٢، ص ١٧٠، حديث رقم: ١٣٤١)، وقال ابن الملقن: "حديث لا صلاة إلا بطهور"، وهذا الحديث رواه الدارقطني من رواية عائشة كذلك وضعفه، ولم يظفر به بعض من تكلم على أحاديث ابن الحاجب بهذا اللفظ، بل تمحل له وطول واعتراض، وقد توبع على ذلك، فاستفده أنت، (انظر: ابن الملقن، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، ج ١، ص ٢٥، حديث رقم: ١٩).
إلا أن الزيلعي - رحمه الله تعالى - قال:

"حديث لا صلاة إلا بطهور"، غريب بهذا اللفظ، وذكر طرق عدة لهذا الحديث، ثم قال: وأقرب ما وجدناه للفظ الكتاب - يقصد: كتاب الكشف - ما رواه الطبراني في المعجم الكبير عن أبي سيرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا صلاة إلا بوضوء، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه، ولا يؤمن بالله من لم يؤمن بي، ولم يؤمن بي من لم يعرف حق الأنصار"، (انظر: الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشف، ج ٢، ص ٤٦٢، حديث رقم: ٨٩٩)، وقال الطبراني بعد أن روى هذا الحديث: لم يرو هذا الحديث عن أبي سيرة إلا بهذا الإسناد، (انظر: الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٦، حديث رقم: ١١١٥)، إلا أن الرواية الصحيحة والمحفوظة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر قال: إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول"، (انظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، ج ١، ص ٢٠٤، حديث رقم: ٢٢٤).

^٢ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٣ في ب ١: [ثم]، والصواب ما أثبتته.

^٤ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، فهي في ظ و ب ١: [مم]، وفي ب ٢: [يتم].

^٥ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٦ عن أبي هريرة - رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله"، (انظر: البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي الناس إلى الإسلام والنبوة، ج ٤، ص ٤٨، حديث رقم: ٢٩٤٦، وانظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ج ١، ص ٥٢، حديث رقم: ٢١).

^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٩ في ظ: [المداهري]، وفي ب ٢: [الداهري]، والصواب ما أثبتته. والدهرية هم: قوم يقولون يقدم العالم وينكرون الصانع، (انظر: أبو المظفر، طاهر بن محمد، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، حققه: كمال الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص ١٤٩).

^{١٠} في ب ١: [الصانع]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

[التوضيح]

(وَمَا قِيلَ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ هَذَا دَلِيلٌ حَاوِلٌ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ نَفْيَ الْمَذْهَبِ الْآخِرِ (إِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَفْظُ مُرَكَّبٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ) أَي: الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَأَدَاةُ الِاسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَشْنَى بِلِ عَهْدِ لَفْظُ مُرَكَّبٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ كَبَعْلَبِكَ (وَمُرَكَّبٌ أَغْرَبٌ فِي وَسْطِهِ ضَعِيفٌ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مُرَكَّبَ مَوْضُوعٍ مِثْلُ بَعْلَبِكَ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ مَعْنَاهُ مُطَابِقٌ لِمَعْنَى السَّبْعَةِ مِثْلًا فَيَكُونُ هُنَاكَ وَضْعٌ كُلِّيٌّ) {أَي: وَضْعُ الْوَاضِعِ اللَّفْظِ الَّذِي أُسْتُشْنِيَ مِنْهُ الْبَاقِي} وَضَعًا كُلِّيًّا لَا وَضَعًا جُزْئِيًّا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَضْعَ عَلَى لَوْعَيْنِ وَضْعَ جُزْئِيٍّ كَوَضْعِ اللُّغَاتِ وَوَضْعَ كُلِّيٍّ كَالْوَضْعِ التَّصْرِيفِيِّ وَالتَّخْوِيَّةِ فِيهِ الْوَضْعُ الْجُزْئِيَّةُ سَلَمَتَا أَكْثَرُ لَمْ يُعْهَدْ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَفْظُ مُرَكَّبٍ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ مَعَ أَكْثَرُ فِي حَيْزِ الْمَنْعِ لِحُجُومِ شَبَابِ قَرَلَاهَا، وَبَرَقَ لَحْرُهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ الْعَبْدِ وَاللَّامِ وَرَحْمَنِ لَكِنْ فِي الْوَضْعِ الْكُلِّيَّةِ لَا لَسَلَمُ أَكْثَرُ لَمْ يُعْهَدْ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ فِي مَعْنَى الْمُرَكَّبِ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ يُطَابِقُ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَإِنَّ مَنْ لَهَ يَدٌ فِي الْإِنْبَارِ وَالْإِطْنَابِ يَسْهَلُ عَلَيْهِ أَنْ يُفِيدَ مَعْنَى الْكَلِمَاتِ الْكَثِيرَةِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَيُفِيدَ مَعْنَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِكَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ فَإِنَّ لَفْظَ إِنْسَانٍ وَحَيَوَانٍ ذِي لُطْفٍ كُلٌّ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَ الْآخَرِ، وَكَذَا لَفْظُ فَرَسٍ وَحَيَوَانٍ ذِي صَهِيلٍ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

(وَأَيْضًا مَقْضُودٌ بِحُجُومِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ) فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ الْإِعْرَابِ فِي وَسْطِهِ (وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ عُلَمَائِنَا، وَبَعْضُهُمْ) أَي: بَعْضُ مَشَايِخِنَا كَالْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي زَيْدٍ وَفَخْرِ الْإِسْلَامِ وَشَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى (مَالُوا فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْغَيْرِ الْعَدِيدِ إِلَى الْبَاقِي بِحُكْمِ الْعَرَفِ) أَي: إِلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي، وَهُوَ أَكْثَرُ إِخْرَاجِ قَبْلِ الْحُكْمِ ثُمَّ حُكْمُ عَلَى الْبَاقِي.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَمَا قِيلَ) حَاوِلَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ بِوُجُوهِ. الْأَوَّلُ: أَكَّا قَاطِعُونَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُسْتَشْنَى، وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَآلَةُ الِاسْتِثْنَاءِ مَعْنَاهُ الْإِفْرَادِيَّ، وَالْمَقْصِدُ بِجُزْءٍ مِنْهُ {الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ}. الثَّانِي: أَكْثَرُ خَارِجٌ عَنْ قَانُونِ لُغَةِ الْعَرَبِ إِذْ لَمْ يُعْهَدْ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ، وَلَا مُرَكَّبٌ أَغْرَبُ جُزْءُهُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ غَيْرُ مُضَافٍ.

الثَّلَاثُ: أَكْثَرُ يَلْزَمُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى جُزْءِ الْأَسْمِ فِي مِثْلِ اشْتَرَيْتِ الْجَارِيَةَ إِلَّا نَصَفَهَا. الرَّابِعُ: أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ أَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَعَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ يَكُونَ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ اسْمًا لِلْسَّبْعَةِ لَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمَعْنَى فَإِشَارَةُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَى مَنَعَ الْوَجْهِ الثَّانِي وَتَقْضِيهِ وَحَلِّهِ عَلَى وَجْهِ يَنْدَفِعُ بِهِ الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ أَمَّا الْمَنْعُ فَهُوَ أَكَّا لَا لَسَلَمُ أَكْثَرُ لَمْ يُعْهَدْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَفْظُ مُرَكَّبٍ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَعْلَامِ كَذَلِكَ مِثْلُ شَبَابِ قَرَلَاهَا وَبَرَقَ لَحْرُهُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا التَّقْضُ فَهُوَ أَنَّ مِثْلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَّمَ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ مَعَ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي وَسْطِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِنَا جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَمَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْحُلُّ فَهُوَ أَكْثَرُ لَمْ يُعْهَدْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مُرَكَّبُ الْمَوْضُوعِ الشَّخْصِيِّ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَمُسَلَّمٌ، لَكِنْ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَالْمُسْتَشْنَى، وَأَدَاةُ الِاسْتِثْنَاءِ عِبَارَةٌ عَنِ الْبَاقِي لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ مَوْضُوعَ لَهَ بِالشَّخْصِ بِمَنْزِلَةِ بَعْلَبِكَ وَمَعْنَى كَرَبٍ {بَلْ أَرَادُوا أَنَّ مَوْضُوعَ لَهَ بِالنَّوْعِ} بِمَعْنَى أَكْثَرُ ثَبَتَ مِنَ الْوَاضِعِ أَكْثَرُ إِذَا ذَكَرَ ذَلِكَ فَهُمْ مِنَ الْبَاقِي كَمَا ثَبَتَ مِنْهُ أَكْثَرُ إِذَا غَيْرَ صَبِيحَةٍ

فَعَلَ بِالْفَتْحِ إِلَى فَعَلٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى الْمُنْبِئِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وَإِذَا رُكِّبَ زَيْدٌ مَعَ قَائِمٍ وَجُعِلَا مَرْفُوعَيْنِ فَهَمَّ مِنْهُ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ الْقِيَامِ لِزَيْدٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَوَاعِدِ الصَّرْفِيَّةِ، وَالنَّحْوِيَّةِ لِإِلْهَائِهَا أَرْضًا كَلِمَةً.
وَأِنْ أُرِيدَ أَنَّ لَيْسَ فِي اللَّغَةِ تَرْكِبُ الْمَوْضُوعِ التَّوْعِيٍّ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَظَاهِرُ الْفَسَادِ فَإِنَّ جَمِيعَ الْمُرَكَّبَاتِ مَوْضُوعَةٌ بِالنُّوعِ سِوَاءَ تَرْكِبِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ مِثْلَ قَوْلِنَا حَيَوَانٌ ذُو نَظْقٍ، وَقَوْلِنَا جِسْمٌ لَمْ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ وَلُطْقٌ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِللِّسَانِ بِالنُّوعِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ تَبَيَّنَ مِنَ الْوَاضِعِ أَنَّ إِذَا ذُكِرَ اسْمُ جَنْسٍ وَوُصِفَ بِمَا يَخْصُ بَعْضُ أَلْوَانِهِ فَهَمَّ مِنْهُ ذَلِكَ النَّوعُ فَالْمَوْضُوعُ التَّوْعِيُّ كَثِيرٌ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَيَكُونُ الْإِعْرَابُ فِي رَسْطِهِ كَمَا تَرَى، وَيَكُونُ لِأَجْزَائِهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَعَانِيهَا الْإِفْرَادِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ، وَلَا يَصِيرُ الْمَجْمُوعُ كَلِمَةً وَاحِدَةً حَتَّى يَكُونَ كُلٌّ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ جُزْءًا مِنَ الْكَلِمَةِ فَيَمْتَنِعُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ بَلْ يَكُونُ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ عَوْدِهِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فِي مِثْلِ زَيْدٌ أَبُو قَائِمٍ مَعَ أَنَّ جُزْءًا مِنَ الْمُرَكَّبِ الْمَوْضُوعِ بِالنُّوعِ.

[الحاشية]

قوله: {الدلالة على جزء معناه}، فيه نظر؛ لأنه لوهم أنه على المذهب الأخير قصد [بجزء]¹ من هذا المجموع الدلالة على جزء معناه الإفرادي، وليس كذلك؛ لأنه السبعة مثلاً، ولم يدل على جزئها شيء من: له علي عشرة إلا ثلاثة، فالأولى أن يقول: [على]² معنى، بل [أن يقتصر]³ على ما قبله لحصول المقصود به، فليتأمل.
قوله: {بل أرادوا أنه موضوع له بالنوع}، أي: [أرادوا]⁴ أن المجموع موضوع له، وهذا يظهر ما في [عبارة]⁵ المصنف من التسامح حيث قال: {أي: وضع الواضع اللفظ الذي استثنى منه الباقي}، فإنه يشعر بأن الموضوع نفس المستثنى منه، و[ليس]⁶ كذلك.

¹ في ظ: [جزء]، وفي ب ٢: [جزء]، والصواب ما أثبتته.
² في ب ٢: [على]، والصواب ما أثبتته، ويقصد: الأولى أن يقول الشارح: "على معنى"، بدلاً من قوله: "على جزء معناه".
³ في ب ١: [يقتصر]، وفي ب ٢: [إلا الفصلة].
⁴ وهم: القائلين بأن المستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء عبارة عن الباقي.
⁵ ظ: بداية لو ٢٧٦ ب.
⁶ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

[التلويح]

وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَنَافِي فِي الْإِخْرَاجِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُعِيدُهُ أَذَاةُ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْمَعَالِي الْإِفْرَادِيَّةُ لَيْسَتْ مَهْجُورَةً فِي الْمَوْضُوعَاتِ التَّوَعِيَّةِ، وَأَقُولُ أَمَّا الْمَنْعُ فَجَوَابُهُ الِاسْتِقْرَاءُ وَنَقْلُ أَثْمَةِ اللُّغَةِ، وَأَمَّا النِّقْضُ بِمَثَلِ شَابٍ قَرَلَاهَا {فَمَنْذُورٌ بِمَا ذُكِرَ فِي الْكَشَافِ} جَوَابًا عَمَّا قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ التَّسْمِيَةُ بِثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ فَصَاعِدًا فَكَيْفَ تَكُونُ الْكَلِمَاتُ الْمُتَهَجَّى بِهَا أَسْمَاءً لِلصُّورِ وَذَلِكَ أَكْثَرُ قَالَ: إِنَّ التَّسْمِيَةَ بِثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ فَصَاعِدًا مُسْتَنَكِرَةٌ لِعَمْرِي وَخُرُوجٌ عَنِ كَلَامِ الْعَرَبِ لَكِنْ إِذَا جُعِلَتْ اسْمًا وَاحِدًا عَلَى طَرِيقَةِ حَضَرَمَوْتَ، وَأَمَّا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ مَثْنَوَةٍ كَثَرُ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ، فَلَا اسْتِكَارَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِمَا حَقُّهُ أَنْ يُحْكِيَ حِكَايَةَ كَمَا سُمُوا بِتَابُطٍ شَرًّا وَبَرًّا نَحْرُهُ وَشَابٍ قَرَلَاهَا وَكَمَا لَوْ سُمِّيَ بِزَيْدٍ مُنْطَلِقٍ وَبَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَلَا خَفَاءَ فِي أَنْ مِثْلَ عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ لَيْسَ مُحْكَمًا بَلْ مُعَرَّبًا بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ.

[الحاشية]

قوله: {فمندفع بـ} [ما ذكر في^١ الكشاف]^٢، انتهى. قيل ظاهر [عبارة ابن]^٣ الحاجب يدل على أن لا [تركب]^٤ من ثلاثة أصلا، [سواء]^٥ كان محكما أو غيره، والتقدير [خلاف]^٦ الأصل لا يصار [إليه]^٧ بلا دليل، ولا دليل في عبارته، [فحينئذ]^٨ يتجه [المنع]^٩ المذكور والنقض بمثل: [تأبط شرا]^{١٠}، ولا يتم الجواب عن المنع بالاستقراء ونقل أثمة اللغة، وكذا الجواب عن النقص بما ذكره صاحب الكشاف، إذ ليس في كلامه ما يدل على التقييد، وأنت خير بأن في [العدل]^{١١} عن ظاهر الكلام إذا تم المقصود [بالحمل]^{١٢} على خلاف الظاهر [سعة]^{١٣}.

^١ ب ٢: بداية لو ٢٢٥.

^٢ (انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٨).

^٣ في ظ و ب ١: [العبارة لابن]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ظ و ب ٢: [يركب]، والصواب ما أثبتته.

^٥ ب ١: بداية لو ٢١٥ ب.

^٦ في ب ١: [بخلاف].

^٧ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٨ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٠} تأبط شرا:

هو ثابت، وكنيته: أبو زهير، بن جابر بن سفيان بن صميث ابن عدي بن كعب بن حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان، وأمه أميمة من قين بطن من فهم، وفي تلقيبه بـ "تأبط شرا"، أربعة أقوال، وأشهرها: أنه أخذ سيفاً تحت أبطه وخرج، فقتل لأمه: أين هو؟ قالت لا أدري؟ تأبط شراً وخرج، (انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ج ١، ص ١٣٧؛ وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، دار الهجرة، دمشق، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص ٧٨).

^{١١} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٢} في ظ: [بالحمل]، وفي ب ٢: [بالجملة]، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} في ب ١: [سبعة]، وفي ب ٢: [سنة].

[التلويح]

وَأَمَّا التَّقْضُ بِمَثَلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ حَيْثُ أُعْرِبَ فِي وَسْطِهِ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ قَدْ اخْتَرَزَ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ، وَلَا يُعْرَبُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ غَيْرُ مُضَافٍ، {وَلَا أُدْرِي كَيْفَ خَفِيَ هَذَا عَلَى الْمُصَنِّفِ} - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . وَأَمَّا الْحَلُّ فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ {الْمَقْصُودَ دَفْعَ التَّنَاقُضِ} الْمُتَوَهَّمِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ حَيْثُ أُسْنِدَ الْحُكْمُ إِلَى الْكُلِّ وَأُخْرِجَ الْبَعْضُ فَالْقَوْلُ بِكَوْنِ الْمَرْكَبِ مَوْضُوعًا لِلْبَاقِي وَضَعًا كُلِّيًّا لَيْسَ مِمَّا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَوْ يَقَعُ فِيهِ اخْتِلَافٌ أَوْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلًا لِلْمَذْهَبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَكِنَّهُ لَا يَفِي بِالْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَاتِ حِينَئِذٍ {مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعَالِيهَا الْإِفْرَادِيَّةِ} {فَإِذَا أَنْ يُرَادَ بِالْعَشْرَةِ} فِي قَوْلِنَا لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ أَفْرَادٍ وَيُحْكَمُ بِإِثْبَاتِهَا، وَهُوَ التَّنَاقُضُ أَوْ يُرَادَ سَبْعَةُ أَفْرَادٍ، {وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ} أَوْ يُرَادَ عَشْرَةُ أَفْرَادٍ لَكِنْ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهَا بَعْدَ إِخْرَاجِ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ الثَّانِي. فَمَجْرُودُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَجْمُوعَ مَوْضُوعٌ لِلْسَّبْعَةِ بِالنُّوعِ لَا يُعْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا بَلِ التَّحْقِيقُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَهُوَ أَنَّ عَشْرَةَ أُخْرِجَتْ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ مَجَازٌ لِلْسَّبْعَةِ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ الَّتِي أُخْرِجَتْ مِنْهَا ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ، وَلَا شَيْءَ مِنَ السَّبْعَةِ بِعَشْرَةٍ، وَالْعَشْرَةُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الثَّلَاثَةِ وَقَبْلَهُ {مَفْهُومٌ وَاحِدٌ}، وَلَيْسَتْ السَّبْعَةُ بِعَشْرَةٍ عَلَى حَالِ أَطْلُقَهَا أَوْ قَلَدْنَا إِيَّاهَا الْبَاقِي مِنَ الْعَشْرَةِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الثَّلَاثَةِ كَمَا يُقَالُ: إِيَّاهَا أَرْبَعَةٌ ضُمَّتْ إِلَيْهَا ثَلَاثَةٌ وَإِلَيْهَا لَيْسَتْ بِأَرْبَعَةٍ أَصْلًا. وَإِنَّمَا هِيَ الْخَاصِلُ مِنْ ضَمِّ الْأَرْبَعَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ ثُمَّ إِنَّ السَّبْعَةَ مُرَادَّةٌ فِي مِثْلِ عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ {فَإِنْ قُلْنَا: هَذَا التَّرْكِيبُ حَقِيقَةٌ} فِي عَشْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِأَلْفِهَا أُخْرِجَتْ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ، فَكَانَ مَجَازًا فِي السَّبْعَةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، {وَرَأَيْنَا قُلْنَا: هُوَ مَوْضُوعٌ} لِلْبَاقِي مِنَ الْعَشْرَةِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَيْسَ مِثْلُهَا عَشْرَةُ مُقَيَّدَةٌ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِلْسَّبْعَةِ لَا عَلَى اللَّهِ وَضِعَ لَهُ وَضَعًا وَاحِدًا كَمَا يُتَصَوَّرُ بَلْ عَلَى اللَّهِ يُعْبَرُ عَنْهُ بِلَازِمِ مَرْكَبٍ، وَالشَّيْءُ قَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ، وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِمَرْكَبٍ يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ لَوَازِمِهِ، وَذَلِكَ فِي الْعَدَدِ ظَاهِرٌ فَإِنَّكَ قَدْ تَنَقَّضَ عَدَدًا مِنْ عَدَدٍ حَتَّى يَبْقَى الْمَقْصُودُ كَمَا تَنَقَّضَ ثَلَاثَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ حَتَّى تَبْقَى سَبْعَةٌ، وَقَدْ يُضْمُّ عَدَدٌ إِلَى عَدَدٍ حَتَّى يَحْصُلَ الْمَقْصُودُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

بُنْتُ سَبْعٌ وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثٌ ... هِيَ حُبُّ الْمُتَمِّمِ الْمُشْتَقِ

وَالْمُرَادُ مِنْهُ بُنْتُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِغَيْرِهِمَا كَمَا يُقَالُ: الْعَشْرَةُ {جَذْرُ الْمِائَةِ} وَضِعْفُ الْخَمْسَةِ وَرَبْعُ الْأَرْبَعِينَ، {وَعَلَى هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنْ يُحْمَلَ الْمَذْهَبُ الْأَخِيرُ}، وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي {يُزَجَّعُ إِلَى أَحَدِهِمَا}، وَأَلَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْرٌ بِمَا يَرِدُ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي {أَبْطَلُوا بِهَا الْمَذْهَبَيْنِ}.

[الحاشية]

قوله: {وَلَا أُدْرِي كَيْفَ خَفِيَ هَذَا عَلَى الْمُصَنِّفِ}، قيل [عليه]^١: مدار كلام المصنف: [انه]^٢ إذا [[جاز]]^٣

^١ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٢ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٣ في ب ٢: [جاء]، والصواب ما أثبتته.

[...] ^١ إعراب الجزء الأول في الوضع الشخصي عند الإضافة، ولم يحكم حكاية في المانع عن جواز ^٢ إعراب الجزء الأول من الأجزاء الثلاثة في الموضوع بالوضع النوعي. قوله: {لإما أن يراد بالعشرة}، فيه بحث، إذا [يختار] ^٣ أن المراد بالعشرة: عشرة أفراد، لكن لا يتعلق الحكم بما قبل إخراج الثلاثة حتى يلزم التناقض، ولا بعد إخراجها حتى يكون المذهب الثاني بعينه، بل يتعلق بمجموع معنى العشرة إلا ثلاثة، وهو: السبعة، فيكون وإفيا بالمقصود. قوله: {مفهوم واحد}؛ لأن [القيد] ^٤ خارج عن المقيد، فالعشرة [المقيدة] ^٥ بخروج الثلاثة عنها عشرة لا سبعة، فإن قلت: هذا يقتضي أن [لا يصح] ^٦ الحمل في قولنا: السبعة: [عشرة خرجت عنها ثلاثة، قلت: المجموع ههنا - مجموع عشرة إلا ثلاثة - أريد به السبعة] ^٧ مجازا. قوله: {لإن قلنا هذا التركيب حقيقة}، انتهى. قال الفاضل الشریف: هذا التردد يخالف ما يقتضيه كلامه السابق، حيث جزم فيه بأن العشرة عشرة أطلقها أو قيدها، والترديد [مبنى على] ^٨ [التردد] ^٩، فحق الكلام أن يقال: لإما أن ينقلب هذا التركيب عن معناه الحقيقي الذي هو: العشرة المجردة منها الثلاثة، ويستعمل في السبعة، كان مجازا فيها، [وإما] ^{١٠} أن يستعمل في معناه الحقيقي [لكن] ^{١١} لا ليكون مقصودا أصليا، بل ليكون ذريعة إلى خصوصية السبعة، كان [السبعة يفهم من نفس التركيب كما في الكنيات، فحينئذ يكون اسما للسبعة كما هو المذهب الثالث، وهذا هو مراد الخلق المذكور، ويقال: هذا التردد بعد قوله: {المقصود دفع التناقض}، انتهى. وبعد قوله: {مستعملة في معانيها الإفرادية} مجرد فرض للإيجاب، ومثله شائع. قوله: {وهو} ^{١٢} [المذهب الأول] انتهى. اعترض عليه: بأن المجازي في المذهب الأول بعشرة العشرة، وإلا ثلاثة قرينة له، لا مجموع التركيب فلا [أمر] ^{١٣}، وأجيب: بأن القرينة لما كانت لفظية، ولم يفهم المعنى المجازي من العشرة بدون القرينة، صبح أن يقال: المجاز هو المجموع، باعتبار أن المعنى المجازي إنما يفهم منه. قوله: {جذر المائة}، [إذا ضرب في نفسه] ^{١٤} ^{١٥} وبلغ مبلغا، {فالمضروب} ^{١٦} [جذر الحاصل] ^{١٧}، والحاصل الجذور. قوله: {وعلى هذا ينبغي أن يحمل المذهب الأخير}، لإشارة إلى ما استفيد بقوله: {وإن قلنا هو موضوع}، انتهى. وهو أنه [يعبر] ^{١٨} عن الشيء وهو السبعة مثلا بـ: لازم له مركب. قوله: {يرجع إلى أحدهما}، انتهى. أو: [لأن] ^{١٩} العشرة مثلا أطلقت أو قيدت

^١ زاد في ب ٢: [عليه]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ في ب ١: [يحتاج]، وفي ب ٢: [يختار].

^٤ في ظ: [العقل]، وفي ب ١: [العيد]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١ و ب ٢: [المعين]، والصواب ما أثبتته.

^٦ في ب ١: [لو يصح]، والصواب ما أثبتته.

^٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٨ في ب ٢: [ينبئ عن].

^٩ في ظ و ب ١: [الترديد]، وفي ب ٢: [التردد]، والصواب ما أثبتته.

^{١٠} في ظ: [لإما]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٢} ظ: بداية لو ٢٧٧.

^{١٣} في ب ١: [أمره].

^{١٤} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٥} أي: عشرة ضرب عشرة.

^{١٦} أي: العشرة.

^{١٧} أي: المائة.

^{١٨} في ظ غير منقطعة، وفي ب ١: [يعتبر]، والصواب ما أثبتته؛ ب ١: بداية لو ٢١٦.

^{١٩} في ظ و ب ٢: [لا أن]، والصواب ما أثبتته.

ليست حقيقة في السبعة، مع [أها] ^١ مرادة، فإن أطلق فيها مجرد العشرة المقيدة، كنحو: أربعة ضمت إليها ثلاثة، كانت مجازاً، [ويرجع] ^٢ إلى المذهب الأول، وإن أطلق المجموع على أنه يعتبر [بعض] ^٣ لوازمها، كمجذور [التسعة] ^٤ والأربعين، كانت حقيقة، ويرجع إلى [الثالث] ^٥. قوله: {أبطلوا بها المذهبين}، أي: الأول والأخير، أما الوجوه التي يبطل بها المذهب الأول، فمنها: ما مرّ من أنه يلزم في: اشترت الجارية إلا نصفها، استثناء [الشيء] ^٦ من نفسه، أو [التسلسل] ^٧، ومنها: أن قاطعون بأن الضمير في نصفها يرجع إلى: الجارية بكمالها، إذ المراد: نصف كمال الجارية قطعاً، ومنها: أن أهل العربية [اجتمعت] ^٨ على [أن] ^٩ الاستثناء: إخراج بعض من كل، ولو أريد الباقي من الجارية، لم يكن ثمة كل ولا بعض، و[...]. ^{١٠} يرد الكل أن المراد بلفظ الجارية بإخراج [...] ^{١١} النصف على التحقيق المذكور: مجموع معناها، وإنما يفهم النصف من التركيب، ووصف الجارية بإخراج النصف عنها، فلا يلزم شيء من الخدورات المذكورة، وأما الوجوه التي يبطل بها المذهب الثالث، فمنها: الخروج عن قانون اللغة على ما مر، ومنها: أنه يلزم عود الضمير في نحو: اشترت الجارية إلا نصفها، على جزء الاسم، ومنها: أنه يلزم بطلان ما أجمع عليه العربية من أنه إخراج بعض من كل، ويرد الكل على التحقيق السالفة أنه لم يجعل المجموع المركب موضوعاً [بإزاء] ^{١٢} معنى يصدق على الباقي ليلزم الخدورات، فليتأمل.

^١ أي: السبعة.
^٢ في ب ١: [أو يدفع]، والصواب ما أثبتته.
^٣ في ظ: [ببعض]، والصواب ما أثبتته.
^٤ في ظ: [السبعة]، والصواب ما أثبتته، لأن جذر التسعة والأربعين هو: السبعة.
^٥ أي: المذهب الثالث.
^٦ في ظ: [ما شيء]، والصواب ما أثبتته.
^٧ هذه الكلمة من تقدير الباحثة، فهي في ظ: [التس]، وفي ب ١: [التبس].
^٨ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ و ب ١: [اجتمعت].
^٩ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.
^{١٠} زاد في ب ١: [لم].
^{١١} زاد في ب ١: [أهل]، وهي زيادة خير صحيحة.
^{١٢} في ب ١: [ما زاد]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(وقد فهم هذا من قولهم في كلمة التوحيد: أن إثبات الإله بالإشارة؛ لأنه على الأخير كالتخصيص بالوصف، وهم لا يقولون به بل شبهوا الاستثناء بالغاية).

اعلم أنهم لم يصرحوا بهذا المذهب لكن قالوا في كلمة التوحيد إن إثبات الإله بطريق الإشارة ففهم من ذلك أن مذهبهم هذا؛ لأنه لو كان مذهبهم هو الثالث، وهو أن العشرة إلا ثلاثة موضوعة للسبعة، وقد بينا أن الاستثناء الغير العددي على هذا المذهب كالتخصيص بالوصف فصار كقوله: لا إله إلا غير الله موجود، والتخصيص بالوصف عند هؤلاء لا يدل على نفى الحكم عما عداه، فلا دلالة له على وجوده تعالى بطريق الإشارة فعلم أن مذهبهم ليس هذا الثالث، وألهم شبهوا الاستثناء بالغاية، ويقولون: إن حكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما قبل الغاية، وليس مذهبهم هو الأول؛ لأن على الأول النفي والإثبات بطريق المنطوق لا بطريق الإشارة.

[التلويح]

(قوله: شبهوا الاستثناء بالغاية حيث قالوا: إن موجب صدر الكلام ينتهي بالاستثناء انتهاء الإثبات بالعدم، والتفني بالوجود كما ينتهي بالغاية أصل الكلام ولزم من انتهاء الأول إثبات الغاية فصار كل من الإثبات، والتفني في المستثنى ثابتاً بدلالة اللغة كالصدر إلا أن حكم الصدر ثابت قصداً، وعبرة، وحكم المستثنى ضمناً وإشارة، ولا يخفى أن هذا {إنما يصح في غير الاستثناء المفرغ} للقطع بأن مثل ما جاءني إلا زيد، وما زيد إلا قائم مسوق لإثبات مجيء زيد وقيامه بأبلغ وجه وأؤكد حتى قالوا: {إنه تأكيد على تأكيد}.

[الحاشية]

قوله: {شبهوا الاستثناء بالغاية}، فيه بحث، فإن كون المستثنى مخالفاً به، لا يقتضي الإشارة المذكورة؛ لأن شأن الغاية انتهاء حكم [المعنى] ^١، [لا الحكم] ^٢ بخلافه، ومرادهم بما ذكروا في ذلك: لزوم هذا الأخص من ذلك الأعم بحسب المقام، [ولئن] ^٣ سلم فالمسألان لا [تفيدان] ^٤ الفرق بين [العددي] ^٥ وغيره، أما [الأولى] ^٦ فلما [كان] ^٧ معناها: أن كان لي فوق المائة بدلالة العرف، كان المستثنى ما دون فوقها، وذلك موجود في الخمسين، ولو سلم لعدم اشتراط وجود المائة من [خط أن] ^٨ حيث سوى من [المستثنى] ^٩ منه في المستثنى، حتى لو قال: والله ما كان [لي] ^{١٠} إلا [مائة] ^{١١}، وجب جبرورياً، وأما الثانية فلا اختصاص فيها بالثاني؛ لأن إسناده ليس إلى العشرة بعد إخراج الثلاثة عنها، [كان] ^{١٢} في ذلك قوله: {إنما يصح في غير [الاستثناء المفرغ] ^١، [مدار

^١ في ظ: [المعنى]، والصواب ما أثبتته.

^٢ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٣ ظ: بداية لو ٢٧٧ ب.

^٤ في ب ١: [يفيد أن]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ظ و ب ١: [العدول]، والصواب ما أثبتته، واستعذت بالنسخة الحجرية لو: ٣٢٠ ب.

^٦ في ظ و ب ١: [الأول]، والصواب ما أثبتته.

^٧ سقطت من جميع النسخ، والصواب إثباتها.

^٨ هكذا كتبت في ظ، وفي ب ١: [خطوات].

^٩ في ب ١: [مستثناً].

^{١٠} في ظ: [في]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} في ظ كتبت بجانب السطر، وفي ب ١: [مانته].

^{١٢} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

الفرق^٢ بين المفرغ وغيره: أن العامل في المفرغ مشغول بالمستثنى منه على أنه هو مناط الحكم ومقصوده، بخلاف غير المفرغ [فإن]^٣ [المحذوف]^٤ ليس كالمذكور في عرف البلاغة. قوله: {إنه تأكيد على تأكيد}؛ لأن النفي متى توجه إلى الوصف المسلم بثبوته، علم ثبوته إجمالاً للفاعل، فإذا جاء الاستثناء [بعده]^٥ علم صريحاً بثبوته لفاعله، والأول تأكيد بالنسبة إلى اعتقاد المخاطب الثبوت قبل الكلام.

^١ الاستثناء المفرغ، هو: ما حذف من جملة المستثنى منه، والكلام غير موجب - أي: منفي -، ولا بد للأمرين معا، نحو: ما تكلم إلا واحد، فالأصل قبل الحذف: ما تكلم الناس إلا واحداً، ثم حذف المستثنى منه؛ فوقع التغيير بسبب حذفه. (انظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، ج ٢، ص ٣١٧).

^٢ في ب ١: [بدارا الفقر]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في جميع النسخ: [وإن]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ١: [المحذوف]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ب ١: [بعده]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

فَعَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ فِي الِاسْتِثْنَاءِ الْغَيْرِ الْعَدَدِيِّ هُوَ الثَّانِي بِحُكْمِ الْعُرْفِ (وَهَذَا مُنَاسِبًا لِمَا قَالَ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ: إِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ وَضِعَ لِنَفْيِ التَّشْرِيكِ، وَالتَّخْصِصُ يُفْهَمُ مِنْهُ، وَلَمَّا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: إِنَّهُ إِخْرَاجٌ وَتَكْلُمٌ بِالْبَاقِي، وَمِنْ التَّنْفِي إِبْتَاتٍ وَبِالْعَكْسِ فَيَكُونُ إِخْرَاجًا مِنَ الْفُرَادِ وَتَكْلُمًا بِالْبَاقِي فِي حَقِّ الْحُكْمِ وَكَلْفًا، وَإِبْتَاتًا بِالْإِشَارَةِ، وَفِي الْعَدَدِيِّ ذَهَبُوا إِلَى الْأَخِيرِ حَتَّى قَالُوا فِي إِنْ كَانَ لِي إِلَّا مِائَةٌ فَكَذَا وَلَمْ يَمْلِكْ إِلَّا خَمْسِينَ لَا يَخْتُلُفُ) فَعَلَى الْمَذْهَبِ الثَّلَاثِ هُوَ كَقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ لِي فَوْقَ الْمِائَةِ، فَلَا يَشْتَرُطُ وُجُودُ الْمِائَةِ. (وَلَوْ قَالَ لَيْسَ لِي عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ لِي عَلَى سَبْعَةٍ).

[التلويح]

(قَوْلُهُ: بِحُكْمِ الْعُرْفِ) يَعْنِي: أَنَّ الْعُرْفَ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يُعِيدُ إِبْتَاتَ حُكْمٍ مُخَالَفٍ لِلصُّدْرِ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ دُونَ الْعِبَارَةِ، وَهُوَ إِذَا صَبَحَ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ يُعِيدُهُ بِطَرِيقِ الْعِبَارَةِ وَدُونَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعِيدُ أَصْلًا {إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ فِي ثُبُوتِ هَذَا الْعُرْفِ} {وَفَرْقُهُ} بَيْنَ الْعَدَدِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَيْضًا مَبْنًى هَذَا الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الِاسْتِثْنَاءِ مِنَ التَّنْفِي إِبْتَاتًا، وَبِالْعَكْسِ مَنْطُوقٌ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، {وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ}، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ. (قَوْلُهُ: وَهَذَا مُنَاسِبٌ) يَعْنِي فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ الْغَيْرَ الْعَدَدِيَّ يُعِيدُ التَّنْفِي، وَالْإِبْتَاتَ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ تَوَلِّقٌ بَيْنَ الْإِجْمَاعَاتِ الْأَرْبَعَةِ، الْأَوَّلُ مَا قَالَ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ فِي إِفَادَةِ مَا، وَإِلَّا لِلْقَصْرِ مِثْلَ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَوْضُوعٌ لِنَفْيِ التَّشْرِيكِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُشَارِكُ الْمُسْتَثْنَى فِي الْحُكْمِ غَيْرُهُ مِنَ الْفُرَادِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ التَّخْصِصُ أَيْ: إِبْتَاتُ الْحُكْمِ لِلْمُسْتَثْنَى وَكَلْفُهُ عَمَّا سِوَاهُ، وَهُوَ مَعْنَى الْقَصْرِ الثَّانِي، إِجْمَاعُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّهُ إِخْرَاجٌ أَيْ: لِلْمُسْتَثْنَى مِنْ حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ. الثَّلَاثُ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ تَكْلُمٌ بِالْبَاقِي أَيْ: قَصْدٌ إِلَى الْحُكْمِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْفُرَادِ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى إِبْتَاتٍ أَوْ نَفْيٍ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَثْنَى، وَإِنْ كَانَ كَازِمًا. الرَّابِعُ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنَ التَّنْفِي إِبْتَاتٌ وَمِنْ الْإِبْتَاتِ لَفِي أَيْ: ضِمْنَا، وَإِشَارَةٌ لَا قَصْدًا، وَعِبَارَةٌ

[الحاشية]

قوله: {إلا أن الكلام في ثبوت هذا العرف}، انتهى. قيل إن أراد [بالعرف: العرف]^١ في الفرق بين العددي وغيره، على أن قوله: {وفرقه}، عطف تفسيري [للعرف]^٢، فالمصنف لم يدع ذلك، بل مدار الفرق بين العددي وغيره: أن اسم العدد اسم لعدد مخصوص، فلا يمكن جعل بعضه غاية الآخر، بخلاف غير العددي، وإن أراد به العرف في أنه: إخراج قبل الحكم ثم حكم على الباقي، فإجماع أئمة اللغة على أن الاستثناء: استخراج وتكلم بالباقي، أعدل شاهد عليه، وأي عرف أعراف من هذا. قوله: {وقد عرفت ما فيه}، انتهى. إشارة إلى قوله فيما سبق: {وفيه نظر؛ لأن جمهور القائلين بالمذهب الثاني كابن الحاجب وغيره}، انتهى.

^١ في ظ: [بالفرق: العرف]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ب: [للفرق]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(مسألة) شرط الاستثناء أن يكون مما أوجب الصيغة قصداً لا مما ثبت بها ضمناً؛ لأنه تصرف في اللفظ فلهذا قال أبو يوسف: (ولو وكل رجلاً بالخصومة غير جائز الإقرار لا يجوز؛ لأنه إنما يجوز له الإقرار لأنه قائم مقامه لا لأنه من الخصومة {فيكون ثابتاً بالوكالة ضمناً}، فلا يستثنى إلا أن ينقض الوكالة استثناء منقطع أي: لكن له أن ينقض الوكالة. عند محمد - رحمه الله تعالى -؛ لأن المراد بالخصومة الجواب مجازاً فيتناول الإقرار والإلكار فيصح الاستثناء موصولاً؛ لأنه بيان تقرير نظراً إلى الحقيقة اللغوية؛ لأن الإقرار مسألة لا مخصصة فعلى هذا يصح موصولاً، ولو قال غير جائز الإلكار فأيضاً على الخلاف بناء على الدليل الأول لمحمد. وهو أن الخصومة تشتمل الإقرار والإلكار فيصح عند محمد - رحمه الله تعالى - استثناء الإلكار، ولا يتأني ذلك على الدليل الثاني لمحمد، وهو أن استثناء الإقرار بيان تقرير نظراً إلى الحقيقة اللغوية؛ لأن استثناء الإلكار ليس تقريراً للحقيقة اللغوية بل إنطال لها أما عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، فلا يصح هذا الاستثناء؛ للدليل الذي ذكر في استثناء الإقرار بل؛ لأنه استثناء الكل من الكل؛ لأنه قد ذكر أن الإقرار ليس من الخصومة، فالخصومة هي الإلكار فقط، فلا يمكن استثناء الإلكار منها هذا ما خطر ببالي.

[التلويح]

[مسألة شرط الاستثناء]

(قوله: مسألة شرط الاستثناء أن يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى قصداً وحقيقة على تقدير السكوت عن الاستثناء لا تبعاً، وحكما؛ لأن الاستثناء تصرف لفظي فيقتصر عمله على ما يتناول اللفظ، ولا يعمل فيما ثبت حكماً ولو وكل رجلاً بالخصومة، واستثنى الإقرار لا يجوز عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -؛ لأن الإقرار ثبت ضمناً بواسطة أن الوكيل قائم مقام الموكل لا بواسطة أن الإقرار يدخل فيها قصداً حتى يصح إخراجها منها، فلا يصح استثنائها، {ولا إنطاله بطريق المعارضة} إلا ينقض الوكالة، ويصح عند محمد - رحمه الله تعالى - لوجهين. الأول: {أن الخصومة لما كانت متهجورة شرعاً} صار التوكيل بالخصومة توكيلاً بالجواب عملاً بالمجاز فدخل فيها الإقرار والإلكار قصداً فصح استثناء الإقرار موصولاً {لا موصولاً}؛ لأنه بيان لتقرير الثاني أنه بيان تقرير؛ لأنه يفيد أنه أراد بالخصومة معناها اللغوي الذي هو الخصومة لا الشرعي الذي هو مطلق الجواب {فيصح موصولاً ومفصولاً}، ولو وكله بالخصومة واستثنى الإلكار قيل لا يصح بالاتفاق لما فيه من تعطيل اللفظ عن حقيقة أغني المئازعة، والإلكار ومجازه أغني مطلق الجواب، والأصح أنه على الخلاف بناء على الوجه الأول لمحمد - رحمه الله تعالى -، وهو أنه مجاز عن الجواب شامل للإقرار والإلكار فيجوز استثناء أيهما كان، ولا يلزم تعطيل اللفظ؛ لأنه قصد مجازة، واستثنى بعض أفراد المجاز كما يقال: رأيت في الحمام الأسود إلا هذا الأسد وذلك؛ لأن دخول الإلكار فيه ليس من حيث إله معناه الحقيقي بل من حيث إله من أفراد المعنى المجازي نظراً إلى عموم المجاز، والإقرار وإن كان ضمناً، وتبعاً للإلكار إلا أنه لما صار مجازاً عن مطلق الجواب دخل كل منهما فيه بحسب الأصل.

وأما عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، فلا يصح استثناء الإلكار لكن لا للدليل الذي ذكره في عدم صحة استثناء الإقرار إذ الإلكار ثبت بالخصومة قصداً لا ضمناً بل لأن الوكالة بالخصومة وكالة بالإلكار فيكون استثنائها منها بمنزلة استثناء الشيء من نفسه.

{وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ}: الْإِقْرَارُ يَثْبُتُ ضِمْنًا وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ قَصْدًا وَحِينَئِذٍ لَا يَتَعَذَّرُ إِخْرَاجُ الْإِنْكَارِ وَلَا يُلْزَمُ إِبْطَالُ الصِّغَةِ {وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ} الْإِقْرَارُ يَثْبُتُ ضِمْنًا وَتَبَعًا لِلْإِنْكَارِ عِنْدَهُ فَإِذَا اسْتَشْنَى الْإِنْكَارَ لَزِمَ اسْتِثْنَاءُ الْإِقْرَارِ أَيْضًا فَيُلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ

[الحاشية]

قوله: {شرط الاستثناء}، قال الفاضل الشریف: يرد على هذا الأصل مسألة، وهي: أن من أوصى بجارية، واستثنى من الوصية الحمل، فإنه [يجوز، مع] ^١ أن الحمل ليس مما أوجبه الصيغة قصدًا، بل دخوله فيها بطريق التبعية، ويمكن أن يجاب عنه: بأن القياس في باب الوصية ما ذكر، لكن مبناها على التوسعة، فجاز فيها ما لا يجوز في غيرها، كما عرف في موضعه من أن القياس [يأبى] ^٢ جوازها؛ لأنه [تمليك] ^٣ مضاف إلى حال زوال مالكته، ولو أضيف إلى حال قيامها [...] ^٤ بأن قيل: ملكتك غدا، لا يجوز فهذا أولى. قوله: {ولا إبطاله بطريق المعارضة}، إشارة إلى مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى ^٥ - . قوله: {ولا بنقض الوكالة}، أي: بعزل الوكيل؛ لأنه لما ثبت حكمًا للوكالة ينتقض بالتناقضها. قوله: {إن الخصومة لما كانت مهجورة شرعًا}، انتهى. [توكيله إنما يصح شرعًا] [عما] ^٦ يملكه الموكل بنفسه، والذي يتيقن به أنه مملوك للموكل هو الجواب مطلقًا لا الإنكار بخصوصه، فإنه إذا عرف المدعي محققًا لا يملك الإنكار شرعًا ^٧، فإن قلت: المسلم إذا [وكل] ^٨ ذميا ببيع الخمر يجوز، مع أنه لا يملك بيعه بنفسه، فلا يصح التعليل المذكور، [قلت] ^٩: جواز توكيل المسلم الذمي ببيع الخمر، إنما هو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ، والتعليل المذكور على محمد - رحمه الله تعالى - . قوله {لا مفصولًا}، إلا أن قوله أصلاً: {فيصح موصولًا ومفصولًا}، [وهو اختيار الخصاص] ^{١٠}، باختلاف الرواية لاختلاف المبنى، وهو أنه: بيان تغيير أو بيان تقرير. قوله: {ولقائل أن يقول}، انتهى. وفيه بحث؛ لأنه لما كان شرط الاستثناء أن يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى [قصدًا، كما صرح به الشارح، وأشار إليه المصنف بلفظ من التبعية، لزم أن يكون كل من المستثنى] ^{١١} والمستثنى منه مما أوجبه الصفة قصدًا، ولا شك أن ما أوجبه قصدًا هو نفسه الإنكار لا الإقرار، فعلى تقدير استثناء الإنكار من [الخصومة] ^{١٢} يكون استثناء الشيء من نفسه. قوله: {والأقرب أن يقال}، انتهى. قيل إنه في غاية البعد؛ لأن

^١ في ب ١: [يجوز ه ح]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ: [ما في]، وفي ب ١: [يأتي]، والصواب ما أثبتته.

^٣ في ظ: [يملك]، والصواب ما أثبتته.

^٤ زاد في ب ١: [بان منها]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٥ ظ: بداية لو ٢٧٨؛ (والتفصيل في مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - وأدله في مسألة: "استثناء الإقرار في التوكيل بالخصومة"، انظر: الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٦، ص ٥١٣).

^٦ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٧ لم يشر صاحب الحاشية إلى مصدر هذا النص، وبالرجوع تبين أنه من كتاب كشف الأسرار، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٢، ص ٨٨).

^٨ في ب ١: [وكله]، والصواب ما أثبتته؛ (للتفصيل في هذه المسألة، انظر: السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ٢١٦).

^٩ ب ١: بداية لو ٢١٧.

^{١٠} وجوازه موصولًا اختيار الخصاص كما ذكره فخر الإسلام، (انظر: البخاري، كشف الأسرار، ج ٣، ص ١٤٦؛ وانظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير، ج ١، ص ٢٦٨).

^{١١} سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٢} في ظ: [الخصومية]، والصواب ما أثبتته.

أبا يوسف - رحمه الله تعالى - لم يجعل الإقرار تبعاً للإنكار، فإنه مما لا وجه له أصلاً، بل جعله تبعاً [للتوكيل]^١ والخصومة، والتوكيل يحتمل الإقرار والإنكار، ويؤيده قول المصنف: {فيكون - أي: الإقرار - ثابتاً بالوكالة ضمناً}، بل الأقرب أن يقال: لما ثبت الإقرار بالوكالة ضمناً، وبطل [التوكيل]^٢ باستثناء الإنكار، [بطل ما ثبت به ضمناً وهو: الإقرار، وأنت خبير بأن بطلان التوكيل باستثناء الإنكار]^٣ على تقدير تناوله [الإقرار]^٤ ولو ضمناً محل بحث.

^١ في ظ: [للمؤكد]، وفي ب ١: [للتوكيل]، والصواب ما أثبتته.

^٢ في ظ: [التوكيد]، والصواب ما أثبتته.

^٣ سقطت من ظ و ب ١، والصواب إثباتها، واستعنت على إثباتها بالنسخة الحجرية لو: ٣٢١ ب.

^٤ في ب ١: [ياقرب]، والصواب ما أثبتته.

[التوضيح]

(مَسْأَلَةُ الِاسْتِثْنَاءِ مُتَّصِلٌ، وَمُنْقَطِعٌ وَالثَّانِي مَجَازٌ فَإِنْ قِيلَ قَسَمْتَ الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُكَ، وَالثَّانِي مَجَازٌ قُلْتُ لَيْسَ هَذَا قِسْمَةً حَقِيقَةً بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَالثَّانِي بِطَرِيقِ الْمَجَازِ.

[التلويح]

[مَسْأَلَةُ الِاسْتِثْنَاءِ مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ]

(قَوْلُهُ: مَسْأَلَةُ الْمُسْتَنْتَى إِنْ كَانَ بَعْضُ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ فَالِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ، وَإِلَّا فَمُنْقَطِعٌ وَلَفْظُ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْمُسْتَنْتَى حَقِيقَةٌ عَرَفِيَّةٌ فِي الْقِسْمَيْنِ {عَلَى سَبِيلِ الْإِشْرَاقِ}، وَأَمَّا صِبْغَةُ الِاسْتِثْنَاءِ، فَحَقِيقَةٌ فِي الْمُتَّصِلِ مَجَازٌ فِي الْمُنْقَطِعِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْإِخْرَاجِ، وَلَا إِخْرَاجَ فِي الْمُنْقَطِعِ فَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ أَيْ: الصِّبْغَةَ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذَا اللَّفْظُ مَجَازٌ فِي الْمُنْقَطِعِ فَإِنَّ لَفْظَ الِاسْتِثْنَاءِ يُطْلَقُ عَلَى فِعْلِ الْمُتَّصِلِ، وَعَلَى الْمُسْتَنْتَى، وَعَلَى نَفْسِ الصِّبْغَةِ.

[الحاشية]

قوله: {على سبيل الاشتراك}، [قيل: أراد الاشتراك]^١ اللفظي، إذ لا يظهر قدر مشترك بينهما بحسب [العرف]^٢، ولك أن تحمله على الاشتراك المعنوي، ويؤيده قول [الرضي]: ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية؛ [...] ^٣، لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج، قلنا: لا نسلم أن كون المتصل مخرجا من متعدد من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى متصلا [كان]^٤، أو منقطعا هو المذكور بعد إلا وأخواتها [مخالفا]^٥ لما قبلها [نفيا]^٦ [أو]^٧ إلباتا. قوله: {فحقيقة في المتصل مجاز في المنقطع}، [أي]^٨: على ما هو

^١ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٢ في ب ١: [المصر]، والصواب ما أثبتته.

^٣ زاد في جميع النسخ: [قوله]، وهي زيادة غير صحيحة.

^٤ إلى هنا كانت نهاية السقط في النسخة ب ٢ والذي بدأ من ص من هذه الرسائل

^٥ في ب ٢: [مخالفا].

^٦ في ب ٢: [معنى]، والصواب ما أثبتته.

^٧ في ب ١ و ب ٢: [و].

^٨ (انظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٧٦)؛ في ب ١: [الراضي]، والصواب ما أثبتته.

^٩ ظ: بداية لو ٢٧٨ ب.

[التوضيح]

(وَقَدْ أُرِدَ أَصْحَابُنَا قَوْلَهُ تَعَالَى [إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا] [النور: ٥] مِنْ أَمَثَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَقَطِّعِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُتَّصِلَ هُوَ إِخْرَاجٌ عَنْ حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الصَّدْرِ أَنَّ مَنْ قَذَفَ فَهُوَ فَاسِقٌ، (وَهَذَا لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ إِلَّا أَلَّهُ لَا يَبْقَى فَاسِقًا بَعْدَ التَّوْبَةِ فَهَذَا حُكْمٌ آخَرُ) أُرِدَهُ أَصْحَابُنَا مِنْ أَمَثَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَقَطِّعِ.

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَقَدْ أُرِدَ أَصْحَابُنَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى [وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ] [النور: ٤] [إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا] [النور: ٥] مُتَّصِلٌ أَيُّ: أُولَئِكَ الَّذِينَ يَرْمُونَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِمْ بِالْفِسْقِ إِلَّا التَّائِبِينَ مِنْهُمْ، {فَالِئْهُمْ غَيْرُ مُحْكَمٍ عَلَيْهِمْ بِالْفِسْقِ}؛ لِأَنَّ التَّائِبَ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَالْفِسْقُ هُوَ الْمَعْصِيَةُ، وَالْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَقَدْ جَعَلَهُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَغَيْرُهُ مُتَقَطِّعًا وَبَيِّنَةً بِوُجُوهِ.

الْأَوَّلُ: مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي التَّقْوِيمِ وَخَاصُّهُ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى، وَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّدْرِ لَكِنْ لَمْ يُقْصَدِ إِخْرَاجُهُ مِنْ حُكْمِهِ عَلَى مَا هُوَ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ بِهِ فَصُدَّ اثْبَاتُ حُكْمِ آخَرٍ لَهُ، وَهُوَ أَنَّ التَّائِبَ لَا يَبْقَى فَاسِقًا، وَلَا يَخْفَى إِذَا يَتِمُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَى [هُمُ الْفَاسِقُونَ] [النور: ٤] الثَّبَاتُ عَلَى الْفِسْقِ، وَالِدَوَامُ وَإِلَّا، فَلَا تَعْدُرُ لِلاتِّصَالِ، فَلَا وَجْهَ لِلاتِّقْطَاعِ.

[الحاشية]

المختار، وإن كان فيه خلاف البعض على ما أشار إليه الشارح في حواشي شرح المختصر . قوله: {فالئهم غير محكوم عليهم}، انتهى. قيل عليه: إن [أراد] ^١ به أنهم غير محكوم عليهم بالفسق أصلاً لممتنع، كيف وقد خرجوا بالتوبة منه؟ [والخروج] ^٢ يشعر [بالاتصاف] ^٣ في [الجملة] ^٤، وإن [أراد أنهم] ^٥ غير محكوم عليهم ببقاء الفسق، [فالتائبون] ^٦ لم يخرجوا عن حكم الصدر وهو الاتصاف بالفسق، [إذ أولئك محكوم عليهم به لا ببقائه، والجواب: أن المراد أنهم غير محكوم عليهم بالفسق] ^٧ الدائم، وهو المحكوم به عليهم في الصدر بقريئة الجملة الاسمية، وربما [...] ^٨ يقال: المرتفع بالتوبة عقاب الفسق لا نفسه، [والتائب من الذنب كمن لا

^١ في ب ٢: [المراد]، والصواب ما أثبتته.

^٢ طمست في ظ.

^٣ في ب ٢: [بالاتصال]، والصواب ما أثبتته.

^٤ في ب ١: [الحمل]، والصواب ما أثبتته.

^٥ في ظ و ب ١: [أراد أنهم]، والصواب ما أثبتته.

^٦ طمست في ب ٢.

^٧ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^٨ زاد في ب ٢: [لا]، وهي زيادة غير صحيحة.

[التوضيح]

وَالْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ فَخَرُ الْإِسْلَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كَوْنِهِ مُنْقَطِعًا هُوَ أَنْ صَدَرَ الْكَلَامُ الْفَاسِقُونَ، وَالتَّائِبُونَ لَيْسُوا مِنَ الْفَاسِقِينَ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ الْفَاسِقِينَ لَيْسَ مُسْتَتْنِي مِنْهُ بَلْ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ قَوْلُهُ: وَأَوَّلِيكَ أَيْ: الَّذِينَ يَرْمُونَ، وَالْفَاسِقُونَ حُكْمُ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الرُّمَاءَ التَّائِبِينَ دَاخِلُونَ فِي الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ وَهُوَ أَوَّلِيكَ غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ، وَهُوَ الْفَاسِقُونَ كَمَا تَقُولُ الْقَوْمُ مُنْطَلِقُونَ إِلَّا زَيْدًا فَزَيْدٌ دَاخِلٌ فِي الْقَوْمِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِي مُنْطَلِقُونَ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي التَّقْوِيمِ وَجْهٌ حَسَنٌ لَكَوْنِهِ مُنْقَطِعًا فَأُزِدَتْ ذَلِكَ فِي الْمَثْنِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْتِنَاءَ الْمُتَّصِلَ إِخْرَاجَ عَنْ حُكْمِ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ. بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَالْمَعْنَى الْمَذْكُورُ أَنَّ مَعْنَى الْإِخْرَاجِ هُوَ الْمَنْعُ عَنِ الدُّخُولِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي حَدِّ الْإِسْتِنَاءِ وَالْإِسْتِنَاءُ الْمُتَّصِلُ هُوَ أَنْ يَذْكَرَ شَيْءٌ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا غَيْرُ مُخْرَجٍ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فَقَوْلُنَا غَيْرُ مُخْرَجٍ يَتَّوَلُّ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ دَاخِلًا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ. وَالتَّالِي أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيهِ لَكِنْ لَا يَخْرُجُ عَنْ عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَحُكْمِ صَدْرِ الْكَلَامِ أَنْ مَنْ قَدْ صَارَ فَاسِقًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى [إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا] [النور: ٥] لَا يَخْرُجُ عَنْ عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ بَلْ مَعْنَاهُ أَنْ مَنْ تَابَ لَا يَبْقَى فَاسِقًا بَعْدَ التَّوْبَةِ فَهَذَا حُكْمٌ آخَرُ وَظَاهِرُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى [وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ] [النساء: ٢٣] فَإِنْ قَوْلُهُ [إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ] [النساء: ٢٣] أَيْ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ الَّذِي قَدْ سَلَفَ دَاخِلٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ لَكِنَّهُ غَيْرُ مُخْرَجٍ مِنْ حُكْمِ صَدْرِ الْكَلَامِ، وَهُوَ الْحُرْمَةُ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ أَيْضًا لَكِنَّهُ أَثَبْتُ فِيهِ حُكْمًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ مَغْفُورٌ.

[التلويح]

التَّالِي: مَا ذَكَرَهُ فَخَرُ الْإِسْلَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَهُوَ أَنَّ الْمُسْتَتْنِي غَيْرُ دَاخِلٍ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ لَيْسَ بِفَاسِقٍ ضَرُورَةً أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا قَامَ بِهِ الْفَسْقُ، وَالتَّائِبُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِزَوَالِ الْفَسْقِ بِالتَّوْبَةِ، وَهَذَا مِنْبِئِي عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حَقِيقَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بَقَاءُ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ فَيَتَحَقَّقُ التَّنَاقُلُ {لَكِنْ لَا يَصِحُّ الْإِخْرَاجُ}؛ لِأَنَّ التَّائِبَ لَيْسَ بِمُخْرَجٍ مِمَّنْ كَانَ فَاسِقًا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، {وَهَذَا حَاصِلُ الْوَجْهِ الثَّالِثِ}، وَهُوَ أَنَّ التَّائِبَ قَادِفٌ، وَالْقَادِفُ فَاسِقٌ لِأَنَّ الْفَسْقَ لَزِمَ الْقَذْفَ، وَبِالتَّوْبَةِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ قَادِفًا فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ لَزَمِهِ وَهُوَ الْفَسْقُ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا فِي الْحَالِ وَاعْتَرَضَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ اتِّصَالِ الْإِسْتِنَاءِ لَيْسَ هُمْ الْفَاسِقِينَ بَلْ الَّذِينَ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَهُمْ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: وَأَوَّلِيكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّائِبِينَ دَاخِلُونَ فِيهِمْ مُخْرَجُونَ عَنْ حُكْمِهِمْ، وَهُوَ الْفَسْقُ كَأَنَّهُ قِيلَ جَمِيعُ الْقَادِفِينَ فَاسِقُونَ إِلَّا التَّائِبِينَ مِنْهُمْ كَمَا يُقَالُ: الْقَوْمُ مُنْطَلِقُونَ إِلَّا زَيْدًا اسْتِنَاءَ مُتَّصِلَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ زَيْدًا دَاخِلًا فِي الْقَوْمِ مُخْرَجٌ عَنْ حُكْمِ الْإِطْلَاقِ فَيَصِحُّ الْإِسْتِنَاءُ الْمُتَّصِلُ سَوَاءً جُعِلَ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، وَهُوَ الْقَوْمُ أَوْ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِي مُنْطَلِقُونَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ أَقْرَبُ، وَأَنْ عَمَلُ الصِّفَةِ فِي الْمُسْتَتْنِي أَظْهَرُ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ لَفْظًا هُوَ لَفْظُ الْقَوْمِ أَلْبَنَى، وَإِذَا جُعِلَ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ ضَمِيرُ مُنْطَلِقُونَ فَمَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ زَيْدًا دَاخِلًا فِي الدَّوَاتِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِمْ بِالْإِطْلَاقِ فَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْإِطْلَاقِ كَمَا فِي قَوْلِنَا: الطَّلَقُ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَكَذَا الْكَلَامُ فِي آيَةِ، وَأَجَابَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِكَلَامٍ تَحْقِيقُهُ أَنَّ الْفَاسِقَ هَاهُنَا إِذَا كَانَ يَكُونُ بِمَعْنَى الْفَاسِقِ عَلَى قَصْدِ الدُّرَامِ وَالنَّبَاتِ أَوْ بِمَعْنَى مَنْ صَدَرَ عَنْهُ الْفَسْقُ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي أَوْ مَنْ قَامَ بِهِ الْفَسْقُ فِي الْجُمْلَةِ مَاضِيًا كَانَ أَوْ حَالًا فَإِنْ أُريدَ الْأَوَّلُ فَالتَّائِبُ لَيْسَ بِفَاسِقٍ ضَرُورَةً فَضَاءَ الشَّرْعِ بِأَنَّ التَّائِبَ

لَيْسَ بِفَاسِقٍ حَقِيقَةً، وَمِنْ شَرْطِ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مُتَنَازِلًا الْمُسْتَنْتَنِي {عَلَى تَقْدِيرِ السُّكُوتِ عَنْ الِاسْتِثْنَاءِ}، وَهَذَا مُرَادُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بَعْدَ تَنَاوُلِ الْفَاسِقِينَ الثَّانِيَيْنِ بِخِلَافِ مُنْطَلِقُونَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ زَيْدٌ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَإِنْ أُرِيدَ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثُ، فَلَا صِحَّةَ لِإِخْرَاجِ الثَّانِي عَنِ الْفَاسِقِينَ؛ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِمَعْنَى صُدُورِ الْفِسْقِ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ ضَرُورَةُ أَنَّهُ قَادِفٌ، وَالْقَدْفُ فِسْقٌ. {وَلَا يَخْفَى أَنْ مَنَعَ دُخُولَ الثَّانِيَيْنِ فِي الْفَاسِقِينَ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا، وَمَنَعَ عَدَمَ صِحَّةِ إِخْرَاجِهِمْ عَنِ الْفَاسِقِينَ بِالْمَعْنَى الْآخَرِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ، وَأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى دُخُولِهِمْ بِأَنَّهُ قَدْ حُكِمَ بِالْفِسْقِ عَلَى أُولَئِكَ الْمُشَارِ بِهِ إِلَى الَّذِينَ يَرْمُونَ، وَهُوَ عَامٌّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِلِاجْتِمَاعِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّهُ لَا فِسْقَ مَعَ التَّوْبَةِ، {وَكَفَى بِهِ مُخَصَّصًا}، {وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ} أَنَّ دُخُولَ الْمُسْتَنْتَنِي فِي الْمُسْتَنْتَنِي مِنْهُ إِذَا كَانَ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ تَنَاوُلِ الْمُسْتَنْتَنِي مِنْهُ، وَشُمُولِهِ إِثْمًا لَا بِحَسَبِ ثُبُوتِهِ لَهُ فِي الْوَاقِعِ كَيْفَ وَلَوْ قَبِلَ الْحُكْمُ لَهُ لَمَّا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ فَهَئِذَا الَّذِينَ يَرْمُونَ شَامِلٌ لِلثَّانِيَيْنِ مِنْهُمْ، فَلَا يَضُرُّ فِي صِحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِفَاسِقِينَ فِي الْوَاقِعِ.

[الحاشية]

ذنب له^١، لا عينه، ونظيره: {إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ}^٢ فإن المرتفع ليس حرمة الجمع [السالف]^٣ بين الأختين، بل عقابه [بالعفو]^٤، [فالاستثناء]^٥ [منقطع]^٦ فليتأمل. قوله: {وهذا حاصل الوجه الثالث}، أي: مضمون قوله: {لكن لا يصح الإخراج}. قوله: {على تقدير السكوت عن الاستثناء}، لقال أن يمنع عدم تناول الحكم المذكور في الآية للمستثنى على تقدير السكوت؛ لأن عدم التناول الشرعي مستفاد من [دلالة]^٧ [الاستثناء]^٨ المذكور في الآية، والحديث - أعني: التائب من الذنب كمن لا ذنب له - [مبين له]^٩. قوله: {ولا يخفى أن منع عدم دخول}، انتهى. هذا من [...] ^{١٠} تنمة توجيه كلام الجيب، وتأكيد لكون الاستثناء منقطعاً، وهذا ظهر أن ما وقع في أكثر النسخ من إسقاط لفظ العدم في قوله: {ولا يخفى أن منع عدم}، [سهو]^{١١} من الناسخ، والصواب إثباته على ما وقع في بعض منها. قوله: {وكفى به مخصصاً}، اعترض عليه: بأن الإجماع لا يكون مخصصاً فيما نحن فيه، لكونه مترخياً عن النص، ضرورة أنه لا إجماع إلا بعد زمان النبي - عليه الصلاة والسلام -، فالحكم

^١ عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "التائب من الذنب كمن لا ذنب له" (انظر: الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٥٠، حديث رقم: ١٠٢٨١)، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة: حديث: "التائب من الذنب كمن لا ذنب له"، رجاله ثقات، وحسنه شيخنا يعني لشواهده، (انظر: السخاوي، المقاصد الحسنة، ج ١، ص ٢٤٩، حديث رقم: ٣١٣)، وقال الألباني: حسن لغيره، (انظر: الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج ٣، ص ١٢٢، حديث رقم: ٣١٤٥).

^٢ [النساء: آية ٢٣].

^٣ في ب ١: [السابق]، والصواب ما أثبتته.

^٤ استعنت على إثبات هذه الكلمة بالنسخة الحجرية لو: ٣١٢، فهي في ظ: [بالقود]، وفي ب ١: [بالعقود]، وفي ب ٢: [بالعود].

^٥ ب ٢: بداية لو ٢٢٥ ب.

^٦ في ظ و ب ٢: [متعلق]، والصواب ما أثبتته.

^٧ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٨ سقطت من ب ٢، والصواب إثباتها.

^٩ سقطت من ب ١، والصواب إثباتها.

^{١٠} زاد في ب ١: [إسقاط]، وهي زيادة غير صحيحة.

^{١١} في ب ١: [سهو]، والصواب ما أثبتته؛ لأن "سهو" خبر "أن" مرفوع.

بالفسق على أولئك المشار به إلى [الذين يرمون]^١، وهو عام لئتم الاستدلال، وأجيب: بأن المراد من التخصيص: قصر العام على بعض ما يتناوله اللفظ، لا التخصيص المصطلح. قوله: {وذكر بعض الأفاضل}، [وفيه بحث]^٢، لما عرفت من أن عدم التناول الشرعي مستفاد من الاستثناء المذكور في الآية، والحديث مبين، فلا وجه لمنع وجود [الفائدة]^٣، واعترض أيضا على هذا الجواب: بأن الخروج عن الفاسق غير معلوم [لمكان]^٤ الخلاف في اشتراط بقاء الفعل، إنما المعلوم هو الخروج عن الفسق، قيل: والحق أن [الثائب]^٥ خارج عن الفاسق لا اشتراط بقاء الفعل، وإلا لأدى إلى تضادق الثائب والفاسق حقيقة، وكذا القائم.

^١ يقصد، في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ" [النساء: آية ٤].
^٢ في ب ١: [في التوجيه].
^٣ في ظ و ب ٢: [القاعدة]، والصواب ما أثبتته.
^٤ ظ: بداية لو ١٢٧٩.
^٥ في ب ١ و ب ٢: [الثابت]، والصواب ما أثبتته.

[التلويح]

وَأَنَّ التَّوْبَةَ تُتَابَعُ ثَبُوتُ الْفَسْقِ كَمَا إِذَا لَمْ يَذَلَّ زَيْدٌ فِي الْإِطْلَاقِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ بِاعْتِبَارِ دُخُولِهِ فِي الْقَوْمِ مِثْلَ الطَّلَقِ الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِسْتِثْنَاءِ دُخُولُ الْمُسْتَثْنَى فِي حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِحَسَبِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ بِحَسَبِ دَلِيلٍ خَارِجٍ كَمَا يُقَالُ: خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا ذَاةً وَصِفَاتَهُ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَعْلُومٌ {فَيَحْمَلُ عَلَى الْمُتَّعِظِ الْمَقِيدِ لِفَائِدَةِ جَدِيدَةٍ}، وَهَذَا مُرَادُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِعَدَمِ دُخُولِ التَّائِبِينَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ وَحِينَئِذٍ لَا يَرُدُّ اعْتِرَاضُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَا يُقَالُ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ هُوَ الْفَاسِقُونَ، وَيَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ لِإِخْرَاجِ التَّائِبِينَ مِنْهُمْ فِي الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْحَمْلُ عَلَى أَوْلَئِكَ الْقَادِفِينَ، وَالْإِبْرَاطُ لَهُمْ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ كَمَا يَجُوزُ مِنَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يُقَالُ: كَرَامُ بَلَدِنَا أَغْنِيَاؤُهُمْ إِلَّا زَيْدًا، بِمَعْنَى أَنْ زَيْدًا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا لَكِنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْحَمْلِ عَنِ الْكِرَامِ؛ لِأَنَّ لَقَوْلَ فَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ التَّائِبُونَ مِنَ الْفَاسِقِينَ، وَلَا يَكُونُونَ مِنَ الْقَادِفِينَ، وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ فَاسِقُونَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا حَالَ التَّوْبَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ فِي التَّقْدِيرِ أَيْ: فِي الْأَحْوَالِ إِلَّا حَالَ تَوْبَةِ الَّذِينَ تَابُوا، وَإِلَّا تَوْبَةُ الْقَادِفِينَ أَيْ: وَقْتُ تَوْبَتِهِمْ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ الَّذِينَ خَرَفًا مَصْدَرِيًّا لَا اسْمًا مَوْصُولًا وَضَمِيرٌ تَابُوا عَائِدٌ إِلَى أَوْلَئِكَ وَبَعْدَ اللَّتَا، وَالَّتِي يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ مُفْرَغًا مُتَّصِلًا لَا مُنْقَطِعًا.

[الحاشية]

قوله: {فَيَحْمَلُ عَلَى الْمُتَّعِظِ الْمَقِيدِ لِفَائِدَةِ جَدِيدَةٍ}، قال الفاضل الشريفي: ليت شعري أن الفائدة الجديدة التي يعرى عنها المتصل ما هي في المنقطع، وفخر الإسلام [برى]¹ عن هذا المراد.

¹ في ظ: [برى]، وفي ب ٢: [برى]، والصواب ما أثبتته.

[الحاشية]

(مَسْأَلَةُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ بَاطِلٌ) ، وَأَصْحَابُنَا قَيَّدُوا بِلَفْظِهِ أَوْ بِمَا يُسَاوِيهِ كَحَوْ عِبِيدِي أَوْ إِذَا عِبِيدِي أَوْ إِذَا مَمَالِكِي لَكِنْ إِنْ اسْتَنْتَى بِلَفْظٍ يَكُونُ أَحْصَى مِنْهُ فِي الْمَفْهُومِ لَكِنْ فِي الوجودِ يُسَاوِيهِ يَصِحُّ كَحَوْ عِبِيدِي أَوْ إِذَا هَؤُلَاءِ ، وَلَا عِبِيدَ لَهُ سِوَاهُمْ.

[الحاشية]

[مَسْأَلَةُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَعْرِقِ]

(قَوْلُهُ: مَسْأَلَةٌ إِذَا) وَرَدَّ الِاسْتِثْنَاءُ عَقِيبَ جُمْلَةٍ مَعْطُوفَةٌ بِغَضِّهَا عَلَى بَعْضِ بِالْوَاوِ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ رَدِّهِ إِلَى الْجَمِيعِ، وَإِلَى الْآخِرَةِ خَاصَّةً، وَإِلَمَا الْخِلَافُ فِي الظُّهُورِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْعَوْدِ إِلَى الْجَمِيعِ {وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّوَقُّفِ} {وَبَعْضُهُمْ إِلَى التَّفْصِيلِ} وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْعَوْدِ إِلَى الْآخِرِ لَوْجِهَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْآخِرَةَ قَرِيبَةٌ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ مُتَّصِلَةٌ بِهِ مُنْقَطِعَةٌ عَمَّا سَبَقَ مِنَ الْجُمْلِ نَظَرًا إِلَى حُكْمِهَا، وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرٍ أَوْ اسْمٍ إِشَارَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ الْقُرْبُ، وَالِاتِّصَالُ دَلِيلًا، وَالِالْقَطَاعُ عَمَّا سَبَقَ دَلِيلًا آخَرَ.

بِمَعْنَى أَنَّ الْآخِرَةَ بِسَبَبِ الْقَطَاعِ تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ حَائِلٍ بَيْنَ الْمُسْتَنْتَى، وَالْمُسْتَنْتَى مِنْهُ كَالسُّكُوتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيرَ الْمَجْمُوعُ بِمَنْزِلَةِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الِاتِّصَالُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الِاسْتِثْنَاءِ. الثَّانِي أَنَّ عَوْدَ الِاسْتِثْنَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهُ إِذَا هُوَ لَاضْرُورَةٌ عَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ، وَالضَّرُورَةُ تَنْدَفِعُ بِالْعَوْدِ إِلَى وَاحِدَةٍ، وَقَدْ عَادَ إِلَى الْآخِرَةِ بِالِاتِّفَاقِ، فَلَا ضَرُورَةَ فِي الْعَوْدِ إِلَى غَيْرِهَا وَالْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَثْبَتَ الضَّرُورَةَ فِي جَانِبِ صَدَرِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ الِاسْتِثْنَاءُ لَزِمَ تَوَقُّفُ صَدَرِ الْكَلَامِ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُغَيِّرٍ، وَالضَّرُورَةُ تَنْدَفِعُ بِتَوَقُّفِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا تَجَاوُزَ إِلَى الْآخِرِ، وَلَمَّا كَانَ هَاهُنَا مَظْنَةً أَنْ يُقَالَ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ وَالتَّشْرِيكِ فَيُقَيَّدُ اشْتِرَاكُ الْجُمْلِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ أَجَابَ بِأَنَّ الْعَطْفَ لَا يُفِيدُ شَرَكَةَ الْجُمْلِ الثَّامَةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ فِي النِّظْمِ لَا يُوجِبُ الْقُرْآنَ فِي الْحُكْمِ مَعَ أَنْ وَضَعَ الْعَاطِفُ لِلتَّشْرِيكِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْحُكْمُ فَلَا أَنْ لَا يُفِيدَ التَّشْرِيكَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ، وَهُوَ تَغْيِيرُ لِكَلَامٍ لَا حُكْمَ لَهُ أَوَّلَى.

[الحاشية]

قوله: {وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّوَقُّفِ}، الْقَائِلُونَ بِالتَّوَقُّفِ إِلَى أَنْ تَظْهَرَ الْقَرِيبَةُ الْمَعْنَى، فَرَقْنَا: الْأَوَّلَى: [الْقَاضِي]¹ وَالْغَزَالِي² وَمَتَابَعُوهُمَا قَالُوا بِالتَّوَقُّفِ، بِمَعْنَى: أَنَا لَا نَدْرِي أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي أَيْهَمَا، وَالثَّالِيَةِ: الْمُرْتَضَى وَأَشْيَاعُهُ قَالُوا: أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، فَيَتَوَقَّفُ إِلَى ظُهُورِ الْقَرِيبَةِ، وَكِلَاهُمَا الْفَرَقَتَيْنِ تَوَافَقَانِ الْحَقِيقَةُ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا يُفِيدُ الْإِخْرَاجَ عَنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ دُونَ غَيْرِهَا، لَكِنْ عِنْدَهُمَا لَعَدَمُ الدَّلِيلِ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَةِ لَدَلِيلُ الْعَدَمِ، كَذَا ذَكَرَهُ فِي

¹ يَقْصِدُ: الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْأَمَدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ، حَيْثُ قَالَ: ذَهَبَ الْمُرْتَضَى مِنَ الشَّيْخَةِ إِلَى الْقَوْلِ بِالِاشْتِرَاكِ، وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَالْغَزَالِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ إِلَى التَّوَقُّفِ، (انْظُرْ: الْأَمَدِيُّ، الْإِحْكَامُ، ج ٢، ص ٣٠١).

² (انْظُرْ: الْغَزَالِيُّ، الْمُسْتَصْفَى، ج ١، ص ٢٦٠؛

حواشي شرح المختصر. قوله: {وبعضهم إلى التفصيل}^١، وهو أنه إن ثبت استقلال الثانية عن الأولى بالإضراب عنها [فالأخيرة]^٢، وإلا [فلجميع]^٣.

^١ وهو مذهب أبي الحسين البصري، (وللتفصيل في رأيه وأدلته، انظر: البصري، المعتمد، ج ١، ص ٢٤٧).

^٢ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، فهي في ظ: [والأخيرة]، وفي ب ١: [فلا أخره]، وفي ب ٢: [فلا ضرورة].

^٣ هذه الكلمة من تقدير الباحثة تصحيحاً للنص، إذ هي في ظ: [فلجميع]، وفي ب ١: [فالجميع]، وفي ب ٢: [يجمع].

[مَسْأَلَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا تَعَقَّبَ الْجُمْلَ الْمَعْطُوفَةَ]

مَسْأَلَةٌ (إِذَا تَعَقَّبَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْجُمْلَ الْمَعْطُوفَةَ كَاتِبَةُ الْقَذْفِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعِنْدَنَا إِلَى الْأَقْرَبِ لِقُرْبِهِ، وَالتَّصَالِهِ بِهِ وَالْقِطَاعِ عَمَّا سِوَاهُ؛ وَلِأَن تَرْقُفَ صَدْرُ الْكَلَامِ ثَبَتَ ضَرُورَةُ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ عَلَى أَكْثَرِ لَا شَرِكَةَ فِي عَطْفِ الْجُمْلِ فِي الْحُكْمِ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ أَوَّلَى، وَصَرَفُهُ إِلَى الْكُلِّ فِي الْجُمْلِ الْمُخْتَلَفَةِ كَاتِبَةُ الْقَذْفِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ لِأَن قَوْلَهُ تَعَالَى [فَاجْلِدُوا - وَلَا تَقْبَلُوا] [النور: ٢ - ٤] رَدًّا عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ بِلَفْظِ الْإِلْتِزَامِ ثُمَّ [وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ] [النور: ٤] (جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ بِلَفْظِ الْإِخْتِيَارِ) أَي: صَرَفَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الْإِسْتِثْنَاءَ إِلَى الْكُلِّ فِي آيَةِ الْقَذْفِ قَطَعَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَوْلَهُ تَعَالَى، وَلَا تَقْبَلُوا عَنْ قَوْلِهِ: فَاجْلِدُوهُمْ حَتَّى لَمْ يَجْعَلْ رَدَّ الشَّهَادَةِ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ وَجَعَلَ [وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ] [النور: ٤] عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: وَلَا تَقْبَلُوا ثُمَّ جَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ مَصْرُوفًا إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا تَقْبَلُوا، وَقَوْلِهِ: وَأُولَئِكَ لَا إِلَى قَوْلِهِ: فَاجْلِدُوا حَتَّى أَنْ الْجَلْدَ لَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ. وَعَدَمَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَالْفَسْقُ يَسْقُطَانِ بِالتَّوْبَةِ عِنْدَهُ، وَالْجُمْلُ الْمُخْتَلَفَةُ فِي آيَةِ الْقَذْفِ هِيَ قَوْلُهُ: فَاجْلِدُوا، وَقَوْلُهُ: وَلَا تَقْبَلُوا، وَقَوْلُهُ: {وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: ٤] وَلَكِنْ جَعَلْنَا الْأَوَّلَيْنِ جَزَاءً؛ لِأَكْثَرِ أَخْرَاجًا بِلَفْظِ الطَّلَبِ مُفَوِّضِينَ إِلَى الْإِثْمَةِ وَجَعَلْنَا "وَأُولَئِكَ" مُسْتَأْنَفًا؛ لِأَكْثَرِ بِطَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ، وَالْإِسْتِثْنَاءَ مَصْرُوفًا إِلَى أُولَئِكَ.

[الحاشية]

(قَوْلُهُ: وَصَرَفُهُ إِلَى الْكُلِّ) تَنْزِيلُ بَعْدَ اثْبَاتِ الْمَطْلُوبِ إِلَى صُورَةٍ جُزْئِيَّةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّرَاغُ وَكَثُرَ فِيهَا الْكَلَامُ، وَهِيَ آيَةُ الْقَذْفِ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى جُمْلٍ ثَلَاثٍ هِيَ فَاجْلِدُوا، وَلَا تَقْبَلُوا [وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ] [النور: ٤] وَاسْتِدْلُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْأَحْكَامِ عَلَى أَكْثَرِ جَعَلَ جُمْلَةً، وَلَا تَقْبَلُوا مُنْقَطِعَةً عَنْ جُمْلَةٍ فَاجْلِدُوا مَعَ أَنْ كَوْنَهَا مَعْطُوفَةً عَلَيْهَا أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى وَجَعَلَ جُمْلَةً [وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ] [النور: ٤] عَطْفًا عَلَى جُمْلَةٍ، وَلَا تَقْبَلُوا مَعَ أَكْثَرِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ إِنْخِبَارِيَّةٍ ظَاهِرُهَا الْإِسْتِثْنَاءُ بَيِّنًا لِحَالِ الْقَادِفِينَ وَجَرِيَّتِهِمْ غَيْرُ صَالِحَةٍ أَنْ تَكُونَ جَزَاءً لِلْقَذْفِ وَتُثْمِيمًا لِلْحَدِّ، وَلَا تَقْبَلُوا فِعْلِيَّةٌ طَلِبِيَّةٌ مَسْرُوقَةٌ جَزَاءً لِلْقَذْفِ.

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ أَكْثَرُ قَبْلَ شَهَادَةِ الْمَخْذُودِ فِي الْقَذْفِ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَحُكْمَ عَلَيْهِ بِعَدَمِ الْفَسْقِ وَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْجَلْدُ فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَعَلُّقُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْأَخِيرَتَيْنِ، وَقَطَعَ، وَلَا تَقْبَلُوا عَنْ فَاجْلِدُوا إِذْ لَوْ كَانَ عَطْفًا عَلَيْهِ لَسَقَطَ الْجَلْدُ عَنْ الثَّانِي عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُ مِنْ صَرَفِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْكُلِّ، وَلِئِنْ بَحِثْنَا إِذْ لَا نِزَاعَ لِأَحَدٍ فِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى وَلَا تَقْبَلُوا عَطْفٌ عَلَى فَاجْلِدُوا إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ بِنَاءً عَلَى أَكْثَرِ لَا يُنَاسِبُ الْحَدَّ؛ {لِأَنَّ الْحَدَّ فِعْلٌ} يَلْزَمُ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَتُهُ لَا حُرْمَةَ فِعْلٍ، وَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْجَلْدُ بِالتَّوْبَةِ؛ {لِأَنَّهُ حَقٌّ الْعَبْدُ}، وَلِهَذَا اسْقَطَهُ بِغَفْوِ الْمُقْدُوفِ وَصَرَفَ الْإِسْتِثْنَاءَ إِلَى الْكُلِّ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَطْعِيٍّ بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ يُغْدَلُ عَنْهُ عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ وَظُهُورِ الْمَنَاعِ مَعَ أَنَّ الْمُسْتَعْنَى {هُوَ الَّذِينَ تَابُوا، وَأَصْلَحُوا وَمِنْ جُمْلَةِ الْأَصْلَاحِ} الْإِسْتِخْلَالُ وَطَلَبُ غَفْوِ الْمُقْدُوفِ، وَعِنْدَ وَقُوعِ ذَلِكَ يَسْقُطُ الْجَلْدُ أَيْضًا فَيَصِحُّ صَرَفُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْكُلِّ.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ) مُبْتَدَأَةٌ غَيْرُ رَاقِعَةٍ مَوْقِعَ الْجَزَاءِ بَلْ هِيَ إِزَالَةٌ لِمَا عَسَى أَنْ يُسْتَعَدَّ مِنْ صَبْرُورَةِ الْقَذْفِ سَبَبًا لَوْجُوبِ الْمُقُوبَةِ الَّتِي تَنْذِرُ بِالشُّبُهَاتِ مَعَ أَنَّ الْقَذْفَ خَبَرٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ، وَالْكَذِبَ، وَرَبَّمَا يَكُونُ حِسْبَةً يَغْنِي أَلَهُمُ الْفَاسِقُونَ الْعَاصُونَ بِهَيْئِكَ سِتْرُ الْعِفَّةِ مِنْ غَيْرِ فَالِدَةٍ حِينَ عَجَزُوا عَنْ

إِقَامَةُ أَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَلِهَذَا اسْتَحَقُّوا الْعُقُوبَةَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْرِضِ التَّعْلِيلِ لِرَدِّ الشَّهَادَةِ حَتَّى يَكُونَ رَدُّ الشَّهَادَةِ بِسَبَبِ الْفِسْقِ فَتَقْبَلُ بَعْدَ التَّوْبَةِ لِرُؤَايَا الْفِسْقِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تُعْطَفُ عَلَى الْحُكْمِ بِالْوَاوِ بَلْ رُبَّمَا يَذْكُرُ الْفَاءَ كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ جَعْلِهَا عِلَّةً لِمُجَرَّدِ الْفِسْقِ فَإِنْ قِيلَ الْوَاوُ لِمُجَرَّدِ الْفِسْقِ، وَالنَّظْمُ دُونَ الْعُطْفِ عَلَى حُكْمٍ قُلْنَا فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ إِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مَعْرِضِ الْعِلَّةِ لِرَدِّ الشَّهَادَةِ مَعَ أَنَّهُ أَقْرَبُ

[الحاشية]

قوله: {لأن الحد فعل}، رد عليه: [يمنع]^١ كون الحد ذلك، بل هو عقوبة مقدرة وحق الله تعالى، كما ذكر في الهداية^٢ وغيرها، وعدم قبول الشهادة وإن لم يصلح لأن يكون [حدا لعدم]^٣ التقدير فيه، [لكن]^٤ يصلح لأن يكون تنمة للحد ومكملا له باعتبار [استلزامه بمعنى]^٥ العقوبة، إذ كم من [شخص]^٦ لا يتألم بالضرب كما يتألم بعدم قبول الشهادة، [ولو سلم أن الحد ما ذكره، فالمراد بعدم قبول الشهادة]^٧ ليس [العدم]^٨ المطلق والسكوت عند الشهادة، [...] بل رد الشهادة والتصريح بعدم قبولها، ولذا خوطب به الأئمة. قوله: {لأنه حق العبد}، أي: لأن فيه حق العبد، وإلا [فالجلد]^٩ مما اجتمع فيه حقان، وحق الله تعالى غالب كما تقرر في موضعه، [وإنما]^{١٠} لم يتعرض لثبوت حق الله تعالى فيه؛ لأن الغرض بيان جهة [عدم]^{١١} إسقاط الجلد، والمؤثر فيه حق العبد، فلا مدخل لحق الله تعالى في [الثاني]^{١٢}. قوله: {هو الدين تابوا، وأصلحو، ومن جملة الإصلاح}، انتهى. فيه بحث، إذ يلزم على هذا توقف قبول الشهادة عندهم على الاستحلال أيضا، وليس كذلك، وقد [يعترض]^{١٣} أيضا: بأن [يكذب]^{١٤} [القاذف]^{١٥} نفسه عند من قذفه، ويزيل من عرض المقدوف

^١ ب ١: بداية لو ٢١٨.

^٢ (انظر: المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٢، ص ٣٣٩).

^٣ في ظ: [حدا لعدم]، وفي ب ١: [الحد المنع]، والصواب ما أثبتته.

^٤ سقطت من ظ و ب ٢، والصواب إثباتها.

^٥ في ب ١: [استدامة معنى].

^٦ ب ٢: بداية لو ٢٢٦.

^٧ سقطت من ظ، والصواب إثباتها.

^٨ في ب ١ و ب ٢: [لعدم]، والصواب ما أثبتته.

^٩ زاد في ظ: [ولو سلم أن الحد ما ذكره، فالمراد بعدم قبول الشهادة]، وهي زيادة في غير موقعها خطأ من الناسخ.

^{١٠} ي ب ١: [فالجبد]، والصواب ما أثبتته.

^{١١} في ب ١: [وإن مما]، والصواب ما أثبتته.

^{١٢} سقطت من ظ.

^{١٣} في ب ٢: [الثانية]، والصواب ما أثبتته.

^{١٤} ظ: بداية لو ٢٧٩ ب.

^{١٥} في ظ: [يكون]، والصواب ما أثبتته.

^{١٦} هذه الكلمة من تقدير الباحث، فهي في ظ: [المفارق]، وفي ب ١ و ب ٢: [العارف].

ما كان [أثبته]^١ من [الدينس]^٢، فلا نسلم أن الإصلاح يتوقف على الاستحلال [أو يجاب بأن ليس في كلام
الشارح ما يشعر بتوقف الإصلاح على الاستحلال]^٣، بل يكون الاستحلال من جملة الإصلاح

© Arabic Digital Library - Darul Uloom Deoband University

^١ في ب ٢: [أحاسه]، والصواب ما أثبته.
^٢ في ب ١: [الرئيس]، والصواب ما أثبته.
^٣ سقطت من ب ١.

[التوضيح]

(وَمِنْ أَقْسَامِ بَيَانِ التَّغْيِيرِ الشَّرْطُ، وَقَدْ مَرَّ أَيْ: فِي فَصْلِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ. (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الِاسْتِثْنَاءِ يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ: بَعْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ إِلَّا نِصْفَ الْعَبْدِ أَكْهَ يَقَعُ الْبَيْعُ عَلَى النِّصْفِ بِأَلْفٍ) ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي فَكَأَكْهَ قَالَ: بَعْتَ نِصْفَ الْعَبْدِ بِأَلْفٍ. (وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ لِي نِصْفُهُ يَقَعُ عَلَى النِّصْفِ بِخَمْسِمِائَةٍ فَكَأَكْهَ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ لِفَائِدَةِ تَقْسِيمِ الثَّمَنِ ثُمَّ يَخْرُجُ، وَلَا يَفْسُدُ بِهِذَا الشَّرْطُ) ؛ لِأَكْهَ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَيْئَيْنِ

[التلويح]

(قَوْلُهُ: وَمِنْ أَقْسَامِ بَيَانِ التَّغْيِيرِ الشَّرْطُ) أَمَا أَكْهَ تَغْيِيرٌ فَلِأَكْهَ غَيْرِ الصِّغَةِ عَنْ أَنْ تُصِيرَ إِيقَاعًا، وَتُنَبِّتَ مُوجِبَهَا، وَأَمَّا أَكْهَ بَيَانٌ فَلِأَنَّ الْكَلَامَ كَانَ يَحْتَمِلُ عَدَمَ الْإِجَابِ فِي الْحَالِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّكَلُّمِ بِالْعِلَّةِ مَعَ تَرَاجُعِي الْحُكْمِ كَبَيْعِ الْخِيَارِ، وَبِالشَّرْطِ ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْمُحْتَمَلُ مُرَادٌ، وَذَهَبَ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَثَمَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَى أَكْهَ بَيَانٌ تَبْدِيلٌ؛ لِأَنَّ مُفْتَضَى أَلَتْ حُرِّ لُزُولِ الْعِنَقِ فِي الْمَحَلِّ وَاسْتِفْرَارُهُ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلْحُكْمِ بِنَفْسِهِ لِشَرْطِ يَتَبَدَّلُ ذَلِكَ، وَيَتَبَيَّنُ أَكْهَ لَيْسَ بِعِلَّةٍ تَامَّةٍ، وَلَا إِيْجَابٌ لِلْعِنَقِ بَلْ يَمِينٌ بِخِلَافِ الِاسْتِثْنَاءِ لِأَكْهَ تَغْيِيرٌ لَا تَبْدِيلٌ إِذْ لَمْ يَخْرُجْ كَلَامُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا بِالْوَجِبِ.

وَقَدْ ذَكَرَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَمْنَعُ الْعَقَادَ الْإِجَابِ إِلَّا أَنْ الِاسْتِثْنَاءَ يَمْنَعُ الِالْعَقَادَ فِي بَعْضِ الْجُمْلَةِ حَتَّى لَا يَبْقَى مُوجِبًا فِيهِ لَا فِي الْحَالِ، وَلَا فِي الْمَالِ، وَالتَّغْلِيْقُ يَمْنَعُ الِالْعَقَادَ فِي الْحَالِ لَا فِي الْمَالِ.

(قَوْلُهُ: وَلَا يَفْسُدُ) أَيْ: الْبَيْعُ الْوَاقِعُ بِقَبُولِهِ بَعْتَ هَذَا الْعَبْدَ مِنْكَ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لِي نِصْفُهُ بِهِذَا الشَّرْطُ، وَهُوَ كَوْنُ نِصْفِهِ لَهُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنْ كَلِمَةً عَلَى تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ مَعَ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ هَذَا بِالتَّحْقِيقِ لَيْسَ بِنَيْعًا بِالشَّرْطِ بَلْ هُوَ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَيْئَيْنِ أَيْ: أَحَدِ النِّصْفَيْنِ مِنْ نِصْفَيِ الْعَبْدِ، وَالْحَاصِلُ أَكْهَ شَرْطٌ مِنْ جِهَةِ فَاذَ تَوْزِيعِ الثَّمَنِ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ حَقِيقَةٍ فَلَمْ يَفْسُدِ الْبَيْعُ

[الحاشية]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا
وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِسْهَاءُ
رَبِّنَا إِنَّ إِلَهَنَا لَكَنَ الْغَفُورُ



الحمد لله على توفيقه وامتنانه، وأشكره على جزيل فضله وعظيم إحسانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله .

أما بعد:

فيما يلي جملة من النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات:

١. اعتماد المؤلف على مجموعة من الكتب المعتمدة لنقل منها أقوال أئمة المذاهب، وتصرف في النقل في بعضها.

٢. أكثر صاحب الحاشية النقل من كتاب كشف الأسرار دون أن يشير إلى ذلك في كثير من الأحيان.

٣. عدم تقييد حسن جلبي في حاشيته برأي صاحب التلويح وترجيحاته، بل تجده يؤيد ما ترجح عنده بعد سوق الأدلة والبراهين، سواء أكان موافقا لرأي صاحب التلويح أو مخالفا له.

٤. أكثر حسن جلبي — رحمه الله تعالى — في حاشيته، منهج: الاعتذار للطرف الذي في كلامه ما يرد عليه.

٥. سلك صاحب الحاشية في حاشيته منهجا طيبا ينبذ فيه الخلاف ما أمكن، ويحاول التوفيق فيه بين الآراء، وغالبا ما يسلكه إذا كان كلام أحد الطرفين محال أوجه، فتجده ملتصقا للوجه الذي يجمعه مع رأي المخالف دون أن يخرج عن المراد، وغالبا ما يشير إلى ذلك بقوله: ليتم التقريب.

٦. إن القارئ لهذه الحاشية يجد منهجا لصاحبها ينم عن فهم عميق عنده، فتراه أحيانا يستنبط موقف التفتازاني من رأي صاحب التوضيح في بعض نصوصه، فيقوم يعرض نص التلويح ويفصح بعده عن موقف التفتازاني سواء أكان مؤيدا أم معارضا لما في التوضيح.

٧. عرض كثير من المناقشات التي يفترضها هو على ما ترجح عنده من القضايا ثم الإجابة عنها ليلزم الطرف الآخر، وتراه قد أفلح في ذلك في كثير من المواضع.

٨. قام صاحب الحاشية في كثير من الأحيان بشرح نصوص التلويح الغامضة بسوق نصوص العلماء، والذي يثريها وضوحا ويزيل ما وقع من لبس.

التوصيات:

توصي الباحثة بالعناية بتحقيق كتب التراث الشرعية بشكل عام، والأصولية بشكل خاص، ونفض الغبار عنها، ليستفيد منها المسلمون وطلبة العلم بشكل أخص.

هذا وأسال الله الذي لم ينزل قريبا أن يجعل لي من عونه
نصييبا إنه ولي ذلك والقادر عليه

الفرمان راسی
حاجی صاحب سر سنا

فهرس الآيات القرآنية:

طرف الآية	السورة	الآية	الصفحة
لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ	الأحزاب	٢٢	٢٦١
وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا	الأحزاب	٦٢	١٦٠
وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ	الإسراء	٣٦	١٧١
ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً	الأعراف	٥٥	٢٢٤
وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا	الأعراف	١٥٥	١٦٣
وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ	الأنعام	٢٣	٩٩
الظُّرُ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِم	الأنعام	٢٤	١٩٩
أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ	الأنعام	٩٠	٢٦٧
فَبِهَٰدَاهُمْ ائْتَدِهْ	الأنعام	٩٠	٢٦٧
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ	الأنفال	٦٤	١٦٣
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ	الأنفال	٦٥	١٦٣
هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ	البقرة	٢ — ٣	٢٦٧
أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ	البقرة	٥	٢٦٧
فَلْيَجْهَرُوا وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ	البقرة	٧١	٢٨٥
فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	البقرة	١٨٤	٣٦
مِنَ الْفَجْرِ	البقرة	١٨٧	٢٧٧
أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ	البقرة	١٨٧	٢٧٥
وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ	البقرة	٢٢١	٣١٠
وَأَذْكُرُوا	البقرة	٢٨٢	٢٠٩
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ	التحریم	١	٢٥٨
قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ	التحریم	٢	٢٥٨
فَلَوْلَا لَفَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ	التوبة	١٢٢	١٧٢ ١٧٣
وَلِيُوفُوا نَدْوَاهُمْ	الحج	٢٩	١٠٦
عَلَّمَهُ الْبَيَانَ	الرحمن	٤	٢٧٣
لَنْ نُنْفِي عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا	آل عمران	١٠	٣٠٧
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ	آل عمران	٩٧	٩٨

٢٦٦	٢٦	العنكبوت	لَا مَن لَّهُ لَوِطَ
٢٧٣	١٩	القيامة	إِنَّ عَلَيْنَا نِيبَانَهُ
٣٠١	٢٥	لقمان	وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ
١٠٦	٥	المائدة	لَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ
٢٧٥	٦	المائدة	إِلَى الْمَرَالِقِ
١٥٨	٤	المدثر	وَنِيَابُكَ فَطَهَّرَ
٢٦٤	٤-٣	النجم	وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ
١٧١	٢٣	النجم	إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ
٢٧٤	٤٤	النحل	لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ
٢١٥	١١	النساء	لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ
٣٣٣	٢٣	النساء	إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ
١٨٩	٢٤	النساء	وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ
٣٠٣	٧	لوح	فِي آذَانِهِمْ
٢٨٨	٤٥	هود	إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي
٢٨٨	٤٦	هود	إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ

فهرس الأحاديث النبوية:

رقم الصفحة	طرف الحديث
٢٢٠	إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم
٢٢١	
١٢٨	
٥٠	إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته
٢١٢	إذا روى لكم عنى حديثا
٢١٣	
٢٥٠	أقصرت الصلاة أم نسيت
٢٥٢	
٢٧٣	إن من البيان لسحرا
٢٧٧	إنك لعريض الوسادة
١٣٠	أيام أكل وشرب وبعال
٢٨٩	بل عبدوا الشياطين التي أمرهم بذلك
٣٣٣	التائب من الذنب كمن لا ذنب له
١٨٥	توضئوا مما مست النار
١٥٦	ثم ارفع حتى تستوي قائما
١٨٣	ثم يفشو الكذب
٧٧	حج عن نفسك ثم حج عن شربة
٢٤٣	الخراج بالضمان
١١٧	دعي الصلاة أيام أقرائك
١١٨	
٥٠	ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاها أن يصلي فيهن
٢٢٥	الطلاق بالرجال
١٨٦	فهو بخير النظرين
٦٦	كان حقا على الله أن يدخله الجنة
١٧٤	كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
١٩٣	لا تفضلوني على أخى موسى
١٩٢	لا تفضلوني على يونس بن متى
٢١٥	لا تنكح المرأة على عمتها

٣٠٠	لا صلاة إلا بظهور
٢١٥	لا يرث القاتل
١٨٠	لم يجعل لها سكنى ولا نفقة
٥١	لو عرست بنا يا رسول الله
٢٦٩	لو كان موسى جيًا لما وسعه إلا اتباعي
٢٨٩	ما أجهلك بلغة قومك
١٧٥	ما هذا يا سلمان
١٩٠	مثل أمي مثل المطر
٢٤٧	من بدل دينه فاقتلوه
١٠٤	من حدث عني بحديث يرى أنه كذب
١٦٢	من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
٢٤٢	نصّر الله أمرا
٢١٨	نهي عن بيع التمر حتى يزهي
٢٥٩	واجعله الوارث منا
١٤٥	ولد الزنا شر الثلاثة
٢١٤	وما حدثتم عني مما [تنكرونه] فلا [تأخذوا به]
٢٠٨	يشيب ابن آدم

فهرس الآثار:

الآثر	قائله	الصفحة
ألسنا نتوضاً بالماء السخين	ابن عباس — رضي الله عنه —	١٨٥
إنما اللب لي حيث لم أظهر دار الهجرة منك	عمر بن الخطاب — رضي الله عنه —	٢٥٧
إياك والحديث في الإسلام	عبد الله ابن مغفل — رضي الله عنه —	٢٢٣

فهرس الأعلام المترجم لهم:

العلم	الصفحة
الباقلائي	١٦٢
تأبط شراً	٣٢٠
الخصاص	١٧٠
الجوهري	١٧٩
الحنظلي	١٨٦
الخطيب البغدادي	١٨٧
الدارد الطائي	١٧١
ابن أبي دارود	٢٣٩
الدمامي	١٧١
الأصفهاني	١٦٠
الرّضيّ الأسترآبادي	١٧٢
ابن الزهري	٢٨٩
زفر	٧٤
الزهري	٢١٠
الدبوسي	٢١٩
سراج الدين الهندي	٢٠٨
السمرقندي	١٩٥

١٨٨	ابن سيدة
٢٧١	شريح القاضي
٢٣٦	ابن الصباغ
٩٣	الصدر الشهيد
٢٦٧	ابن عامر اليحصبي
٢٥٠	ابن عبد البر
١١٠	القضاءاني
١٢٩	القاضي ابن سَمَاعَةَ
٢٣٨	القاضي أبو الطيب
١٢٩	قاضي خان

فهرس الموضوعات التفصيلي:

الموضوع	رقم الصفحة
فصل المأمور به: المطلق والمؤقت	١٠
أقسام المأمور به المؤقت	١٠
الوقت الضيق والفاضل عن الواجب	١٠
كون الوقت مساويا للواجب وسببا للوجوب	٦٣
كون الوقت معيارا لا سببا	٩١
الحج يشبه الظرف والمعيار	٩٢
فصل الكفار: هل يخاطبون بالشرائع أم لا؟	٩٥
فصل: النهي إما عن الحسيات وإما عن الشرعيات	١٠٧
فصل: اختلافهم في الأمر والنهي، هل لهما حكم في الضد أم لا؟	١٥١
الركن الثاني: في السنة	١٥٩
فصل في اتصال الخبر	١٥٩
التواتر يوجب علم اليقين	١٥٩
فصل الراوي إما معروف بالرواية أو مجهول	١٧٩
فصل شرائط الراوي	١٩٣
فصل في القطار الحديث	١٩٩
فصل في محل الخبر	٢٣١
فصل كيفية السماع والضبط والتبليغ	٢٣٦
فصل في الطعن	٢٤٥
فصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم	٢٦٠
فصل في الوحي وهو ظاهر وباطن	٢٦٢
فصل شرائع من قبلنا	٢٦٥
فصل تقليد الصحابي	٢٧٠
باب البيان	٢٧٣
فصل في الاستثناء	٢٩١
مسألة شرط الاستثناء	٢٢٧
مسألة الاستثناء متصل منقطع	٣٣٠
مسألة الاستثناء إذا تعقب الجمل المعطوفة	٣٣٨
مسألة الاستثناء المستغرق	٣٣٦

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، حققه: طاهر أحمد الزاوي و محمود الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢. ابن الأثير، نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، حققه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣. الأحمّد، عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤. الأسمرى، أبو محمد صالح، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٩.
٥. الإسوي، عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦. الأصبحي، مالك بن أنس، الموطأ محمد الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - أبو ظبي - الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٧. الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٨. الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، حققه: محمد بقاء، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩. آل الشيخ، هشام بن عبد الملك، الترجيح بكثرة الأدلة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، عدد: ٨٤.
١٠. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح أبي داود، مؤسسة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١١. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح السيرة النبوية، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ط١.
١٢. الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، دار الراية، ط٥.
١٣. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٤. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٥. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٦. الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف أبي داود، مؤسسة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ -

١٧. الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١٨. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ط٥.
١٩. الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني، حققه: علي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١٥، ١هـ.
٢٠. الآمدي، أبو الحسن سيد الدين، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢١. أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود، تيسير التحرير، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٢. ابن أمير حاج، أبو عبد الله شمس الدين، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٣. البابري، محمد بن محمود، العناية شرح الهداية، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٤. البخاري، علاء الدين، كشف الأسرار، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، حققه: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط١٤٢٢، ١هـ.
٢٦. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
٢٧. البصري، محمد بن علي الطيب، المعتمد في أصول الفقه، حققه: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.
٢٨. البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، حققه: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).
٢٩. البزدوي، علي بن محمد، أصول البزدوي، مطبعة جاويد بريس - كراتشي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٠. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط١٤١٨، ٤ هـ - ١٩٩٧ م.
٣١. البغدادي، محمد بن حبيب، الخبر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٢. البغوي، الحسين بن مسعود، مصابيح السنة، دار القلم، بيروت، لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٣. البغوي، محمد بن عبد اللطيف، شرح مصابيح السنة، إدارة الثقافة الإسلامية، بدون طبعة، ١٤٣٣ هـ.
٣٤. أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، حققه: عبد الإله التبهان دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٣٥. البلدجي، عبد الله بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة الحلبي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.

٣٦. البهوتي منصور بن يونس كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٧. البضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التزويل وأسرار التأويل، حققه: محمد عبد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ - ١٤١٨ هـ.
٣٨. البضاوي، عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٦ م.
٣٩. البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، حققه: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٤٠. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، حققه: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٤١. البيهقي، أحمد بن الحسين السنن الصغير، حققه: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٤٢. البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
٤٣. التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، حققه: الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣، ١٩٨٥.
٤٤. الترمذي، محمد بن عيسى الضحاك، سنن الترمذي، حققه: أحمد شاكر وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٤٥. التفتازاني، سعد الدين، مختصر المعاني، دار الفكر، ط ١، ١٤١١ هـ.
٤٦. التفتازاني، سعد الدين مسعود، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٤٧. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، أسرار البلاغة، علق عليه: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
٤٨. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٤٩. الجصاص، أحمد بن علي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٥٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، دار الهجرة، دمشق، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥١. الجورقاني، الحسين بن إبراهيم، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، حققه: عبد الرحمن الفريواني، دار الصميعي - السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية - الهند، ط ٤، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٥٢. الجوزجاني، سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور، تحقيق: سعد آل حميد، دار الصميعي، ط ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
٥٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، حققه: إرشاد الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.
٥٤. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، حققه: " محمد عطا، مصطفى عطا"، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢هـ، ط ١، هـ - ١٩٩٢ م.
٥٥. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، حققه: أحمد عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٥٦. الجويني، عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٥٧. الجبائي، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، حققه: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، ط ١، بدون تاريخ.
٥٨. الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحيحین، حققه: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١ - ١٩٩٠.
٥٩. ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط ١٣٩٠هـ - ١٩٧١ م.
٦٠. ابن حجر، أحمد بن علي، قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج، حققه: سمير حلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦١. ابن حجر، أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، حققه: عبد الله البهائي، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٦٢. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٣٧٩هـ.
٦٣. ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، حققه: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة: ١، ١٤٢٣هـ.
٦٤. الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
٦٥. الحموي، أبو العباس أحمد، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
٦٦. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه: شعيب الأرناؤوط و عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.

٦٧. ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، حققه: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦٨. الخوت، محمد بن محمد، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، حققه: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٦٩. الحيازي، عمر بن محمد، المغني في أصول الفقه، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧٠. الخرشبي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر للطباعة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧١. الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن، المطبعة العلمية - حلب، ط١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
٧٢. الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، حققه: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧٣. الحفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧٤. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، حققه: "شعيب الارلؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم"، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٧٥. ابن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، حققه: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
٧٦. الدبوسي، عبيد الله بن عمر، تقويم الأدلة، حققه: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠١ م.
٧٧. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧٨. الدمامي، محمد بن أبي بكر، تحفة الغريب شرح مغني اللبيب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧٩. الذهبي، محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٨٠. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٨١. الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
٨٢. الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، حققه: يوسف محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط٥، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٨٣. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، المحصول، تحقيق طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٨٤. الرازي، زين الدين أبو عبد الله، مختار الصحاح، حققه: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، باب همزة.
٨٥. الرازي، محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، حققه: علي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت.
٨٦. ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة بدون طبعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٨٧. الرضي، محمد الأستر آباذي، شرح الرضي على الكافية، جامعة قارنيوس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٨٨. الزبيدي، محمد عبد الرزاق، تاج العروس، دار الهداية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٨٩. الزركشي، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٩٠. الزركشي، محمد بن عبد الله، التذكرة في الأحاديث المشتهرة، حققه: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩١. الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
٩٢. الزمخشري، محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث والأثر، حققه: علي البجاوي و محمد إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط ٢.
٩٣. الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشف عن حقائق غوامض التوريل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
٩٤. الزمخشري، محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، حققه: علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
٩٥. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، حققه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
٩٦. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية، حققه: محمد عوامة، مؤسسة الريان - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٩٧. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق وحاشية الشلبي، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣هـ.
٩٨. السبكي، تقي الدين أبو الحسن، الإلهام في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، ط: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٩٩. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، حققه: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٠٠. السراج، محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠١. السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٠٢. السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٠٣. أبي سعود، محمد بن محمد، تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٠٤. السغناقي، حسين بن علي، الكافي شرح البزدوي، حققه: فخر الدين قانت، مكتبة الرشد، الرياض، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٠٥. السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٠٦. السمرقندي، محمد ابن أحمد، الميزان في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.
١٠٧. السمعاني، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، حققه: محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م.
١٠٨. سيبيه، عمرو بن قنبر الخارثي، الكتاب، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠٩. السيناوي، حسن بن عمر، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، دار النهضة، تونس، ط ١، ١٩٢٨م.
١١٠. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، حققه: محمد الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١١١. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١١٢. الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١١٣. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، حققه: عصام الصباطي، دار الحديث، مصر، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١١٤. الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول، حققه: أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١١٥. الشوكاني، محمد بن علي، الدراري المضية شرح الدرر البهية، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١١٦. الشيباني، محمد بن الحسن، المبسوط، حققه: أبو الوفا الأصفهاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
١١٧. ابن أبي شبة، عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شبة، كمال الخوت مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٤٠٩هـ.

١١٨. الشيرازي، إبراهيم بن علي، التبصرة في أصول الفقه، حققه: محمد هيتو، دار الفكر - دمشق، ط١، ٥١٤٠٣.
١١٩. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.
١٢٠. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، طبقات الفقهاء، حققه: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٧٠ م.
١٢١. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الاثنى عشر لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٢٢. الصغاني، الحسن بن محمد، الموضوعات، لمجم خلف، دار المأمون - دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ.
١٢٣. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، حققه: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٢٤. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علم الحديث، حققه: نور الدين عتر، دار الفكر.
١٢٥. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، حققه: حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٣.
١٢٦. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، حققه: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢، بدون تاريخ.
١٢٧. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، حققه: طارق محمد، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين - القاهرة. بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٢٨. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، حققه: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٢٩. الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، حققه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ٥١٤١٥.
١٣٠. الطريفي، عبد العزيز بن مرزوق، التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٣١. الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، حققه: عبد الله التركي، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مؤسسة الرسالة.
١٣٢. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المختار على الدر المختار، دار الفكر-بيروت، ط٢ الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٣٣. العايد، سليمان بن إبراهيم، التعجب من فعل المفعول بين المالعين والمجيزين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد (٧٩ و ٨٠)، ١٤٠٨ هـ.
١٣٤. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة ١٥.

١٣٥. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، حققه: مصطفى العلوي و محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.
١٣٦. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، حققه: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
١٣٧. عبد العزيز الأحدي؛ د. فيحان المطيري؛ د. عبد الكريم العمري؛ د. عبد الله الهجاري "، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٤ هـ.
١٣٨. أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، محمد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ هـ.
١٣٩. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المكتبة العصرية، حققه: عبد الحميد هندأوي، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٤٠. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حققه: محمد عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٤١. العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير حققه: عبد المعطي قلنجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٤٢. العسكري، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٤٣. العمراني، يحيى بن أبي الخير، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، حققه: سعود الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٤٤. العوي، حاتم بن عارف، المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
١٤٥. العيني، محمود بن أحمد الغيتاي، البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٤٦. العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٤٧. الغزالي، أبو حامد محمد، المستصفى، حققه: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٤٨. الفارس، أحمد بن زكرياء القزويني، معجم مقاييس اللغة، حققه: عبد السلام هارون، دار الفكر، بدون طبعة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٤٩. الفتنى، محمد طاهر، تذكرة الموضوعات، دار المنيرة، ط١، ١٣٤٣ هـ.
١٥٠. فورك، محمد بن الحسن، تفسير ابن فورك، حققه: سهيمة بخاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٩ م.
١٥١. القاري، علي بن (سلطان)، شرح نخبه الفكر، حققه: محمد تميم وهيثم تميم، دار الأرقم، لبنان - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٥٢. القاضي أبو يعلى، محمد ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، حققه: د. أحمد بن علي المبارك، بدون ناشر، ط٢، هـ ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.
١٥٣. قاضيخان، حسن بن منصور، فتاوى قاضيخان، نقلا عن المكتبة الشاملة.
١٥٤. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
١٥٥. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريان، ط٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٥٦. القرافي، أبو العباس شهاب الدين، شرح تنقيح الفصول، حققه: طه سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
١٥٧. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الدخيرة، حققه: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٤ م.
١٥٨. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الفروق، عالم الكتب، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٥٩. القرطبي، عمر يوسف، بن عبد الله الكاظمي في فقه أهل المدينة، حققه: محمد ماديك، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية ط١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٦٠. القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، حققه: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
١٦١. قطان، مناع بن خليل، تاريخ التشريع الإسلامي، ط٥، ١٤٢٢ هـ.
١٦٢. قلنجي، محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٦٣. القيسي، مكّي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، : مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٦٤. الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٦٥. كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، "مكتبة المثنى و دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦٦. كلاباذي، محمد بن أبي إسحاق، معاني الأخبار، حققه: محمد إسماعيل و أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٦٧. الكنانى، علي بن محمد، تزييه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، حققه: عبد الوهاب عبد اللطيف و عبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩ هـ.
١٦٨. اللحام، علاء الدين أبو الحسن، القواعد والفوائد الأصولية، المكتبة العصرية، ط: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٦٩. الماوردي، علي بن محمد، الحاوي الكبير، حققه: علي معوض و عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٩٩٩ م.

١٧٠. المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، حققه: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط ١، ١٣٨٩ هـ.
١٧١. المباركفوري، أبو العلا محمد، تحفة الأحوذى، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٧٢. مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، حققه: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.
١٧٣. أبو الحاسن، يوسف بن تغري، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، حققه: محمد أمين الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٧٤. الخبوي، عبيد الله بن مسعود، شرح الوقاية، مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠ م.
١٧٥. محيي الدين، عبد القادر بن محمد، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، الناشر: مير محمد كتب خانه - كراتشي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٧٦. المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، حققه: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧٧. المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٧٨. أبو المعالي، محمد بن الحسن، التذكرة الحمدونية، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
١٧٩. أبو المعالي، محمود بن أحمد، المحيط البرهاني، حققه: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٨٠. ابن الملقن، عمر بن علي، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، حققه: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ هـ.
١٨١. ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير، حققه: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٨٢. أبو منصور، محمد بن أحمد، تذيب اللغة، حققه: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
١٨٣. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
١٨٤. المنياوي، محمود بن محمد، المجموع البهية للعقيدة السلفية التي ذكرها العلامة الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان، مكتبة ابن عباس، مصر، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
١٨٥. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢، بدون تاريخ.
١٨٦. النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الصغرى للنسائي، حققه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ هـ.

١٨٧. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، حققه: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٨٨. نظام، الهمام مولاذا، الفتاوى العالمكيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
١٨٩. النفراوي، أحمد بن غانم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٩٠. النملة، عبد الكريم بن علي، المهذب في علم أصول الفقه، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٩١. نووي يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٩٢. النووي، يحيى ابن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، حققه: زهير الشاويش، ط٣، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
١٩٣. نووي، يحيى بن شرف الدين، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، حققه: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.
١٩٤. النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٩٥. النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١٣٩٢، ٢ هـ.
١٩٦. النويري، أحمد بن عبد الوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ.
١٩٧. النيسابوري، الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، حققه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.
١٩٨. الهروي، أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، حققه: أحمد الزبيدي، مكتبة مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.
١٩٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: يوسف البقاعي، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٠٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، حققه: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٢٠١. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه: مازن المبارك و محمد علي، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥ م.
٢٠٢. ابن هشام، عبد الملك بن أيوب، السيرة النبوية لابن هشام، حققه: مصطفى السقا وآخرون، الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، ١٤١٧ هـ.

Abstract

Al-zoubi, Maryam Faisal Mofelh. The Glossing of Hasan Jalabi on Al-Talweeh: A Study and a Verification from the beginning of 'Al-Ma'moor bihi' to the end of 'Al-Sunnah'.

A Master's thesis, Department of Fiqh and its Foundations, Faculty of Shari'a and Islamic Studies, Yarmouk University.

٢٠١٣

(Supervised by, Professor Fakhri Abu Saffeyyeh)

The present thesis is a verification of one part of the book *the Glossing of Hasan Jalabi on Al-Talweeh* that is concerned with 'Al-Ma'moor bihi' and 'Al-Sunnah'. It is an essential book on the foundations of Fiqh in the Hanafi School of thought, written by Hasan Jalabi son of Mohammad Shah son of Mohammad son of Hamza Al-Fanaari (٨٤٠-٨٨٦), one of the prominent scholars in the Hanafi School of thought.

This part of the book has been verified on the basis of three manuscripts' the oldest of which was written in ٩١٩ AH, whereas the latest was written no later than the ١١ th Hijri century.

Furthermore, this thesis has been introduced with a comprehensive study about the author of the aforementioned book, the methodology of the book, its primary academic resources, a verification of authenticity, in addition to a description of the manuscripts used as well as an illustration of the verification methodology adopted in this thesis.

The primary purpose of this work is to bring this valuable book into light so as to avail it to scholars and unveils any ambiguity surrounding his composition methodology.

Keywords: the commentary of Hasan Jalabi on Al-Talweeh, a commentary on Al-Talweeh, foundations of Fiqh, foundations of Hanafi School, a study and a verification, Hasan Jalabi, Al-Fanaari, Al-Talweeh.